

المجلد الحادي عشر

فِي سَعْمِ الْإِلَهِيَّاتِ وَالطَّبِيعِيَّاتِ

الإمامية في فقه الدين محمد بن أبي بكر الرازي  
القمي

التزويج بين الجنسين

انتشارات ہمدان

(من یوت المسکة فقد اوتی خیرا کثیرا)

(الجزء الاول)

من

کتاب الباحث الشرقة  
فی علم الالهیات والطبیعیات

للامام نضرالدین محمد بن عمر الرازی رحمه الله تعالى انشوی  
سنة ست و ستمائة من الهجرة جمع فیہ آراء الحكماء  
السالمین و نتائج اقوالهم و اجاب عنهم

کتابخانه

مرکز تحقیقات کتابخانه

۹۴

شماره ثبت:

تاریخ ثبت:

جمعه داری شد

ش.امولد: ۳۲۷۹۵

جمعه داری اموال مرکز

شبكة کتابخانه



shiaabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net



بسم الله الرحمن الرحيم

<pp> سبحان المنفرد بقيومية الهوية والوجود المتوحد بدعومية الوجوب والجلود الباطن عن طرف العقل لفرط سطوع أنواره الظاهر لبصار أولى الابصار من شهادته على أفعاله وآثاره المستولى على جميع الممكنات بالقهر والاستلاء المستعلى على الزمان الذي لا نهاية لانتهاه الى الانتهاء المقدس عن القضاء والمنعوت بلا انقطاع ولا انقضاء المنزه عن ان يدخل في ملكوته بما يخرج عما عنده من سلسلة القدر والقضاء فشهادته المجدد من جناب احديته وتعالى صمدية بما يليق بمعلم مجده وجلاله وكنه كبريائه وكماله وعلو شأنه وباهر برهانه وقديم احسانه وعظيم امتنائه مع الاعتراف بانه لا يناسب ادنى ما استأثر به من العزة والعلو اقصى حمد الحامدين ولا يلائم اشد نعوته ظهورا للممكنات اعلى انية المادحين فتعالى عن متصورات الطالين المبطلين ونقدس من متوهمات المشبهين والمطّلين وله الحمد هذا يتضاءل (٢) عن

لا مملكته (٢) يتضاءل الرجل تصاغر وقاصر خوفا ١٢ محيط م

حمل اعبائه السموات السبع والارضون • وبحار في بحار انواره العلويون  
والسفليون • ويحترق بلعة من شروق بروقه الروحانيون والجسمانيون •  
سبحان ربك رب العزة عما يصفون • وسلام على المرسلين والحمد لله  
رب العالمين •

(ثم الصلاة) على المخصوص بالنفس القدسية • والرياسة الانسية • محمد  
المصطفى وعلى آله واصحابه صلوة لا ينقطع امتداد امدها • ولا يرتفع استعداد  
مددها •

(وبعد) فان الذي صرفناو كدنا وكدنا اليه تحصيل ما وجدناه في كتب  
المتقدمين وقرأناه من زبر الاولين نمحصلنا مختار اللباب من كل باب ونجتاز  
التطويل والاطناب محتثا فيه عن الاجاز التضمن للانفاذ محتثا فيه الافصاح  
المقيد للايضاح ويكون الترتيب على ان تفصل المطالب بعضها عن البعض  
ثم ردّها اما بالاحكام واما بالنقض ثم يذيلها بالشكوك المشككة والاعتراضات  
المعضلة ثم يتبعها ان قد مرنا بالحل الشافي والجواب الوافي وورعنا وقع في اناء ذلك  
ما يخالف المشهور وينقض كلام الجمهور ولكنك ايها الطالب خير بان الماقل  
لا يحميد (٢) عن المؤلف اذا وجد الى تقريره سيلا ولا يرغب عن المعروف  
لذا وجد عليه دليلا جهلة او تفصيلا وان الذين يجزمون بوجوب موافقة  
الاولين في كل قليل وكثير ويحرمون مفارقتهم في التغير والقطيع (٣) ينامون  
ان اولئك المتقدمين كانوا في بعض المواضع لمقتد بهم مخلفين وعلى كلامهم

والرسالة (٢) حاد يحميد فهو حاد مائل عن الطريق وعدل عنه ١٢ محيط  
(٣) التغير النكته في ظهر النواة والقطيع شق النواة والقشرة التي عليها  
والقشرة الرقيقة بين النواة والتمر أو النكته البيضاء في ظهرها ١٢ محيط



معتبر ضنين وعن مقالا لهم مصر ضنين وبذلك مصر حين لا مصر ضنين فان كان ذلك مردودا غير مقبول فقد صار المتقدم مقدوحا فيه لخبرته متقدمه واعتراضه على كلام معلية وان كان ذلك مشربا هنيئا ومنهجا سنيا ونحن نزع هذا المقلد مامورون باقتفاء آثارهم والاهتداء بانوارهم فقد صارت طريقتنا في التعمق في المضائق والخوض في لجج بحار الدقائق التي رعبت أدت مصادمات شعبا ونهايتها واصطكا كانت اواخرها وغايتها الى ترك بعض المقبولات والاعراض عن بعض المشهورات هي المقصد القويم والصرط المستقيم فصار خوامم بوجوب اتباع الاولين موجبا عليهم ترك ذلك والتسك بالادلة والبراهين وكما عرفت تناقض مقالات هذه الفرقة فاعرف ايضا فساد طريقة قوم نصبوا انفسهم للاعتراض على رؤساء العلماء وعظماء الحكماء بكل غث وسمين وباطل وهجين (١) ظنا منهم انهم لما جعلوا انفسهم اضدادا لا ولك الاكابر قد انخرطوا (٢) في سلكهم وانجذبوا الى جانبهم كاذبا لم يحصلوا من ذلك الا على اظهار بلا ذمهم الوافرة وغباوتهم الظاهرة وكما لهم في النقصان واخذهم بجامع الجبل والنسيان (ولما عرفنا) ان الفريقين ليسا على المنهج القويم وان كلا طرفي قصد الا مور ذميم اخترنا الوسط من الاسرين والقول الاحسن من القولين وهو ان نجهد في تقرير ما وصل اليه من كلامهم وحصلناه من مقالاتهم فان غجزنا عن تلخيصه وتحريره واظهار وجه تقريره اشرفنا الى وجه الاشكال وذكرا ما هو كالداء المضال ثم نجهد فيه اما بناويل بمجملهم او بتلخيص مفصلهم كالمذكور في متفرقات صحفهم ثم نضم اليه اصولا وفقنا الله تعالى على

(١) الف والسمين في الكلام الجيد والردى وهجن الكلام دخل فيه عيب

١٢ عيط (٢) يقال انخرطت الخرزة في السلك انتظمت ١٢ محيط

تحريرها

٣٢ عصلهم

تحريرها وتحصيلها أو تقررها وتفصيلها لم يقف عليه احد من المتقدمين ولم يقدر على الوصول اليه احد من السالكين فيكون كتابنا هذا كالمتمضمّن لكل ما في غير من جنسه والرائد على غير باصول كلية وقواعد حقيقية ونكت علمية واسرار حكيمية واسئلة متوجّهة قاذرة واجوبة لاثمة واضحة ولا يترف لي بما ذكرته الامن احاط بأكثر كلام العقلاء ووقف على مضمون مصنفات العلماء حتى يمكنه التمييز بين القديم والجديد والطارف والتليد (١) ولما كانت كتابنا مشتملا على اشرف العلوم الحكيمية وارفع المباحث الحقيقية اردنا ان نخدم به خزائنه كتب افضل العالم حسبا ونسبا وموروثا ومكتسبا وهو مولانا صاحب الصدرا لاجل الكبير النعم الاستاذ هوام الدولة والدين صدر الاسلام والمسلمين ملك الوزراء شرفا وحرّا (ابوالمعالى - هيل بن العزيز المستوفى) الذى خصه الله بافضل ما يناله القوى البشرية واكمل ما يصل اليه القوى النفسانية اماما يتلاقى بقوته النظرية فلا يلهو هو الاستاذ فى عقليها ونقلها حقا والخير (٢) في يدها معضلاتها صدقا والواصل الى نهايات مجازات الافكار والتمتعق في لجج بحار الاسرار واما ما يتعلق بقونه العملية فلا كسابه من الاخلاق او ساطها الفاظلة وترفعه عن اطرافها المفرطة الباطلة ولما استجمعت نفسه الشريفة الكمال فى القوتين وحازت جهات السعادة من الجانبين لاجرم استمد لرياسة النفوس بقوة نفسانية ولسياسة الابدان بكمالات جسمانية لاجرم فوضت العناية الازلية والرحمة السرمدية اليه زمام الاحكام فى النقص والابرار بالنسبة الى الخاص

(١) الطار ف المستحدث والتليد القديم ١٢ محيط (٢) الخير دليل الحاذق الذى يهتدى الى اخرات المفاوز وهي مضائقها وطرقها الخفية ١٢ محيط

والمسلم من اهل الاسلام فتسأل الله تعالى ان يتم المسلمين بطول بقائه وان يديم  
افاضة حياته وان يوفقنا بفضلله وطوله لانعام هذا المطلب العظيم والمقصود الكريم  
الذي قد صدنا به فانه لانتم الصالحات الارحمته ولا تتم البركات الا من نعمته •  
(ثم انارتبنا) هذا المجموع على ثلاث كتب ونشر الى ترتيب هذا المجموع  
على وجه كلي ثم نكتب فهرس الابواب والفصول ثم نخوض في المقصود •  
اعلم انه قد ثبت ان كل ما كان اهم كان علمنا به اكمل واتم ولما كان الوجود  
اهم الامور ولشملها لاجرم ابتدأنا في كتابنا الاول بالبحث عنه وعن خواصه  
وعن احكامه ثم ذكرنا بعد ذلك ما يقابله وهو المعدم ثم ذكرنا بعد ذلك  
ما يكون قريباً من الوجود في الشمول والمعموم وهو الماهية والوحدة والكثرة  
(ثم لما فرغنا) عن المباحث المتعلقة بهذه الامور العامة انتقلنا عنها الى ما ينقسم  
للموجود اليه انقساماً اولياً وهو الواجب والممكن واستقصينا القول في البحث  
عن حقائقهما وخواصهما واحكامهما ثم انتقلنا الى المباحث المتعلقة بالقدم  
والحدوث لان الموجود قد ينقسم اليهما ايضاً انقساماً اولياً على بعض الاعتبارات  
فهذا جملة ما يشتمل عليه الكتاب الاول •

(واما الكتاب الثاني) فانه مشتمل على اقسام الممكنات وذلك لان  
للممكن ينقسم بالقسمة الاولى الى جوهر وعرض فلا بد من ذكرهما ثم ذكر  
الخواص المشتركة بينهما ثم ذكر خواص الجوهر من حيث هو جوهر ثم ذكر  
خواص العرض من حيث هو عرض فلا جرم جعلنا هذا الكتاب الثاني  
مشتملاً على مقدمة وجملة (اما المقدمة) ففي بيان خواص الجوهر من  
حيث هو جوهر وخواص العرض من حيث هو عرض • ثم انما قد منا  
الجملة المشتملة على احكام الاعراض لئلا سنذكرها بعد ذلك واوردنا في

هذه الجملة المقولات التسع التي هي الاعراض •

(وربنا) هذه الجملة على فنون خمسة وجعلنا (الغن الاول) في الكم واحكامه واقامه وذكرنا في هذا الفن ما ينهى ومالاتنا هي والمباحث المتعلقة بالنهاية وذكرنا فيه ايضا احكام الخط والسطح والجسم وذكرنا فيه ايضا حقيقة المسكان ومذاهب الناس فيه ثم ذكرنا حقيقة الجهة وكيفية تحددها بالمرکز والمحيط وانما جعلنا هذه الاشياء في هذا الفن لان كلها بحث عن احوال الحكم واهوال اقسامه •

(واما الفن الثاني) فقد جعلناه مشتقاً على احكام الكيف وربناه على مقدمة واربعة اقسام فذكرنا في القسم الاول الكيفيات المحسوسة وبدأنا فيها بالكيفيات الملموسة مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللاطفة والكثافة والتقل والخفة واللزوجة والمشاشة (١) وغيرها وحققنا القول في حد ودها ورسومها وخواصها ورفقنا بالاقوال الباطلة المذكورة فيها ثم ذكرنا بعد ذلك الكيفيات الباصرة من اللون والضوء وبعد ذلك المسموعة والمشعومة والمفوقة والملموسة وذكرنا في القسم الثاني احوال الكيفيات التي تسمى بالقوة واللاقوة وذكرنا في القسم الثالث احوال الكيفيات النفسانية مثل العلم والخلق واستقصينا القول في احكام العلم والعالم والمعلوم وفصلنا القول في اصولها وفروعها تفصيلاً لا يوجد مثله في كتب المتقدمين وذكرنا في القسم الرابع الكيفيات المختصة بالسكيات مثل الاستدارة والتلث والتربع والزاوية والشكل وغير ذلك وعند هذا يتم الفن الثاني •

(واما الفن الثالث) فقد ذكرنا فيه المقولات النسيية وهي السبع الباقية فبدأنا

(١) المشاشة هو الملموسة عند الاطباء ١٢ » زيفنا

اولا بذكر حقيقة الاضافة وخواصها واحكامها وانه هل لها وجود في الاعيان ام لا ثم ذكرنا اقسامها كالكلية والجزئية والعماس والمشاع والمتصق وهذه الابواب نجد كل واحد منها في موضع آخر من كتب الحكماء لكن اجمعنا هاهنا باب الاضافة لانها كانت امورا اضافية كان الاولى ذكرها في باب الاضافة ثم ذكرنا بعد ذلك حقيقة الوضع والابن والتمى والجدة وان يفعل وان يفعل وينساخواصها واحكامها وعند هذا يتم الفن الثالث.

(ثم انما ننظرنا) في مقولة ان يفعل وجدناها عبارة عن تأثير الملة في الشيء واما مقولة ان يفعل فهي الحركة لا غير فلا جرم ذكرنا في الفن الرابع احكام الملة والمطلوب وفي الفن الخامس اقسام الحركة.

(ثم رتبنا الفن الرابع) على مقدمة واربعة اقسام وخاتمة اما المقدمة ففي بيان حد الملة وشرحنا في الاقسام الاربعة احوال الملل الاربع المادية والصورية والناعية والفائية وشرحنا في الخاتمة الامور المشتركة بينها.

(واما الفن الخامس) فقد ذكرنا فيه احكام الحركة والزمان فهذا مافي الجملة الاولى واما الجملة الثانية فهي مشتملة على احكام الجواهر وفيها ثلاثة فنون (الفن الاول) في البحث عن احوال الاجسام وفيه اربعة ابواب (الباب الاول) في احكام الجسم من حيث هو وجسم (الباب الثاني) في احكام الاجسام البسيطة (الباب الثالث) في الافعال والانفعالات (الباب الرابع) في الكائنات التي لانفس فيها (الفن الثاني) في علم النفس وفيه ثمانية ابواب سياقنا شرحها (الفن الثالث) في العقل وهو فصل واحد وعند هذا ينتهي الكتاب الثاني.

(واما الكتاب الثالث) في الالهيات المحضة فيه اربعة ابواب (الباب الاول)

في اثبات واجب الوجود ووحدته وتقدمه عن جهات الكثرة ومشكلة  
الجواهر والاعراض (الباب الثاني) في شرح صفاته وشرح علمه  
بالكليات والجزئيات وشرح ارادته وقدرته وكونه تاماً وخيراً محضاً  
وحقاً محضاً وجوذاً وان العقول البشرية قاصرة عن الاطاعة به وكيفية  
اقسام اسمائه (الباب الثالث) في افعاله وفيه بيان كيفية صدور افعاله عنه  
واستقضاء القول فيما يقال من العقول المشرة وكيفية ترتيبها وكيفية تكون  
الاسطوانات عنها ثم بيان ان الممكنات لا يوجد شيء منها الا بقضائه  
وقدره ثم بيان كيفية دخول الشرفي القضاء الالهي (الباب الرابع) مشتمل  
على بيان ضرورة وجود النبي والاشارة الى خواصه وعندهذا يحتمل الكتاب  
(واما ما يذكر) بعد ذلك من علمي الاخلاق والسياسات (١) فنكتب فيها  
كل ما مقرر ان يساعد التقدير المديروا ان اذا تأملت ترتيب كتابنا وجدته  
مبتدأ بعم الامورنا زلنا منه الى الاخص فالأخص فالأخص ولما فرغنا  
من الاشارة الى كيفية الترتيب فلنذكر الآن فهرس الابواب والفصول  
وبالله التوفيق •

(١) قد وعد المصنف بذكر علمي الاخلاق والسياسات في آخر هذا الكتاب  
لكنه ما انفقت له كتابة ذلك الطمين بل قد وعدنا لك ايضاً ليان هذين  
الطين على حدة مستقلة ١٢ • يقطع



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(الكتاب الاول في الامور العامة)

(الكتاب الاول) في الامور العامة وما يجري مجراها ويجري أنواعها وهي الوجود والماهية والوحدة والكثرة والوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه خمسة ابواب (الباب الاول) في الوجود وفيه عشرة فصول (الفصل الاول) في انه غنى عن التعريف \*

(اعلم) ان التعريف على وجهين (احدهما) ان يكون الغرض منه افادة تصور مجهول بواسطة تصور حاصل (وثانيهما) ان يكون الغرض منه التنبيه على الشيء بعلامة منبهة وان كانت اخفى من المعرف في نفس الامر فتعريف الوجود على الوجه الثاني جائز واما على الوجه الاول فغير جائز خلافا لمعظم فاهم يعرفون الوجود بأنه الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه ويرى بما يقولون انه الذي يكون فاعلا او منفعلا وهذه التعريفات غير صحيحة (اما اولها) فلانه لا بد فهم من استعمال لفظة ما هو الذي او الامر او الشيء وكلها مرادفات للوجود ولا شك ان بين مفهومات هذه الالفاظ اربعة تفاوتات مذكورا بين الباحثين (واما ثانيا) فلان الصحة اخفى من الوجود لانها عبارة عن لامتناع الوجود او العدم اوهاو العلم بالوجود متقدم على العلم بلامتناعه وكذلك الخبر هو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم الى معلوم آخر بالنفي والاثبات وكل ذلك مما لا يعرف الا بالوجود وكذلك القول في الرسم الثاني فان الجمهور يعرفون الوجود ولا يعرفون انه يجب ان يكون فاعلا او منفعلا ولان الفاعل موجوده ارفى الغير ومعرفة ذلك متوقفة على معرفة الوجود فبطل الرسمان •

(واعلم) انه ليس يجب ان يكون كل تصور مكتسباً ولا ثم التسلسل اما في موضوعات متناهية وهو الدور او غير متناهية وهو المسمى بالتسلسل المطلق واذا عرفت ذلك فنقول يجب علينا ان نين اموراً ثلاثة في هذا الموضع (الاول) ان الوجود اولى بالتصور (الثاني) انه يتمتع بتريقه (الثالث) انه اول الاوائل في التصورات وهذه المباحث متناثرة وان كانت متقاربة \*

(امايان الاول) فن وجهين (الاول) ان العلم بان الامر لا يخلو عن النقي والاثبات علم اولى بديهي والتصديق مسبوق بالتصور فهذا العلم مسبوق بتصور الوجود والعدم والسابق على الاولى بان يكون اولياً فتصور الوجود اولى (الثاني) ان علم الانسان بوجود نفسه غير مكتسب والوجود جزء من وجوده والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل فعلمه بالوجود سابق على علمه بوجوده والسابق على غير المكتسب اولى بان لا يكون مكتسباً (فان قيل) لم لا يجوز ان يكون علم الانسان بوجود نفسه مكتسباً (قلنا) ابطال ذلك سيأتي في علم النفس وبتقدير التسليم لا يقدح في المقصود لان العلم نعرف وجود الدليل لا يمكننا ان نستدل به على المدلول ولا يمكن ان يكون العلم بوجود كل دليل مستفاداً من دليل آخر لاستحالة الدور والتسلسل فلا بد ان يتهدى الى دليل لا يحتاج في العلم بوجوده الى دليل آخر فيكون العلم بوجود ذلك الدليل اولياً لكن تصور الوجود سابق على ذلك العلم الاولي والسابق على الاولي اولى بان يكون اولياً فاذا الوجود اولى بالتصور وهو المطلوب \*

(وامايان) ان الوجود لا يمكن تعريفه فلان تعريفه اما ان يكون بنفسه او بما يكون داخلاً فيه او بما يكون خارجاً عنه والاول باطل لاستحالة كونه معلوماً



قبل كونه معلوماً (والثاني) باطل لان اجزاء الوجود اما ان تكون وجودية او لا تكون فان كانت وجودية كان للوجود الواحد وجودات وايضاً فلانه يلزم ان يكون الشئ محتاجاً الى مثله وان لم تكن وجودية فنجد اجتماعها اما ان تحدث لها صفة الوجود او لا تحدث فان لم تحدث كان الوجود عبارة عن مجموع الامور المعدمية وان حدثت لها صفة الوجود فيكون ذلك المجموع مؤزراً في ذلك الوجود او قابلاً له فلا يكون التركيب في نفس الوجود بل في قابله او فاعله فيكون تعريف الوجود بذاته تعريفه بفاعله بما هو خارج عنه لا بما هو داخل فيه (واما تعريفه) بلوازمه فهو ايضاً باطل لانا ما لم نعرف وجود ذلك اللازم واتصاف الوجود به لم يكن ذلك الامر ممرقاً له واتصافه به عبارة عن ثبوت ذلك الوصف له فلو عرفنا الوجود المطلق بأنه الذي وجدت له الحالة القلاية كنا قد عرفنا الوجود المطلق بالوجود الخاص لكننا بينا ان المطلق جزء من المخصوص فيلزم منه تعريف البسيط بالمركب وذلك محال فثبت انه لا يمكن تعريف حقيقة الوجود •

(والذي) وصل اليه اننا في هذا الموضع ان تعريف الوجود اما ان يكون بالحد او بالسم (والاول) باطل لان الحد مركب من الجنس والفصل وليس للوجود جنس ولا فصل (والثاني) باطل لانا عند الاستقراء وجدنا الوجود اعرف من كل ما يحاول تعريفه به وهذا الكلام ضعيف (واما قوله) الحد مركب من الجنس والفصل فقد عرف بطلانه في المنطق (واما قوله) الوجود غير مركب منهما فلم يبرهن عليه بل اقتصر على الدعوى (وقوله) لا يمكن ترسيمه غير مبرهن لان الاستقراء لا يفيد العلم •

(واما بيان) انه اول الاوائل في التصورات فقد قيل فيه بأنه اعم الامور

والاعم جزءه للاخص ، والعلم بالكل متوقف على العلم بالجزء ، والذي يحتاج العلم بالشيء الى العلم به يكون لاحالة اعرف فالو جود اعرف وهذا ضئيف لان قوله الاعم جزءه للاخص ليس كذلك على الاطلاق فان الوصف الخارجى العام لا يكون جزءا من الموصوف والوجود وصف خارجي فلا يلزم ما قالوه . (ويمكن) ان يقال في بيان ان الاعم اعرف على الاطلاق ان النفس الانسانية قابلة للتصورات وفاعلمادام الفيز ومتى وجد القابل والفاعل كان عدم الفعل لاجل عدم شرط او حصول مانع (والاول) هاهنا باطل لان كل ما كان اعم الامور كان كل ما عداه اخص منه والاعم لا يكون مشروطا بالاخص (والثاني) ايضا هاهنا باطل لان صور الامور الخاصة قد تكون متماثلة ، وهى باسرها لا تماثل صورة ما يمتها ولكن كل ما يماثل العام فهو مماثل للخاص فاذا آكلما كان الشيء اعم كان المنافي له والشرط فيه اقل ومتى كان المنافي اقل كان وجوده اولى بالوقوع على ما بيناه ولما كان الوجود اعم الامور وهو لازم للماهيات على ما سيظهر كان انتقاش النفس به اكثر من انتقاشها بغيره واولى واحق واقدم ولا معنى لكون الوجود اول الاوائل في التصورات الا ذلك .

(فاعلم) ان الخصم له في هذه المسئلة مقامان (احدهما) ان يقول ماهية الوجود غير متصورة (والثاني) ان يقول ماهية الوجود وان كانت متصورة الا ان ذلك التصور غير اولي بل مكتسب (اما المقام الاول) فله ان يقرر ذلك بوجوده اربعة (اولها) لو كان الوجود حقيقة معلومة لكانت حقيقة الباري تعالى معلومة لكن التالى باطل باتفاق الحكماء والبراهين المذكورة في موضعه فالمقدم كاذب وبيان الشرطية انه ثبت بالبرهان ان الوجود من حيث انه وجود حقيقة واحدة في حق الواجب والممكن ونبت ان حقيقة

واجب الوجود هي الوجود المجرد عن سائر القيود وأنه لا يجوز أن تكون له ماهية سوى الوجود تقوم بالوجود أو يمرض لها الوجود فإذا كانت حقيقة واجب الوجود هي نفس الوجود المقيد بالقيود السلبية فلو كانت حقيقة الوجود متصورة لكانت حقيقة الباري تعالى لا محالة متصورة (وثانها) أن تصور الشيء أنما يكون بأرْسَام صورة مساوية للمتصور في المتصور فلو تصورنا حقيقة الوجود لا رسمت صورة مساوية لماهية الوجود فينا ولا شك أن الذي يتصور الوجود موجود فيلزم أن يجتمع فيه من الوجود صورتان ويلزم منه اجتماع المثاليين وهو محال ثم إذا تصورنا الوجود وتصورنا بمد ذلك سواداً موجوداً لزم اجتماع الوجودين مرة أخرى وذلك محال (وثالثها) أن الوجود على ما يشتموه بسيط والبسيط غير معقول الحقيقة (ورابعها) أن الوجود لا يعرف بالحقيقة إلا إذا عرف غيره من غيره ومعنى تميز الشيء عن غيره أنه ليس هو ذلك الغير وذلك سلب مخصوص والسلب المخصوص يتوقف تعقله على تعقل مطلق السلب لما بينا أن المطلق جزء من المقيد العلم بالجزء سابق على العلم بالكل فإذا العلم بالوجود يتوقف على العلم بالسلب المطلق لكن السلب المطلق لا يمكن تعقله إذ المدم أنما يعقل إذا أضيف إلى الوجود حيث يتوقف تعقل كل واحد من الوجود والعدم على تعقل الآخر فيكون دوراً وذلك يمنع من تعقل حقيقة كل واحد منهما •

(ولما المقام الثاني) فهو أن تقع المساعدة على أن تصور الوجود حاصل وتقع المنازعة في أن تصوره أولى • ولهم أن يذكر واشكو كما خمسة في ذلك •

(أولها) أن الوجود صفة غير مستقلة بالمقولية وما كان كذلك كان في

معقوليته تبعاً للغير فإذا معقولة الوجود تبع لمعقولة معروضاته التي هي الماهيات التي هي غير أولية التصور فالوجود التابع تصوره لتصورها أولى أن لا يكون أولى التصور •

(وثانيها) لو كان الوجود أولى التصور لكان كونه مشتركاً بين الموجودات وزائداً على ماهياتها أولاً بدسياً لأن كونه مشتركاً وزائداً أن كان عين كونه وجوداً فالأولام ظاهر وأن كان لازماً من لوازمه والمزوم علة اللازم والعلم بالعلة للعلم بالملول فيلزم من تصور ماهية الوجود العلم بوجوده ولازمه ومن العلم بذلك اللازم العلم باللازم الثاني وهلم جراً في جميع اللوازم بالغة ما بلغت وكون الوجود مشتركاً وزائداً إذا كان من جملة لوازم ماهية الوجود سواء كان لازماً قريباً أو بعيداً فيلزم من كون الوجود أولى التصور أن يكون العلم بهذين اللوازمين أولاً والملم يكن كذلك فالوجود ليس أولى التصور •

(وثالثها) أن قرماً اشتغلوا بتعريف ماهية الوجود ولو كانت ماهية الوجود متصورة لهم تصوراً أولاً لاستحال منهم طلب ماهو حاصل عندهم كما أن العلم بأن الشكل أعظم من الجزء لما كان حاصلًا عندهم امتنع منهم طلب ذلك بالبرهان •

(ورابعا) أن الوجود الذهني يجب أن يكون مطابقاً للوجود الخارجي لصكن كلما كان أشد جزأه في أول بالجوهرية والوجود الخارجي فيجب أن يكون الأولى بالحضور في الذهن هو الأمور الجزئية والوجود اعم الأمور فهو أولى بأن يكون حضوره في الذهن متأخراً عن حضور غيره فإذا لا يكون تصوره أولاً •

(وخامساً) أنه لو كان تصوره أولاً لما احتج في ذلك إلى البراهين والمواقع

الخلافاً في أنه هل هو من قبيل الأوليات أم لا علمنا أنه ليس بأولي التصور (والجواب) عما تمسكوا به أولاً ذلك بناء على أن ماهية الباري تعالى وحقيقته هي الوجود المجرد ونحن لا نقول بذلك وإن كان ذلك مذهباً للشيخ ولا كثر السابقين ولا شك أن من قال بذلك فلا جواب له عن ذلك الكلام (والجواب) عما تمسكوا به ثانياً أناسين في علم النفس أنه يكفي في إدراكنا لذاتنا حضور ذاتنا لذواتنا من غير أن يحتاج فيه إلى استحضار صورة مساوية لذواتنا في ذاتنا فكذلك هاهنا يكفي في إدراكنا لحقيقة الوجود حصول الوجود لذواتنا ولا حاجة إلى استحضار صورة أخرى من الوجود في ذاتنا فاندفع الاشكال (والجواب) عما تمسكوا به ثالثاً أناسين أن البسيط يمكن أن يكون مقولاً (والجواب) عما تمسكوا به رابعاً أنا لانسلم أن تمثل حقائق الأشياء يتوقف على تمثل أنها ليست غير هاو ذلك لأن العلم بأن حقيقة ماهية ليست حقيقة أخرى علم بسلب امر عن امر والمعلوم فيه مجموع امور والعلم بالمجموع متأخر عن العلم بكل واحد من تلك الامور فثبت أن العلم بالوجود لا يمكن أن يكون متوقفاً على العلم بأنه ليس غيره بل الوجود من حيث أنه وجود بلا شرط عدي أو وجودي له اعتبار مغايراً لاعتبار الوجود مع شرط عدي وهو سلب غيره عنه فتاير البسيط والمركب وإذا كانت الوجود بلا شرط مغايراً للوجود بشرط لا وثبت أن الوجود بلا شرط لا يتوقف تصوره على تصور المدم اندفع الاشكال وهو القول في أن الوجود بسيط فإن الوجود وجود محض فقط والبساطة والتكوين عارضان له (والجواب) عما تمسكوا به أولاً في المقام الثاني فهو أن يمنع كون تمثل الوجود تاباً لتمثل شيء آخر ولا يستقيم مع قولنا الوجود اول الاوائل في التصورات

الا لاصرار على هذا المنع لاننا لو جعلنا تعقله سببا لتعقل غيره لسكان تعقل ذلك الغير - ابقا على تعقله فلا يكون تعقله اول الاوائل (واما) اذا لم ندع ذلك وقننا بمجرد ان تصوره اولى امكننا ان نسلم ذلك ثم اما ان نقول بان تعقل الوجود تابع لتعقل ماهية ما لا تتعقل ماهية مخصوصة وتعقل ماهية ما يضاف الى التصور ولكن ذلك يشكل من جهة ان كونه ماهية ما يضاف من الموارض التي لا تستقل بالمقولية فيعود الاشكال بيته فيه (واما) ان نقول ان تعقل الوجود يستدعي تعقل الماهيات الخاصة وندعي ان تصور بعض الماهيات الخاصة ايضا اولى وهذا اقرب الى الصواب (والجواب) عما عسكوا به ثانيا من وجهين (احدهما) ان كون الوجود زائدا ومشاركا وصفات اضافيان ليس لهما وجود في الخارج والالكان اما مشاركا لغيره اولا مشاركا وعلى كل حال فشاركته اولا مشاركا يكون زائدا عليه ويتسلسل واذا لم يكونا من الامور الوجودية في الخارج لم تكن الماهية مستقلة باقتضا ثبتهما فاندفع الاشكال (وثانيهما) ان يلزم ان العلم يكون الوجود مشتركا بين الماهيات وزائدا عليها اولى وان الذي يذكر في الموضوعيين من البراهين مجرى مجرى التنبيهات (والجواب) عما عسكوا به ثالثا ان احد اعم محاول تعريف حصول الشيء وبونه ولكنهم لما اعتقدوا ان الوجود هو علة حصول الشيء لا نفس حصوله لاجرم حاولوا تعريف تلك العلة ولا شك انها لو كانت ثابتة لكانت محتاجة الى التعريف (والجواب) عما عسكوا به رابعا هو ان قولهم الاخص لما كان اولى بالوجود الخارجى واعرف عند الطبيعة من الاعم وجب ان يكون في الذهن ايضا كذلك دعوى عربية عن البرهان بل الصحيح ان الاعم اولى بالوجود الذهني من الاخص لما بينا ان الشيء كلما كان اعم كانت شروطه ومبادئه اقل فكان اولى

بالوجود واما في الوجود الخارجي فكلما كان اخص كان اولي بالوجود لاستحالة حصول الكل في الايمان فظهر الفرق بين الصورتين (والجواب) عما سكو به خامساً أنه لا يلزم من وقوع الخلاف في ان تصوره اولي ام لا ان لا يكون تصوره اولي لان البحث عن كونه اولي يبحث عن حال من احوال التصور لا عن نفسه \*

### ﴿ الفصل الثاني في ان الوجود مشترك فيه ﴾

يشبه ان يكون ذلك من قبيل الاوليات بانه اذا نسبنا موجوداً الى مدوم لم ينزل بينهما مشاركة ومقارنة في التعق والتبوت واذا نسبنا موجوداً الى وجود فاما ان يكون بينهما من المشاركة والمقارنة ما ليس بين الوجود والمدوم واما ان لا يكون كذلك فاذ لم يكن كان حال الوجود مع الوجود في عدم المشاركة كحال الوجود مع المدوم وصريح العقل حاكم فذلك وان كانت بين الوجودين من المشابهة ما ليس بين الموجود والمدوم فذلك اعتراف بان اصل الوجود مشترك (فان قيل) المدوم في محض فكيف تكون بينه وبين الموجود مشابهة واما الموجودات وان اختلفت في وجوداتها لكنها كيف ما كانت فهي موجودة (فنقول) اذا لم يكن وجوداتها مشاركة في المفهوم بل كانت متباينة من كل الوجوه كان حال بعضها مع البعض كحال الوجود مع المدوم في عدم المشابهة اللهم الا ان يقال الموجودات وان اختلفت في انفسها لكنها متحدة في الاسم فبينها مشاركة من هذا الوجه لكننا نقول لو قدرنا ان الراضع وضع لطائفة من الموجودات وطائفة من المدومات اسماً واحداً لم يضع لكل الموجودات اسماً واحداً واجب ان تكون المقارنة بين تلك الموجودات والمدومات المتحدة في الاسم اكثر

من التي بين الموجودات الغير المتحدة في الاسم وصريح العقل حاكم بطلان ذلك وهذه حجة غير مقنعة للمجادل التمنت ولكنها في حق النصف قاطمة •

(ثم المذكر) بمذلك عدة من البراهين (فالاول) انا اذا عرفنا ان العالم ممكن وكل ممكن فله مؤثر جزمنا حيثث انه لا بد للعالم من مؤثر ونحن وجوده ثم اذا ترددنا بعد ذلك في انه هل هو واجب او ممكن بتقدير كونه ممكننا فهو جوهر او عرض وتقدير كونه جوهر او متعين او غير متعين لم يكن تردنا في هذه الخصوصيات موجبات وال يقين الاول اما لو اعتقد معتقدان ذلك المؤثر شي ممكن الوجود ثم يتبين له بمذلك ان ذلك المؤثر يجب ان يكون واجبا فانه لا بد ان يزول عنه اعتقاد كونه ممكنا عند حصول اعتقاد كونه واجبا فلو لا ان الوجود امر مشترك بين هذه الخصوصيات والا لتغير عند تغير اعتقاد خصوصياته كما تغير اعتقاد كونه ممكنا عند حصول اعتقاد كونه واجبا ولما لم يكن كذلك دل على ان الوجود مشترك •

(الثاني) ان الوجود اولي التصور ولولم يكن مشتركاً لم يكن كذلك لان وجود كل شي اذا كان عين حقيقته وتلك الحقيقة غير اولية التصور فالوجود كيف يكون اولي التصور •

(الثالث) ان المقابل للاوجود هو الوجود واعرف التصديقات عند العقل انه لا واسطة بين هذين الطرفين ولولم يكن الوجود مشتركاً بين الكل لم يكن المقابل للاوجود امراً واحداً بل اموراً كثيرة فلا يكون التقسيم منحصر آ بين الطرفين •

(الرابع) وهو انه يمكننا ان نقسم الموجود الى الواجب والممكن والتقسيم يستدعي وروداً مشتركاً فيه وليس ذلك امر الفظياد فانا لو قدرنا عدم الوضع • وليس ذلك اللفظ



اصلاً لم يبطل هذا النوع من تصرف العقل فاذاً هو امر معنوي ولا يمكن ان يكون ذلك هو خصوصية كونه واجباً او ممكناً لان خصوصية كل واحد منهما غير مشترك بينه وبين مقابله والا لكان هو مقابله اى مقابل نفسه فاذاً المورد شىء مشترك بين خصوصية كل واحد منهما \*

( فان قيل ) على هاتين الحجتين سؤالات ( الاول ) ان نفي كل حقيقة تقابله ثبوتها وليس بين نفيها وثبوتها واسطة لكن ثبوتها ليس اسراً زائداً على خصوصيتها بل ثبوتها هو نفس حقيقتها المتمينة فقد وفيها بما تقر في العقل من انه لا واسطة بين النفي والاثبات اى لا واسطة بين تحقق تلك الحقيقة وبين لانتفاءها فان ادعيت ان هاهنا ثبوتاً عاماً مشتركاً بين الموجودات وهو المقابل للنفي العام فهذا هو المصادرة على المطلوب الاول وهذا هو الاعتراض على الحجة الرابعة لاننا نقول مورد التقسيم بالوجوب والامكان حقيقة كل واحد من الماهيات فاذا قلنا الموجود اما ان يكون واجباً او ممكناً فكأننا قلنا السواد اما ان يكون في سوادته واجباً او لا يكون وكذلك القول في البياض وغيرهما فلي هذا يكون المورد حقيقة كل واحد من الماهيات لان يكون هناك وجود مشترك \*

( الثاني ) المارضة بنفس الوجود فاننا اذا قلنا الامر اما ان يكون ثابتاً او لا يكون فالوجود ان لم يدخل في طرف الثابت دخل في طرف اللاتبات وحيث لا يكون الوجود زائداً وان دخل في طرف الثابت فلا شك انه مغاير للماهية اللاتباتية فيكون الوجود مشاركال للماهية الموجودة في اصل اللاتباتية ومما نزعنا في خصوصية كون الوجود وجوداً فيكون للوجود وجود آخر ويلزم التسلسل وهو بعينه متوجه على البرهان الرابع لانه يمكننا ان نقسم الثابت الى الوجود والماهية

والماهية الموجودة فتكون الثابتة مشتركة بين الوجود وغيره ويلزم منه المحال •  
 ( فالجواب ) من الاول من وجهين ( الاول ) ان سلب السواد لا يخالف سلب  
 البياض والالكانات السلوب في انفسها متخصصة فتكون السلوب امور اثبوتية  
 وهو محال واذا كانت السلوب باسرها مشتركة فالقابل لها ان كانت  
 خصوصيات الماهيات لزم ان لا يكون المقابل للسلب امرا واحدا بل امورا  
 كثيرة وبطل المحصر وان لم يكن المقابل له خصوصيات الماهيات بل امرا  
 مشتركا فهو المطلوب ( والثاني ) انا انما استعمل القضية القائلة بان الشيء لا يخلو  
 عن النقي والاثبات لتصحيح الحق من احد طرفيه بالبرهان وبطل الباطل منه  
 بالبرهان ولو كان قولنا الشيء لا يخلو عن النقي والاثبات معناه ان السواد مثلا  
 لا يخلو عن ان يكون سوادا او لا يكون لكائن حقيقة الحق وباطلية الباطل  
 من الطرفين معلومة بالبداهة فانما بالضرورة نعلم ان الحق هو ان السواد - سواد  
 والباطل ان السواد ليس بسواد فبطل ما قالوه •

( واما الجواب ) عن المعارضة فهو ان الوجود وان كان يشارك الماهيات  
 الموجودة في اصل الثبوت لكن يمتاز عنها بقيد سلبى وهو انه لا مفهوم له  
 سوى الوجود والكثرة انما تلزم اذا حصل الاشتراك في قيد نبوتى والامتنياز  
 في قيد آخر حصل مثل الماهيات المتشاركة في الوجود المتباينة بالخلفين وهما هنا  
 الاشتراك في اصل الثبوت والامتنياز في قيد سلبى فلا يلزم التسلسل فان عادوا  
 وقالوا الماهيات لها ثبوت في انفسها والالكانات غير ثابتة واذا كانت ثابتة  
 كانت مشاركة للثبوت في الثابتية وممتازة عنه بمقتضى ما يلزم التسلسل ( فنقول )  
 الماهية اذا جردت عن الثبوت لم يكن لها ثبوت آخر ولا يلزم من سلب  
 الثبوت عنها حمل عدم عليها فان الماهية من حيث هي لا ثابتة ولا لا ثابتة

على ان يكون الثبوت والاثبت داخليين في مفهومهما وان كانت لاسفك عنهما  
فالماهية المجردة عن الثبوت ليس لها ثبوت آخر فان السواد من حيث انه  
سواد ليس الا السواد ولا يوصف بأنه ثابت ولا ثابت لان كل ذلك مفهومات  
زائدة على كونه سوادا وتام نقر بذلك سيأتي في باب الماهية.

(الحجة الخامسة) لو لم يكن الوجود مشتركا لم يكن التقسيم بالوجوب  
والامكان. وجب لا امتياز الواجب عن الممكن فانه اذا كان مفهوم الوجود مختلفا  
جاز ان يكون شي واحد يكون الوجود باحد مفهوميه واجباله وبالاخر  
ممكنا له فيكون الشيء الواحد واجبا وممكنا في الوجود فلا يكون هذا التقسيم  
موجبا للتمييز. اما اذا كان المفهوم واحدا كان موجبا للتمييز لان نسبة المفهوم  
الواحد الى الشيء الواحد لا يكون بالوجوب والامكان (فان قيل) هذه  
الحجة مصادرة على المطلوب الاول لان من زعم ان الوجود ليس بـ مشترك  
زعم ان وجود كل شيء حقيقة المخصوصة واذا استحال ان تكون الحقيقة  
الواحدة حقيقتين استحال ان يكون للشيء وجود ان فهذه الحجة انما تستمر  
اذا ثبت كون الوجود زائدا على الماهية وهو نفس المطلوب (فقول) اما  
ان هذه الحجة تبني على كون الوجود زائدا على الماهية فلا شك فيه ولكن  
يحتمل ان يسلم ذلك وينازع في كون الوجود مشتركا فهذه الحجة تصلح  
لأثبت كونه مشتركا بعد فرض كونه زائدا.

(الحجة السادسة) من قال بان الوجود غير مشترك فقد قال بكونه مشتركا  
من حيث لا يشمر بذلك فان حكمه بأنه غير مشترك غير مقتصر على وجود  
واحد بل على كل وجود فلو كان مفهوم الوجود مختلفا كان يحتاج الى ان يهرن  
على كل واحد من وجودات الماهيات انه غير مشترك وليس كذلك فان الخصم

يتعرف بأن حجته على ان الوجود غير مشترك بتناول كل وجود فاذا  
الوجود مشترك •

### ﴿ الفصل الثالث في ان الوجود ذاته على ماهيات الممكنات ﴾

( اعلم ) ان وجود الممكنات اما ان يكون نفس ماهياتها اولا يكون فان لم يكن  
فاما ان يكون داخلا في ماهياتها اولا يكون فالا احتمالات لا تزيد على هذه  
الثلاثة ( الاول ) ان يكون وجودها عين ماهياتها ( الثاني ) ان يكون وجودها  
جزأ من ماهياتها ( الثالث ) ان يكون وجودها خارجا عن ماهياتها والحق  
هو الثالث وذلك بحصل بابطال القسمين الاولين •

( واعلم ) ان كل ما يدل على ان الوجود خارج عن الماهية فهو دلي على ان  
الوجود غير الماهية اما ليس ان كل ما يدل على انه غير الماهية فانه يدل على انه خارج  
عن الماهية لان جزء الشيء يكون مغايرا له مع انه غير خارج عنه فلنذكر  
في هذا الفصل ما يدل على ان الوجود غير الماهية وذلك من وجود اربعة  
( الاول ) ان الوجود مشترك فيه بين الماهيات ولا شيء من خصوصية شيء من  
الماهيات التي هي اخص من الوجود بمشترك فيه بين الماهيات التي هي اخص  
منه فالوجود مغاير للماهيات ( الثاني ) لو كان الوجود نفس الماهية لكان قول  
القاتل الجوهر موجود مثل قوله الجوهر جوهر وبالجملة لا يكون الحمل  
والوضع هاهنا الا في اللفظ ولما لم يمكن كذلك علمنا ان الوجود  
مغاير للجوهرية •

( فان قيل ) اذا قلنا الجوهر موجود فاذا ان المتصور في القتل موجود  
محصل في الخارج وذلك لا يقتضي ان يكون كونه محصلا في الخارج زائدا  
عليه بل يقتضي ان يكون كونه محصلا في الخارج ممثلا عن كونه متصورا

في الذهن ثم هو مراض بامرين (الاول) انه ذاقيل واجب الوجود واجب الوجود كان هذر (١) من الكلام واذا قيل واجب الوجوده وجود كان مفيداً مع ان الحكماء ينكرون ان يكون وجود واجب الوجود زائداً عليه (الثاني) ان قولنا اليت اسد مفيد وقولنا اليت ليت هذر مع انه لا يجب ان يكون له بحسب كل اسم صفة فكذا هانا •

(فتة قول) اما الاول ففيه تسليم المطلوب لاننا ندعي ان الوجود امر زائد على كونه محصلاً في الخارج بل ندعي ان محصله في الخارج امر زائد على مفهوم جوهرية وانتم قد ساعدتم على ذلك (واما حل) المعارضة الاولى فان عني بواجب الوجود المستغنى عن السبب فهذا المفهوم امر سلبي فيشذ بسكون الوجود متافراً له اذهوية الثبوتية مثرة للوصف السلبي الاعتباري وان عني بواجب الوجود الموجود الذي استغنى عن السبب فيشذ لا يتنظم الحمل والوضع بل ينزل منزلة قول القائل الموجود الواجب وجوده ومعلوم انه لا فائدة فيه (واما الثانية) مغلها ان الاسامي المترادفة انما يصح حملها بعد الوضع اللغوي ولو قدر ناعدها لم يصح واما قولنا الجوهر وجوده فهذا الحمل والوضع ثابت وان لم يوجد شيء من الالات ولد لك اذ هانا على ان المثلث موجود لم يكن به انا على اللفظ بل على المعنى (الثالث) ان الوجود غنى عن التعريف والماهية غير فنية في خصوصياتها عن التعريف فالوجود غير الماهية (الرابع) ان الوجود م قابل للمدم وقابل للقسمة بالوجوب والامكان وخصوصيات الماهيات غير قابلة لهذه الاحكام فالوجود متفائر للخصوصيات

(١) هذر الرجل في منطقه هذرا اي خلط وتكلم بما لا ينبغي ١٧ يحيط

## ﴿ الفصل الرابع في بيان ان الوجود خارج عن الماهية ﴾

( اعلم ) ان البراهين التي يمكن ذكرها في هذا المطلوب منها ما يبتنى على كون الوجود مشتركا ومنها ما لا يبتنى على ذلك ( فلنذكر ) اولاما لا يبتنى عليه وذلك من خمسة اوجه ( الاول ) انه يصح منا ان ننقل الماهية ونشك في وجودها و المشكوك ليس نفس المعلوم ولاد اخلافه ( فان قيل ) هب ان الماهية لما امكن نقلها عند عدمها الخارجي وجب ان تكون مغايرة لوجودها الخارجي لكن يستحيل ان نقل الماهية عند عدمها في الذهن فكيف يلزم من هذه الحجة ان يكون الوجود الذهني زائدا على الحقيقة ( فنقول ) لانه يمكننا ان ننقل الماهية عند ما نشك في انه هل لذلك المقول وجود في الذهن ام لا ولذلك فان كثيرا من الناس يزعمون ان التمثل عبارة عن تلقى القوة العاطلة بالمقول من غير ان يكون للمقول حصول في الذهن الى ان ثبت ذلك بالبرهان ثبت ان الماهية قد تنقل عند ما نشك في وجودها الذهني فاستمر البرهان فيه فالحاصل ان الوجود الذهني وان كان لازما للشعور و لكنه غير لازم في الشعور وايضا فلان الماهية التي توجد في الالعيان ولا تكون محقولة لما قل حقيقة ما حاصله و وجودها الذهني غير حاصل وذلك يتبع المطلوب ( فان قيل ) حجبتكم معارضة بالوجود فانا فنصور حقيقته ونشك في حصوله في الالعيان فيلزم ان يكون للوجود وجود ( فنقول ) الشك في الشيء على ضربين فانه مارة يكون ذلك شكافي ثبوت امر له وبارة يكون شكافي ثبوت لامر والشك في الوجود ليس شكافي ثبوت وجود آخر له فان الوجود يتمتع وصفه بالوجود والعدم اما بالوجود فلان الوجود ولو اتصف بوجود آخر لا يفترض « هاهنا ثلثة امور ثلاثة ( الاول ) الماهية وهي قابلة غير مقبولة

« لا قترن

(الثاني) الوجود الاول وهو مقبول للماهية وقابل للوجود الآخر (الثالث) الوجود الآخر ولا بد من اثبات هذه المراتب الثلاث بحيث لا يكون بينهما شيء آخر سواء تسلسلت او لم تسلسل اذ لو لم توجد فيها هذه الامور متلاقية لم يكن شيء منها موصوفاً بالآخر (فنقول) مقبولة الوجود الاول للماهية اما ان نتوقف على الوجود الثاني اولا نتوقف فان لم نتوقف امكن ان يبقى الوجود الاول مقبولا للماهية عند عدم الوجود الثاني فيكون وجود الوجود معدوما والماهية موجودة هذا اخاف وان توقفت فهو محال وبتقدير تسليمه يفيد المطلوب اما وجه استحالة فلا صيرين (اما الاول) فلان الوجود الاول والثاني متشاركان في الحقيقة وليس ان يكون احدهما حالاً في الآخر اولى من المكس فيؤدي الى حلول كل واحد منهما في الآخر و الى حلولهما في الماهية و الى اجتماع المثاليين و الى كون الشيء الواحد موجوداً مرتين وان تكون الموجودات الكثيرة موجودة واحدة واحدة وان يكون الواحد حالاً في محلين وكل ذلك محال (واما الثاني) فلانها لما تساوى في الماهية والوجود الثاني ويفيد الوجود الاول استعداد الحلول في الماهية فوجب ان يكون الوجود الاول مفيداً لنفسه هذا الاستعداد اذا لاشياء المتفقة في النوع متساوية في الاحكام (واما بتقدير التسليم) فلان كون الوجود عارضاً للماهية لازم من لوازم الوجود وهذا لازم معلل بالوجود الثاني فاذا استحيل اشكاك الوجود الاول عن الوجود الثاني لكنه مع الوجود الثاني غير قابل للمدم فلم يكن ممكن الوجود والمدم فظهر ان الوجود يتمتع وصفه بالوجود والمدم فاذا اشك في ان الوجود هل هو ثابت ليس شكاً في ثبوت وجود آخر له بل هو شك في انه هل هو ثابت لما هيته ام لا وذلك يقتضي

ان يكون مغائر لذلك الامر الذى هو ثابت له وهذا هو الذى تمكننا به ابتداءه في اثبات هذا المطلوب ( واما الشك الثانى ) في الماهيات فلا يمكن ان يكون شكافي ثبوتها شئ آخر لا فانفرض الكلام في ماهية قائمة بنفسها حتى لا يتقدح فيه هذا الاحتمال ويتقدير تسليم ذلك بحصل الفرض ايضا لان الشك في ثبوت الماهية للوجود يقتضى مغائرها للوجود (الثانى) ان الشئ الممكن من حيث هو موجود غير قابل للمدم وما لا يقبل المدم لا يكون موصوفاً بإمكان الوجود والمدم وهو ايضا حال كونه معدوماً وغير قابل للوجود فاذا الذات بشرط الوجود والمدم يستحيل ان يمرض له الامكان والذات موصوفة بالامكان فاذا للذات اعتبار مغائر للوجود والمدم ويكون ذلك الاعتبار معروضاً لها تين الحالتين فيكون الامكان عارضاً له بالنسبة الى الوجود والمدم •

(فان قيل) هذا انما يلزم اذا سلمنا لكم ان الامكان يتحقق للشئ حال وجوده بالنسبة الى وجوده ونحن لا نقول بذلك بل نقول ان الامكان يتحقق حال وجوده بالنسبة الى الزمان المستقبل ( فنقول ) الحادث لا بد ان يكون ممكناً فلا يخلو اما ان يكون ذلك الامكان يتحقق حال وجوده بالنسبة الى تلك الحالة او يقال انه قبل وجوده كان ممكناً بالنظر الى المستقبل فان كان الاول فقد سلمتم ان الامكان قد تحقق بالنسبة الى الوجود الحالى وفيه حصول المطلوب وان كان الثانى فقبل حصول الوجود كان محكوماً عليه بالامكان فهو مغائر للوجود الذى لم يكن محكوماً عليه بالامكان (الثالث) ان الوجود مفاد والماهية غير مفاد فالوجود غير الماهية وتحقيق الحق في ان الماهية مفادة او غير مفادة سيأتى (الرابع) الفصل لا يكون علة لماهية الجنس والا « بشرط كونه معدوماً »



لم يكن مقسماله وهو سبب لوجود حصة النوع منه لتمييز عن الخاصة التي هي غير مقومة لطبيعة النوع فالوجود غير الماهية (الخامس) الدالة متقدمة على العلول في الوجود وغير متقدمة عليه في الماهية فالوجود مفائر للماهية وتحقيق الحق فيه سيأتى •

(فاما الادلة) الدالة على ان الوجود بعدان ثبت انه مشترك بين الماهيات لا يجوز ان يكون جنسا لما هي ستة امور (الاول) لو كان الوجود جنسا لكانت الامور المتخالفة الداخلة فيه انما تمتاز ببعضها عن البعض بفصول مقومة ضرورة كون جهة الاشتراك مفائرة لجهة الامتياز وما به الامتياز يجب ان يكون موجودا فان ما ليس بوجود لا يميز موجودا عن موجود فاذا الفصل يكون مشار كالنوع في ماهية الجنس فيستدعى فصلا آخر والكلام فيه كالكلام في الاول فيحتاج كل فصل الى فصل آخر لا الى غاية (الثاني) ان الفصل خارج عن ماهية الجنس والا لم يكن مقسماله وعلو لوجوده والا فلا يكون بينه وبين المعارض فرق فلو كان الوجود جنسا لكان لانه فصول ولكانت تلك الفصول اسبابا لوجود الجنس فيكون للوجود وجود آخر وهو محال (الثالث) لو كان الوجود جنسا لكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل فيكون الواجب مركبا من الجنس والفصل فيكون الواجب متلفا بجزئه فيكون لولا الجزئية ان لم يكن الواجب موجودا فيكون الواجب لذاته ليس واجبا لذاته هذه اخلف (الرابع) الوجود مقول على ما تحته لا بالتساوي اذا لواجب اولى بالوجود من الممكن والجوهر من الممكنات اولى بالوجود من العرض وكل ما كان محمولا على ما تحته لا بالتساوي لم يكن جنسا لما تحته اذ يمتنع التفاوت في الماهية ومقوماتها (الخامس) الوجود في نفسه ان كان

مستقلاً بذاته وهو محمول على المرض وما كانت جزؤه جوهر فهو جوهر فوجب ان يكون المرض جوهرًا هذا خلف وان كان غير مستقل بذاته وهو محمول على الجوهر وما كانت متقومًا بالمرض كان عرضًا فالجوهر عرض هذا خلف (السادس) اذا تمقل الذات واخطر شيء من ذاتياته بالبال امتنع ان يبقى ذلك الذاتي مجهول الثبوت لتلك الذات وهما هنا مع خطوط الماهية بالبال لا تعرف انهما موجودة الا بيهان فطمنا انه غير داخل في الذات •

(واما المتكرون) لكون الوجود زائداً على الماهية فقد احتجوا بامور ثلاثة (اولها) لو كان الوجود زائداً على الماهية لصح ان تمقل الماهية حاصلة محتملة مع الذهول عن وجودها او يعقل وجودها مع الذهول عنها فان من المستحيل ان يتوقف كل واحد منهما على صاحبه لكن التالي محال فالمقدم مثله (وثانيها) لو كان الوجود زائداً فذلك الزائد اما ان يكون ثابتاً واما ان لا يكون ثابتاً فان لم يكن ثابتاً فهو ليس بزائد وان كان ثابتاً كان ثبوته زائداً عليه فيؤدي الى التسلسل (وثالثها) لو كان الوجود «صفة زائدة على الذات كانت الذات قابلة لها وهذا القبول ليس بحسب الفرض العقلي فقط فان اتصاف الماهية بالوجود امر محقق في نفسه اسكن كل ما كان قابلاً لصفة فلا بد ان يكون له تمييز وتحصل حتى يقبل غيره فان ثبوت غيره له فرع على ثبوته في نفسه وذلك التحصل هو الوجود فيلزم كون الذات موجودة قبل اتصافها بالوجود هذا خلف •

(والجواب) عما تسكوا به اولاً من وجهين (احدهما) انه لا يلزم من كون الوجود صفراً للماهية صحة ان يعقل احدهما مع الذهول عن الآخر فان  
• الثبوت

حصول الجسم في الحيز زائد على ذاته مع أنه لا يعقل الواحد منهما الا مع الآخر وايضا فان كل واحد من المضافين لا يعقل من حيث هو مضاف الا اذا عقل المضاف الآخر (ونأيهما) ان ذلك مغالطة لان الوجود ليس الا كون الماهية محصلة في الخارج فاذا عقلنا الماهية محصلة في الخارج قد اندرج في ذلك تعقل الوجود فكيف يلزم مع ذلك جواز تعقل ذلك مع الذهول عن الوجود \*

(نم) ربما يتوهم لزوم هذا الكلام على من جعل الوجود علة تحصيل الماهية فاما ان يتوهم لزومه على من يجعل نفس التحصيل في الخارج هو الوجود فهو بعيد (والجواب) عما تمسكوا به نأيا ان نقول الثابت ينقسم الى مالا مفهوم له وراء كونه نائبا الى ماله مفهوم آخر وراء كونه نائبا فان كان له مفهوم وراء كونه نائبا فحينئذ كان الثبوت زائدا عليه وان لم يكن له مفهوم وراء الثبوت لم يجب ان يكون الثبوت زائدا عليه (فان قالوا) الوجود يمكن ان يتصور ويشك في انه هل هو نابت في الاعيان ام لا فيلزم ان يكون للوجود وجود آخر (فالجواب) عنه ما سبق بالاستقصاء فيه (والجواب) عما تمسكوا به ثالثا انه من الجائز ان يكون تبين حقيقته كافيا في صحة هذه للقبالية وسياً في تحقيق ذلك في الفصل الذي يليه \*

في الفصل الخامس في ان وجود واجب الوجود هل هو زائد عليه ام لا (اعلم) ان المذاهب الممكنة في وجود واجب الوجود لا تزيد على هذه الاحتمالات الثلاثة (فان) وجوده لا يخلو اما ان يكون مساوياً للوجود للممكنات في مفهوم كونه وجوداً او لا يكون فان لم يكن كان قول للوجود عليهما باشتراك الاسم وان اتحد للمفهوم في الموضعين فلا يخلو

لما ان يكون ذلك المفهوم مقارنا لماهية اخرى في حق واجب الوجود  
اولا يكون مقارنا لماهية اخرى بل يكون وجودا قائما بنفسه فظهر بهذا  
التقسيم ان الاحتمالات في هذا الباب لا تزيد على هذه الثلاثة (احدها)  
ان نقول الوجود مقول على الواجب والممكن باشتراك الاسم (وثانيها) ان  
نقول الوجود مقول عليهما باشتراك الاسم وهو مع ذلك غير مقارن في  
حق الواجب لماهيته وحقيقته (وثالثها) ان نقول الوجود غير مقول عليهما  
باشتراك الاسم وهو مع ذلك مقارن لماهية غيره (فاما الاحتمال الاول)  
وهو كون وجوده مخالفا لوجود الممكن فهو باطل بالادلة المتقدمة في ان  
الوجود مشترك بين الموجودات (١) (واما الاحتمال الثاني) وهو ان الوجود  
مشترك بين الواجب والممكن في مفهوم كونه وجودا وهو مع ذلك  
غير مقارن لماهيته فهو مذهب الجمهور من الحكماء وهو عندنا باطل  
(واذا بطل) هذان الاحتمالان لم يبق الا الثالث \*

(والذي) يدل على بطلان الاحتمال الثاني وجوه اربعة (الاول) هو ان  
مفهوم الوجود من حيث هو وجود مغاير لمفهوم كونه مقارنا لماهية اخرى  
او غير مقارن لها ولكنه مع ذلك لا يخلو عن المجردية او الالابجودية مما  
فلا يخلو اما ان يكون الوجود اكونه وجودا يقتضي احد هذين القيدتين  
اولا يقتضي فان اقتضى احد هذين القيدتين فاما ان يقتضي التجرد عن الماهية  
او امر وض للماهية (فان اقتضى) التجرد عن الماهية فكل وجود يجب  
ان يكون غير مقارن للماهية فوجود الممكنات غير عارض للماهيات هذا خلف  
(وان) اقتضى امر وض للماهية وجب ان يكون كل وجود عارضا للماهية  
(١) في نسخة واما الاحتمال الاول وهو كون الوجود مقولا عليهما باشتراك

فوجود واجب الوجود ايضا عارض للماهية وقيل انه ليس كذلك هذا خلف  
(واما ان قيل) ان الوجود لا يقتضى العروض ولا اللاهروض فلا يصير  
عارضاً تارة ولا لعارضاً اخرى الا بسبب منفصل من خارج فلا يصير وجود  
واجب الوجود مجردا عن الماهية الاسباب فلا يكون وجود واجب الوجود  
بذاته واجب الوجود بذاته بل بسبب من خارج هذا خلف

(وهذا الكلام) قد بلغ في القوة والثبات بحيث لا يمكن توجيه شك  
يحل عليه ولكنى اذكر فصلا ذكره الشيخ في المباحثات والفارابي في التعليقات  
وعما يتوهم كونه دافعا لما ذكرناه ثم سين انه ليس الامر كذلك

(قال) الوجود الذي هو ماهية الحق تعالى هو الواجبة وليست الواجبة  
وجود الا يمكن ان يستحيل الوجود الذى يجب وجوده فانه لو كانت الواجبة  
وجود الا يمكن ان يستحيل لم يحل الحق سبحانه وتعالى من ان يكون هو  
ذلك الوجود ويلزمه ان لا يستحيل فيكون كل وجود يلزمه ذلك او يكون  
وجوده مؤثما من الوجود ومما قرن به فيكون مركب الماهية فاذا هو الذى  
يجب وجوده فتكون اذا الواجبية هي ماهيته فان عني بالوجود ذلك المجرد  
فلا مشاركة فيه وان عني به ما يقابل المدم ويقع فيه الشراكة فذلك من  
لوازم واجبيته فتكون ماهيته يجب لها الوجود اى هذا الوجود الذى هو  
مشارك فيه فيكون هذا الوجود من حيث هو كذا من لوازم ماهيته  
وكيف لا ونقول يجب لها الوجود كما نقول يجب للثالث مساواة الزوايا  
للقائمتين ثم لا تكون تلك الماهية مثل الانسانية وغيرها حتى يقال انه  
يستحيل وجود لازمها الابد وجودها لان اللوازم الغير المقومة معلولة  
للماهية وما لم توجد العلة لم يوجد المعلول ثم كيف يكون مثلا للانسانية

وجود قبل الوجود حتى يكون علة لذلك الوجود المملول الذي هو الوجود (قال) فإن هذا انما يستحيل في ماهيات لا وجوب لها ولا وجودا لا لازما (الماهية التي هي الواجبية التي معناها انما يجب لها الوجود من ذاتها فهي معنى الاسم له ويلزمه الوجود المشترك ويرف ذلك بلوازمه كالقوى بل هو به انه يجب وجوده كقوة القوى انما بحيث يجب عنها افعالها (وليس لقائل ان يقول) ماهية الحق هل توجد حتى يوجد لازمها فتصير علة للازمها فتصير علة للوجود فهي وجدت قبل ان وجدت (لانه يقال) ان ماهيته موجودة لا بوجودها حقها من خارج اى ليس هي كالانسية التي هي موجودة فان لها وجودا خارجا عنها بل هي نفس الوجود بلا وجود ملبوس ولا يشارك في ذلك شيء وهي نفس الواجبية وهي معنى بسيط وان كان المعبر عنه بلفظ مركب (وان كان) له وجود مشترك فيكون ذلك لازما له حتى يقال يجب له اوجوده الوجود بالمعنى العام فيكون ذلك لازما لا يرفع عنه دأ أو هو لمن وجوده الحق المعين بكونه وجودا اذ جعل انه موجود في اصله وماهية فمثل سوال التخصيف هل هو موجود ام لا فهو مع بان له وجودا اى بالمعنى العام على انه لازم او نوقش وقيل ليس به وجود على ان وجوده صفة لشيء هي فيه \*

(ثم بعد هذا) ما شئت من وضع التخصيل والتحصيل والبحث الدقيق العميق الذي نسأل الله تعالى ان يوفنا البلوغ الناية فيه (فاقول) هذا الكلام على طرله لا يشفى الليل فانا بينا ان الاقسام لا تزيد على تلك الثلاثة ولا شك ان الوجود في الممكنات له مفهوم محصل فالواجبية التي جعلها ماهية الاول سبحانه وتعالى اما ان تكون مساوية في المفهوم والحقيقة بوجود هذه الممكنات او لا تكون

( فاما القسم الاول ) فيأيه اولا انه يجب ان يكون الاول موجوداً مرتين  
 احداهما هذه الواجبية والثانية مأجمله لازم هذه الواجبية ( و ثانياً ) انه  
 لا يكون احدهما اولي بالعارضية من الآخر ( وثالثاً ) ان الاشكال المذكور  
 يسود بينه في الوجود الذي يفرض معروضاً فانه يقال الوجود ان اقتضى  
 التجرد عن الماهية فكل وجود كذلك وان اقتضى اللاتجرد فكل وجود  
 كذلك وان لم يقتض احد هذين القيدين فلا يتصف باحدهما الاسباب  
 خارجي واما ان جعل مفهوم الامر الذي سماه بالواجبية مخالفاً لمفهوم  
 الوجود فلا تكون ماهية واجب الوجود هو الوجود بل امراً مخالفاً للوجود  
 ( فاما ان يقال ) ان تلك الحقيقة المخالفة لهذا الوجود هي موجوديته فيكون وقوع  
 لفظ الوجود عليه وعلى غيره باشتراك الاسم وقد ابطناه ( او يقال ) لوجود  
 الذي يشارك وجود الممكنات في المفهوم لازم لتلك الماهية فيكون قد جعل  
 الوجود في حق واجب الوجود مقارناً لمأهية وهذا هو ترك لمذهبهم بالكلية  
 واختيار لما ذكرناه ( او يقال ) تلك الحقيقة غير وجوده ولا الوجود لازم  
 له فيلزم نفي الوجود عن واجب الوجود تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً بل  
 الانصاف ان الذي ذكره الشيخ تصريح منه بان وجوده سبحانه زائد على  
 حقيقته كما اخترناه .

( والوجه الثاني ) لقساد قول من يقول حقيقة واجب الوجود هي الوجود المجرد  
 ان الجمهور قد اتفقوا على ان حقيقة الله غير معلومة للبشر والبراهين القاطنة  
 قائمة على ذلك فلو كانت حقيقته هي الوجود بشرط سلبه عن الماهية وجب  
 ان تكون حقيقته معلومة للبشر لان الوجود اولي التصور والقيد السلبي ايضاً  
 معلوم فالوجود المقيد بالقيد السلبى معلوم وحقيقته غير معلومة فاذا حقيقته

مفارقة للوجود المنقيد بالقيد السلي •

( والوجه الثالث ) ان كون الباري تعالى مبدأ لغيره اما ان يكون لوجوده بشرط التجرد عن الماهية اولا بهذا الشرط فان كان الاول لزم ان يكون القيد المسمى داخل في علة الوجود لان التجرد قيد عدى وهذا محال واما ان لا يعتبر فيه هذا القيد بل لماهية الوجود وتلك الماهية حاصلة في الممكنات فوجب ان يكون وجود كل ممكن علة لوجود مطلولات الباري وان يكون الباري تعالى معلولا لكل واحد من الممكنات هذا خلف •

( والرابع ) انهم اتفقوا على ان الوجود المسمى نفس السكون في الاعدان لا مابه الكون في الاعدان والسكون في الاعدان امراضا في غير مستقل بالمعلومية والمحكومة ولا يمكن الحكم عليه بانه ثابت ولا ثابت بل الحكم بهذه الامور انما يتناول الماهيات على ما قررناه فاذا كان الوجود كذلك فكيف صار هو عينه في حق واجب الوجود غنيا عن السبب مستقلا بنفسه ( وبالجملة ) فالمرض الذي بلغ في النصف الى ان لا يمكن تمقله وحده كيف صار ذاتا مستقلا بنفسه بحيث يكون مبدأ لا استقلال كل مستقل هذا مما قطع كل ما قل بفساده •

( ومما يقرر ) ذلك ان الشيخ لما حاول اثبات عرضية الوحدة في ثلثة الهيات الشفاء زعم انها ان قامت وحدة مجردة لم تخل اما ان تكون مجردة لا تنقسم وليس هناك طبيعة هي المحمول عليها بانها لا تنقسم او تكون هناك طبيعة اخرى والقسم الاول محال فانه لا اقل من ان يكون هناك وجود ذلك الوجود لا ينقسم هذا كلامه ( فاقول ) كما ان العقل حاكم بان الوحدة لا تمقل الا محمولة على شيء كذلك العقل حاكم بان الوجود لا يتمل الا محمولا على شيء •



فان فرق بين هذين الموضوعين بان الوحدة امر عديم فلا يعقل الا اذا نسب الى هو موضوع ثابت واما الوجود فهو امر نبوتي فلا يكون محتاجا الى الموضوع (فالجواب) ان الشيخ قد ابطال في بعض فصول هذه المقالة كون الوحدة امر اعدميا فكيف يتأتى له هذا الكلام (فهذا ما نقول له) في الاحتجاج على ابطال هذا القسم •

( واما الحكماء ) فافهم احتجوا على ان وجوده سبحانه غير مقارن للماهية غيره بان قالوا لو كان الوجود مقارن للماهية لكان لا يخلو اما ان يكون تحقق ذلك الوجود متوقفا على تلك الماهية او لا يكون فان لم يتوقف كان ذلك الوجود غنيا عن تلك الماهية فلا يكون عارضا لها فيكون وجوده آموجودا لذاته وبذاته فقط فلا يكون عارضا لتلك الماهية وهذا هو المطلوب ( وان توقف ) تحقق ذلك الوجود على تلك الماهية كان محتاجا الى تلك الماهية وكل ما هو محتاج الى غيره فهو ممكن لذاته فاذا الوجود من حيث هو ممكن وكل ممكن فله سبب فلذلك الوجود سبب وذلك السبب ان كان غير ماهية واجب الوجود كان لوجود واجب الوجود علة فلا يكون واجب الوجود واجب الوجود هذا خلف ( وان كان ) سببه تلك الماهية والسبب متقدم بالوجود على المعلول لزم ان تكون الماهية متقدمة بوجودها على وجودها فتكون موجودة قبل ان تكون موجودة وذلك يقتضي ان تكون موجودة مرتين وايضا يلزم التسلسل وايضا فيقتدر ان مكان التسلسل لا يندفع الكلام ( لانا نقول ) تلك الماهية اما ان تقتضي وجودا اوليا تقتضي فان اقتضت وجودا لم يكن بين تلك الماهية وبين ذلك الوجود وجود آخر فتكون العلة غير متقدمة بالوجود على المعلول وذلك

محال وان لم تقتض الماهية وجوداً كان ذلك حكماً بان ماهية لا تقتضى الوجود بل وجودها انما جاء من شئ آخر وذلك انما يدخله في الممكنات ويخرجه عن الواجبات (هذا تقرير كلا مهم) على احسن الوجوه •

(والجواب عنه) من وجهين (أحدهما) ان هذا معارض لما هيأت الممكنات فانها قابلة للوجود والمقل كما حكم بتقدم المؤثر على الأثر حكم بتقدم القابل على المقبول فان الشئ ما لم يكن متقدراً باناً لا يثبت له غيره (فالما ان نقول بان تعين الماهية في كونها ماهية اما ان لا يكفي في قبول الوجود او يكفي في ذلك فان كان لا يكفي في ذلك لزم ان يتوقف قابلية الماهية للوجود على وجود آخر حتى تكون موجودة قبل ان تكون موجودة فيلزم ما ذكرتموه من المحالات (و اذا بطل ذلك) فحينئذ تعين القول بان وجود الممكنات غير زائد على ماهياتها بل هي نفس ماهياتها فحينئذ يكون الوجود متوقفاً على الماهيات الموجودة باشتراك الاسم (و اما ان كان) تعين الماهية في كونها ماهية يكفي في قابلية الوجود حتى لا يعتبر في تقدم الماهية وفي قابليتها للوجود كونها موجودة قبل كونها موجودة فلم لا يجوز ان يكفي تعين الماهية في كونها مؤثرة في الوجود حتى لا يعتبر في تقدمها على الوجود في المؤثرة كونها موجودة قبل كونها موجودة (و بالجملة) فالما ان نقول وجود الممكنات نفس حقائقها او نقول انه زائد على حقائقها فان كان الحق هو الاول لم يكن الوجود مشتركاً بين الاشياء واذا جاز ذلك في وجود الممكنات جاز ذلك ايضاً في وجود الباري واندفع الاشكال اصلاً (وان جملنا) وجود الممكنات اسماً مشتركاً كان وجودها اسماً زائداً على ماهياتها وما هياتها تكون قابلة لتلك الوجودات ولا بد ان تكون

الماهية كافية في هذه القابلية والا لزم التسلسل وإذا كانت كافية في هذه القابلية فتمكن كافية في المؤثرية في الوجود حتى لا يلزم من كون الماهية عملة للوجود تقدمها بالوجود على الوجود (ونأينهما) ان نقول اجزاء الماهية عملة اقوام الماهية وليس ذلك التقدم تقدمها بالوجود والا لكانت الماهية موصوفة بالوجود عند فرضنا ايها مجردة عن الوجود (فان اعتدروا) .  
 عنه بان تقدم اجزاء الماهية على الماهية ايضا بالوجود لاعلى معنى ان هذا الاعتبار لا يتحقق الا عند تحقق الوجود بل على معنى ان هذا التقدم انما يتحقق عند اعتبار الوجود وان لم يكن الوجود حاصلا فاننا اذا قلنا الاثنان متقدمان على الاربعة في الوجود فلا نفي به انهما موجودان واحدهما متقدم بوجوده على الآخر والا لكان الشك في وجودهما الخارجى شكاً في هذا التقدم بل نفي به انهما ماهيتان متى وجد تالزم هذا التقدم وهذا الحكم صحيح حال ما لا يكون الواحد منهما موجوداً فكذلك اجزاء الماهية سابقة بالوجود على الماهية على معنى انها متى وجدت كان الوجود للجزء قبل كونه للكل (هذا غاية ما يمكن) ان يتحل من جانبهم وهو باطل من وجوه خمسة

(الاول) وهو ان الماهية مقتضية للامكان سواء جطناه وصفا عدما او وجوديا فانتضاءها للامكان يستحيل ان يكون بشرط الوجود والا لزم ان يكون الامكان متأخراً عن الوجود وذلك محال فاذا اقتضاء الماهية الامكان وتقدمها عليه لا بالوجود وذلك هو المقصود .

(الثاني) وهو ان كون جزء الماهية بحال لو كان موجودا كان وجوده سابقا لوجود كله هذا حكم حاصل له قبل الوجود وهو من عوارض ذلك الجزء فيكون معلولا لذلك الجزء فيكون اقتضاء ذلك الجزء لهذا الوصف لا بشرط

» متقدم

لا بشرط الوجود وذلك وجب ما قلناه •

(الثالث) وهو ان الماهية التي نوعها في شخص واحد يكون تشخصها من لوازم حقيقتها فاقضاء تلك الحقيقة لتلك الشخصية لا يخلو اما ان يكون بشرط الوجود فيكون وجوده سابقا على شخصيته فيكون وجودها الخارجى مطلقا غير متعين وهو محال او لا يكون بشرط الوجود فلا يكون تقدم الماهية على تلك الشخصية بالوجود •

(الرابع) ان الماهية اذا تشخصت فالقابل لذلك التشخص اما ان يكون هو نفس الماهية فقط او بشرط تشخصها والثاني يوجب التسلسل فالخلق هو الاول فتكون الماهية من حيث هي كافية في قبول التشخص واذا جاز ذلك فليجوز كونها كافية في المؤثرة في الوجود •

(الخامس) ان الجنس علة لقوام النوع ويستحيل ان تكون هذه الطية لاجل انها اذا وجدت كان الجنس في الوجود سابقا على النوع والالزام ان يكون الجنس يوجد اولاً ثم يميز نوعا ولو كان كذلك لم يكن الفعل سببا لقوام حصة النوع من الجنس فحينئذ لا يتميز الفعل عن الجنس وذلك محال فثبت ان هذا التقدم ليس كما قالوه من ان الجنس والنوع اذا وجدت كان وجود الجنس سابقا على وجود النوع (واذا عرفت ذلك) فهذه الوجوه كلها تدل على ان تمييز الماهية من حيث هي هي كاف في الاقتضاء والتاثير واذا جاز ذلك سقطت حججهم وبطلت دعواهم •

(فان قالوا) فاذا كانت لا تعتبر وجود الماهية في كونها مؤثرة في الوجود بلزمك تمييز كونها مؤثرة في الوجود عند كونها معدومة وذلك محال (قلنا) ان هذه مغالطة ركيكة وذلك لان اعتبار الماهية مغاير لاعتبار وجودها وعدوها ونحن

استدنا الوجود الى تلك الحقيقة من حيث هي هي لامن حيث انها مدومة  
(والذى) يدل على ما قلناه امران

(الاول) وهو انهم زعموا ان الماهية اذا شرط فيها الوجود او العدم لا يمرض  
لها الامكان بل الامكان انما يمرض لها من حيث هي فكما لا يلزم من  
اسقاط الوجود من درجة الاعتبار في كون الماهية معدومة للامكان ادخال  
العدم فيه فكذلك لا يلزم في مسئلتنا •

(الثاني) ان الماهية قابلة للوجود لا بشرط وجود آخر ثم لا يلزمهم ان يجعلوا  
القابل للوجود ماهية معدومة حتى يقال الماهية حال عدمها تكون موصوفة  
بالوجود فكذلك هاهنا لم نجعل المؤثر في الوجود هو الماهية المدومة حتى  
يلزمنا ان تكون مؤثرة حال كونها معدومة بل المؤثر نفس الماهية فظهر بهذا  
فساد قولهم •

(واعلم) انا قد استغفر جنالمهم شبهة اخرى وهي انه لو كان الوجود ذاتا على  
الماهية لكان الوجود ممكنا على ما نقرر فيما سبق وذلك الامكان لا يخلو اما  
ان يكون ثابتا لنفس الوجود او للماهية بالنسبة الى الوجود و الاول محال  
لما بينا ان الوجود يمتنع اتصافه بالوجود والعدم فلا يمرض له امكان الوجود  
والعدم واما الثاني فانه يقتضى ان يكون نسبة الماهية الى الوجود بالامكان  
فيستحيل اذا ان تكون نسبتها اليه بالوجوب ولو كانت الماهية مؤثرة  
في الوجود لكانت نسبتها اليه نسبة الوجوب لان نسبة الملة الى الملول  
ابدأ بالوجوب ولما بطل ذلك علمنا ان وجوده غير تابع للماهية •

(ويمكن) ذكره من جانبهم انه لو كان وجوده ملول ما هيته وماهيته  
هي الفاعلة لذلك الوجود ولزم ان يكون البسيط قابلا وفاعلا وذلك محال

(والجواب)

(٥)

(والجواب) ان كل ذلك منقوض بلوازم الماهية فان الماهيات مقتضية لها و موصوفة بها وايضا سبيل حجتهم على اصولهم ان يكون الباري تعالى عالما بالماهيات فان العلم عندم عبارة عن حصول صورة العقول في العاقل فاذا اتفق لها يقتضي حصول صورها في ذاته فتكون ذاته قابلة لتلك الصور وفاعلة لها على المستقيم البرهان على انه لا يمتنع ان يكون الشيء الواحد قابلا وفاعلا

﴿ الفصل السادس في اثبات الوجود الذهني ﴾

( واثبات ) ذلك يقتضي تقديم مقدمة وهي ان المحكوم عليه بصفة وجودية لا بد وان يكون موجودا في نفسه برهانه هو ان اثبات الصفة للشيء منناه حصول الصفة للموصوف وحصول الشيء للشيء فرع على حصول ذلك الشيء في نفسه (فان قيل) الوجود صفة بوجبة ولا يستدعي حصولها للماهية كون الماهية حاصلة في نفسها والالزام التسلسل وايضا فلان السلب محكوم عليه بانه مقابل للايجاب وليس للسلب ثبوت في نفسه مع انه موصوف بكونه مقابلا للايجاب ( فان قلتم ) السلب له صورة عقلية وله في العقل ثبوت ( فنقول ) لكنه من حيث انه ثابت في العقل لا يقابل الثبوت بل هو قسم منه فهو من حيث انه مقابل للثبوت يجب ان يكون ثابتا وايضا ألستم تحكمون على الممتنع بالامتناع مع انه ليس باثبات وايضا ألستم تحكمون على العدم بانه لا يصح الحكم عليه وذلك مناقضة ( فالجواب ) عن الاول مامر ( وعن الثاني ) ان الذهن يستحضر الصورة ويحكم عليها بان تلك الصورة غير مستندة الى الخارج وليس لها في الخارج ما يطاقها فهذا هو الممتنع بتصور السلب ثم يستحضر صورة اخرى ويحكم عليها بان لها في الخارج ما يطاقها ثم يحكم على احدى الصورتين بانها تقابل الاخرى لا من حيث انهما حاضرتان في العقل بل

( انقصر السادس في اثبات الوجود الذهني )

من حيث ان احدهما استندت الى الخارج والاخرى لم تستند فالحكم  
 عليه بهذا التقابل هو الصورة العقلية الموجودة من الوجه المذكور وهو  
 المعنى بقول الحكماء ان تقابل السلب والايجاب لا يتحقق الا في القول والضير  
 واما في الخارج فلا (وعن الثالث) اننا نستحضر في الذهن صورة ونحكم عليها  
 بالامتناع لا بامتناع كونها موجودة في الذهن فان ذلك باطل بامتناع  
 وجودها في الخارج وليس المحكوم عليه لهذا الامتناع هو تلك الحقيقة من  
 حيث انها موجودة في الذهن لان هذا لا يختص بالمتنوع فان كل صورة  
 ذهنية سواء كانت مأخوذة عماله وجود في المين او عماليس له ذلك فانه يتمتع  
 حصولها بغيرها في الخارج بل المحكوم عليه حقيقة تلك الوجود الموجودة في  
 الذهن وهذا دقيق لا بد من التأمل فيه (واما الرابع) فله ما ذكرنا من  
 اننا نستحضر ماهية في الذهن مقيدة بقيد الدم الخارجى ونحكم عليها انه  
 لا يصح ان يمرض لها شيء من الاحكام الخارجية وهذا هو الجواب عن كل  
 ما يشبه هذه الشكوك .

(ولما فرغنا) عن اثبات هذه المقدمة فلنشرع فيها هو المقصود وهو اثبات  
 الوجود الذهني وبرهانه انا اذا تصورنا ماهية وحكنا عليها بانها امتازة عن  
 غيرها فلا بد وان يكون لها ثبوت وثبوتها المتبر في صحة كونها محكوما عليها  
 اما ان يكون هو الوجود الخارجى وهو باطل والا لكان مالا يكون ثابتا  
 في الخارج لا يكون محكوما عليه وايضا فلانه وان كان في الخارج لكنه  
 لا يتوقف صحة الحكم عليه على الشعور بكونه في الخارج فلمنا ان الثبوت  
 المقتضى هو الثبوت في العقل (فان قيل) المحكوم عليه وان كان معدوما في الخارج  
 الا انه مع ذلك ثابت في الخارج على ما ذهب اليه بعضهم (فقول) انا لاننى

بالوجود الا الثبوت وبمجازات تصور امراً لا ثبوت له في الخارج اما على التحقيق فلان الثبوت لا يجمع اللا ثبوت فاذا تصورناه غير ثابت لم يكن ثابتاً واما على طريق الالتزام فان المتعلمات والمستحيلات غير ثابتة بالاتفاق مع ان المتصور منها يكون محكوماً عليه فقد بطل ما ذهبوا اليه وتعام تحقيق هذا الفصل سيأتي في كتاب العقل والمقول •

(الفصل السابع في ان الماهية لا تسمى عن الوجودين •)

(برهان) ان كل ماهية يجب ان تكون محكوماً عليها بأنها ممتازة عن غيرها وكل ما كان محكوماً عليه بحكم ثبوت فلا بد وان يكون ثبوتاً والصري يدعية والسكبري مبرهنة (فان قيل) السواد مثلاً قبل دخوله في الوجود هل كان سواداً ام لا فان لم يكن فالسواد انما يصير سواداً عند وجوده وذلك محال لان السواد - سواد - سواه وجدوا لم يوجد وان كان سواداً قبل صيرورته موجوداً فذلك ماهية قد عريت عن الوجودين (فقول) السواد لا يكون سواداً قبل ان يحصل له احد الوجودين بل يمكن ان اقدر في ذهني انه كيف يكون قبل الوجود كما نه فرض عندما يكون في الذهن مجرداً عن الذهن لانه عند التجرد عن الذهن يكون سواداً وليس كل ما حكم عليه الذهن بالتجرد امكن ان يفرض له التجرد فان قيد التجرد عن الذهن انما يلحقه الذهن به عند ما يكون موجوداً في الذهن كان الذهن التفت اليه لامن حيث انه في الذهن او حذف عنه انه في الذهن وان كان كاذباً في هذا الحذف فاما عندما لا يكون في الذهن فانه لا يمكن الاشارة اليه بوجه اصلاً وما كان كذلك لم يكن له ماهية و حقيقة •

(الفصل الثامن في ان الوجود ليس ما يكون الشيء به ثابتاً بل هو نفس كونه ثابتاً

(الفصل السابع في ان الماهية لا تسمى عن الوجودين)

(الفصل الثامن في ان الوجود ليس ما يكون الشيء به ثابتاً)



والتحقيق في هذا الباب ان نقول نحن لاننفي بالوجود الاحصول الشئ  
ونحققه ونبونه فنثبت امرا آخر وراء ذلك وسماه بالوجود كان اطلاق  
الوجود عليه وعلى ما قلناه بالاشتراك ويرجع حاصل الكلام الى انه ثبت للذات  
صفة اخرى وراء الحصول والنحقق فطليه ان يقيد تصويره ثم يقيم الحجة على  
التصديق به (فان قال) اعني بالوجود صفة تقتضي حصول الشئ في الاعميان فمند  
ذلك نقول لا يجوز ان يكون حصول الشئ في الاعميان مطلا بصفة قائمة به  
لوجبهين (الاول) ان اتصافه بتلك الصفة التي هي علة الوجود مسبوق بحصوله  
في نفسه ولا كذلك حصول الوجود بمعنى نفس حصول الماهية فان ذلك نفس  
حصولها لا حصول شئ له اعلى ماصرا لان حصول الشئ في نفسه سابق على  
حصول غيره له فلو كان حصول غيره له علة لحصوله في نفسه لزم الدور  
(الثاني) وهو ان علة الحصول لا بد وان تكون مخالفة لنفس الحصول في الحقيقة  
والإلم يكن كون احدهما علة للأخر اولى من العكس وتلك العلة لا بد وان  
يكون لها حصول فيكون حصول علة الحصول محتاجا الى علة اخرى ويلزم  
التسلسل (ومما احتج به) في اول المسئلة بان قيل لو كان الوجود ليس هو نفس  
الكون في الاعميان لزم صحة ان تلم الماهية كائنة في الاعميان قبل العلم بثبوت ذلك  
الزائده فكان ينبغي ان لا يكون علما بوجود الامور المحسوسة بديهيا بل كان  
مستفادا من الحجة حتى يكون الشاك في تلك الحجة شاك في ذلك ولما كان  
ذلك باطلا علمنا ان الوجود ليس الانفس الكون في الاعميان وهذه الحجة لا تنفد  
نفي تعطيل الحصول بعللة زائدة اذ قلنا ان يقول البديهي المسمى بالوجود ظاهرا  
هو نفس الحصول في الاعميان فاما انه معلول بصفة اخرى هي الوجود او غير  
معلول به ابل هو نفس الوجود بالحقيقة فذلك بالاكتساب (ومما قيل هاهنا)

ان الإضافات لها وجود في الایان على ما يستدل عليه بمد وهي من حيث انها موجودة في الایان مقولة بالقياس الى غيرها فلو كان وجودها امرا مستقلا بنفسه لكان يتبع ان تكون تلك الإضافات الغير المستقلة في وجودها موجودة ولما بطل التالي بطل المقدم •

### ﴿ الفصل التاسع في ان المدوم ليس ثابت ﴾

( ان ) غوما ممن عشت بصائرهم (١) في دقائق الابحاث المتلقة بالوجود والعدم زعموا ان ما ليس بموجود فاما ان يكون متمتع الوجود اولا يكون فان كان متمتع الوجود فهو النفي العرف وان كان ممكن الوجود فانه يكون عند كونه معدوما ذاتا وزعموا انه موصوف بصفات بآنة حالة عدم تلك الصفات لاموجودة ولا معدومة •

( واحتجوا ) بان قالوا المدومات متميز بعضها عن البعض وكل ما كان كذلك فهو ثابت وبيان الصغرى من وجوه ثلاثة ( الاول ) ان المدوم معلوم والمعلوم متميز عن غيره فان من عقل سوا ذا معد وما يميزه عن اليأض المدوم ( الثاني ) المرید اذا اراد المجادوع من الموجودات فلا بد وان يكون مراده متميزا عن غيره والا لا متمتع ان يكون هو مقصودا دون غيره وهو عند تعلق التصد بتكوينه غير كائن والا لا متمتع القصد الى تكوينه فان تكوين الكائن محال ( الثالث ) وهو ان وجود الفعل متأخر عن تعلق القادرية اذ ما لم تحقق نسبة ما فيها بين القادر والمقدور لم يكن حصول ذلك المقدور اولى من حصول غيره وتعلق القادرية متأخر عن امتياز في نفسه اذ لو لم يكن ممتازا عن غيره لم يكن التعلق به اولى من غيره فاذا امتياز عن غيره سابق على وجوده ( واما كبرى القياس )

(١) عشت عینه تمش عشا ضف بصرها مع سيلان دمها في اكثر

الاقاات ١٢ محیط

فظاهرة لان التميز عن غيره يتمتع ان يكون لاشياء بعضها كحقوقه (واحتجوا)  
ايضاً بان السواد قبل صيرورته . وجود آ ان كان ليس بسواد بل انما يصير  
سوادا حال وجوده فيلزم ان يكون كون السواد - واد العلة خارجية  
وذلك محال لان ما بالغير يرتفع عند ارتفاع الغير فيلزم ان لا يبقى السواد  
سواد عند انقطاع تعلق ذلك الغير به وهو محال وان كان - واد اقبل  
وجوده كان السواد الممدوم سوادا (ونحن نقول) التني في مقابلة الانيات  
فالممدوم ان كان اعم من التني لزم ان لا يكون نفيها صرفا والا لم يبق الفرق  
بين العام والخاص فاذا هونيات وهومة قول على التني فيلزم ان يكون الثابت  
مقولا على التني هذا خلف وان كان مساويا للتني او اخص منه انتظمت  
هذه المقدمة وهي ان كل ممدوم مني وكل مني ليس بثابت فينتج كل  
ممدوم ليس بثابت وايضاً فلان ماهية السواد ان كانت ثابتة قبل الوجود  
فاما ان يكون النوع في شخص واحد او لا يكون فان كان فذلك الاتحاد  
ان كان تستحقه الماهية لما هي هي وجب ان لا يزول عند الوجود وان كانت  
تستحقه بسبب خارجي فيشذد يكون في حال المدوم مورداً للصفات ومحلا  
للأمور المتجددة وذلك محال واما ان يكون للنوع اشخاص كثيرة فميز  
بعضها عن البعض لا يكون بالماهية ولوازمها فاننا قد فرضنا الكلام في النوع  
الواحد فلا بد وان يكون ذلك بسبب المادة على ما سبق فتكون الامور  
الممدومة حالة في مواد « وجودية وذلك محال » (وعلى) كل ذلك راهين  
اوردناها في الموضع الذي هو الاولى الفساد فاننا قد بينا ان الوجود هو  
نفس الحصول في الاعميان ومن جعل هذا الحصول مجامعا للحصول فقد  
خرج عن غريزة العقل وان عني بالوجود اسرأ آخر كان الخلاف في ان  
« مادة { الا. اور الاولى الفساد الموجودات

الموجودات هل لها صفة أخرى أم لا وذلك لا يوجب الخلاف في كون تلك الذوات موجودة •

( فاما احتجابه ) اولافنشأ الجدل بالماهية وجودا في الازهان وقد بينا ذلك • ومما يؤيد ذلك ان المتممات والصور الخيالية كصورة زيد وعمرو وفرس معين يمكننا ان نتصورها مع انهم يساعدوننا على انها غير ثابتة في الخارج ( وكذلك ) 'ذا' علقنا الوجود والعدم فليس الوجود والعدم ذاتا ثبوتية في العدم ولا تندفع هذه الالتزامات المفصلة بالمداينات المنطقية ( فلما ) ان هذه الماهيات المتصورة موجودة في الازهان وان الامتياز المدرك حابط البها وان تلك الصور هي العلم والمعلوم وهذا ينبك على ان العقل والمقول قد يكونان واحد او ان الاخبار بالحقيقة عن الصور النفسانية وبالمرض عن الوجود الخارجي فن اخبر ان القيامة ستكون فقد ارسم في نفسه معنى القيامة ومعنى تكون ثم يحمل معنى تكون التي في النفس على معنى القيامة التي في النفس بان هذا المعنى صَح في معنى آخر مقول وهو ما يستدل من الوقت المستقبل ان يوصف بمعنى ثالث وهو مقول الوجود وعلى هذا القياس جميع انواع الخبرة واما حديث المقدور والمراد فكل ذلك في الذهن لان الصورة العقلية تصير سببا لحمل القوة الشوقية الباعثة للقوة المحركة الى تكوين تلك الماهية في الخارج واما الحجة الاخرى فسياتي جوابا عنها في باب الماهية •

﴿ الفصل العاشر في ان المدوم لا يباد ﴾

( وبراهينه ثلاثة ) ( الاول ) ان ما عدم لم يتبق هويته على ما حققناه ومالا يكون له هوية لا يمكن ان يحكم عليه بحكم اصلا فاذا اجتمع الحكم عليه بصحة المود ( الثاني ) انه لو صح اعادة المدوم لصح اعادة الوقت الذي وقع فيه

( الفصل العاشر في ان المدوم لا يباد )

ابتداء فيصح ان يعاد هو في ذلك الوقت بينه فيكون وقت اعادته هو  
بينه وقت ابتداء انه فيكون مبتدأ من حيث انه مما د هذا خلف (الكث)  
انه اذا اعيد وحصل منه مثلهما متساويان في الذات وفي لوازمها فليس  
ان يحكم على احدهما بانه هو الذي كان اولى من ان يحكم على الآخر بهذا  
الحكم فيؤدى الى ان لا يتميز نفس الشيء عن غيره (فان قيل) ذلك انما يستحق  
الحكم بانه هو لا غيره لانه هو الذي كانت موجودا ثم عدم وبعد عدمه  
هو الذي اعيد بينه واما مثله فليس كذلك (فنقول) هذا هو الذي وقع  
الاشكال فيه فان الحكم على واحد بانه هو الذي كان وعلى الآخر بانه ليس  
هو الذي كان مع تساويهما في الماهية ولوازمها مما هو يستحيل قطعا فما  
ذكرتم في معرض الفرق هو الذي وقع عنه السؤال (ونعم ما قال) الشيخ  
من ان كل من رجع الى فطرته السليمة ورفض عن نفسه الميل والعصية شهد  
مقله الصريح بان اعاده المعلوم محتج قطعا وكما انه قد يتوهم في غير البدهي انه  
بديهي لاسباب خارجية فكذلك قد يتوهم في البدهي انه غير بديهي لموانع  
من خارج وبالله التوفيق •

### الباب الثاني في الماهية وفيه عشرون فصلا

#### الفصل الاول في تميز الماهية عن لواحقها

(اعلم) ان اسكل شيء حقيقة هو بها هو تلك الحقيقة مغايرة لجميع صفاتها  
لازمة كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي فرسية ليست في نفسها شيئا  
الا الفرنسية وهي في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا موجودة ولا معدومة  
على ان يكون كل ذلك داخلا في مفهوم الفرنسية بل هي من حيث انها فرسية  
ليست الا الفرنسية فالواحدة صفة مضمومة الى الفرنسية فتكون الفرنسية

مها واحدة و ايضا في من حيث انها تطابق امورا كثيرة تجدها عامة  
والقرسية في نفسها ليست الا القربية و يدل عليه ان المفهوم من القرس ليس  
هو المفهوم من الواحد والالامتنع ان يكون الا واحدا ولا المفهوم من الكثرة  
والالامتنع حملها على الواحد و كأنها ليست نفس الوحدة والكثرة فليست  
متضمنة لهما ولا احدهما والا عاد الحال فاذا هما قيدان خارجان عن القربية  
والمروض مغاير للعارض فالقربية من حيث هي قربية تكون مغايرة لهما  
( فان سئلنا ) عن القربية بطرفي النقيض مثلا هل القربية الف او ليست بالف  
لم يكن الجواب الا السلب لانه ان يكون السلب بعد من حيث بل على انه قبل  
من حيث اى لا نقول القرس من حيث هو فرس ليس كذا بل نقول ليس  
الفرس من حيث هو فرس كذا وان سئلنا عنها بوجبتين لا تخلو الماهية فهما  
مثل ان يقال هل القرس واحد او كثير لم يلزمنا ان نجيب عنهما البتة ( وبهذا  
الطريق ) يظهر الفرق بين ما اذا كانت المسئلة عن طرفي النقيض وبين ما اذا  
كانت عن الموجبتين اللتين في قرة النقيض بان يكون احدهما لازما مساويا  
لنقيض الآخر وذلك لان الموجب الذي هو لازم السالب معناه انه اذا لم يكن  
الشيء موصوفاً بذلك الموجب كان موصوفاً بالموجب الذي يلزم سلب  
الاول لكن ليس اذا كان موصوفاً به كان هو بل الموصوفية لآتم  
الابالمتايرة فلي هذا القربية لا تدخل في مفهومها الواحدة والكثيرة وان  
كان يجب اتصافها باحدهما ( فاذا قيل ) الانسانية التي في زيد من حيث  
هي انسانية لا تتاثر التي في عمرو ولا يلزم منه ان يقال فاذا تلك وهي واحدة  
بالمدولانا عينا بهذا السلب ان تلك الانسانية من حيث هي انسانية فقط  
و كونهما غير التي في عمرو شيء من خارج ( وايضا ) فلانه اذا قيل الانسانية

التي في زيد من حيث انها انسانية هل هي التي في عمرو فقولا من حيث هي انسانية قيد اسقط عنها اعتبار كونها في زيد لان اعتبار الانسانية من حيث هي هي انما يكون اذا لم ينظر الى ما ورائها وكونها في زيد قيد خارج عن مفهومها فوجب ان لا يلتفت اليها •

(فان قيل) الفرس ان كان من حيث هو فرس موجودا في الشخص فاما ان يكون خاصا به او غير خاص فان كان خاصا به لم يكن الفرس بما هو فرس هو الموجود فيه بل فرس ما وان كان غير خاص به كان شيئا واحدا بالعدد موجودا في الكثرة وذلك محال فاذا ائتمتع وجود الفرس في الاشخاص لكنه موجود فهو اذا انفارق •

(فالجواب) من وجوب (الاول) ان الفرس يوجد للشخص فيكون فرسا ما لكن اذا كان الفرس المعين موجودا فالفرس ايضا موجود لان الفرس المعين هو فرس وشيئا آخر ويكون الفرس جزءا منه فاذا كان فرس ما موجودا فالفرس الذي هو جزء من فرس ما موجودا فاعتبار الفرس بذاته جائز وان كان مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته له لذاته وكونه مع غيره عارض له وهذا الاعتبار مقدم في الوجود على الفرس الشخصي او الكلي العقلي تقدم البسيط على المركب والجزء على الكل وهو بهذا الاعتبار لا جنس ولا نوع ولا واحد ولا كثير بل فرس فقط لكنه يلزمه لامحالة ان يكون واحدا او كثيرا على ان ذلك لازم له من خارج وهو من هذه الجهة ليس فرسا ما وان كان يلزمه ان يكون فرسا ما (الثاني) ان قولهم الفرس الموجود في الاشخاص اما خاص واما عام باطل لا يابى ان الفرس من حيث هو فرس لا خاص ولا عام اي هذا ان غير داخلين فيه (واعلم) انه حق ان يقال

يقال الحيوان لا بشرط شيء موجود في الخارج وليس بحق ان يقال الحيوان بشرط لاشيء موجود في الخارج لانه بهذا الشرط يكون مجردا و المجرد مما لا وجود له في الخارج فالحيوان بشرط التجرد وجوده ذهني وبشرط عروض العوارض الخارجية له وجود في الخارج وكلا الاعتبارين زائد على الحقيقة والماهية والمأخوذ بذاته مع قطع النظر عن التجرد واللعوق المتقدم على الاعتبارين تقدم البسيط على المركب يقال له الامر الآتي وهو الحقيقة والماهية •

(واعلم) ان الفرق بين هذين الاعتبارين وهو ان يؤخذ الشيء بشرط لا وبين ان يؤخذ لا بشرط انما يظهر في اعتبار لوازم الماهية فاما في اعتبار نفس الماهية او في اعتبار اجزائها فلا يظهر ذلك الفرق فالك لو ادخلت في الحقيقة قيما واخرجت عنها قيما تغيرت الحقيقة وصارت حقيقة اخرى فاذا ما بدل على الحقيقة ومقوماتها فهو ابدال بشرط لا فاما الذي يدل على لوازم الحقيقة بدلالة الالتزام فهناك تارة يدل بشرط لا وتارة لا بشرط وبمختلف الحكم بهذين الاعتبارين في هذا الموضع •

### ❖ الفصل الثاني في تقسيم الماهيات ❖

(اعلم) ان الماهية قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة والمركبة هي التي انما تلتزم حقيقتها من اجتماع عدة امور وبالسبب ما لا تكون كذلك ولا بد من الاعتراف بحقيقة بسيطة والتركيب كل حقيقة من اجزاء لانهاية لها بالفصل ومع ذلك فلا بد من البسيط لان كل كثرة متناهية كانت او غير متناهية فان الواحد فيها موجود وذلك الواحد ان كان مركبا لم يكن واحدا فلا يكون الواحد في تلك الكثرة موجودا وان لم يكن مركبا فهو البسيط



ومثاله ذات الباري وكذلك ما هيأت الاجناس المالية وطبائع الفصول  
البيطة كما سيأتي تفصيلها •

﴿ الفصل الثالث في ان البساط هل تكون مجعولة ام لا ﴾

( المشهور ) انها غير مجعولة فان السواد لو تعلق سواديته بغيره لم يكن  
السواد سوادا عند فرض عدم ذلك الغير وهو محال ( وفيه اشكال ) لان  
السواد كما ان له حقيقة فكذلك للوجود حقيقة فان امتنع ان يكون السواد  
في كونه سوادا مجعولا امتنع ان يكون الوجود في كونه وجودا مجعولا  
فاذا لا حقيقة السواد مجعولة ولا وجوده مجعول فالسواد الموجود غير  
مجعول اصلا هذا خلف ( فاز قيل ) المجعول هو ضم الوجود الى السواد  
فهو ايضا مغالطة ركيكة لان ذلك الضم له حقيقة وهي ايضا غير مجعولة •  
( وبالجمله ) فكل ما يفرض مجعولا فله حقيقة وهي اما ان تكون بسيطة  
او تكون متألفة من البساط فان عقل ان يكون بعض البساط مجعولا فليقل  
ذلك في سائرهما والا فلا ( فالحق ) ان ما يقال من ان الماهيات غير مجعولة  
معناه معنى ما يقال الانسان لا واحدا ولا كثير وقد عرفت ان المراد منه ان  
الواحدة والكثيرة غير داخليتين في مفهوم الانسان لان الانسان عار  
منهما فكذلك ماهنا هي معنى قولنا الماهية غير مجعولة ان المجعولة غير داخلة  
في مفهوم الانسانية لانك ما دمت تنظر الى الانسانية من حيث هي  
لم يكن هناك الا الانسانية فان نظرت الى مجعوليتها فقد زدت في الانسانية  
مفهوما واداءها ولا يكون ذلك هو الماهية من حيث هي ( والذي قالوه )  
من انه يلزم منه عدم كون السواد سوادا عند تقدير عدم ذلك الغير فهو  
مغالطة لان الغير اذا لم يوجد لا نقول للسواد انه متحقق و يكون مع ذلك  
غير

( الفصل الثالث في ان البساط هل تكون مجعولة ام لا )

غير سواد بل نقول انه لا يتحقق السواد اصلا وذلك لا يلزم منه محال .

( ولهم ان يتسكروا بذلك ) من وجه آخر وهو ان يقولوا المخرج الى السبب هو الامكان والامكان حالة اضافية والاحوال الاضافية لا تعرض للبسائط

يعنى وحد هاما لم ينسب اليها غيرها فالخرج الى السبب لا يعرض للبسائط فالبسائط اذا غير محتاجة الى السبب فلا تكون بمجولة اصلا ( وتحقيقه ) ان اذا

حكمت بالامكان فلا بد هناك من محكوم عليه ومن محكوم به ويستحيل ان يكون المرجم بهما الى شيء واحد لان الشيء لا ينسب الى نفسه ويتقدير امكان

ذلك لم يكن ذلك الانساب ممكن الزوال فلعننا بهذا ان الامكان لا يعرض للماهيات البسيطة اصلا فلا تتعال احتياجها الى الاسباب ( والذي يمكن )

ان يقال عليه ان هذا يقتضى كون الوجود في نفسه غنيا عن السبب فان التزموا ذلك وزعموا ان المحتاج الى السبب هو صوفية الماهية بالوجود ( فنقول )

تلك الموصوفية ان كانت نفس الوجود عاردا لا لزوم وان كانت مغايرة للوجود وهو لا محالة امر وجودي لزم ان يكون موصوفية حقيقة لها بالوجود ووصفا آخر

زائد اعليه ولزم التسلسل وايضا فلانها ان كانت بسيطة وجب ان لا تكون بمجولة وان كانت مركبة كان الكلام في بسائطها وهيئة تركيبها كالكلام في

الماهية والوجود وانتساب احدهما الى الآخر .

الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزءا من الماهية المركبة وبين مالا يكون كذلك .

( كل حقيقة ) مركبة فهي لا محالة ملشمة من الامور التي عنها تركيبت فتكون احاد تلك الامور علة لقوام تلك الحقيقة وستعرف بعد ذلك ان علة المدم عدم

العلة فلما كانت الحقيقة المركبة معلولة في تحققها للامور التي عنها تركيبت كانت

( الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزءا من الماهية المركبة وبين مالا يكون كذلك )

في بطلانها معلولة لبطلان تلك الامور لكن الفرق بين الطرفين انه يكفي في عدم مهادم احد تلك الامور ايها كان واما في تحققها فلا يكفي احد هابل لا بد من السكل فاذا آجزاء الحقيقة المركبة متقدمة على الحقيقة في طرفي تحققها وزوالها ولان الصورة العقلية يجب ان تكون مطابقة للامر الخارجي فاذا كانت الاجزاء متقدمة على تلك الحقيقة في انفسها وحقائقها كان من عظم الابدوان يعقل تقدمها على تلك الحقيقة فاذا لا بدوان يعظم تقدم اجزاء الماهية المركبة عليها وايضا فكما يجب تصور تقدمها يجب تقدم تصورها ايضا لان تلك الحقيقة ليست الا بمجموع تلك الامور وحصول المجموع متأخر عن حصول الافراد واللم بالحقيقة لا يتحقق الا عند حصولها في الذهن فاذا آ حصول المجموع في الذهن مسبق بحصول الاجزاء فيلزم ان يكون العلم بتلك الاجزاء سابقا على العلم بذلك المجموع فظهر من هذا ان الحقيقة المركبة لا بدوان يجمع فيها هذه الامور وهي تأخرها في الخارج عن اجزائها وجودا وعد ما وتأخرها في الذهن ايضا عن اجزائها وجودا وعد ما (هذا اذا عقلت) الحقيقة من حيث هي فاما اذا عقلت الحقيقة من قبل لوازمها لم يجب ان يكون اجزاؤها مقولة معها فضلا عن ان يكون تعلقها سابقا على تعقل الحقيقة فالتك اذا عقلت النفس من حيث انها شئ محرك للبدن لم تعقل حقيقة ذلك الشئ فلم يجب ان تكون ذاتياته معلومة لك فضلا عن ان يتقدم العلم بها على العلم به واذا عت من الجسم انه الذي يمكن فرض الابدان الثلاثة فيه لم تعقل حقيقة ذلك الشئ ولذلك صح الجبل ببعض ذاتياته وهو الهبول فتمكن هذه الدقيقة معتبرة هاهنا •

(واذا عرفت ذلك فنقول) اجزاء الحقيقة لكونها متقدمة عليها في

الذهن

الذهن يلزمها لازم ولكنهما متقدمة عليها في الخارج يلزمها لازم آخر (فالأول) هو كونها بينة الثبوت للماهية لان اليقين للشيء هو الذي لا ينفك الشيء عنه في الذهن والذي لا ينفك عنه الشيء ويسكون مع ذلك اقدم فهو اخص مما لا ينفك الشيء عنه والموصوف بالخاص لا محالة يكون موصوفاً بالعام فالذي يجب تقدم العلم به كيف لا يكون بين الثبوت (واما الثاني) وهو عدم احتياجه الى سبب آخر فذلك لان تحقق الماهية اذا كان متأخراً عن تلك المفردات فتنحقت تلك الماهية فقد كانت تلك المفردات متحققة اولاً وكل ما صار متحققاً استحال احتياجه بمده متحققة الى تحقيق جديد \*

(وبالجملة) جزء الحقيقة لما كانت سابقا عليها في الخارج والذهن سبقا عقليا  
كان لا محالة حاصلًا عند تحققها والحاصل يستغنى عن حاصل جديد باستغناء  
حصوله في الذهن عن المحصل الجديد هو المعنى بكونه بين الثبوت واستغناء  
حصوله في الخارج عن المحصل الجديد هو المعنى باستغناءه عن السبب  
فظهر أن الخاصة المساوية لجزء المساهية كونهما مقدمة عليها في نفسها وفي  
الوجودين والدمية ثم أن هذه الخاصة تقتضي الخاصة الأخرى وهي  
الاستغناء عن السبب الجديد فإن اعتبر ذلك في الوجود الذهني فهو اليقين  
وإن اعتبر في الوجود الخارجي فهو الفنى عن السبب لكن هذه الخاصة أعم  
من الأولى لأن الخاصة الأولى هي الحصول على تمت التقدّم والثانية  
هي مطلق الحصول ومطلق الحصول أعم من الحصول المتقسم لأن ملول  
المساهية حاصل منها وغير متقدم عليها لأن الخاصة الثانية أعم من الأولى  
ولذلك قيل لا يلزم من كون الوصف بين الثبوت للشيء وكونه غنيا عن  
السبب كونه ذاتيا له.

### ﴿ الفصل الخامس في كيفية اجتماع بسائط الماهية المركبة ﴾

(اعلم) انه لا يمكن ان يكون كل واحد منها غنيا عن صاحبه والالم يحصل من اجتماعها واحد حقيقى فان الحجز الموضوع بحجب الانساز لا يحصل منهما حقيقة متحدة لاجل انه لا تعلق لاحدهما بالآخر (فان قيل) اليس ان المكون يتكون من اجتماع اجزاء كل واحد منها غنى عن الآخر (فقول) ليس الامر كذلك بل مجموع تلك الاجزاء كالجزء الواحد للذات وهو الجزء المادى واما الجزء الآخر وهو الصورة المعنوية التى هى مبدأ الآثار الصادرة عنه فهى محتاجة الى الجزء الاول فاقول ولا يمكن ان يقول كل واحد من تلك الاجزاء محتاجا الى الآخر لاستحالة الدور فاذا الواجب ان يحتاج بعضها الى البعض لا على طريق الدور حتى يحصل من اجتماعها حقيقة متحدة (فان قيل) هل يكفى في ذلك احتياج احد تلك الاجزاء الى بعض ما احتاج الجزء الآخر اليه وان لم يكن شئ منها حاجة الى الآخر (فقول) لا لانه لو احتاج الى ما احتاج اليه الآخر فعينئذ تم الحقيقة به وبما يحتاج اليه الآخر مثلا الحيوان غير متقوم بالضاحك وان احتاج الرما يحتاج الضاحك اليه وهو الناطق بل المقوم هو الناطق نفسه فاذا لا يمكن ان تكون للحقيقة المركبة وحدة طبيعية الا عند احتياج بعض اجزائها الى البعض •

### ﴿ الفصل السادس في الفرق بين التركيب الذهنى والخارجى ﴾

(واعلم) ان اجزاء الحقيقة قد تكون متميزة في الخارج وقد لا تكون (مثل الاول الانسان المركب من النفس والبدن فانهما وجودان كل واحد منهما متميز عن الآخر في الخارج) (ومثال الثانى) السواد فانه مشترك للبياض واللونية

ومخالف

(٧)

(الفصل الخامس في كيفية اجتماع بسائط الماهية المركبة)  
(مجموع اجزائها)  
(فان قيل) ليس الامر كذلك بل مجموع تلك الاجزاء كالجزء الواحد للذات وهو الجزء المادى واما الجزء الآخر وهو الصورة المعنوية التى هى مبدأ الآثار الصادرة عنه فهى محتاجة الى الجزء الاول فاقول ولا يمكن ان يقول كل واحد من تلك الاجزاء محتاجا الى الآخر لاستحالة الدور فاذا الواجب ان يحتاج بعضها الى البعض لا على طريق الدور حتى يحصل من اجتماعها حقيقة متحدة (فان قيل) هل يكفى في ذلك احتياج احد تلك الاجزاء الى بعض ما احتاج الجزء الآخر اليه وان لم يكن شئ منها حاجة الى الآخر (فقول) لا لانه لو احتاج الى ما احتاج اليه الآخر فعينئذ تم الحقيقة به وبما يحتاج اليه الآخر مثلا الحيوان غير متقوم بالضاحك وان احتاج الرما يحتاج الضاحك اليه وهو الناطق بل المقوم هو الناطق نفسه فاذا لا يمكن ان تكون للحقيقة المركبة وحدة طبيعية الا عند احتياج بعض اجزائها الى البعض •

ومخالف له في كونه قابضاً للبصر والبداهة حاكمة بأن جهة الاشتراك مغايرة لجهة الامتياز فإذا السواد مركب في نفسه عن جهة الاشتراك وهي اللوية وعن جهة الامتياز وهي القابضية الا ان هذا التركيب لا يمكن ان يكون حاصلًا في الخارج •

( وبرهانه ) ان اللوية لو عجزت عن قابضية البصر في الخارج لكانت اللوية المجردة والقابضية المجردة اما ان تكون محسوسة او لا تكون محسوسة فان لم تكن محسوسة فمقد اجتمعا اما ان تحدث هيئة محسوسة او لا تحدث فان لم تحدث لم يكن السواد محسوساً هذا خلف وان حدثت هيئة محسوسة فتلك الهيئة المحسوسة معلولة لاجتماع اللوية والقابضية وهي خارجة عنهما مغايرة لهما ولنا نفي بالسواد الانفس تلك الهيئة المحسوسة وقد بينا ان تلك اللوية وتلك القابضية خارجتان عن تلك الهيئة المحسوسة فاذا تكون اجزاء قوام الماهية خارجة عنها وذلك محال •

( واما اذا كان ) الجزء من واحدتهما محسوساً فلا يخلو اما ان يكون ذلك المحسوس مثلاً للسواد او مخالفاً له فان كان مثلاً امتنع تقومه به وان كان مخالفاً له كان لوناً مخصوصاً مخالفاً للسواد في خصوصيته فيكون نوعاً آخر من اللون المطلق ولا يكون هو اللوية المطلقة لان اللوية المطلقة اذا كانت محسوسة فاذا انضاف الفصل اليه فاما ان تحدث هيئة اخرى محسوسة او لا تحدث فان لم تحدث كان المحسوس هو اللوية المطلقة فالسوادية المحسوسة هي اللوية المطلقة فطبيعة الجنس هي طبيعة النوع هذا خلف وان حدثت هناك هيئة اخرى لم يكن احساسنا بالسواد احساساً بهيئة واحدة بل بهيتين وذلك محال فثبت بما ذكرناه انه لا يمكن ان يتميز احد جزئي السواد عن الآخر

في الوجود الخارجي بل ذلك التميز انما يكون في الذهن •

(ونتحققه) ان اللونية من حيث هي لونية مخالفة للقابضية من حيث هي قابضية فهما في الماهية متماثلان ولولا ذلك لامتنع تميز احدهما عن الآخر في الذهن لان الذهن لو حكم بالتركيب فيما لا تركيب فيه كان ذلك جهلا فاذا هما متماثلان في الحقيقة واما في الوجود الخارجي فيمتنع تمايزهما في الوجود واما في الوجود الذهني فان التمايز حاصل غير ممتنع (فان قيل) الفصل علة لوجود الجنس وما هو علة لوجود الجنس يجب ان يكون له وجود مستفيد حتى يفيد الوجود لغيره (فنقول) مفيد الوجود هو الحق وله التقدم على كل مستفيد (فان قيل) ما به الامتياز غير ما به الاشتراك والذي به الاشتراك هو اللون والذي به الامتياز هو القابضية فينبغي ان تكون ماهية كل واحد منهما غير ماهية الآخر فوجب ان يكون لاحدهما تقدم على الآخر في الوجود لانه لا يخلو اما ان يكون كل واحدة من الماهيتين غنية عن الاخرى فيكون التركيب موجودا في الخارج او كل واحدة منهما محتاجة الى الاخرى فيلزم الدور او تكون احدهما محتاجة الى الاخرى فيكون المشترك متقدما حتى يلحقه التميز به وبين غيره فيستدعي وجودا متقدما ووجودا لاحقا (فنقول) التقدم لا يجب ان يكون بالوجود فان اجزاء الماهية متقدمة على الماهية لا بالوجود كما تحقق ذلك في باب الوجود •

(وان عورض) بان هذا البرهان جاري في التركيب الخارجي (فنقول) ليس الامر كذلك فان كل واحد من جزئي المركب بالتركيب الخارجي موجود بنفسه بحيث يبقى اذا بطل الثاني بخلاف التركيب الذهني فان كل واحد منهما ليس له وجود متميز •

## ﴿ الفصل السابع في اصناف المركبات ﴾

﴿ الفصل السابع في اصناف المركبات ﴾

( اجزاء الماهية ) اما ان تكون متداخلة او متباعدة والمضى بالتداخل ان يكون البعض اعم من البعض فان كانت متداخلة فاما ان يكون احدا الجزئين اعم من الآخر مطلقا والآخر اخص منه مطلقا واما ان يكون كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص منه من وجه آخر فان كان احدهما اعم من الآخر مطلقا فاما ان يكون العام متقوما بالخاص او يكون الخاص متقوما بالعام فان كان العام متقوما بالخاص فاما ان يكون العام موصوفا والخاص صفة واما ان يكون العام جاريا مجرى الصفة والخاص جاريا مجرى الموصوف فان كان العام متقوما بالخاص وكانت جاريا مجرى الموصوف بالخاص فالعام هو الجنس والخاص هو الفصل وذلك مثل الحيوان فانه متقوم بفصوله مثل الناطق والناطق وهو الموصوف بتلك الفصول واما اذا كان العام متقوما بالخاص ولكنه يكون جاريا مجرى الصفة والخاص جاريا مجرى الموصوف فذلك للتركيب لا يكون تركيبا جنسيا وفعليا وهو مثل الابيض فانه اعم من الانسان والثلج والماج وسائر موضوعاتهم انه متقوم به ومع ذلك فان التركيب من الابيض والانسان ليس تركيبا جنسيا وفعليا وكذلك الوجود فانه اعم من كل واحد من المقولات العشر وهو متقوم بتلك الماهيات فانه عارض لها والعارض متقوم بالمعرض ومع ذلك فان التركيب من الوجود والماهية ليس تركيبا جنسيا وفعليا واما اذا كان الخاص متقوما بالعام فذلك بان تكون الماهية متقومة بنسبها ثم تعرض لها عوارض لا يتوقف تقوم الماهية عليها بل تتوقف تقومها على تقوم الماهية وذلك مثل النوع الاخير المقوم لما يمرض له من الصفات والاعراض ( والفرق ) بين انقسام الجنس بالفصول

الوجود



والتقسام النوع بالخواص بعد اشتراكهما في ان العام منهما هو صوف  
والخاص صفة ان في الجنس العام متقوم بالخاص وفي النوع الخاص  
متقوم بالعام واما الذي يكون كل واحد من الجزئين اعم من الآخر  
من وجه واخص منه من وجه آخر فهو مثل اجتماع الحيوان والابيض فان  
الحيوان نارة يكون ابيض ونارة يكون غير ابيض كما ان لا يبيض نارة يكون  
حيوانا ونارة يكون غير حيوان واما الذي لا يكون بين الجزئين عموم  
وخصوص فاما ان تتكون تلك الماهية من تركيب الشئ باحدى علله  
او بعملولاته او بالان تكون علة له ولا مملولا (اما) اذا تركيب الشئ مع احدى  
علله فاما ان يتركب مع العلة الفاعلية وهو مثل المطاء فانه اسم لقاعدة مقرونة  
بالفاعل او مع العلة المادية وهو مثل الافطس (١) اذا جعلناه اسما للتقدير الذي  
في الالف او مع العلة الصورية وهو مثل الافطس اذا جعلناه اسما للالف  
الذي فيه تقدير او مع العلة الفائية كالخاتم فانه اسم لحلقة مقرونة بما هو غاية لها  
وهو التجميل بها في الاصبع واما اذا تركيب مع مملولا فانه هو مثل الخلق  
والرازي وغير ذلك (واما) اذا تركيب مع مالا يكون علة له ولا مملولا فاما  
ان يحصل التركيب عن امور بعضها عدى وبعضها وجودي مثل انقضاء الاول فانه  
موضوع لمجموع امرين احدهما ثبوتي وهو كونه مبدءا لغيره والثاني عدى  
وهو انه لا مبدء له واما من امور كلها ثبوتية وهي اما ان يكون كلها امورا  
حقيقية او يكون كلها امورا اضافية او يكون بعضها حقيقيا وبعضها اضافيا فان  
كانت كلها امورا حقيقية فاما ان تكون امورا متشابهة وهي كتركيب العدد من  
الاحاد واما ان تكون مختلفة وهي اما ان تكون معقولة او محسوسة فان

(١) فطس الرجل يفطس فطسا ثم انت قصبة الله وانتشرت وانتشر الله

كانت

في وجهه فهو افطس ١٢ محيط

كانت معقولة فكثر كذب الجسم من المهيولى والصورة وركب المعداة من العفة والشجاعة والحكمة وركب الشجاعة من الافدام والمقل وان كانت محسوسة فكثر كذب البلقة من السواد والياض وان كانت كلها اضافية فهو مثل الاقرب والابعد فانهما دالان على اضافة عارضية لاضافات وان كان بعضها اضافيا وبعضها حقيقيا فهو كالسرير فانه مركب من اجزاء خشبية وهى موجودات حقيقية ثم انه لا يكتفى « فى تكونه حصول تلك الاجزاء بل لابد من وجود الترتيب بين تلك الاجزاء فالترتيب احد اجزاء السرير وهو امر نسبي لانه ماهية مستقلة بنفسها »

﴿ الفصل الثامن فى بيان ما وجد من الاقسام المذكورة فى الجواهر والاعراض ﴾

﴿ اعلم ﴾ ان الجوهر قد يكون مؤلفا من جنس وفصل عقليين لاجار جيين وذلك مثل العقول المفارقة والنفوس فانها داخلة تحت جنس الجوهر على قولهم ومخالفة للجسم والصورة والمهيولى وكل ماهيتين داخلتين تحت جنس واحد فلا بد وان يتميز كل واحدة من الاخرى بفصل فاذا العقول المفارقة مركبة من الجنس والفصل مع انه لا يمكن ان يتميز جنسها عن فصلها فى الوجود الخارجى (وكذلك القول) فى النفوس الناطقة (واما ان الجوهر) قد يكون مؤلفا من جنس وفصل خارجيين فهو ظاهر وهو مثل الانسان (واما ان المرض) قد يكون مؤلفا من جنس وفصل عقليين فهو ظاهر وهو الذى بينا ان السواد والياض وسائر الكيفيات والقوى كذلك (واما ان المرض) قد يكون مؤلفا من جنس وفصل خارجيين فهو كالا شكال مثلا المثلث فانه سطح يحيط به ثلاثة اضلع فالسطح جنسه والاضلع الثلاثة واحاطهم بالسطح « وايضا فالسرير لا يكتفى

﴿ الفصل الثامن فى بيان ما وجد من الاقسام المذكورة فى الجواهر والاعراض ﴾

فصله ولكل واحد من هذا الجنس والفصل وجود يتميز به في الخارج عن الآخر (واما ان الجوهر) قد يكون مؤلفا من اجزاء لا يكون البعض جنسا للبعض بل لا يكون شئ منها محمولا على الآخر اما في العقل فكثيرا كتركيب الجسم من الحيولى والصورة واما في الحس فكثيرا كتركيب بدن الانسان عن الاعضاء وتركيب البيت عن السقف والجدران والبناء (واما في الاعراض) فكما ذكرناه من تأليف العدد عن الواحدات (وكذلك القول) في المادة والشجاعة وغيرهما وكذلك القول في الخلقة فلها مركبة من تأليف اللون والشكل •

### ﴿ الفصل التاسع في الفرق بين المادة والجنس والفصل والصورة ﴾

( فلنرض السكلام ) في مثال واحد وهو الحيوان فنقول قد عرفت ان الحيوان من حيث هو حيوان لا بشرط شئ من القيود له اعتبار والحيوان بشرط ان يكون معه قيد وجودي وليكن ذلك هو الناطق له اعتبار والحيوان بشرط ان يكون معه قيد عدي وهو بشرط ان لا يكون معه غيره له اعتبار وهذه الاعتبار الثلاثة متغايرة فان الاعتبار الاول وهو اعتبار الحيوان من حيث انه حيوان هو اعم من اعتبار الحيوان بشرط قيد وجودي او قيد عدي بل هو مشترك بين الاعتبارين واذا ثبت ذلك ( فنقول ) الحيوان بشرط التجرد عن جميع القيود غير محمول على الانسان لانه لا يصدق على الانسان كونه حيوانا مجردا عن جميع القيود واللواحق بل الحيوان بشرط التجرد يكون مادة الانسان ولا يكون محمولا عليها ( فاما الحيوان ) لا بشرط شئ اصلا فهو الذي يصح حمله عليه فان الحيوان سواء قارنه قيد وجودي او عدي فهو لا يخرج بسبب ذلك القيد عن حيوانيته •

( واعلم ) ان الماهو يستدعي الاتحاد من وجه والمغايرة من وجه آخر فاذا قلنا

( الفصل التاسع في الفرق بين المادة والجنس والفصل والصورة )

للإنسان أنه حيوان فالمثابرة هاهنا حاصلة في الماهية لأن ماهية الإنسان غير ماهية الحيوان والاتحاد حاصل في الوجود فإنه ليس الحيوان موجوداً والإنسان موجوداً آخر بل الحيوان الموجود هو الإنسان بینه (وهذا فيه نوع غموض) فإنه كيف يمكن أن يكون للماهيتين وجود واحد (وتقريره) وهوان الحيوان لا يوجد إلا ويكون قد تقيد اما بقيد الناطقية أو اللاناطقية والابضية أو اللاابضية فإنه يستحيل أن يكون في الوجود حيوان لانا طق ولا لانا طق ولا ابيض ولا لا ابيض ويجب أن يكون تقيد واحد هذين التقيدين سابقا على وجوده لأنه يستحيل أن يوجد مطلقاً ثم يتقيد بل يتقيد لولا ثم يوجد وإذا كان كذلك فالوجود إنما يمرض لذلك المقيد الذي هو مجموع الحيوان مع القيد وإذا كان المقيد موجودا أو احدا كان الوجود الواحد وجود الحيوان ولذلك القيد فظهر أن وحدة الوجود كيف تغفل مع تعدد الماهية (وهي تقر بذلك) ظهر حقيقة الحل والوضع فظهر الفرق بين الحيوان المحمول وبين الحيوان الذي هو مادة وبهذا يظهر الفرق بين الصورة والفصل أيضا وكذلك القول في سائر المحمولات •

والفصل العاشر في الطريق إلى معرفة كون الماهية مركبة من الجنس والفصل

والفصل العاشر في الطريق إلى معرفة كون الماهية مركبة من الجنس والفصل

(اعلم) أن الحقيقتين إذا اشتركتا من وجه واختلفتا من وجه آخر قضى العقل بأن جهة الاشتراك مغايرة لجهة الامتياز ولكن هذا القدر لا يقتضي كون الماهية مركبة في نفسها فإن الاشتراك لو كان في قيد سلبي أمكن أن يكون الامتياز تمام الحقيقة فيشذلا يلزم كونها مركبة (والدليل عليه) أن كل مركب فلا بد وأن ينحل إلى البسائط ولا شك أن تلك البسائط

تكون مشتركة في سلب ماعداها عنها ولا يجب من اشتراكها في ذلك السلب  
وقوع التركيب فيها ( وايضا ) فلو كان الاشتراك في امر ثبوتى والامتياز  
بقيد سلبى لم يلزم وقوع الكثرة لان البسيط يكون مشاركا للمركب في  
طبيعته ثم لا يكون تميزه عنه موجبا لوقوع الكثرة فيه ( ومثاله ) الحيوان  
وحده بشارك الانسان في طبيعة الحيوانية ولكنه يتميز عنه بقيد سلبى وهو  
ان الحيوان ليس له الا الحيوانية وللا انسان امر آخر واداء الحيوانية  
فالركب مشارك للبسيط في طبيعته فلو اقتضى تميز البسيط عن المركب وقوع  
الكثرة فيه لم ان لا يكون البسيط بسيطا ( ثبت ) ان الاشتراك والامتياز  
ما لم يكونا في وصفين ثبوتيين لم يجب وقوع التركيب في الماهية ( وايضا ) فان  
الاشتراك والامتياز في الاوصاف الثبوتية لا يقتضيان كيف ما كان وقوع  
التركيب في الماهية فانه من المحتمل ان يقع الاشتراك في وصف ثبوتى خارجي  
والامتياز بتمام الماهية وحينئذ لا يجب وقوع الكثرة في الماهية مثل  
الوجود الذى هو مشترك بين طبائع الاجناس العالية ولا يلزم من اشتراكها  
فيه وقوع التركيب فيها بل الفصول المقومة للانواع الداخلة تحت جنس  
واحد مشتركة في طبيعة ذلك الجنس ولا يلزم من ذلك حاجتها الى فصل  
والالزم التسلسل وذلك لاجل ان طبائع الاجناس خارجة عن ماهيات  
التصول ( وايضا ) يحتمل ان يكون الاشتراك بتمام الماهية والامتياز  
بأوصاف ثبوتية خارجية وذلك مثل الاوصاف العارضة لطبائع الانواع  
الاخرى فاما اذا وجد تاماهيتين تشتركان في بعض مقوماتهما وتختلفان  
في مقومات اخرها هنا نعلم قطعا ان ماهية الاشتراك غير ماهية الامتياز فالذى به  
تمام الاشتراك هو الجنس والذى به تمام الامتياز هو الفصل حينئذ نعلم  
كون

كون كل واحدة من تينك الماهيتين مركبة من الجنس والفصل.

( ولنضرب ) لما ذكرنا امثلة لزيادة الايضاح فانا اذا دللنا على كون الوجود زائداً على الماهيات بان قلنا الثبوت مشترك فيه بين الامور الثلاثة وخصوصيات الماهيات غير مشتركة فيها فيلزم ان يكون الوجود مغايراً لخصوصيات الماهيات ( فاذا قيل ) ان الثبوت مشترك للماهيات الثلاثة في اصل الثبوت ومما تزعى عنها في الحقيقة فيلزم ان يكون للثبوت ثبوت آخر ( دفننا ذلك ) بان الاشتراك في وصف ثبوتى والامتيان في قيد سلبى فان الثبوت يميز عن الماهيات الثابتة بان الثبوت ليس الا مفهوم الثابتة وللماهيات الثابتة امور اخروا ، ذلك القوم فلا يلزم ان يكون للثبوت ثبوت ( فاذا قيل ) الثبوت مشترك لساثر الصفات في كونه صفة ويميز عن غيره فيلزم وقوع التركيب فيه ( دفننا ذلك ) بان مشاركة الوجود لغيره من الصفات انما كان في قيد سلبى فلا يجب وقوع الكثرة ( واذا قيل ) البسائط مشتركة في الوجود ومتباينة في الحقائق فلزمت الكثرة ( دفننا ) بان الاشتراك وقع في وصف ثبوتى خارجي ( واذا قيل ) افراد النوع الواحد يتميز بعضها عن البعض مع كونها متشاركة في الماهية فلزمت الكثرة ( دفننا ) بان الامتياز وقع في اوصاف خارجية .

﴿ الفصل الحادى عشر في ان الجنس غير داخل في حقيقة الفصل ﴾

( لما كان ) الجنس عبارة عن كمال المشترك الذاتى والفصل عبارة عن كمال المميز الذاتى و صريح العقل حاكم بمباينة جهة الاشتراك لجهة الامتياز وجب ان يكون الجنس خارجاً عن طبيعة الفصل وكذلك الفصل يكون خارجاً عن طبيعة الجنس .

( الفصل الحادى عشر في حقيقة الفصل )

(وعند هذا التحقيق) يسقط قول من قدح في وجود الفصل بأن قال لو كان الشيء انما يتميز عن غيره بالفصل وذلك الفصل يجب ان يكون متميزا عن غيره فيلزم ان يكون يتميز عن غيره بفصل آخر ويلزم منه التسلسل (لا نأقول) نحن لم نحكم بان التميز كيف ما كان يجب ان يكون بالفصل بل بالشرط المذكور والفصل وان كان مشاركا للنوع الا انه متميز عنه بقيد سلبى فالناطق الذى به يتميز الانسان عن الفرس المشتركين في الحيوانية مفاخر للحيوانية لا محالة ثم الناطق وان كان مفهومه مشتركا بين الناطق الذى هو الفصل وبين الانسان الا ان الناطق الذى هو الفصل متميز عن الناطق الذى هو الانسان بقيد سلبى وهو انه ليس يدخل في مفهوم الناطق الحيوانية ويدخل في مفهوم الانسان ذلك فاقطع التسلسل (اللهم) الا ان يقال الناطق مشارك لشيء آخر في شيء من الذاتيات فينبذ يستدعى فصلا آخر ولكن لا يلزم منه التسلسل لانه لا يجب ان يكون لكل شيء حقيقة يشاركها في شيء من المقومات على ما بيناه فاندفع الاشكال.

(واعلم) اننا نتخلص من هذه الشكوك الا اذا جملنا الجوهرية من قبيل اللوازم الخارجية بالنسبة الى ما تحتها اذ لو كانت من المقومات وفصل الجوهر يجب ان يكون جوهرية فينبذ يكون الفصل مشاركا للنوع في امر مقوم وهو الجوهر ومبائنا له في الماهية فيلزم ان يكون للفصل فصل آخر الى غير الماهية (فلا خلاص عنه) الا بان يقال الجوهرية موقوفة على ما تحتها فلو ازم لا قول المقومات.

(ومن الملاحظة) الواقعة للجهل بهذه الاصول اننا اذا قلنا الوجود مشترك بين الماهيات وخصوصياتها غير مشتركة بينها فيلزم ان يكون الوجود زائدا « مساويا للواقع (فقيل)

(ف قيل) ان تلك الماهيات في انفسها ثابتة فهي مشاركة للوجود في كونها ثابتة ومتمايزة عنه في حقاقتها فيلزم التسلسل (فنقول) لما عرفت ان جهة الاشتراك مفارقة لجهة الامتياز وعرفت ان الثبوت جهة الاشتراك وخصوصيات الماهيات جهة الامتياز فاذا اعتبرنا جهة الامتياز وحدها فلا يجوز ان يدخل فيها جهة الاشتراك فلي هذا اذا اعتبرنا خصوصيات الماهيات لا يمكن ان نتحكم عليها من حيث هي هي بالثبوت لان الثبوت جهة الاشتراك وهي غير داخلية في جهة الامتياز بل تلك الخصوصية من حيث هي هي ليست ثابتة ولا لاثباته اى ليس الثبوت والاثبات داخلين في مفهومهما بل هما لازمان لها وهذا اللازم هو جهة الاشتراك والملزوم جهة الامتياز فاذا اعتبرنا الملتزومات من حيث هي هي وجب ان لا يدخل فيها الثبوت (وانما اكثرنا) تكرير هذه الامثلة لاجل اشتباهها على اكثر الناظرين في العلوم فطولنا الكلام فيه مبالغة للايضاح •

﴿ الفصل الثاني عشر في ان الفصل والجنس هل يتلازمان ام لا ﴾

(اما الفصل) فلا يمكن ان يكون لازما للجنس والالام يمكن مقسماله واما ان الجنس هل يكون لازما للفصل فقيه خلاف فبمضهم لم يوجب ذلك وزعم ان النطق مشترك بين الملك والانسان لان النطق عبارة عن القوة على ادراك المعلومات وهذا مشترك (وايضا) الحيوانية مشتركة بين الانسان والفرس فاذا اعتبر حال الانسان مع الفرس كان الحيوان جنسا والناطق فصلا واذا اعتبر حاله مع الملك كان الناطق جنسا والحيوان فصلا ثبت ان الجزء الواحد من الماهية قد يفيد فائدة الجنس في حال وفائدة الفصل في حال آخر واذا ثبت ذلك ثبت انها غير متلازمين (فنقول) قدد لنا على ان اجزاء الماهية الواحدة

اولا ثابتة

(الفصل الثاني عشر في ان الفصل والجنس هل يتلازمان ام لا)



وحدة حقيقة لا بد وان يكون لبعضها تعلق بالعض ولما استحال كون الفصل ملازم للجنس وجب ان يكون الجنس ملازم ما للفصل تحقيقا للملازمة وايضا فقد بينا ان الجنس يجب ان يكون جاريا مجرى المادة والفصل يكون جاريا مجرى الصورة والجزء المادى متميز عن الجزء الصورى في نفس الامر (واما حديث القوة الناطقة) فان معنى به نفس ادراك الحقائق فذلك ليس بمقوم للحيوانية وان معنى به الجوهر القوى على هذه الاحوال فهو فصل مقوم لكن النفس البشرية مختلفة للنفوس السماوية في الحقيقة فزال الاشكال.

### ﴿ الفصل الثالث عشر في كيفية تقوم الجنس بالفصل ﴾

( هذا بحث شريف ) يجب الاهتمام به فنقول قد بينا ان اجزاء الماهية لا بد وان يكون بعضها علة لوجود البعض ويستحيل ان يكون الجزء الجنسى علة لوجود الجزء الفصلى والاكانات الفصول المتقابلة لازمة له فيكون الشيء الواحد مختلفا متقابلا هذا خلف ففى ان يكون الجزء الفصلى علة لوجود الجزء الجنسى ويكون مقسما للطبيعة الجنسية المطلقة وعلة للقدر الذي هو حصة النوع منه وجزء المجموع الحاصل منه ومما يتميز به عن غيره وذلك مثل الناطق الذي هو علة الحيوان.

( ثم اناقل ) ان يقول الناطق ان كانت علة للحيوان المطلق لم يكن مقسما له وان كان علة للحيوان المخصوص فلا بد وان يفرض تخصيص ذلك الحيوان اولاحتى يكون الناطق علة له لاكن ذلك الحيوان متى تخصص فقد دخل في الوجود ومضى دخل في الوجود استحال ان يكون الناطق علة لوجوده.

( وحله ) ان الحيوان بطبيعته المطلقة محتاج الى علة تقوم وجوده فاما ان تكون تلك العلة هي الناطقة فليس لان الحيوان بحيوانيته يقتضى ذلك بل لان

للقدر الذي هو حصة النوع منه وجزء المجموع الحاصل منه ومما يتميز به عن غيره وذلك مثل الناطق الذي هو علة الحيوان.

لأن الناطقة لذاتهم اغلة لذلك الحيوان فالحاجة المطلقة انما جاءت من طبيعة الجنس  
وتبين المحتاج اليه انما جاء من قبيل الفصل (والا طنباب) في ايضاح هذا الكلام  
سيأتي في باب العلة والمطلول (فان قيل) ولما اذا وجد ذلك الفصل حق صار  
هذه لتلك الحصة من الحيوانية (فنقول) لاجل استمداد خاص في القابل مثلا  
منهاج النطفة الانسانية بعد استعجاله امشاجها بفيد استمدادها تاما لحدوث  
البنفس الناطقة فاذا تم الاستمداد حدثت النفس واذا حدثت النفس  
اوجبت الحيوانية فالحيوانية لنفسها لا تحتاج الا الى فصل كيف كان واما  
استناد هذه الحيوانية الى الناطقة فليس من جانب الحيوانية بل من جانب  
الناطقة (واما الفرق) بين تخصص الجنس بالفصول وتخصص النوع  
بالخواص فقد مضى ذكره في الفصل السابع من هذا الباب

﴿ الفصل الرابع عشر في احكام الفصل وهي عشرة ﴾

(الاول) يجب ان يكون مقسما والالم يكن فصلا (الثاني) ان تكون  
القسمه لازمة فان لم تكن لازمة مثل صيرورة الشيء الواحدارة متحركا  
واخرى لا متحركا مع بقائه بمينه فذلك لا يكون فصلا (الثالث) ان لا يكون  
عارضاً بسبب شيء اعم منه او اخص منه فانه ان كان عارضاً بسبب شيء اعم منه  
مثل ان الحيوان منه ابيض واسود والا انسان منه ذكر وانثى فليس ذلك  
من فصوله بل الحيوان انما صار ابيض واسود لانه جسم قائم بالفعل موضوع  
لهذه العوارض والانسان انما صار مستمدا للذكر والانثى لاجل انه حيوان  
واما ان كان عارضاً بسبب شيء اخص منه لم يكن ذلك فصلا قريبا بل اما ان  
يكون ذلك لازما للفصل القريب او فصلا بعيداً (مثال اللازم) بما اذا قيل  
الجمهر اما ان يكون قابلا للحركة او لا يكون فان قابلية الحركة عرضت

الفصل الرابع عشر  
في احكام الفصل  
وهي عشرة

للجوهر بسبب شيء آخر هو الفصل وهو التجميعية (ومثال الفصل البعید) ان يقال الجسم اما ناطق واما غير ناطق فان الجسم عام هو جسم غير مستمد لذلك بل يحتاج الى ان يكون اولاً ذات نفس حتى يصير ناطقاً (الرابع) وهو ان المقسم اللازم الذي يقسم ما يمرض له لا لما هو اعم منه ولا لما هو اخص منه قد لا يكون فصلاً ايضاً وذلك مثل الذبكورة والاونة ويدل عليه امور اربعة (احدها) انه يمكننا ان نتوهم الحيوان موجوداً بالقل لا ذكر اولاً اي والفصل لا يكون كذلك لانه لا يمكننا ان نتوهم الحيوان لا ناطقاً ولا اعم (وثانيها) ان الحيوان الذكر انما صار ذكر الحرارة عرضت لمزاجه في ابتداء تكونه ولو قدرنا انه عرضت له برودة بدلاً عن تلك الحرارة لكان ذلك الشخص بينه انبي والفصل ليس كذلك لان الحيوان الذي صار انساناً يستحيل ان يمرض له عارض آخر حتى يصير ذلك الحيوان بينه فرساً وثالثها ان الذبكورة والاونة آلات التناسل والتناسل بعد الحياة فآلات التناسل انما تعتبر بعد الحياة فلا تكون مقومة لجوهر الحي (ورابعها) وهو الاقوى ان الانسان ناطق وذكور وليس له احد الوصفين بواسطة الآخرفانه قد يوجد الانسان غير ذكر والذكر غير انسان فالوصفان اذا في حقه في درجة واحدة فاما ان يكون كل واحد منهما فصلاً وهو محال لاستحالة ان يكون للنوع الواحد فصلان مقومان واما ان يكون الفصل احدهما لكن الناطق فصل بالاتفاق فالذكورة لا تكون فصلاً (واذا عرفت ذلك) فنقول المقسم اللازم متى كان فيه احد هذه الامور الاربعة لم يكن فصلاً بل كان لازماً للفصل فاما اذا لم يوجد فيه احدها هذه الامور الاربعة كان فصلاً سواء كان مأخوذاً من المادة كالغذّي وعدم التغذي او من الصورة كالناطق والبعجة

(الخامس) ان لا يكون عدمي لان الفصل سبب وجود خصه النوع من الجنس والمدم لا يكون علة (السادس) انه يستحيل ان تطرق الاستزادة والنقص اليه لان القدر المختبر في العلة ان نقص وجب ان لا يبقى العلة وان ازداد لم يكن للزيادة أثر (السابع) يتبع ان يكون للشيء الواحد اكثر من فصل واحد في درجة واحدة لاستحالة ان تكون له ملول الواحد علتان مستقلتان (فان قيل) ليس ان الحيوان له فصلان مقومان في درجة واحدة وهما الحواس والمتحرك بالارادة (فقول) اذا اخذ الحس في حد الحيوان فليس هو بالحقبة الفصل بل هو دليل الفصل فانه ليس هوية الحيوان ان يحس ولا هويته ان يتخيل ولا هويته ان يتحرك بالارادة وانما فصله جوهر النفس الذي هو مبدأ هذه الامور كلها وكذلك الناطق للانسان ولكن عدم شعور نايافصول وعدم الاسماء لم يضطربنا الى الانحراف عن حقيقة الفصل الى لوازمها وليس كلامنا في هذه الامور على حسب تمقلنا وتصرفنا بل من جهة كيفية الوجود في نفسه (الثامن) ليس يتبع ان يكون للشيء الواحد فصول مرتبة لصحة ان تكون للشيء على مرتبة (التاسع) لما تخلص ان الجنس محتاج في وجوده الى الفصل استحالة حاجة الفصل اليه لاستحالة الدور بل لا بد وان يكون غنيا عنه وكل ما كان حالاً في الشيء كان محتاجاً الى المحل فذا الفصل المقسم للجنس المتوهم للنوع يتبع ان يكون حالاً فيه فلي هذا الاشكال في جعل نفس الناطقة فصلاً للحيوان وانما الاشكال في جعل قوة النمو مثلاً فصلاً مقوماً للجسم وكذلك القول في النفس الحيوانية الجسمانية فان هذه صفات محتاجة الى المحال التي هي الاجسام والمحل متقدم بالوجود على الحال والمتقدم بالوجود على الشيء يتبع كونه معلولاً له (وقد تمحلت لذلك اجوبة) سنذكرها في باب تعلق المادة

بالصورة (ولعل الحق) ان يقال الموصوف سواء كان علة للصفة او معلول لها فانه يكون جنساً والصفة فصلاً ولسكننا اذا قلنا ذلك بطل الفرق حينئذ بين انقسام الجنس بالفصل وانقسام النوع بالخاصة (وسنذكر) اختياراً في هذا الباب في باب تعلق الحيولى بالصورة ان شاء الله تعالى (المآثر) انه يظهر مما قررناه ان الفصل الاخير هو الملة الاولى مثلاً الناطقية علة لوجود النفس الحيوانية وهي علة للقوة النامية وهي علة للجسمية وهي علة للجورهرية فالتمهل الاخير هو الملة الاولى والجنس العالي هو المملول الاخير والمراتب التى بينهما موزونة في علة للام الذى فوقها ومعلولة للخاص الذى تحتها وذلك يوجب تنافى القومات المرتبة والاجناس العالية المتصاعدة والانواع المتنازلة (وهذا الذى قلناه) يدل على ان الماهية الواحدة يستحيل تقوُّمها باجزاء غير متناهية (وايضاً) فان الماهية والحقيقة لا بد من حصة الاشارة اليهما ومالا نهاية لاجزائه يستحيل استحضاره في الذهن على التفصيل فيستحيل تصوره والعلم به وبالقول التوفيق \*

(الفصل الخامس عشر في كيفية ترتيب الاجناس)

### ﴿ الفصل الخامس عشر في كيفية ترتيب الاجناس ﴾

(الجنس القريب) علة لاجل الجنس البعيد على النوع فانه من المستحيل ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته حيواناً فان الجسم الذى ليس بحيوان معلوم به ان الانسان لا انه موجب عليه ولما كانت الحيوانية شرط حمل الجسمية على الانسان كان حمل الحيوانية عليه اقدم من حمل الجسمية عليه فظهر ان حمل الجنس القريب على النوع اقرب من حمل الجنس البعيد عليه \*

(فان قيل) الجنس البعيد جزء الجنس القريب والجزء متقدم على الكل لبعادته فالجسم اسبق وجوده من الحيوان (فتقول) لاشك انه في وجوده

اسبق من الحيوان ولا كلام فيه وانما الكلام في ان الجسم وجوده للانسان متأخر عن الحيوان في وجوده له اذ من العائز ان يكون التأخر في وجوده عن غيره بكون حصوله لشيء ثالث علة لحصول ذلك الا قسم لذلك الثالث فيكون المتقدم في وجوده المطلق متأخرا في وجوده لذلك الثالث •

(واعلم) ان حمل الجنس القريب على النوع علة ايضا لحمل الفصل القريب عليه لان تأثير الناطق اولا في وجود الحيوان ثم اذا وجد الحيوان فينشأ يصير مجموع الحيوان والناطق انسانا فالناطق يؤثرا ولا في الحيوان وبواسطته في الانسان وذلك هو المطلوب •

• الفصل السادس عشر في العلامة التي يمكن بها ان يميز الطبيعة الجنسية عن الطبيعة النوعية •

(قال) الشيخ الجسم اذا اخذ بشرط لا وهو الاعتبار الذي به يكون جنسا كان كالجبول لا ندرى انه على اي صورة وكم صورة يشمل ويكون النفس طالبة لتحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء هو جسم محصل وكذلك اذا اخذنا اللون واطرناه بالبال فان النفس لا تقنع بتحصيل شيء غير متقرر بالفعل بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لون (واما طبيعة النوع) فليس تطلب فيها تحصيل معناها بل تحصيل الاشارة اليها (واما طبيعة الجنس) فانه وان كانت النفس اذا طلبت فيها تحصيل الاشارة كانت قد فعلت الواجب فان ذلك الجنس لا بد وان يكون مشارا اليه آخر الامر ولكنهما مع ذلك تكون طالبة لتحصيل ماهيتهما قبل طلبها للاشارة فان النفس لا يمكنها ان تجعل اللون مشارا اليه الا بعد ان تضيف اليه امورا اخر تنوع لونه وتحصل ماهية تلك الانواع (وكذلك القول في المقدار وفي الكيفية (واما النوع)

(الفصل السادس عشر في يميز الطبيعة الجنسية عن الطبيعة النوعية)

فان العقل لا يطلب تكميل معناه بضم شيء آخر اليه بل يطلب الاشارة اليه وذلك هو طلب الشخصية •

﴿ الفصل السابع عشر في ان الشخص زائد على ماهية النوع وانه امر نبوتي ﴾

( وبرهانه ) هو ان كل ماهية فان نفس تصورها لا يمنع من حملها على كثيرين ولذا لك فان من ادعى حملها على كثيرين موجودين لم تكن دعواه متناقضة بل يطالب عليه بالبرهان ومن ادعى انحصارها في شخص واحد لم تكن دعواه في الصحة اولية بل يطالب عليه بالبرهان واما الشخص المبين من حيث انه ذلك الشخص فان نفس تصويره يمنع من حمله على كثيرين ولذلك لا يحتاج في العلم بفساد قول من حمله على كثيرين وفي العلم بصحة قول من حصره في ذلك الشخص الى برهان ولولا انه دخل في مفهوم الشخص ما لم يكن داخلا في مفهوم الحقيقة النوعية لما اختلفا من هذا الوجه •

( والذي يدل ) على ان هذه التيمات والتشخصات امور ثبوتية وجهان ( الاول ) ان تمين الشيء وخصوصيته عبارة عن هويته والشخص من حيث هو هو ثابت والهوية داخلية فيه من حيث انه هو وما هو جزءه الثابت من حيث انه ثابت يجب ان يكون ثابتا فالهوية ثابتة ( الثاني ) ان التمين لو كان امرا عديما فما ان يكون عبارة عن عدم اللاتمين مطلقا او عن عدم تمين غيره فان كان عبارة عن عدم اللاتمين مطلقا فهو امر عدي وهو يدهي فيكون التمين عدما للمسم فيكون امرا وجوديا وان كان عبارة عن سلب تمين غيره عنه فتمين غيره اما ان يكون عدما وهو عدمه فيكون ثابتا لكن تمينه كتمين غيره فتمين غيره ايضا ثابت ان كان تمين غيره ثبوتيا وتمينه كتمين غيره فتمينه ايضا يكون

( الفصل السابع عشر في ان الشخص زائد على ماهية النوع )

يكون ثبوته .

( فان قيل التمين لا يمكن ان يكون امرأبوتيا وبأنه من وجوه ( احدها ) انه لو كان التمين امرأبوتيا زائدا على الماهية لكان له تمين ايضا ولذلك التمين تمين ثالث فيلزم التسلسل ( وثانيها ) ان اختصاص ذلك للزائد بذلك التمين دون غيره انما يكون بعد امتياز ذلك التمين عن غيره والالم يكن اختصاصه به اولى من اختصاصه بغيره او اختصاص غيره به فيجب ان يكون اختصاص ذلك التميز بذلك التميز بدميزه عن غيره فاذا يجب ان يكون متميزا قبل ان يكون متميزا هذا خلف ( وثالثها ) انه لو كان تشخص الشخص الذي له ما يشار به في نوعه امرا زائدا فله لاهمة عليه مزية وليست هي تلك الماهية والا لكان نوعها في ذلك الشخص وليست العلة الفاعلة لان الفاعل ليس له الا ان يوجد واجباده له لا يقتضي ان يكون الحاصل هو ذلك بینه ولا العلة الصورة لان وجودها متأخر من وجود المحل فلا تكون علة لحيوته ولا العلة الغائية لان وجودها متأخر من وجود الشيء ولا العلة القابلية لان الكلام في تمين ذلك القابل كالكلام في تمين ذلك الشيء فاما ان يكون تمينه فيلزم الدور او تمين قابل آخر فيلزم التسلسل ولنفس ماهية ذلك القابل فيلزم ان يكون نوع كل قابل يلزم في شخصه وذلك محال لان الاجسام مشتركة في الجسمية فاما ان لا يكون لها ما يقبلها فيشذو وجدنا امورا متعددة في الماهية بشخصه لا بسبب القوابل واما ان كان لها ما يقبلها فذلك القوابل ان اشتركت في الماهية عاد الاثر ام وان لم تكن كذلك فيشذو يجب ان تكون قوابل الاجزاء التي يمكن افتراضها في الجسمية مماثلة بالفعل لكن الاجزاء الممكنة الافتراض فيها غير متناهية فالقوابل المماثلة بالماهية غير متناهية وتكون الجسمية الحلة



في كل واحد من تلك القوابل غير الجسمية الحالة في الآخر فيكون الجسم مركبا من الاجزاء التي لانهاية لها باقل من هذا خلف ثبت ان القول بكون الشخص زائدا افضى الى هذه المحالات فيكون باطلا •

(والجواب) اما الاول فله ماض في باب الوجود وهو ان التمين ان كان له مفهوم وراء المفهوم من التمينية فيثبت مقتضى ان مفهوم التمينية مقارن لمفهوم آخر والا فيكون التمين تميना لذاته ويكون تمينه نفس ذاته لازما اذ اعطيه ولا يلزم التسلسل (واما الثاني) فهو ان كل ما لا يكون تمينه معلول ماهيته حتى يكون نوعه في شخصه فلا بد له من مادة وما دونه لا بد وان تكون متخصصة باعراض شخصية ويكون شخص المادة بتلك الاعراض علة لشخص ذلك الحادث ومن المستبعد ان يقرن تلك المادة في ذلك الوقت فرد آخر من ذلك النوع حتى يلزم الاشكال (ولا نقول) ايضا بان ذلك الشيء يوجد بوجود التمين ثم بعد حصولهما يتفارقان بل حصول الشيء في تلك المادة المحصورة هو تمينه وتذكر ما اعطيناك من القانون في باب الوجود فانه يخرج عليه كثير من الاشكالات •

(التفصيل الثالث من عشرة في علة شخص الاشخاص)

### (الفصل الثالث من عشرة في علة شخص الاشخاص)

(اعلم) ان الماهية اما ان يكون تميها من لوازمها واما ان لا يكون فالاول يقتضي ان لا يكون ذلك النوع الا في شخص واحد واما الثاني فان الشخص يستدعي علة مغايرة لتلك الماهية ويجب ان تكون علة الشخص سابقة على حصول ذلك الشخص وتلك العلة اما ان تكون مباينة لذلك الشخص او ملاقية له والاول محال لان نسبة ذلك المبائن الى ذلك الشخص كنسبته

كنسبته الى شخص آخر فلا يمكن ان تكون علة تشخيصه ذلك الشخص وان كانت ملاقية له فاما ان تكون حالة في الشخص او يكون الشخص حالاً فيه والاول محال لان الحال مسبوق بالهل وعلة التشخيص يستحيل ان تكون متأخرة عن الشخص فاذا يجب ان يكون الشخص حالاً فيه فاذا آكل ما نوعه يوجد في اشخاص كثيرة فان تلك الكثرة لا تحصل الاسباب المادة فكل ما ليس نوعه في شخصيته يجب ان يكون مادياً ( وذلك على قسمين ) فانه اما ان يكون التشخيص بمجرد الاضافة الى المادة من غير ان يكون معنى في الذات وذلك مثل تشخيصات البسائط والاعراض فان تشخيصها يكون بمصولها في موادها وعالها ( واما ان يكون ) هناك احوال زائدة على الاضافات والتشخيص كيف ما كان فانه يلزم من فرض عدمه وارتفاعه هدم الشخص وارتفاعه لوجوب عدم الملول عند عدم العلة ولكن كل عارض للشخص وخاصة له لا يلزم من عدمه عدم الشخص فانه لا يكون من جملة الشخصات بل يكون عارضاً به تحقق الشخص ولا يكون من جملة مقومات الشخص بل من جملة المقومات به .

( ثم يجب ) ان تعلم ان تفيد الكل بالكل لا يقتضي الشخصية فانك اذا قلت لزيد انه انسان فقيه شركة فان قلت انه الانسان الورع العالم المظلوم فقيه شركة فان قلت ابن فلان فقيه احتمال شركة ايضا فان زدت وقلت هو الذي تكلم يوم كذا في موضع كذا فهذا الاوصاف ايضا كلية فانه لا يتمتع في العقل محل مجموع هذه القيود على كثير بن ( وبسبارة اخرى ) وهي ان الماهية اما ان يكون نوعها في شخصها واما ان لا يكون فان كان نوعها في شخصها كان تشخيصه ملول ماهيته وان لم يكن نوعها في شخصها فتشخيصها

لا بد وان يكون لما يقارنهما من المواضع الموجودة وهى اما اضافات فقط من غير ان يكون معنى في الذات وذلك مثل تشخيصات الاعراض والبسائط فان تشخيصها تكون بمصولها في موادها ومعالجها (واما ان تكون) هناك احوال زائدة على الاضافات وقد سبق تمام القول في العبارة السابقة •

### ﴿ الفصل التاسع عشر في مناسبة الحد للمحدود ﴾

(اعلم) انا اذ احدثنا الانسان فقلنا انه حيوان ناطق فليس مرادنا بذلك ان الانسان هو مجموع الحيوان والناطق بل مرادنا انه الحيوان الذي ذاك الحيوان ناطق لان الحيوان لا بشرط شئ غير محصل ولا تام الا اذا شرط فيه اما ثبوت غيره له او عدم غيره عنه فاذا افيدناه بالناطق فنستعينه بالناطق يتحصل ويوجد لا ان الحيوان يوجد اولاً ثم يضاف اليه الناطق وكذلك المقدار فانه معنى مجوز ان يكون خطأ وسطحاً وجسماً لا على ان يقارنه بمد وجوده شئ فيكون مجموعهما الخط والسطح والجسم بل على معنى ان نفس الخط ونفس السطح ذلك لان معنى المقدار هو شئ يحتمل المساواة لا بشرط شئ آخر (و فرق) بين هذا وبين الشئ الذي يحتمل المساواة بشرط ان لا يوجد معه غيره فاذا اخذنا الشئ المحتمل للمساواة لا بشرط شئ آخر امكن ان يكون هذا الشئ نفسه خطأ وامكن ان يكون سطحاً فاذا عيناً كونه خطأ فليس الحاصل هنامو جود من متقاربين بل موجوداً واحداً •

(والحاصل) ان المتى اخذنا كل واحد من الحيوان والناطق بشرط لا كان كل واحد منهما جزءاً ولم يكن محمولاً ومتى اخذناهما لا بشرط شئ كان احدهما جنساً والآخر فصلاً وكانا محمولين على الماهية فالجنس والفصل من حيث هما كذلك لا يمكن ان يكونا جزئين للحد •

## ﴿ الفصل العشرون في اجزاء الماهية ﴾

(الفصل العشرون في اجزاء الماهية)

( اعلم ) ان اجزاء الماهية منها ما لا بدوان تؤخذ في حدود الماهية ومنها ما يؤخذ في حدودها الماهية اما التي تؤخذ في حدود الماهية فكاجزاء الاجسام المركبة مثل المعاجين وبدن الانسان فانها مأخوذة في حدود كليهما ( واما التي ) تؤخذ في حدودها الماهية فهي اما ان تكون موجودة بالفعل اولا فتكون قائمة تكون موجودة بالفعل كاصبع الانسان فانه جزء موجود بالفعل للانسان ولا بدوان يؤخذ في حده الانسان فاما الانسان فلا يتوقف تحديده ماهيته على ان يؤخذ في حده الاصبح بل اذا حاولنا تحديده من حيث هو انسان كامل وجب ان يؤخذ الاصبح في حده لانه يكون ذلك له جزءاً ذاتياً في كونه انساناً كاملاً وان كان خارجاً عن طبيعته النوعية اذ قد عرفت ان الشخصيات مقومة للشخص وان كانت خارجة عن طبيعته النوعية ( واما التي ) لا تكون موجودة بالفعل فهي ايضا على قسمين فانه اما ان نستحيل ان توجد ما فرض جزءاً الا اذا وجدما فرض كلاهما ان لا يكون كذلك ( مثال الاول ) قطعة الدائرة فانها لا توجد الا في دائرة بالفعل ( ومثال الثاني ) الحادة فانها جزء القائمة ولكن ليس من شرط وجود الحادة ان تكون جزء قائمة موجودة بالفعل بل هي في نفسها حادة بسبب وضع احد ضلعيها عند الآخر ( وانما ) احتجنا الى اخذ القائمة في تحديد الحادة لاجل ان الحادة انما تحصل بسبب الميل والتقرب بين الخطوط بعضها الى بعض وذلك مما يتعلق به اضافة ما فلا جرم لا يمكن تعريف الحادة الا بالاضافة ثم لما كانت الزاوية انما تحدث من قيام خط على خط وكان الميل الذي يحدث هو ميل عن اعتدال مالانالوا اخذنا قرب احد الخططين من الآخر مطلقاً واخذنا ميته اليه مطلقاً من غير تعيين الميل عنه

لم يكن ذلك الا ميلا مطلقا والميل المطلق يوجد للعادة والمنفرجة والقائمة  
 فان خطوطها فيها ايضا ميل لبعضها الى بعض (فلما كان كذلك) وجب ضرورة ان  
 يكون هذا الميل محدودا عن شئ ولما كان ذلك الشئ يجب ان يكون بعدا  
 خطيا ولم يمكن ان تكون خطوط يميل عنها هذا الخط الا الخط المتصل على  
 الاحتمال بالخط الثانى الذى يبدل زاوية منفرجة او صاعدة او قائمة فكان  
 اعتبار الميل مطلقا غير صحيح والا فالمنفرجة والقائمة حادة وكذلك اعتبار الميل  
 من الخط القاعل للمنفرجة غير جائز لان الميل عن الاقراج قد يختلف فلا يحفظ  
 الاقراج اذ قد تكون منفرجة اصغر من منفرجة وكذلك حكم الحادة مع  
 ان الحادة لا يمكن تعريفها بالحادة لاستحالة تعريف الشئ بنفسه فبقي ضرورة  
 ان يكون تعريفها بالقائمة التى لا تبقى حقيقة مع الميل عنها فكانه يقول الحادة  
 هى التى تحدث عن خطين قام احدهما على الآخر ومال اليه ازيد مما فى القائمة  
 ولا تنى بذلك ان الحادة مقيسة بقائمة موجودة بالفعل بل بقائمة موجودة  
 بالقوة وهى من حيث انها بالقوة موجودة بالفعل اى كونها بالقوة حاصلة  
 بالفعل (وبالجملة) فالقائمة حقيقة متحدة واما الحادة والمنفرجة فغير متحدتين  
 بل لهما اقسام غير محصورة فلا جرم دعت للضرورة فى تعريف الحادة  
 والمنفرجة الى اخذ القائمة فهما فهذا جملة الكلام فى الماهية ومتى اضيف  
 هذا الباب الى ما اورده فى اول المنطق كان مستوعبا لجميع الابحاث الواقعة  
 فيها والله اعلم

﴿ الباب الثالث فى الوحدة والكثرة وفيه عشرون فصلا ﴾

﴿ الفصل الاول فى الفرق بين الوجود والوحدة ﴾

(ربما يظن) انهما عبارتان عن مبر واحد وسبب هذا الظن ان لكل

موجوده هوية وخصوصية وهم ظنوا ان تلك الخصوصية هي وجوده ووحدته حتى ان الكثرة من حيث هي تمرض لها وحدة فيقال هذه كثرة واحدة ونحن نقول الكثير من حيث هو كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث هو كثير بواحد يتج فليس كل موجود بواحد فاذًا الوحدة مغايرة للوجود (فان قيل) الكثير من حيث هو كثير له خصوصية وامتياز عن غيره والام يمكن شية موجوداً فهو ايضا من حيث انه كثير واحد (فتقول) ان الوحدة تمرض لتلك الكثرة لان الوحدة تمرض لما عرضت له الكثرة مثلاً المشربة عارضة للجسم اولا ومور اخرو الوحدة عارضة للمشربة من حيث انها عشرية فها هنا شيان الكثرة وموضوعها فالكثرة عارضة للموضوع والوحدة لتلك الكثرة فوحدة الكثرة لا تناقض تلك الكثرة لان التماثل انما يمرض عند اتحاد الموضوع واما جوهر الموضوع فاما يصح مروض الوحدة والكثرة له لانه من حيث هو هو لا واحد ولا كثير على ما بيناه •

(الفصل الثاني في الفرق بين التثنية والتثنية والمهوية)

هو الفصل الثاني في الفرق بين التثنية والتثنية والمهوية (لقائل ان يقول) الوحدة مغايرة للمهوية لان الجسم اذا لم يوجد فيه سبب من الاسباب الثلاثة المكثرة اياه بالفعل كان واحداً فاذا اورد عليه التفریق حتى يكثر فهو به ذاك الجسم باقية ووحدته زائلة والباقي غير الزائل فالمهوية غير الوحدة •

(فان قيل) الوحدة كما زالت عن اتصال ذلك الجسم بطلت هوية ذلك الاتصال وحدث اتصال آخران (فتقول) هب ان تلك الصورة عدت فهل بقي من ذلك الجسم شيء لم لا فان لم يبق منه شيء كان تفريق الجسم اعداما له بالكلية وذلك باطل يدفعه الحس (وايضاً) فلانه قد ثبت ان الكون دلاله كما

والفساد يستدعيان مادة باقية الذات معها فتقول الجسم حين ما كان واحداً  
فأدبه كانت واحدة او متكررة فان كانت كثيرة بحسب الانقسامات الممكنة  
فيه فقد كان في الجسم المتصل . واد متميزة بالفعل غير متناهية لان  
الانقسامات الممكنة فيه غير متناهية وهو محل وتقدير ثبوته فاما ان يكون  
الحل في كلها صورة واحدة او الحال في كل واحدة منها صورة اخرى  
نخصها فان كان الحال في الكل صورة واحدة كان الحال الواحد - لاني  
محل كثيرة وذلك محال وان كان لكل مادة صورة نخصها كان هناك اجزاء  
متمايزة بالفعل لا الى نهاية وهو محال (فبقى ان يقال) ان المادة للجسم الواحد  
واحدة (فقول) لما تكثر الجسم فهل تكثر المادة ام لا فان لم تكثر وقد  
تكثر الصور لزم ان تجتمع في المادة الواحدة صور كثيرة من نوع واحد  
وهو محال وتقدير ان يكون ذلك جائزاً لم يكن الحاصل هناك اجساماً  
متباينة الذوات والاشخاص بل يكون هناك محل واحد موصوف  
بصفات كثيرة ولا تحصل من ذلك ذوات متمايزة (فاذا يجب ان يقال)  
المادة كانت واحدة حين ما كان الجسم واحداً ومتكررة عند ما تكثر فان كان  
زوال الوحدة عن الشيء . يوجب فساد هويته لزم ان تكون المادة مترضة  
للمدم حينئذ يستدعي مادة اخرى الى غير النهاية (ومع القول) بتسليم  
النسأل فاما ان تكون هناك مادة باقية الذات ولا تكون ومحال ان تكون  
هناك مادة باقية الذات لان كل مادة تفرض كذلك فقد كانت واحدة عند  
كون الجسم واحداً وكثيراً عند صيرورة الجسم كثيراً وزوال وحدة المادة  
يوجب فساد هويتها وان لم يكن هناك شيء باق لزم ان يكون التفريق اعداما  
بالكلية وذلك محال (ولما بطل ذلك) تبين ان يقال هوية الجسم وتعيينه

باق في حالتي وحدته وكثرته وذلك يقتضي كون الهوية مفارقة للوحدة (ولمن زعم) ان الهوية عين لوحدة ان يقول المتكثر اذا اتحد فلما ان تبقى عند الاتحاد تأتلك الهوية تأتلف اولا تبقيان بقينا فاليهما اشارتان فهما مشار اليهما فهما شيئان لاشئ واحد وان لم تكن اليهما اشارتان لم تكن هناك هويتان فذلك المشار اليه وتلك الهوية ما بقيت بل حدث شئ ثالث (فهذا ما يمكن) ان يقال من الجانبين وهو مشكل جداً (ولعل الحق) ان قال الوحدة هي الهوية (وبجواب) عن الاشكال المذكور فيه بان الاجسام المحسوسة مركبة من اجزاء غير قابلة للانقسام بالقصل فلي هذا الذي يقبل الانقسام ليس واحدا حقيقة والذي هو واحد حقيقة لا يقبل الانقسام - ويبقى الاستقصاء في ذلك في باب الجزء الذي لا يتميز وهو دقيق جداً فلي تأمل فيه

﴿ الفصل الثالث في ان الوحدة غنية عن التعريف ﴾

(اعلم) ان للوحدة اسوة (١) بالوجود في كثير من الاحكام فمنها انه لا يمكن تعريفها لان الامور المساوية للوجود في المصوم يعرض لها ان لا يمكن تعريفها الامم الدور او تعريف الشئ بنفسه (فقتيل) الواحد هو الذي لا ينقسم من جهة ما قيل له انه واحد وهذا تعريف للواحد بالتكثرة

(ثم قيل) في تعريف الكثرة انها المجتمعة من الوحدات ولتجتمع من الوحدات نفس الكثرة او ليس لا يعرف الا بالكثرة (وقيل ايضا) العدد كثرة مؤلفة من وحدات الكثرة نفس العدد لا كالجنس او اللازم له ثم فيه دور فانه عرف الكثير بالواحد مع انه كان قد عرف الواحد بالكثير اي بالمتقسم الذي هو نفس الكثير ولا يعرف الا بالكثير (وقيل

(١) الاسوة القدوة او الحظالة التي يكون الانسان عليها في اتباع غيره في الحسن

والقيم والمار والضار ١٢ محيط

(الفصل الثالث في ان الوحدة غنية عن التعريف)



ايضا) المدد كمية منفصلة ذات ترتيب وهو خطأ ايضا اما اولاً فلاناً نعرف ان اسم رسوم الكمية ان يقال هي التي بذاتها يصح ان يفرض فيها واحد بعد ما فقد اخذنا الواحد والمدد في تعريف الكمية فلما اخذنا الكمية في تعريف المدد كاذب دورا (وايضا) فان الانفصال وذات الترتيب لا يمكن تعريف شيء منها الا بالمدد فالحق ان الواحد والكثير تصورا هما اولى مستثنى عن التعريف لكن الكثرة تخيلها اولاً لان الخيال منزوع عن المحسوس وفي المحسوس كثرة واما الوحدة فهي عقيدة وعضة ولذلك فان اول ما يتصرف العقل في الاشياء بالتقسيم فيتصور الواحد ثم يقسمه الى ما يكون كذا او الى ما لا يكون كذا او الوحدة تمطاً اولاً فتمريفنا الوحدة بالكثرة نبيه على معنى عقلي بمعنى خيالي وتمريفنا الكثرة بالوحدة تعريف لمنه خيالي بمعنى عقلي وعلى هذا الطريق لا يلزم الدور.

❖ الفصل الرابع في بيان ان الوحدة امر زائد على الذات وانها من الامور الثبوتية ❖

(لا شك) ان واحداً امر ثبوتي فالوحدانية اما ان تكون امراً سلبياً او ثبوتياً وباطل كونها سلبياً لانها ان كانت امراً سلبياً لم تكن عبارة عن سلب اي شيء كان بل عن سلب الكثرة والكثرة اما ان تكون امراً ايجابياً واما ان تكون امراً ثبوتياً فان كانت الكثرة امراً ايجابياً والوحدة عبارة عن عدم الكثرة كانت الوحدة عبارة عن عدم عدم فتكون الوحدة امراً ثبوتياً وقيل انها ليست كذلك هذا خلف وان كانت الكثرة امراً ثبوتياً وهي عبارة عن مجموع الوحدات فلو كانت الوحدة امراً ايجابياً كان مجموع العدمات امراً ثبوتياً وهو محال فثبت ان الوحدة امر ثبوتي (فنقول) اذا قلنا للسواد او الجواهر او الانسان

(الفصل الرابع في بيان ان الوحدة امر زائد على الذات)

او الانسان انه واحد فلا يخلوا ما ان تصكون الواحدة نفس كونه سواداً  
 او جوهرًا او انساناً واما ان تكون امرًا داخلًا في تلك الماهيات واما ان  
 تكون امرًا خارجاً عنهم وابطال ان تكون نفس تلك الماهيات لثلاثة اوجه  
 ( اما اولاً ) فلان الفرق بين قولنا السواد سواد و بين قولنا السواد واحد  
 ظاهر و ذلك يقتضى كون السوادية مفارقة للواحدة ( واما ثانياً ) فلان  
 الواحد يقابله الكثير و السواد لا يقابله الكثير بل الياض وغيره ( واما ثالثاً )  
 فلان الواحدة امر مشترك بين السواد ومقابله و كونه سواداً غير مشترك  
 بينه وبين مقابله ( ثبت بهذه الوجوه ) و سائر ما ذكرنا من الوجوه في باب  
 الوجود ان و احدى السواد ليست نفس كونه سواداً •

( وابطال ايضاً ) ان تكون الواحدة امرًا مقومًا للماهيات كالجنس له الثلاثة  
 اوجه ( اما اولاً ) فلانا ننقل كل واحدة من الماهيات مع الذهول عن كونها  
 واحدة و لو كانت الوحدة من المقومات لامتنع ذلك ( واما ثانياً ) فلان  
 الواحد لو كان جنساً لكان للفصل للمقوم لنوعه نوعاً له من حيث يكون واحداً  
 فيحتاج الى فصل آخر الى غير النهاية ( واما ثالثاً ) فلان الواحد لو كان جنساً لكان  
 امتياز الواجب عن الممكن بعد اشتراكهما فيه بفصل فيكون واجب  
 الوجود مركباً من الجنس والفصل و ذلك محال ( ثبت ) ان الواحدة  
 صفة نبوتية مقولة على الماهيات لا قول المقوم بل قول الخارج عن الماهية  
 و ذلك هو المطلوب •

( فان قيل ) ان كانت الوحدة زائدة على ماهية الشيء الذى قيل له انه  
 واحد لزم ان تكون وحدة الواحد زائدة عليها و ذهب ذلك الى غير  
 النهاية ( فنقول ) ما هو صف بأنه واحد ان كانت له ماهية وراء كونه

واحداً وجب ان تكون واحدة زائدة على ماهيته واما الوحدة فليس لها ماهية اخرى ازيد من كونها واحدة فلا يلزم التسلسل (فان قيل) الوحدة لها ماهية لا يمنع نفس تصورهما من ان تكون مقولة على اشخاص كثيرة فاذا تشخص الوحدة المبنية زائد على ماهياتها (فنقول) هب ان تشخصها زائد على ماهياتها لكن لا يلزم ان تكون للوحدة وحدة اخرى بل يكون للوحدة تشخص وذلك التشخص متشخص لذاته كما يتناه فادفع الشك (والاشكال) بمدقائم لان هذا التشخص بينه بشارك سائر التشخصات في كونه تشخصاً فان كانت جهة الاشتراك موجهة للامتيان كان كل التشخص هو هذا التشخص بينه وهذا محال وان كانت الجهتان متماثلتين فالما ان تكون جهة الامتيان لازمة لجهة الاشتراك فيعود المحال المذكور واما ان تكون حاصلة لعلة اخرى فيعود التسلسل بحاله.

والفصل الخامس في ان الوحدة ليست جوهر ابل هي عرض

﴿ الفصل الخامس في ان الوحدة ليست جوهر ابل هي عرض ﴾  
(وعليه بهان) (الاول) ان العرض يعني به ما وجد فيه قيودارية (الاول)  
ان يكون صفة لشيء (الثاني) ان لا يكون جزءاً داخل في الماهية وقد بينا  
ذلك (الثالث) ان لا يكون محله متقوماً به كالحال في الصورة والهيولى  
وظاهر ان الامر كذلك (الرابع) ان لا يصح انتقاله عن المحل الذي هو فيه  
والوحدة كذلك لان الوجود رافقها بنفسها لكان اما ان يكون ذلك القائم  
بنفسه هو مجردانه لا ينقسم او يكون هناك امر آخر تحمل عليه اللا متقسمة  
والاول باطل فانه لا تقل من ان يكون هناك وجود وذلك الوجود لا ينقسم  
ويكون مفهوم ذلك الوجود مفقوداً للمفهوم الوحدة ومقارناً لها فاما ان يكون  
ذلك الوجود جوهر ابل او عرضاً فان كان عرضاً فله موضوع فالوحدة

العارضة له اولى ان تكون في موضوع وان كان جوهر افلا يخلو اما ان يصح على تلك الوحدة مفارقة ذلك الجوهر اولا يصح فان كانت المقارنة متممة فهو المطلوب وان كانت ممكنة فلا بد وان تنقل الى جوهر آخر فذلك الجوهر قبل ان تنقل اليه تلك الوحدة اما ان لا تكون فيه وحدة او تكون فان لم تكن فيه وحدة لم يكن ذلك الجوهر واحدا ولم تنقل اليه هذه الوحدة فتكون فيه كثرة وانتقلت اليه وحدة فكان واحداً كثيراً ما هذا خلف وان كانت فيه وحدة وانتقلت اليه هذه الوحدة كانت فيه وحدتان فيكون واحدتين (ثم لا يخلو) اما ان يكون كل وحدة موجودة في واحد غير الذي فيه الاخرى فينشأ لا تكون الوحدة المتقلة منتقلة اليهما بل الى احد هما يعود التثنية فيما انتقل اليه تلك الوحدة فقد صار ابضا واحدين وبذهب الاسرفه الى غير النهاية (واما ان يكون) كل واحد من الوحدتين موجودة في كلا الجوهرين فتكون كل وحدة اثنى هذا خلف ثبت ان الوحدة وجدت فيها الشرائط الاربعة فتكون عرضا

(البرهان الثاني) كون الجوهر واحداً اما ان يكون مـ او بالكون المرض واحداً من حيث انه واحد او لا يكون مـ او يلغى ان لم يكن وجب ان لا يشتركا في مفهوم اللانقسية فالانفصا بالوحدة شيء غير كونه محال لا ينقسم وايضا فلانه لا يصح تقسيم الواحد الى الجوهر والمرض ومورد التقسيم مشترك بينهما وان اشتركا في مفهوم الواحدية فذلك المشترك اما ان يكون فيا عن الموضوع في الوجود اولا يكون فان كان نغيا كان جوهرافكان يجب امتناع حمله على المرض فان كل ما يحل في المرض فهو بالرضية اولى لكنه مشترك فيه فهو اذا ليس بجوهر فهو عرض ولا يلزم من كونه عرضا ان لا يوجد

في الجوهر فان الاعراض قد توجد في الجوهر.

### (الفصل السادس في اقسام الواحد)

(الفصل السادس في اقسام الواحد)

(الواحد) ان كان مقولا على كثيرين بالعدد فتكون وحدتها من جهة كثرتها وتلك الجهة اما ان تكون من الامور المقومة اوليست كذلك فان لم تكن فاما ان تكون من عوارضها او لا تكون وما لا يكون فهو مثل ما يقال ان حال النفس عند البدن كحال الملك عند المدينة فاما يكون بسبب عوارضها فهو على وجوه ثلاثة (الاول) ان يكون موضوعا لمحمول واحد عرضي فيقال الانسان هو الكاتب (والثاني) ان يكون محمولات مرضيان لموضوع واحد فيقال الانسان هو النكاثب والضا حك (والثالث) ان يكون موضوعا لهما محمول واحد كما يقال التامع والجص ايضان (واما ان كانت وحدة الامور المتكثرة في مقوم فاما ان يكون المقوم مقولا في جواب ماهو بالشركة فيكون واحدا اما بالجنس والاجناس مراتب كما علمت والواحد بالجنس فقط لا محالة تميز بالنوع واما بالنوع وللانواع مراتب والواحد بالنوع يجب ان يكون واحدا بالجنس وان يكون واحدا بالفصل هذا اذا كان مابه الوحدة مقولا على كثيرين بالعدد وان لم يكن كذلك فلا يخلو اما ان تصح عليه القسمة او لا تصح فان لم تصح فاما ان يكون وجوده هو انه شئ ليس ينقسم وليس له وراء ذلك مفهوم آخر وهو الوحدة او يكون له مفهوم ازيد من ذلك فلا يخلو ما ان يكون له وضع فتكون نقطة واما ان لا يكون كذلك مثل العقل والنفس واما ان صححت القسمة على ذلك الواحد فاما ان ينقسم الى اجزاء مساوية لكلها في الحقيقة او لا تكون والقسم الاول لا يخلو اما ان يكون قبوله لذلك الانقسام لذاته وهو المقدار اولغيره وهو

كالا جسام

(١١)

كالا جسام البسيطة واما المقدار فستعلم انه وان كان سبباً لصيرورة المادة منمتدة لقبول القسمة الا انه يمتنع عروض القسمة له فهو واحد بالاتصال واما الاجسام المتشابهة الاجزاء فاما ان يعتبر حالها قبل حصول الانقسام فيها فيكون هو ايضاً واحداً بالاتصال لان صورته وهويلاه واحدة وامكن ان يفرض فيه اجزاء تلاقى عند حد مشترك واما ان يعتبر حاله عند حصول القسمة فانه لا بدو ان يكون تلك الاجزاء من شأنها ان تحدد موضوعاتها بالفعل لا كاشخاص الناس فانه ليس من شأنها الاتحاد فهذا القسم مع انه واحد بالنوع واحد ايضاً بالموضوع •

( واعلم ) انه يقال واحد بالاتصال على معان اخرى وهو كل مقدارين يلتقيان عند حد مشترك كالخططين المحيطين بالزاوية ويقال ايضاً لكل مقدارين يتلازم طرفاهما تلازماً يوجب حركة احدهما حركة الآخر وهو على انواع واولاها بالاتصال ما يكون فيه الاتحام طبيعياً وهذا القسم شبيه بالوحدة الاجتماعية وانما اوردناه هاهنا لتلا يكون الكلام في الوحدة الاتصالية منقطعا ولتعد الى موضوعنا الذي فارقناه •

( فنقول ) وكل واحد من القسمين اعني التشابه الاجزاء والمختلف الاجزاء فاما ان يكون فيه حاصلاً لجميع ما يمكن ان يكون له فيسمى واحداً بالتام او لا يكون فهو كثير ووحدة التامية اما ان تكون بالوضع كدرهم واحد او دينار واحد او بالصناعة كالبيت الواحد او بالطبيعة كالانسان الواحد ولاه لما كان الخط المستقيم قابلاً للزيادة في طوله على الاستقامة وليست بموجودة فلا جرم لا يقال له انه واحد تام والخط المستدير لما لم يكن قابلاً للزيادة كان تاماً فقد تكلفنا حصر اقسام الواحد فلنمدها بعداً ( فنقول ) الواحد بالعرض الواحد

بالجنس الواحد بالنوع الواحد بالتصل الواحد بالمناسبة الواحدة بالذات  
فنه كالوحدة ومنه كالنقطة ومنه كالعقل ومنه كالإنسان ومنه كالقدر الواحد  
ومنه كالماء الواحد ويقال له باعتبار آخر واحد بالموضوع وباعتبار ثالث واحد  
بالاتصال وباعتبار رابع واحد بالنام وهو الوحدة الحقيقية الاتصالية وتلوهها  
الوحدة الاتصالية الاضافية وثالثها الوحدة بالنام ورابعها الوحدة  
بالاجتماع وبالله التوفيق.

﴿ الفصل السابع في ان الواحد مقول على مانحة بالتشكيك ﴾

(أما وان يناله) مقول على مانحة قول الموارض على المروضات الا ان  
الموارض قد تكونه قوله على مانحة بالتواطوء وقد تكون بالتشكيك فليبين  
ان ذلك مقول بالتشكيك وذلك لان الواحد بالعدد اولى بالواحدة من  
الواحد بالنوع والواحد بالنوع اولى بالواحدة من الواحد بالجنس  
وهو اولى من الواحد بالمرض والوحدة من اقسام الواحد بالذات اولى  
بالواحدة من العقل والنفس والنقطة وهي اولى بالواحدة من الذي ينقسم الى  
اجزاء متشابهة وهو اولى من الذي ينقسم الى اجزاء غير متشابهة والواحد  
بالاتصال الحقيقي اولى بالواحدة من الواحد بالاتصال الاضافي فظهر انه  
مقول على مانحة بالتشكيك وهو احد ما يدل على انه ليس بجنس.

﴿ الفصل الثامن في ان اتحاد الاثنين محال ﴾

(برهانه) انه بما بعد الاتحاد اما ان يبقيا فيكونا شيئين لاشياء واحداً اولاً يبقى  
كل واحد منهما قائماً بحد بل عدماً ووجد غيرهما اوبقى احدهما وعدم الآخر  
فلا يكون ذلك ايضاً اتحاداً (ونحقيق هذا الكلام) هو ان كل شيء له  
خصوصية هو بها هو فتى كانت الخصوصية باقية استحالة الاتحاد وبقى

(الفصل السابع في ان الواحد مقول على مانحة بالتشكيك)

(الفصل الثامن في ان اتحاد الاثنين محال)

زالت الخصوصية انعدم ذلك الشيء فيجتمع الاتحاد (ويجب) ان يعلم ان بناء هذا البرهان على ان الخصوصية والموالية يجب زوالهما عند زوال الوحدة وفيه الشك الذي ذكرناه .

### الفصل التاسع في اثبات العدد

(الفصل التاسع في اثبات العدد)

(لا شك) ان في الوجودات اعداد اديست ماهياتها المجردة اعددا فان ماهياتها الجواد والنبات والحيوان فكونها اعدادا امر زائد على ماهياتها وليس ذلك عبارة عن سلب الوحدة فان العدد مركب من الوحدات والمركب من الامور الوجودية لا يمكن ان يكون عدما فهو اذا امر زائد على الماهيات وهو المطلوب ولان المشرة مثلا من الناس من حيث انها عشرة مخالفة للانسان الواحد من حيث هو واحد مع تساوى الواحد والمشرة في الطيمة الانسانية فملئنا ان المشرة والواحدة امر زائد على ماهية المشرة والواحد ولان الوحدة كما بينا امر زائد على الماهيات فكون الوحدات زائدة على الماهيات ولا معنى للعدد الا مجموع تلك الوحدات ولما بينا ان الوحدة عرض كانت الكثرة التي هي عبارة عن مجموع الوحدات يجب ان تكون ايضا عرضا .

(فان قيل) الاثنون ان كانت امرا موجودا في الاثنين فلما ان توجد في كل واحد من الواحدين لوفي احد هملو محال ان توجد فيهما لوجين (الاول) لاستعالة حلول المرض الواحد في علمين (الثاني) انه اذا وجدت الاثنون فيهما لزم ان يكون كل واحد منهما اثنين فيكون الواحد اثنين ويكون الاثنان لربعة ويكون الكلام في كل واحد من تلك الاحاد كالكلام في الاول فيلزم ان يكون في الاثنين احاد غير متناهية بل وان لا يوجد فيه



واحد اصلان كل ما فيه من واحد فالأنوة حاصلة فيه فلا يكون واحد آ ويلزم من نفي الواحد نفي الاثنين وبهذا يتبين أيضا أنه يستحيل أن تكون الأنوة موجودة في أحد ذينك الواحدين •

(والجواب) أن الأنوة يستحيل عروضا الواحد من ذينك الواحدين بل إنما تمرض لمجموعهما وذلك المخرج من حيث هو ذلك المجموع مغاير لكل واحد من جزئيه وغير قابل للقسمة فإن القابل لا بد وأن يبقى مع المقبول وذلك المجموع من حيث هو ويستحيل أن يبقى بعد القسمة (وللمتشكك) أن يودعية قول الاشكال الذي أوردته في كيفية عروض الأنوة أوردته في كيفية عروض الوحدة التي جعلتموها شرطاً للمروض الأنوة وهو مشكل ويتضح الكلام إذا بنا أن العشرة ليست خمسين بل ما يحصل من اجتماع الخمسين وهو عشرة واحدة •

### ﴿الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد﴾

أبكل مرتبة من مراتب الأعداد اعتبار أن عام وهو أن فيها كثرة وذلك يتم كل عدد وخاص وهو اعتبار خصوصية العدد وصورته النوعية التي بها هو وتمرض له من ذلك وحدة نوعية وبدل عليه أمور ثلاثة •

(الاول) أن الأعداد مع اشتراكها في معنى الكثرة مختلفة في الخواص مثل الأولية والتركيب والصمم والمنطقية والزائدة والنامية والناقصة وهذه الخواص يمتنع عليها أن تفارق موضوعاتها فهي أمافصول وأمالوازم فإن كانت فصولاً ثبت المطلوب وإن كانت لوازم فهي غير مستندة إلى الأمر المشترك بين الأعداد لاستحالة أن يكون لازم الأمر المنفك أموراً متقابلة فيجب أن يستند إلى خصوصية أخرى ولا يمكن أن يستند كل لازم إلى لازم

(الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد)

آخر بنوع نهاية فلا بد وان ينتهي الى خصوصية ذاتية وهو المطلوب \*

(الثاني) العشرة من حيث انها عشرة لا تقبل القسمة لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول والعشرة لا تبقى عشرتها بعد وقوع القسمة فيها وهي من حيث انها كثرة تقبل القسمة فلمنا انه ليس اعتبار انها عشرة هو اعتبار انها كثرة \*

(الثالث) لا يجوز ان يقال العشرة تسعة وواحدة لانه اما ان يكون المراد به المطف كما يقال النار حارة وبأية اى هي موصوفة بالحرارة وليس فتكون العشرة تسعة ومع كونها تسعة تكون واحدة ايضا وهذا محال واما ان يكون المراد به التقييد كما يقال الانسان حيوان وناطق اى الانسان يحمل عليه الحيوان الذى يكون ناطقا فتكون العشرة تسعة اى التسعة التى هي واحدة وذلك محال واما ان يكون المراد ان التسعة محمولة على العشرة بشرط ان تكون هذه التسعة مع الواحد وذلك محال فان التسعة سواء كانت مع الواحد او لم تكن فليست محمولة على العشرة فاذا ليس شئ من اجزاء العشرة محمولا عليها بل الامر الحاصل من اجتماع تلك الاجزاء هو العشرة فاذا العشرة من حيث هي هي اعتبار به تكون تلك الافراد واحدة وهو المطلوب

الفصل الحادى عشر في كيفية تحديد العدد \*

(كل نوع) من انواع العدد فهو مركب من الاجاد التى مبلغ جلها ذلك النوع ويكون كل فرد من تلك الافراد كالجزء الداخلى فى ماهيته فيجب اذا اردنا تحديد بان نقول لسلك عدد من اجتماع واحد وواحد الى ان يستغرق ذكر تلك الاحاد كلها والا لم يكن التعريف بالامور المقومة فان ذكرنا بديل تلك الاحاد الاعداد صار التعريف رسما \*

(وبانه انا) اذا قلنا فى تحديد العشرة هي الحاصلة من اجتماع خمسة وخمسة

(الفصل الحادى عشر في كيفية تحديد العدد)

لم يجز لانها كما تركبت من خمسة وخمسة فهي مركبة من ستة واربعة ومن سبعة وثلاثة ومن ثمانية وأثنين ومن تسعة وواحد وليس تلقى هوية العشرة باحدة هذه اولى من الآخر لكن الامور الدالة على الماهية تستعمل ان تكون اكثر من واحد فاذا ركب العدد من الاعداد ليس امرا ذاتيا بل من العوارض اللازمة على ان تحديك العشرة بالخمسةين يحوج الى تحديد الخمسة مرة اخرى ويحل ذلك آخر الامر الى ذكر الآحاد وظاهر ان الاعداد لا يمكن تحديدها الا بذكر جميع احادها وحينئذ يقع تركيبها من الاعداد لازما لها لا مقوماً وذلك صالح لان نذكرها لاحداً وهو معنى قول ارسطو لا تحسب ان الستة ثلاثان بل هي ستة مرة واحدة .

﴿ الفصل الثاني عشر في بيان كون الاثنين عدداً وانه كيف يوصف بكونه قليلاً تارة وكثيراً اخرى ﴾

( ذكر بعضهم ) ان الاثنين ليس بعدد لوجوده ثلاثة ( الاول ) انه الزوج الاول فلا يكون عدداً قياساً على الفرد الاول ( الثاني ) ان العدد كثرة مؤلفة من الوحدات والوحدات لفظ جمع واقطعه ان تكون ثلاثة ( الثالث ) انه لو كان عدداً لكان لما ان يكون مركباً فكان يجب ان تعده غير الواحد وهو محال او اولاً فلا يكون له نصف وذلك محال

( والجواب ) انا نقى بالعدد ما يكون مؤلفاً من الاحاد والاثان كذلك فهو عدداً ما الواحد فانما لم يكن عدداً لانه لم يكن مؤلفاً من الوحدات والاثان مؤلف منهما فظهر الفرق ( وقولهم ) الوحدات لفظ جمع فلا يتناول الاثنين فهو باطل لاننا نقى بالوحدات ما زاد على الواحد لا ما يريد من النحويين ( وايضاً ) فهم مختلفون في ان اقل الجمع ثلاثة او اثان وقولهم لو كان عدداً

( الفصل الثاني عشر في بيان كون الاثنين عدداً او قليلاً تارة وكثيراً تارة )

لكان اما اولاً واما مركباً (فتقول) انه اول وليس من شرط الاول ان لا يكون له نصف بل ان لا يكون له نصف هو عدد •

(واعلم) ان كل عدد فله في نفسه كثرة على معنى ان فيه وحدات فوق واحد وهو من هذه الجهة كم منفصل وله كثرة اخرى اضافية وهي ان يوجد فيها ما في شي آخر وزيادة وحيد يوصف الزائد بكونه كثيراً والناقص بكونه قليلاً والكثرة بهذا المعنى من باب المضاف بالمرض لانه مقول بالقياس الى الغير فالانسان كثير بالا اعتبار الاول وليس كثيراً بالا اعتبار الثاني لانه ليس تحته عدد يكون هو بالقياس اليه كشيء الكثرة يمرض له ان يكون قليلاً بالقياس الى سائر الاعداد •

(وعند هذا التحقيق) عاد من انكر صكون الاشوة عدداً قال الاثنان لو عرضت القلة الاضافية للمرضت الكثرة الاضافية لها كما في سائر الاعداد لكن يستحيل ان يمرض الكثرة الاضافية للثنين فيستحيل ان يمرض القلة الاضافية لها او كل ما بالاضافة الى شيء من الاعداد قليلاً وكثيراً فهو ليس بسدد فالانسان ليس بسدد •

(والجواب) انه لا يلزم ان كان سائر الاعداد عرضت له الاضافات ما اعني الكثرة الاضافية والقلة الاضافية وجب ان لا يوجد شيء تعرض لهما احدي الاضافتين كما انه اذا وجد شيء هو مضاف فليس يقتضي ان لا يوجد شيء غير مضاف او شيء هو جنس ونوع وجب ان لا يوجد شيء هو جنس وحده اذ لو وجب ذلك لزم التسلسل بل يجب ان يكون المبدأ من حيث هو مبدأ غير مراض له الاضافتان فانه ان عرضت له الاضافتان قائماً يكون بالنسبة الى عدد تحته وقد فرضنا انه ليس تحته عدد على انه ليس عرض القلة الاضافية

للمد وبسبب عروض الكثرة الاضافية له بالقياس الى شيء آخر بل لا جل  
عروض الكثرة الاضافية لشيء آخر ذلك الشيء بالقياس اليه كثير فالاثنو  
هي القلة التي اقل اما قلها فبالقياس الى كل عدد فانها انقص من كل عدد واما  
انها اقل فلانها ليست كثيرة بالنسبة الى عدد اقل واذا لم تقس الاثنو الى شيء  
آخر لم تكن قليلة واما سائر الاعداد فهي كثيرة في ذواتها بالا اعتبار الاول  
وقليلة بالقياس الى ما فوقها وكثيرة بالقياس الى ما تحته (فقد تحقق) ان تقابل  
الكثرة الاضافية والقلة الاضافية تقابل التضايغ

### الفصل الثالث عشر في تقابل الواحد والكثير

(المستطرف) ان اقسام التقابل اربعة فاقول ليس بينهما تقابل التضاد  
(اما اولا) فلان الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من المقوم بضد (واما ثانيا)  
فلان كل ضد من فوضوعهما واحد ولا شيء من الوحدة والكثرة موضوعهما  
واحد لان الوحدة الطارئة اذا طرأت فلا بد وان تعدم الوحدة ان التي  
كانت ثابتة قبل ذلك واذا بطلت تلك الوحدات بطل موضوع الكثرة فان  
موضوع الكثرة هو مجموع تلك الوحدات (واما ثالثا) فلان الوحدات  
الموجودة في الكثرة مقومة لها ولا يمكن اعدام المعلول وهو الكثرة  
الا باعدام علته فانه ما دامت العلة تكون باقية استحالة عدم المعلول فاذا  
لا يمكن اعدام المعلول وهو الكثرة الا باعدام ما فيها من الوحدات فلا يكون  
التنافي والتعاضد بين الوحدة والكثرة اوليا فلا يكون بينهما تضاد بل ان كان  
ولا بد فالتنافي حاصل بين الوحدة الطارئة والوحدات الزائلة وذلك ايضا  
ليس على وجه التضاد (اما اولا) فلان الضدين يجب ان يكونا على غاية  
التباعد وليس الامر هاهنا كذلك (واما ثانيا) فلان موضوع الضدين

(الفصل الثالث عشر في تقابل الواحد والكثير)

يجب ان يكون واحداً وليس الأمر هاهنا كذلك لان موضوع كل واحد من الوحدات الزائلة ليس موضوعاً للوحدة الطارئة بل جزء موضوعه فبطل القول بالتضاد •

( وباطل ) ان يكون التقابل بين الوحدة والكثرة تقابل المدم والملكة لانه يستحيل ان يكون امراً ان كل واحد منهما عدم ملكة بالقياس الى الآخر بل الملكة منهما هو الثابت في نفسه واما المدم فهو ان لا يحصل ذلك الشيء فاذا لا بد وان يكون اما الوحدة واما الكثرة امراً موجوداً أو الآخر عدماً له فان كانت الوحدة هي الملكة والكثرة عبارة عن عدم الوحدة فمعم ان الكثرة عبارة عن الوحدات لزم ان يكون مجموع الامور الوجودية امراً عدمياً وهو باطل وان كانت الوحدة هي المدم والكثرة عبارة عن الوحدات لزم ان يكون مجموع الامور المدمية امراً وجودياً وهذا محال •

( وليس التقابل ) بينهما تقابل السلب والايجاب لان ما كان من ذلك في الانماط فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار وما كان منه في الامور فهو من جنس تقابل المدم والملكة ويرجع الى ما ذكرناه •

( وليس بينهما ) تقابل التضاد لوجوب ( اما اولاً ) فلان الوحدة مقومة للكثرة والمقوم متقدم على المتقوم والمضاف فان يجب ان يكونا معاو الشئان يستحيل ان يكونا معاويكون احدهما اقدم من الآخر نعم الكثرة من حيث هي ملولة مضافة الى الوحدة من حيث هي علة وهما معاً من هذا الاعتبار لكن ليس اعتبار كون الوحدة وحدة والكثرة كثرة هو اعتبار كون الوحدة علة والكثرة ملولة ( وامانياً ) فلو كانت الكثرة مضافة الى الوحدة لكانت الوحدة مضافة الى الكثرة لما شئت ان الانكاس واجب في المضافين ولو

كان كذلك لا يستحال ان تمقل الوحدة الا اذا عقلت الكثرة ايضا وذلك باطل لانه لا يمكن ان تصير الوحدة معقولة عند الذهول عن الكثرة بل توجد الوحدة وان لم توجد الكثرة (ثبت) انه ليس بين ماهية الوحدة وماهية الكثرة تقابل اصلا بل التقابل انما يعرض لهما من جهة عارض عرض لهما وذلك هو ان الوحدة من حيث هي مكيا لا تقابل الكثرة من حيث هو مكيل وليس كوز الشيء وحدة وكونه مكيا لا واحد آبل بينهما فرق كما طلعت والمكالية والمكيلية من باب المضاف فيكون التقابل عارضا لهما من جهة اضافة عارضة لماهيةهما وذلك هو المطلوب •

#### ﴿ الفصل الرابع عشر في الموهو وما يقابله ﴾

( الموهو ) ان يكون للكثير من وجه وحدة من وجه آخر فقياس الموهو قياس الواحد فكل ماله يقال هو هو فاما ان يكون الموهو سبب الاتحاد في وصف عرضي اوفى وصف ذاتي فان كان في وصف عرضي فقد يكون في الكيف وذلك هو المشابهة وقد يكون في الكم وذلك هو المساواة وقد يكون في الاضافة وذلك هو المناسبة وقد يكون في الخاصة وذلك هو المشاكلة وقد يكون في اتحاد الاطراف وذلك هو المطابقة وقد يكون في اتحاد وضع الاجزاء وهو الموازاة وان كان في سائر الاعراض فليست لها اسما خاصا وان كان في وصف ذاتي فاما ان يكون في الجنس وذلك هو المجانسة واما ان يكون في النوع وهو المماثلة وكما ان الموهو كالجنس لهذه الاقسام فالغير وهو مقابل الموهو كالجنس لمقابلات هذه الاقسام وهي مثل الغير في الجنس والغير في النوع والغير في الفصل والغير في العرض ( ويجب ان يعلم ) ان الشيء الواحد يجوز ان يكون غير نفسه بالعرض

واما

(الفصل الرابع عشر في الموهو وما يقابله)

واما الآخر فهو اسم خاص بالمفائر بالشخص وهذه امور لفظية لا بد وان يكون مائيا ملخصة ويليق بهذا الموضع الكلام في المتقابلات.

﴿ الفصل الخامس عشر في حقيقة المتقابلين واقسامهما ﴾

(المتقابلان) هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة واقسامهما اربعة (اولها) تقابل السلب والايجاب سواء كان مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس او مثل قولك الفرس الا فرس او مثل قولك الفرسية اللانفرسية فهذه اقسام ثلاثة ولكن يجب ان تعلم ان المتقابل الاول وبالذات هو مائيس فيه الموضوع فاما اذا اخذ فيه الموضوع كان التقابل لا بالذات بل بالقصد الثاني.

(واعلم) ان هذا التقابل منسوب الى القول والضمير لان السلوب ليس لها في انفسها بروت وتعين والا لكان في كل شيء امور غير متناهية لان فيه سلوبا غير متناهية (وثانيا) تقابل المتضامين وسياتي ذكره في باب الاضافة (وثالثها) تقابل الضدين وهما اللذان الوجوديان المتماقيان على موضوع واحد او عمل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل الحرارة والبرودة والمائية والنارية ان اكتفى في الضدية تماقبيهما على عمل ما هيولى كان او موضوعا (ورابعا) تقابل المدم والمكدة فنه مشهور ومنه حقيق (اما المشهور) من المكدة فليس مثل الا بصار بالفعل ولا مثل القوة على الا بصار بل ان يكون الشخص بحيث متى شاء الا بصار امكنه ذلك والمشهور من المدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المهيئة لقبوله في الوقت الذي من شأنها ذلك مثل المعنى للبصر والدرد للاسنان والعلع للشعر فان المعنى ليس عدم البصر فقط فان الجر (٢) الذي

(١) درد الرجل بدرد دردا ذهب اسنانه رجل ادردين الدرداي ليس في فمه

من ج در ١٢٥ محيط (٢) الجر و لد الاسد والكل ١٢



لم يفتق عادم للبصر ولا يقال له اعمى \*

( و اما العدم الحقيقي ) فهو عدم كل معنى و جودى يكون ممكنا لشيء  
 اما بحسب جنسه او نوعه او شخصه قبل الوقت او فيه اما الذى بحسب الجنس  
 اما القرب فكالانثى التى هى عدم المذكورة الممكنة لجنس الحيوان  
 او كالفردية التى هى عدم الانقسام بتساويين الممكن لجنس العدد و اما بحسب  
 الجنس البعيد فكعدم البصر عن الحائط مع ان ذلك ممكن له بحسب جنسه  
 البعيد وهو كونه جسما و اما الذى بحسب النوع فكعدم اللحية للمرأة الممكنة  
 لنوع الانسان و اما الذى يكون بحسب الشخص فقد يكون لان الوقت  
 فات كالدرد وقد يكون لان الوقت لم يحنى كالرد وقد يكون فى الوقت  
 ( وذلك العدم ) اما ان يزول عنه كانتثار الشعر بداء الثعلب و اما ان لا يزول  
 كالمسى و اذ قد ذكرنا اقسام المتقابلات فلنذكر الفرق بينهما اما الفرق بين  
 تقابل السلب و الايجاب و بين سائر الاقسام فلو جبين ( اما اولاً ) فكون  
 التقابل بينهما فى القول والضمير لا فى الوجود ( و اما ثانياً ) فهوان السلب  
 و الايجاب يكون احدهما لا محالة صادقا و الآخر كاذبا و سائر المتقابلات يجوز ان  
 يكذبا جميعا اما فى المضاف فاذا قلت زيد بن خالد و ابو خالد جاز ان يكذبا جميعا  
 اما الضدان فانهما يكذبان عند عدم المحل و قد يكذبان ايضا عند وجود المحل  
 عند الخلو عنهما سواء وجدت الوسطة كالاخضر و الاصفرا و لم توجد  
 كالشفاف و اما العدم و المسكنة المشهور ان فهما يكذبان قبل دخول الوقت  
 ( و اما الحقيقيان ) فيكذبان عند عدم المحل \*

( و اما الفرق ) بين المتضايقين و سائر الاقسام فهوان كل واحد من المتضايقين  
 مقول بالقياس الى الآخر ملازم له و جودا و عدما فى الذهن و فى الخارج و ليس  
 الاصر

الامر في الثلاثة الباقية كذلك •

(واما الفرق) بين الضدين وبين المدم والملكة فهو ان الضدين امران وجوديان وعلّة كل واحد منهما غير علّة الآخر واما المدم فليس الازوال نفس الملكة ولا علّة له الازوال علّة الملكة فاناسيين ان علّة المدم عدم العلّة كما ان الشمس اذا طلعت كانت علّة لاشراق الجو واذا غابت كانت علّة لاظلامه

وهو الفصل السادس عشر في ابحاث تتعلق بالتقابل

وهي ثلاثة (البحث الاول) في ان التقابل ليس جنساً لهذه الاقسام الاربعة (وبرهانه) ان المضائف ماهيته انه مقول بالقياس الى غيره ثم يلحق هذه الماهية ان لا تجتمع المضائق الاخر في موضوع واحد في زمان واحد ومن الجائز ان يعقل المضائف مقولاً بالقياس الى غيره وان لم يخطر بالبال امتناع حصوله مع المضائف الاخر في المحل الواحد في الوقت الواحد واذا كان كذلك لم يكن المضائف مقوماً بكونه متقابلاً فلا يكون التقابل جنساً •

(البحث الثاني) في حل شكين يذكران على المتقابلين (احدهما) ان السواد من حيث هو ضد الياض مقول بالقياس الى الياض وهو من حيث انه مقول بالقياس اليه مضائف له فالسواد من حيث هو ضد للياض مضائق له فاذا آ كونه ضد له اما ان تكون هو نفس اضافته او يكون داخل في تلك الاضافة وكيف ما كان امتنع ان يجعل التضاد قسمي الاضافة (وثانيهما) ان التقابل من حيث هو مقابل من المضائف وانتم قد جعلتم المضائق اخص من المقابل فبكون ذلك محالاً (وحل الاول) ان نقول الحرارة من حيث هي حرارة يصدق عليها كونها مضادة للبرودة من حيث هي برودة فان الحرارة من حيث هي منازعة للبرودة من حيث هي في الموضوع ويكذب على الحرارة انها

(الفصل السادس عشر في ابحاث تتعلق بالتقابل)

من حيث هي هي مضافة الى البرودة من حيث هي هي فان الحرارة من حيث هي هي غير مقول الماهية بالقياس الى البرودة من حيث هي هي فالتضاد اذا غير التضاييف نعم الحرارة من حيث هي مضادة للبرودة مضافه لها فيكون التضاد عارضا لنفس الحرارة والبرودة ويكون التضاييف عارضا للتضاد اول الحرارة اول البرودة مع التضاد ( وحل الثاني ) ان قوله المقابل داخل تحت المضاييف كاذب لان الضدين داخلان تحت المقابل وغير داخلين تحت المضاييف ولو كان المقابل داخل تحت المضاييف لاستحال ذلك وكذلك عدم والملكة داخلان تحت المقابل وغير داخلين تحت المضاييف بل التقابلان من حيث هما متقابلان يمرض لهما التضاييف ولا شك ان المقابل اعم من المقابل من حيث هو مقابل لان مطلق المقابل يصدق على كل ما يقابل له انه مقابل سواء كان مفهومه هو انه مقابل له اوله ماهية عرض لها انها مقابلة ولا استحالة في ان يكون الخاص عارضا لكل ماله طبيعة العام عند اعتبار شرط يصير العام به اخص كاخذا الحيوانية من حيث هي حيوانية بشرط حذف سائر القيم فانه حيث يُلزم الحيوانية امور غير محمولة على جزئيات الحيوان فان الحيوان الذي يكون كذلك يكون عدم النطق وليس كل حيوان يكون عدم النطق •

( البحث الثالث ) فيما يدل على حصر المتقابلين في هذه الاقسام الاربعة ( وبانه ) ان قول الامر ان لا يجتمعان في موضوع واحد اما ان يكون كل واحد منهما وجوديا واما ان لا يكون كذلك فان كان واحد منهما وجوديا فلما ان تكون ماهية كل واحد منهما مقولة بالقياس الى الآخر واما ان لا تكون كذلك والاول هو تقابل المضاييف والثاني تقابل الضدين وهذا نوع من الحصر

الحصر لا يوجب ان يكون ما بين المتضادين تلك الثابتة من الخلاف على ان ذلك شرط من المتضادين فاذا الحصر قاصر (واما اذا لم يكونا وجوديين) بل احدهما وجودي والاخر عديم فلا يخلو اما ان ينظر الى الايجاب والسلب بشرط وجود موضوع يستند لقبول ذلك الايجاب بحسب جنسه او نوعه او شخصه وذلك هو العدم والملاكمة الحقيقيتان واما ان يكون بشرط وجود الموضوع في الوقت الذي يمكن حصول ذلك الوصف فيه وذلك هو العدم والملاكمة المشهورتان واما ان لا يشترط في الايجاب والسلب شيء من هذه الشروط بل يتبر حالهما على الاطلاق وذلك هو السلب والايجاب (و يظهر مما قلنا ) ان العدم والملاكمة هما السالبة والموجبة بعينها مخصصة بجنس او نوع او موضوع او وقت او حال معين \*

﴿ الفصل السابع عشر في احكام الاضداد وهي ستة ﴾

(الفصل السابع عشر في احكام الاضداد وهي ستة)

(الحكم الاول) ان الضدين اما ان يكون احدهما بعينه لازما للموضوع مثل الياض للثلج والسواد للقار (١) واما ان لا يكون كذلك وذلك على قسمين فانه اما ان يمتنع خلو المهل عنهما او لا يمتنع فالاول مثل الصحة والمرض فان بدن الحى لا يخلو عنهما على ما سيظهر في موضعه والثاني على قسمين وذلك لان المهل عند خلوه عن الضدين اما ان يكون موصوفا بما يتوسطها او لا يكون فالاول مثل القار المتوسط بين الحار والبارد والاخر المتوسط بين الاسود والابيض وهذا اذا كان المتوسط اسم محصل وقد لا يكون له اسم محصل وحيث يبر عنه بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر لكن ليس كل ما يبر عنه بسلب الطرفين كان ذلك متوسطا فانا نقول

(١) القار شي اسود يطل به السفن والابل وهو الزفت ١٢ محيط

للفلك انه لا ثقيل ولا خفيف ولا نشير به الى حصول حالة متوسطة بين  
الثقل والخفة له واما الثانى فهو مثل الشفاف فانه خال عن السواد والياض وعن  
كل ما توسطهما (الحكم الثانى) ان الطبائع الجنسية لا تضاد بل التضاد انما  
يمرض للانواع الاخيرة وبدل عليه الاستقراء (وقد ظن) بعضهم وقوع  
التضاد فى الاجناس لان الخير والشر ضدان وكل واحد منهما جنس لانواع  
كثيرة (وهذا الظن خطأ) اما اولاً فلانسلم ان الخير والشر ضدان لان الخير  
عبارة عن حصول كمال الشئ والشر عبارة عن عدم ذلك الكمال فبهما تقابل  
المدم والمصلحة (وامانابا) فلانسلم ان الخير والشر جنسان لانواع كثيرة  
وذلك لان كل ما وافق الانسان ويلاجه فانه يسميه خيراً او كل ما يلاجه فانه  
يسميه شراً فالخيرية عبارة عن كون تلك الاشياء ملائمة واعتبار كون تلك  
الامور ملائمة للانسان اعتبار امر خارج عن ماهيات تلك الامور فان الخلاوة  
مثلاً لها ماهية ثم يمرض لها كونها ملائمة لحس الذوق فاذا كانت الخيرية  
والشرية عبارتين عن احوال خارجة عن الماهيات التى تقالان عليها وجب  
ان لا تكونامة ولتين عليها قول الجنس نعم اذا اعتبرنا نفس الملائمة والمنافرة مجردا  
عن موضوعا فهما كانتا ماهيتين نفسيتين نوعيتين فلا يلزم من تضادهما حينئذ تضاد  
الجنس (الحكم الثالث) ان من شروط عروض التضاد للانواع الاخيرة  
دخولها تحت جنس واحد قريب بدل عليه الاستقراء (وظن بعضهم) خلاف  
ذلك لان الشجاعة مضادة للتهور مع انها اذا اختلفت تحت جنسين فان الشجاعة  
تحت جنس الفضيلة والتهور تحت جنس الرذيلة (وهذا الظن خطأ) لان  
الشجاعة فى نفسها كيفية وكونها فضيلة صفة عارضة لها خارجة عن ماهيتها  
وكذلك التهور فى نفسه كيفية ويمرض له ان يكون رذيلة فالفضيلة والرذيلة

ليست من الاجناس بل من الموارض والشجاعة في ماهيتها ووسط بين التهور  
والجبن فلا تكون مضادة لهما واما التهور والجبن فلها كفا في غاية التباعد كانا  
متضادين نعم الشجاعة لها عارض وهو كونها فضيلة والتهور له عارض وهو  
كونه ذفلة وبين هذين العارضين تضاد ولا يلزم من وقوع التضاد بين العارضين  
وقوع التضاد بين المروضين (الحكم الرابع) ان ضد الواحد واحد لان  
الضد هو الذي يلزم من وجوده عدم الضد الآخر فقول الذي يلزم من  
وجوده عدم اليباض مثلا اما ان يكون شيئا واحدا واما ان يكون اكثر من  
واحد فان كان شيئا واحدا لم يكن ضد اليباض الا ذلك الواحد وان كان  
هناك امور كثيرة يلزم من وجود كل واحد منها عدم اليباض فلا يخلو اما ان  
تكون مخالفة لبعض تلك الامور لليباض اقل من مخالفة الباقي واما ان يكون  
كل تلك الامور في غاية المخالفة لليباض فان كانت مخالفة بعض تلك الامور  
للباض اقل من مخالفة الباقي لم تكن كل تلك الامور ضد اليباض لانا شرطنا  
في الضدين ان تكون بينهما غاية الخلاف وان كانت تلك الامور كلها في غاية  
الخلاف لليباض فذلك محال لان التعالف بين تلك الامور وبين اليباض  
اما ان يكون من جهة واحدة او من جهات كثيرة فان كان اليباض يخالف  
تلك الامور من جهة واحدة كانت تلك الامور مشتركة في جهة واحدة بها  
تكون مخالفة لليباض فتلك الامور انما تكون مضادة لليباض باعتبار تلك  
الجهة الواحد فيكون مضاد اليباض تلك الجهة الواحدة فعند الواحد واحد  
وان كان اليباض يخالف تلك الامور بحسب جهات كثيرة فيه كان ذلك  
وجوه في التضاد لاجلها واحدا وليس كلامنا فيه (ولما قل ان يقول)  
لما يجوز ان يكون اليباض بالاعتبار الواحد يخالف امور كثيرة وان لم يكن

لذلك الامور اشتراك في امر واحد به تقع الخلقة فانه لا يلزم من اشتراك تلك الامور في مضادة اليأض اشتراكها في امر باعتبارها تقع المضادة فاناسين في باب الدلو العلول ان الامور المختلفة في الماهية يجوز ان تكون مشتركة في لازم واحد واقرب ما يدل عليه ان الاشتراك في المضادة ان كان مستندا الى امر مشترك بين تلك الامور ثم لزوم ما به الاشتراك لما به الاختلاف ليس بواسطة امر آخر مشترك والالزم التسلسل وعلى كل حال انتهى الى ان تصيد جهة الاشتراك لا زمة لجهة الاختلاف واذجاز ذلك جاز ان تكون مضادة اليأض امرا مشتركاً بين ماهيات كثيرة ( فان قيل ) قولكم بان ضد الواحد واحد باطل بالشجاعة فان لها ضدين وهما الثور والجن ( قلنا ) ليس بين ماهية الشجاعة وبين ماهية الجن والثور مضادة لان الشجاعة وسط بين الثور والجن والوسط لا يضاد الطرفين نعم الشجاعة عرض لها ان تكون فضيلة والثور والجن عرض لهما ان يكونا رذيلتين فالتضاد بين الرذيلة والفضيلة فليس للواحد ضد اكثر من واحد ( الحكم الخامس ) ان الضد ادمها ما يصح حصول بعضها عقيب البعض مثل اليأض والسواد ومنها ما لا يصح مثل الحركة عن الوسط والحركة الى الوسط فانه يتبع تماقيهما لما ثبت ان بين كل حركتين سكونا ومع ذلك فالأكثر ان الانتقال الى الضد انما يكون بعد الانتقال الى الوسائط مثل ان الأبيض يقبر او يحمر او يخضر ثم يسود ( الحكم السادس ) انه ثبت ان الاضداد هي الانواع الأخيرة الداخلة تحت جنس قريب واحد ولا شك ان موضوعها يكون واحداً ثم ذلك على وجهين ( احدهما ) ان يكون الموضوع قابلاً للضدين من غير استحالة في غيرهما مثل ان الجسم الحار قد يصير بارداً ( وثانيهما )

ان لا يتغير الموضوع فيهما الا بتغييره في غيرهما مثل ان الجسم المحلول لا يصير  
مرا الا اذا تبدل مزاجه اولاه

﴿ الفصل الثامن عشر في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل  
بالتضاد ﴾

(قد عرفت) ان التقابل بالسلب والايجاب انما يكون في المقدود القول ولا شك  
ان القول تابع للمقدول في هذه المتعاقبات من حيث هي متقدمة فليكن  
عقد في الخير انه خير وعقد فيه انه ليس بشيء وعقد في الشر انه ليس بخير وعقد  
فيه انه شر (فنقول) التنافي بين عقده انه خير وبين عقد انه ليس بخير اقوى  
من التنافي بين عقده انه خير وبين عقد انه شر ويدل عليه امور خمسة (الاول)  
ان ما ليس بخير فقيه عقد انه ليس بخير وعقد انه خير وعقد انه ليس بشيء  
وعقد انه شر (فنقول) عقده انه ليس بخير لا ينفيه عقده انه شر لانهما قد يصدقان  
ولا ينفيه ايضا عقد انه ليس بشيء لانهما قد يصدقان ايضا فاذا التنافي له عقد انه  
خير واذا ثبت ان التنافي لمقد انه ليس بخير هو عقد انه خير ثبت ان يكون  
التنافي لمقد انه خير هو عقد انه ليس بخير تحققة للمنافاة من الجانبين (الثاني)  
اذا قلنا للخير انه خير صدقنا في امر ذاتي واذا قلنا انه ليس بشيء صدقنا في امر  
عرضي لان السلب اوصاف عرضية ولانه امر انما يتقرر بسبب نسبه الى  
غيره (واذا ثبت ذلك فنقول) اذا قلنا ليس بخير فقد رفضنا عنه ذاته واذا قلنا انه  
شر فقد رفضنا عنه الامر العرضي وهو كونه ليس بشيء ومعلوم ان المائدة بين  
ماهية الشيء وبين رفع تلك الماهية اقوى من المائدة بين الماهية وبين رفع  
عوارضها وايضا فان لوازم الماهية مملولة لها وارتفاع المعلول مسبوق بارتفاع  
السبب فاذا معاندة عقد انه ليس بخير بعقد انه خير اقدم من معاندة عقد انه شر

(الفصل الثامن عشر في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل بالتضاد)



لمقد انه خير فتكون اقوى (الثالث) ان الشر لولا انه ايس بخير ما كان يتمتع  
 اعتقاده خير وانه شر ولو كان بدل الشر شيئاً آخر مما ليس بخير اكان مع ذلك  
 يستحيل اعتقاده خير وانه ليس بخير وذلك يدل على انه ليس التنافي في الاول  
 وبالذات الا بين الایجاب والسلب (الرابع) ان الخير يمكن ان يعتقد فيه عقائد  
 غير متناهية كلها كاذبة مثل ان يعتقد بياضاً وحجراً ومثلثاً وسائر مالا نهاية له  
 وقد عرفت ان ضد الواحد واحد فاذا الضد بالحقيقة ما يعم كل هذه الامور  
 وهو عقد انه ليس بخير فمأذنه اقوى من معاندة سائر الامور (الخامس) ان  
 كثيراً من المحمولات لا اضداد لها مع ان معاندة القضية فيها السلب كقولنا هذا  
 انسان وهذا ليس بانسان فاذا مقابل الوجبة بما هي موجبة ليس ما اوجب  
 فيها ضد محمولها والا امكن لمشكل موجبة ضد مقابل فيق ان مقابل الموجبة  
 بما هي الموجبة السالبة التي تقابلها في كل مادة (واقابل ان يقول) ماذا كرموه  
 بدل على ان التقابل بالسلب والایجاب اعم من التقابل بالنضاد ولكن لم قلتم انه  
 متى كان اعم كان اقوى (ويمكن ان يجاب) بان الحكم اذا ثبت في الدام والخاص  
 فهو في العام يكون اولاً وبالذات وفي الخاص ثانياً وبالمرض.

الفصل التاسع عشر في حكاية ما قبل في جمل الوحدة والكثرة مبادئ  
 الاشياء.

(الامور الطبيعية) هي التي يتوقف تعقلها على تعقل مادة معينة معها مثل  
 الانسانية فانه لا يمكن تعقلها الا في مادة معينة والامور التعليمية هي التي  
 لا يتوقف تعقلها على تعقل مادة معينة مثل الدائرة والمثلث فانه لا يتوقف تعقلها  
 على تعقل مادة معينة لها (واذا عرفت ذلك فنقول) من القدر ما هو مقدم  
 التعليمات على الطبعيات من وجهين (الاول) هو ان التعليمات وهي المقادير  
 والاعداد

والاعداد والاشكال هي الامور المعقولة بانفسها ويندرج فيها الابن وصق  
والوضع فان كل ذلك امور منسوبة الى السكم فاما الكيفيات فهي غير  
معقولة بنفسها لذلك تسمى بتعديدها فان من حاول تعديد انواع الالوان  
والطعوم والروائح وغير ذلك فقد تكلف شططا وذلك بسبب ان العقل  
لا يدركها بل انما يتخيلها الخيال تبعاً للحس (الثاني) ان التلميذات علة للطبيعات  
ثم انهم اختلفوا فقال فيثاغورس الوحدة مبدأ أول للمدد والمعد علة  
للجسمانيات اما كون الوحدة مبدأ للمدد فلي ثلاثة اوجه (اولها) على وجه  
المدد المزدى وذلك ان يحمل الوحدة في اول الترتيب ثم الثانية ثم الالائية  
(وثانيها) على وجه المدد التلميذ وهو ان يحمل الوحدة مبدأ ثم الثاني ثم الثالث  
(وثالثها) على وجه التكرار وهو انشاء المدد بتكرير وحدة بعينها لا باضافة  
الاجزى البها اما كون المدد مبدأ للجسمانيات ففهم من جعل المدد  
اولاً مبدأ للصورة الهندسية ثم يحمل الصور الهندسية مبدأ للجسمانيات فجعل  
الخط مركباً من الوحدتين والسطح من اربع وحدات (ثم من هؤلاء) من  
يمنع عن نصف المقادير ومنهم من لا يرى بأساً بان تكون التلميذات مركبة من  
اعداد ثم يرض لها بعد التركيب ان ينقسم الى غير النهاية ومنهم من لم يوسط  
الصور الهندسية بين العدد وبين الجسمانيات بل جعل لكل مرتبة من  
مراتب الاعداد صورة مطابقة لصورة طبيعية حتى تكون عند التجريد رتبة  
معد وعند الخلط صورة انسان او فرس مثلاً

(ومن الناس) من جعل المبادئ الزائدة والناقصة والمساوية وجعل المساوي  
مكان الميولي اذعنه الاستعالة الى احد الطرفين ومنهم من جعله مكان الصورة  
لانه المحصور والمحدود ولا حد للزائد والناقص •

(واعلم) ان الناس قد اختلفوا على هؤلاء من الالزامات (واما نحن فقد بينا)  
ان الوحدة والعدد اعراض متقومة بالجواهر ولا سيما المساوي والرائد  
والناقص فانها امور اضافية تعرض بعد استكمال الماهيات فكيف تكون  
مباديا لمقوماتها (وايضا) فذلك الوحدات اما ان تكون متساوية او لا تكون  
فان كانت متساوية لم يكن الاختلاف بين الاشياء الا بزيادة تلك الوحدات  
ونقصانها فيكون الاختلاف بين الانسان والفرس ان احدهما اكبر والآخر  
اقل لكن الاقل موجود في الاكثر فاحدهما موجود في الآخر هذا خلف  
(وان جعل) الوحدات غير متساوية فن المحال ان يقع الاختلاف في  
نفس مفهوم الواحدة كما سبق فلا بد وان يقع في ماهيات اخرى مقارنة  
للوحدة فلا تكون المبادي للاشياء هي الوحدة (ولما كان هذا المذهب) في  
غاية الضعف فنعنا في الكلام عليه هذا القدر واحدا لا يستقصاء فيه على الكتب  
القديمة (واستكمل) الان في المثل فان الكلام فيه مناسب لما نحن فيه.

### ﴿ الفصل العشرون في ابطال المثل ﴾

(من الناس) من زعم ان القسمة العقلية توجب وجود شيئين في كل شيء كالتساوي  
في معنى الانسانية انسان محسوس فاسد وانسان معقول ابدي (واحتجوا)  
عليه بان الانسان من حيث هو انسان موجود اذ لو لم يكن الانسان موجودا  
لم يكن هذا الانسان موجودا لان هذا الانسان عبارة عن الانسان المقيد  
بقيد هذا الشخص فان لم يكن الانسان في الوجود لم يكن الانسان الذي  
مع هذا القيد في الوجود واذا ثبت ان الانسان موجود ولا شك ان ماهية  
الانسان مشتركة بين هذه الاشخاص المحسوسة فيجب ان يكون مجردا  
عن جميع العوارض والالم يكن مشتركا فيه بين الاشخاص ذوات العوارض  
المختلفة

(الفصل العشرون في ابطال المثل)

المتخلفة ولا شك ان الانسان مجرد المشترك غير فاسد بخسادهذه المحسوسات  
فاذا آهانا انسان مشترك بين هذه الاشخاص المحسوسة فيجب ان يكون  
مجرداً عن كل الدوارض باقياً ثابتاً ابدياً وهو المطلوب (والجواب) عنه  
ما بينا من الفرق بين الانسان لا بشرط شيء وبين الانسان بشرط لا شيء  
قالا نسان بالا اعتبار الاول موجود ولكنه لا يجب ان يكون مجرداً لان  
الانسان بلا شرط هو اعتبار الانسان من حيث هو انسان فقط مع قطع النظر  
مما معه من القيود (واما الاعتبار الثاني) وهو الانسان بشرط ان لا يكون  
معه مفهوم آخر فذلك مما لا يمكن ان يكون موجوداً ولا الحاجة التي ذكرناها  
توجب ذلك (ثم اعلم) ان افلاطون اثبت للطيبيات صوراً مفارقة ولم يثبت  
للتعليميات صوراً مفارقة ومنهم من عكس الامر فاثبت للتعليميات  
ولم يثبت للطيبيات وزعم ان الطيبيات انما تكون من مفارقة الصور الطبيعية  
للمادة مثلاً التقدير معنى مفارق فاذا صار مقارناً للمادة حصلت الفطوسة وهي  
صورة طيمية \*

(وزعم الشيخ الفاضل ابو نصر الفارابي) في كتاب انفاق رأى الحكميين  
انه لا خلاف بين ارسطو و افلاطون الا في اللفظ لان الوجودات  
معمولة للمبدأ الاول وذلك بان تكون صورها حاضرة عنده ولما استحال  
التغير على المبدأ الاول كانت تلك الصورة باقية بعيدة عن التغير والتبدل  
فتلك الصور هي التي يسميها افلاطون بالمثل ( وهذا التاويل حسن )  
ومع ذلك فانه يجب علينا اقامة البرهان على ابطال المثل المفارقة ( فنقول )  
الدليل على بطلان القول بهذه المثل اننا لو قدرنا انساناً مجرداً في الوجود الخارجي  
لكان لا يخلو اما ان يكون مشتركاً بين الاشخاص المحسوسة او لا يكون

كذلك وحال ان يكون مشتركاً لان الانسانية التي في عمرو ان كانت بينهما  
 وشخصها موجودة في زيد كان ما يمرض لها في زيد من الصفات الغير  
 الاضافية مثل السواد والبياض وغيرهما موجودة لها وهي في عمرو فيلزم في كل  
 صفة حاصلة في زيد ان تكون حاصلة لعمرو وان تكون الذات الواحدة  
 موصوفة بالاضداد المتضادة وكل ذلك محال (واما ان كانت) المثل المقارنة  
 غير مشترك فيها فذلك باطل لان الانسانية المجردة اما ان تكون مساوية  
 في الماهية النوعية للانسانية المحسوسة اولاً لتكون فان كانت مساوية لها  
 لزم محالات كثيرة ولتذكر منها ثلاثة (اما اولاً) فقد بينا ان الماهية النوعية  
 انما تتكرر وتتخصص بسبب المادة وعوارضها فذلك الانسانية المجردة  
 انما تشخصت وامتازت عن سائر الاشخاص المساوية لها في النوع بسبب المادة  
 فذلك الانسانية مع انها تكون مجردة تكون مادة هذا خلف (وامانياً)  
 فلان الانسانية المعقولة والانسانية المحسوسة اذا كانتا متساويتين في الماهية  
 وجب ان يصح على كل واحدة منهما ما يصح على الاخرى فيلزم ان يصح على  
 الانسان المحسوس ان يصير انساناً معقولاً اذ لا بد ياو على الانسان المعقول  
 ان يصير انساناً محسوساً فاحدنا او كل ذلك محال (واماناً) فلان  
 الانسان المحسوس اما ان يكون محتاجاً الى الانسان المعقول اولاً ليكون محتاجاً  
 اليه فان كان محتاجاً اليه فذلك الحاجة اما ان تكون لنفس ماهيته فيلزم منه  
 احتياج الانسان المعقول الى انسان آخر معقول لا الى نهاية بل يلزم حاجة  
 ذلك الانسان المعقول الى نفسه وان احتاج اليه لا لنفس ماهيته بل لشيء من  
 محارضه كانت محارض الشيء واجب وجود شيء اقدم منه وهو محال وان  
 كان الانسان المحسوس غير محتاج الى الانسان المعقول لم تكن المفارقات عللاً

للمحسوسات ولا مباديها وما ان لم يكن الانسان المقول مساويا للانسان المحسوس لم يكن مثالا له وليس كلامنا فيه •

(الوجه الثاني) في ابطال هذه المثل انه يلزم ان تكون تلك المفارقات انقص واقل حالا من المقارنات فاننا نعلم ان الشكل الانساني الساذج اخس من الشكل الانساني الخى الفاعل فهذا القدر من الكلام الكلى كاف في ابطال هذه المثل (واما الكلام المفصل في ابطالها) فسيأتى عندنا امتناع مفارقة الصور والاعراض عن موادها (واما ان الصور العقلية) كيف تكون كلية فسيأتى في باب العلم واما التفرق بين الكلى والشكل فسيأتى في باب الاضافة •

الباب الرابع في الوجوب والامكان والامتناع وفيه اثنا عشر فصلا •

الفصل الاول في تعريف الواجب والممكن والممتنع •

(اعلم) انه لا يمكننا تعريف كل واحد من هذه الابور الثلاثة الابيانات دورية لاننا اذا حاولنا تعريف الواحد منها لم نجد شيئا نرفقه به الاسباب الآخريه عنه مثل ان نقول الممكن هو الذى لا يكون ضروريا والضرورى هو الذى لا يمكن عدمه (١) والذى لا يمكن وجوده (٢) ولم نجد شيئا في تعريف كل واحد منها الاسباب الآخريه عنه صار التعريف دوريا (وبقى هاهنا شيء) وهو ان كل ما كان من هذه الثلاثة اقرب الى طبيعة الوجود كان اعرف عند العقل ولما كان الوجوب اقرب اليه لاجرم كانت اعرف عند العقل فهذا يكون تعريف الامكان والامتناع بالوجوب اولى من العكس واما تفصيل القول في معاني الممكن وفي اقسام الواجب فذلك مما قد ذكرناه في المنطق فلانبيده نائيا فلنذكر هاهنا مخطا آخر من الكلام لا نقابها هذا الموضع •

(١) اي اذا كان ضرورى الوجود ١٢ (٢) اي اذا كان ضرورى المعدم ١٢

(تعريف الواجب والممكن والممتنع) (الفصل الاول في تعريف الواجب والممكن والممتنع)

## ﴿ الفصل الثاني في تفصيل القول في الوجوب والامكان ﴾

(الفصل الثاني في تفصيل القول في الوجوب والامكان)

(تمت بحمد الله تعالى)

(اعلم) ان الممكن له امران (احدهما) انه ليس في ذاته اقتضاء الوجود ولا اقتضاء العدم (وثانيهما) انه حاجة في الوجود والعدم الى النير وحاجته الى النير معلولة لكونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم وبين هذين الاعتبارين فرق من وجهين (الاول) هو اننا اذا حكمنا على شئ بأنه في وجوده محتاج الى النير طلب العقل لذلك علة فاذا استدنا ذلك الى كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم فنع العقل بذلك ولولا ان عدم اقتضائه للوجود والعدم مفائر لتلقه بالنير لما صح هذا النوع من التليل (الثاني) ان كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم هذا باعتبار حاله من حيث هو مفائر مع قطع النظر عن وجود غيره وعدمه واما تلقه بالنير وتوقفه عليه فذلك اعتبار حاله مع النير ومن المعلوم ان اعتبار حال الشئ من حيث هو هو مفائر لاعتبار حاله من حيث انه مع غيره فظهر الفرق بين هذين الاعتبارين واذا عرفت الفرق بينهما في جانب الامكان فظهر الفرق بينهما ايضا في جانب الوجوب فان الوجوب ايضا له امران احدهما كونه مستحقا للوجود من ذاته والثاني عدم توقفه في وجوده على النير وهذا الاعتبار وهو عدم توقفه في وجوده على النير معلول الاعتبار الاول هو كونه مستحقا للوجود من ذاته وهذا التفصيل لا بد منه في البحث عن حقيقة الواجب والممكن.

## ﴿ الفصل الثالث في ان الوجوب امر نبوتى ﴾

(فتقول) الوجوب بالاعتبار الاول وهو كونه مستحقا للوجود من ذاته امر نبوتى فاما الاعتبار الثاني وهو عدم توقفه على النير فلا شك انه امر سلبى (والدليل) على انه بالاعتبار الاول نبوتى وجوه اربعة (الاول) هو ان

استحقاق

استحقاق الوجود في مقابلة لا استحقاق الوجود ولا استحقاق الوجود يصدق على امرين احدهما المتع وهو واجب العدم والاخر الممكن وهو جائز العدم فاذا لا استحقاق الوجود صادق على المدوم والصادق على المدوم متع ان يكون نبويا لان المدوم مستحيل ان يكون موصوفا بوصف نبوي فاذا لا استحقاق الوجود وصف سلبى فيجب ان يكون استحقاق الوجود وصفا نبويا ضرورة اختلاف النقيضين بالسلب والایجاب (فان قيل) قولكم الا استحقاق محمول على المتع والممكن وهما ممدومان مغالطة لان المتع اما ان يكون له تخصص وعز في نفسه او لا يكون فان كان له في نفسه تخصص امكن ان يكون موصوفا باللا استحقاق وان كان وصفا نبويا وان لم يكن له في نفسه تخصص حتى يكون مستمدا للموضوعية ولا الاستحقاق في نفسه بامر مقول حتى يستمد للمحمولية لم يكن الحكم باللا استحقاق على المتع الامن حيث ان الذهن يتحضر ماهيته ثم يحكم عليها بالاستحقاق حصول الوجود الخارجى لها فالمحكوم عليه بهذا الحكم هو تلك الماهية المحصلة في الذهن والحكم هو لا استحقاق حصول الوجود الخارجى لها كما يتصوره في باب الوجود واذا كان كذلك لم يكن المحكوم عليه باللا استحقاق الا امر نبويا في الذهن واذا كان كذلك جاز ان يكون الا استحقاق ايضا وصفا نبويا وان دفع كلامكم (وحله انما يظهر) من الامور المذكورة (الوجه الثاني) وهو ان استحقاق الوجود عبارة عن نسبة خاصة للماهية الى الوجود وتلك النسبة ليس تحققها بحسب فرض العقل فان الشئ في نفسه واجب سواء اعتبره العقل او لم يتبره ولو جاز ان لا يكون اقتضاء الوجود وصفا وجودا مع انه في نفسه نسبة محققة محصلة لجاز ان يقال ان نسبة الجسم الى الجهة والجزء بالحصول فيه ليس امر نبويا بل



عدميا وعند هذا يظهر للمنصف ان الاشتباه الواقع في ان الوجوب هل هو امر ثبوتى ام لا انما كان بسبب عدم التمييز بين المنين المذكورين فتارة يسبق الذهن من الوجوب الى عدم توقفه في الغير فيشذ بحكم بكونه عدميا وتارة الى كونه عبارة عن استحقاق الوجود فيشذ بحكم بكونه ثبوتيا فان اقتضاء الكبوت كيف لا يكون ثبوتيا ولكن لعدم التمييز بين المقومين ربما يتغير الذهن (الوجه الثالث) هو ان الشئ ما لم يجب اولالا يوجد فاذا آ الوجوب سابق على الوجود فانه لا بد من تقدم جهة الاستحقاق على حصول المستحق ووجه الاستحقاق في الواجب هو كونه مستحقا للوجود من ذاته ووجود الشئ سابق على اوصافه السلبية لان السلوب ليس له في انفسها تيمات وتخصصات والالكانات امورا ثبوتية بل تخصصها وتمييزها لتخصص الموجودات التي وصفت بتلك السلوب (واذا ثبت) ذلك كان وجود الشئ سابقا على سلب غيره عنه واذا كانت السلوب باسرها متأخرة عن وجود الشئ وكان الوجوب امرا اسليا لكان متأخرا في الاعتبار عن الوجود لكتابتنا ان الوجوب سابق على الوجود فوجب ان لا يكون وصفا سلييا (ولقائل ان يقول) استحقاق الوجود سابق عليه والسابق على وجود الشئ يتمتع ان يكون صفة ثابتة للشئ وهذا يدعى (الوجه الرابع) ان الوجوب تأكد الوجود فلو كان وصفا عدميا لكان الشئ متأكدا بيقضه وذلك محال (ومن الناس) من احتج على كون الوجوب ثبوتيا بان الوجوب يقضي الامتناع والامتناع عدمى اذ لو كان ثبوتيا لكان موصوفا بيجب ان يكون ثبوتيا فيشذ بكون الممتنع ثابتا هذا خلف واذا كان الوجوب قيقضا للامتناع والامتناع عدمى لزم ان يكون الوجوب ثبوتيا لان عدم عدم ثبوت (لقائل ان يقول) كما ان الوجوب يقابله الامتناع

الامتناع كذلك يقابله الامكان فالامكان عدمى او ثبوتى فان جعلتم الامكان  
ثبوتيا والوجوب مقابله ومقابل الثبوت عدم لزم ان يكون الوجوب عدميا  
وان جعلتم الامكان عدميا وهو مقابل الامتناع لزم ان يكون الامتناع  
ثبوتيا لان عدم المصمم ثبوت و اذا كان الامتناع ثبوتيا والوجوب مقابله  
لزم ان يكون عدميا لان عدم الثبوت عدم (والحق) ان الوجوب لا يناقض  
الامتناع بل هو احد اجزاء تقيضه (ولمن جعل الوجوب عدميا) ان يحتاج  
بامور ثلاثة (اولها) ان الوجوب لو كان امرا ثبوتيا لكان مساويا في ثبوته  
لسائر الموجودات ومخالفا في ماهيته لما فيكون وجوده زائدا على ماهيته  
فاما ان تكون ماهيته مستحقة لما هي هي اذ لك الوجود اولا تكون فان  
لم تكن لم يكن الوجوب واجب الثبوت بل كان يمكن الزوال واذا كان  
الوجوب ممكن الزوال كان الواجب ايضا ممكن الزوال فلا يكون الواجب  
واجبا هذا خلف وان كانت ماهيته مستحقة لذلك الوجود لما هي هي كان  
استحقاق ماهيته لوجوده زائدا على ماهيته وعلى وجوده فيكون وجوب  
الوجود زائدا عليه والكلام فيه كالكلام في الاول وتسلسل (وثانيها)  
ان الوجوب متقدم على الوجود لانه عبارة عن استحقاق الوجود  
واستحقاق الوجود متقدم على نفس الوجود على ما يستتبعه فلو كان الوجوب  
وصفا ثبوتيا لزم ان يكون ثبوت الصفة للماهية سابقا على ثبوت نفس الماهية  
وذلك محال (وثالثها) انه لو كان الوجوب وصفا ثبوتيا لكان اما ان يكون  
داخلا في ماهية الواجب او خارجا عنها ومحال ان يكون داخلا فيها لان  
استحقاق الوجود نسبة للماهية الى الوجود وماهية الشيء متقدمة على  
انسابها الى غيرها فاذا ماهية الشيء متقدمة على وجودها والتقدم

(الانفصال إنما مس في ان الاسكان الخاص هل هو اسن بقر في ام لا ) الفصل الرابع في ان الاسكان العام هل هو اسن بقر في ام لا

يستحيل ان يقوم بالتأخر و محال ايضا ان يكون خارجا عنها لوجوب  
( احدهما ) ان الوصف الثبوتى الخارج عن الماهية متقوم بها والتقوم بالماهية  
محتاج اليها ممكن في ذاتها فيلزم ان يكون الوجوب بالذات ممكنا بالذات  
والممكن انما يجب بوجوب سببه فلما هيته وجوب آخر قبل هذا الوجوب  
وهذا محال لانه يلزم منه التسلسل ( وثانيهما ) ان اقتضاء الماهية للوجود  
لو كان وصفا ثبويا زائدا لكأن اقتضاء الماهية لذلك الوصف ايضا  
زائدا ويلزم منه التسلسل وهذه كلمات مشكلة نسأل الله تعالى التوفيق  
لتحقيق الحق فيها .

﴿الفصل الرابع في ان الامكان العام هل هو امر ثبوتى ام لا﴾

(لمن زعم) أنه عدى ان يحتاج به محمول على الممكن الخاص الذى يجوز ان يكون معدوماً وما يجوز حمله على المعدوم كان عدياً فالامكن المأموصف عدى (ولمن زعم) أنه ثبوتى ان يقول أنه تقيض الامتناع الذى هو وصف عدى وتقيض العدى يجب ان يكون ثبوتياً (واعلم) أنه بتقدير كونه ثبوتياً لا يمكن ان يكون مقولاً على ما نحتة قول الجنس على انواعه والالكان امتياز الواجب عن الممكن بعد دخولهما فيه بفصل فيكون الواجب مركباً عن الجنس والفصل وهو محال وايضا فقد تعقل الماهية مع الذهول عن كونها واجبة او ممكنة وذلك يدل على أنه ليس من المقومات •

﴿ الفصل الخامس في أن الامكان الخاص هل هو امر ثبوتى ام لا ﴾

(الأكثرون) اعتقدوا كونه ثبوتياً (وعدة الصحيح فيه) أنه إن كان عدمياً فلا فرق بين قول القائل أمكانه عدمي وبين قوله لا أمكان له فلو لم يكن الأمكان ناسألم يكن الشيء ذاته ممكناً فإذا لا أمكان أمر وجودي (والحكمة)

منقوضة بالا متناع فانه ان جاز ان يكون المتنع ممتناعاً فإنه مع ان الامتناع لا يمكن ان يكون حكماً بغيره فبالفعل الامكان كذلك وايضاً يلزم منه ان يكون نفس الدم اسراً وجوداً فانه الدم ان لم يكن وصفاً بغيره لم يكن الدم ثابتاً له فكان ممدوماً مانه ممدوم وماليس ممدوم فهو موجود وقد فرضناه ممدوماً هذا خلف فاذا الدم اسراً وجودي واي استحالة اظهر من ان يجعل الشيء نفس مقابله او بوصف بمقابله (ثم الجواب عنه) ان الممدوم انما يوصف بالامكان اذا حضر في العقل وحيث يكون موجوداً من الموجودات الذهنية فصح وصفه بالا مكان او الاستحالة فاي حاجة الى طلب قابل آخر للمكان (فان قيل) العقل اذا حضره في الذهن فيقضى عليه بان له امكاناً موجوداً في الاعميان وان كان هو ممدوماً فيها (فتقول) انه ليس كذلك فان العقل لا يقضي بوجود امكانه في الخارج بل بإمكان وجوده في الخارج وهذا القضاء الثاني لا يستدعي موصوفاً خارجياً كما ذكرناه في المثالين (وقالوا) ايضاً الامكان لكونه عدماً للامتناع العدمي وجودي (فتقول) بل هو لكونه عدماً للوجوب الوجودي عديمي فان جعلوا الوجوب عديمياً فقدنا قضاؤه عدم الامتناع العدمي (والحق) عندي ان الامكان ليس وصفاً بغيره براهينه خمسة (الاول) لو كان الامكان اسراً بغيره لكان اما ان يكون ممكن الثبوت او واجب الثبوت ومحال ان يكون واجب الثبوت لوجوبه (اما اولاً) فلان واجب الوجود لا يكون اكثر من واحد (وامانانياً) فلان الامكان عارض للممكنات وكل ما كان عارضاً للمحتاج وتاباً له فهو بالحاجة اولى فاذا الامكان ممكن لذاته فيلزم التسلسل (ولا يقال) بان ثبوته للممكن واجب فكيف حكمتم عليه بالامكان (لا نقول) يجوز ان يكون الشيء في ذاته ممكناً وان كان ثبوته لغيره

واجبا كجميع لوازم الماهيات (ولا يقال) بان الممكن الامكان هو نفس كونه  
امكانا (لانا نقول) اذا كان الامكان امرا وجوده ياكأن وجوده زائدا على  
ماهيته والامكان وصف يعرض له بالنسبة الى وجوده والعارض مغاير  
للمعروض فامكان وجوده يكون زائدا على ماهيته (الثاني) وهو ان امكان قبول  
السواد ماثولا مكان قبول البياض لانه يصح ان يعقل احدهما مع الذهول عن  
الآخر فان كانت المادة قابلة لامور غير متناهية على البدل لزم ان تكون فيها  
امكانات غير متناهية فتكون فيها ما غير متناهية هذا خلف (فان قيل) الحكماء  
هو لوافي بان ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد على ان مفهوم انه صدر عنه  
كذا غير مفهوم انه صدر عنه شيء آخر وانتم قد زيفتم هذه الطريقة فكيف  
هو لثم عليها الآن (فنعول) هب ان ازيهاها ولكم اللازمة على اصولهم وايضا  
فلا شك ان اختلاف المفهوم يدل على التباين وان كنا قلنا في العلة التي يصدر  
ضها مملولان ان اختلاف المفهوم عائد الى نسبي المؤثر الى الأثرين لا الى نفس  
المؤثر فلا يجب وقوع الكثرة في ذات المؤثر واما هنا فاختلاف المفهوم  
انما وقع في هذه الامكانات المشخصة فلا جرم اقتضى ذلك وقوع التعدد فيها  
(الثالث) انه لو كانت الامكانات شوية لكانت اما غنية عن المؤثر او محتاجة  
اليه والاول باطل لان كل موجود لا يكون واجب الوجود فهو محتاج  
الى السبب فان احتاجت الى المؤثر فالمؤثر اما ان يكون تلك الماهية او شيئا  
آخر ومحال ان يكون المؤثر شيئا آخر لان الامر الخارجى لا يعطى صفة للشيء  
الا بعد ان يكون ذلك الشيء قابلا لها فاذا آهذه الامكانات انما تفيض عن  
واهبها بعد ان تكون الماهية قابلة لها وذلك القبول هو الامكان فاذا قبل  
الامكان امكان ويتسلسل او ينتهي الى امكان لا يكون حاصل من الفاعل

الخارجي وهو المطلوب واما ان كان المؤثر في تلك الامكانات هو نفس تلك الماهيات فهو باطل لثلاثة اوجه ( اما اولاً ) فلان تأثير الماهية في وجود ذلك الامكان وقبوله له اما ان يكون بجهة واحدة فيكون الشيء الواحد بالجهة الواحدة فاعلا وقابلاً وهو عند محال او بجهتين فيعود الى القسم الذي قد ابطالناه ( واما ثانياً ) فلان الملة عند متقدمة بالوجود على الملول فلو كانت الماهية ملة لوجود الامكان لكان وجود الماهية قبل امكانها هذا خلف ( واما ثالثاً ) فلان الاتصاف بالوصف الوجودي متأخر عن وجود الموصوف فلو جعلنا الماهية ملة لوجود الامكان والامكان متقدم على وجود الماهية لزم ان يكون وجود الوصف سابقاً على وجود الموصوف وهو محال ( الرابع ) انه لو كان الامكان امراً ثبوتياً لاستدعى علاناً بتأويله اما ان يكون هو نفس ذلك الشيء او شيئاً آخر والاول باطل لان الشيء قبل حدوثه موصوف بالامكان وقبل حدوثه يستحيل ان يكون موصوفاً بوصف وجودي والثاني باطل لان الامكان للماهيات صفة لازمة لها ولو ازم الماهية يتمتع بثبوتها في غيرها ( الخامس ) ان الامكان من مقولة المضاف وهذا لا يتصور الا بين اثنين وهو نسبة بين الذات والوجود وثبوت الاضافة يتوقف على ثبوت كلا المضافين فلو كان الامكان وصفاً ثبوتياً محصلاً في الخارج لكان ثبوته متأخراً عن ثبوت الماهية وعن ثبوت الوجود ويلزم منه تقدم الوجود على الامكان وذلك محال فظهر ان الامكان ليس من الامور الثبوتية ■

﴿ الفصل السادس في تقسيم الواجب ﴾

( اعلم ) ان الواجب قد يكون واجباً لذاته وقد يكون واجباً لغيره

• باسره وجودي

أما الواجب لذاته فبتقدير كون الوجوب وصفاً بديهياً زعموا أنه يتمتع  
 أن يكون خارجاً عن الذات لأن كل ما كان خارجاً عن الذات فلا يخلو  
 إما أن يكون مستقلاً بنفسه أو لا يكون فإن كان مستقلاً بنفسه كان شيئاً قائماً  
 بذاته ولا يكون وصفاً لشيء آخر لأن كل ما كان مستقلاً بنفسه فهو متحقق  
 سواء فرض غيره متحققاً أو غير متحقق وكل ما كان كذلك فإنه لا يكون  
 وصفاً للغير فإذا وجوب الوجود يكون قائماً بنفسه ووجوبه هو عين ذاته فإذا  
 وجوبه ليس خارجاً عن ذاته وهو المطلوب وأما أن لم يكن مستقلاً بذاته  
 كان معناه أنه لو فرض تبدل الموصوف وارتفاعه فإنه يرتفع ذلك الوصف  
 وكل ما كان قوامه متوقفاً على غيره فإنه لما هو مع قطع النظر عن غيره يكون  
 ممكناً وكل ممكن فإنه صحيح العدم بحسب ذاته فإذا الوجوب يصح عليه العدم  
 فلو امتنع عدم ذاته لم يكن ذلك الامتناع لأجل نفس منهومه بل لامتناع  
 سببه الذي هو الذات فإذا حاله بين أمرين إما أن يصح عدمه أو لا يصح  
 فإن صح فحق صح عدم الوجوب صح عدم الواجب هذا خلف وإن لم يصح  
 وقد بينا أن وجوب الملول تابع لوجوب العلة فيلزم أن يكون للماهية وجوب  
 قبل وجوبها ويلزم التسلسل (وبتقدير) جوازه فنقول الذات هل تقتضي  
 لما هو وجوباً أم لا فإن اقتضت وجوباً فذلك الوجوب هو مقتضى الذات  
 فلا يكون بين الذات وبينه وجوب آخر وإن لم تقتض وجوباً أصلاً كان ذلك  
 نفيًا للوجوب عن الذات بالسكينة ثبت أن الوجوب بالذات يتمتع أن يكون  
 خارجاً عن الماهية أما الوجوب بالغير فهو تبع لوجوب العلة فلا جرم صح أن يكون  
 خارجاً عن الماهية (واعلم) أن بعض ما في هذا الفصل من الاشكالات قد ذكرناه  
 فيها مضى ونذكر الآن اشكالاتاً أخرى مع الجواب (فإن قيل) وجوب الوجود

وصف للوجود والوصف منفصل عن الموصوف فمن جعل وجوب الشيء نفسه فقد تجاهاه (غلطاً) ان الشيء اذا اخذ بشرط وجوده يصير ممتنع لعدم وما كان مانعاً لعدم كان مانعاً لا مكان العلم والوجود فإذا الوجود من حيث أنه وجود يمنع لا مسكان وما كان مانعاً من الامكان لزمه الاستغناء عن المتضمن فالوجود بشرط التجرد عن الماهية اولى بالتمتع من الامكان لان الشيء الذي له اعتبار لا مكان اذا اخذ مع الوجود يدخل في الوجوب فالذي لا اعتبار له الا الوجود فهو بالوجوب لولي (وهذا الجواب) منفرع على قول من قال وجود الله عين ماهيته واما على مذهبنا فيصلح ذلك للتشبيه والبرهان ماسبق (واعلم) ان كل ما دل على ان الوجود مشترك بين الماهيات فهو ال ايضاً على ان الوجوب مشترك بين الامور الراجحة لو كانت موجودة •

### ﴿ الفصل السابع في كيفية عروض الامكان للماهيات ﴾

﴿ اعلم ﴾ ان الماهيات اذا اخذت مع وجودها يستحيل ان يعرض لها الامكان لانها بشرط كونها موجودة يستحيل ان تصير معدومة وكذلك بشرط كونها معدومة يستحيل ان تصير موجودة فإذا الماهيات متى شرط لها وجودها اوعدها لو وجد سببها لو عدم سببها استحالة عروض الامكان لها فاما اذا اخذت لا بشرط شيء اصلاً والتفت اليها من حيث هي فيستدل بصح الحكم بالامكان عليها لانها من حيث هي لا يلزم من فرض وجودها ولا من فرض عدمها محال اصلاً (فان قيل) كون الشيء ممكن غير معقول فان الماهية من حيث هي لا يمكن وصفها بالامكان لان الامكان وصف اضافي والامور ال اضافية انما تعقل بين الامرين فالامر الواحد بمما يستحيل



عروض الامكان له والوجود ايضا امر واحد فيستحيل عروض الامكان له والنسبة الحاصلة بينهما ايضا امر واحد فيستحيل ايضا عروض الامكان لها واذا استحال وصف كل واحد من هذه الثلاثة بالامكان استحال وصف المجموع به ايضا (وبالجملة) استحال وصف المفردات بالامكان لان الامور الاضافية لا تمرض للمفردات ومتى استحال وصف المفردات بالامكان استحال وصف المركبات به لان المركب عبارة عن مجموع تلك المفردات (وحله) ما بيننا في باب الماهية ان الماهيات المفردة بمجولة.

### (الفصل الثامن في اقسام الممكنات)

الممكن ينقسم الى ما يكون ممكن الوجود في ذاته والى ما يكون ممكن الوجود لشيء وكل ماهو ممكن الوجود لشيء فهو ممكن الوجود في ذاته ولا ينمكس فانه ربما يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون ممكن الوجود لشيء بل اما واجب الوجود لشيء كالصور والاعراض او ممتنع الوجود لشيء كالجواهر القائمة بانفسها (ثم) ان كان ممكن الوجود في ذاته فاما ان يكون امكان وجوده كافيا في فيضانه عن علته واما ان لا يكون وهذا الكلام يستدعي زيادة تلخيص •

(فتقول) انك ستعرف ان الممكنات مستندة في وجودها الى سبب واجب الوجود بذاته وواجب الوجود من جميع جهاته وكل ما كان كذلك استحال ان يخص بعض المستندات بالفيض دون البعض بل يجب ان يكون عام الفيض وان يكون اختلاف الفيض لاجل اختلاف الاستمداد في القوابل • (ثم ان للممكنات) امكانا في نفسها وما هيأتم فان كان ذلك الامكان كافيا في فيضان الوجود عن واجب الوجود عليها وجب ان يكون كان موجودا

(الفصل الثامن في اقسام الممكنات)

وان لا يخص وجودها بحين دون حين وان لم يكن ذلك الامكان  
الاصلي كافيا بل لابد من حصول شروط اخر حتى يستمد قبول الوجود عن  
واجب الوجود كان مثل هذا الشيء امكانا (احدهما) الامكان العائلي ماهيته  
وهو كونه بحال لا يلزم من فرض وجوده ولا من فرض عدمه محال ( ونا نهما)  
الاستمداد التام واعني به اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع وتكون تلك  
الشرائط سابقة سبقا زمانيا على وجود الحوادث والافكون الحادث معها  
فلا يكون للحدوث حدودا فالاستمداد التام في مثل هذه الاشياء انما يكون  
لحدوث حوادث سابقة عليها وستعرف بعد ان الحوادث لا يمكن حدودها  
الا عند حركتها تقرب عللها اليها بعد مدها عنهم انه لا بد لتلك الحوادث من محل  
ليصير المحل بسببها تام القبول لما يحدث بعده وذلك هو المادة \*

### ﴿ الفصل التاسع في ان الامكان محجج الى السبب ﴾

(التصنيف التاسع في ان الامكان محجج الى السبب)

(الحكماء انفقوا) على ان الامكان هو المحجج الى السبب وبرهان ذلك ان  
الشيء اذا كان يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون كلا الجانبين بالنسبة اليه  
على السواء استحالة ان يرجع احدهما على الآخر الا لسبب (ثم تارة)  
يدعي العلم البدهي في هذا المقام وتارة تذكر حجة عليه بأنه لو ترجع احد طرفيه  
على الآخر من غير مرجع لكان ذلك الطرف به اولى من الطرف الآخر  
وذلك ينقض فرضنا ان كلا الطرفين بالنسبة اليه على السواء (ومن الجدلين)  
من يزعم ان الامكان غير محجج الى السبب فلنذكر ما يمكن ان يقال من جانبهم  
(فان لهم) ان يقولوا العلم بان الشيء اذا كانت نسبة الوجود اليه كسبة العدم فانه  
لا يرجع احدهما على الآخر الا بسبب اما ان يكون اوليا واما ان يكون  
مكتسبا لا جائز ان يجهل اوليا لانا اذا عرطنا على العقل هذه القضية وقولنا

الواحد نصف الاثنين لم نجد القضية الاولى في القوة مثل القضية الثانية وايضا  
 فان اكثر فرق المقلاء التزموا وقوع الممكن لاعتن سبب في ستة مباحث  
 وما كان كذلك لم يكن من الاوليات وبيان ذلك (ا) ان بعضهم يقول انه سبحانه  
 وتعالى خلق العالم في وقت معين دون سائر الاوقات لا لمرجع يختص به ذلك  
 الوقت (ب) بعضهم يقول انه سبحانه وتعالى خصص الافعال باحكام مخصوصة  
 من الوجوب والحظر والحسن والقبح من غير ان يكون في تلك الافعال  
 ما يقتضي تلك الاحكام (ج) ان المأرب من السبب اذا عين له طريقان  
 متساويان من جميع الوجوه فيأرجع الى غرضه فانه يختار احدهما دون الآخر  
 لا لمرجع (د) كذلك الخبير بين اخذ رغبين متساويين من كل الوجوه  
 (هـ) من الناس من يقول في بعض الاحكام التي يختص بها احد المتماثلين دون  
 الآخر انه لا يبلل لانه باي شيء عطل فسد (و) منهم من يقول الذوات باسرها  
 متساوية في الذاتية ثم ان بعضها يختص بصفة معينة دون سائر الصفات  
 لا لامر واذا كان وقوع الممكن لاعتن سبب امر قد ذهب اليه جمع كثير  
 من المقلاء فكيف يجهل ذلك من الاوليات وان جملتهم نظر يافلا بد  
 من البرهان (وقولكم) انه لو ترجع من غير سبب لسكان ذلك مناقضا  
 لقولنا ان الطرفين بالنسبة اليه على السواء (فقول) هذه مخالطة لان المنى  
 بقولنا ان الطرفين بالنسبة اليه على السواء انه ليس فيه اقتضاء الوجود ولا اقتضاء  
 العدم وذلك يناقضه اسناد نأرجع احدهما الطرفين على الآخر اليه فاما  
 اذا لم يسند ذلك التراجع الى شيء اصلا لم يكن ذلك مناقضا لقولنا

(ثم للذي) يدل على ان الامكان غير محجوج الى السبب وجوه ثلاثة (الاول) ان  
 الحاجة لو ثبتت لكانت امرا ثبويا في الخارج وذلك محال فيستحيل ثبوت الحاجة

( بيان ) أنها لو ثبتت لكانت أصراً ثبوتياً أنها تناقض الحاجة المحسولة على  
المستعنى الذى يجب ان يكون ممدوماً والمحصل على الممدوم ممدوم فاللحاجة  
أصراً عدى فاللحاجة التى تناقضها تكون أصراً وجودياً ( وليان ) استعماله كون  
الحاجة أصراً وجودياً يوجوه ثلاثة ( الاول ) انما بيان الامكان أصراً عدى  
فلو علمنا الحاجة به لزم تليل الأمر الوجودى بالأمر العدى وهو محال لانه  
لو جاز ذلك لجاز مثله فى كل الممكنات ( الثانى ) ان الحاجة سابقة على الوجود  
فلو كانت الحاجة وصفاً ثبوتياً لكانت ثابتة للماهية قبل وجودها فيكون ثبوت  
الوصف للموصوف سابقاً على وجود الموصوف هذا خلف ( الثالث ) ان الحاجة  
لو كانت ثبوتية لكانت فى الثبوت مساوية لغيرها من الأمور الثابتة وفى  
الماهية بمائزة عما فيكون ثبوتها زائداً على ماهيتها فصول وجودها لماهيتها  
ليس بالوجوب والا لكانت واجباً لذاته وهو محال لاستحالة ان يكون  
الوصف الاضافى المنقتر فى نفسه الى ما ليس واجباً فاذا آى يكون  
ممكناً لذاته فتكون ماهية الحاجة فى الانصاف بالوجود محتاجة الى مؤثر  
والكلام فى تلك الحاجة الثانية كالكلام فى الاولى فيتسلسل ثبت ان القول  
بجمل الحاجة من الاوصاف الوجودية يؤدى الى المحالات ( الثانى ) ان الحاجة  
أصراً اضافياً لا يعقل الا بين امرين احدهما محتاج والاخر محتاج اليه  
والاضافات متأخرة فى الرتبة عن المضافين فلوا محتاج وجود الممكن الى  
السبب لكانت حاجة وجوده الى السبب متأخرة عن وجوده وعن وجود  
السبب ومتى تأخرت الحاجة عن الوجود استعمال ان تكون بالوجود حاجة  
فاذا القول بحاجة الوجود الى السبب يفضى الى تقدم الوجود على الحاجة  
وتأخره عنها وذلك محال ( الثالث ) ان امكان الوجود بعينه هو امكان العدم

(الفصل الماشر في انه هل يمكن ان يكون شيء يصح عليه الوجود والعدم)

فلا مكان لواحد في الممكن في جانب الوجود الى السبب اوجهه اليه في جانب  
العدم وذلك حال (والذي يقال) ان سبب عدم الممكن هو عدمه ووجوده  
باطل لان الموصوف بالسيية موصوف بوصف ثابت والموصوف بالوصف  
الثابت يجب ان يكون ثابتا ثم انه لو كان للعدم من الخصوصية ما يكفي  
في انتساب حكم اليه فليكن ذلك القدر في جانب الوجود حتى يطل وجود  
الممكن بطله عدمية هذا ما يمكن ان يقال من جانب الجدلين (والحكام)  
اتفقوا على ان العلم بان متساوي الطرفين لا يرجع احدهما على الاخر الا لسبب  
علم فطري اولي ومن انكره فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويورد اليه ضميرا  
(والذي قالوه) ان بعض المقلاء جوزوا وقوع الممكن لاعتبار سبب (فنقول)  
لا نسلم ان احدا جوز ذلك نعم ربما لمهم ذلك وليس كل ما يلزم انسابا يجب  
ان يكون قائلا به (وقولهم) العلم بان الواحد نصف الاثنين اجلي من هذا العلم  
(فنقول) هب انه كذلك ولكن لا يخرج بذلك عن كونه اوليا فان  
الاوليات يجوز ان تكون متفاوتة كما ان النظريات قد تكون متفاوتة وقولهم  
الحاجة امر ثبوتي ممنوع واستدلوا لهم عليه بان الحاجة عدمية فالحاجة تكون  
ثبوتية فثبتنا انه لا اعتماد على هذا النوع من الدلائل لانا اذا قلنا لا امتناع  
يصح حمله على الممكن المدوم والمحمول على المدوم عدمي فالامتناع  
يكون عدميا فالامتناع يلزم ان يكون ثبوتيا ولا شك في بطلان ذلك ولما  
كان هذا النوع من الاستدلال يتبع النتائج الباطلة علمنا انه لا يجوز  
التعويل عليه وباقي الشكوك ظاهر التصادم

﴿ الفصل الماشر في انه هل يمكن ان يكون شيء يصح عليه الوجود والعدم ومع ذلك يكون احد الطرفين اولي به ﴾

(من الناس) من جوز ذلك لوجوه ثلاثة (الاول) ان الموجودات السبالة مثل الصوت والزمان والحركة لاشك ان الدم بها اولى والا لصح بقاؤها ولا شك في انه يصح الوجود عليها والاما وجدت اصلا فاذا جاز ان يصح على الشيء الوجود والدم ومع ذلك يكون الدم به اولى جاز ايضا ذلك في جانب الوجود (الثاني) ان الملة قد توجد ثم توقف ايجابها معلولها على تحقق شرط او انتفاء مانع ولا شك ان تلك الملة اولى بها اقتضاء المعلول والالم تميز الملة عن غيرها فلك الملة صح عليها الايجاب وصح عليها ايضا عدم الايجاب مع ان الايجاب اولى بها من عدم الايجاب وذلك يدل على ما قلناه.

(والحكما) اتفقوا على ان من الطل ما اقتضاءها لمولائها اكثري لادائم مثل طبيعة الارض فان اقتضاءها التسفل اكثري لانها قد تمتع عن ذلك ضد ما ترى قمر اقيمت ما اردناه (الثالث) ان الماهيات امور متينة فاما ان يكون فيها اقتضاء الوجود او اقتضاء الدم اولى فيها اقتضاء واحد منهما وهذا لاخير يوجب صحة خلوها عنهما واما القسم الاول فلا يخلو اما ان يكون الماهية تقتضيها جميعا او تقتضي احدهما والاول ظاهر البطلان والثاني لا يخلو اما ان يقتضي احدهما بسية او لاسية والثاني باطل لان الماهية المتينة في نفسها لا بدو ان تكون مقتضية لشيء معين اذ الماهية تمتع ان يكون له حصول فانه من المستبعد ان يكون في الوجود شيء هو في نفسه غير معين واذا استحال حصول الماهية في نفس الامر استحال ان تكون الماهية مقتضية له فثبت ان كل ماهية فانها تقتضي احد الطرفين بسية مع انه يصح طريقان الطرف الآخر عليه وذلك هو المطلوب.

(ولم ينكر ذلك) ان يتم لك باصرين (الاول) ان تلك الارجحية اما ان

يعتبر فيها عدم السبب لعدم اولا يعتبر ذلك فان اعتبر ذلك فيها لم يحصل ذلك الرجحان الا عند اعتبار عدم ما يقتضى الدم فيكون هولما هو ولا يقتضى ذلك الرجحان وان لم يعتبر فيها ذلك فسواء تحقق عدم السبب للدم او لم يتحقق فان ذلك الرجحان حاصل واذا كان حاصلا عند تحقق السبب للدم لم يكن ذلك السبب قويا على اعدامه فيكون الوجود ممتنع الزوال عنه من كل الوجوه فيكون واجب الوجود هذا خلف فظهر ان كل ما يصح عليه الوجود والدم كائنا بالنسبة اليه سواء

(الثاني) ان الماهية لو كانت اولى بالوجود لم يخف عنها الوجود الوجود ما بنا في ذلك الوجود ومعلوم ان كل ما وجوده يكون منافيا لوجود الشيء كان وجود ذلك الشيء ايضا منافيا لوجوده لان المناقاة لا تتحقق الا من الجائين فهذه الاشياء المتعارضة لا تخلوا ما ان يكون البعض اقوى من البعض في اقتضاء الوجود اولا يكون فان كان البعض اقوى من البعض وتلك القوة امر لازم للماهية لنفسها لا لغيرها وذلك الضعف ايضا كذلك فيستحيل ان ينقلب القوي ضعيفا والضعيف قويا حيث يبقى القوي وجودا ممتنع الزوال لانه لو عدم لكان عدمه لاجل وجوده مارضه ومعارضه اضعف منه فلا يوجد مع وجوده اذ لو وجد مع وجوده لكان اقوى منه فاذا القوي يكون دائم الوجود ممتنع الزوال والضعيف يكون دائم العدم ممتنع الحصول والاول هو الواجب والثاني هو الممتنع حيث ان مرجحان عن قضية الامكان (واما) ان كانا متساويين في القوة والضعف فلم يكن اندفاع احدهما بالآخر اولى من اندفاع الآخر فلا يحصل الترجيح الا لامر من خارج وحيث يحصل التساوى المطلوب (واما قوله) الشيء قد يكون اولى بالدم فهو ممنوع

أما الحركة فالذي يمكن أن يقال عليها إما أن أبتنا الجزء الذي لا يتجزى فلا بدو  
 أن نزم أن الحركة عبارة عن أول حصول الجوهر في الحيز الثاني ومعلوم أن  
 ذلك الحصول ممكن أن يبقى واممكن أن لا يبقى فليس الأولى به المدم  
 وإن نفينا الجزء الذي لا يتجزى وجب أن نقول الحركة من أول المسافة  
 إلى متنها حركته واحدة وإن الأجزاء فيها ليس إلا بالقوة ومعلوم أن الحركة  
 من أول المسافة إلى متنها ليس المدم أولى به بل يستعزأها مما يمكن كما  
 أن انقطاعها ممكن (وقوله) العلة قد تخلف ضم المعلوم مع أنه أولى به فلا نسلم  
 أنه أولى به بل الأولى به أن نحصل عند اجتماع الشرائط بالكيفية وهناك يحصل  
 الوجوب (وقوله) الماهية متينة فقتضاها متمين فنقول عدم الخلو من  
 الوجود والمدم امر متمين وذلك هو المقتضى (فإن قالوا) قد جطتم الحقيقة  
 مقتضية لامر عديم (فنقول) وأي مانع يمنع من صكون الحقيقة مقتضية  
 لبعض السلوب .

﴿ الفصل الحادي عشر في أن الممكن مالم يصروا جبالم يوجد ﴾

(برهانه) أن الممكن مع السبب إما أن يكون حاله كهو لا مع السبب أولا يكون  
 كذلك والا ول باطل لأنه لو كان كذلك لم يكن السبب سببا هذا خلاف  
 وإن كان حاله مخالفا لتلك الحالة المتقدمة وقد كان لا مع السبب على حد التساوي  
 فمع السبب خرج عن حد التساوي وصار أحد الطرفين به أولى (فنقول)  
 الطرف المرجوح ممتنع الوقوع لأنه حين ما كان مساويا ولم يكن مرجوحا  
 كان ممتنع الحصول حين ما صار موجودا لا يكون أقوى به في امتناع الحصول  
 فكان ذلك أولى ومتى صار الطرف المرجوح ممتنع الحصول صار الطرف  
 الراجح واجب الحصول لاستحالة الخروج عن طرفي النقيض (فإن قيل)

(الفصل الحادي عشر في أن الممكن مالم يصروا جبالم يوجد)



(الفصل الثاني عشر في ان الامكان وصف لازم للممكنات)

الممكن متردد بين الوجود والعدم لا بين الوجوب والا متناع فكيف جعلتم الوجوب سابقا على الوجود ( فنقول ) ان للممكن وجوبين احدهما يمرض له بعد وجوده وذلك لما عرفت ان الشيء بشرط وجوده يكون واجب الوجود والاخر قبل وجوده وذلك لما بيناه ما لم يخرج عن حد التساوي ولم يدخل في حد الوجوب استعمال ان يمرض له الوجود لكن لما كان الوجود والعدم فائتي الوجوب والا متناع لا جرم يقال الحقيقة مترددة بين الوجود والعدم لا بين الوجوب والامتناع ( فان قيل ) الوجوب وصف ثابت فيستدعي موصوفا بتأقلا كان الوجوب سابقا على الوجود لكان ثبوت الصفة سابقا على ثبوت الموصوف ( فنقول ) اما ان الوجوب هل هو وصف ثبوتي ام لا فقد سبق ويتقد بركونه ثبوتيا فهو امر يمرض للفاعل في تأثيره في الفعل اذا الفاعل يصير محكوما عليه وجوب ان يصد عنه ذلك الفعل والفاعل سابق بوجوده على الفعل فلا بأس بان يوصف بهذا الوجوب .

﴿ الفصل الثاني عشر في ان الامكان وصف لازم للممكنات ﴾

( برهانه ) ان امكانات الممكنات اما ان يكون واجبا او ممكنا فان كان واجبا فالممكن ممكن ابد بالضرورة فاذا الممكن في وقت ممكن في كل وقت وان كان ثبوت الامكان ممكنا فامكان الامكان حاصل وهو متضمن للامكان ثم ان امكان الامكان ان كان واجبا فقد حصل المطلوب والا فالاسلام فيه كالكلام في الاول ويتسلسل وايضا فان كان الامكان امرا اجازيا فانه لا يوجد الاسباب لكن السبب لا يؤثر فيه الا بعد كونه ممكنا في نفسه فاذا الشيء يكون ممكنا قبل كونه ممكنا هذا خلف فاذا الامكان دائما ثابت للممكنات وقد عرفت ان الامكان محو به الى السبب فاذا حاجة الممكنات الى السبب دائما ثابتة ( ومما قد )

(بمباحث، لشيخنا الميرزا محمد باقر)

(ومما بقي) من مباحث الامكان ان تعلم ان الامكان في الممكنات وصف مشترك وكل ما دل على كون الوجود مشتركاً دل على كون الامكان مشتركاً فلا طول بالاعادة (واعلم) انك متى ضمنت ما اوردناه في الوجوب والامكان هاهنا الى ما اوردناه في المنطق لم تجد شيئاً من مباحث هذا الباب خارجاً عنه وباقه التوفيق.

الباب الخامس في القدم والحدوث وفيه خمسة فصول

الفصل الاول في بيان حقيقتيهما

(الفصل الاول في بيان حقيقة الحدوث والقدم)

(الحدوث) يقال على وجهين (احدهما) بالقياس وهو الشيء الذي يكون ماضياً من زمان وجوده اقل مما مضى من زمان وجود شيء آخر (وثانيهما) الحدوث المطلق وهو ايضاً على وجهين (احدهما) زمني ومعناه حصول الشيء بعد ان لم يكن له وجود في زمان سابق وبهذا التفسير لا يعقل حدوث اصل الزمان لان حدوثه لا يتقرر الا اذا سبقه زمان قارنه عدمه فيكون الزمان موجوداً عند ما فرض مبدوماً هذا خلف (وثانيهما) غير زمني وهو ان لا يكون للشيء وجود مستند الى ذاته بل الى غيره سواء كان ذلك الاسناد مخصوصاً بزمان معين او كان مستمراً في كل الزمان وهذا هو الحدوث الذاتي (واما القدم) فيقال على وجهين (احدهما) بالقياس وهو الشيء الذي يكون ماضياً من زمان وجوده اكثر مما مضى من زمان وجود شيء آخر (وآخرهما) القدم المطلق وهو ايضاً على وجهين (احدهما) بحسب الزمان وهو الشيء الذي لا اول لزمان وجوده والزمان بهذا المعنى ليس بقديم لان الزمان ليس له زمان (وآخرهما) بحسب الذات وهو الشيء الذي ليس لوجود ذاته مبدأه وجب والقديم بهذا المعنى مرادف للواجب.

## ﴿ الفصل الثاني في إثبات الحدوث الذاتي ﴾

(الفصل الثاني في إثبات الحدوث الذاتي)

(بخصوص ما يمكن أن يكون له وجوده في ذاته)

(والمذكور) فيه برهانان (الاول) كل ممكن فانه لذاته يستحق المدم ومن غيره يستحق الوجود وما بالذات اقدم مما بالغير فالمدم في حقه اقدم من الوجود قدما بالذات فيكون محدثا حدوثا ذاتيا ( وفيه شك ) وهو انه لا يجوز ان يقال الممكن يستحق المدم من ذاته فانه لو استحق المدم من ذاته لكان ممثلا لا ممكنا بل الممكن يصدق عليه انه ليس من حيث هو هو بموجب وجود ولا يصدق عليه انه من حيث هو هو ليس بموجب والفرق بين الاعتبارين قد عرفته فيما مضى بل كما ان الممكن يستحق الوجود من وجوده فانه يستحق المدم من عدمه فاذ كان استحقاقه للوجود والمدم من الغير ولم يكن واحدا منهما من مقتضيات الماهية ولم يكن لاحدهما تقدم على الآخر فاذا لا يكون لدمه تقدم ذاتي على وجوده ولعل المراد من هذه الحجة هو ان الممكن يستحق من ذاته الاستحقاقية للوجود والمدم وهذه الاستحقاقية وصف عيني سابق على الاستحقاق فيقرر الحدوث من هذا الوجه

( الثاني ) قالوا كل ممكن فان ماهيته مفارقة لوجوده وكل ما كان كذلك استحالة ان يكون وجوده عين ماهيته والالكانات الماهية موجودة قبل كونها موجودة فاذا لا بد وان يكون وجوده مستفادا من الفاعل وكل ما وجوده مستفاد من غيره كان وجوده مسبوقا بغيره بالذات وكل ما كان كذلك كان محدثا بالذات ( وقد عرفت ) ما في هذه الحجة من الابحاث

﴿ الفصل الثالث في ان الحدوث هل يمكن ان يكون سببا للحاجة الى السبب ﴾  
 ( اكثر الجدلين ) يذهبون اليه والحكماء ينكرونه لان الحدوث هو مسبوقية وجود الشيء بالمدم وهي صفة لاحقة لوجود الشيء ووجود الشيء متأخر

من تأثير العلة فيه وتأثير العلة فيه متأخر عمالاجله احتاج الى المؤثر فاذا امتنع ان يكون الحدوث علة للحاجة او جزءاً للعلة والالكان متقدماً على نفسه بمراتب وذلك محال (والحكماء) ربما فروعوا على ذلك بيان ان الامكان محوج الى السبب وذلك ببلت قالوا لا شك في احتياج المحدث الى السبب وذلك الاحتياج اما للامكان او للحدوث لانا لو قدرنا ارتفاعهما في الشيء واجبا قدما وهذا الشيء لا يكون محتاجا الى السبب فاذا ثبت ان هذه الحاجة اما للامكان او للحدوث وقد بطل مما ذكرنا كون الحدوث محوجا ثبت ان المحوج هو الامكان \*

الفصل الرابع في ان الحدوث هل هو كيفية زائدة على وجود الحادث ام لا (اعلم) انه ليس حدوث الحادث هو وجوده الحاصل في الحال والالكان كل وجود حاد ماو لا لعدم السابق من حيث هو عدم والالكان كل عدم حد وتابل الحدوث هو مسبوقية الشيء بالعدم ومسبوقية الشيء بالعدم كيفية رائدة على الوجود والعدم (فان قيل) تلك السكيفية هل هي حادثة ام لا فان كانت حادثة فقد وثها زائد عليها فتلسل وان لم تكن حادثة وجب ان يكون حدوث الحادث قدما وهذا محال (فتقول) كما ان الوجود موجود بذاته فالحدوث حادث بذاته وتعام تفريره ماضى \*

الفصل الخامس في ان الحدوث الزماني مشروط بتقدم المادة والزمان عليه اما المادة فلان كل محدث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود وهذا الامكان ليس هو الامكان المأد الى القادر (لانا اذا قلنا) القادر يصح منه ايجاد الممكن ولا يصح منه ايجاد المتع (فلوقيل) لنا لما ذاصح منه ايجاد الممكن ولم يصح منه ايجاد المحال (قلنا) لان الممكن في نفسه صحيح الوجود والمحال ليس بصحيح

الفصل الرابع في ان الحدوث هل هو كيفية زائدة على وجود الحادث ام لا (الفصل الخامس في ان الحدوث الزماني مشروط بتقدم المادة والزمان عليه)

الوجود كان الكلام حسنا ومنتظما ولولا ان الصفة المائدة الى ذات  
 المقدور من اثره للصفة المائدة الى ذات القادر لكان ذلك  
 تعيلا للشيء بنفسه وهو محال فثبت ان الصفة المائدة الى ذات الممكن متأثرة  
 للصفة المائدة الى القادر (فتقول) ان الصفة المائدة الى ذات الممكن  
 امر ثبوتى كما سبق فلا يخلو اما ان يكون جوهر او عرضا والاول باطل لان  
 الامكان امر اضافى نسبي فلا يكون جوهر افهوا اذا عرض فلا بد له من  
 محل ومحل ان كان حادثا احتاج الى محل آخر ولزم التسلسل وهو محال فاذا لا بد  
 من محل قديم وهو الميولى فثبت ان كل محدث فانه مسبوق بمادة فيه الامكان  
 وجوده وذلك المحدث قد يكون نارة موجودة موجودة آمن تلك المادة  
 كالأعراض ونارة فيها كالصور ونارة منها كالنفوس الناطقة (وهذا البرهان)  
 فيه اشكالات استقصيناها في باب الامكان (واما بيان) ان كل محدث فهو  
 مسبوق بالزمان فسيأتى في باب الزمان (واعلم) ان اعظم المباحث في الحدوث  
 والقدم ان الحدوث هل يكون شرطا للعاجلة الى المؤثر وان القدم الزماني هل  
 يكون مانعا من ذلك ام لا ونؤخر الكلام فيه الى الكلام في حدوث العالم  
 وقد مر وهو من اعظم المباحث فآخرا الكلام فيه الى باب اللمة والمسلول فانه  
 بذ لك اليق وبالله التوفيق

(الكتاب الثاني في احكام الجواهر والاعراض)

الكتاب الثاني في احكام الجواهر والاعراض

(والكلام فيه مرتب على مقدمة وجملتين)

(اما المقدمة) ففي بيان حقيقة الجوهر والعرض واحكامهما بالكلية وفيها  
 خمسة عشر فصلا

(التعميل الاول في تحقيق ماهية الجوهر والمرض)

﴿ الفصل الاول في تحقيق ماهية الجوهر والمرض ﴾

( اعلم ) ان كل موجود فاما ان يكون في شيء واما ان لا يكون في شيء ولقطعة في وان كانت مستعملة في معاني كثيرة بالاشتراك او التشابه كما يقال للشيء انه في الزمان او في المكان او في المرض او في النية اذ في الكل او في الجزء الا انا زبدها هنا فاني ان يكون الشيء "مختصا بشيء" آخر ويكون ساريا فيه بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تقدير او تحقيقا ومع ذلك يكون ناعته له وحيزه يسمى الناعت حالا والمنوت محلا ولما كان المحل والحل لا يعلان الا اذا كان كل واحد منهما مانرا لخاصة فلا بد ان يكون لا حد هما احتياجا الى صاحبه والا لم يتوقف وجود الواحد منهما على الآخر ولا تمتع حصول ذلك الحلول فاما ان يكون المحل سببا لوجود الحال او يكون الحال سببا لوجود المحل فان كان الحال سببا لوجود المحل فالمحل يسمى هيولى والحال يسمى صورة وان كان المحل سببا لوجود الحال فالمحل يسمى موضوعا والحال يسمى عرضا فالمرض موضوع وهيولى مشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو المحل والصورة والعرض يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال •

( وينبغي ) ان تعلم ان الشيء اذا كان اعم من غيره فسلب ذلك العام اخص من سلب ذلك الخاص فكما ان اللون اعم من السواد فعدم السواد عدم من عدم اللون فانه لا يصدق ان هذا الشيء "غير ملون الا ويصدق عليه بأنه غير اسود وقد يصدق انه ليس باسود وان كذب انه غير ملون فلغا الاسود اعم من اللالون (واذا عرفت) ذلك فنقول شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع والا لكون في الموضوع اعم من اللاكون في المحل لان الموضوع اخص من

المحل فيكون سلبه اعم من سلب المحل فالجوهر هو الموجود لافي موضوع والمرض هو الموجود في موضوع

( واذا عرفت ) هذه القاعدة فنقول الجوهر اما ان يكون في محل وامان لا يكون في محل والذي يكون في المحل الصورة الجسمانية والذي ليس في المحل فلا يخلو اما ان يكون محلا لشيء مقوم به او لا يكون فان كان محلا فهو المحيول ، وان لم يكن محلا فلا يخلو اما ان يكون مركبا من المحيول والصورة وهو الجسم وامان لا يكون وحيد لا يخلو اما ان يكون له علاقة بالمحل بالتدبير والتحريك وهو النفس واما ان لا يكون وهو العقل فهذا هو تحقيق القول في الجوهر والمرض وهو كاف في هذا الباب الا ان مورد الرسمين المشهورين للجوهر والمرض اقتداء بالتقدمين .

### الفصل الثاني في تعريف المرض

( المرض ) هو الوجود في شيء غير متقوم به لا تجزئه منه ولا يصح توامه دون ماهوفيه فهذه قيود اربعة ( الاول ) قولنا في شيء وذلك لان المرض الواحد يمتنع ان يوجد في اشياء بل لا وجود له الا في شيء واحد ( فان قالوا ) يبطل هذا بالعدد فانه عرض مع انه موجود لاحالة في اشياء كثيرة وكذلك معنى السكينة وكذلك الاضافات فانها موجودة في المضافين ( فنقول ) انه ليس يجب ان يكون موضوع المرض واحدا من جميع الوجوه بل يجب ان يكون واحدا من حيث هو موضوعه وان كان فيه كثرة من جهة اخرى فها هنا الموضوع الذي للمشرية ليس موضوعا لها من حيث هي امور حتى يكون كل واحد منها حاصلا للمشرية بل هناك مجموع واحد وهو الحامل للصورة النوعية للعدد وهكذا القول في السكينة ( ولتأمل ان يقول ) الاشكال

حادث في كيفية عروض تلك الوحدة ولما الاضافة فستعلم ان كل واحد من  
 المضافين مختص بامر لا يوجد في صاحبه (فان قيل) الكل بما هو كل موجود  
 في الاجزاء لا في الاحاد بل في مجموعها والمجموع من حيث هو ذلك المجموع  
 امر واحد فالكل من حيث هو كل موجود في شيء لا في اشياء فليزم ان  
 يكون الكل عرضا (فتقول) هذا باطل لان نسبة الكل الى الاجزاء  
 اما ان تكون الى كل واحد واحد من الاجزاء فيكون كل واحد واحد  
 من الكل كلا هذا خلف واما ان تكون الى مجموع الاجزاء وذلك ايضا  
 ممتنع فان الكل هو نفس مجموع الاجزاء لا انه في مجموع الاجزاء ■  
 (واعلم) ان قولنا الموجود في شيء يفرق بين وجود المرض في الموضوع  
 وبين وجود السكليات في الجزيات كالجنس في انواعه والنوع في اشخاصه  
 فانها غير موجودة في شيء بل في اشياء (القيد الثاني) قولنا غير متقوم به هو  
 احتراز عن وجود الصورة في المادة فان المادة متقومة بالصورة فلا جرم  
 لم تكن عرضا (وقال بعضهم) المرض هو الموجود في شيء متقوم بنفسه  
 (وهذه عبارة) فاسدة لان المرض كما سيظهر يجوز قيامه بالعرض فالمرض  
 الذي هو المحل غير متقوم بنفسه والالصار المرض جوهر انم هو غير متقوم  
 بما يحل فيه فالاولى في العبارة ما ذكرنا (القيد الثالث) قولنا لا يجوز منه هو  
 احتراز عن وجود الجزء في الكل ووجود الجنس في النوع والنوع  
 في الشخص والصورة في المركب والمادة في المركب فان هذه كلها امور  
 موجودة في اشياء هي اجزاء لها وكذلك وجود النوع في عموم الجنس  
 فان النوع جزء من عموم الجنس فيكون النوع الموجود في الجنس موجودا  
 في جزء منه واما وجود المرض في الموضوع فبخلاف ذلك (القيد الرابع)



هو لنا ولا يصح توافقه دون ماهو فيه فالمعنى به أنه يتمتع بوجود ذلك الشخص  
بما هو ذلك الشخص الا في ذلك المحل المميز فان كان هذا الامتناع ليس  
لوجوده الخاص بل لامر آخر عرض له في ابتداء تكمونه فصار لاجله بحيث  
يتمتع انفكاكه عما هو فيه فذلك لا يوجب كونه عرضا وبهذا يقع الفرق بين  
وجود المرض في الموضوع ووجود الجسم في المكان وفي الزمان وفي المرض  
وكون الشيء في الغاية مثل كون الانسان في السادة وكون المادة في الصورة  
وذلك لان الجسم قد يفارق مكانه وزمانه وعرضه والانسان غايته مع بقاء  
جسميته وانسانيته وكذلك المادة قد تفارق بعض صورها مع بقاء وجودها  
فان تقومه بحسب الصورة (فان قيل) الجسم وان كان يفارق المكان والزمان  
المقيدين الا انه لا يفارق المكان والزمان المطلقين وكذلك لا يفارق  
المرض المطلق فما الفرق بينه وبين كون المرض في الموضوع (فقول)  
ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقه عما هو فيه ان الشيء لشخصيته يقتضي ذلك  
المحل وهذا بخلاف وجود الجسم في المكان والزمان المطلقين لان  
الامور السكينة لا وجود لها في الخارج وما لا يكون موجودا في الخارج  
امتنع ان يوجد فيه الجسم في الخارج وكلامنا في كون المرض في الموضوع  
وجودا خارجيا لا وجودا ذهنيا وعلى ان بعض الاجسام يتمتع بوجوده  
في المكان وهو الجسم الاقصى وكذلك الجسم حين ما يحصل في الآن لا يكون  
حاصلا في الزمان .

(فان قيل) الاجسام الابداعية يتمتع عليها مفارقة امكنتها الخاصة فتمكن  
اعراضا (فقول) الفرق هو ان الاعراض انما تشخص بسبب موضوعاتها  
المميزة واما الابداعيات فليس تشخصها لحصولها في تلك الاحياز فان نوعها

في شخصها فالمشخص لها هو طبيعة نوعها ثم ان حصولها في تلك الاحياز ما به  
لتشخصها (فان قيل) يطل ما ذكرتموه بواد الاجرام العقلية فانها موجودة  
في صورها وصورها متصلة القوام وليست ايضا جزأ منها ولا يصح قوام  
تلك المادة دون ما هي فيه وهي تلك الصورة (فنقول) لان سلم ان المادة يصح  
ان يقال لها انها في الصورة لا ناذ كرنا ان معنى في هو ان يكون ناعنا للمحل  
والمادة لانت الصورة بل بالمعكس •

### ﴿ الفصل الثالث في رسم الجوهر ﴾

( الجوهر ) هو الوجود لافي موضوع (فان قيل) يلزم منه ان يكون افع  
تعالى جوهر او ايضا فان الجواهر الكلية موجودة في الموضوع (فنقول)  
اما تفسير قولنا انه لافي موضوع فهو انه ماهيته اذا وجدت كانت لافي  
موضوع (ونتحقق ذلك) هو ان الوجود لافي موضوع قد نئى به الشئ  
المحصل في الخارج مع انه ليس في موضوع وهذا لا يصدق الا اذا كان  
موجودا في الخارج وقد نئى به الشئ الذي اذا كان موجودا في الخارج اكان  
لافي موضوع وهذا المعنى يصدق سواء كان في الخارج اولم يكن (مثاله)  
يقال للسكين انه قاطع فانه ان عني به انه في الحال قاطع فذلك يكذب عليه  
عند ما لا يكون قاطعا وان عني به انه الذي يكون بحيث يقطع اذا وجد المنفصل  
فذلك يصدق عليه سواء كان قاطعا بالفعل اولم يكن (ونحن) اذا قلنا للجوهر  
انه الوجود لافي موضوع عني به المعنى الثاني والا لما كان يمكن ان نحكم على  
شئ بالجوهريه الا اذا علمنا وجوده في الخارج وليس كذلك ( واذا تحقق  
ذلك فنقول) اما انصور الكلية الموجودة في الانعنا فهي وان كانت عند  
ما تكون ذهنية فهي في موضوع الا انه يصدق عليها انها لو كانت في الخارج

لكانت لافي موضوع فيثبت تكوّن جوهر او اما الباري تعالى فلا يصدق هذا المعنى عليه لان هذا المعنى انما يتحقق اذا كان للشيء ماهية متأثرة للوجود حتى يحكم عليها بانها عند عرض الوجود لها تكون لافي موضوع وذلك كاذب على الباري ( وهذا الجواب ) مبنى على ان وجود الباري نفس ماهيته .

❦ الفصل الرابع في ان الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس ام لا  
( الاكثرون ) على انه محمول على ما تحته حمل القوم المتقوم المقول في جواب ماهو بحال الشركة اى حمل الجنس على انواعه .

( والاقليون ) على انه محمول حمل اللوازم الغير المقومة ( والحق ) مع الاقلين وان كانت حجتهم فيه ضعيفة فلندكرها ثم نبين ضعفها ثم نردفها بالحجج الحقة فيه ( فنقول ) تمسكوا فيه بوجوه خمسة ( الاول ) ان الجوهر هو الموجود لافي موضوع والموجود غير داخل في شيء من الماهيات ولا في موضوع ايضا غير داخل لكونه سلبيا واذا لم يميز دخول واحد منهم في الماهية لم يميز ايضا ذلك عند تقدير احدهما بالآخر ( الثاني ) لو كان الجوهر جنسا هو مقول على واجب الوجود فيكون لواجب الوجود جنس فذاً انه مركبة من الجنس والفصل ( الثالث ) لو كان الجوهر جنسا هو مقول على المقول والنفوس لكان امتيازها عن الاجسام بفصل مقوم لها فيكون المعلوم الاول مركبا فيكون قد صدر عن واجب الوجود الاحدى الذات اكثر من الواحد ( الرابع ) لو كان الجوهر جنسا لكان اقل احواله ان يكون مقولا على ما تحته بالتواطؤ وليس كذلك فان الجواهر المتفارقة اولى بالجوهريّة والاستغناء عن الموضوع من الاجسام وهى اولى بالجوهريّة من الهوى ( الخامس ) كليات الاجسام غير متساوية .

( الفصل الرابع في ان الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس ام لا )

متساوية لجزئياتها في الماهية فلو كانت الجوهرية من الامور المقومة لكانت متساوية فيها وهو باطل (فتقول) اما الوجه الاول فهو مبنى على ان المفهوم من رسم الجوهر انه الذي يحصل وجوده ومع ذلك لا يكون في موضوع وقد بينا انه ليس المراد ذلك بل هو الذي لو اتصف بالتواجد الخارجى كان يرثا عن الموضوع (واما الثانى) فخله ما بينا ان الجوهر على الوجه المذكور لا يتناول واجب الوجود (واما الثالث) فاننا نسين بعد ذلك ما بينا انه ليس ايجاد النوع هو ان يوجد الجنس ثم يوجد الفصل ثم يضم احدهما الى الآخر بل ايجاد الجنس هو نفس ايجاد النوع لانه مغاير له وايضا نيب ان ايجاد الجزء الجنسى متقدم لكن المؤثر يؤثر في الفصل المؤثر في تكوين الجنس فيكون تأثيره في الجنس بواسطة الفصل وذلك لاستحالة فيه من البسيط وايضا فالحق عندنا انه لا استحالة في صدور اكثر من الواحد من البسيط (واما الرابع) فخله انه ليس بمض الجواهر اولى بالجوهرية من البمض بل بعضها اولى بالوجود الخارجى من البمض وقد قلنا ان الوجود الخارجى ليس داخل فى مفهوم الجوهرية فاهو الجوهرية لانفا وت فيها بالتقدم والتأخر واما التقدم والتأخر فمائدان الى الوجود وهذا كما قلنا فى الاعداد فان الناقص متقدم فى الوجود على الزائد لكن ذلك التقدم لما لم يكن فى المديية بل فى الوجود لم يتقدح ذلك فى كون العدد جنسا فانه ليس كون الثلاثة عددا لاجل كون الاثنين عددا وان كانت الثلاثة انما كانت موجودة لاجل كون الاثنين موجودا (واما الخامس) فخله ما بينا (واذا عرفت) فخصف هذه الادلة فلنذكر المتمد وهو اربعة (الاول) الجوهر لو كان جنسا لكانت الانواع الداخلة فيه متماز بعضها عن البمض بفصول وتلك الفصول

امان تكون في ماهيتها جواهر اولاً تكون فان لم تكن كانت امر اضا وذلك  
 محال لان المرض قوامه بالجواهر وما يقوم بالشئ لا يكون مقوماله فتعين  
 ان يكون بجوهر اقول الجواهر عليه اما ان يكون قول الجنس اقول  
 اللوازم فان كان قول الجنس كان الفصل مساوياً للذرع في التقوم بطبيعة  
 الجنس فيحتاج الى فصل آخر ويلزم التمسك وان كان مقولاً قول اللوازم  
 الخارجية فذلك هو المطلوب (الثاني) ان النفس الانسانية جوهر مجرد  
 قائم بنفسه وسنستدل على ان علمها بنفسها لا يمكن ان يكون مكتسباً

(والحكمة) اتفقوا على ذلك بل زعموا ان علمها بنفسها هو نفس نفسها وذاتها  
 واذا كان كذلك فكان من الواجب ان يكون العلم بجوهرها حاصلاً دائماً  
 ويكون اولياً ولم يكن كذلك ثبت ان الجوهرية غير داخلية في ماهيتها بل هي  
 من جملة لوازمه (فان قيل) يجب ان علم الانسان لوجود نفسه غير مكتسب  
 لكن لم لا يجوز ان يكون علمه بما هيته نفسه مكتسباً والجوهرية غير مقومة  
 لوجود النفس بل لما هيته اذا كان العلم بما هيته مكتسباً جاز ان يكون العلم  
 بجوهرها مكتسباً (فقول) هذا باطل على اصول الحكماء لانهم اتفقوا على  
 ان علم الانسان بنفسه هو نفس نفسه فانه لو كان زائداً على نفسه لوجب ان  
 تكون في نفسه صورة مساوية في نوعيته لنفسه ويلزم منه اجتماع المثليين وهو  
 محال واذا كان كذلك وجب ان يكون علمه بحقيقته هو نفس حضور حقيقته  
 طليقته فاذا علم النفس بحقيقتها يجب ان يكون حاضراً ابداً واذا كان كذلك  
 توجه الالزام (الثالث) انا اذا قلنا للجسم انه جوهر فها هنا امور ثلاثة (احدها)  
 استثناءه عن الموضوع (وثانيها) كون الماهية علة لذلك الاستثناء بشرط  
 الوجود (وثالثها) الماهية التي عرضت لها هذه العلية فان فسرنا الجوهرية  
 وقائمة بنفسها

بالاستثناء عن الموضوع لم يكن جنساً لان الاستثناء عن الموضوع معنى سلبي وان فرسنا ما يكون الماهية علة لذلك الاستثناء بشرط الوجود لم يكن ذلك ايضاً معنى سلبياً لان علة الماهية حكم من الاحكام تلحق الماهية بمد عام تحققها فان الشيء لم يتحقق ماهيته استعمال ان تصير ماهيته علة لشيء آخر هذا اذا سلمنا ان كون الماهية علة لهذا الحكم امر يتبوني مع ان الحق ان ذلك لا يمكن ان يكون امراً بانياً لانه لو كان اقتضاء العلة مملوفاً وصفاً بانياً اذا طلبها لكان اقتضاؤه هالداً لك الوصف الثبوتى ايضاً زائد اعليها ويلزم منه التسلسل (ومع القول) بمجوازه فالقصود حاصل فانا نقول هذه الماهية هل تقتضى بما هي امر او لا تقتضى فان لم تقتض كان ذلك اخراجاً للماهية عن العلية وان اقتضت لم يكن بين الماهية وبين ذلك المقتضى متوسط والا لكان ذلك المقتضى مقتضى للمتوسط لا للماهية مع اننا قد فرضنا مقتضى للماهية هذا خلف فثبت ان كون الماهية علة الاستثناء يقتضى ان يكون وصفاً بانياً فضلاً عن ان يكون معنى جنسياً •

(واما ان فرسناً الجوهرية بالماهية التي عرضت لها تلك العلية) فنقول (من المحتمل ان يكون مروض هذه العلية في الجسم خصوص كونه جسماً وفي العقل خصوص كونه عقلاً) فان الماهيات المختلفة يجوز ان تكون مشتركة في لازم واحد واذا كان ذلك محتملاً لم يكن هنالك امر مشترك فكيف تجمل الجوهرية جنساً مع ان اذ في مراتبه ان يكون هنالك وصفاً مشتركاً فيه (الرابع) هو ان الماهية التي يقال عليها انها جوهر اما بسيطة واما مركبة فان كانت بسيطة فهي غير داخلة اصلاً تحت جنس لان الداخل تحت جنس لا بد وان يكون امتيازاً من النوع الآخر الداخل تحت جنسه بفصل فيشذ تكون ماهية مركبة

وقد فرضناها بسيطة هذا خلف فإذا الماهية البسيطة غير داخلة تحت الجنس اضلأوهى داخلة تحت الجوهر فيجب ان لا يكون الجوهر جنسا واما ان كانت الماهية التى يقال عليها الجوهر لا تكون بسيطة بل مركبة وقد عرفت ان كل مركب فقيه اجزاء بسيطة وكل واحد من تلك الاجزاء اما ان يكون غنيا عن الموضوع او لا يكون فان لم يكن كانت مقومات الجوهر غير غنية عن الموضوع والمتقوم بالآ يكون غنيا عن الموضوع لا يكون غنيا عن الموضوع فالجوهـر لا يكون غنيا عن الموضوع هذا خلف وان كانت تلك الاجزاء البسيطة غنية عن الموضوع فيشذ بصديق علمها كونها جوهر أو يكذب عليها انها تحت جنس لما بينا ان البسيط لا يكون تحت جنس فيلزم من ذلك ان لا يكون الجوهر مقولا على ما تحته قول الجنس (فهذه جملة ما نقول) في بيان ان الجوهر ليس بجنس لما تحته (واما المثبتون) لكونه جنسا فليس لهم شبهة في ذلك فضلا عن حجة حتى نحتاج الى القدرح فيها •

#### الفصل الخامس في بيان ان كليات الجواهر جواهر

(الجوهر) باقسامه الخمسة قد يكون كليا وقد يكون جزئيا وكذا ان الجزئيات جواهر فكذلك الكليات وبراهينه ثلاثة (الاول) قد عرفت انه ليس كونه جوهر ا هو انه في الخارج وليس في موضوع بل جوهرية كونه بحال متى وجد في الخارج كان لافي موضوع وظاهر ان الصور الكلية الذهنية المطابقة للجواهر لها ما هيات تلك الماهيات متى وجدت في الالعيان كانت لافي موضوع فإذا الكليات جواهر (الثاني) ان الكليات تحمل على الجزئيات التى لاشك في جوهريتها بهو هو لاشىء من الالراض تحمل على الجواهر بهو هو فإذا لاشىء من كليات الجواهر باعراض فى اذا آجواهر (الثالث)

جوهريّة

(الفصل الخامس في بيان ان كليات الجواهر جواهر)

جوهرية الشخص ان كانت لانه ذلك الشخص وجب ان لا يكون ماعدا ذلك الشخص جوهر ا وان لم يكن لشخصيته بل لماهيته وجب ان تكون تلك الماهية جوهر ا كيف ما وجدت .

( وفي هذه ) الحجة نظرا لانا اذا جعلنا شخصية زبدعة لجوهرية لا يلزم ارتفاع الجوهرية عند عدم شخصية زبدلان المعلوم الواحد النوعي يجوز ان تكون له علل كثيرة كما سيأتي .

( واحتج ) من اعتقد الجوهر جنسا لما تحته بان الماهية لو كانت انما نصير جوهر ا عند وجودها في الاعيان ووجودها في الاعيان امر عرضي لزم ان يكون عروض المارض للماهية سببا لثبوت وصف ذاتي له وذلك محال ولكان زواله سببا لزوال الامر الذاتي وذلك ايضا محال فاذا اكليات الجواهر جواهر .

### ﴿ الفصل السادس في ان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكلّيات ﴾

( يجب ) ان تعلم ان الاولى منائر الاول فان الذي يكون ثبوت المحمول له قبل ثبوت لغيره هو الذي يكون حمل ذلك المحمول عليه بالتقدم والتأخر مثل الوجود فانه للواجب اولاً وللممكن تأخراً فاما الاولى فهو الذي تكون اللواحق والكمالات العارضة له لما هو هو أكثر مما لغيره بمتناوهمافي الماهية وذلك التفاوت اما لتخلف شرط او لتحقق مانع ثم اننا قد بينا ان الجزئيات ليست قبل الكلّيات في الجوهرية بل هي اولى بالجوهرية على التفسير المذكور وذلك من اربعة اوجه .

( الاول ) من جهة الاستثناء والحاجة فان الكلّي محتاج الى الشخص

( والتفصيل السادس في ان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكلّيات )



اذلولا الشخص لما كان للكل وجود والشخص غني عن الكل فان الكل هو المقول على كثيرين ولواحتاج الشخص الى الكل لاحتاج الشخص الى شخص آخر يكون معه ليكون الكل مقولا عليهما •

( الثاني ) تقدمه بحسب استقرار الامر المتبر في الجوهرية وهو الوجود لافي موضوع فان الجوهرية هي كون الماهية بحيث اذا وجدت كانت لافي موضوع والاشخاص قد حصل لها ذلك الوجود والكليات لم يحصل لها بمذلك •

( الثالث ) من حيث الفضيلة وهو ان القصد في التكوين متوجه الى صيرورة النوع شخصا ليتمكن ان يحصل في الاعيان •

( الرابع ) سبق الى التسمية لان اول شيء عرف انه لافي موضوع هو الاشخاص الجزئية •

( واعلم ) ان للكليات تفاوت في ذلك فالانواع اولى بالجوهرية من الاجناس فانها اشد مشاركة للاشخاص من الاجناس فتكون نسبة الجنس الى النوع كنسبة النوع الى الشخص فالاجناس تسمى الجواهر الثلاثة لهذا السبب •

( واعلم ) انا اذا قلنا الجواهر المحسوسة اولى بالجوهرية من المقولة فلا نفى بالمقولة الا الكليات المحسوسة واما الاشخاص العقلية المجردة المتأخرة فلا يمتحن عليك انها اولى بالجوهرية من الاشخاص المحسوسة وكيف لا وهي اسبابها في الوجود وحيث كانت اسبابا لها في الوجود كانت غنية عنها فكانت معنى الاستغناء الذي هو متبر في الجوهرية لها أم ( واما الفصول ) فاما المنطقية فهي جواهر لانها محمولة على الجواهر حمل هو هو ( واما البسيطة ) كالنطق فهي ايضا جواهر لانها مقومات للانواع التي

هي جوهر ومقوم الجوهر جوهر (ولقائل ان يقول) هذا باطل بالياض  
فانه جزء الابيض المحمول على الجوهر مع انه ليس بجوهر •

﴿ الفصل السابع في ان الجوهر لا ضد له ﴾

﴿ هذه ﴾ المسئلة انما تشكل في الجواهر الصورية ولقد توسط الشيخ وبين  
انه زاع لفظي فاما ان شرطنا في الضدين ان يكونا متابعهما على الموضوع  
فليست الصور بمتضادة اذ ليس لها موضوع وان لم يشترط ذلك بل حكمنا  
على كل ممتنعين بمتابعان على المحل سواء كان المحل موضوعا او مبول فالصور  
متضادة كالنارية والمائية والارضية والهوائية •

﴿ الفصل الثامن في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة ﴾

﴿ قيل ﴾ الاشارة دلالة حسية او عقلية الى الشيء لا يشركه فيها غيره والاشارة  
الى الاعراض انما تكون بتمييزها وتمييزها على ما علمت معلول المادة فاذًا  
الاشارة اليها بعد الاشارة الى تلك المادة •

﴿ فان قيل ﴾ اليس انت تشخص المادة معلول الاعراض التي تكتنفها  
﴿ حظه سيأتي ﴾ في باب العلم •

﴿ واما الاشارة ﴾ العقلية فهي لانتناول الاعراض الشخصية الامن جهة  
العلم باسبابها والشيء اذا عرف باسبابه كان كليا كما سيأتي تحقيقه والكل  
لا يمكن الاشارة اليه لانه امر يمكن وتوحد الاشتراك فيه والاشارة تنافي  
ذلك ﴿ وذلك بنبهك ﴾ على ان كليات الجواهر ايضا لا يمكن الاشارة اليها  
واما الكلام في ان العقل هل يمكنه الاشارة الى موجود مجرد بحيث يفرزه  
مما سواه في نوعيته لو وجد فيأني •

(الفصل السابع في ان الجوهر لا ضد له) (الفصل الثامن في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة)

الفصل التاسع في بيان ان الجوهر قابل للاضداد

سنتبين من كلامنا ان الجوهر قابل للاضداد

﴿ الفصل التاسع في بيان ان الجوهر هو القابل للاضداد ﴾

النير الاضافية لاستعالتة في ذاته لا على سبيل التسمية لنيره ﴿

(واحترزنا) بذلك عن الظن والقول فانهما يتيران عن الصدق الى الكذب  
بما لتغير المظنون والخبر عنه ومع ذلك فلا يتغير ذات الظن وانما يتغير نسبتة  
واضافته وهذه الخاصية غير حاصلة في الجواهر العقلية لبعدها عن التغير  
والافعال ولا في الجواهر السيكلية لان الكلي مشتمل على كل شخص  
ولا يصح ان كل شخص ابيض او اسود \*

(فان قيل) المرض الكلي يقبل الضدين كاللون يقبل البياضية والسوادية  
(فقول) اللون الذي هو حصة السواد يتمتع ان يبقى عند زوال السوادية  
منه حتى تصف بفصل البياض (نم انما يقال) اللون يقبل الضدين اما بمعنى  
بعض وبعض واما بان تجرد اللونية في الوهم فيكون قابلا لاي الفصيلين  
شئاً منهما وليس الكلام فيه انما الكلام في شئ محصل في الخارج يقبل  
الضدين ولو كان اللون في الخارج يقبل السواد تارة والياض اخرى لما كان  
سواد او بياضاً بل مسوداً وميضاً وهذا باطل واذ قد استوفينا خواص  
الجواهر فلنذكر خواص الاعراض \*

﴿ الفصل العاشر في ان المرض ليس بمنس ﴾

(المشهور) والحق متطابقان على ذلك وبراهينه ثلاثة (الاول) انا نتصور  
ماهية السواد والياض والخط والسطح ونشك في كونها اعراضاً ولولا ان  
الرضية امر غير مقوم لامتنع ذلك \*

(الثاني) ان المرضية عبارة من نسبة الشئ بالحلول الى الموضوع والطابع  
للحسية لا بدوان تكون مسندة الى امور داخلية في الذات لا الى نسب

عارضة

مشيرة

ما رنة للذات •

(الثالث) ان المرضية مقولة على مانحتها بالتشكيك والجنس غير مقول على مانحته بالتشكيك فوجب ان لا يكون جنسها بيان الصغرى ان بعض الاعراض تعلقه بالموضوع أكد من البعض فان النسب والاضافات اشد حاجة الى الموضوع من البعض فاذا المرض يكون مقولا على مانحته بالتشكيك • (واعترض على هذا) واحدمن اهل العلم فقال اليس ان الحكماء قالوا ان بعض الجواهر وان كان قبل البعض ولكن ذلك التقدم لما كان في الوجود لافي الجوهرية لم يلزم اخراج الجوهر عن ان يكون جنسا وكذلك بعض الاعداد وان كان متقدما على البعض ولكن لما كان ذلك التقدم في الوجود لافي معنى المدية ولم يلزم اخراج المدد عن ان يكون جنسا فكذلك هاهنا لم لا يجوز ان يقال الاعراض كلها متساوية في حمل المرضية عليها ويكون التفاوت عائدا الى وجوداتها وعلى هذا التقدير لا يلزم ان يكون المرض مقولا على مانحته بالتشكيك •

(واجب) عنه قليل هذا انما يلزم اذا كان لل مرضية مفهوم آخر سوى كونه موجودا في الموضوع فاذا لم يكن لل مرضية معنى سوى وجوده في الموضوع فتى وقع التفاوت فيه فقد وقع التفاوت في نفس مفهوم المرضية (والغالب الاول ان يقول) ليس من شرط كون المرض عرضا ان يكون موجودا في الخارج ويكون مع ذلك في موضوع بل من شرطه ان يكون بحال متى كان في الخارج كان في موضوع كما قلتم في الجوهر انه ليس عبارة عما وجد في الخارج غنياعن الموضوع بل الذي اذا وجد في الخارج كان غنياعن الموضوع فلي هذا كون المرض عرضا متافرا لوجوده وعندهذا تعود المطالبة والملاء

### ﴿ الفصل الحادي عشر في استعالة الانتقال على الاعراض ﴾

( البرهان ) المشهور فيه ان العرض لا يخلو اما ان يكون محتاجا الى الموضوع  
 اولا يكون فان لم يكن محتاجا الى الموضوع امتنع ان يمرض له ما يصير  
 محتاجا الى الموضوع فان الشيء اذا لا يصير محتاجا الى شيء آخر لا جل عارض  
 يمرض له وان كان محتاجا فلا يخلو ما ان يكون محتاجا الى موضوع معين  
 او موضوع غير معين وعالم ان يكون غير معين لان الشيء المين لا يقتضي  
 اي شيء كان فاذا لا بدله من موضوع معين فاذا اخصوصيته متعلقة بذلك  
 الموضوع فاذا اجتمع ان يفارق ذلك الموضوع •

(ولقائل) ان يقول ان هذا يبطل بالجسم المين فانه لا بد وان يكون له حيز معين  
 ووضع ومع ذلك فلا يستدعي حيز امينا شغصباً بحيث يمتنع انتقاله عنه  
 وايضاً فالمادة محتاجة الى صورة لكن لا الى صورة معينة بل الى صورة  
 كانت فلم لا يجوز ان يكون العرض كذلك وايضاً فلم لا يجوز ان يقال العرض  
 محتاج الى الموضوع وهو من حيث هو كذلك متمين في طبيعة نوعه غير مبهم  
 فاما وحدته الشخصية فغير محتاج اليها والحاصل ان الابهام في الوحدة  
 بالشخصية والحاجة الى الوحدة بالنوعية فاما المحتاج اليه متمين وما هو غير  
 متمين غير محتاج اليها وايضاً فان النفس الناطقة محتاجة في حد وثباتها الى مادة  
 متمينة مع انها اذا فارقت تلك المادة لا تعدم فلم لا يجوز ان يكون هذا  
 كذلك والاولى بنا ان نحرر هذا البرهان على وجه يسقط عنه هذه  
 الاعتراضات •

( فنقول ) العرض المين لا شك ان تعينه امر زائد على ماهيته كما ثبت وذلك  
 الثمين اما ان تقتضيه الماهية لنفسها اولش من لوازمها اولامر غير لازم

والقسمان الاولان وجبان ان يكون فوه في شخصه لكنه ليس كذلك  
وايضاً يلزم ان يكون قائماً بذاته مستغنياً عن كل الموضوعات لانه يستغنى  
في تبيينه بذاته عن كل شيء ولما بطل ذلك ثبت ان تلك الخصوصية لها علة  
من الخارج وهي ان كانت محل امتنت مفارقتة عنها احواله فيه فيكون  
هو مكتفياً في وجوده بموجده وفي تشخصه بما محل فيه فيكون غنياً عن المحل  
فلا يكون عارضاً هذا خلف اولا حالاً فيه ولا محلاً له فيكون نسبتاً اليه كنسبته  
الى غيره فلا تكون علة الشخصية معينة وقد عرفت ان علة تلك الخصوصية  
هي المادة التمتية المكنونة بالاعراض الشخصية السابق وجودها على وجود  
هذا الحادث بالزمان واذ ثبت ان علة خصوصية المرض الممين هي تعلقه  
بالموضوع الممين فاذا فارقت تلك المادة فقد بطلت علة خصوصيته فبطل  
خصوصيته وتخرج على هذا الاشكالات المذكورة (اما الجسم الممين)  
فتبين الصوره التمتية لمادته التمتية لتبين الصوره السابعة وعلى هذا  
الترتيب لا الى اول (١) ولما لم يكن تبين الجسم بسبب الوضع والخصائص  
لاجرم امكنه ان يفارق (واما المادة) فانها محتاجة الى الصوره من حيث هي  
صوره والصوره من حيث هي صوره امر معين (فان قالوا) لم لا يجوز ان  
يكون المرض محتاجاً الى الموضوع من حيث هو موضوع وهو من  
حيث هو كذلك معين (فتقول) هذا هو الشك الثالث وحله ان  
سبباً وجود المادة ليس هو بشيء من هذه الصور بل العقل الفعال وهو  
موجود متعين الوجود متشخص وهذه الصور شرائط في امكان تأثيره  
في استبقاء هذه الهيولى ومن الجائز ان يكون المؤثر معيناً ويكون تأثيره

موقوفاً على أمور كثيرة باعتبار وجه مشترك حتى ان اى واحد منها حصل كفى واما هاهنا فقد بينا ان الذى هو سبب تعيين المرض المين هو الموضوع المتخصص بالواحد الجزئية فيمتنع ان تكون وحدته نوعية اذ الواحد النوعى لا يتقرر فى الخارج فاذا لا بد من ان تكون علة تميز شيئاً معيناً تميزاً شخصياً ( واما النفوس الناطقة ) فان الابدان كانت شرائط فى حدودها لانها كانت فى جوهريتها غنية عن تلك المواد ولهذا لم تنطبع فيها اصلاً ( واما الاعراض ) فانها كما احتاجت فى حدودها احتاجت فى وجودها الحادث الذى هو تميزها الى الموضوعات فاذا مفارقتها عنها توجب اندامها.

### ﴿ الفصل الثانى عشر فى صحة قيام المرض بالمرض ﴾

( المشهور ) امتناعه لان المنى بقولنا ان ( ج ) حل فى ( ب ) ان حصول ( ج ) فى الحث والجزا الذى حصل فيه ( ب ) ليس على سبيل الاستقلال بل على طريق التبع بحصول ( ب ) فيه فان لم يكن اب حصول فى ذلك الجز على سبيل الاستقلال لم يكن جمل احد الحصولين تبعاً للآخر اولى من العكس فاما ان يقوم كل واحد منهم بالآخر وهو محال او لا يقوم واحد منهما بالآخر وهو الحق بل هما بمضاد فى ذلك الجز تبعاً لذلك فيكونان حاليين فى ذلك الثالث و ذلك الثالث ان كان عرضاً عاد الكلام الاول وان كان جوهر افه المطلوب •

( ونحن نقول ) الخلل فيما قالوه فى تفسير الحلول بل الحق ان المنى بالحلول ان يختص شيء بشئ بحيث يصير احدهما منوعاً بالآخر وحيث يسمى الناعت حالاً والنموت محلاً ( فان قالوا ) وما حقيقة ذلك الاختصاص ( فنقول ) انه لا طريق

( الفصل الثانى عشر فى صحة قيام المرض بالمرض )

لا طريق لنا الى معرفة ماهية ذلك الاختصاص الا بذكر هذا اللازم وليس اذا لم يعرف حقيقة الشيء بمقوماته وجب نفي ذلك الشيء فان اكثر الاشياء انما نعرفه باللوازم ومما يحقق ما قلناه ما ينبت ان الوجود زائد على الماهية ولا يمكن تفسير اتصاف الماهية بالوجود بما قالوه وايضاً فلان الموجودات قد توصف بالنموت السلبية والاضافات مع انه لا يمكن تفسير ذلك الاتصاف بما قالوه وايضاً فلما وجب الوجود نموت - سواء كانت حقيقة او اضافية ولا يمكن تفسير ذلك الاتصاف بكون ذاته مؤثراً فيها فان المؤثرية حاصلته بالنسبة الى العالم مع انه غير موصوف بالعالم فبطل ما قالوه (واذا ثبت ذلك فنقول) اما اذا قدرنا عرضين يحصل بينهما من الاختصاص ما يصير احدهما منموماً بالآخر مع امتناع اتصاف الجسم بذلك الآخر فقلنا حيث ان احدهما عرضين حال في الآخر مثله ان البطوء وصف وجودي زائد على وجود الحركة فانه سيظهر لك ان البطوء ليس لتخلل السكنات بل هو كيفية زائدة على وجود الحركة ثم ان الجسم يتم ان يكون موصوفاً بالبطوء فان الجسم الذي يكون في جسميته بطيئاً غير معقول فاذا الموصوف بهذا البطوء هو الحركة لا الجسم وكذلك الاعراض الموجودة كل واحد منها موصوف بالوحدة وقد عرفت انها عرض (وهذه قاعدة) شريفة عظيمة تنبئ عليها اصول شريفة عظيمة فان المخالفين يقدحون في اثبات الجواهر الغير الجسمية بناء على هذه المقدمة وهي انها اذا كانت موصوفة بالصفات والوصف يقتضي كون الموصوف متعيزاً لما ذكره فاتجبوا مطلق بهم (ومن الناس) من ثبت كون واجب الوجود جسماً بهذه المقدمة فلا بد من اعمان النظر فيها •



﴿ الفصل الثالث عشر في امتناع قيام المرض الواحد بالهلين ﴾

(جوز) قوم ذلك وبرهان بطلانه انه لا يتخلوا ما ان يقال المرض الواحد انقسم حتى وجد كل جزء منه في جزء من موضوعه وذلك مما لا نزاع فيه او يقال الشيء الواحد بينه موجود في كلا الهلين وهذا محال لان البداهة حادثة بان الذي وجد في هذا المحل ليس هو الذي وجد في المحل الآخر (ولانا) لو قدرنا ان يكون القائم بالهلين عرضين لم يكن حال المرضين في الاثنية الا كحال المرض الواحد القائم بالهلين فيؤد اي الى ان لا ينفصل الاتزان عن الواحد وهو محال فاذا امتنع قيام المرض الواحد بالهلين (فان قيل) هذا يطرأ بالمدد فانه عرض وهو ما راض لا مور كثيرة وكذلك الكلية ما رضة لا مور كثيرة (فان قلتم) تلك المجموعات لها من حيث هي كذلك وحدة ثم تمرض لها باعتبار تلك الوحدة هذه العوارض (فنقول) وتلك الوحدة ان عرضت لها بعد عروض وحدة اخرى يلزم التسلسل والا فلاشكال لازم (الثاني) قالوا المضافات اما ان يقوم بكل واحد منها اضافة على وحدة فيشذ يـ يكون كل واحد منها منقطعا عن الثاني فلا بد بينهما من رابطة وما لم يتم بهما عرض واحد لم يمكن الربط حاصلا (خلف الاول) ان لموضوعات الاعداد وحدة باعتبار ما صار ت موصوفة بتلك الصور المددبة كما يتبين فيها سلف (واما الثاني) فله ان الربط بينهما هو الوحدة النوعية وهي غير حالة في احد الشخصين دون الآخر فالمضافة مطلقا امر مشترك بين المضافين واما كون هذا مضافا الى ذلك فغير موجود في الآخر يؤكد ان كوني قريبا لك متأثر لكونك قريبا لي فان اضافتك بالنسبة الي غير ثابتة لي والا لكنت اخا لنفسى وابا لنفسى وذلك محال وظهر هذا المعنى في

المضافات

المضافات المختلفة الطرفين أهم وأكمل •

﴿ الفصل الرابع عشر في ان الحلال يجب ان ينقسم لانتقسام المحل ﴾

(احتج الشيخ) على ذلك بان قال الجسم ذو القوة البسيطة اما ان يكون القوة حاصلة في جسميته او حاصلة في اطرافه مثل البياض والقوة او لا في جسميته ولا في اطرافه فان لم يكن في جسميته ولا في اطرافه فليس موجودا فيه وان كان في جسميته او في اطرافه فاي جزء اخذته من الجسمية لم يحل اما ان يوجد فيه القوة او لا وجود فان لم يوجد فذلك الجزء خال عن القوة فليس ذلك الجسم بكتبه فيه تلك القوة بل تلك القوة في بعض من ذلك الجسم دون بعض وهكذا الحال اذا كانت القوة في الاطراف المنقمة وان كانت في طرف غير منقسم كالنقطة وجب ان لا توجد في الجسم الكرى لان النقطة لا توجد الا بعد الحركة التي هي بعد القوة التي هي في النقطة والشئ لا يتأخر عن نفسه وايضا ستعرف في علم النفس ان النقطة لا تكون حاملة لقوة ولا لصورة وان وجد في كل واحد من اجزاء الجسم القوة فاما ان تحصل تلك القوة بتمامها في كل واحد من تلك الاجزاء فيكون للعالم الواحد محال كثيرة وقد ابطناه واما ان يوجد في كل جزء من المحل جزء من الحلال وذلك يقتضي انقسام الحلال لانتقسام المحل (ولا يترض) على هذه الحجة بالشكل حيث يقال الشكل موجود بتمامه في الجسم ولا يوجد الشكل في اجزاء الجسم (لا نقول) اجزاء الشكل توجد في اجزاء الجسم ولكن اجزاء الشكل ليست مساوية لكلها في الماهية لان للشكل فيهار كيانا (فان قيل) من الاعراض ما لا ينقسم بانقسام محله كالوجود والوحدة والاضافة فلم لا يجوز ان يكون الامر في سائرهما كذلك (واهم) ان الشيخ لما تمسك في اثبات مجرد النفس الناطقة بقوله لو كان النفس جمعا

(الفصل الرابع عشر في ان الحلال يجب ان ينقسم لانقسام المحل)

لا تقسم العلم للمطلق بالامور التي لا تنقسم بسبب انقسام ذلك الجسم (اورد) بعض تلامذه عليه هذه المارضات (فاجاب عنها بجوابين) الاول ان قال المقول من حيث هو، قول لا ينقسم الا الى اجزاء مختلفة فلا تحمل الاجسام والا لا تقسمت الى اجزاء متشابهة واما هذه الاعراض فليست معقولات الذوات بل لها ان تكون معقولة وغير معقولة فلا بأس بان يمرض لما قبول الانقسام الى اجزاء متشابهة (الثاني) قال في موضع آخر الاشياء التي تمرض للاجسام يستحيل ان تمرض لها من حيث لا تقبل القسمة بل لو كان شيء مثلاً لا يقبل القسمة في نفسه ثم عرض للجسم فانه عند ذلك بصيرة قابلاً للقسمة فالشيء من حيث هو في جسم لا يكون الا بحيث ينقسم والمقول من حيث هو واحد معقول لا ينقسم فالشيء الواحد لا يكون في الجسم من حيث هو معقول (وزيف بعض المتأخرين) كلا الجوابين فقال اما الاول فقوله الصورة العقلية لما امتنع انقسامها الى اجزاء متساوية الطبيعة امتنع حلولها في الجسم فهل ورد النقص الا عليه فان الوحدة لا تنقسم البتة لا الى اجزاء مختلفة ولا الى اجزاء متشابهة ومع ذلك حلت الجسم (وقوله) الوحدة والوجود والاضافة العارضة للاجسام ليست معقولة بل لها ان يكون معقولة وغير معقولة فامكن ان تقبل هذا الضرب من القسمة فهو من المجائب لانه انما احال حلول المقول في الجسم لوحدة له لمعقوليته اذ لو جعل المانع من الحلول نفس المعقولة لكان ذلك تمليلاً للشيء بنفسه ويترى هذا الكلام منزلة قوله المقول يتمتع حلوله في الجسم لان المقول يتمتع حلوله في الجسم ومعلوم ان هذه القضية ليست بينة بذاتها بل هي محتاجة الى الوسط وذلك الوسط هو الوحدة في المعقولة ونحن لما بينا ان نفس الوحدة لا يتمتع حلولها في الجسم فكيف تكون الوحدة

مانعة غيرها عن الحلول في الجسم ( واما الجواب الثاني ) فقوله كل ما يمرض للجسم فهو منقسم منقوض بالوحدة وقوله لو كان شيء ممتنع الانقسام في نفسه ثم عارض للجسم فانه يصير منقسما بانقسامه ( فنقول ) هذا الكلام باطل لان الشيء ممتنع الانقسام اذا عارض للجسم فاما ان يبقى حقيقته او لا يبقى فان بقيت حقيقته امتحال ان يمرض له الانقسام لان ما بالذات يتمتع ارتفاعه لمرض عارض وان لم يبق حقيقته فكيف يقال ان ذلك الشيء انقسم وايضا فان جاز ان يكون الشيء في نفسه مستحيل الانقسام ثم انه يصير منقسما لصيرورته طارضا للجسم فيجوز ايضا في الصورة العقلية ذلك والذي نقوله نحن في الجواب عن الوحدة ان الوحدة لها قسام كثيرة كما ذكرنا والموجود منها في الجسم هو الوحدة الانصالية وهذه الوحدة الانصالية مانعة من الانقسام بالفعل وغير مانعة من الانقسام بالوهم فلا جرم مادامت حاصلة يتمتع حصول الانقسام بالفعل ( فان قيل ) فلم لا يجوز ان تكون الصورة العقلية وان امتحال عليها الانقسام بالفعل الا انه يجوز عليها الانقسام الوهمي وحيث تكون جسمانية ( فنقول ) لان القسمة الوهمية في الجسمية توجب حصول اجزاء متشابهة في الوحدة الانصالية وذلك غير ممتنع واما الصورة العقلية فلو حلت الجسم لافترضت فيها بالوهم اجزاء متشابهة وقد قامت الحاجة في كتاب النفس على امتناع ان تكون للصورة العقلية اجزاء متشابهة واما الاضافة فليست هي من الامراض السارية في الجسم ولو سلم وجودها فلا يلزم انقسامها ( ونحقيق ذلك انما يتحقق بذكر اشكال آخر ) وهو ان النقطة عارض ولها موضوع وذلك الموضوع ان كان متجزيا واجب انقسام النقطة بانقسامه او غير متجز ولا بد وان انتهى الى المتجزى ويبدو لزوم

الانقسام (واجب عنه) بأن اختصاص الاعراض بمخالفة قد يكون بالسريان وقد لا يكون بالسريان (فالاول) مثل اللون السارى في سطح الجسم فان اى جزء فرضته من السطح افترض فيه جزء من اللون فمثل هذا يجب ان ينقسم بانقسام محله •

(واما الثانى) فساختصاص النقطة بالجسم فانك اذا فرضت في الجسم انقساماً فانه لا يفترض في اجزاء الجسم اجزاء من تلك النقطة فمثل هذا لا يوجب الانقسام وهكذا الاضافات فانك اذا فرضت قسمة في ذات الاب فانه لا يفترض في كل واحد من نصفيه نصف الابوة (فاذا الحق) ان يقال المرض السارى في المحل المنقسم يجب ان يكون منقسماً (بقي ان يقال) الاختصاص الذى يكون على وجه السريان امر مقول فاذا كروا حقيقة الاختصاص التى تكون بغير السريان (فقول) اما الاختصاص فشاهد فان نهاية الشيء مختصة بالشيء وعدم السريان ايضاً معلوم فلا يضربنا الجبل بكيفية ذلك الاختصاص في فرضنا وان التزم ملتزم ان النقطة ليست امراً وجودياً كان ذلك اولى له عند الاستدلال في مسئلة النفس (ثم نقول) في ان الحال هل يكون سبباً بقوام محله اتفق المتأخرون عليه وسموا مثل هذا الحال صورة ومثل هذا المحل هيولى وهو عندنا محال لان الحال محتاج في وجوده الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده الى الحال لزم الدور (لا يقال) مثل هذا الحال لا يحتاج الى المحل بل يجمع وجوده وجوده يصير محلاله وموصوفه بعد صدوره عنه ثم ان سلمنا حاجة الحال الى المحل لكن المحل محتاج الى الحال بعد حدوثه والحال محتاج الى المحل في حدوثه والمحل قبل حدوثه متقوم بحال آخر فيلزم الدور ثم ان سلمنا ان الصورة محتاجة الى المادة بعد حدوثها ولكنها محتاجة الى

تلك المادة بينها وتلك المادة بينها غير محتاجة الى تلك الصورة بينها بل الى مطلق الصورة فلما اختلفت الجهتان انقطع الدور (لاناقول) اما عن الاول فيلزم ان لا يكون حدونها عن العلة المفارقة. ووفقاً على استعداد المادة وذلك قد مضى بطلانه (وعن الثاني) فلان الصورة لو لم تنحج الى المادة الا في حدونها لما انطبقت بمدحدها في المادة كما في النفوس الناطقة (وعن الثالث) فلان تلك الصورة غير محتاجة الى عين تلك المادة والا لامتنع حلول مثلها في غير تلك المادة فاذاً حاجة كل واحد منهما الى الآخر من حيث ماهيته لا من حيث شخصيته فلم تختلف الجهتان (واذ قد تكلمنا) في الاحكام الكلية للجواهر والاعراض فلنختم الباب باس مشترك بينهما وهو انه هل يجوز ان يكون الشيء الواحد جوهرًا وعرضًا معاً ام لا.

(الفصل الخامس عشر في ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهرًا وعرضًا) (جوز قوم) ذلك واستبعده الشيخ غاية الاستبعاد وهذا البحث انما يقع في الجواهر الصورية واما في الجواهر المفارقة فمكلا لان الذي يكون قائماً بذاته لا يصير محتاجاً الى المحل (واحتج) الشيخ على امتناع ذلك بان قال اناسي بالجواهر ما لا يكون متعلق الوجود بالموضوع اصلاً ونفى بالعرض ما يكون متعلق الوجود بالموضوع اي موضوع كان والشيء الواحد يمتنع ان يكون غنياً عن كل الموضوعات ومع ذلك يكون له تعلق بشيء من الموضوعات فاذاً الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهرًا وعرضًا (واما المجوزون) لذلك فقد احتجوا بامور ثلاثة (الاول) ان فصول الجواهر جواهرهم ثم ان الحكاه يقولون للفصول انها كيفيات والسكيفيات اعراض فالفصول مع انها جواهر اعراض (الثاني) ان الحرارة جزء من الحار والحار جوهر فالحرارة

جزء الجوهر وجزء الجوهر جوهر فالحرارة بالنسبة الى الحار من حيث هو  
 خارج جوهر لكنها بالنسبة الى الجسم القابل لها عرض فهي جوهر وعرض  
 بالنسبة الى الامرين (الثالث) المرض في المركب كجزء منه كاليابض في الالبض  
 وكل ما هو في الشيء كجزء منه لم يكن عرضاً فيه وكل ما لا يكون عرضاً في الشيء  
 كان جوهرآ فيه لكنه بالنسبة الى الجسم القابل له عرض فالشيء الواحد جوهر  
 وعرض (فنقول) اما لا ول فهو مركب لان قول الكيفية على الكيفية التي هي  
 مقولة وعلى الفصول باشتراك الاسم (واما الثاني) فضعيف لان الحرارة عن  
 الشيء ذي الحرارة ولا يلزم من كون ذلك الشيء جوهرآ ان تكون  
 الحرارة جوهرآ (واما الثالث) فنقول قولكم المرض في المركب كجزء منه مسلم  
 وقولكم كل ما هو في شيء كجزء منه فلا يكون عرضاً فيه فليس كذلك على  
 الاطلاق فانه ليس من شرط كونه عرضاً ان يكون حصوله في جميع الاشياء  
 حصول المرض في الموضوع حتى يلزم انه اذا لم يكن في المركب كون المرض  
 في الموضوع ان يصير جوهرآ بل شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع  
 اصلاً فالمرض وان لم يكن وجوده في المركب وجود المرض في الموضوع  
 الا انه بالنسبة الى المحل وجوده في موضوع وذلك يكفي في حصول المرضية  
 (فالخامس) ان شرط الجوهرية البراءة عن كل الموضوعات واما المرضية  
 فهي مما يتحقق لاجل التعلق بموضوع واحد فالمرض في المركب وان  
 لم تكن عرضيته حاصلة من هذا الوجه الا انه عرض لاجل تعلقه بالموضوع  
 (هذا محمل كلام الخصمين) (ونحن نقول) ان لاصحاب هذا المذهب  
 ان يحتجوا على مذهبهم بما هو احسن من كل ما قالوه (هكذا) اذا حل شيء في شيء  
 فانه يكون لذلك الحال اعتبارانه في ذلك المحل واعتبارانه في ذلك المجموع مثلاً  
 الحرارة

الحرارة لها اعتباراتها في الحار والبارد اعتباراً أنها في الجسم فاما اعتبار كون الحرارة في الحار فظاهر أنه لا يوجب المرضية لان الحرارة جزء من الحار ومن شرط المرض ان لا يكون بمنزلة الموضوع واما اعتبار كونها في المحل فلا يتخلو اما ان يعقل محل يقوم بمحل فيه او لا يعقل ذلك والاول باطل لوجهين (الاول) هو ان المحال محتاج في وجوده الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده الى المحال لزم الدور (الثاني) ان هيولى العناصر مشتركة بين صورها على ما يظهر فلو كان لموجود شيء من صور العناصر مدخل في تميم وجود الهيولى لزم ارتفاع الهيولى عند ارتفاع تلك الصورة حيث لا تكون الهيولى مشتركة (ومما يؤيد ذلك ويوضحه) ان ارى الحيوانية اذا عدت فانه لا تقدم جسميته بدون تلك الحيوانية (وايضاً انهم قالوا) الحيوان مركب من الجنس والفصل والجنس هو الجسمية والفصل هو الصورة الحيوانية وقالوا الصورة الحيوانية متومة لتلك الجسمية (وهذا باطل) لان القوة الحيوانية حالة في تلك الجسمية عرض العرض في محله فلو افترقت تلك الجسمية الى الصورة الحيوانية فقد دار الافتقار على نفسه واذا ثبت ذلك فكيف يعقل ان يقال ان تلك الجسمية كانت متقومة بتلك الصورة الحيوانية (فظهر مما قلنا) امتناع تقوم شيء من المحال بشيء مما يحل فيها فاذا كل حال فهو بالنسبة الى محله عرض فاما ان يقال انه عرض مطلقاً حتى يكون هو بالنسبة الى المركب عرضاً حيث يبطل الفرق بين الصورة والمرض ويكون ذلك مخالفاً للاجماع المنتقد بين اهل العلم وايضاً فلان جوهر الشيء في اللغة عبارة عن اصله والمرض هو الذي يكون عارضاً ولا بد وان يكون خارجاً ومعلوم ان الحرارة بالنسبة الى الحار من حيث هو حار داخله فيه فيصم ان يقال انها داخله في الجوهر الحار وهي بالنسبة الى



الجسم القابل لها غير داخلية فيه بل تكون خارجة عنه عارضة له فتكون عرضاً بالنسبة اليه فظهر ان الشيء الواحد كيف يمكن ان يكون جوهر او عرضاً (هذا ما يمكن) ان يتحك به اصحاب هذا المذهب (والجواب) عنه - بيان في باب تعلق المادة بالصورة وبالله التوفيق (هذا ما اردنا ذكره) من خواص الجواهر والاعراض في هذه المقدمة (واما الجملتان) فاحدهما مشتملة على بيان احكام الجواهر والاخرى على بيان احكام الاعراض ويجب تقديم الجملة المشتملة على احكام الجواهر على الجملة المشتملة على احكام الاعراض لتقدم الجواهر على الاعراض بالذات الا ان المباحث الواقعة في اقسام الجواهر واحكامها لما كانت اكثرها لا يتقرر ولا يتضح الا باصول مكررة في احكام الاعراض فلهذا المذكور قد منا احكام الاعراض على احكام الجواهر •

﴿ الجملة الاولى في احكام الاعراض • وفيها مقدمة وفنون خمسة ﴾

( اما المقدمة ) ففي بيان عدد المقولات وهي عند الحكماء المتبرين عشر واحدة جوهر والتسع الباقية عرض وهي (الكم) (والكيف) (والمضاف) (والاين) (والمتى) (والوضع) وقد يسمى النسبة (والملك) وقد يسمى بالعبدة والقبلة ولهو (ان يفعل) و(ان يفعله) ثم هاهنا مباحث اربعة (البحث الاول) في كون كل واحدة من هذه العشر جنساً والثاني في بيان كونه جنساً عالياً والثالث في ان الاجناس العالية ليست اكثر من هذه العشر والرابع في كيفية اقسامها الى انواعها ( اما الاول ) فاعلم ان ذلك لا يتبين الا ببيان خمسة امور ( الاول ) ان نبين ان الاقسام التي جعلت تحت كل واحدة من هذه العشر مشتركة في وصف ما فان اقل مراتب الجنس ان يكون اسراً مشتركاً وهذا بين (الثاني) ان نبين ان جهة الاشتراك اسرته بوني فانها

(المقدمة الاولى في احكام الاعراض وفيها مقدمة وفنون خمسة)

لو كانت سلبية لم تكن جنسا و ذلك كما علمت في تعريفنا الكيفية أنها العرض  
الذاتي لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا تقتضي نسبة  
ولا قسمة في اجزاء حاملها فان الاقسام التي جعلت تحت السكيف وان كانت  
مشتركة في هذه القيود السلبية ولكن هذه القيود لا يمكن ان تكون مقولة  
عليها قول الجنس ( الثالث ) اذ اينما ان جهة الاشتراك امر ثبوتي فلا بد وان  
نمين ان ذلك الامر الثبوتي مقول على ما نحتها بالتواطؤ لا بالتشكيك فانه  
لو كان بالتشكيك كما في مقولة الاين لم يكن جنسا فلان الاين منه ما هو اول  
ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ان ككون الرجل في البيت  
( الرابع ) اذ اينما ان الامر الثبوتي مقول بالتواطؤ فلا بد وان نمين انه  
من الذاتيات لا من المرضيات اذ لو جوز ما ان تكون الكيفية مقولة  
على الاقسام الاربعة التي جعلت انواعا لها قول اللازم لا قول المقومات  
لم تكن الكيفية جنسا بل ربما كان كل واحد من الاقسام التي تحتها جنسا  
عاليا حتى يكون احد الاجناس العالية هو الذي يسمى بالافعاليات  
والانفعالات والآخر هو الذي يسمى بالحالات والملكات وحينئذ تزيد  
المقولات على الشر ( الخامس ) ان نمين ان ذلك المشترك المتواطئ  
الثبوتي المقوم كمال المشترك بين الانواع كالحيو ان انواعه لا كالحساس  
او المتحرك ( فهذه المباحث الخمسة ) لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحكم بان  
هذه الشر اجناس عالية •

( البحث الثاني ) في ان هذه الشر اجناس عالية ولا يمكن بيان ذلك  
الا اذا بينا ان هذه الشر لا يوجد اثنان منها داخلين تحت جنس ولم نجد  
في كلام المتقدمين برهانا على تصحيح هذه الدعوى بل الشيخ حكى ان من الناس

من زعم ان الفعل والانفعال هما نفس الكيفية مثل ان التسخين والتسخن هما نفس السخونة ( وهذا باطل ) لان التسخين لو كان هو السخونة لكان كل مسخن متسخنا فكانت الحركة متسخنة هذا خلف واما التسخن فهو عبارة عن طلب السخونة وطلب السخونة غير نفس السخونة لاستحالة كون الشيء طلبا لنفسه \*

( ومن الناس ) من جمل المقولات اربعا الجوهر والكم والكيف والنسبة وجمل النسبة جنسا للث الباقية ( ومنهم ) من اخرج الوضع عن النسبة فانه ليس هو نفس النسبة فانه عرض يحصل بسبب ما بين اجزائه من النسب وادخل الحصة الباقية تحت النسبة ( والشيخ ) لم يذكر هذا المذهب فضلا عن ان يطله مع انه محتل جدا ( ومنهم من جمل ) المضاف جنسا للث الباقية والشيخ اطل ذلك بان قال المضاف الحقيقى لا يحمل على شيء من المقولات الاخرى حمل الجنس ولكن يوجد في كل واحدة منها بان يمرض له فان الشيء متى كانت له نسبة الى شيء فانه يصير بها مضافا اليه من غير ان يصير المضاف جنسا له فان كون زيد في الدار هي النسبة التي هو بها عين وهذه النسبة ليست اضافة بل اينانم اذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالايين يمرض له من حيث هو ذواين ان يصير مقول الماهية بالقياس الى ما هو فيه من حيث هو محوى وذلك حاولا من حيث هو اين فقط بل من حيث هو محوى حاوله فاذا اعتبرته من هذه الجهة وجدته قد عرضت له الاضافة كالياض فانه من حيث هو يياض ليس مضافا بل كيف وهو مضاف من حيث هو الذي الياض فان ماهيته مقولة بالقياس الى ذي الياض لا ماهية انه يياض بل ماهيته انه

الايض وكذلك كون الشيء في مكان ليس هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث تصير النسبة شاملة للطرفين للعاوى والهوى وهذا معنى ما يقولون ان النسبة تكون اطراف واحد والاضافة تكون للطرفين فانك اذا اخذت السقف مستقرا على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر واما جانب الحائط فلان نسبة فيه الى شيء من حيث هو حائط واما اذا اخذت النسبة من حيث ان السقف مستقر على مستقر عليه والحائط مستقر عليه لمستقر انعكست النسبة وصاغت لان تكون اضافة فكل نسبة لا تؤخذ في الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهي نسبة غير اضافية وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهي اضافية فذوات الامور تكون منسوبة فان اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة صارت مضافة هذا ما قاله الشيخ

(البحث الثالث) في انه لا مقولة خارجة عن هذه المشر (واحتج الشيخ) على ذلك بان قال اننا انحصار الممكنات في الجواهر والاعراض فاذا بنا انحصار الاعراض في التسع الباقية فقد حصل المطلوب والذي يدل عليه هو ان المرض اما ان يحتاج تصويره الى تصور شيء خارج عن موضوعه اولا يحتاج فان كان لا يحتاج فاما ان يكون حصوله بسبب حصول نسبة بين اجزائه اولا يكون كذلك فالاول هو الوضع والثاني لا يخلو اما ان يوجب ذلك المرض استمداد قبول الانقسام اولا يوجب فالاول هو الكم والثاني هو الكيف فالأول نفي بالكيف الا المرض الذي لا يحتاج تصويره الى تصور شيء خارج عن موضوعه ولا يقتضى وقوع نسبة ولا قسمة في حامله (واما المرض) الذي يحتاج تصويره الى تصور شيء خارج عن موضوعه

فلا بد وان تكون له نسبة الى ذلك الخارج فذلك النسبة اما ان تكون بحيث  
تكون لذلك الخارج ايضا نسبة اليه وهذا هو المضاف واما ان تكون النسبة  
لاقتضى ذلك فنقول تلك النسبة اما ان تكون الى الجواهر واما الى  
الاعراض لا جائز ان تكون الى الجواهر فانها لا نفسها لا تستحق  
ان يجعل لها اولها نسبة بل انما تستحق لامور واحوال تختص بها فاذا  
تلك النسبة انما تكون الى الاعراض فذلك الاعراض اما ان تكون من  
إعراض النسب او لا تكون فان كانت كانت النسبة بالحقيقة الى الاعراض  
الغير النسبية فان النسبة الى النسبة تأدى في آخرها الى شيء غير نسبي حتى  
لا تسلسل فتكون النسبة بالحقيقة انما هي الى اعراض غير نسبية فتكون  
اما الى كمية او كيفية او وضع ثم ان الاشياء لا تنسب الى الكيفيات كيف انفقت  
بل ان نسبت البها فذلك بان يجعل جوهر متكمم مقدار الجوهر آخر وانما يقدر  
ذلك الآخر اما بمقدار ذاته او بمقدار صفة من صفاته وقد دل الدليل على انه  
ليس لشيء من صفات الجسم مقدار غير مقدار الجسم الا للحركة فان كان  
الجسم المقدر غيره بمقدار ذاته فذلك بان يكون حاويا له او محويا فيه وان كان  
يقدر بغيره بمقدار حركته فذلك هو التقدير بالزمان فاذا النسبة الى الكم  
اما ان تكون نسبة الى الحاوى واما ان تكون نسبة الى الزمان فان كانت نسبة الى  
الحاوى فاما ان تكون نسبة الى الحاوى الذى لا يتقل بانقله وهو الاين  
او الى الذى يتقل بانقله وهو الملك واما النسبة الى الزمان فهى التى ثبتت  
ان المقولات المتشعبة من النسبة الى الكم هى الاين والملك والمضى واما النسبة  
الى الكيف فاعلم انه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوباً الى جوهر آخر  
بل كيفية تكون لنسبها اثر من هذا في ذاك ومن ذاك في هذا واذا كان كذلك

قال الذي يتكون فيه الكيفية هو مقولة ان يفعل وحال الذي يتكون منه الكيفية هو مقولة ان يفعل ( فهذا ما تكلفه الشيخ ) في بيان هذا المحصر مع اعترافه براءته وضمفه •

( فان قيل ) هاهنا امور خارجة عن هذه المشر كالوحدة والنقطة والآن وكذلك نفس الوجود والشيئية وبالجملة الاعتبارات العامة وايضا فلان المفهوم من الابيض شيء ماله اليباض وفهم هذا المعنى لا يتوقف على فهم كونه جوهر الانا لان منع ان يكون الشيء ذو اليباض عرضا واذا كان كذلك لم يكن مفهوم الابيض داخلا تحت جنس الجوهر وهو غير داخل ايضا تحت مقولة الكيف لان الداخلة تحت الكيف هو اليباض وليس كلامنا فيه بل الكلام في مفهوم الابيض وظاهر عدم دخوله تحت سائر المقولات فاذا مفهوم الابيض خارج عن المقولات المشر وهكذا القول في جميع المفومات من الاسامي المشتقة وايضا فالحركة خارجة عن المقولات المشر وايضا فالاعدام مثل المعنى والجهل خارجة عنها •

( و الجواب ) اما الآن فغير وار دلان ذلك مما لم يوجد بالفعل اصلا على ما بينه وكلامنا في الامور الوجودية ( واما الوحدة ) والنقطة فلقال ان يقول انها داخلة في مقولة الكيف لانها اعراض لا يتوقف تصورها على تصور شيء خارج عن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها ( و الشيخ ) لم يتعرض لابطال هذا الوجه بل حكى عن بعضهم ادخالها في الكم ثم ابطال ذلك بان الكم هو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة وذلك مما لا يصدق محله على الوحدة والنقطة ( وحكي عن قوم ) انهم ابطلوا دخول الوحدة والنقطة في الكم بان قالوا هما مبدآن للكم لان

الوحدة مبدأ للسك المنفصل والنقطة مبدأ للسك المتصل والمبدأ يكون خارجاً عن ذى المبدأ والا لكان مبدأ لنفسه (ثم بطل هذا القسم) بأن قال الوحدة ليست مبدأ للسك المطلق بل للسك المنفصل والنقطة ان ثبتت مبدئيتها فهي ايضا ليست مبدأ للسك المتصل واذا كان كذلك فن ادخلنا فى السك وجعلنا مبدأ لبعض انواع السك لا يلزمه جعل الشئ مبدأ لنفسه • (وحكى عن قوم) آخريين انهم يدخلونها تحت مقولات كثيرة بحسب اعتبارات مختلفة (فيقولون) ان النقطة من حيث هى طرف من المضاف وهى من حيث انها ماهية مافى من السكيت (وذلك باطل) لان الماهية اذا تقوم باحد الجنسين امتنع تقومها باليس من ذلك الجنس • (ثم ان الشيخ) جوز خروج هذه الامور عن المقولات المشر وزعم ان ذلك لا يناقض عشرية المقولات لاننا ادعينا عشرية الاجناس العالية ومن الجائز ان تكون هذه الامور وان كانت خارجة عن الاجناس المشر الا انها لا تكون اجناساً بل تكون انواعاً و اشخاصاً وذلك مما لا يقدر فى دعوانا فى عشرية الاجناس كما ان انساناً اذا ادعى ان المدة عشرة فاذا وجدت اقوام بدأة غير متمدين لم يكن ذلك قادحاً فى دعوى عشرية المدة (واقائل ان يقول) لما سلمتم ان هذه الامور غير مندرجة تحت هذه المشر وجب عليكم ان تقيموا البرهان على انها ليست طبائع جنسية فانكم قبل اقامة البرهان على ذلك نجوزون كونها اجناساً وذلك يمنع الجزم بشرية الاجناس العالية والتحويل على الحصر المذكور غير مستقيم لانكم اذا سلمتم خروج هذه الامور عن الاجناس فقد التزمتم فساد ذلك الحصر و اما مفهرمات الاسامى المشتقة فالحق انها خارجة عن المقولات المشر ولكن ذلك لا يقدر فى دعوانا

لأننا جعلناها اجناسا للامهات التي تكون لها وحدة نوعية مثل السواد والياض والانساذ والفرس وكون الشيء ذياض ليس كذلك فان كون الشيء ذياض لا يجعل الشيء محصل الماهية مثل ان كون الحيوان ذياض لا يجعله محصلا بالقل واما الحركة فالحق انها نفس مقولة ان يفعل واما الاعداد كالمى والجلل فخارجة لان الكلام في الامور الوجودية لاني الامور المدمية .

﴿ البحث الرابع في كيفية اتقسام هذه المقولات الى انواعها ﴾

( اعلم ) انا اذا سلمنا جنسية هذه المشر فلا ندرى هل نقسمنا اياها الى اتسامها بالفصول او بالعوارض وتقدير ان يكون بالعوارض فهل التقسيم بتلك العوارض يكون مطابقا للتقسيم بالفصول او مخالفا له ( مثال الاول ) تقسيم الحيوان بقابل العلم وغير قابل له مطابق لتقسيمه بالناطق وغير الناطق ( مثال الثاني ) تقسيم الحيوان بالذكر والانثى فانه غير مطابق للتقسيم بالناطق وغير الناطق بل هو مداخل له وتقدير ان يكون تقسيمنا هذه المقولات واقما على هذا الوجه الاخير لم تكن تلك الاقسام انواعا لما فرتها ولا اجناسا لما تحتمها بل كانت مقولة على ما تحتمها قول الذكر والانثى ( فهذه جملة المباحث ) التي يحتاج الى تحقيقها في اول المقولات والله ولي الخبير والتوفيق .

﴿ الفن الاول في السكم وفيه اربعة وعشرون فصلا ﴾

﴿ الفصل الاول في الفرق بين المقدار والجنسية ﴾

( وذلك ) من وجوه ستة اربعة منها مبنية على نفي الجزء الذي لا يتجزى ( الاول ) ان الجسم الواحد قد تنوارد عليه المقادير المختلفة مع بقاء جسميته

( بحث في اعتبارها من حيثها التلات )

( بحث في اعتبارها من حيثها التلات )



المخصوصة مثل ما اذا اخذت شمة فشكلتها باشكل مختلفة فثارة يصير طولها ازيد من عمقها وثارة بالمعكس مع ان ذاتها في حد جسيميتها باقية وذلك يقتضى كون تلك المقادير زائدة على جسيميتها وهذا بناء على نقي الجزء الذي لا يتجزى لانه لو ثبت ذلك لكأن ذلك التغير عائد الى اختلاف حال الاجزاء في تركيبها ( فان قيل ) الجسم الكرى اذا يكعب فان ابعاده لم تتغير لذهومسا ولما كان اولاً في المساحة ( فنقول ) انك ستعلم ان المساوي يقال لما هو مساوياً بالفضل ويقال لما هو مساوياً بالقوة وان اعدل هذه الاشكال لا مساواة لها بالحقيقة الا بالقوة والذي بالقوة ليس موجود بعده

( الثاني ) ان الاجسام مشتركة في مفهوم الجسمية مختلفة في المقادير والجزء الذي لا يتجزى باطل حتى يقال ان ذلك عائد الى كثرة ما فيها من الاجزاء وقتها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم ان تكون مقادير الاجسام زائدة على جسيميتها وهذا الوجه لا يحتاج فيه الى تعاقب المقادير على الجسم الواحد واما الوجه الاول فقد كان يحتاج فيه الى ذلك

( ولقائل ان يقول ) كما ان الاجسام مشتركة في اصل الجسمية فهي مشتركة ايضاً في اصل كونها متكئة متقدرة فان كان اختلافها في المقدار المخصوص بعد اشتراكها في اصل الجسمية يوجب ان تكون مقاديرها اعراضاً زائدة على جسيميتها لزم ان يكون اختلافها في المقادير المخصوصة بعد اشتراكها في اصل المتقدرة والمتكئة يوجب ان تكون مقاديرها المخصوصة اعراضاً زائدة على متكئتها او متقدريتها حتى يكون المقدار المشترك عرضاً والمقدار المخصوص عرضاً آخر ولكن ذلك محال لانا ان فرضنا ان يكون الامر كذلك فلكل المقادير المخصوصة في انفسها مشتركة

مشتركة ايضا في اصل المقدارية فيلزم ان يكون هناك مقدار آخر مشترك ويلزم منه التسلسل واذا كان ما به الاشتراك موجودا وما به الامة يتازم وجودا آخر فيكون المقدار المخصوص مركبا من مقدارين احدهما مشترك والآخر مخصص ثم الكلام في هذا المخصص الثاني كما في الاول فيلزم منه التسلسل ايضا ثبت انه لا يلزم من اشتراك الاجسام في اصل المقدار واختلافها في المقادير الخاصة ان يكون اصل المقدار موجودا مع آثار المقدار المخصص واذا جاز ذلك جاز ان تكون الاجسام مشتركة في الجسمية ومما تارة في مقاديرها المخصوصة وان لم يكن المقدار موجودا مع آثار الجسمية \*

(الثالث) ان الاجسام صح ان يكون بعضها مقدرا للبعض ومتقدرا به والمقدرا ما ان يكون واجبا فيه ان يكون مساويا للمتقدرا وما ان لا يكون واجبا وعال ان تكون المساواة واجبة لانه زجما كان الاضمر مقدرا للماهو اكبر منه فاذا آلف المقدر صح ان يكون مخالفا لبعض ما يتقدربه وليست تلك المتقدرية بنفس الجسمية التي يستحيل ان يخالف جسم فيها جسما فذلك المتقدرية انما تكون بامر زائد على الجسمية والجزء الذي لا ينجزى باطل فلا يرجع ذلك الى كثرة الاجزاء فهو بما ذكرناه والاعتراض المذكور متوجه عليه \*

(الرابع) ان الجسم يسخن فيزداد حجمه من غير انضمام شيء اليه ولا وقوع خلاه بين اجزائه لاستعالة الخلاه ويبرد فيصغر حجمه من غير انتقاص شيء من اجزائه او زوال خلاه كان قبل ذلك وذلك الجسم في حد جسيمته محفوظ والجسم المحفوظ معارف لهذه الامور المتبدلة (وهذه العجبة) مبنية ايضا على

نفي الجزء الذي لا تجزى لأنها مبنية على القول بصحة التخلخل والتكاثف  
 للذي لا يمكن أبأنه الابنئ الجزء الذي لا تجزى فالوقدر ناتر كـ الجسم  
 من اجزاء لا تجزى فيستحيل ان يتراد في مقداره الا اذا تراد كل واحد  
 من تلك الاجزاء في مقداره واذا صار كل واحد من تلك الاجزاء ازيد في  
 مقداره كان كل واحد منها قابلاً للقسمة بمدازد يده فيكون الجزء الذي  
 لا يجزى منقسماً هذا خلف (ولقائل ان يقول) لم قلتم ان الجسم اذا عظم  
 مقداره فان تلك الجسمية بينها باقية فانه من العاثر ان لا يحصل ذلك العظم  
 الا عند تفرق اتصاله وذلك التفرق عندكم يوجب زوال تلك الجسمية ومع  
 هذا الاحتمال لا يصح التعويل عليه •

(الخامس) ان وجود السطح في الجسم من توابع المادة ومن الاوضاع  
 المتعلقة بها على ما سنقيم البرهان عليه وتابع المادة لا يكون نفس الجسمية المقومة  
 للمادة المتقدمة عليها العملية فاذا السطح مغاير للجسمية واذا ثبت ذلك في السطح  
 فهو في الخط الذي هو عارض من عوارض السطح اولى •

(السادس) الخط والسطح غير داخلين في مفهوم الجسمية فيكونان موجودين  
 زائدين على ما به يكون الجسم جسماً (ويانه) ان الجسم يصح ان يعقل مع  
 الذهول عن كونه متناهيًا ولو كان ذلك داخلاً في مفهومه لكان من تصور  
 جسماً غير متناه كان متصوراً جسماً لا جسماً وهذا محال فثبت ان الجسمية  
 وان امتنع اتسكاكها عن السطح في الوجود الخارجي الا انه يصح اتسكاكها  
 عنه في الوجود الذهني واما الخط فانه يصح خلو الجسمية عنه في الوجود لان  
 الكرة لا يجب ان يكون فيها خط بالفضل ولا يتبين فيها محور ولا منطقة  
 ما لم تحرك وليس من شرط الكرة في ان تصير جسماً ان تكون متحركة  
 وايضاً

وايضاً فتقدر استعالة انفكالك الجسم عن الحركة فان الجسم متقدم عليها بالذات لانه مالم يوجد الجسم ولا استعالة عروض الحركة فاذ آ الجسم في ذاته متقدم على الحركة التي هي متقدمة على المنطقة و المحور فيستحيل تقوم الجسم بالخط والالزم تقدم الشيء على ماهو متقدم عليه وذلك محال •

(ولفائل ان يقول) السطح له اعتبار ان (احدهما) انه مقدار قابل لقرض امتدادين وهو بهذا الاعتبار من مقولة الكم وليس بمضاف (وآخرهما) كونه نهاية للجسم وهو بهذا الاعتبار كم عرضت له الاضافة فلن كان السطح غير داخل في مفهوم الجسم من حيث هو مضاف لا يلزم ان لا يكون داخل فيه من حيث هو كم (ثم يتقضى) ما قلتموه بالحيولي والصورة فان كليهما داخلان في قوام الجسم وقد لا يلطمهما من علم الجسم ثم لا يلزم من العلم بالجسم عند الذهول عنهما او عن احدهما ان لا يكونا مقومين للجسم فكذلكها هنا •

(ويمكن ان يجاب عن هذا الاخير) باننا اذا علمنا الجسم عند الذهول عن الحيولي فليس الجسم بما هو معلوم الذابل المعلوم احد جزئيه وهو الجسمية واما الحيولي فلما صح ان تكون مجبولة عند ما تكون الصورة معلومة لاجرم وجب تفارهما فها هنا اذا علمنا الجسمية وشككنا في وجود السطح كانت الصورة مقابلة للسطح وهو المطلوب •

الفصل الثاني في تمدد الخواص التي منها يمكن الوقوف على حقيقة الكمية •

(وهي ثلاثة) (الاول) ما بينا من ان التقدير والمساواة واللامساواة امور اضافية تعرض بسبب الكمية لا بسبب الصورة الجسمية (الثاني) قبول الانقسام وهذه الخاصية انما تلزم الكم بسبب الخاصية الاولى (ثم ان قبول الانقسام) على وجهين (احدهما) كون المقدار بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء

(الفصل الثاني في تمدد الخواص التي منها يمكن الوقوف على حقيقة الكمية)

غير شيء ولا يزال كذلك ابدا وهذا المعنى يلحق المقدار لذاته لانه معنى يوجد للجسم من حيث يفاوت يساوى فهذه القسمة لا توجب تغيرا في نفس الجسم ولا حركة في المكان (ثانيهما) الافتراق والانتطاع وهو كون الجسم المتين بحيث تحدث له هويتان بعد ان كانت له هوية واحدة ولا بد في هذا المعنى من الحركة والانتظام وهذا المعنى من عوارض المادة ويستحيل مر وضه للمقداره

(وبرهانه) ان القابل لا بد وان يبقى مع المقبول والانفصال اذا عرض فانه يستحيل ان يبقى المقدار الاول والصورة الجسمية الاولى لانه اذا وجد الانفكاك حتى يحصل جسمان محل في كل واحد منهما مقدار غير الذي حل في الآخر فلا يخلو اما ان يصحونا قبل الانفصال موجودين بالقوة او بالفعل لكنه ليس بالفعل والا لكانت في متصل واحد متصلات كثيرة غير متناهية وذلك محال فاذا كانا موجودين بالقوة قبل وجود الانفصال وكانت المادة قبل ذلك الانفصال موصوفة بصورة واحدة وذلك الجسم كان موصوفا بمقدار واحد فلما انفصلت بطات تلك الصورة وبطل ذلك المقدار وحدث صورتان ومقداران آخران فقد صح ان هذا الانقسام لا يمرض للمقدار الجرد بل يمرض للمادة ولكن تميز المادة لقبول الانقسامات هو بسبب المقدار ولا يلزم من قولنا ان المقدار هو الذي يميز المادة لقبول الانقسام ان يكون ذلك الاستعداد حاصلا في نفس المقدار فليس كل ما ينفصل فلا فانه ينفصل في نفسه ولا يلزم ايضا ان يكون ذلك المقدار باقيا عند حصول الانقسام بالفعل فان الحركة هي تميز الجسم للسكون الطبيعي ولا تبقى مع السكون لان فعل الحركة الاعداد للسكون وقد وجدت منه فكذلك المقدار فله اعداد

المادة لقبول القسمة فلا جرم وجد منه واما حصول القسمة بالفعل فاسباب اخرى ولا يجب ان يوجد المقدار عند وجود تلك الاسباب •  
 (واذا عرفت ذلك فنقول) قد ثبت ان الجسم يجب ان يكون مركبا من اجزاء متناهية ويجب ان لا يكون مركبا من اجزاء غير متناهية واذا كان كذلك فلا بد من وجود جسم يكون متصلا واحدا ويكون قابلا للانقسامات (ثم يصح ان يقال) ان انقساماته دائما متناهية (ويصح ان يقال) ان انقساماته دائما غير متناهية فهو دائما متناه من حيث ان ما وجد فيه من التقسيمات متناه دائما غير متناه من حيث انه دائما موصوف بأنه لا يتهى الى قسمة لا تحتمل القسمة بعدها •

(واذا ثبت ذلك فنقول) الجسم قابل للتصنيف الى غير نهائية والتصنيف في المقدار تضعيف في العدد فالعدد غير متناه في الزيادة وينتهي في طرف النقصان الى الواحد والمقدار غير متناه في طرف النقصان وينتهي في طرف الزيادة ولما ظهر ان المقدار لذاته قابل للتجزئة وجب ان يكون لذاته قابلا للتمديد لمابين ان التصنيف في المقدار تضعيف في العدد والعدد صبدأ الواحد فاذا المقدار لذاته قابل لان يفرض واحد فيه او في غيره ويمير هو ممدودا بذلك الواحد وكون العدد بهذه الصفة امر واضح فقد ظهر بهذا التحقيق ان السكية خواص ثلاثة وهي خواص لا يشار كها فيها غيرها مع وجودها في جميع اقسامها (فالاولى) قبول المساواة واللامساواة (والثانية) قبول التجزئة (والثالثة) كونها بحال يمكن ان تصير ممدودة بو احد فيها وليس فيها فبعضهم اقتصر في تعريف السكية بالمخاصة الاولى وهو ضيف لان المساواة لا يمكن تعريفها الا بكونها اتحادا في السكية فيكون ذلك درراه

(ويمكن) ان يجاب عنه بان المساواة واللامساواة مما يدرك بالحس والك  
لا يناله الحس مفردا بل انما يناله مع المتكلم تناولا واحدا ثم ان العقل يجتهد في  
تمييز احد المفهومين عن الآخر فلهذا يمكن تعريف ذلك المعقول بهذا  
المحسوس.

(ومنهم) من ضم اليها الخاصة الثانية وهي قبول القسمة (وذلك خطأ) فان  
قبول القسمة من عوارض السكم المتصل لا من عوارض السكم المنفصل  
الا اذا اخذ القبول باشتراك الاسم فالاولى اذا ما اشار اليه الشيخان  
ابونصر الفارابي وابوعلى وهو انه الذي لا يمكن ان يوجد فيه شيء يكون  
واحد ا عادا فان ذلك لا يختلف الا بان كان موجودا فيه بالفعل كما  
في المنفصل او صحيحا فرضه كافي المتصل (مثاله) الاربعة فانها الواحد بعد  
اربع مرات والخط فانه يقدر كله اما بعض منه بفرض واحد او بجزء  
خارج عنه وكذلك السطح والجسم وكذلك الزمان فانك تاخذ الساعة  
الواحدة وتقدر بها الليل والنهار (وليس في هذا التعريف) شيء دوري  
لان الواحد قد استعمل في هذا التعريف وهو من الامور المساوية للوجود  
الفنية عن التعريف وكذلك العدد فانه غني عن التعريف.

(الفصل الثالث في تقسيم السكم الى المتصل والمنفصل)

### ﴿ الفصل الثالث في تقسيم السكم الى المتصل والمنفصل ﴾

(قبل الخوض) في ذلك لا بد من تفسير المتصل (فقول) المتصل اما ان يعنى به  
حال المقدار في نفسه واما ان يعنى به حاله بالقياس الى مقدار آخر (فالاول)  
فصل السكم وهو الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد مشترك  
تكون نهاية لاحد الجزئين و بداية للجزء الآخر (وقد يرسم ايضا) بانه  
القابل للانقسامات الغير المتناهية على الوجه الذي حققناه (والمنفصل) في مقابل  
ذلك

ذلك وهو الذي لا يمكن ان يفرض له اجزاء تلاقى على حد مشترك  
(والثاني) وهو الذي بالقياس فهو على وجهين (احدهما) كل مقدارين  
تكون نهايتاهما واحدة وذلك كما خلط المتصل بخط آخر على زاوية  
وكالجسم اذا تجزئ بمحلول عرضين فيه اما مضافين فكا اختلاف مما سين  
او متوازنين واما غير مضافين فكافي البقعة فان لسكل واحد من الجزئين نهاية  
هي غير نهاية الجزء الآخر (وثانيهما) كل مقدارين نهاية احدهما غير  
نهاية الآخر ولكن نهاية احدهما تكون ملازمة لنهاية الآخر في الحركة  
فالجسم اذا كان حاله عند جسم آخر انه اذا انتقل عن موضعه نقل طرفه طرف  
الذي يليه حتى يصير معه حيث صار فانه متصل به والمتصل الحقيقي بحسب  
هذا الموضع هو الذي ليس بمضاف وان كان اسم المتصل انما نقل اليه من  
المتصل الاضافي اذ كان يتوهم له اجزاء فيما بينها الاتصال الاضافي وكون هذا  
الاسم منقولاً عن الاضافي في الاصل لا يقتضي ان يكون غير مقصود  
اليه ها هنا فان كثيراً مما ينقل اسم شيء الى شيء آخر لفرض فيصير بحسب  
بعض الصنائع من ذلك الاسم اولى بالمقول اليه •

(وإذا ثبت ذلك فنقول) الحكم ينقسم الى متصل ومنفصل بالوجه الاول  
والم متصل لما ان يكون ثابت الاجزاء قار الذات واما ان لا يكون فالاول  
هو المقدار ولا يخلو من ان يكون امتداداً امتداداً واحداً ولا شك انه حينئذ  
لا يحتمل التجزئة واحدة ولا تعارضها تجزئة قاعته علم او ذلك هو الخط  
واما ان يكون محتملاً للتجزئة في جهة وامكن ان تعارضها تجزئة اخرى قاعته  
عليها حتى يمكن فيها فرض بعدد على قوائم ولا يمكن غير ذلك وهو السطح  
(واما ان يكون) محتملاً للتجزئة في ثلاث جهات وهو الجسم التثليعي وهو اعم



المقادير يسمى انحلاله حشوما بين السطوح وعمق لانه نحن نازل من فوق  
وسمك لانه نحن صاعد من اسفل ولا شك في كون هذه الثلاثة من الكميات  
المتصلة لان الخط يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على نقطة مشتركة والسطح  
يمكن ان يفرض فيه اجزاء يجمع بينها خط مشترك والجسم يمكن ان يفرض  
فيه اجزاء يجمع بينها سطح مشترك •

(وقد رسم) المقادير الثلاثة على وجه آخر فيقال الخط ما يرسم في الوم من  
حركة شيء غير متجز على بسيط السطح ما يرسم في الوم من حركة الخط  
خلاف ماخذ امتداده والجسم ما يرسم في الوم من حركة السطح ارتفاعا  
وانخفاضاً (وستعرف) ان ذلك تمثيل لتحقيق فهذا كله اقسام الكم المتصل  
القار الذات (واما الذي) لا يكون قار الذات فهو الزمان وهو كم متصل  
لوجين (احدهما) انه يمكن ان يتوهم فيه شيء هو الآن بحيث يمكن نهاية الماضي  
وهو بينه يكون بداءة للمستقبل (وثانيهما) انه مطابق للحركة المطابقة للجسم  
المتصل القابل لتقسيمات غير متناهية ولو كان منفصلا لاستحال ذلك •

(وظن بعضهم) انه منفصل لوجين (احدهما) انه عدد الحركة (وثانيهما) ان  
انفصاله بسبب الآن (وليس الامر كما ظنوه) اما كونه عدد الحركة فذلك  
امر عارض له مثل ما يعرض للخط والسطح والجسم كونها معدودة وهو بما  
هو زمان فليس عدد الحركة (واما الآن) فمفه جوابان (احدهما) ان الآن  
لا يوجد في الزمان بالفعل لان الزمان مطابق للحركة المطابقة للجسم القابل  
لانتقاسات غير متناهية فالزمان يكون كذلك فلو كانت الآتات الممكنة فيه  
حاصلة بالفعل لحصلت آتات متتالية غير متناهية وذلك محال (وثانيهما)  
انه لو امكن ان يوجد فيه الآن بالفعل لم يلزم من ذلك كون الزمان منفصلا فانه

إذا كان الآن حاصلاً بالفعل كان به للماضي والمستقبل طرف مشترك فكان متصلاً •

(واعلم) ان تحقيق الكلام في الزمان والآن وان كان لا نقاً بهذا الموضع الانا اخرناه الى باب الحركة لشدة تعلقه بها (فقد ظهر) مما قلنا ان اقسام الكم المتصل اربعة الخط والسطح والجسم والزمان •

(ومنهم من ظن) ان المكان قسم خامس وهو باطل فان المكان على ما سنبين هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وليست كية لاجل انه نهاية وباطن وحاول السطح الظاهر من الجسم المحوي فان كل ذلك اضافات فكيتته اذا لكونه سطحاً فهو اما سطح مع عارض واما نوع من السطح وكيف كان فلا يجمل قسماً خامساً وتحقيق القول في المكان) سيأتي بعد ذلك •

(واما الكم المنفصل) فهو المدد واما كيتته فلانه لذاته معدود بواحد فيه وليس فيه واما انه منفصل فلانه ليس بين اجزائه عدم مشترك فان الخمسة اذا قسمت الى اثنين وثلاثة لم نجد حداً مشتركاً فان ضمت واحداً من تلك الخمسة ليكون ذلك الواحد مشتركاً بقي الباقي اربعة وان اخذت واحداً اخر اجاعها صارت الخمسة ستة •

(واعلم) انه لا يجوز ان يوجد كم منفصل غير المدد فان المنفصل قوامه من المتفرقات والمتفرقات من المفردات والمفردات احاد والواحد اما ان يؤخذ من حيث هو واحد او يؤخذ من حيث انه شيء واحد معين كالسان واحد ومثلث واحد ولا شك ان الوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء هو كم منفصل لذاته ويكون عدد مبالغه تلك الوحدات واما الا مورات التي فيها تلك الوحدات فهي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ثم لا يوجد فيها كمية

اخرى زائدة على تقديرها من حيث هي معدودة فاذا التقدر بالذات هو المدد والمعدله فانما يتقدر بواسطة عروض المددله •

(وحن بعضهم) ان القول كم منفصل فجعل الكم المنفصل جنسا لحو عين احدهما فاروهو المددوالاخر غير فاروهو القول (واحتج عليه) بان القول يتركب من المقاطع ويتقدر بها وهي اجزائه وكل ذى جزء يتقدر بجزء فهو كم وبيان للصغرى وهو ان الحرف اما صامت واما مصوت والصامت ما يمكن الابتداء به وهي الحروف الصحيحة والمصوت ما لا يمكن الابتداء به بل تكون هيئة عارضة للحرف المبتدأ به وهو قسمان مقصور وهو الواقع فى اقصر زمان يمكن الانتقال فيه من صامت الى صامت وهي الفتحة والكسرة والضمة وممدود وهو الواقع فى ضعف ذلك الزمان او اكثر كاشباع الحركات الثلاث فالمقطع هو اقل ما يمكن ان يتفوه به تاما من الاصوات وهو صامت مقرون بمصوت فان الصامت لا يمكن ان ينطق به الا مع المصوت الا ان المصوت ان كان مقصورا يسمى المقطع مقطعا مقصورا واذا كان ممدودا يسمى المقطع مقطعا ممدودا مثل (الاولى) ثم ان قرن المقطع المقصور بصامت آخر ساكن مثل (هل) كان فى قوة المقطع الممدود لان فيه ثلاثة ازمدة ضماد زمان صامت ثم زمان مصوت مقصور ثم زمان صامت ساكن فزمان المصوت المقصور والصامت الساكن قريب من ان يكون مساويا لزمان للمصوت الممدود اقل عددا •

(ثم ان المقاطع) يتركب على وجهين (احدهما) ان يذكر المقطع المقصور ثم يردف بالمقطع الممدود مثل (على) (والآخر) ان يذكر الممدود ثم يردف بالمقصود مثل (كان) ثم تتركب هذه المقاطع مرة اخرى فتحدث اشياء اعظم مما تقدم

كما تقدم فاصغر ما يتقدر به الالفاظ هي المقاطع البسيطة المقصورة ثم الممدودة  
ثم بعد ها المركبة واكملها ما ذكر فيه المقصور اولاً ثم اردف بالمدود  
والاقاويل بما تستغرق كلها واحدة من هذه المقاطع وربعا لا تستغرق كلها  
واحدة بل تحتاج الى ان يتقدر باثنين او اكثر كسائر المقادير فان منها ما يتقدره  
ذراع فيستغرقه ومنها ما يحتاج الى ذراعين فقد ثبت الصغرى وهى ان القول  
مركب من المقاطع التى هي اجزاء وهى متقدر بها وكل ما يتقدر بجزء  
فهو كم فالقول كم •

(واعلم) ان الخطأ فى الكبرى فانه ليس كل ما يتقدر بجزء فهو كم بالذات  
بل يجوز ان تكون له حقيقة اخرى وقد عرض له اما مقدار او عدد فتكمم  
به وصار له بسببه جزء بعده والمقطع ليس جزئيه الا لانه واحد القول كثير  
فالقول ليس له خاصية الكم الا من جهة الكثرة التى فيه فاذا لم يلتفت الى تلك  
الكثرة لم يكن القول كمية وان صار القول كما بالذات اتلف فيه من الكثرة لزم  
ان كل ما عرضت له الكثرة وتقدرت تلك الكثرة بواحد منه ان يكون  
كما بالذات فيكون كل الاشياء كما بالذات •

الفصل الرابع فى تقسيم الكم بذى الوضع وغير ذى الوضع

(وقبل الخوض) فى ذلك لابد من تفسير الوضع (فنقول) الوضع له معان  
ثلاثة (احدها) كون الشيء بحيث يشار اليه وبهذا المعنى للقطعة وضع وليس  
للوحد وضع (وثانيها) كون الشيء ذا اجزاء قارة متصل بعضها ببعض  
مرتبة ترتيبا يمكن ان يشار الى كل واحد منها انه ان هو عن صاحبه (وثالثها)  
اصري يحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض بالاضافة الى الجهات  
وهذا المعنى هو مقوله الوضع واما المعنى الثانى فهو فصل السكم وكأنه منقول

الكم بذى الوضع وغير ذى الوضع  
بذى الوضع وغير ذى الوضع  
بذى الوضع وغير ذى الوضع

من الوضع الذي هو المقولة فانه وان لم يكن لشيء من اجزاء المقادير مكان ولا جهة قبل حصولها بالفعل الا ان تلك الاجزاء التي فيها بالقوة لها اتصال وترتيب بحيث ان كل واحد منها متى فرض فانه يمكن الاشارة اليه انه ابن هو من صاحبه فيسبب ذلك اشبه مقولة الوضع •

(و اذا عرفت ذلك فنقول) الكم اما ان يكون ذا وضع واما ان لا يكون والكم ذو الوضع ثلاثة الخط والجسم والسطح واما الزمان فليس لاجزائه وضع لانه ليس شيء من اجزائه مقارن الوجود لوجود الجزء الآخر واما العدد فلا جزاءه ثبات ولكن ليس لها اتصال •

### ﴿ الفصل الخامس في الطول والمرض والعمق ﴾

(الطول) له خمسة معان (١) الامتداد الواحد كيف كان (ب) الامتداد الذي يفرض اولاً (ج) اطول الامتداد بين المحيطين بالسطح من غير اعتبار تقدمه وتأخره (د) البعد الآخذ من رأس الآدمي الى قدمه ومن رأس الحيوان الى ذنبه (هـ) الامتداد الآخذ من مركز العالم الى محيطه •

(و اما المرض) فله معان اربعة (١) المقدار الذي فيه بعد ان (ب) البعد الذي يفرض مقاطعاً بالبعد آخر فرضاً اولاً (ج) اقصر البعد بين المحيطين بالسطح (د) البعد الآخذ من عين الحيوان الى شماله •

(و العمق) له معان اربعة (١) الثخن الذي تحصره السطوح (ب) البعد المقاطع للبعدين المتفروضين اولاً فان الخط اذا فرض ابتداء كان طولاً فان فرض فيه خط مقاطع للطول كان عرضاً وان افترض الخطان ثم جاء ثالث قيل له عمق (ج) الثخن الذي تحصره السطوح بشرط الاخذ من فوق الى اسفل حتى انه لو ابتدأ من اسفل الى فوق كان سمكاً (د) البعد الذي

(الفصل الخامس في الطول والمرض والعمق)

بحويه تقدم الانسان وخلفه ومن الحيوان غير المنتصب فوقه واسفله وهذه  
المعاني كليات عرضت لها اضافات خاصة •

( واذا عرفت ذلك فتقول ) ان اريد بالطول والعرض والعمق نفس  
الامتدادات فهي كم بالذات وان اريد بها سائر المعاني فهي كليات مأخوذة  
مع اضافات والدليل عليه ان كل خط فهو في نفسه طويل بمعنى انه في نفسه  
بمد وامتداد واحد ثم مع ذلك يقال ان هذا الخط طويل وذلك الخط الآخر  
ليس بطويل فالطول المسلوب عنه ليس هو طبيعة البمد والامتداد بل  
المسلوب هو الامر الاضافي •

( واذا ثبت ذلك فتقول ) ان هذه الكميات اذا اخذت مضافة الى شيء فقد  
تؤخذ بحيث لا تكون من شرط اضافتها الى ذلك الشيء اضافتها الى شيء آخر  
وقد تؤخذ بحيث يكون شرط اضافتها الى شيء اضافتها الى شيء ثالث ( مثال  
القسم الاول ) اما في الطول فهو ان يقال هذا الخط طويل عند ما يقال  
للاخر انه ليس بطويل واما في السطح فهو ان يقال هذا سطح عريض عند  
ما يقال للاخر انه ليس بعريض واما في الجسم فهو ان يقال هذا جسم كيف  
نحني عند ما يقال للاخر انه ليس كذلك وان كان كل سطح وجسم من حيث  
انه كم كذلك ( واما الكم المنفصل ) فهو ان يقال هذا العدد كثير عند ما يقال  
لله عدد الاخر انه ليس بكثير وان كان كل عدد كثيرا بمعنى انه يمد باحاده  
( ومثال القسم الثاني ) الاطول والاعرض والاعمق والاكبر والا صغر  
والاعظم فان الاطول اطول بالقياس الى طويل وذلك الشيء طويل بالقياس  
الى قصيره وكذلك القول في سائر الاقسام •

(الفصل السادس فيما ليس بكم بالذات بل بالعرض)

### ﴿ الفصل السادس فيما ليس بكم بالذات بل بالعرض ﴾

(وهو على أربعة أوجه) الوجه الأول أن يكون اسماً موجوداً في الكم مثل الأمور التي عدناها (الوجه الثاني) أن يكون الكم موجوداً فيه وذلك إما منفصل أو متصل فالمنفصل موجود في المفارقات والماديات اذ يمرض لها المدد في الكميات المتصلة بواسطة قبولها للتجزى فهي متصلة بالذات ومنفصلة بالعرض وأما الزمان فله اتصال في ذاته واتصال بالعرض وانفصال بالعرض أما الاتصال الذي في ذاته فلما بينا أنه داخل تحت الكم المتصل وأما الاتصال الذي له بالعرض فذلك بسبب اتصال المسافة التي يوجد فيها المتحرك فيقال زمان فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ لاجل كون الزمان مطابقاً للحركة المتقدمة بالفرسخ فيكون الزمان من هذا الوجه داخلاً بالعرض تحت الكم المتصل ولا استعالة في أن يكون الشيء في مقولة ثم يمرض له من تلك المقولة شيء كما إن الإضافة قد تمرض للإضافة (وأما الانفصال) الذي له بالعرض فهو انقسامه إلى الساعات والأيام والسنين •

(وأما الكم المتصل) فالذي منه غير قار بالذات وهو الزمان لا يوجد إلا في الحركة فلا جرم توصف الحركة بأوصاف المقادير مثل أن يقال للحركة أنها طويلة وقصيرة ومساوية وغير مساوية وذلك بسبب الزمان وقد توصف الحركة بهذه الأوصاف بسبب المسافة فيقال حركة طويلة أي في مسافة طويلة (وأما الكميات المتصلة المقارة بالذات) فهي لا توجد إلا في الأجسام فلذلك توصف الأجسام بأنها طويلة وعريضة •

(الوجه الثالث) ما يكون كميته بسبب الحلول في المحل الذي حصل فيه الكم كما يقال للبياض أنه طويل وعريض وعميق بسبب حصوله في محل الكم (الوجه

( الوجه الرابع ) ان تكون قوى مؤثرة في اشياء يقال عليها الكم بالذات  
فيقال لتلك القوى انها متناهية او غير متناهية لان القوة ذات كمية في نفسها  
بل لان القوة تختلف بالزيادة والنقصان بالاضافة الى شدة ظهور الفعل عنها  
اولى عدة ما يظهر عنها اولى مدة بقاء الفعل والفرق بين اعتبار الشدة والمدة  
من وجبين •

( احدهما ) ان كل ما كان زائدا بحسب الشدة كان ناقصا بحسب المدة فان  
الحرك اذا كانت قوة بلغت النهاية الموجودة او المفروضة اسرع •  
( ثانيهما ) ان الذي تنفاوت فيه القوى بحسب المدة ربما لا تنفاوت فيه  
بحسب الشدة فان ابقاء الثقل في الجولا يقبل الزيادة والنقصان بحسب  
الشدة وتختلف القوى فيه بالابقاء الزماني بحسب الشدة واما الفرق بين  
اعتبار المدة والمدة فلا ان المدة هي في اثبات شيء واحد وليس اعتبار  
المدة في اثبات شيء واحد واما الفرق بين اعتبار الشدة والمدة فظاهر •  
( الفصل السابع في ان الخفة والثقل غير داخلين بالذات في الكم بل بالعرض )  
( والذي غرم شيان ) ( احدهما ) ما يقال عليهما من التساوي والزيادة  
والنقصان وهو باطل لان المساواة والمقاومة في الكم هو ان يفرض للشيء جزء  
ينطبق على جزء آخر وينطبق كليته على كلية الآخر فان انطبق الجزء ان  
الآخر ان قيل له انه مساو وان لم ينطبق قيل لاحدهما انه زائد وللآخر انه  
ناقص وهذا يستحيل ثبوته في الثقل والخفة فان الثقل قوة محركة الى اسفل  
وهي اما الطبيعية وهي صورة جوهرية او المليل الذي هو السبب القريب  
للحركة وهو من مقولة الكيف •

( وثانيهما ) قبولهما للتجزئة فانه يوصف الثقل بأنه نصف ثقل آخر وهو

( الفصل السابع في ان الخفة والثقل غير داخلين بالذات في الكم بل بالعرض )



خطأ أيضا فان ذلك بسبب انه يحرك في الزمان في نصف المسافة او يحرك في المسافة في نصف الزمان فمروض المساواة والمقاومة بسبب تأثيره في الحركة المطلقة بالزمان ولا نه لما كان نقل الاقل يحركه الى اسفل في الميزان حركة يلزم معها ان يتحرك الاصغر الى العلو فانه يقال ان احدهما ازيد من الثاني كما يقال ان احدي الحرارين ضعف الثانية لا جل انها تفعل في الضعف واذ قد فرغنا عن تعريف الكم وتعريف اقسامه فلندكر احكامه ثم احكام اقسامه •

### ﴿ الفصل الثامن في ان الكم لا ضد له ﴾

(الفصل الثامن في ان الكم لا ضد له)

( اما المنفصل ) فليه ثلاثة براهين ( ا ) كل عدد يفرض فانه يقوم ما هو اكثر منه ويقوم بما هو اقل منه ولا شيء مما يقوم شيئا او يتقوم بشيء ضدا له فلا شيء من الاعداد المتضاد ( ب ) الضدان كل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر اذ ليس يوجد عدد اقل من الاثنين ثم ليس له من الاعداد ضد لان كل عدد يفرض ضدا له فهناك عدد آخر بعده عن الاثنين اكثر من هذا العدد الاول لان الاعداد غير متناهية واذا لم يكن شيء من الاعداد ضدا للاثنين لم يكن الاثنان ضدا لشيء منها لان التضاد لا يتحقق الا من الجانبين ( ج ) الموضوع القريب للمتضادين واحد ويستحيل ان يكون نوعين من العدد موضوع قريب لان كل عدد فهو انما يتقوم بمجموع وحدات مثلا الثلاثة تتقوم صورتها عندا جماع وحدة ووحدة ووحدة وما دامت هذه الوحدات موجودة استحال عروض الثانية لها بل الموضوع لا بد وان يعرض له اما زوال تلك الوحدات وتبدلها بوحدين حتى يعرض له معنى الثانية حينئذ يكون الموضوع قد فسد واما ارتفاع وحدة وقاه

وقباء وحدين فقط حتى يمرض حيثلغنى الاثوة وحيد لا يكون  
موضوع الاثوة نفس موضوع الثلاثة بل يكون جزءاً من موضوعها  
( واما السكم المتصل ) وهو المقادير والخطوط والسطوح فليس بعضها مضادا  
للبعض لوجه ثلاثة ( ا ) ان كل واحد منها اما قابل للآخر واما مقبول له  
والقابل والمقبول لا بد وان يوجد اما ويتقوم المقبول بالقابل ويكون  
للقابل مقوماً للمقبول ولا شئ من الضدين بواجبي المقارنة ولا يقوم  
احدهما الآخر ( ب ) انه لا يوجد مقدار في غاية البعد عن الآخر ( ج )  
ان موضوعها القريب ليس واحداً فان الخط لا يوجد الا في السطح  
والسطح لا يوجد الا في الجسم والجسم لا يوجد الا في المادة ( ثم هاهنا شكوك )  
خمس فلا بد من حلها •

( الاول ) ان الزوجية كمية مقادة للفردية ( وجوابه ) ان الزوجية ليست  
من باب السكم فانه لا تعرض لها لذاتها المساواة واللامساواة بل هي من  
باب الكيف ثم ان سلمنا ذلك ولكنها لا تضاد الفردية ( اما اولاً ) فلان  
الفردية عبارة عن عدم الزوجية عما من شأنه ان توجد له الزوجية تحت  
جنسه فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكية لا تقابل الضدين ( واما ثانياً )  
فلانه وان سلمنا كون الفردية امراً وجودياً لكن المدد الذي تعرض له  
الزوجية يتمتع حروض الفردية له فاذا آتمتع تعاقبهما على موضوع واحد فهما  
غير متضادين •

( الثاني ) ان الاستقامة والانحناء كيتان وهما متضادتان ( وجوابه )  
انهما من باب الكيف وايضاً فلان اثنين في باب الكيف ان المستقيم  
يتمتع ان يصير هو بعينه منعياً واذا امتنع تعاقبهما على موضوع واحد

لم تكن بينهما مضادة •

(الثالث) المتصل ضد المتفصل وهما كيتان (وجوابه) انهما فصلا نوعي الكم فيستحيل ان دلجهما تحت جنس الكم لا متناع ان يكون المتفصل مساويا للنوع في تقوم بالجنس الواحد هذا اذا سلمنا ان الانفصال امر وجودي مع ان الحق انه امر عدي وهو عدم الاتصال مما من شأنه ان يتصل كما اما بحق نوعه كالناصر و اما بحق جنسه كالثقل •

(الرابع) المسلوي ضد المماوت والمظيم ضد الصغير والكثير ضد القليل وكل ذلك كميات (وجوابه) ان هذه اضافات في الكميات لانها في انفسها وما هيها كميات ولان امثال هذه الاضافات يتمتع عروض التضاد لها على ما سذكر ذلك في باب الاضافة •

(الخامس) المكان الاعلى ضد المكان الاسفل (وجوابه) ان المكان الاعلى يستحيل ان يوجد في موضوع المكان الاسفل فلما امتنع تما بينهما على موضوع واحد لم يكونا ضدبين نعم الا اننا اعني الحصول في الفوق والحصول في السفلى متضادان وذلك غير المكان وايضا فالمكان من حيث هو مكان ليس بفوق ولا اسفل بل حقيقته سطح ماخوذ مع اضافة مخصوصة وهو كونه حاويا لجسم آخر فالما كونه فوقا ونحنا فهو بالقياس الى مكان آخر واذا كانت الفوقية والتحتية من باب الاضافات امتنع عروض التضاد لها كما امتنع عرضة للصغير والكبير •

• الفصل التاسع في ان الكم لا يقبل الشدة والضعف •

(والفرق) بينهما وبين الزيادة والنقصان من وجوب (الاول) ان الخط اذا ازداد ما يمكن ان يشار اليه بمثل ما كان مع الزيادة والسواد اذا اشتد فلا يمكن

(الفصل التاسع في ان الكم لا يقبل الشدة والضعف)

ان يشار اليه بمثل ما كان مع الزيادة فقط ( الثاني ) ان تفاوت الازيد  
والانقص غير منحصر وتفاوت الاشد والاضعف منحصر بين طرفي الضدين  
فان الضدين بينهما غاية الخلاف ( واذا اثبت ذلك فنقول ) من الظاهر انه  
لا يمكن ان يكون عددا ومقدارا اشد في عددية او مقدارية من عدد  
او مقدار آخر \*

( واعلم ) ان عدم الضد وعدم قبول الشدة والضعف ليس امرا مخصوصا  
بالكم فان الجوهر لا ضد له كما مضى وبمض اقسام الكيف لا ضد له كما  
سيأتي واما الخواص المساوية للكم فهي الثلاثة المذكورة وخاصة رابعة  
وهي قبول النهاية واللا نهاية فتكلم في ذلك \*

﴿ الفصل العاشر في الوجوه التي يقال لها التناهي واللا تهاهي ﴾

( مالا نهاية له ) فيقال نارة بالحقيقة واخرى بالحجاز والذي يقال بالحقيقة قد يقال  
على وجه السلب وقد يقال على وجه المدول ( واما الذي ) يقال على وجه السلب  
فهو ان يسلب عن الشيء المنى الذي لاجله يصح ان يوصف الشيء بالنهاية وهو  
الكم وذلك مثل ما يقال الله تعالى لا نهاية له والنقطة لا نهاية لها ( واما الذي ) على  
وجه المدول فهو ان يكون الشيء الذي لاجله يصح ان يوصف الشيء بالنهاية  
حاصلا الا ان النهاية لا تكون حاصلة وذلك على وجهين ( احدهما ) ان يكون  
الشيء بحيث اذا اخذت منه اي مقدار شئت وجدت شيئا خارجا عنه من غير  
حاجة الى العود وهذا هو الذي نريد بقولنا الاجسام غير متناهية في العظم  
( وثانيها ) ان يكون سطحه محدوا محد هو المحيط ولكن لا يكون في ذلك  
المحيط نقطة بالفعل يتهى عندها الخط بل هو متصل لا انفصل فيه كالدائرة اذا  
لم يكن قطع فيها بالفعل ( واما الذي ) يقال على سبيل المجاز قد يقال لما لا يكون

( الفصل العاشر في الوجوه التي يقال لها التناهي واللا تهاهي )

سلوكه مقدورا كالتريق بين السماء والارض ويقال ايضا لما يسرد ذلك فيه وان كان ممكناً تشبها للمسير بالممدوم (فهذه) جملة وجوه مفهوم الانهاية ويليق بهذا الموضع ان نقيم البرهان على تنامي الابداد .

﴿ الفصل الحادى عشر فى بيان تنامي الابداد ﴾

(فلنذكر) اولاً ما يمكن ان تمسك به في اثبات ابداد غير متناهية وذلك امور ستة .

الفصل الحادى عشر فى بيان تنامي الابداد

(الاول) ان الانسان كما تشهد فطرته بامتناع حصول الجسم الواحد في الزمان الواحد في مكانين كذلك تشهد فطرته بامتناع انتهاء هذه الابداد الى حد ومقطع بل بوجوب في كل متناه بان يكون تناميها الى شىء آخر على نحو ما يشاهد من انتهاء كل بعد الى بعد آخر فان وجوب قبول حكم القطرة في القضية الاولى وجب قبوله في الثانية وان جاز الرد في الثانية جاز في الاولى وذلك بوجوب التشكيك في الاوليات (لا يقال) ان القطرة وان شهدت بالقضيتين جميعاً الا انها في القضية الاولى لم تشهد بصحة ما يستج نقيضها واما في الثانية فلما شهدت بصحة ما يستج نقيضها فمر فنادى صدقها في الاولى وكذبها في الثانية (لانا نقول) اذا كانت معنا قضية شهدت القطرة بصحتها ثم تبين لنا بطريق من الطرق فسادها حينئذ يزول الوثوق بحكمها وذلك يقتضي الشك في جميع الاوليات فاما اذ لم نجد ما يدل على فساد القضية فذلك لا يدل على صحتها اذ ربما كانت باطلة وان كنا لم نقف على فسادها بل اقامة الحجة على صحتها لا نفيد ايضاً لان الحجة لا تفيد العلم الا اذا كانت مركبة من الاوليات فالاوليات ان صححناها بالادلة يلزم الدور وان حكمنا بصحتها لاجل شهادة القطرة فاذا جوزنا فساد بعض ما حكمت القطرة بصحته استحال الحكم بصحة شىء

لاجل شهادة القطرة ( فثبت بهذا ) اننا لو جاوزنا القدر في بعض ما شهدت القطرة به لزم التشكيك في الاوليات بأسرها فضلا عن النظريات فاذا لايجوز القدر في شيء مما شهدت القطرة به ولكن لاتناهي الابداد امر فطري فوجب ان يكون حقا •

( والثاني ) ان اناسا لو وقف على طرف العالم فاما ان يمكنه مد اليد الى خارج العالم او لا يمكنه فان امكنه فلا شك ان الذي يتسع في خارج العالم لنصف اليد اقل من الذي يتسع لكل اليد وتلك خاصية الابداد فاذا خارج العالم وجدت الابداد وان لم يمكنه ذلك فهناك لا محالة جسم يمنع مد اليد فاذا كلالا القسامين يوجبان بعدا وجسا خارج العالم •

( والثالث ) ان العالم لو كان متناهيًا فلو قدرناه ازيد مما هو عليه الآن بذراع لم يتسع الحيز الذي اتسع له الآن بل يكون ذلك الحيز اكبر ولو قدرناه ازيد مما هو عليه الآن بذراعين لم يتسع له الحيز المقروض بل يكون ازيد منه فاذا خارج العالم احياز متقدرة في انفسها بالزيادة والنقصان فتكون امورا وجودية وهي اما مقادير واما ذوات مقادير •

( والرابع ) ان الجسمية حقيقة كلية فاما ان يجب ان يكون نوعها في شخص وهو باطل بالحس ولانه لا جسم الا وله جزء يساويه في الجسمية فيكون ابدا في الوجود اكثر من جسم واحد فاذا امكن ان تكون تلك الماهية مقولة على كثيرين ( ثم ان جزئيات ) كل كلي غير متناهية وليس بعضها اولى بالا مكان من بعض لان الامكان اذا كان من لوازم الماهية كان مشتركا بين افرادها فاذا وجود اجسام غير متناهية ممكن حاصل فاذا هي موجودة لان واجب الوجود عام القبيض فلا يمنع مستحقاقه من الوجود •

(والخامس) ان الزمان ليس له بداية ونهاية فلا يكون للكون بداية ونهاية فيجب ان يكون لذلك مادة غير متناهية •

(والسادس) ان قاسوا العظم على شيئين (احدهما) على الاعداد التي لا تنهاى في الزيادة (وانتهيها) على لانهاى المقدار في جانب الصغر (والجواب) اما الذى ذكره اولافلا خلاص عنه الا يمنع شهادة القطرة بذلك فاما من سلم ذلك كما فعله الجمهور لم يمكنه الخروج عن السؤال الذى ذكرناه (والذى ذكره نانيا) من ان الواقف على طرف العالم هل يمكنه ان يمد اليد الى الخارج ام لا (فالجواب) انه لا يمكنه ذلك لا لوجود جسم يمنع في الخارج من ذلك بل لعدم الشرط وهو عدم المكان والحكم كما يتفق لوجود المانع فقد يتنى لقوات الشرط (والذى ذكره ثالثا) فهو امر وهمي غير حاصل في الوجود فلا عبرة به (والذى ذكره رابعا) من ان الجسمية غير ممانعة من الكثرة (فتقول) لا يمكنه في عدم الامتناع ان يكون الشيء الواحد ما نعمانه فله امتنع لامر آخر فان الجسمية وان كانت لا تمنع من ذلك الا ان العور النوعية التي للافلاك تقتضى ان تكون انواعها في اشخاصها فامتنع المزيد عليها لذلك •

(فان قيل) (١) هذا يشكل بجزء من اجزاء الفلك حيث طيمته طيمية السكل فكانت الكثرة والكلية في الطيمية بالنسبة الى اجزائه حاصلة وان كان الشخص واحد الان واجب الوجود واحد فامكن ان يكون تعينه لازم حقيقته فالافلاك وان اتحدت بالجسمية فقد اختلفت وتكاثرت بالصور فلم يمكن ان يكون قدر معين للكثرة دون غيره لازم ما هيتهما المشتركة

(١) هذه المبرة الى شروع جواب الخامس ليست موجودة في النسختين ١٢

(فالجواب)

(فالجواب) ان كل عدد من الاعداد حقيقته وطبيعته مخالفة بالنوع للمعاده من الاعداد والالجازان يكون العدد من حيث هو هو لازماً لماهية الجسم دون غيره من المددوات •

(و الاشكال عليه) انه لو كان كذ لك لكان كل شخص من اشخاص الاجسام منفرداً بذلك المدد بينه لاشتراك اشخاص الاجسام كلها في الجسمية (والذي ذكره خامساً) من لانهاى السكون فهو لا يوجب لانهاى الجسم اذ الجسم الواحد يمكن ان يشكل باشكل مختلفة في احوال مختلفة (والذي ذكره سادساً) فهو مجرد تمثيل من غير جامع فلا يفيد الظن فضلا عن اليقين •

(ثم يجب) ان يعلم ان فيه بحثا وهو ان بعض العلماء قال كما ان الجسم لا ينتهى في الصغر الى حد لا يوجد ما هو اصغر منه وان كانت الانقسامات الغير المنتهية لانخرج الى القمل بأسرها كذ لك لا ينتهى في العظم الى حيث لا يمكن ان يوجد ما هو اعظم منه وان استحال وجود عظم غير متناه •

(وذكر) الشيخ ان هذا يصح من وجه ويبطل من وجه (اما وجه الصحة) فهو ان لك ان تقسم جسما متناهياً قسمة لاتقف بان تنصفه ثم تنضم الى احد النصفين نصف النصف الآخر وتنضم الى ذلك المجموع نصف الربع الباقي ولا تزال تاخذ جزءاً من الباقي اصغر منه فلا يزال يزداد ذلك النصف الاول الى غير النهاية ومع ذلك فلا يبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات الى ان يساوى جلة الشيء المقسوم اولاً وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم اتفق بل له حد لا يصل اليه البتة وهو تمام الجسم النصف اول مرة فضلاً عن الزيادة عليه (واما وجه البطالان) فهو ان يصل الجسم



الى كل حد في النمو والعظم وذلك ممتنع وليس ذلك مثل الصغر لان القسمة لا تحتاج الى شيء خارج عن المقسوم واما الزايد فقد يكون اما بسبب المادة تنضم الى الاصل وذلك يوجب ان يكون مواد الاجسام غير نهاية واما بتدخل لا يقف الى حد فيكون هناك حيز غير متناه وكل ذلك محال (ولنذكر الآن) البراهين على المذهب الحق وهي ثلاثة •

(الاول) وعليه المول انه لو وجدت ابعاد غير متناهية لا استحال وجود حركته مستدرة لاننا اذا فرضنا في تلك الابعاد خطا غير متناه وكرة يخرج عن مركزها خط متناه مواز لذلك الخط فاذا تحركت الكرة حتى صار الخط الخارج عن مركزها مسامتا للخط الغير المتناهي بعد ان كان مواز اليه فلا بد في الخط الغير المتناهي من نقطة تقع عليها اول المسامته لكن ذلك محال لانه لا نقطة في ذلك الخط الا وفوقها نقطة اخرى وامكن وقوع الخط الخارج عن مركز الكرة بحيث يكون مسامتا لكل واحدة من تلك النقاط والمسامته مع النقطة القوقاية ابداعا قبل المسامته مع النقطة التحتانية لان المسامته مع القوقاية تحصل بميل عن الموازاة اقل من الميل الذي به تحصل المسامته مع التحتانية ولا شك ان الميل الكثير لا يحصل الا بعد حصول الميل القليل فلا جرم لا يصير مسامتا للنقطة الابعاد ان كان مسامتا للنقطة التي فوقها ولما كانت النقطة غير متناهية استحال ان تكون هناك نقطة هي اول نقط المسامته والتالي محال فاذا دى اليه يكون محالا وهو فرضنا ذلك الخط غير متناه فاذا تقيضه حق وهو وجوب كونه متناهيا •

(الثاني) انه لو كانت الابعاد غير متناهية لجاز ان يخرج امتدادان من مبدأ واحد كساق مثلث لا يزال البعد بينهما يزايد الى غير النهاية (وايضا يمكننا)

ان فرض بينهما ابداً تزايد بقدر واحد من الزيادات مثلاً بقدر البعد الاول  
خراً وبسده بمداً آخر زاد عليه بشبر وبسده البعد الثاني بمداً آخر زاد عليه ايضاً  
بشبر وهكذا يكون الذي فوق زائداً على الاسفل منه بشبر وايضاً كل زيادة  
توجد فاتها مع الزيد عليه تكون موجودة في البعد الذي فوقه مثلاً زيادة  
الثاني على الاول موجودة في الثالث مع زيادة اخرى •

( واذا تلخصت ) هذه الامور فنقول لاشك انه يتحقق هناك زيادات  
غير متناهية فاما ان يكون كل واحدة من تلك الزيادات حاصلة في بسو واحد  
واما ان لا يكون كذلك وكلا القسمين يؤيدان الى المحال فالقول بثبوت ابعاد  
غير متناهية محال ( اماذا قلنا ) انه ليس كل واحد من تلك الزيادات حاصلا  
في غيره فانه اذا كذب هذا الحكم على كل واحد واحد ففي جملة تلك الاحاد  
واحد كذب هذا الحكم عليه ايضاً فلا بد حيث ان يصدق عليه ان ما فيه من  
الزيادة غير موجودة في غيره ولذا كان كذلك لم يكن فوقه بمداً خروالا  
لكانت الزيادة الحاصلة فيه حاصلة فيما فوقه وقد فرضنا انه ليس كذلك واذا  
لم يكن فوقه بمداً آخر فقد انقطع الامتداد ان والا امكن ان يوجد فوقه  
ما يكون فيه تلك الزيادة فاذا امتدادا ان يجب ان يتقطعا مع انا فرضناهما  
غير متناهيين هذا خلف ولما كذب قولنا ( ليس كل واحد من تلك الزيادات  
حاصلا في غيرها ) صدق نقیضة وهو ان كل واحد من تلك الزيادات حاصل  
في غيرها وقد عرفت ان البعد الماشر مثلاً ليس فيه زيادة للتاسم على الثامن  
فقط بل وجميع الزيادات التي تحتها فاتها عبارة عن مجموع البعد الاول مع مجموع  
تلك الزيادات فظهر انه لما صح ان كل واحد من تلك الزيادات موجود  
في غيره صح ان الكل بمجموعه لا بد وان يكون موجوداً في بعد واحد

( فنقول ) تلك الزيادات غير متناهية فإذا هناك بعد واحد قد وجدت فيه تلك الزيادات الغير المتناهية فيكون ذلك البعد غير متناه مع انه محصور بين حاصرين هذا خلف ( وايضاً ) فالبعد المشتمل على تلك الزيادات ان كان فوقه بعد آخر فهو غير مشتمل على ما فوقه فلا يكون مشتملاً على تلك الزيادات وتعد فرض كذلك هذا خلف وان لم يكن فوقه بعد آخر فقد انقطع الامتدادان المتروضان الغير المتناهيين هذا خلف ( وايضاً ) فلان التحرك على التفاوت الاول يقطع التفاوت المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بالمساومة في زمان متناه وذلك محال فظهر ان القول بالاباد الغير المتناهية مفض الى هذه المحالات فيكون محالاً ( فهذا ما يمكن ) في تصحيح هذه الطريقة المتكلمة ولنا عليه كلام في شرح الاشارات \*

( الثالث ) ان نقول لنفرض بعد ( اب ) و ليكن غير متناه اما من طرفي ( اب ) واما من طرف واحد وعلى جميع الاحوال امكن ان يفرض فيه حد يكون طرفاً لذلك الامتداد وليكن ذلك الطرف ( ج ) وبفرض فيه حد آخر وهو ( د ) فيكون خط ( ج ب ) الغير المتناهي في طرف ( ب ) ازيد من خط ( د ) الغير المتناهي في طرف ( ب ) بمقدار ( ج د ) فاذا فرضنا انطباق نقطة ( د ) على نقطة ( ج ) فلا يخلو اما ان يمتد معالاً الى نهاية فيكون الزائد مثلاً للنقص وهو محال ( واما ) ان تقصر عنه فيكون ( د ب ) في طرف ( ب ) منقطعاً فانه ان لم ينقطع كان دائماً موجوداً مع ( ج ب ) فلم يكن انقص منه بل يكون مساوياً له واذا كان ( د ب ) في طرف ( ب ) منقطعاً كان في طرف ( ب ) متناهياً و ( ج ب ) ازيد منه بمقدار ( ج د ) المتناهي والمتناهي اذا ضم الى المتناهي يكون السكل متناهياً فيكون ( ج ب )

في جهة (ب) متاهيا وهو المطلوب •

( وفي هذا البرهان شك ) تسر على حله وهو ان تطبيق نهاية الزائد على نهاية الناقص انما يمكن على احد وجوه ثلاثة ( احدها ) ان يتحرك الناقص بكيته الى جهة نهايته حتى تنطبق نهايته على نهاية الزائد او يتحرك الزائد بكيته عن جهة نهايته حتى تنطبق نهايته على نهاية الناقص ( وثانيها ) ان يزداد الناقص حتى ينطبق طرفه على طرف الزائد او يتقص طرف الزائد ويزل حتى ينطبق على طرف الناقص ( وثالثها ) ان يبقى الزائد والناقص كما كانا ولكن توضع نهاية الزائد على نهاية الناقص وحينئذ تظهر في الزائد فضلا لا تنطبق على الناقص بل يبقى متجافا عليها وذلك مثل خطين يتفاوتان في نهايتيهما فان اذ اطبقتا بين نهايتيهما حدثت في الزائد فضلا متجافا لا تنطبق على الناقص ثم لا تزال تزيد تلك الفضلة ويبعد ها الى الجانب الآخر الى ان تظهر الفضلة من الجانب الآخر •

( واذا عرفت ذلك فنقول ان ادعينا صحة التطبيق بين نهايتي المقدارين على الوجه الاول فقد صادفنا على المطلوب الاول لان الخط انما يمكن ان يتحرك بكيته اذا خلى مكانا شغل غيره وذلك انما يصح اذا كان متاهيا من كل الجهات ( وان ادعينا ذلك بالوجه الثاني ) حينئذ يصير كل واحد منهما مع النمو والذبول مساويا للآخر ولا يلزم منه محال ( وان ادعينا ذلك بالوجه الثالث ) فلنخضع ان يقول ان زاد الناقص بمقدار الى غير النهاية وتبقى في الزائد تلك الفضلة الغير المنطبقة ابدأ ولا يتهي الى حيث تزول تلك الفضلة فاذا هما بمقدار الى غير النهاية ولا يلزم مني ان اجعل الناقص مساويا للزائد لان تلك الفضلة اذا موجودة مع الزائد ( فهذا بيان هذا الشك ) •

(وهاهنا شكوك اخر) بمكتناحلها (فان قيل) بما ذكرتموه من الحجة متفوض بالنفوس المقارعة عن الابدان من زمان الطوفان الى ما مضى فانها اقل من النفوس المقارعة في زمانها الى ما مضى مع ان النفوس غير متناهية (وايضاً) الحركات الماضية من زمان الطوفان اقل مما مضى من زمانها مع انه لا بداية للحركات •

(وقد اجاب الحكماء) عن هذا ان كل كثره نجتمع اجزاؤها ويكون لها ترتيب في الطبع اوفي الوضع فدخول مالا نهائية فيها يمتنع (اما الذي) فيه ترتيب بالطبع فكالطلل والمملولات (واما الذي) فيه ترتيب في الوضع فكالقادر (واما اذا كانت) الاجزاء لا توجد مما بل كانت في الماضي والمستقبل كالزمان والحركة فلا يمتنع فيه ان لا يكون متناهيًا كما بينته (واما اذا وجدت) الاجزاء معاً ولكن لا يكون بينها ترتيب في الطبع ولا في الوضع فحينئذ لا يكون فيها احتمال المطابقة ففي مثل هذه الصور لا يكون احتمال الزيادة والنقصان موجبا للتناهي (وقد اشكل) على كثير من اهل النظر ذلك ولم يمتروا في اقتضاء احتمال الزيادة والنقصان للتناهي امكان المطابقة فصار ذلك شبهة عظيمة وقعو بسببها في ضلالات كثيرة •

(فمنهم من باطل) بقاء النفوس الناطقة (بان قال) لو بقيت لكان الحاصل منها الآن عددا غير متناه لكون الابدان غير متناهية وامتاع التناسخ لكن القول بوجود نفوس غير متناهية محال لاحتمالها الزيادة والنقصان فهي اذاً غير باقية (ومنهم) من ذهب الى وجوب تناهي الحركات (بقوله) النفوس متناهية لاحتمال عددها للزيادة والنقصان والتناسخ باطل فيلزم تناهي الابدان ويلزم من تناهيها تناهي الحركات (ومنهم من) ذهب الى التناسخ لان الابدان

الابدان غير متناهية والنفوس متناهية •

( ونحن بعون الله تعالى ) نكشف النطاء عن هذه الشبهة ( فنقول ) العلم بان كل ما يحتمل الزيادة والنقصان يكون متناها اما ان يقال انه من الاوليات او من النظريات وباطل ان يكون من الاوليات لانه القلاء اختلوا فيه ( فمنهم ) من زعم ان الاجسام مركبة من اجزاء لانهاية لها بالفعل ( ومنهم ) من زعم ان العالم مركب من اجزاء كرية الشكل صلبة لانهاية لها ( ومنهم ) من قال بالخليط النير المتناهي ( والمسلمون اتفقوا ) على ان معلومات الله تعالى ومقدوراته غير متناهية ( ومنهم ) من زعم ان انواع الاكوان المقدورة لله تعالى غير متناهية والجزء الذي لا يتجزى عندهم يمكن حصوله في احياز غير متناهية على البدل ( وكذلك يمكن ) ان تقوم به افراد غير متناهية من نوع واحد على البدل ( ومنهم ) من اثبت في المدم ذوات غير متناهية ( ومنهم ) من اثبت لله تعالى صفات غير متناهية ( وكذلك ) نعلم بالبداهة ان مراتب الاعداد غير متناهية ( وكذلك نقل ) ان تضيف الالف مرارا لانهاية لها اقل من تضيف الالفين مرارا لانهاية لها ( وكذلك نعلم ) ان الامكانيات الماضية لآبداءها والحركات الحادثة في المستقبل اى التي يمكن حدوثها لانهاية لها مع ان كل هذه الامور محتملة للزيادة والنقصان فان عند نصفها اقل لاحالة من عدد كلها ( فهذه المذاهب كلها ) نفيدها اجماعا منقادا بين العقلاء على انه ليس كل ما قبل الزيادة والنقصان فانه يجب ان يكون متناها فكيف يمكن ان يقال ان العلم بوجوب تناهي ما قبل الزيادة والنقصان من البدييات فاذا آهذه القضية لاتصح الا بالبرهان وذلك لا يتقرر الا فيما يحتمل الانطباق •

(ويدان ان) المرجب للتناهي هو انه يجب انتهاء الناقص الى حد لا يبقى منه شيء ويبقى بعده من الزائد وهذا انما يجب لو تفرد وقوع جزء من الجملة الناقصة في مقابلة جزئين من الجملة الزائدة فانه ان كان ذلك ممكنا لم يجب انتهاء الناقص الى حد لا يبقى منه شيء ويبقى بعده من الزائد شيء وذلك انما يتحقق فيما يحتمل الانطباق لانه اذا فرض جزء من الجملة الزائدة منطبقا على جزء من الجملة الناقصة استحال ان ينطبق جزء آخر من الجملة الزائدة على ذلك الجزء من الجملة الناقصة لاستحالة حصول الجسمين في جزء واحد فلا جرم اذا صار جزء من الجملة الناقصة مشغولا بماسة جزء من الجملة الزائدة استحال ان يصير هو بينه مشغولا بماسة جزء آخر بل المشغول بماسة جزء آخر من الجملة الزائدة جزء آخر من الجملة الناقصة وذلك بوجوب ان ينتهي الناقص الى حد ينقطع ويبقى بعد ذلك من الجملة الزائدة مقدار الزيادة (فاما الامور) التي لا تحتمل الانطباق فليس هناك بين اجزاء الجملتين ماسة حتى تكون ماسة جزء جزءا فتنمى من ان بماسة جزء آخر بل ليس بينهما نسبة الامن وجبين (احدهما) كون كل واحد منهما مثالا لصاحبه لكن لا يلزم من كون الشيء مثالا لشيء ان لا يكون مثالا لغيره (واما في المقادير) فان الجزء المشغول بماسة جزء يتمتع ان يكون هو بينه في تلك الحالة مشغولا بماسة جزء آخر فلا جرم كانت الماسة والانطباق مظهرين للفضل الخالي من العوض (وتأنيها) ان يفرض في الذهن تقابل احدى الجملتين بالجملة الاخرى (وذلك ايضا على وجبين) فانه اما ان يفرض تقابل احدى الجملتين بالجملة الاخرى من حيث هما جملتان فلا يكون في ذلك الامقابلة شيء واحد لشيء واحد (واما ان يفرض) تقابل احاد احدى الجملتين باحد الجملة الاخرى فذلك

فذلك محال لأن العقل لا يقوى على استحضار أعداد لا نهاية لها على التفصيل  
وأما أن تقابل بمض آحاد إحدى الجملتين بمض آحاد الجملة الأخرى فلا يلزم  
منه وقوع نقصان في الكل ( فظاهر مما قلنا ) أن النقص الخالي عن العوض  
أما يلزم عند وجود الانطباق ( فثبت ) أن احتمال الزيادة والنقصان لا يوجب  
التناهي إلا بهذا الشرط ( وأما بيان الشرط الثاني ) وهو أن تكون الأجزاء  
حاضرة مما فنذكره في الفصل الذي يليه •

### ﴿ الفصل الثاني عشر في معنى الانهائية في الماضي والمستقبل ﴾

( اعلم ) أن الحوادث إما أن ينظر ويصير لانهاية في الماضي أو في المستقبل  
ولا بد من تلخيص المعنى في كل واحد من الاعتبارين ( فالنظر الأول باعتبار  
الماضي ) فإذا قلنا الأشخاص الماضية غير متناهية فهو محتمل لو جهين  
( أحدهما ) أن لكل واحد من الأشخاص الماضية غير متناهية وهذا ظاهر  
البطلان ( وثانيهما ) أن جملة الاحاد حال الاجتماع لها عدد غير متناهية وهذا  
أما أن يفهم بحسب مافي الوجود أو يفهم بحسب مافي التوهم أما الذي بحسب  
الوجود فاما أن يفهم على وجه السلب أو على وجه المدول ( أما الذي يفهم )  
على وجه السلب بأن يقال أن جملة الأشخاص الماضية ليست امراله عدد  
متناهية وأما الذي يفهم على وجه المدول بأن يقال هكذا جملة الأشخاص  
الماضية امراله عدد غير متناهية ( وأما الذي بحسب التوهم ) فهو أن يقال إن  
التوهم من جملة الأشخاص الماضية أي واحد أخذه فجدوا أحدا غيره قد حصل  
في الوجود ولا يتهى الحساب البتة إلى واحد غير مسبوق بغيره •

( فنقول ) أما الوجه الأول فهو حق لأن نقيضه باطل وهو قولنا أن جملة  
الأشخاص الماضية هي امراله عدد موجود وذلك لأن هذه القضية موضوعها



امر غير موجود و ممتنع الوجود لان جملة اشياء كل واحد منها لا يثبت مع آخر بل بعدم لا يكون لها جملة موجودة البتة لانها لو كانت موجودة لكان وجودها اما في الخارج واما في الذهن وليس في الخارج لان وجودها في الخارج اما ان يكون في كل الازمنة او في زمان معين اما في الماضي او الحال او المستقبل وكل ذلك باطل و بطل ان يكون لها وجود في الذهن لان الذهن لا يقوى على استحضار عدد لانها له بالفعل بل انما يرسم فيه ما كان مقدرا محمداً و دأ مثل العشرة و الالف ثم الذهن يحصل فيه معنى الالاهة من حيث انه محمول وصفه فاما ان يحصل في الذهن العدد الموصوف بكونه غير متناه فذلك محال (ثبت) ان موضوع هذه القضية ممتنع الحصول في الاعيان وفي الازمان فيستحيل ان يحكم عليه بالاحكام الثبوتية فاذا استحيل الحكم عليه بانه غير متناه بمعنى العدول بل يجب وصفه بانه غير متناه بمعنى السلب وبه تبين ايضا ما ذكرناه في الفصل الذي مضى من ان الحوادث الماضية لا يمكن وصفها بالزيادة والنقصان (فان قيل) فكيف نقول للجملة الماضية انها عشرة مثلاً (فنقول) هذا الحكم بالحقيقة حكم على الصورة المرئسة منها في الذهن و الذهن يقوى على استحضار العشرة و الالف وغيرهما ولكنه لا يقوى على استحضار عدد غير متناه (ثبت) ان الاعتبار الاول حق والثاني باطل \*

(واما الاعتبار الثالث) فنقول انه يصح ان نقول ان الاشخاص الماضية جملة مقولة في الذهن من حيث هي جملة من غير ان يحتاج في ذلك الى نقل الاحاد وان الذهن متى استحضر واحدا مما يوصف بانه كان موجودا وجد واحدا آخر بمنزلة صفته (فهكذا) ينبغي ان تصور معنى قولنا الاشخاص الماضية

## الماضية غير متناهية •

(و النظر الثاني) في الانهاية بحسب المستقبل فنقول النظر في الامور المستقبلية اما ان يكون في وجودها واما ان يكون في تائها ولا تائها (اما النظر) في وجودها فلا شك انها ليست موجودة بالفعل لان الذي في المستقبل فهو بعد غير موجود بل هي موجودة بالقوة (ثم لا يخلو) اما ان نعتبر حال كون كل واحد واحد من تلك الامور في المستقبل واما ان نعتبر حال كلها فان اعتبرنا كل واحد واحد من تلك الامور فاما ان يكون كل واحد منها موجودا بالقوة في وقت واحد واما ان يكون كل واحد واحد موجودا بالقوة في جميع الاوقات فالاول حق والثاني باطل لان الحادث الواحد لا يمكن ان يبقى مستمرا ابدا (واما اذا اعتبرنا) وجود الكل من حيث هو كل فذلك لا اعتبار على وجهين (الاول) ان يكون ذلك الكل موصوفا بآثار ان بعضها منه موجود وهذا القسم يصح من وجه وبطل من وجه (واما وجه بطلانه) فان الكل بما هو كل غير موجود حتى يوصف بوصف نبوي على ما بيناه (واما وجه صحته) فلان الماهية التي تفرض لها آحاد تحمل هي عليها يصح ان يقال ان ما تحمل عليه تلك الماهية دائما شيء موجود ولا يجوز ان يخرج الى الفعل بحيث لا يبقى بعده منه شيء بالقوة (الوجه الثاني) ان يكون ذلك الكل بحيث يكون كل واحد من المدومات منه موجودا بالقوة بحسب وقت معين وان لم يكن شيء منه بالفعل (فهذا) هو النظر في وجود الاشياء المستقبلية •

(واما النظر) في تائها ولا تائها (فاعلم) انه يصح ان يقال للاشياء التي في طريق التكون انها ابد امتناهيية بالفعل ويصح ان يقال انها ابد امتناهيية بالقوة ويصح ان يقال انها ابد غير متناهية بالفعل ولا بالقوة (اما انها متناهية)

ابداً بالفعل فلا نها ابداً تكون واصلة الى حد معين فتكون بحسب ذلك  
الحد متناهية (واما نها متناهية) بالقوة ابداً فذلك بحسب النهايات الاخرى  
التي بالقوة بعد النهاية الحاصلة (واما نها غير متناهية) لا بالقوة ولا بالفعل ابداً  
فبالقياس الى النهاية الاخيرة التي لا يحصل بعدها شيء آخر (والحاصل)  
انها بالقياس الى النهاية الحاضرة متناهية بالفعل والقياس الى ما سيحضر  
متناهية بالقوة والقياس الى النهاية التي لا تحصل بعدها نهاية اخرى غير متناهية  
لا بالفعل ولا بالقوة (واذا عرفت ذلك) صرح ان يقال ان مالا نهاية له موجود  
بالفعل دائماً اي من جهة انه غير مثله الى نهاية لا تحصل بعدها نهاية اخرى  
وصح ان يقال ان مالا نهاية له موجود بالقوة دائماً اي من طبعه  
دائماً شيء هو بالقوة •

(الفصل الثالث عشر في بقية ابحاث الانهائية وهي خمسة)

﴿ الفصل الثالث عشر في بقية ابحاث الانهائية وهي خمسة ﴾

(البحث الاول) ان قولنا لانهائية لها نارة نفي بها الامور التي وصف بذلك  
ونارة نفي بها نفس هذا المصنوع كما ان اذا قلنا هو عشرون ذراعاً فثارة نفي به  
الخشب التي هي عشرون ذراعاً ونارة نفس طبيعة هذه الكمية (ثم ان بمضمم)  
جعل الانهائية بالمعنى الثاني مبدأ وهو باطل لوجهين (احدهما) ان الانهائية  
باعتباري نسبي وليس له مفهوم مستقل فكيف يقال ان يكون موجوداً  
وحده فضلاً عن ان يكون مبدأ لغيره (ثانيهما) ان الانهائية لا يخلو اما  
ان يكون متفهماً اولاً لا يكون فان كان متفهماً وجب ان يكون جزءه مساوياً  
لكلها لانه ليست هناك طبيعة اخرى وراء ذلك المفهوم فيجب ان يكون  
كل واحد واحداً من اجزائه غير متناهية ايضاً وهو محال وان لم يكن قابلاً للقسمة  
فهو غير متناهية على معنى السلب وليس غير متناهية على معنى المدول الذي

هو مرادنا •

(البحث الثاني) في تفسير قولهم اللانهاية طبيعة عدمية (وبأنه) ان الذي لانهاية له لا ينتهي الى ذوال طبيعة القوة عنه بل طبيعة القوة محفوفة فيه دائماً فيكون ما لانهاية له بأنه وحقيقته متطقة بالقوة والقوة متطقة بالمادة لا بالصورة التي هي بالفعل ويخرج منه ان ما لانهاية له لا يكون كلا وجملة لان الكل صورة اود وصورة واللانهاية طبيعة عدمية •

(البحث الثالث) ان الجسم الذي لانهاية له يستحيل ان يكون متحركا لانه اما ان يكون غير متناه من كل الجهات او من بعض الجهات فان كان من كل الجهات لم يخل عنه مكان حتى ينتقل اليه وان كان من بعض الجهات فهو باطل من ثلاثة اوجه (الاول) ان تناهيه من ذلك الحد ان كان مقتضى طبعه وجب ان يكون متناهي من سائر الجهات لان الطبيعة اواحدة يتساوى قطرها من كل الجوانب وان كان بالقصر فذلك القاصر اما ان افاده ذلك الحد بان قطعه فلا يكون ذلك الانتهاء الى فضاء بل الى مقطع من جنسه فلا يكون هناك مكان يتحرك اليه واما ان افاده حد وداً من غير ان قطع منه شيئا كما يحمل الجسم المتناهي صغيرا بالثقل وكبيرا بالتسخين فيكون من شأن ذلك الجسم ان يعتبر متناهيًا بذلك القياس وغير متناه بمقتضى طبعه وسنبين فيما بعد ان ذلك ممتنع (الثاني) ان سلمنا انه يمكن ان يكون محد ودا من جانب دون جانب لكنه اذا انتقل الى الجهة الفارغة لم يخل اما ان يخلو من الجهة المقابلة الفارغة لها او لم يخل فان لم يخل فلم ينتقل اليه لكنه ازداد من ذلك الطرف وان خلا لجهة النير المتناهي متناهية (الثالث) ان تلك الحركة لا يمكن ان تكون طبيعة لان الطبيعي هو الذي يطلب

ايناطيميا واحد اميناو كل حد فهو محدود والمحدود لا يشتمل اليه مالا حده  
واذا لم يمكن ان تكون طبيعية لم يمكن ايضا قسرية لان القسرية على خلاف الطبيعة  
فهي لم تكن طبيعية لم تكن قسرية •

( البحث الرابع ) الجسم الذي لانهية له لا يكون لاجزاء حركه طبيعية  
لان الجسم لو كان غير متناه من كل الجهات لم يكن ماعنه الحركة مخالفه لما اليه  
فلا تمقل حركه طبيعية وان كان غير متناه من بعض الجهات حتى يكون الجزء  
يتحرك اذا كان خارجا عن الحد فلا محالة ذلك الجزء انما يتحرك الى مكان  
مطلوب له بالطبع وهو الذي يطلبه الكل ايضا لكن الكل لا يطلب مكانا  
بالطبع اذ ليس له محيط حتى يطلبه وليس مطلوبه البمدخلات على ماسيظهر  
فاذا ليس للكل جيز مطلوب فليس للجزء ذلك ايضا لتشابه طبيعتهما فاذا  
الاجسام التي لاجزائها حركات طبيعية الى جهات محدودة كلها متناهية •

( البحث الخامس ) ان الجسم الذي لانهية له يجب ان يكون فعله وانفعاله  
واقعين لافي زمان ومضى كانت الفعل والانفعال زمانيين فالجسم متناه اما انه  
لا يجوز ان يكون الجسم الغير المتناهي فاعلا فعلا زمانيا فلان ذلك المنفعل  
اما ان يكون متناهي او لا يكون متناهي فان كان متناهي فان كان جزء من المنفعل  
ان يفعل عن جزء من الفاعل فاذا فعل جزء من غير المتناهي في المتناهي  
او في جزء منه كانت نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي يفعل فيه المتناهي  
من غير المتناهي كنسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي اذا لاجسام كما كانت  
اعظم صارت قوتها اقوى فزمان فعلها اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل  
غير المتناهي لافي زمان وقد فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه  
فان نسبة انفعال جزء منه الى انفعال الكل كنسبة الزمانين فيجب ان يقع

انفعال كل جزء منه لافي زمان ويكون انفعال الجزء الاصغر منه اسرع من انفعال الجزء الاكبر اذا كانت الصغر مقتضياً للسرعة فيكون اسرع من الكائن لافي زمان •

(واذا عرفت ذلك) من جهة الفعل فلك ان تعرف مقابلة من جهة الانفعال فمعلوم من هذا ان الاطلاق التي يفعل بعضها في بعض فلا زمانياً كانت كلما عظمت ازدادت قوة والصورة وان كانت لا تشتد في جوهرها على ما سبق في فاعل تشتد في تأثيرها فانه وان لم يجز ان تكون الصورة التي في هذه النار تشتد وتضعف ولكنها في ضعفها تكون اقوى وليست هذه الزيادة زيادة الشدة في الجوهر بل زيادة الاثر والمقدار (وقد جرت المادة) بان يقب هذا الموضع بيان ان القوى الجسمانية متناهية الاثر (ونحن اخرناها) الى باب القوى والصور (ويليق بهذا الموضع) الكلام في اقسام الاجسام (ولكننا) اخرناها الى باب الجسم لانه اليتي بذلك من حيث ان الاقسام الذي بالفعل انما يكون بسبب المادة لا بسبب الكم على ما بيناه •

(ولما قضينا وطرنا) عن احكام الكم من حيث هو كم وخواصه وجب ان نخوض بعد ذلك في احكام اقسام الكم (اما الكم المنفصل) فاثبات وجوده وبيان مرضيته قد مر في باب الوحدة والكثرة (فبق علينا) في هذا الموضع ان نتكلم في احكام اقسام الكم المتصل (اما الزمان) فقد اخرناها الكلام فيه الى باب الحركة لانه به اليتي (واما الآن) فلنذكر اولاً الاحكام المشتركة بين الثلاثة الباقية وهي الخط والسطح والجسم ثم نخوض ثانياً في بيان ما يختص بكل واحد منها •

(البعث الاول) في ان المقدار لا يوجد في الخارج مفارقاً عن المادة خلافاً

لأصحاب الخلاه (والدليل على ما قلناه) ان المقادير المتواردة على الجسم لا شك انها حالة في المادة فلو قدرنا مقدارا مجردا كان تجرده اما ان يكون للماهية اوللوازم تلك الماهية اولما لا يلزم تلك الماهية فان كان ذلك الاستثناء لنفس تلك الماهية اوللوازمها وجب ان يكون كل مقدار غنيا عن المادة ولو كان كذلك لاستحال ان يوجد شيء منها حالا في المادة لان الشيء بذاته عن الشيء يستحيل ان يمرض له ما يصيره بعينه محتاجا اليه.

(فان قيل) اليس ان الحيوانية محتاجة الى الناطقية في بعض المواضع ثم لا يلزم احتياجها اليها مطلقا فها هنا ايضا لا يلزم من احتياج البعد الى الموضوع في موضع حاجته اليه في كل المواضع (اجاب الشيخ) عن هذا بان قال البعد الذي ينقسم في الجهات الثلاث طيبة نوعية محصلة وكذلك السطح والخط والطبيعة النوعية المحصلة لا تختلف باختلاف المقارنات واما الطبيعة الجنسية فانها تنفصل بفصول تلحق تلك الماهية ويكون العقل مقتضيا للعرفان حتى يكمل في العقل تصورها فان مجرد المفهوم من امر يقبل الانقسام مفهوم غير محصل بل انما يتم بسبب ما ياحقه من الفصل وهو انه قابل للانقسام في جهة او في جهتين او في السكل فاما كون البعد بحيث يكون بعضه قائما لا في مادة وبعضه قائما بالمادة فليس بمنوع للبعدية فيجب ان تختلف لوازم مثل هذه الطبيعة.

(ولقائل ان يقول) انما اورد النقض على قولكم (الشيء اذا احتاج الى شيء في موضع وجب ان يحتاج اليه في كل المواضع) فاننا بينا ان الجنس يحتاج الى الفصل المعين في موضع ولا يحتاج اليه في موضع آخر مع ان ماهية الجنس واحدة واذا جاز ذلك فن الجائز ايضا ان يحتاج البعد الى الموضوع تارة وان لا يحتاج

لا يحتاج اليه اخرى (واما) ان الطبيعة الجنسية طبيعة غير محملة و الطبيعة النوعية طبيعة محملة (فتقدير صحة هذا الكلام) كان فرفا في غير محل الجمع (فالاولى في الجواب) ان يقال ان الجنس محتاج الى فصل يقومه مطلقا فلا جرم هذه الحاجة لازمة له ابدا واما تعيين الفصل فليس من جانب الجنس بل من جانب الفصل كما بيناه في باب الماهية فاندفع الاشكال \*

(ولترجع الى التقسيم) فنقول واما ان كان ذلك التبريد لامر عارض فلا يخلو اما ان يكون المقدار حاليا في ذلك الامر او ذلك الامر يكون حاليا في المقدار او يكونان حالين في ثالث فان كان المقدار حاليا فيه فهو ان كان غنيا عن الموضوع كان المقدار مقارنا لثاني عن الموضوع وحالا فيه فلا يكون مجردا عن الموضوع وان لم يكن ذلك الامر غنيا عن الموضوع كان المقدار المحتاج الى الموضوع حاليا فيحتاج الى الموضوع فيستحيل ان يكون المجموع غنيا عن الموضوع (وباطل ايضا) ان يكون ذلك الامر خالا في المقدار فان المقدار ان كان لذاته محتاجا الى الموضوع استحالة ان يصير غنيا عنه بسبب ما يمرض له وان كان غنيا عنه لذاته استحالة ان يمرض له ما يحوجه اليه لان ما بالذات لا يزول بسبب الموارض (وباطل) ان يكون ذلك الامر حاليا في محل المقدار لانه يكون المقدار حينئذ ماديا مع انه قد فرض مجردا فثبت ان المقدار لا يتجرد عن المادة \*

(البحث الثاني) في بيان المقادير التلمية ان المقدار وان كان لا يفارق المادة في الوجود الخارجى الا انه يفارقها في الذهن فانه يمكننا ان نتصور المقدار مع الذهول عن كل المواد فاذا تخيلنا الابعاد الثلاثة من غير ان نلتفت الى شئ من المادة واحدها كان ذلك التخيل جسما تلميا ثم انه لا يمكننا ان نتخيل



ولا ان نحس الاجسام متاهيا ومتى تخيلنا الجسم المتاهي فقد تخيلنا نهايته وذلك هو السطح فاذا تخيلنا السطح من غير ان نستصعب معه الجسم ولا عرضاً من الاعراض التي تكون في سطوح الاجسام الطبيعية كالالوان والخشونة والملاسة كان التخيل هو السطح التعليمي (ثم اذا تخيلنا) السطح متاهيا ونظرنا الى نهايته من غير ان نستصعب معه السطح كان ذلك التخيل خطاً تعليمياً (ثم اذا تخيلنا) الخط متاهيا فقد تخيلنا نهايته وهي النقطة فاذا نظرنا اليها من غير ان نستصعب معها الخط الذي هي نهايته فقد جردنا النقطة حيث ذهبن الخط (فالخاص) ان هذه المقادير اذا حصلت في الوم مجردة عما عداها فهي المقادير التعليمية •

(البحث الثالث) في الفرق بين كون الجسم تعليمياً وبين كون الخط والسطح تعليميين •

(قد عرفت) بما مضى الفرق بين ان ينظر الى الشيء لا بشرط ان يكون معه غيره وبين ان ينظر اليه بشرط ان لا يكون معه غيره •

(فاما الابعاد الثلاثة) فيمكنك ان تخيلها بالاعتبار ان اعني ان تخيلها لا بشرط ان تلفت معها الى المادة وان تخيلها بشرط ان لا تكون معها مادة واما السطح فلا يمكنك ان تخيله بشرط ان لا يكون معه جسم لانك اذا تخيلت السطح فلا بد وان تخيله على وضع خاص وتوهم له جهتين توصلان الصائر اليه ايضا لا ياتي منه جانين متضادين فيكون التوهم ذا حدين فيكون جسماً لا سطحاً •

(وهذا البيان يظهر) انه لا يمكن تخيل الخط بشرط ان لا يكون في السطح ولا تخيل النقطة بشرط ان لا تكون في الخط فاذاً السطح والخط والنقطة

لا يمكن

(البحث الثالث في الفرق بين كون الجسم تعليمياً وبين كون الخط والسطح تعليميين)

لا يمكن تخيلها بشرط ان لا يكون معها غير هانم يمكن تخيلها لا بشرط ان يكون معها غيرها (واما) الابدان الثلاثة فيمكن تخيلها بالا اعتبارين جميعا •

(البحث الرابع) في بيان عرضية هذه الامور (اما بيان) عرضية الجسم فنوجيز (احدهما) انه يزيد وينقص والجوهر باق على طيبة نوعية فهو عرض (وتأبيهما) ان الجسم البسيط اذا انصفته كان نصفه مساويا لأكفه في الماهية مع كونه مخالفا له في المقدار ولو كان المقدار مقوما لكائن المختلفان في المقدار مختلفين في الماهية •

(واما بيان عرضية الثلاثة الباقية) فذلك فرع على بيان وجودها (فن الناس) من انكر كونها امورا وجودية لوجيز (الاول) ان السطح عبارة عن نهاية الجسم ونهاية الشيء هي ان ينفي الشيء فلا يبقى منه شيء فالسطح اذا اسرعدي وهكذا القول في الخط والنقطة (والثاني) ان السطح لو كان امرا وجوديا لكان اما متحيزا فيكون قابلا للتقسمة في الجهات الثلاث واما ان لا يكون متحيزا فيكون قائما بالتحيز فيكون قائما بالتقسم فيكون منقسما في الجهات الثلاث لان القائم بالتقسم منقسم (وهكذا القول) في الخط والنقطة فان النقطة ان كانت عرضا ظاهرا محل وذلك المحل ان كان عرضا آخر تسلسل او لا يتسلسل بل ينتهي لا محالة الى الجسم فتكون النقطة لا محالة في شيء منقسم فيجب ان تكون منقسمة لكن الذي باطل فاذا النقطة ليست امرا وجوديا •

(واعلم) ان كلام هؤلاء مختل (والذي) يمكن ان يتمسك به في اثبات هذه الاءور (انا نجد) الاجسام متناهية وليست مماستها تمام ذواتها فان ذلك هو المدخل بل مماستها بسطوها ومن المعلوم بالضرورة ان ما به الناس لا بد وان يكون امرا وجوديا وهو مشكل لان الناس بالمرض شكل جدا ومتي

ساغ ان يقال يتما - ان بالعرض لا بالاجزاء - ساغ ان يقال يتما - ان بالعدم  
وهو الفارق بين القولين (والذى يقال) من ان الجسم المتصل اذا قطع حدث  
له سطح بمكان لم يكن فلا بد وان يكون اسرا وجوديا ليس بشئ لانه يمكن  
ان يقال ان الذى حدث هو تفرق الاتصال وهو امر عديم (ولما الجواب  
عما تسكروا به) فقد مضى في الفصول السابقة واذا ثبت وجود هذه الامور  
ثبت عرضيتها لانها نزول وتطرا مع بقاء الحقيقة بحالها فانك اذا صيبت  
الماء على الماء قد بطل ما كان لكل واحد من السطح الممين وحدث لكل  
سطح واحد ثم اذا فرقه مرة اخرى فحينئذ يزول ذلك السطح الواحد  
ويحدث سطحان آخران غير الذى عدم اولا لاستحالة اعادة المدموم مع ان  
حقيقة الجسم وطبيعته باقية بحالها فقلنا بذلك ان السطح عرض وبطله ثبت  
عرضية الخط والنقطة .

والفصل الخامس عشر فيما يخص بكل واحد منها من المباحث وهي  
اربعة .

(البحث الاول) في ان الجسمية من توابع للمادة

(واعلم) ان المقدار الممين لا يتضمنه الصورة الجسمية لذاتها والالكان  
كل جسم على ذلك المقدار ولا ياتينا ان الجسم الواحد يختلف عليه المقادير  
وليس ايضا بسبب التفاعل فان التفاعل اذا اعطى الصورة الجسمية مقداراً  
معيناً اعطاها مقداراً آخر فذلك انما يكون بان تمتد الصورة الجسمية  
الى جانب وتقلص من جانب آخر وما كان كذلك كان قابلاً للوصل والفصل  
فتكون الصورة الجسمية وحدها قابلة للفصل والوصل وذلك محال فبقى  
ان يكون المقدار الممين بسبب المادة لكن لا مطلقاً والواجب التشابه  
المذكور

(الفصل الخامس عشر فيما يخص بكل واحد منها من المباحث)  
الاول في ان الجسمية من توابع المادة

المذكور بل بسبب احوال عرضت للمادة لاجلها يتخصص استعدادها لقبول ذلك المقدار دون سائر المقادير •

(واعلم) أنه وإن كان الامر على ما بيننا إلا أن المقدار يفارق المادة في الوجود واما الصورة فانها لا تفارقها لافي الوجود ولا في الوجود •

### ﴿ البحث الثاني في السطح ﴾

(اعلم) ان للسطح اعتبارين (احدهما) كونه قابلا لقرض بمدين فيه متقاطعين على زاوية قائمة وكونه كذلك انما كان بسبب كونه نهاية للجسم الذي هو قابل لقرض الابعاد الثلاثة فان كون الشيء نهاية لاقابل الابعاد الثلاثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لانه نهاية مطلقا مقتضاء ان يكون قابلا لقرض بمدين (واعلم) ان السطح بهذا الاعتبار ليس بمقدار بل هو من باب المضاف الذي لا يكون الا للمقدار (واعلم) انه فرق بين قولنا السطح قابل لقرض بمدين وبين قولنا السطح قابل للطول والعرض فان الاول حق والثاني باطل لان السطح هو العرض والطول نفسه فكيف يحمل قابلا للعرض لان قابل الشيء يجب ان يكون منائر المقبولة •

(والاعتبار الثاني) للسطح كونه بحيث يمكن ان يختلف غيره من السطوح في القدر والمساحة وهو بهذا الاعتبار كم (واما بيان) ان السطح الواحد والخط الواحد لا يكون مورد الاستقامة والانحناء فسياتي في باب الكيفيات المختصة بالكميات •

### ﴿ البحث الثالث في احكام النقطة وهي ثلاثة ﴾

(الاول) انه غير قابل للانقسام لان النقطة نهاية الخط فلو انقسمت لافترض لها جزءان ولكان الجزء ان من الخط ولكان الجزء الاخير هو النهاية

و اما الجزء الذى قبله فلا يكون نهاية لان بعده شيئا آخر فاذا انتهية الخط غير متجزئة ( وبهذا ثبت ) ان الخط لا يتجزئ في المرض ولا في السطح ولا في العمق •

( الثانى ) ان الذى يقال ان النقطة برسم بحركتها الخط فهو للتفهيم لا للتحقيق لوجهين ( اما اولها ) فلان حركة النقطة تكون لامعالة في شيء او على شيء فذلك الشيء يكون قابلا لان يتحرك فيه فيكون جسما او سطحا تكون هذه الاشياء موجودة قبل حركة النقطة ولا تكون حركة النقطة علة لوجودها ( واما ثانيا ) فلان الشيء اذا امسه شيء وفارقه فان حاله بعد المماسه كحاله قبلها فاذا كان الاثر لا يبقى بعد زوال المماسه استحال ان يحصل الامتداد من اجزاء المماسه •

( الثالث ) ان النقط اذا اجتمعت فلا يحصل من اجتماعها الخط لان النقطة الثلاث اذا اجتمعت قالوا سطة ان لقيت كلتيهما بكلا الطرفين فهي مداخلة فيهما وهما مداخلتان فيها والمداخلة لا توجب المقام وان كانت الواحدة ما لقيت كلتيهما بكلا الطرفين بل بعض منها يلاقى احد الطرفين وبعض آخر يلاقى الجانب الآخر لزم انقسامها وقد ابطنا ذلك •

( وبهذا الدليل ) يظهر انه لا يحصل الخط من تالف النقط ولا السطح من تالف الخطوط ولا الجسم من تركيب السطوح ( وبهذا تبين ) انه يستحيل ان تكون بين الخطوط والسطوح نسبة او بين السطوح والاجسام نسبة اصلا •

( البحث الرابع ) في رسم النقطة ( قال اقليدس ) النقطة شيء لا جزؤه قليل ليس غرض اقليدس من ذلك التمييزها عن المقادير ولا شك ان النقطة تتميز بالوصف المسدود عن المقادير فاما من اراد ذكر رسم تميز النقطة عما عداها

فلا بد وان يزيد في هذا الرسم شيئا لئلا يدخل فيه ذات البارى تعالى  
والوحدة •

( فمنهم من قال ) النقطة شيء ذو وضع لاجزاء له والبارى تعالى ليس له وضع  
ولاليه اشارة وكذلك الوحدة لاوضع لها ولا اشارة اليها ومنهم من رسمها  
بكونها نهاية للخط •

( واما بيان ان النقطة ) هل تتحرك ام لا تتحرك فاخرنا • الى باب الحركة  
( وقد ابق علينا ) من مباحث الحكم المتصل امر المكان فانه عبارة عن السطح  
الحاوى فلتكلم فيه •

### الفصل السادس عشر في اثبات المكان •

( ان ) الشيء قد يكون معلوما من جهة بعض خواصه وامراضه وان كان  
مجهول الوجود والماهية وحيثئذ يكون كل واحد منهما مطلوبا والمكان  
من هذا الجنس لان المفهوم منه عند الجمهور انه امر يصح للجسم ان ينتقل عنه  
واليه بالحركة وان يسكن فيه •

( ثم اختلفوا ) في ان هذا الامر هل له وجود ام لا فبعضهم انكرو وجوده  
وقال لان القول بوجوده يؤدي الى محالات اربع •

( الاول ) لو كان المكان موجودا لكان اما ان يكون جوهر ا او عرضا فان  
كان جوهر ا فاما ان يكون جسما او لا يكون فان كان جسما فهو باطل لثلاثة  
اوجه ( اما او لا ) فلان كل جسم محتاج الى المكان فلو كان المكان جسما لاحتاج  
الى مكان آخر ويلزم منه التسلسل وهو محال ( واما ان لا ) فلان كل مكان فالتمكن  
مداخل فيه فلو كان المعكأ ن جسما لكان الجسم المتمكن مداخلا في الجسم  
وذلك محال ( واما ثالثا ) فلانه لو كان جسما فاما ان يكون بسيطا او مركبا

وليس شيء من البسائط والمركبات يمكننا ان نشير اليه فنقول انه هو المكان •  
(وباطل ايضا) ان يكون جوهر غير جسم لوجهين (اما اولاً) فلان المكان مطابق للممكن ويستحيل ان يكون مطابق الجسم جوهرًا معقولاً (واما ثانياً) فلان كل مكان فاليه اشارة ولا شيء من الجواهر المعقولة اليه اشارة فلا شيء من المكان بجوهر معقول •

(وباطل ان يكون عرضاً) لانه اما ان يكون قائماً بالممكن او بغيره والاول باطل لوجهين (اما اولاً) فلانه لو كان عرضاً لكان منتقلاً مع الممكن فيشذ يكون الممكن منتقلاً مع المكان لان المكان ولا اليه هذا خلف (واما ثانياً) فلان المرض يكون موجوداً في المحل ولا يكون المحل موجوداً فيه فيلزم ان لا يكون الجسم موجوداً في المكان بل يكون المكان موجوداً فيه •

(وباطل ان يكون حالاً) في غير الممكن لان الممكن اسم مشتق من المكان فلو كان المكان عرضاً قائماً بجسم آخر لكان الممكن ذلك الشيء لان العرض متى قام بالشيء اشتق للمحل اسم من اسم الحال كالابيض والاسود فكان يجب ان يكون الممكن هو الحاوي لا الهوى وهو باطل •

(الثاني) لو كان المكان اسماً لا بد منه للحركة لكان لا يخلو اما ان يكون المكان محتاجاً الى الحركة وذلك باطل لان المكان قد يوجد مع عدم الحركة واما ان تكون الحركة محتاجة الى المكان وقد ثبت ان ما يحتاج اليه الشيء فهو احد الملل الاربع (فاما ان يكون) علة فاعلية للحركة وهو باطل لان كل حركة تحصل فلها علة فاعلية غير المكان (واما ان يكون) علة عنصرية وهو ظاهر الفساد لان العلة المنصرية للحركة هي المتحرك لا المسكان (واما ان يكون) علة صورية وهو ايضا ظاهر الفساد (واما ان يكون) علة غائية وهو

باطل

باطل لثلاثة اوجه (اما اولاً) فلان العلة الفاعلة انما يجب وجودها في الاعيان عند الوصول الى الغاية وللكان يجب حصوله قبل الوصول الى الغاية (واما ثانياً) فلان المكان لو كان كما لا يشاق اليه المتحرك لكان من كالات الانسان ان يحصل في امكنة يشاق اليها (واما ثالثاً) فلان الكمال منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشئ والمكان ليس صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما المشترك فانه يكون للشئ اول غيره والمكان عندكم خاص •

(الثالث) لو كان الجسم في مكان لكما انت الاجسام النامية في مكان ولو كان مكانها يتحرك معها فكان لمكانها مكان الى غير النهاية والتالي محال فالمقدم مثله •

(الرابع) ان حركة الجسم عبارة عن الانتقال واستبدال القرب والبعد وكما ان هذا الاستبدال قد يقع للجسم كذلك يقع للسطح والخط والنقطة فلو كان هذا الانتقال يوجب للجسم مكاناً لا يوجب ايضاً للنقطة مكاناً ولكن ذلك محال لوجوه ثلاثة •

(اما اولاً) فلان مكان الشئ يجب ان يكون مساوياً له حتى لا يسمه غيره والمساوى للنقطة نقطة فاذا كان مكان النقطة نقطة ثم ليس احدى النقطتين بان تكون مكاناً للآخرى اولى من العكس فيشذ يلزم ان يكون كل واحدة منهما مكاناً للآخرى فيكون كل واحدة منهما حالاً وعلا وهذا محال •

(واما ثانياً) فلان كل ماله مكان فلا بد وان يكون له مكان طبيعي ومكان غريب ويكون له لا محالة ميل الى المكان الملازم وميل عن المكان الغريب والميل هو القتل والخفة فيلزم ان يكون للنقطة قتل او خفة وذلك محال •

(واما ثالثاً) فلان النقطة كما مضى امر عديم فيستحيل ان يكون لها مكان



فهذه جملة شبه منكرى المكان \*

( والجواب ) عن الاول هو ان المكان عرض قائم بنير المتمكن فانه عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى ( وقولكم ) اذا كان المكان حالا فى شىء آخر وجب ان يكون اسم المتمكن ثابتا لذلك الشىء ( فنقول ) ان اشتقاق الاسم للمحل من اسم الحال قضية غير عقلية حتى يجب وجودها للاحالة فربما لم يوجد كما فى كثير من الاعراض واما المتمكن فلا نسلم انه مشتق من المكان بل هو مشتق من التمكن والتمكن عرض موجود فى الجسم المحوى \*

( ثم ان سلمنا ) ان المتمكن مشتق من المكان لكان من الجائز ان يشتق الاسم للجسم من العرض الحال فى الجسم الآخر كالعلم فانه فى العالم ويشق منه الاسم للمعلوم \*

( والجواب عما ذكره ثانيا ) ان الحركة محتاجة الى المكان ولكن لم قلتم ان كل ما يحتاج اليه الشىء فانه لا بد وان يكون احد الطل الاربعة فان الاثنين محتاج الى الواحد مع ان الواحد ليس فاعلاله ولا عنصرا ولا صورة ولا غاية بل هذا النوع من التقدم يسمى تقدما بالاطبع \*

( والجواب عما ذكره ثالثا ) ان النامى يستبدل بنموه مكانا بعد مكان فلا يلزم ما قالوه \*

( والجواب عما ذكره رابعا ) انه انما يلزم ما قلتم لو قلنا ان الانتقال سواء كان بالذات او بالعرض يوجب المكان ونحن لا نقول كذلك بل نقول ان انتقال الشىء بالذات وهو ان يفارق ما يحيط به مفارقة بذاته لا بسبب لزومه للمفارق بذاته وهو الموجب للمكان واما الخط والسطح والنقطة فانها

في المفارقة ليست مستقلة بل هي تابعة للجسم (فهذا هو الجواب) عن شبه  
للتكرين لوجود المكان •

(والذي يدل) على وجوده امور ثلاثة اولها الانتقال فانه عبارة عن التغير في  
الابن لانه قد يوجد الانتقال وان لم يحصل التغير في الجوهر والكم والكيف  
وسائر الاعراض وقد لا يوجد الانتقال عند حصول التغير في كل تلك الامور  
فلما ان الانتقال هو التغير في الابن اى هو تغير في نسبه الى المكان وذلك  
يوجب وجود المكان •

(وثانيها) انا نشاهد الجسم يكون حاضرا ثم يذهب ويحضر جسم آخر  
حيث هو والبداهة تقتضى ان يكون للمتمايين مورد مشترك وليس ذلك  
الا المكان الذى كان للاول ثم صار للآخر •

(وثالثها) ان وجود القوق والسفل معلوم بالضرورة وذلك يقتضى وجود  
المكان (والاولى ان يقال) ان العلم بوجود المكان علم بدهى فانه لو سلم كونه  
استدل لاياليتوجهت الشكوك على هذه الوجوه • •

هو الفصل السابع عشر في ضبط المذاهب في ماهية المكان •

(قد ذكرنا) انا ننفي بالمكان ما ينتقل الجسم عنه واليه بالحركة ولا يتسم مع  
ذلك الجسم لجسم آخر (فتقول) هذا الامر اما ان يكون جزءا من الجسم  
واما ان لا يكون فان كان جزءا من الجسم فاما ان يكون هيو لا وصورته وان  
لم يكن جزءا له ولا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو اما ان يكون  
عبارة عن بعد مساوى لقطاره فهو يشغله بالانداس (١) فيه واما ان يكون

(١) دس الشئ تحت التراب وغيره ادخله ودفنه تحته واخفاه وزجه وفي  
نسخة اخرى (اندماس) فهو ايضا صحيح لان معنى دمس دفن واند مس  
دخل في الدماس وهو الحام ١٢ محيط

عبارة عن سطح من جسم لاقيه سواء كان سطح جسم يكون حاويله او يكون  
محوياله واما ان يكون عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس  
للسطح الظاهر من الجسم المحري فهذه مذاهب خمسة (وقد ذهب) الى كل  
واحد منها ذاهب (والحق هو الاخير) •

( و احتج ) من جعل المسكان هيولى بان المسكان تتعاقب عليه اشياء هي  
للممكنات والمادة تتعاقب عليها اشياء هي الصور فالمسكان هو الهيولى •

( واحتج ) من جعله صورة بان المسكان محدد حاصر والصورة محدة  
محصورة (والذى يدل ) على بطلان المذهبين مما امور ثلاثة ( احدها )  
ان المسكان قد يترك بالحركة والهيولى والصورة لا تترك اصلا ( وثانيها )  
ان المسكان يطلب بالحركة والهيولى والصورة لا تطلبان بالحركة ( وثالثها )  
ان المركب ينسب الى الهيولى فيقال باب خشبي ولا ينسب الى المكان فلا يقال  
باب مكاني (والذى) تمسكوا به فهو قياس من موجبين في الشكل الثاني فان  
اصلحوه وقالوا المسكان تتعاقب عليه الممكنات وكل ما تتعاقب عليه اشياء  
فهو مادة فحينئذ تصير الكبرى كاذبة (واعلم ) ان الاشكال في هذه المسئلة  
في ان المسكان هل هو البعد ام لا فلتكلم فيه •

الفصل الثامن عشر في الكلام على اصحاب البعد

( زعم ) هؤلاء ان بين غايات الاناء الحاوي للماء ابعاد ثابتة تتعاقب عليها  
الاجسام وهي الممكنات (تم منهم) من جوز خلو هذه الابعاد عن الاجسام  
وم اصحاب الخلاء (ومنهم) من منع ذلك ونحن نبطل في هذا الفصل القول  
بوجود هذه الابعاد وفي الفصل الثاني الذي يليه نبطل القول بالخلاء •

( فاعلم ) ان اصحاب البعد منهم من زعم ان العلم بذلك ضروري لان الناس

كلهم

والفصل الثامن عشر في الكلام على اصحاب البعد

كلهم يحكمون بأن الماء إنما حصل في الاجياز التي بين اطراف الاناء •  
( ومنهم من احتج ) على آياته ولهم في هذا الاحتجاج طريقان ( اولهما )  
ان بدلوا على آيات منذهبهم بان المكان هو البعد ( وآخرهما ) ان يحتجوا على فساد  
قول اصحاب السطح ثم يلزمون من ذلك صحة القول بالا بـ ا د •

( اما الطريق الاول ) فن وجيه ( احدهما ) ان اختلاط البسائط قد يكون  
سبباً لاشتباه بعضها بالبعض وانما يزول ذلك الاشتباه برفع شئ بمشيء من  
تلك المختلطات حتى لا يبقى الا ذلك البسيط فعينه تميز هو عن تلك  
الاشياء والبعد الذي ادعيته من هذا الباب فانا اذا توهمنا خروج الماء من  
الاناء وعدم دخول الهواء فيه لزم ان يكون البعد الثابت بين اطراف الاناء  
موجودا وذلك يعرفنا ان ذلك البعد ايضا كان موجودا عند ما كان فيه ماء  
او هواء ( وثانيها ) ان كون الجسم في مكان ليس لسطحه فقط بل ومع جسمه  
ايضا فيجب ان يكون ما فيه مساويا له لكن المتكهن فيه جسم ذو ابعاد ثلاثة  
فالمكان يجب ان يكون ذا اقطار ثلاثة •

( واما الطريق الثاني ) فن وجوه خمسة ( اولها ) ان المكان لو كان سطحاً محيطاً  
لسطح الجسم لكانت الحركة عبارة عن مفارقة سطح متوجه الى سطح آخر ثم  
الطائر الواقف في الهواء او الحجر الواقف في الماء عند ما يجري الهواء  
والماء عليهما يجب ان يكونا متحركين فان الذي فرض مكانا لهما قد تبدل عليهما  
ولما لم يكن الطائر الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء متحركين بل  
ساكنين وكل ساكن فسكونه في مكان واذا ليسا لازمين لسطح واحد فليس  
هناك ما يفرض سكونهما فيه سوى البعد الذي يشغله الذي لا يتحرك  
ولا يتبدل بوجه بل يكون لا بئس ابداعاً على حالة واحدة ( وثانيها ) ان المكان يجب

ان يكون شيئاً لا يتحرك بوجه ولا يزول ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه ما ويزول (ونألفها) ان الناس يصفون المسكان بالقراغ والامتلاء ولا يصفون السطوح بذلك (ورأبها) انا لو جئنا المكان عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي لم يكن لاجزاء الاجسام مكان وذلك محال ولو جئناه عبارة عن البعد كان لاجزاء الاجسام مكان فهذا الذي قلناه اولي (وخامسها) ان النار في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل تطلب مكاناً بالكلية ومحال ان يطلب نهاية الجسم الذي فوقه او تحته فان النهاية محال ان تلاقى كلية الجسم بل انما تلاقى نهاية الجسم فاذا المطلوب هو البعد على الترتيب •

(والجواب) اما الذي ذكره اولاً (فتقول) لاشك انه يلزم فيما فرضتموه وجود البعد ولكن الذي فرضتموه محال عندنا واللازم من المحال لا يجب ان يكون صحيحاً بل يجوز ان يكون محالاً •

(واما الذي ذكره) ثانياً من ان الجسم يقتضي المكان لا بسطحه بل بجسميته فتقول ما الذي تمنون بكون الجسم مقتضياً للمكان فان ضيقتم به انه الجسمية يصح ان يحيط به جسم آخر فذلك مسلم ويلزم منه مقصودكم وان ضيقتم به ان كل بعد من جسميته يقتضي بعداً ان يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الاول •

(واما الذي ذكره ثالثاً) من الطير الواقف في الهواء (فتقول) ان عني بالسكون ان لا تبدل نسبته الى الامور الثابتة فهو بهذا المعنى ساكن ولكن لم قلتم ان السكون بهذا المعنى يقتضي الاستقرار في مكان واحد وان عني بالسكون نفس الاستقرار في مكان واحد فهذا الجسم ليس بما كن ولا يتحرك وعلم بمواد ليل على امتناع ذلك ونحن نشرح وجه امكانه

## في باب الحركة •

( واما الذي ) ذكره رابعا من ان المسكان يجب ان يكون شيئا لا يتحرك ( فنقول ) مسلم ان المكان لا يتحرك بالذات اما انه لا يتحرك بالعرض فهو غير مسلم ولا مشهور كيف والجمهور يرون الجرة مكانا للماء ويرون حركتها •  
 ( والذي ذكره خامسا ) من ان النار في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل يطلب مكانا بالكلية ( فنقول ) اولا ان الامور المبنية على العرف والعادات لا تصلح ان يدول عليها في العقليات ( وايضا ) فلو لم لا يتمتعون من ان يقولوا ان البسيط الذي هو داخل الجرة مملؤ وفارغ ( وثانيا ) انه واي برهان قام على ان لكل جسم مكانا حتى يجعل لاجله البعد مكانا ثم لكل جسم وضع وللفلك الاقصى وضع وحركته في الوضع على ما سنبينه فاما ان يكون لكل جسم مكانا لا محالة فذلك مما لم يثبت اصلا واذا لم يثبت ذلك لم يلزمنا الحكم بان المكان هو البعد لا غير •

( والجواب ) عما ذكره سادسا (١) من ان طلب النهاية متمنع ( فنقول ) ان طلب النهاية على وجهين ( احدهما ) ان يطلب الحجم بان يدخل في نفس السطح وذلك محال ( وآخرها ) ان يطلب بان يلاقه الجسم الاخر ملاقة المحيط لهاط وهذا المعنى يتحقق مع القول بجعل النهاية مكانا •

( واذا قد فرغنا ) عن حل شبههم فلنذكر ما يدل على فساد قولهم ( فنقول ) لو كان للمكان بعد وللجسم بعد آخر فاذا حصل الجسم في ذلك البعد فلا يخلو اما ان يبقى البعدان اولايقيا او يبقى احدهما دون الآخر فان لم يبقيا فقد عدم التمكن والمكان عندما يكون التمكن في المكان هذا خلف وان لم يبق احدهما لم عدم التمكن عند حصول المكان او عدم المكان عند حصول التمكن وكلاهما محال

(١) هذا الوجه هو في ضمن الخامس ١٢

وان بقي البعدان فاما ان يتحدوا وقد ابطناهما اولاً يتحدان بل يكون كل واحد منهما باقياً متميزاً عن صاحبه ( وهذا هو الذي ذهب اليه اصحاب البعد ) فنقول ( ان ذلك محال من وجوه اربعة ( اولها ) انه يلزم اجتماع البعدين مما تلى الماهية في مادة واحدة وحيث لا يتميز احداهما عن الآخر بشئ من الذاتيات ولا بشئ من العوارض سواء كانت لازمة او مفارقة لانه متى اجتمع المثلان في مادة واحدة فليس بان عروض العارض لاحدهما اولى من ان يكون هو بعينه عارضاً للآخر فاذا يسكون عارضاً لهما جميعاً واذا كان ذلك العارض مشتركاً بينهما استحال ان يكون سبباً للتميز فاذا البعدان لا يتميز احداهما عن الآخر بخصوصية شخصه فاذا ارتفع التميز ارتفعت الانوثة وحصل الاتحاد وقد ابطنا •

( فان قيل ) يتميز احداهما عن الآخر بكون احدهما حالاً في الجسم والآخر حالاً في الجسم ( فنقول ) ان البعدين المتماثلين ليس احدهما بالحالية والآخر بالحلية اولى من العكس ويعود الالتزام المذكور •

( ثانياً ) انه لا معنى للبعد الشخصي الا البعد الذي بين طرفي هذا الاناء فلو جاز ان يكون البعد الموجود بين طرفي هذا الاناء بعدين مع ان الماهية واحدة والاشارة الحسية اليهما واحدة جاز ان يكون الشخص الانساني المشار اليه شخصين وان كانت الماهية واحدة والاشارة واحدة بل ليس بان يكون شخصين اولى من ان يكون ثلاثة واربعة ويلزم منه تجويز ان لا يكون الشخص الواحد المشار اليه واحداً بل اشخاصاً غير متناهية •

( فان قيل ) انا انما حكمنا بان الموجود بين طرفي هذا الاناء بعدان لاننا لمقدرنا خروج الماء عن ذلك الاناء وعدم دخول جسم آخر فيه وجدنا فيه بعداً فاما

دخل فيه الماء علمنا انه اجتمع ذلك البعد مع بعد الماء فحكمنا باجتماع البعدين ولم يوجد مثل هذا الطريق في الانسان الواحد حتى يلزمنا ان نقول هذا المشار اليه ليس واحدا بل اثنين ( فنقول ) قد بينا ان فرض عدم دخول جسم آخر في الماء عند خروج الماء منه محال فيكون المبنى عليه فاسدا \*

( واما الآن فنقول ) يجب ان هذا الفرض ممكن ولكننا بهذا الفرض نستفيد ان الواحد في الماهية وفي الاشارة الحسية قد لا يكون واحدا بالشخص بل قد يكون اشخاصا واذا جوزنا ذلك فهب ان هذا الطريق لم يوجد في الانسان المشار اليه ولكن مع ذلك لا يمكننا ان نقطع بكونه انسانا واحدا لانه وان لم يوجد ذلك الطريق فقل لها من طريقا آخر به يعرف كون ذلك الانسان المشار اليه انسانين وان كنا معا عرفنا ذلك الطريق ( ثبت ) ان ما قالوه يوجب الشك في وحدة جميع الاشخاص \*

( ونالها ) اننا نشاهد الاجسام متماثلة من التداخل والمعنى من امتناع تداخلها هو ان يبقى كل واحد منها في حيز غير حيز الآخر وهذا الحكم لا يثبت الا في الشيء الذي له بذاته حصول في الحيز والجهة لان الذي لا يكون له حصول في حيز و جهة استحالة ان يقتضى ان يكون حصوله في جهة غير جهة الشيء الآخر الشيء الذي يكون له لذاته لا لتغيره حصول في الجهة هو المقدار لا الميولى ولا الصورة ولا سائر الاعراض ( اما الميولى ) فلانها في حد ذاتها مجردة عن الوضع والحيز كما ستعرف ( واما الصورة ) فلان الجسم الواحد قد يتخلل في شغل حيزا كبيرا ثم يتكاثف في شغل حيزا صغيرا مع بقاء صورته الجسمية بما لها فلمنا ان الصورة الجسمية ليست في حد ذاتها شاغلة للحيز واما سائر الصور والاعراض فظاهرها من امرها انها لا تشغل الاحياز



شغلا بالذات بل الشاغل بالذات هو المقدار وإذا كان امتناع المدخلة حكما حصل بالذات للمقدار وبالعرض لنيره علمنا ان المقدارين متما نمان من الدخول •

(ورابها) كل بعدين فهما لا محالة أكبر من بعد واحد وكل بعد أكبر من بعد آخر فهو اعظم منه لان زيادة المقدار على المقدار توجب العظم فلو كان بين نهما بقى الاناء بعد آخر سوى بعد الجسم لكان مجموعهما اعظم من البعد الواحد ومعلوم ان الامر ليس كذلك لان مجموعهما هو الذى بين النهايات وذلك بعينه قدر كل واحد منهما •

(ولقاتل ان يقول) متى يكون البعدان اعظم من البعد الواحد عند ادخالهما اولاً عند ادخالهما والا ول باطل لان البعدين انما يكونان اعظم من البعد الواحد اذا كانت الاشارة الى احدهما غير الاشارة الى الآخر ومتى كانا كذلك لم يكونا متداخلين •

(وان ادعيتم) ان البعدين يكونان اعظم من البعد الواحد اذا لم يتداخلا فهذا مسلم ولكن لم قلتم بانه لم يحصل هنا هذا التداخل وهل النزاع الا فيه (فالخاص) انه لا يمكن بيان كون البعدين اعظم من البعد الواحد الا بعد بيان امتناع ادخالهما فلو بينا امتناع ادخالهما وجوب كون مجموعهما اعظم من كل واحد منهما لزم الدور (فهذا) ما عدى في هذا الموضع •

﴿ الفصل التاسع عشر في الرد على القائلين بالخلاء ﴾

(اصحاب) الخلاء على قسمين (فالاكثر) منهم زعموا ان الخلاء ليس امر او وجوديا ونحن نميز ههنا بمباراة لا توهم كونه امر او وجوديا اصلا (فنقول) انا نجوز وجود جسمين لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيهما (فهذه عبارة)

محتملة للمقصود وغير موهمة بكون الخلاء امرا وجوديا •

(واما الذى يتوهم) من ان بين ذنبك الجسيمين ابعادا هي امور وجودية  
فذلك وهم باطل كما ان الذى يتوهم خارج العالم خلاء او ملاء وهم باطل  
هنا الحكماء •

(ومن الناس) من سلم ان الخلاء امر وجودي وزعم ان الابداء الثلاثة اذا  
حلت في المدة حصل الجسم من ذلك وان لم يحصل فيها كان ذلك خلاء (ونحن  
نذكر) اول ما يفسد القول الاول خاصة ثم ما يفسد القول الثانى خاصة ثم  
ما يفسد هما جميعا •

(فالذى يدل) على فساد المذهب الاول ان نقول (الجسمان) اللذان  
لا يتلاقيان ولا يلاقيهما جسم قد يكون ما بينهما بحيث يملأه ذراع وقد يكون  
بحيث لا يمتلئ بالذراع الواحد وقد يكون بحيث لا يتسع للذراع الواحد  
والذى بين جسمين آخرين قد يكون مخالفا لما بين الجسمين الاولين في احتمال  
الجسم العظيم والصغير فليست هذه الاحكام احكاما موهمة كاذبة فان  
اتساع ما بين الجسمين المفروضين نارة للذراع ونارة لما هو اقل منه واكثر  
امر حاصل ممكن الوقوع بل واقع بخلاف الابداء المتوهمة خارج العالم فانها  
امور كاذبة وموهمة ممتنة الوجود •

(والذى يدل) على فساد مذهب الفريق الثانى امران (الاول) ان نقول  
الخلاء مما يمكن مسحه وتغيره فاننا نعلم بالضرورة ان الخلاء الذى بين السماء  
والارض اضعاف الخلاء الذى بين قديمين وقبول المسح والتقدير من  
خواص السكم فالخلاء اذ آكم فما ان يكون كما منفصلا او متصلا والاول  
باطل لو جبرين (اما اولاً) فلا ت السكم المنفصل حصوله من اجتماع

• بين مد ينتين

الوحدات الغير القابلة للانقسام فكان يستحيل ان يحصل فيه الجسم القابل  
 للانقسام ابدا (واما تأنيا) فلان السكم المنفصل غير ذي وضع ومكان الجسم  
 يجب ان يكون ذا وضع (فالخلاء لاذآ كم متصل) فاما ان يكون كما متصلا  
 بالذات واما ان يكون كما متصلا بالمرض فان كان كما متصلا بالذات ولا شك  
 انه كم ذو وضع فاذا الخلاء مقدار ومتى كان كذلك استحال ان يوجد  
 الا في المادة لما مضى ومتى كان كذلك كان الخلاء جسما فكان الخلاء ليس  
 بخلاء (وان كان كما متصلا بالمرض) فلا يخلو اما ان يكون الخلاء حالا في المقدار  
 او المقدار حالا في الخلاء او الخلاء والمقدار يكونان حالين في ثلث فان كانت  
 الخلاء حالا في المقدار وهو حال لا محالة في المادة فكان الخلاء ملاء (وهكذا)  
 القول ان فرض الخلاء حالا في عمل المقدار واما ان فرض الخلاء محلا للمقدار  
 كان الخلاء جسما لانه لا معنى للجسم الا الذي فيه قابلية للابادة ثبت ان الذي  
 فرض خلاء فهو جسم فاذا القول بالخلاء باطل •

(الثاني) ان هذه الابادة المفارقة اما ان تكون متناهية او غير متناهية  
 والقسم الثاني قد ابطناه فتمين القسم الاول وهو كون تلك الابادة متناهية  
 وكل متناه فله حدا وحدود وكل ما كان كذلك فهو مشكل وذلك الشكل ان  
 كان لذاته كانت شكل جزئه مساويا لشكل كله لا شتراك جزئه وكله  
 في الطبيعة النوعية مع ما ثبت من وجوب اشتراك المشتركين في الماهية  
 وفي لوازمها ولو كانت كذلك لما كان ذلك الشكل حاصلا لعله فاذا  
 لو كان ذاتا يقتضى شكلا لما كان ذلك الشكل حاصلا له هذا خلف ومحال  
 ان يكون ذلك الشكل بسبب الفاعل والا لكان المقدار الواحد الجسماني  
 مستقلا قبل الفصل والوصل والتمدد وذلك محال فبقي ان يكون ذلك الشكل

سبب المادة فاذا ذلك المقدار مادي والمادة الموصوفة بالمقدار يلزم  
ان تكون جسماً فاذا الخلاء جسم هذا خف \*

( واما الذي يدل على فساد القولين ) فلي وجوب ( احدهما ) ادلة عقلية  
( واثانيهما ) علامات طبيعية ( اما الادلة العقلية ) ثلاثة \*

( الاول ) ان الجسم لو حصل في الخلاء لاستحال ان يكون ساكناً او متحركاً  
والتالي محال فالمقدم مثله ( بيان الشرطية ) ان الخلاء لا يخلو اما ان يكون  
متشابه الاجزاء واما ان لا يكون ومحال ان لا يكون متشابه الاجزاء  
لان ما به يخالف جزء جزءاً اما ان يكون لازماً لذلك الجزء او لا يكون فان  
كان لازماً فذلك اللزوم اما ان يكون لنفس ما هي ذاك الجزء او لماله  
او لخاله ومحال ان يكون لما هي ذاك الجزء لان الخلاء اما ان يكون عبارة  
عن عدم الاجسام واما ان يكون عبارة عن الابداد المفارقة وكيف ما كان  
فلا اختلاف في مجرد هذا المفهوم ومحال ان يكون لا صير يحل فيه لان لوازم  
الماهية مشتركة بين افرادها فلو لم جزءاً من الخلاء لازم لم كل جزء ذلك  
اللازم فيشذ لا يخالف فيه جزء جزءاً ومحال ان يكون لا صير يحل فيه  
الخلاء لانه حينئذ يكون ملاء لا خلاء واما ان لم يكن وجه المخالفة  
لازم ما يفرض زايلاً وحينئذ يحصل التساوي بين الاجزاء المفروضة  
في الخلاء واذا كان كذلك استحال ان يكون موضع بالطبع مطلوب بالجسم  
وان يكون موضع آخر مهرو باعته بالطبع لاستحالة ان يكون احد المثليين  
مطلوباً والآخر مهرو باً واذا كان كذلك لم يكن للجسم مكان طبيعي  
فيشذ لا يكون له سكون طبيعي ولا حركة طبيعية وبهذا ثبت انه يستحيل  
ان تكون له حركة او سكون ارادي فان الارادة يستحيل ان تخص

احد المثلين بحكمه ون الثاني ( واذا ثبت ) ذلك استحال ان يتحرك له حركة  
قسرية لان القسر على خلاف الطبع فاذا لم يكن له ميل طبيعي الى حيز معين  
استحال وجود القسر \*

( الثاني ) ان الجسم اذا تحرك في مسافة فكلما كان الجسم الذي في المسافة  
ارق كانت الحركة فيها اسرع وكلما كان اغلظ كانت الحركة فيها ابطا لان  
الريق شديدا لا تقاوم الدافع الخارج والغلظ شديد المقاومة وايضا  
المشاهدة تدل على ذلك ( واذا ثبت ذلك فنقول ) اذا فرضنا الجسم متحركا  
في خلاه لا بد وان يكون في زمان لان كل حركة فهي قطع مسافة وكل مسافة فهي  
متقسمة وقطع نصفها قبل قطع كلها فتكون تلك الحركة في زمان ( ونفرض ذلك  
الجسم ) ايضا متحركا في خلاه ولا شك ان زمان حركته في الملاء اطول من زمان  
حركته في الخلاه ولا شك ان زمان الحركة الخلائية الى زمان الحركة الملائية  
نسبة فتكن تلك بالشرم لنفرض ملاء آخر نسبة رفته الى رقة الملاء الاول  
كنسبة زمان الحركة الخلائية الى الحركة الملائية فيلزم ان يكون الحركة  
في هذا الملاء الرقيق مساوية للحركة في الخلاه لان الملاء الرقيق ليس فيه  
الاكثر مافي الملاء الكثيف من المقاومة وقد بينا ان نقصان زمان الحركة التي  
في مسافة معينة مساو لزيادة لطافة الجسم التي في تلك المسافة واذا كانت  
رقة الملاء الثاني عشرة اضعاف رقة الملاء الاول وجب ان يكون زمان  
الحركة فيه عشر زمان الحركة في الملاء الاول وذلك هو مقدار زمان  
الحركة في الخلاه فيلزم ان يكون زمان الحركة في الخلاه مساويا لزمان  
الحركة في الملاء ( وان اخذت ) الملاء الثاني بحيث تكون نسبة رفته الى رقة  
الملاء الاول ازيد من نسبة زمان الحركة الخلائية الى الحركة الملائية الكثيفة لزم

ان تكون الحركة في هذا الملاء الرقيق اسرع من الحركة في الخلا فيلزم  
ان تكون الحركة مع المانع مساوية للحركة لا مع المانع او اسرع  
وكل ذلك محال •

( الثالث ) اما سنين في باب الحركة ان الحبر اذا رمي قسرا الى فوق فهو  
انما يتحرك لان الهرك افاده قوة تحركة الى فوق و تلك القوة انما تبطل  
بمصاد مات الهواء الذي في المسافة فلو لم يكن في المسافة هواء بل كان  
خلاء صرفا لما وجدت المصادمات فكان يجب ان لا تضف القوة ولا  
تبطل فكان يلزم ان لا يرجع الحبر الرمي الى فوق الا بعد وصوله الى  
سطح القلك ولما لم يكن كذلك علمنا ان هذه المسافة غير خالية •

( واعلم ) ان على هذه الادلة الثلاثة التي ذكرناها شكوكا ( اما الاول )  
فلقائل ان يقول انه ليس يجب اذا كانت لشيء واحد مواضع متشابهة ان  
يلزمه ان لا يسكن في كل واحد منها فان امثال هذه المواضع ايها اتقى  
الجسم الحصول فيه وقف فيه بطبعه ولم يهرب عنه كحال جزء من اجزاء  
الهواء في جملة حيز الهواء وجزء من اجزاء الارض في جملة حيز الارض  
ولو لا هذا لما كان سكوت ولا حركة بالطبع لشيء من اجزاء الناصر  
الواحد في حيزه فان الحيز دائما يفضل على مشتغل الاجزاء •

( اما الثاني ) فلقائل ان يقول الحال الذي ذكرتموه انما يلزم لانكم اخرجتم الحركة  
عن ان يكون لها في ذاتها استحقاق للزمان بل جعلتم استحقاقها للزمان بسبب  
ما في مسافتها من المقاومة و ذلك باطل فان الحركة ماهيتها انما تقطع المسافة ولا  
محالة يكون قطع الجزء سابقا على قطع السكل فالحركة لذاتها تستدعي ان يكون  
لهازمان ولذلك فان حركة القلك لها زمان وان لم يكن لها شيء من المقاومات

نعم ما في مسافتها من المقاومة يوجب ان يصير زمانها اطول فطول الزمان  
انما حصل بسبب المقاومة واما اصل الزمان فانما حصل بسبب اصل الحركة  
( واذا ثبت ذلك فنقول ) اما الزمان الذي يقابل اصل الحركة فهو حاصل  
للكركة التي تكون في الخلاء واما الزمان الذي يقابل المقاومة فلا شك انه يقل  
بقلة المقاومة ويكثر بكثرته ( واذا ظهر ذلك فنقول ) لنفرض الزمان الذي  
تقطع فيه مائة ذراع من الخلاء ساعة واحدة والزمان الذي تقطع فيه مائة  
ذراع من الملاء عشر ساعات فينبذ تكون الساعة الواحدة في مقابلة اصل هذه  
الحركة وباقي الساعات بسبب مقاومة الملاء فاذا فرضنا ملاء نسبة مقاومته الى  
مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة الخالية الى الحركة في الملاء فينبذ  
تكون مقاومة ذلك الملاء عشر مقاومة الملاء فتلك الحركة تستحق ساعة  
واحدة لاجل كونها حركة وتستحق عشر الساعات التسع بسبب ان ما فيها من  
المقاومة عشر ما في الملاء والزمان الذي تستحقه مقاومة الملاء تسع ساعات  
فالزمان الذي تستحقه مقاومة هذا الملاء الزقيق عشر ذلك الزمان فيكون  
زمان الحركة في هذا الملاء الزقيق ساعة وعشر تسع ساعات فلا يلزم من  
هذا ان تكون الحركة في الخلاء مساوية للحركة في الملاء .

( واما الثالث ) فهو الذي لا يدل على وجود الملاء في العالم فضلا عن ان يدل على  
وجوبه بل يدل على ان المسافة التي بين السماء والارض ليست خلاء صرفا  
واما دلالة على كونه « ملاء بالكلية فلا لان المحتمل ان يكون الغالب في هذه  
المسافة هو الهواء وان كان يتخللها خلاء كثير ثم ان ذلك القدر من الهواء  
يكفي في تضخيم الميل القسري لمصادماته وتمويقاته فهذا شكوك حسنة  
ذكرها صاحب المتبر على هذه الادلة .

(النمط الثاني (١)) من الأدلة على بطلان الخلاء وهو الملامات الطبيعية (وفيه) وجوه أربعة (الاول) ان الاناء الضيق الرأس اذا كانت في اسفله ثقبه ضيقة اذا ملىء ماء فان فتح رأسه ينزل الماء وان ضم رأسه لم ينزل فقدم نزوله اما ان يكون لعدم ما يقتضى نزوله اولوجود ما يقتضى عدمه والاول باطل لان طبيعة الماء علة نزوله بشرط ان يكون خارجا عن مكانه الطبيعي وهذا المعنى حاصلها هنا فملئنا ان عدم الحركة ليس لعدم مقتضى لوجود الحركة فاذا عدمها فوجود المانع وذلك المانع اما ان يكون خارجا عن القارورة اولا يكون و المانع الخارجى اما انسداد المنافذ وهى تلك الثقبه بالاهوة المحتبسة فيها واما امتلاء العالم بحيث لم يبق للماء خارج الاناء مكان (والقسم الاول) باطل لثلاثة اوجه (اما اولا) فلانه كان يجب لو فتحنا رأس الآنية ان لا ينزل الماء (واما ثانيا) فلان الثقبه متى كانت واسعة وجب ان لا ينزل الماء لان مجاورته من الهواء اكثر فان الهواء القليل اذا منع جميع الماء الذى فى الآنية عن النزول فالهواء الكثير المجاور للثقبه الواسعة اولى (واما ثالثا) فلانه اذا كان خارج الاناء خلاء فكان يجب ان ينزل الماء ويندفع الهواء بسببه الى تلك الاحياز الخالية (واما القسم الثانى) فهو قول بالملاء ولكنه لا يبدل على وجوب الملاء وامتناع الخلاء فربما كان الملاء حاصلًا وان لم يكن واجبا واما ان كان المانع من تلك الحركة ليس خارجا عن القارورة فذلك انما يكون اذا كان سطح القارورة حافظًا لما فيه من الماء مانعًا لنزوله (ثم) من المعلوم انه ليس يحفظه بخصوص كونه ماء بدليل انه لو فتح رأس الاناء ينزل الماء فملئنا انه انما يسكبه لان سطحه يقتضى ان يماسه سطح اى جسم كان اولان سطح الماء ملازم بالطبع لسطح الاصبع الذى لا يتمكن من النزول فبقى الماء محبوسا بسبب ذلك وكل ذلك



يدل على استحالة الخلاء •

(فان قيل) لا يجوز ان تكون العلة في عدم نزول الماء من الاناء ما ذكرتموه من تلازم سطوح الاجسام لثلاثة اوجه ( اما اولاً ) فانه يلزم ان لا ينزل عند اتساع الثقب ( واما ثانياً ) فكأن يجب ان يمنع نزول الزيت اذا كان الاناء مملوءاً زيتاً ( واما ثالثاً ) فانه اذا كان نصف الاناء مملوءاً اما ونصفه هو انهم اذا شدنا رأس الاناء وجب ان ينزل الماء لا مكان ان يبسط الهواء الذي فيه حتى يشغل كل الاناء •

( فنقول ) اما الاول فغير لازم لان الثقبه اذا كانت واسعة يمكن ان ينزل الماء من ناحية و يصعد الهواء من ناحية اخرى وهو شاهد في القاورة الضيقة الرأس المكبوبة على الماء فانه يضطرب نزول الماء في رأس الاناء لمزاحمة صعود الهواء له ( واما الثاني ) فنقول فرط نقل الزيت ربما اوجب زيادة مدافعة الهواء المجاور للثقب فيضطره ذلك الى التحرك فاذا لم يجد مكاناً وراءه اضطر ذلك الى مزاحمة الزيت ودخوله من ناحية من نواحي الثقب كما ذكرنا من قبل واما ان تذكر ذلك احتبس الزيت ولم ينزل ( واما الثالث ) فنقول ان الطبيعة تفضل الاسهل فالاسهل ولا يمنع ان يكون وقوف الماء اسهل على الطبيعة من تنظيم حجم الهواء •

( الثاني ) الانبوبة اذا غمس احد طرفيها في الماء ومص الطرف الآخر فان الماء يصعد حال خروخ الهواء ومعلوم انه ليس من شان الماء الصعود فبقى ان يكون ذلك لان سطح الهواء ملازم لسطح الماء فاذا مص الهواء انجذب فتيبه الماء في الانجذاب ( ويشبه ذلك ) بما يشاهد من ارتفاع اللحم عند مص الحجة ولا علة لذلك الا تلازم السطوح ( وهذه الوجوه تتأكد )

إذا اطلقنا قول من قال ان الخلاء فيه قوة جاذبة للأجسام او قوة دافعة لها •  
 ( فان قيل ) لو ارفع اللحم لا جل وجوب الملاء لوجب اذا اقينا المحبة  
 على الحديد ثم مصصناها ان يرفع الحديد بجمية الهواء ( فنقول ) اذا وضعنا  
 المحبة على الحديد ولم يكن بينها وبينه منافذ يدخل الهواء فيها فالهواء اما  
 ان لا يخرج بالمص اصلا او ان يخرج البعض وينسبط الباقي فيشغل كل المكان  
 ( ولهذا ) اذا افرد الانسان في مص القارورة او المحبة وكانت رقيقة  
 انكسرت ولو كان الخلاء ممكنا لما وجب انكسار القارورة ( وكذلك )  
 اذا وضعنا المحبة على السند ان ومصصناها فانه يرتفع السند ان يارتفع  
 المحبة •

( الثالث ) اما اذا ادخلنا رأس أنبوبة داخل قارورة ثم احكنا الخلل الذي  
 بين عنق القارورة وعنق الانبوبة بشيء مما يسد الخلل فان جذبنا الانبوبة  
 والحال هذا بحيث لا يدخل الهواء فان القارورة تنكسر الى داخل وذلك  
 لاستعالة الخلاء وان ادخلت الانبوبة اكثر الى باطن القارورة بحيث  
 لا يخرج الهواء منها انكسرت الى خارج وذلك لان الاناء كان مملوا فاذا  
 ادخلنا الانبوبة لم يحتملها فان شق الاناء الى الخارج •

( الرابع ) لو امكن الخلاء لجاز في بعض الاوقات ان تكب القارورة  
 في موضع يكثر فيه الخلاء فينزل الماء بسهولة فيندفع الهواء الى الاماكن  
 الخالية ولا يصعد الهواء الى القارورة حتى كنا لا نرى التفاحات والبقاق  
 لان الهواء مادام يجد المواضع القارعة خارج الاناء فانه لا يتكلف الصعود  
 اليها ولا يفرق اتصال الماء •

( واما القائلون بالخلاء ) فهم من ظن في الهواء انه خلاء صرف لا اعتقده انه

لو كان موجودا لكان جسما ولو كان جسما لكان عسويا بالبصر فلما لم يحس  
 بالبصر علمنا أنه ليس بموجود فلاجل ذلك حكموا في الآراء الذي فيه هو أنه  
 أنه ليس فيه إلا الابداء الخالية ( وهذا القول ظاهر الفساد ) لان الزقاق  
 المنفوخة مقاومة للمس عدل ذلك على كون الهواء جسما ( ومنهم من سلم )  
 ان الهواء ليس بخلاء صر قابل زعم أنه ملاء يخالطه خلاء ( وشبههم في ذلك )  
 محصورة في نوعين ( احدهما ) علامات عقلية ( والآخر ) علامات حسية  
 ( اما الوجوه العقلية ) فخمسة ( الاول ) لو كانت العالم ملاء لا تمتعت حركة  
 الاجسام فيه لان الجسم اذا انتقل فاما ان يتقل الى مكان كان مملوءا او كان فارغا  
 فان كان فارغا فقد صبح القول بان الخلاء وان كان مملوءا فاما ان يتقل الجسم الذي  
 كان فيه اولا يتقل فان لم يتقل منه حين انتقال هذا الجسم اليه اجتمع جسمان  
 في مكان واحد وان انتقل منه فاما ان يتقل الى مكان آخر او الى المكان الذي  
 كان فيه الجسم اولا ( و الاول ) باطل لان القول فيه كالتقول في الاول  
 فيلزم ان تدفع الاجسام باسرها حتى يلزم من حركة البقرة حركة  
 السماوات والارضين وذلك بمعلوم البطلان بالضرورة ( والقسم الثاني ) باطل  
 لوجهين ( احدهما ) انه يلزم ان يتوقف انتقال الجسم الاول الى المكان  
 الثاني على انتقال الجسم الثاني من ذلك المكان الى مكان الجسم الاول  
 ويتوقف انتقال الجسم الثاني على انتقال الجسم الاول ويلزم منه الدور  
 ( وثانيهما ) انه لو امكن ان يتحرك الجسم الى مكان الهواء ويتحرك الهواء الى  
 مكان الجسم لا يمكن ان ناخذ كوزين مملوئين من الماء فينتقل الماء من احدهما  
 الى الآخر في حال انتقال الماء من الكوز الآخر الى الكوز الاول  
 ولما لم يمكن ذلك بطل هذا القسم ( فثبت ) ان القول بالملاء يؤدي الى

اقسام باطلة فيكون الملاء باطلا (والثاني) قالوا ان ترى الاجسام تتخلل وتكاتف من غير دخول شيء فيها او خروجه عنها فلا تتخلل تباعد الاجزاء بحيث يترك ما بينها خالية والتكاتف رجوع الاجزاء الى الاحياز الخالية (والثالث) ان النامي يتم ونفوذ شيء فيه ولا محالة بنفوذ ذلك الشيء في الخلاء لا في الملاء (والرابع) ان الجسم اما ان يجب ان يلاقى سطحه سطح جسم آخر اولا فيجب فان وجب لزم ان يكون كل سطح مماسا لسطح آخر فيلزم وجود اجسام لانهاية لها وذلك باطل وان لم يجب فحينئذ جاز ان يوجد جسم لا يلقاه جسم آخر وذلك هو القول بالخلاء (والخامس) وهو المحجة القوية لمبني الخلاء ان قالوا اذا وضنا سطحا ملمس على سطح آخر ملمس بحيث تلاقي كلية احدهما كلية الآخر فيمكننا ان نرفع الاعلى من الاسفل بحيث يرتفع جميع جوانبه من جميع جوانب الاسفل دفعة واحدة في الحس فهذا الارتفاع الذي حصل في الحس دفعة اما ان يكون قد حصل في الحقيقة دفعة اولا يكون كذلك بل حصل ارتفاع احد الجوانب قبل ارتفاع الجانب الآخر وان خفي ذلك على الحس لقصر زمن التفاوض (ولتبطل) اولا هذا القسم الاخير \*

(فنقول) الجزء الاول من السطح الاعلى اذا ارتفع عن السطح الاسفل فلو بقي الجزء الثاني من السطح الاعلى مماسا للسطح الاسفل لزم وقوع التفتك في اجزاء السطح الاعلى لان الجزء الاول اذا ارتفع فقد تحرك الى فوق وقد بقي الجزء الثاني مماسا له كان مماسا له قبل ذلك فهو حينئذ لم يتحرك اصلا والجسم اذا تحرك احد جانبيه ولم تحرك الجانب الآخر اصله لزم ان يتفتك كل واحد من هذين الجزئين عن الآخر (وهذا هو الذي احتج به

الحكماء في ابطال الجزء الذي لا يتجزى (حيث قالوا) ان تحرك بعض اجزاء  
الرحى عند سكون البعض لزم التفكك (ثبت انه) لو ارتفع بعض اجزاء  
السطح الاعلى قبل ارتفاع البعض لزم وقوع التفكك في ذلك السطح والتالى  
مما يشهد الحس بفساده فالمقدم ايضا كذلك •

(ولنرض) ايضا وقوع التفكك فنقول اللاماسة من الامور التي تحصل  
في الآن (فقول) الجسمان المتروضان لاشك انهما كانا متماسين فاذا صارا  
لامتساين فهذا الذى صار لا مماساً دفعة اما ان يكون سطحاً منقسماً او غير  
منقسم فان كان سطحاً منقسماً فله جوانب واطراف فهو بجميع جوانبه  
واطرافه ارتفع عما كان مماساً له من السطح الاسفل (ثبت) جواز ارتفاع  
جمله السطح الاعلى من السطح الاسفل وان كان ذلك الشئ غير منقسم لزم  
تركب ذلك السطح من النقط وهو محال (ثبت) بما قلنا امكان ارتفاع احد  
السطحين بكليته عن الآخر دفعة ويلزم من ذلك خلوهما من الجسم  
وقتمان الزمان لانه لو كان بينهما جسم لم يخل ذلك الجسم من ان يكون قد كان  
بينهما من قبل او انتقل اليهما حين رفعنا الاعلى من الاسفل والا ولباطل لانه  
من الممكن ان ينطبق سطح جسم على سطح جسم آخر والا لكان بين  
كل جسمين فاك ويلزم الانهائية (ومع ذلك) فلا بد وان توجد اجسام تتلاقى  
سطوحها والا لم يكن التلاقي حاصل اصلا فلتلك السطوح التلاقية ليس بينها  
شئ آخر (وهب) انه لا يمكن الجزم في شئ من السطوح المشاهدة بذلك  
لاحتمال ان يتخلل بينهما شئ آخر (ولكننا علمنا) امكان ذلك كما نافي مقصودنا  
ذلك لان اللازم من الممكن ممكن لا محالة (والقسم الثانى) وهو ان  
يتقل من الخارج الى الوسط فلا يخلو اما ان يتقل اليه من مسام الاعلى  
والاسفل

والاسفل او من الجوانب والاول باطل لان الاجسام وان كانت فيها ثقب ومنافذ الا ان بين كل ثقبين سطحاً متصلاً لا ثقبه فيه والا لم يكن في الجسم ذى الثقب سطح متصل فينشذ يكون الجسم عبارة عن نقط متفرقة وذلك محال ( و اذا كان ) في الجسم سطح متصل ونجد الجسم ذا الثقب يرتفع عما تحته فلمنا ان كل واحد من السطوح المتصلة الموجودة فيه قد ارتفع عما تحته وقد بينا ان ذلك الارتفاع دفعة فقد وجدنا سطحاً لامسام فيه ولا ثقب اصلاً يرتفع عما تحته دفعة واحدة واذا لم تكن فيه ثقب ولا مسام استعمال ان يقال الهواء يدخل من مسامه في ذلك الوسط •

( واما القسم الاخير ) وهو ان تنقل الاجسام الى ذلك الوسط من الجوانب فهو ايضا باطل لان انتقال تلك الاجسام من الجوانب الى الوسط اما ان يحتاج فيه الى المرور بالطرف ولا يحتاج والقسم الاخير ظاهر الفساد واما الاول فلا يخلو ما ان يقال تلك الاجسام حينما تكون في الطرف تكون في الوسط وهو محال لاستحالة حصول الجسم الواحد في مكانين واما ان يكون حصولها في الوسط بعد حصولها في الطرف فتلك الاجسام حين كانت في الطرف ما كانت في الوسط وكان الوسط حيثذ خالياً (ثبت بما ذكرنا) خلوه وسط ذلك الجسمين وهو المطلوب •

( واما العلامات الخمسة ) فهي خمس ( الاولى ) ان القارورة اذا يكب ثقبها في الماء فلا يدخل منه فيها شيء فاذا مضت معاشددا وضم الثقب بالاصبع قبل دخول الهواء فيه ضما شديدا ثم كبت الثقب في الماء ثم ازيل الاصبع والثقب في الماء دخل فيها ماء كثير فلو كانت مملوءة هواء بعد المص كما كانت قبل المص لادخل فيها من الماء بعد المص شيء كما لم يدخل فيها قبل المص •

(والثانية) انالو الصقنا احد جانبي الزق مع الآخر بحيث لا يبقى بينهما شيء من الهواء وشدديا الجو انب شدا وثيقا و قيرناه ثم رفنا احد الطرفين عن الآخر فانه لا يكون بينهما جسم لا متاع دخول الجسم فيه فقد حصل الخلاء •

(والثالثة) ان التجربة دلت على انه يمكننا ادخال مسلة (١) في زق مضموم الرأس قد تزاخم فيه الهواء و انتفخ به فلو لم يكن في اثناء الهواء خلاء تجتمع اليه اجزاؤه حتى يحصل لرأس المسلة مكان لاجتمع جسام في مكان واحد وهو محال •

(الرابعة) اننا نرى اناء مملوء من رماد يسم الماء ايضا مع امتلائه بالرماد فلولان هنالك خلاء استحال ذلك •

(الخامسة) ان الدن مثلا يعلأ شرابا ثم يجمد الشراب بعينه في الزق ثم يجمد لان مما في ذلك الدن بعينه فيسبها الدن فلولان ان في الشراب خلاء انحصر فيه مقدار مساحة الزق لاستحال ذلك (فهذا مجموع ادلة القائلين بالخلاء) •

(والجواب عما نسكوا به) اولاً من وجوب (احدهما) اننا نختار القسم الاخير مما ذكره وهو ان الجسم يتقل الى مكان الهواء عند انتقال الهواء الى مكانه (وقولهم) يلزم منه توقف حركة كل واحد من الجسمين على حركة الجسم الآخر (ان ارادوا به) ان كل واحد منهما سبب للآخر فذلك غير صحيح بل السبب في تحرك الجسم الثاني تحرك الجسم الاول وليس تحرك الجسم الثاني سببا لتحرك الجسم الاول (وان ارادوا) به ان تحرك كل واحد منهما مع

(١) المسلة بالسكسر واحدة المسال وهي الابر المعظام ١٢ لسان العرب

تحرك

تحرك الآخر فذلك غير منكر فان حركة الخاتم مقارنة لحركة الاصبع وان كانت حركة الاصبع علة لحركة الخاتم (واما نشيهم) ذلك بحركة مافي الكوزين من الماء فالفرق هو انه اذا كان كل واحد من الكوزين مملوا ماء فمقد انضمام فوهة كل واحد منهما على الآخر فانه يتكافى دفع كل واحد منهما الآخر فلا جرم لم يخرج كل قطعة من الماء عن مكانه لتكافؤ الدفع وحصر جنبات الكوز اكل قطعة من الماء ومنه اياها من التحرك الى جانب مخصوص نعم لو اعتمد الماء من جانب الكوز على الماء الذي في الكوز الآخر كان يمكن ان يخرج من الجانب الآخر الى الكوز الآخر ولكن لا يمكننا ان نفعل ذلك لاننا ناعتمد على جملة الكوز واما اذا لم تضم فوهة كل واحد من الكوزين على الآخر واملنا كل واحد منهما فساعة ما نيله يخرج الماء منه ويرسب في الهواء واما الهواء الذي تحرك فيه فليس كذلك لانه لا يجوز ان يرسب فذلك يمكنه ان يتحرك الى المكان الذي كان فيه •

(ثم الذي) يدل على امكان هذا القسم تحرك السمكة في الماء فان الماء تحرك عن جنبها الى مكانها (والذي يقال) ان في الماء فرجا خالية فاذا تحركت السمكة اندفع الماء الى تلك الفرج فحصل المكان للسمكة باطل لوجوبها (اما اولاً) فلانه لو كان كذلك لما انحدر الماء الى مكان السمكة لانه لما وجد فيما يل مكان السمكة اما كن كثيرة غير المكان الذي كانت السمكة فيه فاي حاجة به الى دخول ذلك المكان (واما ثانياً) فلان الماء لطيف سيال فلما لم يدخل تلك الفرج الخالية (وثانيهما من الجواب) وعليه معمول اليك ان المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء ويمتد ذلك الى حيث لا يطعم فيه الهواء المتقدم للدفع فيتبدل الموج من المتدفع وغير المتدفع ويضطر الى قبول جميع



اصفر واما خلقه فيكون بالعكس بفضه يجذب معه وبفضه يبعث فلا يجذب  
فيتغلغل ما بينهما الى حجم اكبر •

(والجواب عما تمسكوا به ثانياً) ان نقول التخلخل والتكاثف على وجهين  
(احدهما) ان تخلل اجزاء الجسم المخصوص اجزاءه ائمة فاذا خرجت  
الاجزاء الهوائية ودخلت اجزاء ذلك الجسم في تلك الاحياز فحينئذ يكون  
قد تكاثف (وثانيهما) ان تتصف المادة بمقدار اصفر بعد ان كانت موصوفة  
بمقدار اعظم وتقابل التخلخل (وستعرف) البرهان على امكان ذلك في باب  
الحركة وحينئذ يدفع الاشكال •

(والجواب عما تمسكوا به ثالثاً) ان نقول لو كان الغذاء انما يغذ في الخلاء  
لكان الجسم في حال دخوله وقبل دخوله على حال واحد ولما لم يكن كذلك  
بطل ما قالوه (بل الحق) ان الغذاء يغذي بين الاجزاء المتماصة من الاعضاء بان  
يبعد جزءا عن جزء ويسكن بينهما •

(والجواب عما تمسكوا به رابعاً) ان من الجائز ان يكون الجسم يقتضى ان  
يلقاه جسم آخر لا مطلقا حتى يلزم لاشباه الاجسام بل بشرط ان يوجد جسم  
آخر خارج عنه وبهذا التقدير يدفع الاشكال فيه • (والذي تمسكوا به خامساً  
فهو مشكل وسيظهر الحق فيه)

(والجواب عما تمسكوا به سادساً) ان نقول لو كانت العلة فيما ذكرتموه  
خلو القارورة لما وجب صعود الماء اليها لان الماء الخارج قد وجد مكاناً فارغاً  
في السالم وفراغ بعض القارورة امر ممكن وليس من شأن الماء الصعود  
فلولا امتناع الخلاء لما صعد الماء فهذا بان يستدل به على القول بالملاء اولى •

(ثم التحقيق في الجواب ما بيناه) ان المادة الواحدة قد تتصف بمقدار عظيم

بما كانت موصوفة بمقدار صغير وكما أثبتت الكيفيات مثل الحرارة والبرودة قد تكون طبيعية وقد تكون قسرية فذلك التقدير قد تكون طبيعية وقد تكون قسرية ثم إن المص الشديد يخرج بعض الهواء من القارورة فيصير المص الخارج لبعض ما فيها من الهواء سبباً لأن يجذب به الباقي وينسبط ويظم بحيث يصير شاعلاً لكلية المكان لاسيما وحركة المص موجبة للسخونة التي هي أحد أسباب الخلطة وعظم المقدار وعلى هذا لا يلزم وقوع الخلاء • (ثم لما كان ذلك العظم اسماً قسرياً كانت المادة شديدة التهيؤ لأن تعود إلى مقدارها الأول فإذا لقيها برد الهواء تكاثف وعاد إلى ما كان له من المقدار الطبيعي فتصاعد الماء بضرورة الخلاء •

(و الدليل) على جواز التخلخل والتكاثف بالمعنى المذكور أنا إذا أخذنا قارورة شقيقة الرأس ونفخنا فيها ووضعنا الأصبع مع قطع النفخ سرياً على فمها فلا يخرج ما نفخنا فيها دخل هواء أزيد مما كان قبل النفخ وإنما هرفنا ذلك من إناء متى غمسناها منكوسة والأصبع موضوعة على فمها ثم رفعنا الأصبع يتبقي الماء وليس يتبقي متى نكسنا عليه قارورة غير منفوخ فيها فهذا الهواء الذي ادخلناه لما إن يكون قد دخل فيها كان خالياً قبل ذلك وأما إن لا يكون كذلك (والأول) يقتضي أن لا يخرج الهواء عن القارورة في الماء وإن لا يتبقي فلما خرج علمنا أن القارورة كانت مملوءة وأما لما ادخلنا الهواء الجديدها تكاثف الهواء الذي كان فيها قسراً حتى حصل للداخل بالقسر مكان فلما زال القاسر خرج الهواء الجديد وعاد الهواء الأول إلى مداره الطبيعي وهو يدل على ما قلناه • (والجواب عما عسكوا به سابقاً) أنه يدخل الهواء في مسام الزرق وقد

جر بنا ذلك فاما طوينا ورقه وخططناها وطينا موضع الخياطة بالنشا  
ثم رمنا رفع احد الجانبين عن الآخر فصب ذلك ثم ارتفع اليسير منه  
ثم خلىنا فلم يرجع الى مجاورة الجانب الآخر وضمنا ايدينا عليه فاحسنا  
بالهواء في داخل الورقة يمانع ايدينا ويترك من جانب الى جانب وهذا بان  
يدل على القول بالملاء اولى لانه لولا الملاما وجب ان يدخل الهواء من  
المسام الضيقة مع انه ليس من شان طبعه ذلك \*

( والجواب عما تمسكوا به ثامنا ) ان المسلة اذا دخلت خرج بهض الهواء  
من مسام الزرق ومنافذه الغير المحسوسة او ترتفع اطراف الزرق ارتفاعا يسيرا  
بقدر ما يدخل من رأس المسلة ( وليس يمكن ان يقال ان محيط الزرق لا يمكن  
ان يمتد أكثر مما امتد او يقال الهواء انقبض وخلي عن مكان المسلة \*  
( والجواب عما تمسكوا به تاسعا ) من امر الرماد فهو كذب صرف اذ  
لو كان كذلك لكان الاناء كله خاليا لارماذ فيه \*

( والجواب عما تمسكوا به عاشرا ) من حديث الدن والشراب فيجوز ان  
يكون المقدار الذي للزرق لا يظهر تفاوته في الدن حسا ويجوز ان يكون  
الشراب ينصرف فيخرج منه بخارا وهواء فيصير اصغر ويجوز ان ينصرف  
بتكاثف طبيعي او قسري كما ذكرنا ( فهذا هو الجواب ) عن شبه القائلين  
بالخللاء ولذا ذكر الآن فرعا من فروع الخلاء \*

❖ الفصل العشرون في ان الخلاء لو ثبت لم يكن فيه قوة جاذبة للاجسام  
ولا قوة دافعة لها ❖

( قال محمد بن زكريا الرازي ) ان للخللاء قوة جاذبة للاجسام ولذلك يجتسب  
النساء في الاواني التي تسمى سراقات الماء وينجذب في الاواني التي تسمى  
زرافات

( الفصل العشرون في ان الخلاء لو ثبت لم يكن فيه قوة جاذبة للاجسام )

## زرافات الماء (١) \*

(و منهم من أثبت) للخلاء قوة دافعة للأجسام الى فوق فان الجسم اذا تخلخل بكثرة خلاه بداخله صار اخف واسرع حركة الى فوق \*

(والذي يدل) على بطلان الاول وجهان (الاول) ان اجزاء الخلاء متشابهة كما بينا فلو كان لبعضها قوة جاذبة لكان جميع الاجزاء كذلك فاذا كان يجب ان يكون الانجذاب الى اليمين اولى منه الى اليسار (الثاني) انه لو كان حابس الماء في السراقة هو الخلاء الذي امتلأ به فلم يزل الماء المنفوش في الهواء الشاغل لخل الهواء الغالي ينزل وان كان ثقله يغلب جذب ذلك الخلاء فلم يتقل الماء المنكب عليه القارورة ولا يغلب الخلاء بل ينجذب وامسك الثقل المشتمل عليه اسهل من امساكه الثقل المبين (وايضاً) فلم انه اذا قنع رأس الآنية ينزل الماء بل كان يجب ان يجبس الخلاء الماء هناك ولا يتركه حتى ينزل ولا يدع الاناء الذي فيه ينزل ايضاً بل يبقى مرتعداً مشالاً (فان قالوا) نقل الاناء غلب جذب الخلاء (ابطلنا ذلك) بما اذا كان الاناء اخف وزناً من الماء الذي فيه \*

(والذي يدل) على بطلان القول الثاني وجهان (الاول) ان الخلاء الذي يحرك الأجسام اماناً يكون هو الخلاء المبثوث داخل الجسم او الخارج عنه المحيط به (فان كان الاول) فلا يخلو اماناً ان يكون الخلاء المبثوث داخل الجسم المحرك له محرراً مع ذلك لاجزائه واما ان لا يكون فان كان محرراً كالاجزاء الجسم فهذا محال لان كل واحد من تلك الاجزاء ليس فيه خلاه فيشذ لا يكون حركة شيء من الاجزاء بسبب الخلاء بل لسكل واحد من تلك

(١) الزرافات المنازف التي ينفذ بها الماء للزرع ١٢ المحيط

الاجزاء محرك آخر ومجموع تلك المحركات اذا حركت مجموع تلك الاجزاء كان ذلك سببا لحركة كل ذلك الجسم فتكون حركة كل الجسم لالا جل الغلاء بل بسبب آخر وقد فرضنا خلاف ذلك هـ وان كان الغلاء غير محرك لشيء من اجزاء الجسم استحال ان يكون محركا لكليته لان تحريك ما يتركب عن الاجزاء لا بد وان يكون بواسطة تحريك تلك الاجزاء •  
 (واما ان كان المحرك هو الغلاء المحيط فعلوم ان الغلاء المحيط بجسم كبير لا يصمد الى فوق فاذا آليس كل جسم يفعل عن الغلاء بل بعض جسم يقتضى طبيعته ان يتخلل الغلاء بين اجزائه فيكون معنى ذلك ان بعض الاجسام متضى طباعه ان يتباعد بعض اجزائه عن بعض وذلك محال لو جوه أربعة •

( اما اولا ) فلان هرب الاجزاء المتجانسة ببعضها عن البعض محال •

( واما ثانيا ) فلان تحدد المبادعة في ذلك الهرب بمحد معين محال •

( واما ثالثا ) فلان الهرب الى جهات مختلفة ببعضها بئمة وبعضها بسرة وبعضها قدام وبعضها خلف مع اتحاد الطبيعة محال •

( واما رابعا ) فلانه اما ان يكون هناك مهروب عنه اولا يسكون وعال ان يكون مهروب عنه مع تشابه الاجزاء و اذا لم يكن هناك مهروب عنه كان الشكل هاربا من غير ان يكون هناك مهروب عنه وذلك محال •

( الوجه الثاني ) ان الغلاء المتخلل لاجزاء الجسم ان كان هو الذى يوجب حركته الى فوق وموجب الشئ ملازم له فيكون الغلاء ملازما للمتخلل حركته فيكون منتزعا معه فيكون الغلاء محتاجا الى مكان آخر طبيعي له حق يكون مطلوب له يتحرك اليه هذا خلاف واما ان لا يكون كذلك بل لا يزال

الجسم يستبدل في حركته خلاه آخر بمدخله فلا يكون ملاقة الجسم للغلاء الواحد الا في آن واحد وفي الآن لا يحرك شي شيئا وبعد الآن لا يكون ملاقيه فمضى ان يقال ان الغلاء يعطى للجسم قوة من شأنها ان تبقى ويكون المحرك هو تلك القوة ويكون كل خلاه يؤثر اثر آجد مدآ ولا يزال ذلك الاثر يشتد والحركة تسرع (وذلك) ايضا باطل فان الغلاء متشابه فليس ببعض اجزائه بهذا الاقتضاء اولى من بعض.

﴿الفصل الحادى والعشرون في تحقيق ماهية المكان﴾

(واذ قد ابطنا) المذاهب الفاسدة في المكان فخرى بان نحقق القول فيه (فتقول) المكان كما ذكرناه له خواص اربع (الاولى) ان يكون الجسم فيه (والثانية) ان لا يسع غيره معه (والثالثة) انه يفارق بالحركة (والرابطة) انه يقبل المتقلات (ثم قد يقال) مكان لما يستقر عليه الجسم فيمنعه من النزول (ثم انهم) لما تأملوا عرفوا ان الجسم الاسفل ليس بكيته مكانا للجسم الاعلى بل سطح الجسم الاسفل هو المكان (وايضاً) فهم يحملون للسهم النافذ في الهواء مكاناً مع انه ليس تحت ما يمنعه من النزول ففصل من ذلك ان المكان هو السطح المماس •

(ثم من الناس) من زعم ان المكان هو السطح كيف ما كان ويقولون كما ان سطح الجرة مكان الماء كذلك سطح الماء مكان الجرة لانه سطح مماس لجملة بسيطة متصلة به •

(واحتجوا عليه) بان الفلك الاعلى متحرك وكل متحرك فله مكان فالفلك الاعلى له مكان لكن ليس له نهاية حاوية من محيط فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط بل مكانه هو السطح الظاهر من الفلك الذى تحته

وهذه الحجة ضمنية لان حركة التلك الاعلى وضمنية لا مكانية على ما ستعرف .

(ثم الذي يدل على فساد قولهم اتفاق الجمهور على ان الجسم ليس له الامكان واحد ولو جعلنا السطح الذي يماسه من المحاط به مكانا له لم ان يكون للجسم الواحد مكانان .

(فان قيل) معنى قولهم الجسم الواحد له مكان واحد ان بسيطا واحدا لجسم واحد لا يلاقى الا بسيطا واحدا في آن واحد واما ان بسيطا آخر لا يلاق شيئا حال ملاقة بسيط آخر منه لشيء آخر فذلك غير متفق عليه فاذا عبرنا عن هذا المعنى بالمكان وجاز في الوجود ان يلاق بعض الاجسام بسيطة بسيطى جسمين وجعلنا كل بسيط يلازمه مكان له كان له مكانان فاذا ليس للجسم مكانان من جهة واحدة وجاز ان يكون له مكانان من جهتي كونه محيطا ومحاطا به (فقول) هذا البحث ليس في امر عقلي بل في امر انفي فان المحاط لا شك انه يلاق بسيطة بسيط المحيط الا انا اختلفنا في ان بسيط المحاط به هل يسمى مكانا ام لا (فالشيخ) منع من هذه التسمية بناء على اتفاق الكل على ان الجسم الواحد ليس له الامكان واحد فدل هذا على انهم لا يسمون سطح الجسم المحاط به مكانا .

(واذا قد ظهر) فساد هذا القسم بقى ان يكون المكان هو السطح الحاوي لان الصفات الاربع موجودة فيه فالجسم يحصل فيه ولا يبع غيره معه ويفارق بالحركة ويقبل المتقلات (فهذا) هو المذهب الحق في المكان .

الفصل الثاني والعشرون في اقسام المكان

(ان المكان) قد يكون سطحيا واحدا وقد يتفق ان يكون عدة سطوح

يلتصم منها مكان و احد كما للماء في النهر فان مكانه مركب من سطحين  
 احد هما سطح الارض الذي تحته والآخر سطح الهواء الذي فوقه •  
 ( وقد يتفق ) ان يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كما  
 اذا كانت الحجارة موضوعة على الارض والماء يجري عليها •  
 ( وقد يتفق ) ان يكون المحيط متحركا والمحاط به ساكنا كالحال في الارض  
 والفلك •

( وقد يكون ) المحيط والمحاط به متحركين متخالفين الجهة كما في كثير  
 من السماويات ( فهذه جملة ) ما نقوله في المكان والكلام في الجهات  
 مناسب لهذا الموضع فلتكلم فيه •

﴿ الفصل الثالث والمشرون في تقب ما يقال ان جهات الاجسام ست ﴾  
 ( لما ثبت ) امتناع ذهاب الابداد الى غير النهاية و جب ان يكون لكل  
 بعد مستقيم نهايتان واقترضت لما بينهما جهتان الى كل نهاية جهة والمشهور  
 ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وقولهم في الخط صحيح  
 وفي سائر ذلك نظر ( اما السطح ) فان كان مربعا واعتبرت نهاياته التي  
 هي الخطوط دون النقط فكانت اربعة وان اعتبر جميع انواع التناهي  
 حتى النقط صارت الجهات ثمانية وان كان مسدسا او سعبعا او غير ذلك  
 من المضلعات فله بحسب كل حد جهة و اما الدائرة فلا جهة لها بالفضل  
 الا الواحدة و اما بالقوة فجها غير متناهية اذ لا نقطة اولى بها من غيرها  
 والحال في الجسم كالحال في السطح و سبب اشتراك هذه المقدمة امران  
 امر عامي وامر خاصي •

( اما الامر العامي ) فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر  
 « رأى عامي ورأى خاصي »



وبطن ورأس وقد تم فالجهة القوية التي منها ابتداء الحركة - - - - - وها باليمين واليسار ما يتألفها والفوق في الانساق ما يلي رأسه والاسفل ما يلي رجله وفي سائر الحيوانات الفوق ما يلي ظهورها والاسفل ما يلي بطونها والقدام ما يلي حركاتها بالطبع وهناك حاسة الابصار والخلف ما يتألفه (ولما لم يكن) عندهم جهة غير هذه جعلوا في الانسان طوله من رأسه الى قدمه وعرضه من يمينه الى يساره وممته من قدمه الى خلفه ولما لم تكن الاسماء الالهذه وقعت الاوهام على هذا المبلغ .

(واما الامراض الخاصي) فهو ان الاجسام يمكن ان توجد فيها ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ولا يجوز غيرها لولا كل خط من الخطوط المتقاطعة طرفان فتكون الاطراف ستة فتكون الجهات ستا ولكن انما تكون هذه المقاطعات ثلاثا لا غير اذا فرض امتداد واحد وجعل ذلك اصلا من غير ان يكون ذلك بالطبع فيشعر بعرض عليه الخطان الآخران بالقوائم ولو فرض بدل ذلك الامتداد آخر مما ليس موازيا له لوقت ثلاثة خطوط اخرى متقاطعة على قوائم غير ذلك بالمدد ووقعت جهات غير تلك بالمدد .

(واعلم) ان هذه الجهات غير متخالفة بالماهية حتى تكون في كل جسم جهة هي يمينها اليمين واخرى هي اليسار وانما يتميز ذلك في الحيوان بسبب ان الجانب الاقوى لما خالفه مقابله فيسبب ذلك صاير اليمين عن اليمين (وكذلك القول) في سائر الجهات الا الفوق والسفل فان اختلافهما قد يكون بالعرض وقد يكون بالطبع (اما بالمرض) فلي ما يتفق وضمه فكل جانب يلي الارض من الجسم فهو الجهة السفلة وما يقابله فهو الفوق .

(ثم ان الارض) عند ما تكون حاصلة في حيزها الطبيعي امتنع ان يقال ان لها جهة تلى الارض فمن هذا الوجه يحتمل ان يقال انه لاجهة لها الا القوق ان عني بالجهة ما يلى نهاية الشيء لان نهاية الارض سطح وسطها يلى السماء •

(اما اذا كانت) الجهة لا تقتضى النسبة الى سطح بل الى كل طرف كبعد مفترض للجسم فتكون حينئذ البعد المفترض في الارض جهة عند مركز كرتها الذى هو مركز الشكل وجهة اخرى عند سطحه لكنه لا تكون جهة الملو كجهة السفلى لان جهة الملو سطح موجود بالفعل وجهة السفلى نقطة موجودة بالقوة (لكنه يحتمل ايضا) ان يقال جهة القوق الارض هي طرف البعد المتصل بالمركز والسطح وهو نقطة وعلى هذا لا تكون الجهتان بالفعل بل يكون كل واحد منهما بالقوة (لكننا قد بينا) ان احدهما اسباب انقسام المتصل المسامنة والمحاذاة فاذا حصل الاق للارض بالفعل لوجود قائم عليها حصل ذلك البعد بالفعل وحصلت النقطتان اللتان هما الجهتان بالفعل •

(فان قيل) لو لم يكن للارض علو الا السماء لوجب ان يكون لها علو لكن الملو علو بالقياس الى السفلى فيكون لها سفلى لكن السفلى لا يتعين الاتبعين بسدو البعد لا يتعين لوجود السماء بل لاجل قائم يحمل للارض افتقارهم ان يتعين الملو بوجود السماء وان لا يتعين هذا خلف (فقول) الملو برادبه ما يقابل السفلى وبرادبه ما يلى جهة السماء كما ان الخفيف برادبه ما يقابل الثقيل ويرادبه ما يريد الوصول الى سطح الفلك واحد الملوين مقول بالقياس الى السفلى وكذلك احد الخفيفين مقول بالقياس الى الثقيل •

(واما المعنى الثانى) فمقول بنفسه لا يحوج تنقله الى اعتبار وجود ما يقابله فلا رضى بالقياس الى السماء وحدها جهة علولها بالقياس الى غابة البعد التى هى مركزها علولها تقاير المنيان اندفع الخلف •

(واعلم) ان الفوق والسفل بالطبع يوجدان للنبات والحيوان فان للنبات جهة ابتصان وجهة اصول واحدتها بالطبع فوق والاخر اسفل بالطبع لكن يمرض ان يصير العلو اسفل والسفل اعلى ويكون الفوق مع ذلك حافظا للطبيعة الفوقية وكذلك السفل واما القدام والخلف فها حاصلان للحيوان حالتى الحركة والسكون واما غير الحيوان فانما تمرض له هاتان الجهتان عند الحركة فان الجهة التى اليها الحركة تكون قدام والتى عنها الحركة تكون خلف ومتى تغيرت الحركة تغير القدام والخلف ولا كذلك الحيوان فان قدامه وخلفه متعينان بالطبع واعلم ان غير الحيوان تارة يكون قدامه وفوقه واحدا وذلك عند ما يتحرك الى الفوق وتارة يتخالفان وذلك اذا كانت حركته لا الى الوسط ولا عنه بل متروضة بينهما •

### الفصل الرابع والعشرون فى كيفية تحديد الجهات

(الجهة) التى يقصدها المتحرك وتتناولها الاشارة فلا بد وان تكون امرا موجودا •

(فان قيل) اليس ان التغير من السواد الى البياض يقصد البياض وهو غير موجود (فقول) التغير يقصد تحصيل ما اليه التغير والمنتقل لا يقصد تحصيل نفس الجهة بل الوصول اليها ثبت ان الجهة امر وجودي مشار اليها وظاهر انها ليست من الامور المجردة عن الوضع والاشارة والالما كانت الحركة والاشارة اليها (فقول) وجب ان تكون الجهة غير منقسمة فى امتداد مأخذ

الاشارة

الفصل الرابع والعشرون فى كيفية تحديد الجهات

الإشارة والاكتفاء فرضنا وصول المتحرك إلى بعض الفاصل المفترضة فيها لم يقف فلا يخلوا ما يقال أنه يتحرك إلى الجهة أو عن الجهة فإن كان يتحرك إلى الجهة فالجهة وراء ذلك المفصل وإن تحرك عن الجهة فالجهة ذلك المفصل وما بعد ذلك فليس من الجهة فإذا الجهة حد غير منقسم •

(ولما ثبت) لئان الأبعاد متناهية وجب أن يكون لكل امتداد مستقيم ويحصل طرفان (فنقول) هذه الأبعاد الواقعة المتحددة لا بد لها من عدد ولا بد وإن يكون جسما فلا يخلوا ما انت يكون واحدا أو أكثر من واحدة فإن كان واحدا فلا يخلوا ما أن يكون مستديرا أو غير مستدير وباطل أن لا يكون مستديرا لأن عدد الجهات لا بد وأن يكون بسيطا على ما ستعرف والبسيط شكله الكرة على ما ستعرف فإذا لم يكن مستديرا لم يكن على شكله الطبيعي وكل ما لا يكون على شكله الطبيعي ممكن أن يعود إلى شكله الطبيعي عند زوال القاسر وذلك إنما يكون بتغير الشكل والمقدار الذي لا يخلو عن حركات مكانية فيكون المحدد للجهات قابلا للحركة المكانية وكل حركة مكانية فمن جهة إلى جهة فإذا الجهات متعددة قبل وجود المحدد هذا خلف فإذا ذلك الجسم يجب أن يكون مستديرا (وذلك) المستدير ما أن يحدد بمركزه أو بمحيطه فإن كان يحدد بمركزه تحدد غاية القرب منه ولم يتحدد غاية البعد عنه •

(فبقي) أن يكون تحده بمحيط فلا يخلوا ما أن يتحدد الجهتان بمحدين يفترضان عليه ما على سطحه الداخِل أو الخارج أو بمحدين لا يفترضان عليه (والأول باطل) لأنه جسم بسيط فالنقط المفترضة فيه متشابهة فلا تتحدد بها الجهات المختلفة بالنوع ولأنه كان يجب أن يكون عدد الجهات المختلفة بالنوع بحسب

عدد النقط المفترضة فيه فاذا آالجهات انما تتحدد بالجسم المستدير بسبب انه  
تحدد احدى الجهتين لهيطه وهو غاية القرب بالمحيط و الاخرى بمركزه  
الذى هو غاية البعد عنه وذلك هو الحق •

( واما ان كان ) المحدد اكثر من واحد فان كانت متفقة في النوع امتنع  
ان تكون الحدود المفترضة فيها المتشابهة بالنوع علة للجهات المختلفة بالنوع  
وان كانت مختلفة في النوع كانت اكثر من واحد فان كانت اكثر من اثنين  
لزم ان يكون عدد الجهات على حسب عدد تلك الاجسام •

( وان كانت ) اثنين فلا يخلو اما ان يكون اختلاف الجهتين لاختلاف تينك  
الطبيعتين من غير اعتبار وضع خاص لهما او مع اعتبار وضع خاص لهما (والاول  
باطل ) لان احدى الجهتين اذا تبينت تبينت الاخرى وامتنع زوالها  
ولولم يعتبر في مخالفتها الا تأملك الطبيعتان دون الوضمين و جب ان تكون  
الجهتان متضادتين كيف كان وضع احدهما من الآخر وبمده منه وكانت  
الجهة تنتقل بانتقال احدهما الى مسافة البعد من الاول وليس الامر  
كذلك بل اذا تبينت احدى الجهتين تبينت الاخرى ولم تنتقل اليه البته •

( فبقى ) ان يكون من جملة الشروط وضع محد ود فان لم يكن الواحد منهما  
محيطا بالآخر بل فرض على جانب منه فلا يخلو اما ان يكون طالبا لذلك  
الجانب بينه او طالبا لاي جانب يكون بمده من آخر ذلك البعد (والاول)  
يوجب ان يكون ذلك الجانب متميزا في نفسه عن سائر الجوانب اذ لو كان  
تميزه عن غيره بسبب ذلك الجسم لكان حيث يحصل ذلك الجسم و جب  
ان يكون حال ذلك الحيت كحال الحيت الاول •

( واما الثانى ) فيوجب ان يكون ذلك البعد المتساوى من كل الجوانب

متحدد الاحالة بحيط لما قد ثبت انه لا يتحدد بالخلاء وقد فرض ذلك الجسم غير محيط فظهر ان اختصاصه بذلك الوضع ليس لذاته وانه جائز المفارقة عنه فاذا آذ لك الوضع متميز قبل حصول ذلك الجسم فيه فلا يكون ذلك الجسم سببا لتحده ( فظهر انه لا يمكن ) ان يتحدد الجهات الا على سبيل المحيط والمحاط به و ثبت ان المحيط كاف لتحديد الطرفين لانه يحصل غاية القرب منه وغاية البعد عنه ( واما المحاط به ) فانه وان تحده غاية القرب لكن لا يتحدد به غاية البعد عنه فهذا جملة الفصول التي عقدناها في بيان الحكم واحكامه وخواصه واقسامه وبالله التوفيق .

### ﴿ الفن الثاني في الكيف ﴾

( والكلام ) فيه يشتمل على مقدمة واربعة اقسام ( اما المقدمة ) فشملة على فصلين .

### ﴿ الفصل الاول في رسمه ﴾

( المشهور ) انه هيئة قارة لا يوجب تصويرها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها فكونها قارة يميزها عن ان يفعل وان يفعل والزمان وكون تصويرها لا يوجب تصور غيرها يميزها عن المضاف والاي والمثني والمثلك وكونها غير مقتضية قسمة يميزها عن الكم وكونها غير مقتضية نسبة في اجزاء حاملها يميزها عن الوضع ( هذا ما قيل ) وفيه سبعة ابحاث .

( البحث الاول ) ان المفهوم من ان يفعل مؤثرية الشيء في الشيء وهذا ان الشئ ان يكون ثابتين او متغيرين او واحد هاتين والآخر متغيرا فان كانا ثابتين كانت مؤثرية المؤثر في المتأثر ايضا ثابتة لان المؤثرية من لوازم

( الفن الثاني في الكيف )

( الفصل الاول في رسم الكيف )

المساهية المؤثرة ولازم الثابت ثابت وإذا كانت تلك المؤثرية ثابتة غير متغيرة فقولنا هيئة قارة لا يفيد الاحتراز عن تلك المؤثرية الثابتة (اللهم) إلا أن يقال إن المؤثر إن كان متغيرا كانت مؤثرته زائدة على الذات وإن كان ثابتا لم تكن المؤثرية حكما زائدة على الذات وإذا كانت مؤثرية للمؤثر الثابت أمرا غير ثبوتى فحينئذ لا يحتاج إلى الاحتراز عما في الرسم ولكن ذلك تحكم فانه ليس بأن يكون مؤثرية للمؤثر المتغير زائدة على ذاته أولى من أن يكون مؤثرية للمؤثر الثابت زائدة على ذاته •

(البحث الثاني) إن قولنا لا يوجب تصورهما تصور شيء خارج عما وعن حاملها يفيد الاحتراز عن مقولتي أن يفعل وأن يفعل لأن تصورهما يوجب تصور شيء خارج عما وعن حاملهما وإذا كفى هذا القيد في الاحتراز لم يكن إلى ذكر القارة حاجة (فإن قالوا) احترازنا به عن الزمان (فقول) قولكم لا يقتضي قسمة في أجزاء حاملها كاف في ذلك لأن الزمان يقتضي قسمة حامله وهو الحركة •

(البحث الثالث) إن الصوت من مقولة الكيف وهو هيئة غير قارة إمامانه من مقولة الكيف فلانه ليس من الجوهر ولا من الكم أيضا لأن الكم كما ثبت إمامته المتصل وإمامته المتصل والمتصل إن كان غير قار فهو الزمان وإن كان قارا فليس بصوت ولا أيضا من المضاف والابن والتمت والمالك والقمل والانفعال لانه ليس هو نفس الحركة على ما هو متفق عليه بين أهل التحقيق ومقرر بالبراهين التي سيأتي ذكرها ولا مقولة سوى هذه الممدودة فإذا كان الصوت ليس داخلًا في شيء منها فلا بد أن يكون من الكيف وإمامانه ليس بقرار الوجود فلان المعنى من قرار الوجود ما تكون الأجزاء المفترضة فيه

توجد في آن واحد ومعلوم ان الصوت ليس كذلك وهذا بين بنفسه ولان الصوت مملول تموج الهواء والتموج حركة فالصوت مملول الحركة والحركة غير قارة ومملول غير القار يجب ان لا يكون قار فثبت ان الصوت غير قار مع انه من الكيف ثبت انه لا يجوز اشتراط القار في حد الكيف •

(البحث الرابع) ان الوحدة عرض قار ولا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها وكذلك النقطة (فلئن قلتم) المقول من النقطة انها نهاية الخط وذلك لا يعقل الا عند نقل الخط والوحدة معنى يلزمه عدم الانقسام وهو لا يعقل الا عند تعقل الانقسام فاذا تصورهما يوجب تصور غيرهما فلا جرم لم يندر جائحت الرسم المذكور (فتقول) ان كنتم تعتبرون في الكيف انه لا يلزم من تصويره تصور غيره مطلقا فلعل اكثر انواع الكيف ليس كذلك لانه لا يمكننا ان تصور الانحاء والاستقامة الا في مقدار وان كنتم لا تشرطون فيه ذلك بل المعتبر ان لا يلزم من تصويره تصور شيء خارج عن محله فاما ما يلزم من تصويره تصور محله او تصور ما يوجد في محله فهو من الكيف فالوحدة والنقطة من الكيف لان الوحدة لا يلزم من تصورها الا تصور محله او تصور حال من احوال محله وكذلك القول في النقطة فقد توجه الاشكال •

(البحث الخامس) ان الاحراك والملم والقدرة والشهوة والغضب وجميع الاخلاق لا يمكن تعقلها الا ويكون تصورها موجبا لتصور متعلقاتها اغنى المدرك والمعلوم والمقدور والمشتهى والمنفوض عليه •

(فان قيل) انه وان لم من تصور هذه الكيفيات تصور متعلقاتها ولكن تصورهما سابق على تصور متعلقاتها فانا قد نقل حقيقة الملم اولا ثم بعد ذلك



نظم انه لا بد له من متعلق واما النسب والاضافات فلا بد وان يعقل المنسوب والمنسوب اليه اولا حتى يصير تعقلها سببا لتعقل تلك الامور النسبية (فالخاص) ان الكيفية يتقدم تعقلها على تعقل ما هي منتسبة اليها والاضافات تعقلها متأخر عن تعقل مروضاتها فظهر الفرق (فنقول) هذا الفرق وان كان صحيحاً في الحقيقة الا ان العبارة التي ذكرناها لا نفيد ذلك المعنى لان حاصله راجع الى ان الكيف هو الذي لا يتوقف تصويره على تصور غيره (اللهم الا ان يقرأ) هكذا مالا يوجب تصويره تصور غيره ويكون اعراب الاول نصباً و اعراب الثاني رفعاً وحيث لا تكون هذه القراءة ملائمة لتام الرسم \*

(البحث السادس) هـ انا حملنا قولكم مالا يوجب تصويره تصور غيره على انه مالا يكون تصويره معلولا لتصوير غيره فمع ذلك كيف بطرد ذلك الرسم في الاشكال نحو التثليث والتريع وخواص الاعداد كالكمية والجذرية فان التريع عبارة عن الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحدود الاربعة بالسطح ومعلوم انه ما لم يتقدم العلم بالحدود الاربعة المحيطة بالسطح لا يحصل العلم بتلك الهيئة فاذا العلم بتلك الهيئة لا يحصل الا بعد العلم باموراً خرمع انكم جعلتم تلك الهيئة من الكيف وهكذا القول في خواص الاعداد فيكون تصويرها كتصوير غيرها كما ترى \*

(البحث السابع) ان هذا الرسم مشتمل على عدة الفاظ (منها الهيئة) وهي مقولة بالاشتراك على خمسة امور فيقال هيئة الوجود ويقال هيئة الاستقلال والاستقرار ويقال هيئة الجوهرية والمرضية ويقال هيئة الجلوس والاضطجاع ويقال هيئة التأثير والتأثر ومعلوم ان اشتغال تلك اللفظة في هذه المواضع لا يمكن ان يكون الا بالاشتراك الصرف ومثل هذه الالفاظ مجتب

عنه في الرسوم •

(ومنها) القار وقد بينا أنه لا يمكن اعتبار ذلك •

(ومنها) قوله لا يوجب تصور هاتصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا يقتضى قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها ولا فرق بين هذا وبين ان يقال الكيف هو الذى لا يكون كما ولا وضما ولا سائر الا عراض النسبية ومعلوم انه لو صرح بذلك لم يكن ترفيها مبتدبه فانه لو صرح ان يقال الكيف ما ليس بكم ولا وضع ولا متى صبح مثل ذلك في سائر الاقسام بل ذلك اولى لان الامور النسبية لا تعرف الا بعد معروضاتها التى هي في الكيفيات وسيأتى الجواب عن هذا الشك (فهذه المباحث) لا بد من معرفتها في هذا الرسم •

(ولعل الاقرب) ان يقال الكيف هو العرض الذى لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللا قسمة في محله اقتضاءا وليا فقولنا العرض يميزه عن البارى تعالى وعن الجوهر وقولنا الذى لا يتوقف تصوره على تصور غيره يميزه عن الامور النسبية فان تصوراتها متوقفة على تصور امور آخر واما الكيفيات فانه وان لزم من تصوراتها تصور غيرها لسكن لا على ان تصوراتها ملولة لتصورات غيرها بل على ان تصوراتها ملولة لتصورات غيرها (وتعرف الفرق) بين الاصلين في باب الملة والمملول ويدخل فيه الصوت فان تصوره لا يتوقف على تصور غيره (وقولنا) لا يقتضى القسمة واللا قسمة يميزه عن السكم فانه يقتضى القسمة ويميزه عن الوحدة والنقطة فانهما يقتضيان اللا قسمة (وقولنا) اقتضاء اوليا احترزنا به عن العلم بالمعلومات التى لا تنقسم فانه لذاته بمنع من الاقسام ولكن ذلك الاقتضاء ليس باولى بل بواسطة وحدة المعلوم •

(واعلم) ان الاجناس المالية لا يمكن ان تذكر لها حدا او رسما اما كما علمت بل الممكن ذكر رسم ناقص ثم المذكور في ذلك الرسم الناقص نارة لمور سلية ونارة امور تبوتية ولكن يجب ان تكون تلك القيود اعرف من المرف (ثم من المعلوم) ان طبائع الاجناس المالية امور خفية فاذا قيل السكيف مالا يكون جوهر او لا كما ولا اينا ولا متى كان المذكور سلب امور ليست هي اعرف مما حاولنا تعريفه فلا جرم لم يكن تعريفا صحيحا (و اما اذا اعتبرنا) المرضية وهي عبارة عن الحلول في المحل المتقوم بذاته واعتبرنا ان لا يتوقف تصوره على تصور التبر واعتبرنا ان لا تكون علة الانقسام والا انقسام كانت هذه السلوب سلوبا جليلة ظاهرة ومتى كان كذلك كان ماحاولناه من ذلك الرسم الناقص حاشا لا نقض في هذا الرسم.

### ﴿ الفصل الثاني في تقسيم السكيف الى انواعه الاربعة ﴾

(اتفقوا) على ان السكيفية جنس لاربعة انواع (الاول) السكيفيات المحسوسة فان كانت ثابتة راسخة سميت انفعاليات وان كانت سرية الزوال كحمرة الخجل سميت انفعالات (الثاني) السكيفيات المختصة بذوات الانفس فان كانت ثابتة راسخة سميت ملكة وان كانت سرية الزوال كغضب الحليم سميت حالات (الثالث) الاستعداد انشديا مائحا نحو الانفعال ويسمى لاقوة ووهنا طبيعيا ومانحا للانفعال ويسمى قوة (الرابع) السكيفيات المختصة بالكميات كالترسيع والتلث والاستقامة والانحناء والزوجة والفرديّة وذكر وافي بيان انحصار جنس السكيفية في هذه الانواع الاربعة طرقا اربعة •

(الاول) وهو وجودها ان يقال السكيفيات اما ان تكون مختصة بالكمية

(الفصل الثاني في تقسيم السكيف الى انواعه الاربعة)

اولا تكون فالاولى مثل الاستدارة والتربع والزوجة والقرينة والثانية  
اما ان تكون محسوسة او لا تكون والمحسوسة هي المسماة بالانفعاليات  
والانفعالات وان لم تكن محسوسة فاما ان تكون استمدادا نحو الكمال  
او تكون نفس الكمال فالاولى هي المسماة بالقوة واللاقوة والثانية  
هي المسماة بالحال والملكة (فان قيل) خواص الادوية ما اندرجت تحت هذه  
الاقسام (فقول) انها صور مقومة لتوحيات تلك المركبات والصور  
جواهر لا اعراض.

(واعلم) انما قلنا الكيفية التي لا تكون مختصة بالكمية ولا تكون  
محسوسة اما ان تكون استمدادا او تكون كمالا وادعينا ان الكمال هو الحال  
والمملكة وفسرنا الحال والمملكة بالكيفية النفسانية فكأنما ادعينا ان الكيفية  
التي لا تكون مختصة بالكمية ولا تكون محسوسة اذا لم تكن حقيقتها كونها  
استمدادا لا صرفه نفس الكيفية النفسانية (وهذه دعوى لا دليل عليها)  
اذ من الجائز وجود كفيات جسمانية لا تكون مختصة بالكميات ولا تكون  
محسوسة ولا تكون مختصة بذوات الانفس ولا تكون ماهيتها نفس  
الاستمداد واذا كان ذلك محتملا فالجزم بان ما يكون كمالا لا بد وان تكون  
كيفية نفسانية دعوى لا دليل عليها.

(الثاني) قال الشيخ الكيفية اما ان تكون بحيث تصدر عنها افعال على نحو  
التشبيه اولا على نحو التشبيه فالاول مثل الحار يجمل غيره حارا والسواد يلقي  
شبهه في العين وهو مثاله لا كالثقل فان فعله في جسمه التحريك وليس ذلك  
مثلا (اقول) هذا تصریح باخراج الثقل والخفة عن الكيفيات المحسوسة  
ثم انه عند شروعه في بيان الكيفيات المحسوسة نص على ان الثقل والخفة  
والتي لا تكون

من هذا الباب اذ ليس من السكيم ولا من مقولة اخرى ولا يمكن ادخالها في سائر الانواع الثلاثة من هذه المقولة فتمين ادخالها تحت هذا النوع (وهذا كما نراه) مناقضة (ولنرجع) الى حيث فارقناه (واما التي) لا تكون كذلك فاما ان تكون متعلقة بالسكيم من حيث هو كم اولا تكون والتي لا تكون فاما ان تكون الاجسام من حيث هي طبيعية او من حيث هي نفسانية فالتى تفعل مثل نفسها تسمى كيفيات انفعاليات او انفعالات والتي تملق بالسكيم فى الاشكال وغيرها والتي للاجسام من حيث هي طبيعية فى القوة العقلية والا انفعالية والتي تختص بذوات النفس فى الحال والملسكة.

(الثالث) الكيفية اما ان تكون متعلقة بوجود النفس اولا تكون والتي لا تكون فاما ان تملق بالسكيم اولا تكون والتي لا تملق فاما ان تكون هويتها استمد اذا او هويتها فلا فالاول هو الحال والملسكة والثاني الكيفيات المختصة بالسكيمات والثالث القوة واللاقوة والرابع الانفعاليات والانفعالات.

(الرابع) الكيفية اما ان تفعل على طريق التشبيه وهي الانفعاليات والانفعالات واما ان لا تكون كذلك وحينئذ اما ان لا تملق بالاجسام وهي الحال والملسكة او تملق وذلك التعلق اما من حيث كيتها وهي المختصة بالكيمات او من حيث طبيعتها وهي القوة واللاقوة (وعلى هذا التقسيم) تضيق الكيفيات المختصة بالاعداد وهذه الطرق الثلاثة مذكورة في الشفاء وكلها ضيقة.

(القسم الاول) في الكيفيات المحسوسة وهي المسماة بالانفعاليات والانفعالات وفيه خمسة ابواب.

(الباب الاول) في امور كالية لهذا القسم وفيه اربعة فصول.

(الفصل الاول في ما سمي بالانفعالات والنوع  
بالانفعالات والاشياء)

الفصل الاول فيما سمي لاجله هذا النوع بالانفعالات والانفعالات (اعلم) ان الكيفيات المحسوسة ان كانت ثابتة سميت انفعالات وان كانت غير ثابتة سميت انفعالات والفرق بينهما في امر عرضي مفارق وانما سميت الثابتة بالانفعالات الثابتة (احدهما) لانفعال الحواس فيها ثم نحن نبين امرين اما ان نعتبر في ذلك ان يكون الاحساس بها احصاسا اوليا ولا نعتبر ذلك فان اعتبرناه لزمنا امران (احدهما) ان الشيخ نص في فصل الاسطقات من الكون والفساد من طبيعيات الشفاء ان الفعل والخلف مما لا يحس بهما احصاءا وليا فوجب اخراجهما عن هذا القسم لكنه نص في كتاب المقولات من منطق الشفاء على انهما من هذا القسم (وثانيهما) انه يلزم خروج الالوان من هذا القسم لانها لا تحس الا بواسطة الضوء والضوء هو المحسوس اوليا وبالذات (ويمكن ان يجاب) عنه بان الضوء شرط كون اللون موجودا بالفعل لا شرط كونه محسوسا بحد وجوده ولم يكن اللون تابعا للضوء في كونه محسوسا لم يخرج عما قلناه وان كان وجوده تابعا له (هذا) اذا اعتبرنا في هذا القسم ان يكون محسوسا اوليا وما ان لم نعتبر ذلك دخلت المحسوسات الثابتة فيه وذلك كالا اشكال والحركات والبيكونات وغيرها (الملة الثابتة) ان حدوثها تابع لانفعالات موادها مثل الصفرة التابعة لسه المزاج الحار المستحكم في الكبد وان لم يكن حدوثها لاجل الانفعالات ولكن من شان تلك الحقيقة ان توجد عند الانفعالات ايضا فان الحرارة النارية وان لم يكن حصولها في النار بالانفعال ولكن من شان الحرارة من حيث هي حرارة ان تحدث ايضا بالانفعال في مادة واحدة وحلاوة العسل وان لم تحصل في العسل على سبيل انفعال

من العسل و لكنها انما حدثت على سبيل انفعال في امور تكونت عسلا  
فانفلت انفعالا فصارت لاجل ذلك حلوة ( واما الكيفيات ) الغير المستقرة  
فهي وان كانت انفعالية لاجل الملتين المذكورتين ولكنها القصر مدتها وسرعة  
زوالها منعت اسم جنسها واقتصرت في تسميتها على اسم انفعالها

### ﴿ الفصل الثاني في خاصية هذا النوع ﴾

( قيل ) الخاصية المساوية التي تم انها تفعل في موادها اشياء بشاركها في المعنى  
فان الحار يجعل غيره حار او البارد يجعل غيره باردا والا - وديقرر شبحه في  
العين وهذه الخاصية بالحقيقة غير عامة لوجوب ( اما اولها ) فلان الثقل والخفة من  
هذا النوع وهما لا يفعلان مثل نفسيهما ( واما ثانيا ) فلان الشيخ يقول في فصل  
الاسطى من طليعات الشفاء في بيان انه لم يسميت الرطوبة واليبوسة  
كيفيتين منفصلتين زعم انه لم يثبت بالبرهان ان الرطب يجعل غيره رطبا واليابس  
يجعل غيره يابسا فلي هذا هاتان الكيفيتان لا تميد ان مثل نفسيهما •

﴿ الفصل الثالث في الرد على من زعم ان كيفيات الاجسام نفس اشكالها ﴾  
( زعم ) بعض القدماء ان الكيفيات المحسوسة لا حقيقة لها في انفسها بل هي  
انفعالات تمرض للحواس فقط ( فليلهم ) ولولا اختصاص الملون بكيفية  
مخصوصة لا توجد في غيره والا لم يكن انفعال الحس عن الملون اولى من  
انفعاله عن الشفاف ( فاجابوا ) بان قالوا ثبت عندنا ان الاجسام مركبة من  
اجزاء لا تنجزى بالفعل وان كانت متجزية بالقرض وهي مختلفة الاشكال  
ثم ان اختلاف اشكالها واختلاف وضعها وترتيبها سبب لا اختلاف الآثار  
الحاصلة في الحواس المختلفة فالذي يفرق البصر هو اليباض والذي يجمعه  
هو السواد وكذلك الطعمون فان الذي يقطع تقطعا الى عدد كثير ويكون

اجزاء

( الفصل الثاني في خاصية هذا النوع )

( الفصل الثالث في رد ان كيفيات الاجسام نفس اشكالها )

اجزاء صغارا شديدة النفوذ وهو المحرق الحريف والمتلاق لذلك التقطيع هو الحلو ( وكذلك القول ) في الروائح والحرارة والبرودة وغيرها ( وبالجملة ) فاختلاف الاحساسات لاختلاف الاشكال والحواس المنفصلة لاختلاف الكيفيات الفاعلة التي يدونها كيفيات دون الاشكال ( واحتجوا ) على ذلك بان الانسان الواحد يحس جسما واحدا على لونين مختلفين بحسب وموقفين منه كطوق الحمامة فانه يرى مرة شقراء ومرة ارجوانية ومرة على لون الذهب بحسب اختلاف المقامات واستمداد المادة بحسبها ولو كان اللون شيئا حقيقيا لما كان الامر كذلك وايضا فالسكر في قم الصفراوى يكون مر صرا فدل ذلك على ان اختلاف الاحساس لاختلاف المنفصلات •

( ونحن نقول ) اما مذهب اصحاب الاشكال فسنبطله في علم الكون والنفس ثم الذى يميز اللون عن الشكل وجوه ثلاثة ( الاول ) ان الشكل محسوس باللمس واللون غير محسوس باللمس فالشكل غير اللون ( فان قيل ) استأنقول المحسوس هو الشكل بل المحسوس هو الهيئة الحاصلة في الحواس على ما صرح الشيخ به في مواضع كثيرة ثم المؤثر في تلك الهيئة اختلاف اشكال الاجرام ومن الجائز ان يكون الشكل المخصوص يفيد لآلة البصر ازاوالة لللمس ازا آخر ( فنقول ) الا نأثر الحاصلة في الحواس اشكال او غير اشكال فان كانت اشكالا وكل شكل ملموس فالأثر الحاصل في العين ملموس هذا خلف وان لم تكن اشكالا فقد ثبت القول بوجود كيفيات وراء الاشكال فاذا جاز ذلك فاي مانع يمنع من اثباتها في الجسم الخارجى ( ولكن نقول ان يقول ) ما ذكرتموه لا يدل على وجود الكيفية في الخارج بل فايته الدلالة على بطلان استبعاد ان يكون للكيفية وجود في الخارج وذلك لا يفيد الجزم بوجودها



(الفصل الرابع في الرد على من قال ان الكيفيات نفس الامتزاجية)

(ولكن يجب) ان يعلم ان هذا السؤال انما يتوجه على من يسلم ان الاحساس عبارة عن انطباع صور المبصرات في الدين واما نحن فقد ابطالنا هذا المذهب فلا يتوجه ذلك السؤال علينا وكفى بالمذهب فسادا ان يؤدي الى الشك في هذه الكيفيات المحسوسة (الوجه الثاني) في اثبات الكيفيات ان الالوان والطبوع والروائح فيها مضادة والاشكال ليس فيها مضادة (الوجه الثالث) ان الاحساس بالشكل متوقف على وجود اللون فلو كان اللون نفس الشكل لتوقف الاحساس بالشئ على الاحساس به واما طوق الحمامة فليس المرئي منه شيئا واحدا بل هناك اطراف الريش ذوات جهات وكل جهة لها لون يستلون الجهة الاخرى بالقياس الى القنم الناظر (وقولهم) اختلاف الاحساسات لاختلاف المنفعلات فذلك مسلم تجوز به لو سلمنا لم ان الاحساس عبارة عن انفعال البصر عن المحسوس واما اذا ابطالنا ذلك فقد اندفع ما قالوه •

﴿ الفصل الرابع في الرد على من قال ان الكيفيات نفس الامتزجة ﴾

(قالوا) ان المزاج اذا كان بحد ما كان لونا وطما بميتين وان كان بحال آخر وبحد آخر كان لونا وطما آخر وليس اللون والطعم وسائر الامور التي تجري مجراها شيئا والمزاج شيئا آخر بل كل واحد منها مزاج مخصوص بفعل في القوة اللامسة شيئا في القوة الباصرة شيئا آخر (وهذا ايضا خطأ) لان كل واحد من الامتزجة على التفاوت الذي بينها لا يخرج عن الحدود المفترضة فيما بين الغايات ويكون ملموسا لاحتماله وان كانت مخالفا للامس في القوة والضعف ولا يكون ملموسا ان كان مساويا له (وبالجملة) فحدود الامتزجة ملموسة والالوان غير ملموسة وايضا فهذه الكيفيات توجد فيها غايات في التضاد والامتزجة متوسطة ليست بغايات فهذه اذا اشياء غير الامتزجة •

﴿ الباب

### ﴿ الباب الثاني في الكيفيات الملموسة ﴾

(وهي) اثنا عشرة كيفية وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والمهاشنة والجفاف والبلة والثقل والخفة (وقد يدخلون) في هذا الباب اربعة اخرى وهي الخشونة والملاسة والصلابة واللين فلنذكر حد كل واحد وحقيقته واحكامه في احد عشر فصلا

### ﴿ الفصل الاول في حد الحرارة والبرودة ﴾

(ذكر في الشفاء) ان الحرارة هي التي تفرق بين المختلفات وتجمع بين المتشاكلات (والبرودة) هي التي تجمع بين المتشاكلات وتفرق بين المتشاكلات وذكر في حد ود الحرارة انها كيفية فعلية محركة لما تكون فيه الى فوق لاحداثها الخفة فيعرض ان تجمع المتجانسات وتفرق المختلفات وتحدث تخلخلا من باب الكيف وتكاثفا من باب الوضع لتحيلها الكيف وتصعيدها اللطيف ■

(واعلم) ان التخلخل قد يبنى بهمة القوام وهو من باب الكيف وقد يبنى به انفشاش الاجزاء بحيث يخالطها جرم غريب وهو من باب الوضع فيكون التكاثف المقابل لذلك هو اجتماع الاجزاء الواحدة بالجمع والطبع وخروج الجسم الغريب مما بينها فن حيث ان الحرارة شأنها التلطيف والترقيق فهي مفيدة للتخلخل الذي من باب الكيف ومن حيث انها تجمع بين المتشاكلات وتفرق بين المختلفات فهي مفيدة للتكاثف الذي من باب الوضع الذي هو عبارة عن اجتماع الاجزاء الواحدة بالجمع والطبع وخروج الجسم الغريب مما بينها (واعلم) ان قولنا تجمع المتشاكلات معناه انها تجمع ما ليس بمجتمع وبسيط مجتمع الاجزاء فاذا هذا الجمع والتفريق غير معتبر بالقياس اليه بل بالقياس

الى جسم فيه مختلفات مجتمعة وهذا هو المركب (فهذا تلخيص قيود هذا الرسم) \*

(فان قيل) اما انها تجمع المشاكلات فليس كذلك لانها تفرق الماء بالتصعيد وكذلك ترمد الحطب وتفرقه واما انها تفرق بين المختلفات فليس كذلك لانها لا تقوى على تفرق الاجزاء المنصرية التي في الطلق والنورة والحد يد والذهب والحيو ان المسمى بالسندل بل قد تجمع بين المختلفات ايضا كما تزيد صفرة البيض وبياضها تلازما (ثم ان سلمنا) ان النار تجمع بين المشاكلات وتفرق بين المختلفات لكن ذلك ليس فعلا وليالها فلا يجوز تمرينها به \*

(بيان ان ذلك ليس فعلا وليا) ان فعلها الاول تسييل الرطوبات المنجمدة بالبرودة وتحليلها ثم تصعيدها وتبخيرها فان كانت المجتمعات مختلفة في قبول التحليل والتبخير كان بعضها اسرع وبعضها ابطأ فاذا بدر الاسرع دون الابطأ والمطيم دون الماصي عرض من ذلك تفرقها فاما اذا كانت متشابهة الطباع كانت متشابهة في الاستعداد للحركة فلذلك لا تفرق واذا ثبت ان الفعل الاول للحرارة هو تسييل الرطوبات كان تمرينها بذلك اولى مما ذكرتموه (فالجواب) ان قولكم الحرارة تفرق الماء ليس كذلك بل اذا احالت جزءا منه هو افرقت بينه وبين الماء الذي ليس من طبعه ثم يلزمه ان تختلط بذلك الهواء لجزءا مائة فتصعد مع الهواء ويكون مجموع ذلك بخارا (واما انها) ترمد الحطب فلان الاجزاء الارضية التي فيها متماسكة بالرطوبات المائية التي فيها فاذا فرقت بين الرطب واليابس عرض منه تنثر الاجزاء اليابسة واما الطلق والنورة والحد يد فالنار قوية

قوية على نسيئها بالحيل التي تعلمها اصحاب الاكبر وخصوصا اذا اعينت  
 مما يزيد بها اشتها الا كالكبريت والورنيغ واما الذهب فالتار انما لا يفرقه  
 لان التلازم بين بساطته شديد جدا فكلما مال شيء منه الى التصعيد حبسه  
 المائل الى الانحدار فتحدث من ذلك حركة دوران وغليان ولولا هذا  
 العائق لسكانت النار تفرقه وليس امتناع التفرق عند العائق دليلا على ان النار  
 لا تحاول ذلك (واما عقد البيض) فليس ذلك جماله بل هو حالة في قوامه  
 ثم ان النار تفرقه عن قريب بواسطة التفتير (واما قولهم) الجمع والتفريق  
 ليسا فاعلين اولين للنار فهو حق لا نأبينا ان هذا الجمع والتفريق معتبران بالقياس  
 الى المركب والفعل الاول للحرارة التحريك الى الفوق بواسطة ما يقيد  
 من الميل المصعد لكن لما كانت اجزاء المركبات مختلفة الاستعداد لقبول  
 التصعد فان الماء اقبل لذلك من الارض فاذا حركت الحرارة تلك الاجزاء  
 الى فوق بادر الاقبل منها للتصعد قبل مباداة الابطال والابطال يتحرك دون  
 الماصي فيحصل منه فرق تلك المختلقات واجتماع المتشاكلات لان الاشياء  
 المتشاكلات الطباع تكون متشاكلات الآثار فالذي يكون سريع القبول  
 يتحرك باسره والماضي لا يتحرك شيء منه فيعرض لذلك اجتماعهما (نعم) قد يتفق  
 ان يكون ما لا يقبل التصعد مخالفا لما يقبله مخالطة شديدة قبل ان يفرق الحار  
 بينهما يتصعد اللطيف مستبعا لتصعد الكثيف المغلوب باللطيف في القوة  
 فلمنا ان الفعل الاول للحرارة التصعيد الى فوق فلهذه الملة ذكر هذه  
 الخاصية في تعريفها (فقال) انها قوة محركة لما يكون فيه الى فوق لاحداثها  
 الخلفة (ثم قال) فيعرض ان تجمع المتجانسات وتفرق المختلقات اى صدور  
 هذا الجمع والتفريق من الحرارة ليس صدورا اوليا بل ذلك تابع للغاوية

الاولى وهى التحريك الى القوق على الوجه الذى يبناه (فظهر) ان الرسم المذكور فى الحدود اولى من الرسم المذكور فى الشفاء •

(واعلم) ان قوله (كيفية فعلية محركة) فيه نظر لان المفهوم من الكيفية الفعلية الكيفية التى تؤثر فى امرها والمفهوم من المحرك ان الذى يؤثر فى امرها هو الحركة والمفيد بشئ ما جزء من المفيد بشئ هو الحركة فيكون الدال على مفيد الحركة دالا على المفيد المطلق بالتضمن فقوله (كيفية فعلية محركة) نازل منزلة قولك جوهر جسمانى حيوانى فى كونه مكررا فالاولى حذفه •

(فان قيل) لاشك ان التعريف المذكور ليس بمحذوفه غير مركب من المقومات ولا ايضا برسم لان الرسم هو التعريف بلازم بين ينقل الذهن منه الى ماهية اللزوم وما ذكر نموه ليس كذلك لانه ليس يلزم من فهم الحركة الى فوق والجمع بين المتشاكلات والتفريق بين المختلفات فهم ان المؤثر فى ذلك هو الحرارة بل نحن ما لم نشاهد الحرارة ولم نشاهد منها هذه الا نألم نعرف لزوم هذه الا نألمها فاذا كنا نعرف ثبوت هذه الا نألمها الا بعد معرفتها ومعرفة استادها اليها استحالة ان تكون هذه الا نألم معرفة لها والالزم الدور (فتقول) ليس الغرض من رسوم هذه الكيفيات افادة ماهياتها فان الحس افاد الممكن فى ذلك بل الغرض هو ذكر خواصها وانما نألمها بحيث يتميزها عن غيرها وذلك حاصل بذكر هذه اللوازم •

(الفصل الثانى فى انبات الحرارة والبرودة)

(من التقدماء) من جعل البرودة عدما للحرارة وهو باطل لان الجود والتكثيف والسيلاز والترقيق افعال ثبوتية متقابلة ولا يمكن استناد الواحد منها الى الجسمية المشتركة ولا الى امر عديم لا متاع استناد الامر الوجودى

الى المؤثر المدعى فلا بد من كيفيتين بويتين لتكونا مصدرتين للافعال المتقابلة (ولو قيل) المؤثر في التكيف هو الجسمية المشتركة بشرط عدم الحرارة (فليس هذا) باولى من ان يقال المؤثر في التسييل الجسمية بشرط عدم البرودة •

﴿ الفصل الثالث في تقرير ما يقال له انه حار او بارد ﴾

(الفصل الثالث في تقرير ما يقال له انه حار او بارد)

(الحار) قد يقال على ما يحس بحرارته وسخونه كالنار وقد يقال على ما لا يكون كذلك بل يكون ظهور تلك الكيفية منه موقوفاً على ملاقاته لبدن الحيوان وذلك مثل الانغذية والادوية التي يقال لها انها حارة وكذلك البارد (نم) لمعرفة الحرارة والبرودة علامات على هذا الوجه مجتمعا طريقان (احدهما) التجربة (والآخر) القياس وذلك من وجوه (فانهم) تارة يشدلون باللون وهو اضعف الطرق وتارة بالطعم وتارة بالرائحة وتارة بسرعة الانفعال وعسره وذلك لان المتدخل اسرع انفعالا مما يلاقيه من المتكاثف وذلك لضعف جرمية المتدخل وقوة جرمية المتكاثف (واذا كان كذلك) فالاجسام اذا تساوت في القوام ثم تفاوتت في قبول الحرارة من فاعل واحد فالذى هو اقبل وجب ان يكون في طبيعته احر لانه لما كانت نسبة الفاعل اليها واحدة وقبول الجسم للآخرين واحدا فلولا اختصاص الاشد قبولا لذلك بما يعاضد الخارجى لم يكن الاثر الحاصل فيه اقوى من الحاصل في صاحبه (واما اذا تفاوتت المنفلات) في القوام فالاقوى قواما ان الفعل بسرعة دل على انه فيه ما يقتضى تلك الكيفية واما الاضعف فلا يدل بسرعة انفعاله على شيء لاحتمال ان يكون ذلك لضعف قوامه •

(ومما يستدلون به) حال الاشتمال والجود وهو ايضا على ما قلنا فان

الجسمين المتماثلين في القوام اذا عرضا على فاعلين متساويين في القوة فلا سرع  
 وجودا ابرد والا سرع اشتعالا احرواما اذا اختلفا في القوام فان كان  
 المتكاثف اشد اشتعالا حكم بانه اسخن وان كان المتخلخل اسرع اشتعالا  
 او وجودا فليس يمكن الحكم فيه فانه ربما كان ذلك بسبب رقة القوام وتعام تقرير  
 هذا النوع من البحث ذكرناه في شرحنا للقانون.

### (الفصل الرابع في ماهية الحرارة الغريزية)

(الفصل الرابع في ماهية الحرارة الغريزية)

(ربعا يظن) انها مخالفة بالنوع للحرارة الغريبة لانه قال في القانون ان الحار  
 الخارجى اذا حاول ان يبطل الاعتدال فان الحار الغريزى اشد الاشياء  
 مقاومة له حتى ان السموم الحارة لا تدفعها الا الحرارة الغريزية فانها آلة  
 للطبيعة تدفع ضرر الحار الوارد بتحريك الروح الى دفعه وتدفع ضرر البارد  
 الوارد بالمضادة وليست هذه الخاصة للبرودة فانها انما تعاقب وتنازع  
 الحار الوارد بالمضادة فقط ولا تنازع البارد الوارد فالحرارة الغريزية هي التي  
 تحمي الرطوبات الغريزية عن ان تستولى عليها الحرارة الغريبة فالحرارة  
 الغريزية آلة للقوى كلها البرودة منافية لها ولذلك يقال حرارة غريزية  
 ولا يقال برودة غريزية.

(وحكى في حيوان الشفاء عن المعلم الاول) انه قال الحرارة المنوية التي بها  
 تقبل علاقة النفس ليس من جنس الحار الاسطقسى النارى بل من الجنس  
 الحار الذى يفيض عن الاجرام السماوية فان المزاج المعتدل بوجه ما مناسب  
 لجوهر السماء لانه ينبعث عنه وفرق بين الحار السماوى وبين الحار الاسطقسى  
 واعتبر ذلك بتأثير حر الشمس في اعين المشي دون حر النار فتلك الحرارة  
 تتبعها الحياة التي لا تتبع الحرارة النارية وبسببها صار الروح جمعا الهياكلية

من النخى

من المني والاغضاء نسبة العقل من القوى النفسانية فالعقل افضل المبررات  
والروح افضل الاجسام (والذي عندي في ذلك) ان النار اذا خالطت  
سائر العناصر وكانت تلك النارية تفيد لذلك المركب طبخا واعتد الاوقواما  
ولم تبلغ في الكثرة الى حيث تبطل قوامها وتحرقها ولم تسكن في القلة بحيث  
تصجز عن الطبخ الموجب للاعتدال فذلك هي الحرارة الفريزية وانما  
تدفع الحر القريب لاجل ان الحر القريب يحاول التفريق وتلك الحرارة  
الفريزية افادت من النضج والطبخ ما يسر عنده على الحرارة القريبة  
تفريق تلك الاجزاء فلهذا السبب تدفع الحرارة الفريزية الحرارة القريبة  
فانتفاوت بين تلك الفريزية وتلك القريبة ليس في الماهية بل في كونها جزءا  
من ذلك المركب والقريبة ليست كذلك حتى لو توهمنا الحرارة القريبة  
جزءا من المركب والفريزية خارجة عنه لسكانت الفريزية عند ذلك تفعل  
فعل القريبة والقريبة تفعل فعل الفريزية (واما ان يقال) ان الحرارة الفريزية  
مخالفة بالماهية للقريبة فذلك ممالا سبيل اليه •

### ﴿ الفصل الخامس في الرطوبة واليبوسة ﴾

(قال الشيخ) ان الجمهور يظنون ان الجسم انما يكون طبيا اذا كان بحيث يلتصق  
بما يلامسه كالماء ويستقدون ان الرطوبة حقيقة هذا وهو باطل لان الجسم  
كلما كان ارق كان اقل التصاقا بما يلامسه وكلما كان اغلظ كان اشد واكثر  
ملازمة فان الماء اللطيف الجيد اذا غمس فيه الاصبع كان ما يلزم الا صبح منه  
اقل مما يلزم من الماء الغليظ والدهن او العسل فلو كان الالتصاق بالغير  
لاجل الرطوبة لكان كل ما هو اشد رطوبة اشد التصاقا وليس كذلك  
فثبت ان الالتصاق لازم لا كثافة والتلظظ (ولما بطل هذا الاعتبار) بقى للرطوبة



والليوسنة سهولة التشكل بشكل غيره مع سهولة تركه له ولليابس عسر قبول الاشكال الغريبة وعسر تركها (فاذا الرطوبة هي الكيفية) التي بها يكون الجسم سهل التشكل بشكل الحامى الغريب وسهل الترك له (والليوسنة هي الكيفية) التي بها يسر قبول التشكل الغريب وبها يسر تركه (هذا ما قاله في الشفاء) وهذا الرسم اولى مما قاله في الحدود من ان الرطوبة كيفية انفعالية تقبل المحصر والتشكل الغريب بسهولة ولا يحفظ ذلك بل يرجع الى شكل نفسه والليوسنة كيفية انفعالية عسرة القبول للتشكل فان في هذه العبارة خلاص من وجهين •

(الاول) انه جعل الرطوبة قابلة للتشكل وذلك محال فان الرطوبة غير قابلة للتشكل بل الجسم يقبل التشكل بسبب الرطوبة (الا ان يقال) اراد به ان الجسم يكون سهل القبول للتشكل بسبب تلك الكيفية وذلك هو الذي صرح به في كتاب الشفاء •

(الثاني) انه قال كيفيه انفعالية قابلة للتشكلات فاقابل للتشكلات بدل على الانفعالية دلالة التضمن فيجب حذفه فاذا حذفنا هذا القيد وحلنا قوله قابلة للتشكلات على انها هي التي لا جملها يقبل الجسم التشكلات صار حد الرطوبة هكذا (الرطوبة هي الكيفية التي لا جملها يقبل الجسم التشكلات) وهذا هو المذكور في الشفاء فهذا ما يتعلق بالرسم (ولقائل ان يقول) انفسرنا الرطب بامن شانه ان يسهل تصاقه بغيره ويسهل انفصاله عنه (والدليل عليه) اتفاق الجمهور على ان الرطب من حيث هو رطب اذا اختلط باليابس افاده الاستمساك عن التشتت وذلك لا يمكن الا بان يمتصق بما يلاسه فان الهواء لو اختلط بالتراب اليابس لا يفيد الاستمساك بل يفيد زيادة تشتت فعلنا

ان الالتصاق بالمماس شرط للرطوبة (وايضاً) فلوفرنا اليوسة بالكيفية التي باعتبارها يمسر قبول الاشكال لم يبق بينها وبين الصلابة فرق فكان يجب ان تكون النار صلبة لكونها يابسة ( وهذا باطل ) فان النار الطف العناصر واكثر هارقة وابدها عن الكثافة واذا كان كذا لك فان النار اقبل العناصر الاشكال الغريبة بسهولة فكان يجب ان تكون النار اربط العناصر وذلك مما لا يقول به عاقل .

( وقال بعضهم ) انا اذا اوقدنا تنورا شهرا او شهرا ين فان الهواء الذي في داخل التنور ينقلب اكثره نارا فكان ينبغي ان يظهر في ذلك الهواء ممانعة لان النار يابسة واليابس ممانع ولكن اذا ادخلنا فيه جسما لم نجد فيه ممانعة اصلا بل ربما صار ذلك الهواء عند استعانة نارا الطف واقبل للاغرق فدل على بطلان ما قالوه .

( فاما قول الشيخ ) لو كانت الرطوبة لاجل الالتصاق لكان اكثر التصاقا اكثر رطوبة ( فجوابه ) ان كثرة الالتصاق ان عنت به سهولة الالتصاق فلا شك ان الشيء كلما كان اربط كان اسهل التصاقا بالغير ولكن العسل ليس اسهل التصاقا بغيره من الماء بل الماء اسهل وذلك محسوس وايضاً فالمسل اعسر انفساً لا وكل ما كان كذلك فانه يكون اعسر اتصالاً فلا يلزم على هذا التقدير ان يكون العسل اربط من الماء ( وان عنت ) بكثرة الالتصاق دوام الالتصاق فنحن لانفسر الرطوبة بدوام الالتصاق حتى يلزمنا ان يكون الادوم التصاقاً اربط وكيف نقول ذلك والادوم التصاقاً لا بدو ان يكون اعسر التصاقاً وذلك ضد ما جعلناه تقييماً للرطوبة وهو سهولة الالتصاق ( فالجواب ) ان الحال الذي ذكره انما يلزم لو فسرنا الرطوبة

بدوام الالتصاق فاما اذا فسرناها بسهولة الالتصاق فلا يلزم ما قالوه •  
 (فان قيل) لو كان الالتصاق معتبرا في حقيقة الرطوبة باي اعتبار كان لزم ان يكون  
 الادوم التصاقا رطب (فنقول) لسانذهب الى ان الرطوبة نفس الالتصاق  
 وكيف والالتصاق عرض من باب الاضافة والرطوبة من باب السكيف  
 بل الرطوبة هي السكيفية التي باعتبارها يستمد الجسم للالتصاق بالغير وتلك  
 السكيفية تلزمها لاهالة سهولة الانفصال المنافي لصعوبة الانفصال وهذا  
 كما انهم لا يقولون ان الرطوبة هي الشكل نفسه حتى يكون الاثبت شكلا  
 وهو اليابس ارجح بل يقولون ان الرطوبة سهولة قبول الشكل فكذاها هنا  
 فاذا ما يكون عسر الانفصال يكون عسر الاتصال رطبا ونحن اذا جعلنا سهل  
 الاتصال رطبا لا يلزمنا ان نجعل عسر الاتصال رطبا فظهر ضعف  
 ما قالوه ثبت ان الرطوبة هي السكيفية التي يستمد الجسم باعتبارها سهولة  
 للالتصاق بالغير وسهولة الانفصال عنه •

(واما اليابس) فدل الاقرب في حقيقته ان يقال انما يرى من الاجسام  
 ما تنفرق اجزاؤه وتنفرق بسهولة (ثم هي على قسمين) منها ما تكون  
 مركبة من اجزاء صغار لا تقوى المحس على ادراك كل واحد منها مفردا  
 وكل واحد منها يكون صلبا ولا يكون سهل الانفراك ولكن البعض منها  
 متصل ببعض بلعامة سهولة الانفراك ومنها ما يكون كل الجسم في طبيعة  
 تلك اللعامة في سهولة الانفراك (فالاول) هو المحس (والثاني) هو اليابس  
 (والثالث) هي السكيفية التي يكون الجسم بها سريعا ينفرق عسر الاجتماع فظهر  
 الفرق بين اليابس والمباشرة والصلاية (وهذا الكلام) وجدته في مباحث  
 ثابت بن قرة •

## ﴿ الفصل السادس في اثبات الرطوبة واليبوسة ﴾

(أعلم) أنا إذا قلنا الرطوبة ما لا جله يسهل للجسم قبول الاشكال فذلك كلام مجازي لان السهل والصعب من باب المضاف والرطوبة واليبوسة ليستا من باب المضاف (بل التحقيق فيه) ان الرطب هو الذي لا مانع له في طباعه من قبول التشكلات الغريبة وعن رفضها وايناس هو الذي في طباعة مانع يمنع عن فلك مع امكانه وعلى هذا التقدير يشبه ان يكون التقابل بينهما تقابل عدم والملازمة لان الرطوبة صارت مفسرة بدم المانع ويكون الاحساس بها ليس الا ان لا يرى مانع ولا صاوق وباليبوسة ان يرى مانع والرطوبة وحدها لا تدل على وجود الجسم واليبوسة وحدها تدل على ذلك (ومما يحقق ذلك) ان الرطوبة اما ان تكون قابلة للاشكال واوله قابليته (فان كان الاول) لم تكن امرا وجوديا لان قابلية الشيء للشيء لو كانت زائدة على الذات لكانت قابلية تلك الذات لتلك القابلية زائدة عليها فيسلسل (وان كانت الرطوبة) علة لتلك القابلية فذلك محال لان الجسم لذاته قابل لكل الاشكال ولذلك فان القبول حاصل لليباس ولما كان قابلية الجسم للاشكال حكما ثبت له لذاته استحالة ان يستدعي علة زائدة فثبت ان الرطوبة بهذا التفسير لا يمكن ان تكون امرا وجوديا (واقول) لو كانت الرطوبة على تفسيرهم كيفية وجودية فالاشبه انها غير محسوسة لان الهواء لا محالة رطب بذلك المعنى فلو كانت الرطوبة محسوسة لكان يجب اذا كان هواء معتدل لا حرقه ولا برده كان ساكنا لا حركة فيه ان يكون الالامش بدرك رطوبته ولو كان كذلك لكان الهواء دائما محسوسا ولو كان الهواء دائما محسوسا لكان الجمهور لا يشكون في وجوده ولا يظنون هذا الفضاء الذي بين السماء والارض خلاه صرفا

ه قابلية الاشكال

(ولما لم يكن كذلك) علمنا ان الرطوبة على تفسيرهم غير محسوسة فاما اذا عينا بها الكيفية التي يكون معها الجسم سهل الالتصاق فالأظهر أنها امر وجودي وانها من محسوسات وان كان للبحث فيه مجال.

(والشيخ) مال في فصل الاسطوانات الى أنها غير محسوسة وذكر في كتاب النفس أنها من المحسوسات ولعله اراد بالرطوبة الغير المحسوسة الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال وبالرطوبة المحسوسة الرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق وهي البلة.

❦ الفصل السابع فيما لاجله يقال للحرارة والبرودة انها كيفيتان فاعلقتان وللرطوبة واليبوسة انها كيفيتان منفعتان ❦

(لما قل ان يقول) كما ان التأثير والتاثر حاصل بين الحار والبارد فكذلك هو حاصل بين الرطب واليابس فلما اذا خصصتم احدي الطبيعتين بالفعل والاخرى بالانفعال (فتقول) لوجوه خمسة (الاول) ان الاضداد لا يجب ان يكون كلهما متماثلة لان ثقل الثقيل لا يغير خفة الخفيف مع بقاء طبيعة الخفيف بل تغير خفة الخفيف تابع لتغير طبيعته فكذلك هنا الرطب اذا خالط اليابس فيبيله فاما ان يجعل اليابس رطبا فذلك لم يثبت بالبرهان وكذلك اليابس يخالط الرطب فينشفه فاما ان يجعله يابساً فلم يثبت بالبرهان (واما في الحرارة والبرودة) نستقيم البرهان في علم الكون على ان الحار يتقلب بارداً من غير ان يخالطه البارد وكذلك البارد يصير حاراً من غير مخالطة الحار (فالْحَاصِلُ) ان تفاعل الحار والبارد ثبت بالبرهان وتفاعل الرطب واليابس لم يثبت بالبرهان ولا شك ان البرد يفيد التكثيف واليبس والحريفة والترقيق والرطوبة فاذا الحرارة والبرودة كل واحدة منهما فاعلة في الاخرى وهما فاعلتان للرطوبة

والأيوسنة) وأما الرطوبة والأيوسنة) فليس لواحدة منهما فعل في الأخرى ولا لهما أيضاً تأثير في الحرارة والبرودة فلا جرم جعلوا الحرارة والبرودة فاعلتين والرطوبة والأيوسنة منفصلتين •

(والثاني) وإن سلمنا أن بين الرطوبة والأيوسنة تفاعلاً كما بين الحرارة والبرودة لكننا إذا عرفنا الحرارة فلا نعرفها بفعلها في ضدّها لأننا لا ننقل فعلها في ضدّها إلا بمدّ متعلّق ضدّها أو انما ننقل ضدّها بفعلها فيها على هذا القرض فيشذّب توقف كل واحد منهما على الآخر بل المعروف للحرارة لوازم فعلية وهى الصعود الى فوق والجمع بين التشنجات والتفريق بين المحتققات (وكذلك البرودة) انما نعرفها بأفعال أخرى (وأما الرطوبة والأيوسنة) فانما يمكننا تعريفهما بسهولة قبول الاشكال وعدم ذلك وهذه لوازم انفعالية فلما عرفنا الحرارة والبرودة باللوازم الفعلية والرطوبة والأيوسنة باللوازم الانفعالية لا جرم جعلنا احدى الطبعيتين فاعلة والاخرى منفعة •

(والثالث) ان الكيفية لا تكون منفصلة البتة بل المنفعل هو الموضوع المستقل بنفسه والكيفية ليست كذلك بل الكيفية قد تكون علة لصيرورة الموضوع المستقل بنفسه مستعداً للانفعال وقد تكون علة لصيرورته مستعداً نحو القمل والرطوبة والأيوسنة من القليل الاول فلا جرم سمينا هاتين الانفعالية والحرارة والبرودة من القليل الثانى فلا جرم سميناها بالفعلية •

(والرابع) انّا اذا أضفنا الحرارة والبرودة الى الرطوبة والأيوسنة وجدناهما فاعلتين فيهما والرطوبة والأيوسنة لا تعملان فيهما الا بالعرض مثل الخلق المنسوب الى الرطوبة (وذلك) اما بسبب ان الرطوبة تجمع الحار على شكل مضاد لطبيعته فيشذّب بطل طبيعته (واما لان الرطب الكثير) لا يتعمل عن الحار

ولا يستعمل الى المادة الصالحة لحفظ الحرارة فلا يتولد حار بعد حار فاذا انفصل  
الاول لم يبقه الثاني كما يمرض عند كثرة دهن السراج •  
(والخامس) ان للمس يتأثر من الحار والبارد ولا يتأثر من الرطب واليابس  
وهذا اذا قلنا انهما غير محسوسين •

### ﴿ الفصل الثامن في اللطافة والكثافة ﴾

( قال ) في الطيبيات اللطافة تقع على مئينين ( احدهما ) رقة القوام ( والثاني )  
قبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا والكثافة منيان متقابلان لهما  
( ويشبه ان يكون ) التخلخل متشابها لللطافة بالمعنى الاول الا ان التخلخل  
يستدعي معنى زائدا على الرقة وان كانا بالها حتى تكون الرقة تدل عليه دلالة  
اللزوم على اللازم والتخلخل يدل عليها دلالة التضمن فانه يفيد الرقة مع الزيادة  
في الكم حتى لو لم يوجد ذلك كان اولي بالمعنى اسم اللطافة والرقة ويقال التخلخل  
ويراد به تباعد اجزاء الجسم بعضها عن بعض على فرج يشغلها هو اللفف منها  
وهذا المعنى غير مشتغل به ها هنا •

( ثم قال ) لكن اللطيف والتخلخل غير نافع بالمعنى الاول في الفعل والانفعال  
الا بالعرض وهما جاريان مجرى الثقل والخفة ويكاد ان يلزما معا حتى ان كل  
ما هو اقل فهو اغلظ واشد كثافة •

( وقال في المقولات ) قد يقال تخلخل النفس كالصوف المنفوش ( ويقال ) اذا  
صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه ( ويقال )  
تقبل المادة حجما اكبر فالاول من الوضع والثاني من الكيف والثالث كم  
ذواضافة او اضافة في كم ( وللتكاثف ) معان ثلاثة مقابلة لها ( وقد يظن ) في الثاني  
والثالث انهما واحد وذلك للنفلة فان النار اذا تخلخلت من الهواء بمعنى زيادة

الحجم

( الفصل الثامن في اللطافة والكثافة )

الحجم وليس اقبل منه للتشكيل والتقطيع اذ الهواء ارطب جدا والنار يابسة والهواء اذا استحال نارا ازداد حجمه وازدادت رقته » ( هذا ما قالوه )  
في هذين الموضعين ( وهاهنا ) ثلاثة ابحاث •

( الاول ) انه حكم في الفصل الاول ان اللطيف والمتخلخل بالمعنى الاول غير نافع في الفعل والانفعال الا بالعرض فالمعنى الاول هو الرقة التي فسرناها في المقولات بسهولة قبول التقطيع والتشكيل وذلك هو الذي فسر الرطوبة به فتكأنه اخرج الرطوبة من الكيفيات النافعة في الفعل والانفعال مع ان مطلوبه في هذا الفصل من الطبيعيات اثبات ذلك وهو عيب •

( الثاني ) انه حكم بكون الثقل والخفة لازمتين للكشافة واللاطافة بهذا المعنى حتى ان كل ما كان اخف كان اللطيف بمعنى رقة القوام وقبول التقطيع والتشكيل وهذا هو الرطب عنده فيلزم ان تكون النار ارطب الاجسام لانها اخفها •  
( الثالث ) انه حكم في الفصل الاول ان الرقة تدل على التخلخل دلالة الملزوم على اللازم والتخلخل يدل على اللطيف دلالة التضمن ( وهذا يناقض ) ما ذكره في المقولات من ان الرقة قد توجد دون الزيادة في الحجم مثل النار اذا صارت هواء فانه يزداد رقته وينقص مقداره •

( وبالجملته ) فالجمع بين ما قاله الشيخ في الموضعين مشكل ( ولعل الاقرب الى الحق ان يقال ) سهولة قبول الاشكال هي الرقة واللاطافة واما سهولة الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال فهي الرطوبة والكشافة عبارة عن صعوبة قبول الاشكال ولا شك في ان اللطافة غير نافعة في الفعل والانفعال الا بالعرض من حيث لا نعلم من الاختلاط بالغير فاما الرطوبة بالمعنى الذي ذكرناه فهي نافعة لانها تنفيد الاجتماع عن التشتت •

« وقلت رقته »



الفصل التاسع في الزوجة والحاشية والبلبة والجفاف

(الفصل العاشر في الثقل والخفة)

### ﴿ الفصل التاسع في الزوجة والحاشية والبلبة والجفاف ﴾

( اما الزوجة ) فكيفية من اجية غير بسيطة وذلك لان الزج هو الذي يسهل تشكيله بأي شكل اريد ولكن يسر تربيته بل يمتد متصلا فهو مؤلف من رطب ويابس شديدي الاتعام والامتزاج فادمانه (١) من الرطب واستمساكه من اليابس فالتك ان اخذت ربا وماء وجهدت في جمعها بالدق والتخمير حتى يشتد امتزاجهما حدث لك جسم لزج .

( والحش ) ما يخلقه وهو الذي يصعب تشكيله و يسهل تربيته وذلك لقلبة اليس فيه وقلة الرطب مع ضعف المزاج .

( واما البلبة والجفاف ) فاعلم ان ما هنا رطبا ومبتلا ومتصلا فالرطب هو الذي صورته النوعية تقتضي كيفية الرطوبة والمبتل هو الجسم الذي لا يقتضي صورته النوعية كيفية الرطوبة ولكن قارنه جسم بهذه الصفة .  
( ثم المبتل ) قد يقال لما التصق الجسم الرطب بظاهره فقط وقد يقال ايضا لما نفذ في عمقه وهذا القسم يقال له المتتبع .

### ﴿ الفصل العاشر في الثقل والخفة واحكامهما وفيه ثلاثة عشر مسألة ﴾

( المسئلة الاولى ) في حقيقة الميل

( قال في الحدود ) الاعتماد والميل كيفيتان يكون بهما الجسم مدافعا لما يمنه من الحركة الى جهة ما ( اقول ) هذا تصريح بان الميل علة المدافعة لانفس المدافعة وستكلم في ذلك .

( واما الآن ) فلنبين ان هذه المدافعة مغارة للحركة والقوة الحركة ( اما مغارته للحركة ) فلان الزق المنفوخ اذا حبس تحت الماء قسر الحس القاسر منه بالميل الصاعد مع ان الحركة غير موجودة فالميل الصاعد غير الحركة ( وايضا )

فالتقيل اذا سكنه المسكن في الجو كان ساكنا والميل الهابط فيه محسوس  
فالكلام الاول يفرق بين الميل الصاعد وبين الحركة والكلام الثاني يفرق بين  
الميل الهابط وبين الحركة (واما الفرق) بينه وبين الطبيعة فن ثلاثة اوجه •  
( اما اولها ) فلان المدافعة قد تكون نفسانية كما اذا اتحد انسان على انسان  
بحيث لا يتحرك الواحد منهما فقد وجد الميل هناك دون الطبيعة •  
( واما ثانيا ) فلان الجسم في حيزه الطبيعي تكون طبيعته باقية وتلك المدافعة  
غير حاصلة •

( واما ثالثا ) فلان المدافعة قابلة للاشد والانقص والطبيعة غير قابلة لذلك •  
( المسئلة الثانية ) في ان الميل هو نفس هذه المدافعة او عطاها

( ولما ثبت ) اصرا وراء هذه المدافعة ان يحتج ( فيقول ) الحلقة التي يجذبها  
جاذبان متساويان حتى وقفت في الوسط لاشك ان كل واحد منهما فعل فيها  
فعلا معوقا بفعل الآخر وليس ذلك هو نفس المدافعة فانها غير موجودة  
اصلا وليس ايضا قوة الجاذب الآخر لانه ان لم يفعل في الجذب وب فعلا  
لما صار مجرد قوته عاتقا لان فعل فيه غيره فعلا فاذا قد فعل كل واحد منهما فيه فعلا  
غير المدافعة ( ثم لاشك ) ان الذي فعله كل واحد منهما لو خلى عن الماراض  
لاقتضى ان يجذب الحلقة الى جانبه فثبت وجود شيء لو خلى عن الماوق لاقتضى  
الدفع الى جهة مخصوصة وليس ذلك نفس الطبيعة لانها تتحرك اما الى العلو  
واما الى السفلى والذي فعله المتجاذبان ليس كذلك فثبت ان لهذه المدافعة  
المحسوسة علة غير الطبيعة وغير القوة النفسانية •

( المسئلة الثالثة ) في تعريف الثقل والخفة •

( قال في الحدود ) الثقل قوة طبيعية تتحرك بها الجسم الى الوسط بالطبع والخفة

قوة طبيعية يتحرك بها الجسم عن الوسط بالطبع (اقول) هما باجتهان •

(الاول) ان المركز نقطة والجسم يستحيل حصوله بالكلية في النقطة الواحدة لاستعالة حصول التقسم الذاهب في الجهات في غير المتقسم التير للذاهب في الجهات ولما امتنع حصول الجسم في النقطة امتنع ان يكون طالبا للحصول فيها (والجواب) ان معنى قولنا (الثقل يطلب المركز) انه طاب لان ينطبق مركز ثقله على مركز العالم لا ان يحصل هو بكلية فيه فالجسم الثقيل اذا تحرك الى مركز العالم حتى صار ملاقياً سطحه مركز العالم فانه لا يقف هناك بل يتحرك وينزل الى ان ينطبق مركز ثقله على مركز العالم واعني بمركز الثقل النقطة التي يتبادل ما على جوانبها •

(الثاني) ان قوله قوة طبيعية يتحرك بها الجسم الى الوسط بالطبع فتقوله بالطبع كالمكرر لان قوله قوة طبيعية ينفي عن ذلك (والجواب) ان قوله بالطبع صفة للوسط فان من الوسط ما هو بالطبع وسط وهو مركز الجسم الاول الفاعل للجهات ومنه ما لا يكون كذلك وهو مراكز الكرات الخارجة المراكز فان لكل واحد منها وسطا تكون حركته عليه ولكن ذلك الوسط لا يكون وسطا بالطبع بل بالنسبة الى ذلك الجرم المخصوص والثقل طاب لا لاي وسط كان بل للوسط الذي هو بالطبع وسط وهو مركز العالم فبين انه غير مكرر •

(واعلم) ان الثقل قديني به الطبيعة التي هي مبدء الميل المحسوس وقديني به نفس الميل فتقوله قوة طبيعية يتناول قوة منسوبة الى الطبيعة فهي تكون متأثرة لما لا محالة فاذا هذا الرسم لا يتناول الا الميل سواء قلنا الميل هو نفس هذه المدافعة او علمها •

## ( المسئلة الرابعة ) في اقسام الميل

(الميل) قد يكون انبعاثه من طباع الجسم وقد يكون من تأثير غيره فيه والمنبث من طباع الجسم قد يكون ميلا طبعيا مثل المدافعة المحسوسة من الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا وقد يكون نفسانيا كما اذا اعتمد الحيوان على شيء ودفعه والمنبث من تأثير الغير يسمى قسريا مثل المدافعة الموجودة في الحجر المرمى الى فوق قسرا فلما الميل الطبيعي فانه توجه طبيعي نحو جهة والجهات الحقيقية اثنان فالميل الطبيعي اثنان الثقل وهو الميل السافل والخفة وهو الميل الصاعد (واما الميل النفساني) فقد يكون مستديرا وقد يكون مستقيما وقد يختلف حاله بحسب اختلاف الحركات •

## ( المسئلة الخامسة )

في ان الميل الطبيعي لا يوجد عندما تكون الاجسام في احيائها الطبيعية • هذا هو المنصوص عليه في السماء والعالم في الشفاء من غير حجة اتقاعية فضلا عن البرهانية (والذي يمكننا) ان نقول في تصحيحه بناء على ان الميل عبارة عن المدافعة والمدافعة تلزمها الحركة لولا المانع فلو كان في الجسم الحاصل في حيزه الطبيعي مدافعة لتوجب تحركه عنه لولا المانع وذلك محال فاذا آتاك المدافعة غير موجودة •

( فان قيل ) لو وضعنا اليد تحت الحجر وجدنا منه مدافعة ولا شك ان مال الحجر عند كون اليد تحته كماله اذ لم تكن تحته فاذا المدافعة موجودة في الحجر الموضوع في حيزه الطبيعي ( فنقول ) المدافعة انما وجدت لان الحجر خارج عن المركز ومتى كان كذلك كانت طالبا للوصول اليه فكانت المدافعة فيه موجودة بالفعل •

(فان قالوا) فالثقل يتنزع خلوه عن هذه المدافعة على ما ذكرتموه لاستعالة حصوله في حقيقة المركز بل يكون ابدا خارجا عنه فتكون المدافعة بالفعل حاصلة (فنقول) قد بينا ان المطلوب الثقل انطباق مركز ثقله على مركز العالم ثم ذلك الثقل لا يخلو اما ان يكون ذا اجزاء بالفعل او لا يكون فان كان ذا اجزاء كان لكل واحد منها حظ من الثقل لإعالة فيكون كل واحد من اجزائه طالبا للحالة المذكورة ولا يكون لواحد منها الاجزاء واحد فتكون المدافعة موجودة بالفعل فيما عدا ذلك الجزء واما ان كان عديم الاجزاء فاذا انطبق مركز ثقله على مركز العالم فذلك الجسم حيث يجب ان لا توجد فيه المدافعة لانها لو وجدت لكانت اما في كل ذلك الجسم او في اجزائه ومحال ان تكون في كله لان كليته طالبة لتلك العالة فيستحيل ان يوجد فيها طلب الخروج عنها ومحال ان تكون في اجزائه لانا قد فرضناه عديم الجزء واذ لم يكن له جزء فكيف يكون لجزءه ميل فثبت خلو ذلك الجسم عن الميل.

(المسئلة السادسة) في ان الميل الطبيعي والقسري لا يجتمعان

(قال الشيخ) في الفصل الذي بين فيه ان بين كل حركتين سكونا بالفعل ولا تصنع الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شئ في بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل التثني عنها ولا يظن ان الحبر المرمى الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل فيه صبد من شأنه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق \*

(اقول) قوله كيف تكون في الشئ مدافعة الى جهة والتثني عنها عند محاوره بيان امتناع اجتماع الميلين بدل على ان الميل عنده هو نفس هذه المدافعة لانه علمها اذ لو كان الميل عبارة عن علة المدافعة فمن الجائز ان يجتمعا ولكن

لا يقتضيان المدافعتين كالأمنافاة بين الطبيعة والقوة الفاعلة للحركة القسرية •  
 (واقول) قد جرى للشيخ كلام في موضع آخر من الشفاء يوم انه يجوز الجمع بين الميلىن فإنه قال في الفصل الذى يتكلم فيه في الحركة القسرية السبب في الحركة القسرية قوة يستفدها المتحرك من المحرك تثبت فيه مدة الى ان يبطلها مضاعفات كانت تصل عليه بما عاينه وتغرق به فكلمنا ضيف بها قوى عليه الميل الطيسى والمصاكة فضى المرمى نحو جهة ميله الطيسى (فقله) قوى عليه الميل الطيسى مشعر بان الميل الطيسى موجود مع الميل القسرى ولله نى ذلك على ان الميل عبارة عن هلة المدافعة وهى ممكنة الحصول مع الميل الغريب (وبالجملة) فيدعى ان المدافعة الطبيعية لا توجد مع المدافعة الغريبة وذلك قريب من الاوليات فان الحجر الصاعد فى الهواء ليس فيه مدافعة اصلا نحو السفلى فان من مس الحجر الصاعد لا يحس منه بعدافعة نحو السفلى (واذا لم يكن) كلامنا الا في هذا الامر المحسوس ونحن لانحس به بل نحس بمضاده ومنافيه وجب القطع بدمه •

(فان قيل) ليس عندكم الميل موجودا في آن الوصول وليس هناك مدافعة فاذا لا يلزم من عدم المدافعة عدم الميل (فنقول) بل المدافعة في ذلك الآن موجودة لانه لو كان في ذلك الحيز جسم آخر يدفع به في ذلك الآن •

(وحجة من جوز) اجتماع الميلىن انما يجد حال الحجرين الرميىن من بدو اعادة في مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفة في السرعة والبطوء اذا اختلقا في العظم والصغر وما ذلك الا لان الميل المقاوم فى الكبير اكثروا ان كانت مغلوبا (والجواب) ان الطبيعة قوة سارية فى الاجسام فتقسم بانقسامها والتي في الجزء ما فى السكل وهى موقوفة للحركة القسرية فلا جرم كان الا ثقل ابطا •

( المسئلة السابعة ) في انه هل يجوز اجتماع الميئين الى جهة واحدة احدهما طيبى والاخر غريب •

( ان كان ) الجسم ذو الميل الطيبى لا يما وتة شئ مثل حر كات الافلاك عن ميولها وحر كات العناصر لو قد رنا خلاء العالم كان ذلك محالا لان علة الميل الطيبى هي الطبيعة واذا وجدت العلة غير ممنوعة (١) بالنزاع وجب ان يوجد اقصى الممكن من ذلك المملول فيشذ يكون ذلك الميل الطيبى بالنأ الى نهاية الشدة فيستحيل ان يحصل معه ميل غريب الى تلك الجهة •

( ولقائل ان يقول ) كل نوع من مراتب الاشد والاقصى مخالف لغيره بالنوع فيجوز ان تكون الطبيعة المخصوصة مقتضية احد النوعين دون الثانى فلا تكون موجدة اقصى الممكن •

( واما ان كان ) الجسم معارضا بما يدفعه مثل الحجر الهاوى فان الهواء يماومه وبقدر تلك المقاومة يحصل القصور فلا يبعد ان يحصل مع الميل الطيبى ميل آخر غريب وتكون الحركة عند تلك المقاومة اسرع مما يوجد عن الميل الطيبى وحده وذلك كما اذا دفتنا الحجر الى اسفل دفعا شديدا فان حركته ربما كانت اسرع مما اذا تحرك بطبيعته وحده •

( المسئلة الثامنة ) في بقاء الميل عند الوصول الى المطلوب

( لما كان ) المحرك للجسم الى تلك الجهة هو ذلك الميل والمدافعة ومحال ان يكون الموصل اليها غير المدافع اليها والموصل واجب الحصول عند وجود الوصول لا متناع انفكاك المملول عن العلة فيلزم ان يكون الميل موجودا عند وصول المتحرك الى الجهة المطلوبة •

( المسئلة التاسعة ) في أنه مما يحدث دفعة

( برهانه ) انما يتبين ان الميل لا يدمن وجوده عند وصول الجسم الى الجهة وهي امر غير منقسم فاذا الميل لا يدمن حصوله عند وصول الجسم الى حد غير منقسم ووصول الجسم الى حد غير منقسم انما يكون في الآن فاذا لا يدمن حصول الميل في الآن وذلك هو المطلوب •

( المسئلة العاشرة ) في انحصار اشتداده وضمفه بين طرفين

( اما قبول ) الميل للاشتداد والضعف فامر لا شك فيه وكل تغير فن شئ الى شئ ولا بد ان يكون بينهما نوع تماثل فان كان التماثل في الغاية فما مضى وان والا فهما متوسطان ومتى وجد المتوسط فلا بد من وجود الطرفين •

( المسئلة الحادية عشر ) في سبب اشتداد الميل الطبيعي عند القرب من المطلوب وضمف الميل القسرى عند الوصول الى المطلوب •

( اما الاول ) فلان الطبيعة اذا لم تكن ممنوعة بالضد اوجدت الميل ولا يزال يزداد الميل ومعلوم انه ليس تأثير الطبيعة وحدها كتأثيرها مع الميول التي تقويها وتعضدها ( واما الثاني ) فلان يزداد ضعف الميل القسرى عند الانتهاء الى الغاية ( ولقائل ان يقول ) هذا يتنى على ان الشئ الواحد يقبل الشدة والضعف وانه محال على ما سيأتى في الحركة •

( المسئلة الثانية عشر ) في سبب اشتداد ميل القسرى في الوسط

( قيل ) سببه ان الحلك اذا تكرر على المرمي تسخن اكثر فلا يزال يتسخن بالعكس اكثر والقوة المستفادة تضعف الا ان التلطيف المستفاد بالتسخين يكون متداركا وموفيا على المعنى الذي يفوت بالضعف مادام في القوة ثبات فاذا ترادف العكس على القوة واسترخت ضعف ايضا الحلك وبلغ مبله الا ان



بتداركه تأثير الصلک •

( المسئلة الثالثة عشر ) في انه ليس بين الثقيل والخفيف اتصال

( برهانه ) ان الثقل موجب بالذات حركة الجسم الى المركز والخفة انجذابها بالذات حركة الجسم عن المركز وذلك يوجب تباعد كل واحد منهما عن الآخر والوصفان الموجبان تباعد الجسمين يستحيل ان يوجبا التفاعل الذي لا يحصل الا بالمقاربة ( فهذه جملة ) ما اردنا ذكره من احكام الثقل والخفة •

﴿ الفصل الحادى عشر فيما يظن انه من الكيفيات اللموسة وليس منها ﴾

( فن ) ذلك الملاسة والخشونة وليستا من باب الكيف اصلا فان الخشونة عبارة عن اختلاف وضع الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها نائيا وبسببها غائرا وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع وايضا فانه لا يحس بهما الا بواسطة المقادير والحركات والا شكل ومع ذلك فانهما لا تفاعلان في الحس تأثيرا من جهة نفس الحالة العارضة لاجزائها مطلقا التي هي الوضع بل لاسر آخر وهو صلابة او رخاوة او حرارة او برودة فاذا آههما خارجتان عن الكيف وعمما يكون محسوسا ( ومن ذلك الصلابة واللين ) فانهما ليستا من هذا الباب لان اللين له صفتان ( احدهما ) الانتماز الحاصل فيه وهو عبارة عن حركة حاصلة في سطحه مقارنة لحدوث شكل التغير فيه ( والثانية ) شكل التغير المقارن لحدوث تلك الحركة فالاولى من باب الحركة والثانية من باب الكيفيات المختصة بالكليات وليس اللين نفس هذين الامرين فانهما مما يحسان بالبصر واللين غير محسوس بالبصر بل كونه اينا عبارة عن كونه مستعدا لقبول ذلك الانتماز استعدادا تاما ( واكذلك الصلاب فيه امران ) ( احدهما ) عدم الانتماز مع بقاء شكل ذلك السطح كما

( الفصل الحادى عشر فيما يظن انه من الكيفيات اللموسة وليس منها )

كان ( و الثاني ) المقاومة المحسوسة اما عدم الانتماء فهو امر عديم واما  
المقاومة المحسوسة فليست هي ايضاً نفس الصلابة فان الهواء الذي في الرق  
المنفوخ فيه مقاومة وليست فيه صلابة فان الهواء لم يتعقد ولم يصلب اصلاً  
وكذلك القول في الرياح بل الصلابة هي الاستمداد الطيبي في ذلك الشيء  
نحو عدم الانفعال وظاهر ان الاستمداد الشديد نحو عدم الانفعال غير  
محسوس فاللين والصلابة يجب ان لا تكونا محسوستين ( وليكن هذا ) آخر  
كلامنا في الكيفيات الملموسة ( فاما الاحوال ) الحاصلة من اضافات الحار  
والبارد والرطب واليابس فسنذكرها في الفن الذي نتكلم فيه في امر الاجسام  
( ثم كان اللائق ) ان زدت هذا الباب بذكر الكيفيات المذوقة الا ان الكلام  
فيها لما كان مختصراً اخرناه وارادنا هذا بالكلام في الكيفيات البصرة •

﴿ الباب الثالث في الكيفيات المبصرة وفيه تسعة فصول ﴾

### ﴿ الفصل الاول في اثبات الالوان ﴾

﴿ من الناس ﴾ من زعم انه لا حقيقة للون بل البياض انما يحصل بمخالطة  
الهواء الاجسام الشفافة المتصهرة جداً ( واحتج عليه ) بان زبد الماء ايض  
ولا سبب لبياضه الا ذلك وكذلك الثلج ابيض لانه اجزاء صفار جامدة  
شفافة خالطها الهواء ونفذ فيها الضوء والبلور المسحوق والزجاج  
المسحوق لا يشفان بل يريان على لون ومع ان سطوحهما عند الاجتماع لم ينفصل  
بعضها عن بعض حتى يقال حصل هناك لون ( وايضاً ) الشفاف الكبير  
الحجم اذا عرض فيه شئ رؤي ذلك الموضع منه ابيض وكذلك اللعاب  
والمناظف تبيضان لاحتقان الهواء فيهما مع الاشفاف الذي في طبعهما  
( واما السواد ) فاعلم ان تحليل لدم غور الجسم وعمقه الضوء والاشفاف •

﴿ الفصل الاول في اثبات الالوان ﴾

(ومن) هؤلاء من جعل الماء سبباً للسواد وقال (شاهدنا) ان الثياب اذا ابتلت مالت الى السواد و ايضاً فلان الماء يخرج الهواء وليس اشفافه كاشفاف الهواء حتى يتغذى الضوء الى السطوح فلا جرم يبقى السطوح مظلمة وذلك هو السواد •

(ومنهم) من سلم ان السواد لون حقيقى ومنع ذلك في البياض وفرق بينهما بان السواد لا ينسلخ واما الالبيض فهو قابل لكل الالوان والقابل للالوان كلها عار عنها فالالبيض عار عن الالوان •

(واعلم) ان الشيخ ذكر في فصل توابع المزاج من تأنية الفن الرابع من الطبيعيات انه لم يعلم انه هل يحصل البياض بغير هذا الطريق المذكور ام لا واما في المقالة الثالثة من علم النفس فقد قطع بوجود ذلك فقال لاشك بان اختلاط الهواء بالمشف سبب لظهور اللون الابيض (ولسكننا دعي) ان البياض قد يحدث من غير هذا الوجه ايضا و يدل عليه اربعة امور •

(الاول) ان البيض اذا ساق يصير بياضه الشفاف ابيض وليس يمكن ان يكون ذلك الا ان النار اقادته تخلخلها واحدثت فيه هوائية لانه يصير بعد الطبخ اقل وذلك لمبارقته الهوائية ولان الهوائية لو دخلت فيه وبيضته لكان ذلك موجبا للخشورة (١) لالانقاد على ما ستعلم •

(الثاني) ان الدواء المسمى بلبن العنقاء يكون من خل طبع في المرادار سنج حتى انحل فيه ثم يصفى حتى يبقى الخل في غاية الاشفاف واذا خلط بماء طبع فيه القلى وصفي غاية التصفية حتى صار كانه دصة فانه ان وقع التصفير في شئ من ذلك لم يلتئم المزاج المطلوب فكما يخلط هذا الماء ان ينقد في المنخل الشفاف من المرادار سنج وبييض في غاية البياض كاللبن الزائب

يجف وليس ذلك لأن شفا فافرق ودخل الهواء فيه فان ذلك كان متفرقا منعلا في الخل ولا لأن تلك الاجزاء المتفرقة تقاربت حتى انعكس ضوء بعضها الى البعض فان حدة ماء القلي اولى بالثفر يقبل ذلك على سبيل الاستعالة فليس كل بياض على الوجه الذي قالوه •

( الثالث ) ان الانحاء من البياض الى السواد من طرق ثلاثة ( الاول ) الطريق الساذج وهو ان ياخذ الى الغبرة ثم الى المودية ثم الى السوادية فكان من اول الامر ياخذ من سواد ضيف ولا يزال يشتد حتى يتهى الى الغاية ( والثاني ) ان ياخذ الى الحمرة ثم الى القتمة ثم الى السوادية ( والثالث ) ان ياخذ الى الخضرة ثم الى النيلة ثم الى السوادية •

( وهذه الطرق ) انما يجوز اختلافها لاختلاف ما تتركب عنه الالوان فان لم يكن الاسود وبياض وليس للبياض حقيقة الاغلاطة الضوء بالاجزاء الشفافة لم يكن في تركيب السواد والبياض الا اخذ في طريق واحد وهو ازدياد الاجزاء الغير المشففة لابقع الاختلاف فيه لا بحسب النقص والاشتداد ولم يكن الطرق مختلفة •

( الرابع ) وهو ان الضوء اذا انعكس من جسم اسود الى الجسم الاخضر لم يصر المنعكس اليه اسود فلو كانت الالوان المختلفة لاجل اختلاط الشفاف بغيره لكان يجب ان لا ينعكس من الاحمر والاخضر الى البياض وان لا ينعكس من الاجزاء السوداء شيء فكان يجب ان لا يصير المنعكس اليه احمر واخضر •

( واما الذي تمسكوا به ) فلما منع من ذلك لئلا ندعى ان حصول البياض قد يكون على وجه آخر وهو الاستعالة •

(وايضاً) فليس لنا ان نجزم بان يبيض الناطف لمخالطة الهواء وكذلك  
ابيضاض الجص ليس لما يفيد الطبخ من التخلخل وسهولة الفرق والالكان  
السحق والتصويل بفعلات فعل الطبخ في الجص والنورة بل السبب فيه  
ان الطبخ يفيد • مزاجاً يوجب ذلك الابيضاض •

(وقولهم) الاسود غير قابل للياض ان عنوانه على سبيل الاستحالة كذبهم  
الشباب والشيب وان عنوانه على سبيل الصبغ فيحتمل ان يكون ذلك لان  
الصبغ المسود لا بد وان يكون فيه قوة قابضة فيخالطه وينفذ فيه والمليضات  
غير نافذة فلذلك لا يمكنها النفوذ في الاسود على ان اصحاب الاكبر  
يبيضون نحاساً كثيراً برصاص • مكلس وزرنيخ مصعد وذلك  
بطل ما قالوه •

### ﴿ الفصل الثاني في ان النور ليس من الاجسام ﴾

(زعم بعضهم) ان النور اجسام صفراء تفصل عن المضي وتصل بالمستضي  
وذلك باطل من وجوه اربعة •

(الاول) ان كونها انواراً اما ان يكون عين كونها اجساماً واما ان يكون  
• مائراً لها والاول باطل لان المفهوم من النورية مفار للمفهوم من الجسمية  
ولذلك يعقل جسم مظلم ولا يعقل نور مظلم (واما ان يقال) بانها اجسام  
حاملة لتلك الكيفية تفصل عن المضي وتصل بالمستضي فهذا ايضا باطل  
لان تلك الاجسام الموصوفة بتلك الكيفيات اما ان تكون محسوسة واما  
ان لا تكون محسوسة فان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوساً وان كانت  
محسوسة كانت سائرة لما نتجها ويجب انهما كلما ازدادت اجتماعاً ازدادت ستر  
لكن الامر بالعكس فان الضوء كلما ازداد اجتماعاً ازداد اظهاراً •

(الفصل الثاني في ان النور ليس من الاجسام)

( الثاني ) ان الشماع لو كان جسماً لكان حركته بالطبع الى جهة واحدة لكن النور بمابقع على كل جسم في كل جهة •

( الثالث ) ان النور اذا دخل من الكوة ثم سد دناها دفعة فثلك الاجزاء النورانية بما ان تبقى اولاً تبقى فانب بقيت فاما ان تبقى في البيت او تخرج فان قيل انها خرجت عن الكوة قبل ان سدناها فهو محال وان قيل بانها عدمت فهو ايضاً باطل فكيف يمكن ان يحكم بان جسماً لما تحلل بين جسمين عدم احدهما فاذا هي باقية في البيت ولا شك في زوال نوريتها عنها ( وهذا ) هو الذي قلنا من ان مقابلة المستير سبب لحدوث تلك الكيفية واذا ثبت ذلك في بعض الاجسام فكذلك في الكل •

( الرابع ) ان الشمس اذا طلعت من الافق يستير وجه الارض كله دفعة ومن البعيد ان تتقل تلك الاجزاء من القلك الرابع الى وجه الارض في تلك اللحظة اللطيفة لاسبابها والخرق على القلك محال •

( واحتج المخالف ) بان الشماع يتحرك وكل متحرك جسم فان شماع جسم ( بيان الصوري ) من ثلاثة اوجه ( اما اولاً ) فلان الشماع منحدر من عند الشمس او النار والمنحدر متحرك ( واما ثانياً ) فلانه يتحرك بحركة المضي ( واما ثالثاً ) فلان الشماع قد ينمكس عما يلقاه الى غيره والانكاس حركة •

( والجواب ) ان قولهم الشماع منحدر عند الشمس فهو باطل والالزام في وسط المسافة بل الشماع يحدث في مقابل القابل دفعة ولما كان حدوته من شئ عال يوم انه ينزل ( وقولهم ) الشماع يتقل فنقول ان الظل يتقل مع انه ليس بجسم بل الحق ما قلناه من انه كيفية حادثة في المقابل وعند زوال المحاذاة عنه الى قابل آخر يطل النور عنه ويحدث في ذلك الآخر وكذلك

القول في الانكاس فان التوسط شرط لان يحدث الشعاع من الماضي في ذلك الجسم .

### ﴿ الفصل الثالث في حقيقة النور ﴾

(المترفون) بأنه كيفية اختلقوا (فمنهم) من زعم أنه عبارة عن ظهور اللون فقط. وزعموا ان الظهور المطلق هو الضوء والخفاء المطلق هو الظلمة والتوسط بين الامرين هو الظل وتختلف مراتبه بحسب مراتب القرب والبعد عن الطرفين فاذا الف الحس مرتبة من مراتب الخفاء ثم شاهد فيما بين ذلك ما هو أكثر ظهورا من الاول ظن هناك بريقا وشمعا (وليس الامر كذلك) بل ذلك بسبب ضعف الحس .

(والدليل عليه) ان ظهور الاشياء اللامعة بالليل اقل من ظهور السراج وظهور السراج اقل من ظهور القمر وهو اقل ظهورا من الشمس فالحس اذا صار ضعيفا في الظلمة وكان لتلك اللوامع قدر من الظهور ليس اغيرها ظن ذلك الظهور كيفية زائدة ثم اذا تقوى البصر بنور السراج ونظر الى تلك الاشياء لم ير لها لمانا لزوال ضعف الحس وكذلك لمان السراج يذهب عند ضوء القمر ولما ن ضوء القمر يذهب عند النور الذي يكون في البيوت المستتيرة نهارا عن الشمس ومع ذلك فالناس يرون لظهور القمر لمانا ولا يرون للنور الذي يكون في البيوت المستتيرة لمانا والسبب فيه ما ذكرناه .

(ولا يقال) نحن ندرك التفرقة بين اللون المستتير وبين اللون المظلم (فانا نقول) ذلك بسبب ان احدهما خفي والآخر ظاهر لا بسبب كيفية اخرى .

(ثم من هؤلاء) من بالغ حتى قال ضوء الشمس ليس الا الظهور التام للونها وبذلك .

(الفصل الثالث في حقيقة النور)

ولذلك تبهر البصر حينئذ حتى اللون لجزر البصر لا تخفائه في نفسه كما انا نحس في الليل بلعمان اللوامع ولا نحس بالوانها لان الحس لضعفه في الليل يبهر ظهور تلك الالوان فلا جرم لا نحس بها ثم اذا تقوى النهار بنور الشمس لم يصر مغلو بالظهور تلك الالوان فلا جرم نحس بها •

( هذا نقر يرمز بهيم ) ونحن نقول لسنا ننكر ان يكون لما قالوه تأثير في اختلاف احوال الادراكات في قوتها وضعفها بحسب اختلاف حال الحس في قوته وضعفه ولكن ندعي مع ذلك ان الضوء كيفية وجودية زائدة على ذات اللون وبديل عليه امور خمسة •

( الاول ) ان ظهور اللون اشارة الى تجدد امر فذلك الامر اما ان يكون هو اللون او صفة غير نسبية او صفة نسبية والاول باطل لانه لا يتخلو اما ان يحمل النور عبارة عن تجدد اللون او عن اللون المتجدد والاول يقتضي ان لا يكون الشيء مستمرا الا في آن تجدد و الثاني يوجب ان يكون الضوء هو نفس اللون فلا يبقى لقولهم ( الضوء هو ظهور اللون ) منى وان جعلوا الضوء كيفية ثبوتية زائدة على ذات اللون وسموه بالظهور فذلك زاع لفظي ( وان زعموا ) ان ذلك الظهور تجدد حالة نسبية فهذا باطل لان الضوء امر غير نسبي ولا يمكن تفسيره بالحالة النسبية •

( الثاني ) ان البياض قد يكون مضيئا ومشرقا وكذلك السواد فاذا الضوء ثابت لهما جميعا فلو كان كون كل واحد منهما مضيئا نفس ذاته لزم ان يكون الضوء بمضاهية مضادا للبعض وذلك محال فان الضوء لا تقابله الا الظلمة •

( الثالث ) ان اللون يوجد من غير الضوء فان السواد قد لا يكون مضيئا وكذلك سائر الالوان وكذلك الضوء قد يوجد بدون اللون مثل الماء



والبلور اذا كانا في ظلمة ووقع الضوء عليهما فانه حينئذ يرى ضوءهما فذلك ضوء وليس بلون واذا وجد كل واحد منهما دون الآخر فلا بد من التفاضل (الرابع) وهو اننا نعرض الكلام في بعض الالوان المتوسطة بين السواد والياض وليكن ذلك هو الحمرة (فقول) لا يخلو اما ان يسلموا ان لها حقيقة مخصوصة او يزعموا انها عبارة عن اختلاط ظهورات بياضية بخفاءات سوادية فان ذهبوا الى هذا الثاني فنقول الجسم الاحمر اذا انعكس عنه الضوء الى جسم آخر صار ذلك الجسم احمر فلا يخلو ما ان ينعكس الظهور عن الاجزاء الظاهرة والخفاء عن الاجزاء الخفية واما ان ينعكس الظهور عن الاجزاء الظاهرة ولا ينعكس الخفاء عن الخفية والاول باطل لان الاجزاء الخفية لا تفيد الخفاء للمقابل لان الخفاء لو كان خالصا لم يؤثر في المقابل والثاني باطل لان الاجزاء الظاهرة لو فطمت اظهار ما يقابلها والاظهار هو التبييض فكان يجب ان يزيدا بياضا المنعكس اليه لان يحمر (واما ان اعترفوا) بكون الحمرة لونا حقيقيا في نفسه وزعموا انها اذا ظهرت فطمت فيما يقابلها مثل نفسها (فقول) انها اذا كانت قليلة الظهور افادت للمقابل مجرد الضوء ولا تخفى لون المقابل فاذا قويت في الظهور اخفت لون المقابل فلو لم يكن هناك الالوان وحده لكان يعمل عند الضعف لونا ضعيفا مثل نفسه وعند اشتداده يعمل لونا قويا مثل نفسه وليس كذلك فانه يفيد او لا ظهور لون المقابل اظهارا شديدا ثم اذا صار اقوى اخذ في ابطال لون المقابل او اخفائه ويفيد لونا آخر مثل نفسه فيكون احدا القمطين لا محالة عن شيء غير ما عنه الآخر فيكون مصدرا للضاءة هو الضوء الذي لو كان الجسم لالون له وله ضوء لكان يعمل ذلك مثل البلورة المضئية والقفل الآخر يكون من لونه اذا اشتد ظهوره بسبب هذا الضوء حتى صار

متعديا إلى المقابل •

(الخامس) ان المضيء الملون مادة ينكس منه الضوء وحده إلى غيره وتارة ينكس منه الضوء واللون وذلك اذا كان قويا فيها جيمحا حتى يبحر المنكس إليه (فلو كان الضوء) ظهور اللون استحال ان يفيد لغيره بريقا اذ جا •  
(فان قيل) هذا البريق عبارة عن اظهار لون ذلك المقابل (فقول) فلما ذا اذا اشتد لون الجسم المنعكس منه وضوءه اخفى لون المنكس اليه وابطله واعطاه لون نفسه •

(الفصل الرابع في الفرق بين النور والظهور والشماع والبريق) (الفصل الخامس في حد الضوء)

﴿ الفصل الرابع في الفرق بين النور والظهور والشماع والبريق ﴾

(اعلم) ان الاجسام الملونة اذا صارت ظاهرة بالفعل مستتيرة فان ذلك الظهور اما كيفية تآتية فيها منسبطة عليها من غير ان يقال انها مواد ابيضاض او صفرة او حمرة واما لمات وهو الذي يترق على الاجسام ويستبرلونها وكأنه شيء يفيض منها وكل واحد من القسمين اما ان يكون له من ذاته او من غيره فالظهور الذي للشيء من ذاته كما للشمس والنار يسمى ضوا والظهور الذي للشيء من غيره يسمى نورا والترقق الذي للشيء من ذاته كما للشمس يسمى شمعا والذي يكون للشيء من غيره كما للمرء آة يسمى بريقا •

﴿ الفصل الخامس في حد الضوء ﴾

(حده) انه كيفية هي كالمبدأ لهم للشفاف من حيث هو شفاف (والاولى ان يقال) انه الكيفية التي لا يتوقف الابصار بها على الابصار بشيء آخر وذلك لان الشيء اما ان لا يتوقف صحة كونه مرئيا على اعتبار الغير او يتوقف والذي لا يتوقف هو الضوء والذي يتوقف هو اللون فانه

لا يصح رؤيته إلا بعد صيرورته مستير أو كل ما يصح رؤيته فانه يمنع عن رؤية ماورائه لأن العين اذا بصوت في جهة شيئا استعال ان تبصر في تلك اللحظة في تلك الجهة شيئا آخر ولما كان ابصارها للمتوسط يجب ان يقع أولا لاجرم صار ذلك مانعا من ابصارها لما وراءه . فثبت ان اللون يمنع من ابصار ما وراءه . والضوء ايضا كذلك بدليل وقوع الظل من المصباح وذلك لاجل ان احدهما يمنع ان يفعل الثاني في المقابل وكذلك الانسان لا يرى ما يتوسط بينه وبين ذلك الشيء فظهر مما قلنا ان الشفاف يجب ان لا يكون مبصرا .

#### ﴿ الفصل السادس في ان اللون انما يحدث بالفعل عند حصول الضوء ﴾

(الالوان) غير موجودة بالفعل في الأجسام حال كونها مظلمة والدليل عليه انما لانراها في الظلمة فاما ان يكون ذلك لاجل عدمها اولاجل ان الهواء المظلم مائق عن الابصار والثاني باطل فان الهواء نفسه غير مظلم وهو غير مانع من الابصار فانك اذا كنت في غار وفيه هواء كله على الصفة التي تظنها انت . ظلما فاذا صار المرتى مستيرا رأيت ولا يمنعك الهواء الواقف بينك وبينه فثبت انه ليس في ذلك الهواء ما يمنع من الابصار .

(ولنأفل ان يقول) لاشك ان اللون له ماهية في نفسه وانه يصلح ان يكون مرئيا فلم لا يجوز ان يكون المتوقف على وجود الضوء هو هذا الحكم ومعصية كونه مرئيا لا حصول تلك الماهية (فان قيل) اللون هو الكيفية التي يمكن رؤيتها فالامر الوجود في الظلمة اذا لم يمكن رؤيته لم يكن لوانا من الجسم عندما يكون . ظلما له استعداد ان يحصل له اللون المين عند صيرورته مضيا ( فنقول ) استمد اذ الجسم لان يكون له لون معين امر ووجود ذلك اللون امر آخر وكون ذلك اللون بحيث يصح ان يرى امر ثالث فلم لا يجوز ان يكون

(الفصل السادس في ان اللون انما يحدث بالفعل عند حصول الضوء)

يكون المتوقف على وجود الضوء هذا الحكم لا اصل وجود اللون ثبت  
ان الذي عول عليه الشيخ في مخالفة هذا المشهور ليس قوى ■

(ويتفرع) على هذه مشكلة أخرى وهي ان المشهور ان الالوان انما توجد في سطوح الاجسام واما عما قها ليست الالوان موجودة فيها بالفعل لان وجود اللون بالفعل مشروط بحصول الضوء بالفعل فلما لم تكن اعماق الجسم مضيئة بالفعل لم تكن ملونة بالفعل (ونحن لما تشككنا) في قولهم ان وجود اللون بالفعل موقوف على كون اللون مضيئا لا جرم توقفنا في هذا التفرع ايضا بل الاقرب ان كون الشيء ملونا بالفعل لا يتوقف على كونه مضيئا بالفعل لان قابلية الجسم للضوء موقوفة على كونه ملونا بالفعل ولذلك فان الشفاف لا يكون قابلا للضوء والنور بالفعل فاذا كانت قابلية الجسم للضوء موقوفة على وجود اللون فلو توقف وجود اللون بالفعل على وجود الضوء بالفعل لزم الدور •

﴿ الفصل السابع في تعدد الألوان المتوسطة ﴾

(المعرفت) ان السواد والبياض كيفيتان حقيقتان وان الضوء كيفية حقيقة رائدة عليهما فنقول (البياض والسواد) اذا اختلط احدهما بالآخر حصلت الغبرة وان خالط السواد ضوءا او كان مثل الغمامة التي يشرق عليها الشمس ومثل الدخان الاسود الذي يخاطه النار فان كان السواد غالبا حصلت الحمرة وان اشتدت الغلبة حصلت القمّة وامان غلب الضوء حصلت الصفرة ثم ان الصفرة ان خالطها سواد مشرق حصلت الخضرة ثم ان الخضرة ان انضمت اليها سواد آخر حصلت الكراوية الشديدة وان انضمت اليها بياض حصلت الزنجارية ثم الكراوية ان خالطها سواد وقليل حمرة حصلت النيلة ثم النيلة ان

(الاعمال المبررة في تحديد الأركان الخمسة)

اختلط بها حمرة حصلت أرجوانية وعلى هذا قس •

### ﴿ الفصل الثامن في ان الظلمة امر عدي ﴾

( لانا اذا غمضنا العين ) كان حالنا كما اذا فتحناها في الظلمة فكما اناعد التضيض لاندر ك شيئا فكذلك اذا هتحنها في الظلمة وجب ان لاندر ك كيفية من الجسم المظلم ولانالوقد رناخلو الجسم عن النور من غير انضياف صفة اخرى اليه لم يكن حاله الا هذه الظلمة ومتى كان كذلك لم تكن الظلمة امرا وجوديا •

﴿ الفصل التاسع في انه هل يتوقف ابصار بعض الاجسام على الظلمة ام لا ﴾ ( قيل ) ان الجسم اما ان يرى بكيفية في غيره او بكيفية فيه فالاول هو الشفاف والثاني لا يخلو اما ان يكون ابصاره متوقفا على شرط او لا يكون فان كان متوقفا كان مرئيا لذاته فهو المضيء وان كانت صيرورته مرئيا يتوقف على شرط آخر فذلك الشرط قد يكون ضوءا كما في الالوان وقد يكون ظلمة كما في الاشياء التي تلمع بالليل •

( وقال الشيخ ) لا يمكن ان تكون الظلمة شرطا لصيرورة اللوامع مبصرة وذلك لان المضيء يرى سواء كان الرائد في الظلمة او في الضوء كالنار براما الانسان سواء كان في الضوء او في الظلمة واما الشمس فانما لا يمكن ان نراها في الظلمة لانها متى طلعت لم تبق الظلمة واما الكواكب واللوامع فانما ترى في الظلمة دون النهار لان ضوء الشمس غالب على ضوءها واذا انفعل الحس عن الضوء القوي لا جرم لا يفعل عن الضيف واما في الليل فليس هناك ضوء غالب على ضوءه فلا جرم ترى ( وبالجملة ) فصيرورتها مرئية ليس لتوقف ذلك على الظلمة بل لان الحس في الليل لما لم يفعل عن المحسوس القوي امكنه ادراك

الضيف

( ٣٨ )

( الفصل الثامن في ان الظلمة امر عدي ) ( الفصل التاسع في انه هل يتوقف ابصار بعض الاجسام على الظلمة ام لا )

الضعيف وبالنهار صار بالمكس من ذلك وهذا كما ان الهباء الذي في الجو من جنس ما يمكن ان يرى في الضوء ومع ذلك لا يرى لان بصير الانسان اذا كان منفلوا بضوء الشمس وهو محسوس قوي لا جرم لا يقدر على ادراكها فاما عند ما يكون في البيت ولم يصير منفعا عن الضوء القوي لا جرم يمكنه ادراكها فظهر ان الظلمة ليست شرطا في هذا الباب •

﴿ الباب الرابع في الكيفيات المسوعة وفي ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في سبب الصوت ﴾

(سببه القريب) تخرج الهواء ولا تفي بالتخرج حركة انتقال من هواء واحد بينه بل حالة شبيهة بتخرج الماء فانه يحدث بالتد اول بصدوم بعد صدم مع سكون قبل سكون وسبب التخرج اما اساس عفيف وهو القرع او فريق عفيف وهو القلم وانما اعتبرنا العفيف فيهما لانهما لوقرعت جسمائنا كالصوف بقرع لين جدا لم تحس صواتا ولو شققت شيئا يسيرا يسيرا وكان الشيء المشقوق لا صلاية فيه لم يكن للقلم صوت (ثم من المعلوم) ان تخرج الهواء لازم من كلا السببين لان القارع للهواء يحوجه الى ان ينقلب من المسافة التي يسلكها القارع الى جنبتيها بنصف شديد وكذلك القالع (ثم في الامرين) جميعا يلزم للتباعده من الهواء ان يتقاد للشكل والموج الواتمين هناك وان كان القرع اشد انبساطا من القلى •

﴿ الفصل الثاني في ابطال مذهب من جعل الصوت نفس التخرج او نفس

القلم او القرع ﴾

(اشبه على بعضهم) الصوت بسببه (فمنهم) من اعتقد انه نفس التخرج الذي هو السبب القريب للصوت (ومنهم) من اعتقد انه نفس القرع والقلم

والمسوعات الكيفيات المسوعة  
في الباب الرابع  
الفصل الاول في سبب الصوت

(في الباب الثاني)

الذين جعلناها سيابمدا له ( ويدل ) على بطلان المذهبين وجهاً (الاول)  
ان التموج محسوس باللمس لان الصوت الشديد ربما ضرب الصماخ فافسده  
والقلع والقرع يحسان بالبصر بتوسط اللون ولا شيء من الاصوات يحس  
باللمس او البصر فليس التموج والقلع والقرع بصوت (الثاني) ان الشيء  
قديم منه انه يخرج او قرع او قلع وبجمل كونه صوتاً وقديماً الصوت عندما  
تكون الامور الثلاثة مجهولة فتلك الامور الثلاثة متاخرة للصوت •

### ﴿ الفصل الثالث في اثبات الصوت في الخارج ﴾

(لمعتقد ان يستقد) ان الصوت لا وجود له في الخارج بل انما يحدث في الحس  
من ملاسة الهواء المتموج (وهذا باطل) لاننا كما ادركنا الصوت ادركنا مع  
ذلك جهته ومعلوم ان الجهة لا يبقى منها اثر في المتموج عند بلوغه الى الصماخ  
فكان يجب ان لا ندرك من الاصوات جهاتها لانها من حيث اتت دخلت  
بحركتها تحجرف الصماخ فيدركها الصماخ هناك ولا يميز بين الجهات كما ان  
اليد تلمس ما تلقاه ولا يشعر به الا حيث تلمسه ولا تفرق بين وروده من  
اليمن او من اليسار لان اليد لا تدرك الملموس حين ما كان في اول المسافة  
بل حين انتهى اليها ولما كان التمييز بين الجهات وبين القريب والبعيد من  
الاصوات حاصلًا علمنا اننا ندرك الاصوات الخارجية حيث هي ولا يمكننا  
ان ندركها حيث هي الا وهي موجودة خارج الصماخ •

(فان قيل) اننا ندرك الجهة لان الهواء القارع انما توجه من تلك الجهة وانما  
يميز بين القريب والبعيد لان اثر الحوادث عن القرع القريب اقوى وعن  
البعيد اضعف (فنقول) اما الاول فباطل لان الصوت قديماً يكون على اليمن  
من السامع وهو يد الاذن الذي يليه ويسمع الصوت بالاذن الا يسر ومع  
• سيبين بعيدين له ذلك

(الفصل الثالث في اثبات الصوت في الخارج)

ذلك يحصل له الشعور بكون الصوت على اليمين ومعلوم أنه لا يصل التموج الى الاذن الايسر الا بعد ان ينطف عن اليمين فبطل ما قالوه (واما الثاني) فهو باطل ايضا والا لكانا لا ندرك الفرق بين البعيد القوي والقريب الضيف ولكننا اذا استمعنا صوتين متساويين في البعد مختلفين بالقوة والضعف وجب ان نظن ان احدهما قريب والآخر بعيد (وبالجملة) كان يجب ان يشبه علينا القوة والضعف بالقرب والبعد ولما لم يكن كذلك بطل ما قالوه (واما السبب) في ادراك الجهة فسنذكره في باب السمع.

### ﴿ الفصل الرابع في حقيقة القرع ﴾

(الفصل الرابع في حقيقة القرع)

(انه لا بد) في القرع من حركتين من حركة قبله ومن حركة بعده فالحركة التي قبله قد تكون من احد الجسمين وهو الصائر الى الثاني وقد تكون من كليهما فلا بد من قيام كل واحد منهما او احدهما في وجهه الآخر فيما محسوسا فانه ان اندفع احدهما كما لا يحس اى في زمان لا يحس لم يكن صوت (ثم ليس) من شرط ذلك القيام ان يكون القائم صلبا فقد يكون في غاية الرطوبة لكن اذا حمل عليه بالقوة وكلف الهواء ان ينفذ فيه ويخرقه خرقا كثيرا في زمان قصير مع انه لا يكون ذلك الجسم ممكنا لذلك النفوذ والخرق بسهولة فحينئذ يقوم في وجه ذلك النافذ وتقوم تلك المقاومة مقام الصلابة (ومثله) اسرارك السوط في الماء برفق فانك يمكنك ان تشقه شقا من حيث لا يلزمك فيه مشقة وان استعجبت استمصى وقاوم والهواء ايضا كذلك (بل قد يجوز) ان يصير الهواء اجزاء ثلاثة جزء منه قارع كالريح وجزء مقاوم وجزء منضبط فيما بينهما على هيئة من التموج فظهر انه ليست الصلابة والتكاثف علة اولية لاحداث هذا التموج وانهما اذا احداثا الصوت فانما



يحدثانه بسبب حصول المقاومة فالطلة الاولى هي المقاومة (واعلم) ان القارع والمقروع كلاهما فاعلان للصوت ولكن اولاهما به اصلهما واشدهما مقاومة واما الحركة التي يمد القارع فهو اضطراب الهواء الى ان ينقلب من المسافة التي يسلكها القارع الى جنبتيها بمنف شديد ثم يلزم المتباعد من الهواء ان ينقاد للشكل والوج الواقمين هناك على ما بيناه •

### ﴿ الفصل الثامن في سبب نقل الصوت وحدته ﴾

(سبب الحدة) صلابة المقروع وملاسته في بعض الاجسام وقصره وشدة انحرافه في بعضها وضيق منفذ الهواء وقربه من المنفخ في بعضها فيحدث من هذه الاسباب تلو زو قوة وملاسة سطح وتراس اجزاء الهواء المتوج فيتأدى على هذه الصورة الى السمع (وسبب الثقل) اضداد هذه وكل واحد من هذه الاسباب محتمل للزيادة والنقصان فان زادت الاسباب زادت المسبيات على تناسب واحد وبالعكس فتكون نسبة الطول الى الطول كنسبة النغمة الى النغمة في الحدة والثقل فيكون مثلاً نغم نصف الطول نصف نغم الكل في الثقل •

### ﴿ الفصل السادس في الصدى ﴾

(ان الهواء) اذا تموج وقاوم ذلك التموج شئ من الاشياء كجبل او جدار لزم ان ينضغط بين هذا التموج المتوجه الى قرع ذلك الجبل وبينه هواء آخر بحيث يرد ذلك التموج ويصرفه الى خلف ويكون شكله كشكل الاول وعلى هيئته كما يلزم السكرة المرمي بها الى الحائط فان يضطر الهواء المتوج فيما بينهما وان يرجع القهقري فينبعث يحدث من ذلك صوت هو الصدى (واعلم) ان هاهنا بحثا وهو ان الهواء المتوج المتوجه الى ما يقاومه لا بد

وان تموج هواء آخرينه وبين ذلك المقاوم فهذا الصدى يحدث من تموج هذا الهواء او من تموج الهواء الاول فندرجوه (فيشبه) ان يكون الاول هو الحق ولذلك يكون على صفته وهيبته والهواء الاول لم يبق على تلك الهيئة (ويشبه) ان يكون لكل صوت صدى ولكن لا يسمع اما لاجل ان المسافة اذا كانت قريبة بين المصوت وبين عاكس الصوت لم يسمع في زمانين متباينين بحيث يقوى الحس على تباينها بخلاف ما اذا كان العاكس بعيدا فان الحس حينئذ يقوى على ادراك التباين (واما لان) العاكس صلب امليس فهو لتواتر الانعكاس منه بسبب قوة النبوة يبقى زمانا كثيرا كما في الحمامات والفضائات وهذا هو السبب في ان يكون صوت المنى في الصحراء اضعف وتحت السقف اقوى لتضاعفه بالصدى المحسوس معه في زمان كالواحد

الباب الخامس في الكيفيات المذوقة والمشعومة وبان عرضية هذه الاجناس هو فيه ثلاثة فصول

### الفصل الاول في الطعوم

(الاجسام) اما ان تكون عديمة الطعم واما ان يكون لها طعم فالتى تكون عديمة الطعم هي التفه المسيخ وهو على قسمين لانه اما ان يكون عادما للطعم حقيقة واما ان يكون عادما له بحسب الحس فقط وهو الذى له في نفسه طعم لانه لشدة تكافئه لا يتخلل منه شئ بخالط اللسان فيدركه ثم اذا احتيل في تحليل اجزائه وتلطيفها احس طعمه مثل النحاس والحديد فان اللسان لا يدرك منهما طملا لانه لا يتخلل من جره هاشى يصير الى الرطوبة المبثوثة في اللسان التى هي واسطة في حس الذوق ولواحتيل في تصديره اجزاء صغارا لظهر له طعم قوي (واما ان كان) فيها شئ من الطعوم فبساطتها تحاية الحرافة والمالوحة

والمرارة والدسومة والحلاوة والمنفوسة والقبض والخموضة وذلك لان الجوهر الحامل للطعم اما ان يكون لطيفا او كثيفا او متدلا والفاعل في الثلاثة اما الحرارة او البرودة او قوة امتدلة بينهما فالحرارة ان فعل في الكثيف احدث المرارة وان فعل في اللطيف احدث الحراقة وان فعل في المتدل احدث الملوحة والبارد ان فعل في الكثيف احدث المنفوسة وان فعل في اللطيف احدث الحموضة وان فعل في المتدل احدث القبض والتمتدل ان فعل في اللطيف احدث الدسومة وان فعل في الكثيف احدث الحلاوة وان فعل في المتدل احدث النعفة فالحرارة اسخن الطعوم ثم المرارة ثم الملوحة لان الحريف اقوى على التحليل من الرتم المالح كانه مرمكسور برطوبة باردة لان سبب حدوث الملوحة بخلاطة رطوبة مائية قليلة الطعم او عديمة اجزاء ارضية معتدلة يابسة المزاج مرة الطعم بخلاطة باعتدال فانها ان كثرت اسمرت ومن هذاتولد الاملاح وتطبخ المياه وقد يصنع الملح من الرماد والقل والورد وغير ذلك بان يطبخ في الماء وبعضه وينلى ذلك الماء حتى ينمقد لمعاويتر له بنفسه فينمقد •

(ومما يدل على ان للمالح دورا في السخونة ان البورق والملح المراد سخن من الملح المأكول والنقص ابرد ثم القابض ثم الحامض ولذلك القوا كما التي تملو تكون فيها اولا عنفوسة شديدة التبريد فاذا اعتدلت قليلا باسخان الشمس المنضج مالت الى الحموضة مثل المحصرم وفيما بين ذلك تكون الى قبض يسير ليس بمنفوسة ثم تنقل الى الحلاوة اذا عملت فيها الحرارة للمنضجة وقد تنقل من المنفوسة الى الحلاوة من غير تخمض لكن الحامض وان كان اقل برذا من المنفوس لكنه في الاكثر اكثرتبريد امنه للطاقتة وتقوده

ونفوذ في الظاهر والباطن والنفس والقابض متقاربان في الظن لكن القابض يقبض ظاهر اللسان والنفس يقبض الظاهر والباطن وقد يجتمع طمان في جرم واحد مثل اجتماع المارة والقبض في الحفص ويسمى البشاعة ومثل اجتماع المارة والملوحة في السبغة ويسمى الزعوقة ومثل اجتماع الحلاوة والحراقة في العسل المطبوخ ومثل اجتماع المارة والحراقة والقبض في الباذنجان ومثل اجتماع المارة والتفه في الهندبا (ويشبه ان تكون) هذه الطعوم انما تكثرت بسبب اتها مع ما يحدث ذوقاً يحدث بعضها لمسا فتركب من الكيفية الطمية ومن التأثير اللبسي شيء واحد لا يتميز في الحس فيصير ذلك الواحد كلهم واحد محض متميزاً به يشبه ان يكون طعم من الطعوم المتوسطة بين الاطراف يصحبه تقريق واسخا ان يسمى جملة ذلك حراقة وآخر يصحبه طعم وتقريق من غير اسخا وهو الحموضة وآخر يصحبه مع الطعم تكثيف وتخفيف وهو المفروسة وعلى هذا فقس (هذا ما يليق) من احكام الطعوم بالحكمة وامامنا اثر الابحاث التي فها فقد استوفيناها في الطب .

### الفصل الثاني في الروائح

(انه ليس) عندنا للروائح اسم الا من وجهين (احدهما) من جهة المرافقة والمخالفة بان يقال طيبة وممتنة كما يقال للطعم انه طيب وغير طيب . من غير تصور فصل (وانا بينهما) ان يشتق لها لمسا كذا للطعم اسم فيقال رائحة حلوة ورائحة حامضة كانت الروائح التي اعتد مقارنتها للطعوم تنسب اليها وتعرف بها (فهذا جملة الكلام) في الكيفيات المحسوسة بالحواس الخمس (واما كيفية الاحساس بها) فسيأتي في القسم الثالث من هذا الفن وهو الكلام في الكيفيات النفسانية (واذ قد آتينا) على شرح اقسامها ظنيين عرضيتها

الفصل الثالث في بيان ان هذه الكيفيات المحسوسة اعراض لا جوهر  
 (من الناس) من زعم ان الكيفيات المحسوسة جوهر تغالط الاجسام  
 فاللون جوهر والحرارة جوهر وكذلك سائر الامور المذكورة (والدليل  
 على عرضيتها) انها ان كانت جوهر فاما ان تكون اجساما واما ان لا تكون  
 اجساما فان كانت اجساما فيكون لها طول وعرض وعمق هولون ومعنى انه  
 طول وعرض وعمق ليس معنى انه لون وقد يزول اللون ويبقى ذلك الطول  
 والعرض والعمق بعينه فاما ان يكون قد كان للون طول وعرض وعمق  
 غير هذا اولم يكن الا هذا فان كان للون مقدار غير هذا فقد دخل بعد في بعد  
 وقد بينا فساد ما ان كان اللون ليس له غير هذا فليس لذات اللون اذا  
 مقدار بل بقدر ما يحلله وهذا مما لا يخالفه (واما ان فرضت غير جسمانية) فاما  
 ان تكون بحيث يجتمع من تركيبها اجسام او لا يجتمع فان اجتمع من تركيبها  
 اجسام فيكون ما لا قدر له يجتمع منه ماله قدر وذلك باطل واما ان لم يكن جزء  
 الاجسام فاما ان يكون بحيث يصح ان يفارق الجسم الذي هو فيه او لا يصح  
 فان صح فلا يخلوا ما ان يصح ان لا يبقى في جسم اصلا او لا يصح فان صح  
 ان يوجد لا في جسم فلا يخلوا ما ان يكون شارا اليه ولا يكون مشارا اليه فان  
 كان مشارا اليه كان في جسم لوجهين (اما اولاً) فلان الخلاء محال فيستحيل  
 ان يوجد اللون في جهة ولا يكون فيها جسم (واما ثانياً) فلان الوضع المعين  
 انما تستحقه المادة الممينة كما ثبت فيمتنع ان لا يكون في مادة (واما ان لم يكن  
 مشارا اليه) فينشذ لا يكون محسوسا فلا يكون هو البياض الذي كلامنا فيه  
 فاما ما نطلق البياض على اللون الذي من شأنه ان يفعل تعريقا في البصر فما ليس  
 كذلك لا يكون بياضا واما ان استحال ان يوجد لا في جسم اصلا فينشذ كان

محتاجا الى الحل لذاته وقد صرفت فيها مضي ان المحتاج الى الحل يتمتع انتقاله عنه  
ثبت ان هذه الكيفيات امور موجودة في الاجسام لا تجزء منها والاجسام  
غير متقومة بها و يتمتع مفارقة هذه الكيفيات عن تلك الاجسام ولا نفي  
بالمرض الا ذلك \*

( ولما قل ان يقول ) لم لا يجوز ان تكون هذه الكيفيات اجساما و قولكم  
مفهوم الطول والمرض و العمق غير مفهوم اللون ( قلنا ) مسلم ولكن هذه  
الاباد ليست نفس الجسم حتى يلزم من كونها مفارقة للون كون الجسم مفارقة  
للون بل هذه الاباد اعراض من باب الكم واما الجسم فهو الامر الذي  
يصح ان تفرض فيه هذه الاباد فلم لا يجوز ان يكون ذلك الامر  
هو نفس اللون \*

( فان قالوا ) الجسمية عبارة عن قبول هذه الاباد و المفهوم من قبول هذه  
الاباد غير المفهوم من اللون ( فنقول ) ليست الجسمية عبارة عن نفس هذه  
القابلة لان القابلة امر نسبي اضافي و الصورة الجسمية ليست مجرد نسبة  
واضافة بل الصورة الجسمية ماهية تلزمها قابلية هذه الاباد فلم لا يجوز ان  
تكون تلك الماهية هي نفس اللون \*

( فالخاصل ) ان كلامهم في هذا الموضع انما يتمشى اذا جعلوا ماهية الجسم  
نفس الطول والمرض و العمق و هم لا يقولون بذلك و متى جعلوا ماهية الجسم  
الامر الذي تلزمه هذه القابلة لم يمكنهم ان يشبوا كون تلك الماهية مفارقة  
لمفهوم كونه لونا ( ثم ان سلمنا ) ان اللون ليس جوهر ا جساميا فلم لا يجوز ان  
يكون جزء الجسم و قولكم يستحيل ان تألف الاجسام من اجتماع مالا  
تقدر له ( فنقول ) الميولى و الصورة ليس لواحد منهما في خاص ذاته هيئة

ومقدار مع ان الجسم مركب منهما فلم لا يجوز ان يكون اللون عديم المقدار في ذاته وان كان جزءا للجسم •

( ونحن نحمد الدليل المذكور ) اولاً على وجه آخر فنقول اننا رأينا جسماً اسود فاما ان يكون السواد نفس الجسمية او جزء اذا خلا فيها او امرا خارجا عنها وباطل ان يكون السواد هو نفس الجسمية لثلاثة اوجه •

( اما اولاً ) فلان مفهوم الجسم امر مشترك بين الجسم الابيض والاسود لان الجسم الابيض والجسم الاسود مشتركان في مفهوم الجسمية وهما متباينان في مفهوم الايضية والاسودية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالجسمية مفارقة للايضية والاسودية •

( واما ثانياً ) فلان الجسم يصح وصفه بالاسودية والايضية ونفس الاسودية لا يصح وصفها بالاسودية ولا بالايضية •

( واما ثالثاً ) فلان السواد له ضد وهو البياض والجسم لا ضد له اصلاً ( وباطل ان يكون ) السواد جزءاً من الجسمية لوجهين ( اما اولاً ) فلانه لو كان جزءاً للجسمية المشتركة وجزءاً المشترك مشترك لزم ان يكون السواد مشتركاً ( واما ثانياً ) فلانه ليس جعل السواد جزءاً له اولى من جعل البياض جزءاً له فيلزم اما جعلهما بمجموعهما جزئين للجسم فيكون كل جسم ابيض واسود معاً وذلك محال او اخرجهما جميعاً عن جزئية الجسم وذلك هو المطلوب ( ثبت ) ان السواد امر مقارن للجسم خارج عن مفهومه فلا يتخلل ما ان يصح وجوده مفارقاً عن الجسم اولاً يصح ومحال ان يوجد مفارقاً عن الجسم لوجهين ( اما اولاً ) فلانه ليس في العالم حيز خال حتى يوجد ذلك اللون فيه ( واما ثانياً ) فلانه لو وجدت الجهة الفارغة وفرضنا حصول السواد فيها كانت لذلك

السواد امتداد في تلك الجهة ومفهوم الامتداد مغاير لمفهوم السوادية فيكون مع ذلك السواد مقدار و المقدار على ما ثبت انما يوجد في المادة فذلك السواد موجود في المادة •

( و اما ) ان فرض غير مشار اليه فذلك الحقيقة التي كان يمكننا ان نشير اليها بالحس ما بقيت بل الباقي شيء آخر وليس كلامنا فيه فان وقوع اسم السواد عليه وعلى هذا المشار اليه باشتراك الاسم ثبت ان السواد امر مقارن للجسم خارج عن ماهيته متمتع بالمشاركة عنه ولا شك انه غير مقوم له فان الجسم اذا كان اسود ثم ابيض فان حقيقته واحدة لا تختلف فلمنا ان السواد موصوف بجميع صفات الاعراض فيكون عرضا وقد تم بهذا الفصل الكلام في الكيفيات المعسوسة •

﴿ القسم الثاني في القوة واللاقوة • وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في انواعها ﴾

(انواعها) في المشهور ثلاثة (الاول) استعداد شديد على ان يفعل كالمعرضة واللين وهذا يسمى باللاقوة (والثاني) استعداد شديد على ان لا يفعل كالصلابة (والثالث) استعداد شديد على ان يفعل كالمصارعة وهذا انقسامان يسميان بالقوة •

(واعلم) انا اذا قسمنا الكيفية الى اربعة انواع وارادنا ادخال هذه الاقسام الثلاثة تحت نوع واحد فلا بد وان لذكر معنى محصلا مشتركا من هذه الاقسام الثلاثة ليمكننا ان نجمله نوعا للكيف وجنسا لهذه الاقسام فان اردنا ان نذكر معنى تدرج تحته الاقسام الثلاثة قلنا انه استعداد جسماني كامل نحو امر من خارج او قلنا انه المبدء الجسماني الذي به يتم حدوث امر حادث

(و يمكن ان يسمى (الفصل الاول في انواعها) )



على ان حدوثه يرجع به وكانت هذه العبارة اولى من الاولى لان الاستعداد من باب المضاف اذ لا يكون استعداد الاشياء مستمدا له فكيف يكون نوعا للكيف وهذا الرسم متناول للاقسام الثلاثة فان الفاعل والمنفعل يشتركان في ان حدوث الحادث انما يتم بهما ثم ان القوة على الانفعال يرجع بها حدوث ذلك الانفعال والقوة على المقاومة يرجع بها حدوث المقاومة والقوة على الفعل يرجع بها حدوث الفعل والاقسام الثلاثة مشتركة في كونها مبادئ جسمانية لحدوث حوادث مترجمة بها •

(الفصل الثاني في ان القوة على الفعل غير داخلة تحت هذا النوع)

(نم اعلم) انه لا خلاف في ان القوة على الانفعال والقوة على المقاومة داخلتان تحت هذا النوع واما ان القوة على الفعل هل هي داخلة تحت هذا النوع فالشهور انها من (والشيخ الرئيس) يخرجها منه وهو الحق فاذا اردنا ان نذكر امرا مشتركا بين القوة على الانفعال والقوة على الانفعال بحيث لا يدخل في ذلك المشترك القوة على الفعل قلنا انه الذي يرجع به القابل في احد جانبي قبوله ولا قبوله فحينئذ اولان القوة على الفعل هل يمكن دخولها تحت هذه الانواع ام لا نعم تكلم في القسمين الاخيرين •

﴿ الفصل الثاني في ان القوة على الفعل غير داخلة تحت هذا النوع ﴾

(اعتقد المتقدمون) على ان القوة على المصارعة داخلة في هذا النوع ونحن نقول المصارعة تتعلق بامور ثلاثة (الاول) العلم بتلك الصناعة (الثاني) القوة القوية على تلك الافعال وهذان الامران من باب الحال والممكن على ما ستعرف فلا يمكن ادخال واحد منهما تحت هذا النوع لاستحالة دخول الحقيقة الواحدة تحت جنسين (الثالث) كون الاعضاء في خلقها الطيفية بحيث يمسر عملها وتعلمها وهو في التحقيق عبارة عن القوة على المقاومة والانفعال وهو

أجد القسمين المذكورين •

( فان قيل ) القدرة على تلك الافعال لها اعتبار من حيث أنها مقدرة ومن حيث أنها قدرة شديدة او من حيث أنها فاعلة بسهولة فهي من حيث أنها قدرة من الحال والملكة ومن حيث أنها شديدة او فاعلة بسهولة فهي من هذا النوع ( فنقول ) الذي فيه قوة ان يصريح به اشد قوته الصريح حاصلة لكنها قوية والذي فيه قوة ان يصريح قوته الانصراف حاصلة لكنها ضعيفة ففي كل واحد منهما قوة الاسرين حاصلة ولكنها في احدهما اقوى وفي الآخر اضعف فهذا الاختلاف اما ان يكون في الماهية او في الموارض فان كان في الماهية وجب ان لا تكون شدة القوة خارجة عن ذات القوة فان الشئ لا يختلف باختلاف ما ينضم اليه من الخارج واذا لم تكن الشدة موجودة اخرى بل القوة القوية موجودة بوجود واحد وهي ماهيتها الوحدانية مخالفة للقوة الضعيفة ( فاذا كانت ) تلك الحقيقة داخلية في احد الجنسين امتنع دخولها في الجنس الآخر واما ان كان الاختلاف بينهما بالموارض فذلك باطل ومع بطلانه يفيد المقصود •

( اما وجه بطلانه ) فلانه يلزم ان تكون هناك قوة واحدة باقية وتمرص لها الشدة لا لكثرة اخرى انضافت اليها بل كيفية غير القوة تقارن القوة فتصيرها اشد تأثيرا او فاعلية وهذا محال •

( واما بيان انه ) مع بطلانه يفيد المقصود فلان القوة القوية اذا كانت من نوع القوة الضعيفة والقوة الضعيفة غير داخلية في هذا القسم من الكيفية فالقوة القوية ايضا غير داخلية فان مثل الشئ اذا لم يكن تحت جنس لم يكن الشئ ايضا تحت ذلك الجنس •

• انه ينصرح

(ومما يستدل به أيضاً) على بطلان مذهبهم ان الحرارة لها قوة شديدة على الاحراق فلو كانت داخلة في هذا الباب مع دخولها في الجنس المسمى بالانفعاليات والانفعالات لزم تقومها بحسنيين وهو محال فثبت بهذا ان القوة الشديدة غير داخلة في هذا الجنس •

(الفصل الثالث في ان اللين والصلابة هما امران وجوديان ام لا)

(الفصل الثالث في ان اللين والصلابة هل هما امران وجوديان ام لا) (قدينا) في باب الكيفيات الملموسة ان الصلابة هي الاستعداد الطبيعي نحو الانفعال وان اللين هو الاستعداد الطبيعي نحو الاتفعال فليس احدهما بان يحمل عدماً للآخر اولى من العكس فاذا آليس التقابل بينهما تقابل الدم والمسكة فما اذا كفتان وجوديتان •

(ولكن لقائل ان يقول) ان ذلك الاستعداد الطبيعي يلزمه امور ثلاثة واحد عدمي واثنان وجوديان (اما المعدى) فهو الا انتهاز (واما الوجوديان) فاحدهما المقامسة المحسوسة والثاني بقاء شكله على ما كان عليه فذلك الاستعداد لا يجوز ان يكون عدمياً لانه علة للاسرين الوجوديين وعلة الموجود موجودة فاذا ذلك الاستعداد لمر وجودي وايضا فلا تنهاز كما حققناه عبارة عن حركة حاصلة في سطح الجسم مقارنة لحدوث شكل مخصوص فيه واستعداد قبول الحركة لانه جسم طبيعي واستعداد قبول ذلك الشكل لانه متكتم واذا كان كونه جسمائياً ذاك هو العلة لهذه القابلية احتمال ان تكون هناك كيفية اخرى تهيد هذه القابلية لان ما ثبت لدات الشيء لا يكون محتاجا الى شيء آخر واذا ثبت ان استعداد الاتفعال ليس بكيفية زائدة وجب ان يكون الاستعداد نحو الاتفعال لطة وجودية لذيستحيل ان يكون سببه نفس المادة التي هي علة الاستعداد ولا ايضا زوال

وصف عن المادة اذ ليس الا استعداد للاتصال علة وجودية حتى يكون  
زو الهامة لا استعداد للاتصال فاذا علة الاستعداد للاتصال امر وجودي  
( فبهذه المباحث ) يناب على الظن ان التعاضل بين اللين والصلابة تعاضل  
الدم والملكة .

( القسم الثالث في الكيفية المختصة بذوات الانفس وهي المسماة بالحال والملكة )

القسم الثالث في الكيفية المختصة بذوات الانفس وهي المسماة بالحال  
والملكة .

( اعلم ) ان الكيفيات النفسانية اذا لم تسكن راحة سميت حالا واما  
اذا صارت مستحكة سميت ملكة والافراق بينها اقتراق بالعوارض  
لا باتصوّل ولا يجب تأخيرها بالذات فان الشيء في اجزاءه تكونه قبل  
صيرورته مستحكما يسمى حالا فاذا صار هو بينه مستحكما يسمى ملكة فيكون  
الشخص الواحد قد كان حالاً ثم يصير ملكة كما ان الشخص الواحد قد كان  
صبياً ثم يصير رجلاً فلي هذا كل ملكة فقد كانت حالا اي كانت  
قبل استحكامها حالا وليس كل حال فانه يصير ملكة فهذا التخصيص المقصود  
من لفظ الحال والملكة .

( واعلم ) ان هذا القسم جنس تندرج تحته انواع ونحن نقد في ذلك ابوابا  
اربعة انشاء الله عز وجل .

( الباب الاول في العلم واحكامه ) والكلام فيه يتعلق بثلاثة اطراف العلم  
والمالم والمعلوم

( الطرف الاول ) في العلم وفيه ثمانية وعشرون فصلا .

( الفصل الاول في ان العلم بالشيء لا يحصل الا بنطباع صورة المعلوم في العالم )

( اعلم ) اننا قد بينا في باب الوجود ان للماهية المعقولة وجودا في الذهن وازيد

( الباب الاول في العلم واحكامه )

ها هنا ايضا حا ( فنقول ) الذى يدل على ذلك ان المتعنت محكوم عليها بالامتناع والمحكوم عليه يجب ان يكون ممتازا عن غيره والا لم يكن هو بذلك الحكم اولى من غيره وكل ممتاز فهو ثابت وليس ذلك الثبوت في الخارج والالزم من وجود الامتناع وجوب وجود المتعنت في الخارج لوجوب الشرط عند وجود الشروط حيثئذ يكون المتعنت واجبا هذا خلف فاذا للمتعنت وجود في الذهن حتى يتأتى للذهن ان يحكم عليه بامتناع ان يرضى له الوجود الخارجى •

( فان قيل ) لو كان كون الشيء متمتع الوجود في الخارج لاجل حكم الذهن على الصورة الذهنية بامتناع حصولها في الخارج لكانت الممكنات باسرها متممة لان الصور الحاصلة منها في الالذهان متممة الحصول في الخارج ( فنقول ) الصورة الذهنية لها ماهية ولها وجود ولا شك ان اعتبار الماهية من حيث هي هي غير اعتبارها من حيث انها موجودة فان الاول جزء من الثانى فتلك الماهية اذا اخذت من حيث هي ذهنية فهي متممة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية مأخوذة عن المتعنت او عن الممكن ولكن اذا نظرت الى تلك الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فان حكم العقل بامتناع عروض الوجود الخارجى لها لكانت متممة والا فهي ممكنة فالحاصل ان تلك الماهية لا بد في تحققها من الوجود الذهني لكن المحكوم عليها بالامكان والا امتناع تلك الماهية فقط • ( ومن البراهين اندالة على ذلك ) ان كون الانسان انسانا غير كونه محال لا يمنع نفس مفهومه عن الشركة فان احد المفهومين ليس هو الآخر ولا دخلا فيه على ما عرفت فكونه محال لا يمنع الشركة عارض لتلك الماهية لكن

لكن يمتنع ان يمرض له ذلك المارض عند وجوده الخارجى لان كل ما يوجد في الخارج فانه يكون شخصا و يمتنع ان يكون هو بنفسه محمولا على غيره على ما عرفت فاذا هذا المارض انما يمرض له عند ما يكون في الذهن فاذا للماهية المعقولة وجود في الذهن واما ان الادراكات الجزئية لا يندفيها من هذا الارتسام فبيأتى في موضعه \*

( واحتج المنكر ون ) لهذا الارتسام بامور ثلاثة ( اولها ) انه لو كان العقل لاجل الانطباع لكننا اذا عقلنا ان السواد يضاد البياض لزم ان تنطبع صورة السواد والبياض فينا ولزم ان يكون عليهما واحدا لان القاضى على الشئين لا بد وان يحضره المقضى عليهما لكنهما لاهيتهما متنافيان والتالى باطل فالمقدم مثله ( وثانيها ) ان الماهية اذا انطبعت في العقل فهي من حيث انها صورة جزئية حاصلة في نفس جزئية موجودة في الخارج فوجوده الذهنى اما ان يكون هو ذلك او وجود آخر والاو يلزم منه ان لا يبقى الفرق بين الوجود الذهنى والخارجى اصلا وكان يجب ان يتوفر على تلك الماهية حين ما تكون ذهنية جميع ما يتوفر عليها عند ما تكون خارجية فتكون الحرارة المعقولة محركة والسواد المعقول عسوسا قابضا للبصر وذلك محال ( واما الثانى ) فهو ايضا محال لانه يقتضى ان يكون للشئ الواحد وجودان فيكون موجودا مرتين وهو محال ايضا فب ان له وجودا آخر لكن الوجود الخارجى حاصل له فكان يجب ان يتوفر عليه جميع ما يمرض له في الخارج ( وثالثها ) ان العلم بمضادة السواد للبياض يجب ان يكون متلقا بهما اذ لو لم يكن متلقا بهما لكان متلقا بمضادة الماطقة لا بمضادتهما فتكون مضادتهما من حيث كونها مضادة منسوبة اليهما فلو كانت معلومة

كانت يعلم واحد ولو كان العلم هو الانطباع لاستحال ان يكون العلم الواحد طلبا بكثرة من معلوم واحد لان الصورة العقلية لا بد وان تكون مطابقة للمعقول والشيء الواحد يمتنع ان يكون مطابقا لماهيتين مختلفتين •

( والجواب ) عما ذكره ( اولا ) ان من عقل مضادة السواد والبياض فقد ارتبعت في عقله ماهيتهما ( و قوله ) الضدان كيف يجتمعان ( فنقول ) ان ماهيتهما تقتضيان التضاد لا مطلقا بل بشرط الوجود الخارجى فلا يلزم تحقق التناقى عند فوات هذا الشرط •

( والجواب ) عما ذكره ثانيا ان الحرارة مثلا ماهية ولها لوازم ولا يجب ان يكون ما يلزمها بحسب قابل يلزمها بحسب كل قابل فانه من الجائز ان تختلف لوازم الشيء بحسب اختلاف حال القوابل حتى تكون الحرارة متى حلت المادة الجسمية تعرض لها عوارض مخصوصة ومتى حلت النفس المجردة عن الوضع والمقدار لا تعرض لها شيء من تلك العوارض ونكون الماهية في الحالتين واحدة لانها ليست هي بانها مسخنة والا لكانت النار حين مالا تكون مسخنة لغيرها لا تكون نار ابل لانها شيء يلزمها السخونة عند حلول المادة الجسمية وهذا الحكم صادق عليها عند كونها ذهنية ولكن السائل اذا وجه الاشكال في نفس السخونة لم يندفع بالجواب الذي ذكرناه فليتذكر فيه وقد ذكرنا تمام تقرير هذا الشك في علم النفس •

( والجواب ) عما ذكره ثالثا ان ذلك انما يلزم اذا جطنا العلم نفس الانطباع واما اذا جطنا اضافة مخصوصة مشروطة بالانطباع فالحال غير لازم فلتكلم في تحقيق ذلك •

( الفصل الثاني في إبطال قول من قال العلم هو قس انطباع ماهية المعلوم في العالم )

( و عليه ) ثلاثة أدلة لقر البرهان الأول ( لو كان العقل عبارة عن حصول صورة الشيء في العاقل لزم أن لا نقل ذواتنا والتالي باطل فالمقدم مثله • يبان الشرطية أن تمقلنا لذواتنا إما أن يكون هو قس ذاتنا أو لا بد من حصول صورة أخرى في ذواتنا والقسمان باطلان ( أما الأول ) فلأن الأشياء التي نقل ذواتها ليس من جهة كونها عاقلة لذواتها إذ ليس تمقلنا لذات واجب الوجود هو تمقلنا لمكونه عاقلاً ( وأما الثاني ) فهو أيضاً باطل لوجوب ( أما الأول ) فلأن تلك الصورة لا بد وأن تكون مساوية لذاتنا فيلزم اجتماع المثليين ( وأما الثاني ) فلأننا لم نقل أن تلك الصورة صورة ذاتنا لم نقل ذاتنا فإن عقلنا تلك الصورة فقد عقلنا لذاتنا قبل تمقلنا لتلك الصورة •

( البرهان الثاني ) لو كان العقل عبارة عن حصول صورة المقول في العاقل وقد ثبت أنه ليس تمقلنا لذاتنا لأجل صورة أخرى بل لأجل أن ذاتنا حاضرة لذاتنا فيكون العقل والعاقل والمقول واحداً ثم إذا عقلنا عقلنا لذاتنا فتمقلنا تمقلنا لذاتنا نفس عقلنا لذاتنا واللازم اجتماع المثليين وعقلنا لذاتنا نفس ذاتنا فإذا تمقلنا تمقلنا لذاتنا هو قس ذاتنا ثم أن في قوة النفس أن تمقل أنها تمقل أنها تمقل وأن تركيب ذلك إلى غير النهاية وكل ذلك كما بينا عائد إلى وجود الذات فقط فيلزم أن يكون كل هذه التعلقات حاضرة بالفعل مادامت ذاتنا موجودة لأن الشيء الواحد لا يكون بالقوة وبالفعل معاً لكن التالي باطل فالمقدم مثله •

( ولا يقال ) العلم بالعلم هو يمينه العلم بالمعلوم لأننا إذا استحضرنافى ذهناً العلم بالعلم وجدنا التفرقة بين هذه الحالة وبين ما إذا لم نستحضر ذلك العلم مع أن العلم

( الفصل الثاني في إبطال قول من قال العلم هو قس انطباع ماهية المعلوم في العالم )



بالمعلوم حاصل في الوقتين •

( البرهان الثالث ) لو كان الادراك عبارة عن حصول ماهية الموقوف للمقتل ولا شك ان هذه الماهيات مقارنة للاجسام الجادية فمقتضى حصول ماهيات الجادات في عقلنا حين تمقلنا اليها مع انها عند الادراك غير حاصلة لذات فمقتضى ان نفس حقيقة حصول هذه الماهيات للجوهر ليس هو التمثل لان نفس حصولها لا يختلف في الوقتين •

( فان قيل ) الادراك حقيقة حصول شيء مجرد لشيء آخر مجرد مستقل بنفسه ( فنقول ) لما كان مجرد المدرك والمدرك شرطاً لادراك كان الادراك مغايراً لهما لا محالة ( واما بيان ) ان الادراكات الجزئية ليست نفس الانطباع ( فسيأتى القول ) فيها في علم النفس ثبت ان العلم ليس هو نفس الانطباع •  
 ( الفصل الثالث في الامور التي يمكن ان يفسر العلم بها )  
 ( التمثل ) لا مخلوما ان يكون امراً عديماً او يكون امراً ذاتياً وان كان ثبوتاً فالما ان يكون كيفية عارية عن الاضافة او كيفية مع الاضافة او نفس الاضافة فهذه اقسام اربعة •

( وقد اضطرب كلام الشيخ ) في حقيقة العلم غاية الاضطراب فتارة يحمله امر اعد مياوذلك عندما يبين ان كون الباري عقلاً وعاقلاً ومعقولاً لا يقتضي كثرة في ذاته فهنا لك يفسر العلم بالتجرد عن المادة وهو امر عديم وتارة يحمله عبارة عن الصور المرتسمة في الجوهر العاقل المطابقة لماهية الموقوف وذلك عند ما يبين ان تمقل الشيء لذاته ليس الاحضور صورته عند • وايضاً نص على ذلك في النمط الثالث من الاشارات حيث قال ادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك وتارة يحمله مجرد اضافة وذلك عند ما يبين

( الفصل الثالث في الامور التي يمكن ان يفسر العلم بها )

ان العقل البسيط الذي لواجب الوجود ليس عقليته لاجل حصول صور كثيرة فيه بل لاجل فيضانها عنه حتى يكون العقل البسيط كالبدء الخلاق للصور المفصلة في النفس وتارة يحمله عبارة عن كيفية ذات اضافية الى الشيء الخارجي وذلك عندهما بين ان العلم داخل في مقولة الكيف بالذات وفي مقولة المضاف بالعرض (وايضاً) عندهما بين ان تغير المعلوم يوجب تغير العلم الذي هو كيفية ذات اضافية واذا صرفت ان الشيخ ذهب في هذا الباب الى كل الاقسام المحتملة فقد عرفت اضطراب رأيه في حقيقته (فلترجع) الى مقولتنا ولنجهد في طلب الحق •

( فنقول ) اما القسم الاول وهو ان الثقل ليس امراً سلبياً فذلك ظاهر من حيث انه لو جعل سلبياً لما كان اي سلب اتفق هو العلم بل سلب ما يقابله وهو الجهل فلا يخلوا ما ان يكون عبارة عن عدم الجهل البسيط الذي هو عبارة عن عدم العلم فيكون العلم عبارة عن عدم عدم العلم فيكون امراً ايجابياً ولما ان يكون عبارة عن سلب الجهل المركب لكن لا يلزم من سلب الجهل المركب حصول العلم لا احتمال خلو الجهل منهما •

( فان قيل ) لا نجمله عبارة عن سلب الجهل بل عبارة عن سلب المادة ولو احتقنا ( فنقول ) هذا باطل من وجوه ثلاثة •

( الاول ) وهو اقر بها ان التجرد عن المادة لا يختص بشيء دون شيء آخر اذ من المتع ان يقال الشيء الفلاني مجرد عن المادة بالنسبة الى هذا دون ذلك ولا يمتنع ان يقال الشيء الفلاني بمقل هذا دون ذلك فالتجرد عن المادة غير متخصص بشيء دون شيء والثقل متخصص بشيء دون شيء فاذا التجرد ليس هو الثقل •

( الثاني ) انه ليس علمنا بكون الشيء مجردا عن الوضع والاشارة علما بكون ذلك الشيء عالما بالاشياء ولاد اخلافي ذلك ومقوما بل بعد العلم بكونه مجردا يبقى الشك في كون ذلك المجرد عالما ام لا ومن المستحيل ان تكون الحقيقة الواحدة مجهولة معلومة دفعة واحدة فثبت ان الثقل مغاير للتجرد •

( الثالث ) انا نجد من اقصنا ان كوننا عالين حالة متميزة عن سائر الاحوال للدركة من النفس لما خصوصية واتحاد عن غيرها وذلك لا يكون الا اذا كانت تلك الحالة امرأبوتيا ثبت بهذا ان الثقل بهذا لا يمكن ان يكون عبارة عن سلب المادة او عن سلب شيء آخر •

( واما القسم الثاني ) وهو ان يكون عبارة عن حضور صورة للمقول عند العاقل فقد ابطالناه •

( فان قيل ) نحن نقول الثقل عبارة عن حضور صورة مجردة عن المادة عند موجود مجرد عن المادة ( فنقول ) هذا ايضا باطل من وجوه ( الاول ) انا قد بينا ان الادراك والثقل عبارة عن حالة ثبوتية فيستحيل ان يكون التجرد عن المادة دخلا في حقيقة الثقل لان الامر الثبوتى لا يقوم بالسلبى ( فينبى ان يقال ) الثقل هو نفس حضور صورة الشيء او حالة اخرى ثبوتية لا تتحقق تلك الحالة الثبوتية الا عند التجرد عن المادة سواء قيل تلك الحالة وحدها هي الادراك او قيل ان المجموع الحاصل من الحضور ومن تلك الحقائق الادراك والاول قد بطل والثاني يوجب الاعتراف بكون الادراك مغايرا لنفس الحضور •

( واما القسم الثالث ) وهو ان يكون العلم حالة اضافية من غير ان يكون هناك امر آخر فذلك باطل ايضا لما بينا ان الاضافات لا تحصل الا عند وجود

المضافات ونحن قد نذكر ما لا وجود له في الالبيان •

( واما القسم الرابع ) فهو متعين لان يكون هو الحق وذلك لان العلم عبارة عن كيفية ذات اضافة ولكن لا نشرع في تحقيق ذلك الا بعد القراع من ابطال مذهبين فاسدين من الاقوال الفاسدة في حقيقة العلم انشاء الله وحده •

﴿ الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس انما تعقل الشيء لاتحادها بالعقل الفعال ﴾

( هذا باطل ) من وجهين ( الاول ) ان العقل الفعال اما ان يكون شيئا واحدا يبيد عن التكثر او يكون ذا اجزاء واباض والاول يوجب ان يكون المتعدد به لاجل تعقل واحد يعقل جميع المقولات لان المتعدد بالعقل بجميع المقولات لا بد وان يعقل كل المقولات ( والثاني ) باطل ايضا لانه ان كان يتحد بكلمة ما ذكرنا من كون العاقل لشيء واحد عاقل لجميع المقولات وان كان يتحد بيمضه لا بأكمله وجب ان يكون للعقل الفعال بحسب كل تعقل ممكن الحصول للانسان جزء لكن التعقلات التي يقوى عليها الانسان غير متناهية فلا يعقل الفعال اجزاء غير متناهية •

( ثم ان كل واحد ) من تلك التعقلات يمكن فيه حصول اعداد غير متناهية منه لا نفس غير متناهية فيكون كل واحد من تلك الاجزاء مركبا من اجزاء • نورية غير متناهية فاذا العقل الفعال امر مركب من اجزاء مختلفة الخفاتي غير متناهية لان المقولات المختلفة الماهية غير متناهية ثم كل واحد من تلك المقولات يمكن حصولها للا نفس النيرة المتناهية فيكون تعقل زيد مثلا لالواد مثل تعقل عمرو فيجب ان يكون للعقل الفعال بحسبها اجزاء غير متناهية متحدة في النوع فيكون للعقل الفعال اجزاء غير متناهية لامرأة واحدة بل مرارا

( الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس انما تعقل الشيء لاتحادها بالعقل الفعال )

غير متناهية ولا مختلفة بالنوع بل متحدة (وهذا) مع ما فيه من الحالات فتلك  
 المتحدات بالنوع لا تميز بالماهية ولوازمها بل بالموارض و ذلك بسبب  
 المادة فالمقل الفصل مجرد فاجزأؤه مجردة فهي غير متميزة بالموارض فهي غير  
 متكررة فالمقل التعامل بسيط وقد كان مركبا هذا خلف فالقول بالانحدان فهو  
 بالمقل الفصل عال (والثاني) ما ينفى في باب الوحدة ان الاتحاد محال

﴿ الفصل الخامس في ابطال قول من قال ان التمثل عبارة عن اتحاد  
 المقول بالمقل ﴾

( وقد عرفت ) بطلان القول بالانحدان ( والذي يخص هذا الموضع ) ان من  
 عقل شيئا فلما اتحد به فاذا عقل شيئا آخر حتى اتحد به فصارت حقيقة حقيقة  
 المقول الثاني حينئذ وجب ان لا يبقى عاقلا للمقول الاول والا لكان لشيء  
 الواحد حقيقتان مختلفتان وذلك محال فاذا يلزم ان لا يبقى عاقلا للاول  
 عند كونه عاقلا للثاني وهو محال

( ثم اعلم ) ان الشيخ في جميع كتبه مصر على ابطال الاتحاد الا في كتاب المبدأ  
 والمعاد فانه صرح هناك بان التمثل انما يكون بانحدان المقول بالصورة المنقولة  
 وذلك عند ما حاول يان ان واجب الوجود عاقل (قال) الصورة المجردة عن  
 المادة اذا اتحدت بالمقل بالقوة صيرته عقلا بالفعل لان العقل بالمقل يكون  
 منفصلا عنها بالذات اتصال مادة الاجسام عن صورها فانه لو كان منفصلا  
 بالذات منها لسكان العقل بالفعل اما ان تكون حينئذ هذه الصورة او العقل  
 بالقوة التي حصلت هذه الصورة فيها او مجموعها ولا يجوز ان يكون العقل  
 بالقوة هو العقل بالفعل لحصوله له لانه لا يخلو ذات العقل بالقوة اما ان تعقل  
 تلك الصورة او لا تعقلها فان كانت لا تعقل تلك الصورة فلم يخرج بعد الى الفعل

(الفصل الخامس في ابطال قول من قال ان التمثل عبارة عن اتحاد المقول بالمقل)

وان كانت تعقلها فاما ان يكون لاجل صورة اخرى فيها فيلزم التسلسل  
واما ان تعقلها لوجودها لها (فاما على الاطلاق) فيكون كل شيء حصلت له تلك  
الصورة عقلا لكنها حاصلة للمادة وموارضها فانها موجودة في الاعيان فتكون  
المادة وموارضها عاقلة لتلك الصورة هذا خلف (واما لا على الاطلاق)  
ولكن لانها موجودة لشيء من شأنه ان يعقل فيشذ اما ان يكون معنى ان  
يعقل نفس وجودها فيكون كانه قال لانها موجودة لشيء من شأنه ان يوجد  
له واما ان يكون ان يعقل معناه متاثرا لنفس وجود هذه الصورة  
وقد فرض هاهنا ان التعقل نفس وجود هذه الصورة له هذا خلف فاذا  
ليس العقل بالقوة هو العقل بالعقل الا ان يوضع الحال بينهما حال المادة  
و الصورة المذكورتين •

(ولا يجوز) ان يكون العقل بالعقل هاهنا هو نفس تلك الصورة فيكون  
العقل بالقوة لم يخرج الى العقل لانه ليس هذه الصورة نفسها بل قابلا لها ووضع  
العقل بالعقل هذه الصورة نفسها فيكون العقل بالقوة ليس عقلا بالعقل بل  
موضوعا له فيكون عقلا بالقوة ولا يكون عقلا بالعقل لان الذي بالقوة  
لا يخرج الى العقل قط والذي بالعقل فهو دائما كذلك •

(ولا يجوز) ان يكون العقل بالعقل مجموعها لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك  
المجموع يعقل ذاته او جزءا من ذاته او شيئا خارجا عن ذاته فان عقل شيئا خارجا  
فهو يعقله بان يعقل صورته فالكلام في تلك الصورة كالكلام في الاول  
ويتسلسل (وايضاً) فلان هذه الصورة ليست هي التي كلامنا فيها •

(ولا يجوز) ان يعقل اجزاء ذاته لانه اما ان يعقل الجزء الذي كالمادة  
او الذي كالصورة او كليهما وكل واحد من تلك الانقسام اما ان يعقله بالجزء الذي

هو كالمادة او الجزء الذى هو كالصورة والاقسام باطلة بأسرها فان كانت المادة تمقل نفسها لكان ذلك الجزء عاقلا لذاته وممقولا بذاته ولا منفعة للجزء الذى هو كالصورة في هذا الباب وان كانت المادة تمقل الصورة عاد الكلام المذكور من ان تمقلها لمصولها لما على الاطلاق اولانا حصلت لشيء من شأنه ان يعقل وقد ابطنا هما وان كانت الصورة تمقل نفسها كانت عاقلة وممقولة بذاتها او كانت تمقل المادة فكانت الصورة مبدأ للقوة والمادة مبدأ للفعل وهو باطل وان كان الجزء ان يعقلان المادة كانت حقيقة المادة حالة في الجزئين فهي اكبر من ذاتها هذا خلف (وكذلك) القول في جانب الصورة وكذلك ان فرض انه يعقل كل جزء بكل جزء فقد بطلت الاقسام الثلاثة وصح ان الصورة العقلية ليست نسبتها الى العقل نسبة الصورة الطبيعية الى المهيولى بل هي اذا حلت العقل بالقوة اتحد ذاتا هما شيئا واحدا فلم يكن قابل ولا مقبول متميزى الذات فيكون حينئذ العقل بالفعل بالحقيقة هو الصورة المجردة •

(والجواب) ان الحق من هذه الاقسام هو الاول وهو ان العقل بالفعل هو العقل بالقوة عند حلول الصورة المجردة فيه •

(وقوله) العقل بالقوة يعقل تلك الصورة لاجل حضورها فيه كيف ما كان اولاجل حضورها في شيء من شأنه ان يعقل (فتقول) الحق هو الاخير وهو انه يعقل تلك الصورة لانها حلت في شيء من شأنه ان يعقل •

(وقوله) تقدير هذا الكلام انه انما عقلا لانها حلت في شيء من شأنه ان يعقل فيه شيء (فهذا) انما يلزم اذا قلنا ان العقل هو نفس حضور صورة المقول ولستنا نقول بذلك بل الحق شيء آخر نصرح به الآن •

(الفصل السادس في تحقيق القول الحق في العلم)

﴿ الفصل السادس في تحقيق القول الحق في العلم ﴾  
 ( فنقول ) العلم والادراك والشعور حالة اضافية وهي لا توجد الا عند وجود  
 المضامين فان كان المقول هو ذات العاقل استحال من ذلك العاقل ان يسقل  
 ذلك المقول الا عند وجوده فلا جرم لاحاجة الى ارتسام صورة اخرى  
 منه فيه بل نحصل لذاته من حيث هو عاقل اضافة الى ذاته من حيث  
 هو مقول وتلك الاضافة هي التعقل •

( واما ان كان ) المقول غير العاقل امكن لذلك العاقل من حيث هو هو ان  
 يسقل ذلك المقول من حيث هو هو حال كون ذلك المقول مدد وما في  
 الخارج فلا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المقول في العاقل  
 لتحقيق النسبة المسماة بالعاقلية بينهما وعلى هذه القاعدة استمرت الاصول  
 المثبتة بالدلالة فان الحجة لما قامت على انه لا بد من الصورة المنطبقة لاجرم اثبتناها  
 ولما قامت الحجة على ان العلم ليس هو نفس ذلك الانطباع لاجرم اثبتنا  
 اضافة ائدة على تلك الصورة الحاضرة ولما حصرنا الاقسام وابطلنا ما سوى  
 هذا القسم تبين ان يكون الحق هو ذلك •

( ومما يريده تحقيقا ) ان التقسيم الذي ذكره الشيخ في اثبات اتحاد المقول  
 بالعاقل تقسيم حاصر ولولم نقل ان التعقل زائد على مجرد الحضور كان القول  
 بالاتحاد لازما لا محيص عنه لكن القول بالاتحاد باطل فالقول بان التعقل  
 زائد على نفس الحضور حق وهو المطلوب فثبت ان الحق ما اخترنا •  
 في هذا الموضع •

﴿ الفصل السابع في تحديد العلم ﴾

﴿ الفصل السابع في تحديد العلم ﴾  
 ( يشبه ان يكون ) تعريفه بالحدو والرسم ممتعا لانه هو الحاكم بامتيياز



كل شيء ماعداء فكيف لا يتميز نفسه عن غيره ولان كل ما يعرف به العلم فالعلم  
اعرف منه لانه حالة تقساية يجدها الحي من نفسه ابدان غير ليس ولا اشتباه  
وما هذا شانه يتمذر تعريفه •

(ومما يدل على انه غني عن التعريف ان كل من عرف شيئا امكنه ان يعرف  
كونه عارفاً بذلك الشيء من غير برهان ونظرو العلم بكونه عالما بشيء عبارة  
عن العلم باتصاف ذاته بالعلم والتم باتصاف امر بامر يستدعي العلم بكل واحد  
من الامرين اعني الموصوف والصفة فلو كانت العلم بحقيقة العلم مكتسبا  
لاستحال ان نعلم كوننا عالمين بالشيء الا بنظر واستدلال ولما لم يكن كذلك  
ثبت ان العلم بحقيقة العلم غني عن الكسب والتعريف •

﴿ الفصل الثامن في الفرق بين حلول الصورة العقلية في النفس وبين حلول  
الصورة في المادة ﴾

(وذلك من وجوه خمسة) (الاول) ان الصور المادية متناهية فان المتشكل  
بشكل معين يتمتع عليه ان يتشكل بشكل آخر مع الشكل الاول واما الصور  
العقلية فهي متمايزة فان النفس الخالية عن جميع العلوم يكون تصور هالشيء من  
الحقائق شاقا شديدا وكلما ازداد علمه ابالا شياء ازداد استمداد هاللباق •

(الثاني) ان الصور المادية لا يحمل العظيم منها في المادة الصغيرة واما الصور  
النفسانية فتقبل النفس منها للعظيم والصغير متساو ولذلك تقدر النفس  
على تخيل السماوات والارضين وجبل من زمرد وبجر من زريق والسبب  
فيه ان ما لا مقدار له في ذاته بل لنيره فنسبته الى جميع المقادير نسبة واحد  
ولا يستبعد اصحاب الشيخ ذلك فان هذا هو الذي يحتج به الشيخ في ان  
المادة قبل المقادير المختلفة •

(الثالث)

حلول الصور العقلية في النفس

(الثالث) ان الكيفية الضعيفة تنمى عند حصول الكيفية القوية في المادة بخلاف الصور النفسانية والعقلية فان القوي لا يزيل الضعيف •

(الرابع) ان الكيفيات المادية تحس بالحواس واما الكيفيات العقلية فليست كذلك ولذلك قيل النار العقلية لا تحرق و الثلج العقل لا يبرد (وبالجملة) فالمقل لا يحكم بانها حين ما تكون في العقل محرقة او مبردة بل على انها امور متى وجدت في الاعيان كانت محرقة او مبردة •

(الخامس) ان الصور العقلية بعد حصولها لا يجب زوالها ولو زالت فلا يحتاج في استرجاعها الى تجسم كسب جديد بخلاف الصور المادية فانها لو اجهت الزوال لاستحال بقاء القوى الجسمانية ابدا واذل زالت احتج في استرجاعها الى مثل السبب الاول وهاهنا فروق اخرى وفيما ذكرناه كفاية •

### الفصل التاسع في تحقيق كون الصورة العقلية كلية

(لاشك) ان وقوع اسم الانسان على زيد وعمرو ليس بالاشترك الاذهلي الصرف بل على سبيل الاشتراك الممنوي وذلك المشترك لا بد وان لا يدخل في مفهومه طول معين وهيئة معينة وشكل معين والام لم يكن مشتركا بين الاشخاص ذوات الاعراض المختلفة •

(واذا ثبت ذلك) فنقول ان الصورة العقلية اذا استحضرت ذلك المشترك بحيث يكون مجردا عن جميع العوارض واللواحق الغريبة الخارجية فتكون تلك الصورة كلية وهي وان كانت في نفسها شيئا واحدا الا انه لا يختلف نسبتها الى اي واحد واحد من الناس بل اي واحد من اشخاص الناس حضرت صورته في الخيال ثم انتزع العقل مجردا مناه عن العوارض حصل في العقل تلك الصورة بعينها واذ سبق واحد فأنثرت النفس منه

(الفصل التاسع في تحقيق كون الصورة العقلية كلية)

بذلك الاثر لم يكن لما خلاه تأثير جديد الابعام هذا الجواز ولو كان بدل احد هذه المؤثرات شيء غير مجانس لمماثل فرس او ثور اسكان الاثر غير هذا الاثر فاذا آلمنى بكون الصورة العقلية مشتركة فيما ذكرناه .

(ثم ان تلك الصورة النفسانية) هيئة جزئية في نفس جزئية فهي احد اشخاص التصورات وكما ان الشيء الواحد باعتبارات مختلفة يكون مأمراً وخصماً فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً فن حيث ان هذه الصورة صورة ما في النفس فهي جزئية وهي من حيث انها مشترك فيها الاشتراك المذكور فهي كلية ولا تناقض بين الامرين لانه ليس يتمنع ان تعرض للذات الواحدة شركة بالاضافة الى كثيرين فان الشركة في السكثرة لا يمكن الا بالاضافة فقط واذا كانت الاضافة لسكثرة الى كثرة لم تكن هناك شركة فاذا يجب ان تكون اضافات كثيرة للذات واحدة بالعدد وهذه وان كانت بالقياس الى الاشخاص كلية فهي بالقياس الى النفس الجزئية التي انطبعت فيها جزئية ولان الاتساق كثيرة بالمدد فيجوز ان تكون هذه الصورة السكلية كثيرة بالمدد من الجهة التي هي بها شخصية ثم يكون لها مقول آخر كلي هو بالقياس اليها كهي بالقياس الى ما هي في الخارج وتتميز احداً عما عن الاخرى بان كلية احداً هما بالنسبة الى امور في النفس وكلية الاخرى بالنسبة الى امور في الخارج ثم هي ايضا شخصية على ما قلنا ولان في قوة النفس ان تمقل وتمقل انها عقلت وتمقل انها عقلت وان تركبت اضافات في اضافات الى غير النهاية لكنهم ان يكون بالقوة لا بالفعل لانه ليس يلزم النفس اذا عقلت شيئا ان تكون تمقل بالفعل الامور التي يلزمها عن قريب فضلا عما في البعيد مثل مزاج اعداد باعداد لانهاية لها بالتضعيف فانه

ليس يلزم النفس في حالة واحدة ان تعقل ذلك كله وهذا في النفوس الناطقة سهل اسكن في العقول الجردة التي كل ما يمكن لها فيجب حصولها بالفعل مشكل لان هذه الدرجات غير متناهية في كل واحد من المعلومات الغير المتناهية وهي مترتبة فتكون هناك ظل ومعلومات لانهاية لها لاسرة واحدة بل سرارا غير متناهية ولكن لها بداية واول ( وبالجملة ) فالبرهان قام على وجوب البداية للاموز المترتبة ولم يتم على وجوب النهاية لها •

### ﴿ الفصل العاشر في بيان انواع التعلقات ﴾

( قالوا ) انواع التعلقات ثلاثة ( الاول ) ان تكون بالقوة وذلك عندما لا تكون حاصلة بالفعل ولكن النفس تقوى على استحضارها واكتسابها ( ومراتب القوة ) مختلفة فقد تكون قريبة الى الفعل وقد تكون بعيدة عنه • ( الثاني ) ان تكون حاصلة بالفعل التام على سبيل التفصيل ويكون كأنه ينظر الى جميع مراتب ذلك المعلوم واجزائه •

( الثالث ) ان تكون حاصلة بالفعل لكن لا على سبيل التفصيل بل على الوجه البسيط وهذا كمن يكون عالما بمسئلة فاذا سئل عنها فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة واحدة ولكن لا على التفصيل فان التفصيل انما يحصل عند شروعه في بيان ذلك واما في اول الامر فانه يحصل العلم بذلك الجواب دفعة واحدة ولا يمكن ان يقال ان علمه بذلك الجواب في تلك الحالة علم بالقوة لا بالفعل لان الانسان يجد من نفسه تمرقة بديهية بين الحالتين فانه قبل سماعه لتلك المسئلة كان عالما بها بالقوة وبعد سماعه لها ما بقي كما كان بل حصل في ذهنه شعور وعلم لم يكن حاصلا قبل ذلك •

( فان احصر معانيد ) وزعم ان مراتب القوة مختلفة بالقرب والبعد فقل

التفاوت هاهنا بسبب أن علمه قبل السؤال كان بالقوة البعيدة وبعد سماعه  
لذلك السؤال صار بالقوة القريبة ( فنقول ) له لاشك انه بعد سماعه  
لذلك السؤال صار علما على سبيل التفصيل بأنه قادر على الجواب عن ذلك  
السؤال والعلم بإضافة شيء إلى شيء متوقف على العلم بكلام المضامين فلو علمه  
بحقيقة ذلك الجواب لما أمكن ان يعلم اقتداره على ذلك الجواب فثبت  
بهذا انه عالم بحقيقة ذلك الجواب وان ذلك العلم حاصل له بالفعل لكن  
لا على التفصيل بل على الوجه البسيط ( هذا غاية ما يقولون ) وليس الامر  
هنا كما يقولون بل العلم اما ان يكون بالقوة واما ان يكون بالفعل على  
سبيل التفصيل •

( واما القسم الثالث ) وهو البسيط فهو عندى باطل فان العلم عندى عبارة  
عن حضور صورة المقول في العاقل فهذا العقل البسيط ان كان صورة  
واحدة مطابقة في الحقيقة لأمور كثيرة فذلك باطل اذ الصورة العقلية  
الواحدة لو كانت مطابقة لأمور كثيرة لكانت مساوية في الماهية لتلك  
الأمور المختلفة في الحقيقة فتكون لتلك الصورة حقائق مختلفة فلا تكون  
الصورة الواحدة صورة واحدة هذا خلف •

( فان قيل ) ان لهذا العقل البسيط صوراً مختلفة بحسب اختلاف المقولات  
( فنقول ) العلم التفصيلي بتلك المعلومات حاصل اذ لا معنى للعلم التفصيلي  
الا ذلك فثبت ان ما يقولونه بعيد عن التحصيل فلعلهم ارادوا بهذا العقل  
البسيط ان تكون صور المعلومات تحصل دفعة واحدة و ارادوا بهذا العقل  
التفصيلي ان تكون صور المعلومات تحضر على ترتيب زمني واحد بعد واحد  
فان ارادوا به ذلك فهو صحيح ولا منازعة فيه • ويمكنه لا يكون هذا

مرتبة متوسطة بين القوة المحضة والفعل المحض الذي يكون على التفصيل بل حاصله راجع الى ان المعلوم قد يجتمع في زمان واحد وقد لا يجتمع بل يتوالى ويتماقب •

( واما على الوجه ) الذي اخترناه من ان العلم حالة اضافية فبطلان ما قالوه ظاهر ايضا لان الاضافة الى احد الشئين غير الاضافة الى غيره فاذا تعددت الاضافات فقد حصلت تلك المعلوم على التفصيل فانه لا معنى لحصولها على سبيل التفصيل الا ذلك ( فاما ما قالوه ) من ان علمه بقدرته على الجواب متضمن للعلم بالجواب ( فنقول ) انه في تلك الحالة عالم باقتداره على شيء دافع لذلك السؤال واما حقيقة ذلك الشيء فهو غير عالم بها ولذلك الجواب حقيقة وماهية وله لازم وهو كونه دافعا لذلك السؤال فالحقيقة مجهولة واللازم على التفصيل معلوم ( وهذا ) كما انا اذا عرفنا من النفس انه شيء محرك للبدن فكونها محركا للبدن لازم من لوازمها وهو معلوم على التفصيل وان كانت حقيقتها مجهولة الى ان يعرف ذلك بطريق آخر فثبت ان ما قالوه باطل ( وبمخرج ) من الدليل الذي ذكرناه فساد ان يكون العلم الواحد علما بمعلومات كثيرة •

❦ الفصل الحادى عشر في بيان ان العلم عرض ❧

( اما البرهان عليه ) فظاهر لانه موجود في شيء لا يكجز منه ولا يصح قوامه دون ماهو فيه •

( ولكن فيه شك قوي ) وهو ان العلم عبارة عن الصورة المطابقة للمعلوم المرتسم في العالم فاذا كان المعلوم ذاتا قائمة بنفسها فالعلم به يكون مطابقا له وادخلا في نوعه والشيء انما يشاكل غيره في طبيعته النوعية لو كان مشاكلا له في جنسه لكن الجوهر مقول على ما نحتة قول الجنس فاذا آتت الصورة العقلية

جوهري ولا شيء من الجواهر بمرض فتلك الصورة العقلية ليست بمرض •  
 (والجواب عنه) ما ينشأ فيما سلف ان جوهرية الجواهر ليست لاجل كون  
 الشيء موجودا في موضوع والا لكان الشك في وجوده الموجب لمدم العلم  
 يكون ذلك الموجود لا في موضوع في الحال موجبا للشك في جوهرية بل  
 الجوهرية انما كانت لاجل انها ماهية متى وجدت في الاعيان كانت لا في  
 موضوع ولا شك ان الصورة العقلية كذلك فانها ماهية اذا وجدت كانت  
 لا في موضوع وكونها في الحال في الموضوع لا ينافي كونها بحال اذا وجدت  
 في الاعيان كانت لا في موضوع (كما اذا قلنا) المتناطيس « هو الذي يجذب  
 الحديد عند قربه منه فهذا يصدق عليه وان لم يكن جاذبا له في حال عدم وجدانه  
 له فكذلك ماهنا (ويبقى ان يقال) حينئذ يلزم ان تكون تلك الصورة  
 جوهرية وعرضا معا والمتكرر عندنا ان يكون الشيء الواحد جوهرية وعرضا  
 في الاعيان فاما ان يكون باعتبار وجوده الذهني عرضيا باعتبار ماهيته جوهرية  
 فذلك ليس بمتكرر •

(ويبقى) شك آخر وهو ان تلك الصورة صورة موجودة في نفس جزئية  
 فلها وجود في الاعيان فاذا الشيء من حيث هو في الالوهة له وجود في العين  
 فهو عرض وجوهر باعتبار وجوده العيني (فنقول) لا شك ان تلك الماهية  
 من حيث انها موجودة في نفس جزئية فهي من الموجودات العينية ولكنها انشأ  
 بالموجود العيني ان تكون الماهية بحيث ترتب عليها لوازمها فان السواد اذا  
 كان موجودا في العين كان من شأنه قبض البصر والحرارة العينية من شأنها  
 التسخين ولكن متى حصلت في النفس لم ترتب عليها هذه اللوازم والاول  
 نسبه وجودا عينيا والثاني وجودا ذهنيا والاشكال بمبدأ •

﴿ الفصل الثاني عشر في تحقيق كون الشيء عقلا وعاقلا ومقولاً ﴾

( ان الظاهريين ) لما استحسنوا هذا الكلام المائل الشرعى ظنوا ان العاقل لا بد وان يتحد بالمقول سواء عقل ذاته او عقل غيره لكن المدققين لما عرفوا فساد القول بالانحدار زعموا ان الشيء اذا عقل ذاته فهناك العقل والمقول والعاقل واحد •

( وانا اقول ) الشيء اذا عقل ذاته فلا شك ان الذات الموصوفة بالعاقلية هي عينها الذات الموصوفة بالمقولية لكن وصف العاقلة ليس بينه وصف المقولية والذي يدل عليه ان كل ما كان عبارة عن حقيقة الشيء او عما يكون جزءاً من حقيقته استحالة تصور احدهما مع الذهول عن الآخر ونحن يمكننا ان نحكم على الشيء بكونه مقولاً وان لم نحكم بكونه عاقلاً وايضا يمكننا ان نحكم بكون الشيء عاقلاً وان لم نحكم بكونه مقولاً فاذا العاقلة والمقولية وصفان متناثران وقد بينا انهما امران بوثبات فاذا العاقلة والمقولية امران بوثبات متناثران •

﴿ كان قيل ﴾ لا يمكننا ان تصور كون الشيء عاقلاً لذاته الا اذا حكمنا بانه مقول لذاته وكذلك بالمعكس فعرفنا ان العاقلة والمقولية هناك واحدة ( فنقول ) ان العاقلة حقيقة والمقولية حقيقة فلو كان مرجع لهما الى الاخرى لكان معنى ثبتت احدهما ثبتت الاخرى وكان لا يثبت في كون الشيء عاقلاً الا اذا ثبت كونه مقولاً وبالمعكس كما انه لما كان مرجع الانسان والبشر الى ملهية واحدة حتى كانا اسمين لمسمى واحد لا جرم متى ثبت الماهية من احد هما فذلك هو الماهية من الآخر والانسان لما كان متقوماً بالحيوان استحال ان نقل ماهية الانسان الا اذا عقلنا ماهية الحيوان اولاً ولما امكنا

( الفصل الثاني عشر في تحقيق كون الشيء عقلاً وعاقلاً ومقولاً )



ان فهم ماهية العاقلة عند الذهول عن المقولية وكذا لك بالمعكس عرفنا ان ماهية العاقلة متأثرة قسما به المقولية واذا ثبت تناير الصفتين ثبت تنايرهما عند ما يكون الماقل والمقول واحد الان الصفتين اذا ثبت تنايرهما في ماهيتهما في موضع ثبت تنايرهما في كل المواضع فالسواد اذا كان مخالفا للحركة في الماهية كانت تلك المخالفة حاصلة في كل المواضع \*

( فاما قوله ) انه يستحيل ان يعقل من الشيء كونه عاقلا لذاته الا اذا عقل منه كونه معقولا لذاته ( فنقول ) ان هذه الملازمة لا تمنع من اختلاف المعلومين فان العلم بالابوة يلزم العلم بالبنوة وان كان المعلومان مختلفين في ماهيتهما ( ارايت ) لو فرضنا كون الشيء محركا لذاته متحركا لذاته فالعلم بالحركة والتحركة هناك متلازم مع انه لا يلزم ان يكون مفهوم الحركة هو عينه مفهوم المتحركة فظهر ان كون الشيء عاقلا يذاير كونه معقولا نعم الذات التي عرضت لها احدى الصفتين هي بعينها قد عرضت لها الصفة الاخرى ( واما ان كونه عاقلا يذاير كونه عاقلا ومعقولا فهو اظهر لا نأخذ بعرف من الشيء انه عاقل لذاته ومعقول لذاته وان كنا نشك ان ذاته هل هي ذلك الثقل او متأثر له وذلك يدل على المنايرة \*

( وايضا ) فقد اتفقا البرهان على ان الثقل حالة اضافية وذلك يوجب كونها متأثرة للذات ( نعم القوم لما اعتقدوا ) ان الثقل هو مجرد الحضور ثم عرفوا انه لا يمكن ان يحضر عند الذات منها صورة اخرى زعموا ان وجود تلك الذات هو العقل \*

( واما نحن فلما بينا ) انه حالة اضافية لا جرم حكمنا بان العاقلة صفة متأثرة للذات العاقلة بل نجعل هذا مبدأ البرهان القوي على صحة ما اخترناه ( فنقول )

( فنقول ) ادراك الشيء لذاته زائد على ذاته والا لكانت حقيقة الادراك هي حقيقة ذاته وحقيقة ذاته هي حقيقة الادراك وكان لا يثبت احدهما الا والآخريات لكن التالي باطل فالمقدم باطل فثبت ان ادراك الشيء لذاته زائد على ذاته وذلك الزائد يستحيل ان يكون صورة مطابقة لذاته بالبرهان المشهور فهو اذاً امر غير مطابق لذاته وذلك الغير المطابق ان كان له نسبة واطافة الى ذاته فذاته انما صارت معلومة لاجل تلك النسبة والعلم والادراك والشعور هو تلك النسبة وان لم تكن له اليه نسبة وتلك الصورة غير مطابقة له ولا مساوية في الماهية لم يصرد ذلك الشيء معلوماً اصلاً لان حقيقة غير حاضرة ولا للذهن اليه نسبة فالذهن منقطع الاختصاص بالنسبة اليه فيستحيل ان يصير معلوماً ( فهذا برهان قاطع ) على ان العلم حالة نسبية .

﴿ الفصل الثالث عشر في ان الشيء كيف يعقل ذاته ﴾

( ومما يجب البحث عنه ) سواء قلنا ان الادراك حالة اضافية او قلنا انه عبارة عن تمثيل صورة المدرك في المدرك ان الشيء كيف يعلم ذاته فان العلم لو كان امراً نسبياً فالنسبة انما تتحقق بين الشيئين فالشيء الواحد لا ينضاف الى نفسه فلا يكون عالماً بذاته وان قلنا انه عبارة عن التمثيل فالشيء انما يتمثل بنفسه . واما بنفسه فذلك غير معقول .

( قال الشيخ ) كون الشيء معقولاً هو ان يكون ماهيته الهجرية عند شيء وهو اهم من كونها عند شيء . مغاير لها فان الكون عند الشيء اهم في المقهور من الكون عند شيء مغاير .

( ولقائل ان يقول ) هذا هو عمل الاشكال بينه فان الخمم يقول الكون عند الشيء حالة اضافية وهي لا تعقل الا بين الشيئين ( ارايت ) ان قلنا لو قال

﴿ الفصل الثالث عشر في ان الشيء كيف يعقل ذاته ﴾

المركبة اعم من المركبة للغير فيلزم صحة كونه الشيء محركا لذاته وكذلك  
الموجدية اعم من الموجدية للغير فيلزم صحة كونه الشيء موجودا لذاته هل  
يقبل ذلك منه وهل يحكم بصحة قوله فلان كان ذلك باحلال فكذلك هاهنا •  
(وقال بعضهم) العلم من جملة الامور الاضافية والذات الواحدة اذا اخذت  
باعتبار صفتين كان ذلك نازلا منزلة الذاتين فيما يرجع الى صحة تحقق الاضافة  
فالذات من حيث انها عالة مخالفة من حيث انها معلومة فلا يجزم بصح تحقق  
الاصافة للذات الواحدة عند تباين هاتين الجهتين •

(ولقائل ان يقول) الجهتان اللتان باعتبارهما يصح تحقق الاضافة لابد من  
تقدمهما بالذات على تحقق تلك الاضافة وكون الشيء طالما ومعلوم ما وصفه ان  
اضافيان يتفرعان على تحقق العلم فانه لم يحصل العلم لا يحصل للذات وصف  
العالية ولا للمعلوم وصف الملمومية فاذا وصف العالية والملمومية متأخران  
بالذات عن ثبوت العلم والملم وصف اضافي متأخر عن الجهتين اللتين باعتبارهما  
يصح عروض تلك الاضافة فلوان نيناك الجهتين هما العالية والملمومية فيلزم  
تاخرهما عن نفسيهما بدرجتين وذلك محال •

(قال الشيخ في المباحثات) لكل شخص حقيقة وشخصية وتلك الشخصية  
زائدة ابدا على الماهية على ما مضى ثم ان كانت الحقيقة مقتضية لتلك الشخصية  
كان ذلك النوع في ذلك الشخص والاقومت العكس في ذلك ولا شك ان  
تلك الحقيقة متأخرة للمجموع الحاصل من تلك الحقيقة وتلك الشخصية وبما  
تحقق هذا القدر من المنايرة كفى ذلك في حصول الاضافة فتكون لتلك  
الحقيقة من حيث هي اضافة الماهية الى ذلك المجموع ولذلك المجموع  
اضافة الملمومية الى تلك الحقيقة (وهذا) احسن ما يمكن ذكره في هذا الموضوع •

(فان قيل) وجود الشيء متقدم بالذات على اضافته الى غيره فاذا اضافة حقيقة الشخص الى ذلك الشخص بمد وجود حقيقة الشخص امكن وجوده بمد شخصيته فاذا آتاك الحقيقة لا تنضاف الى ذلك الشخص الا بمد شخصها فاذا الشخص هو المضاف الى الشخص فتكون الاضافة حاصلة للذات الواحدة من جهة واحدة •

(فقول) نساعد على ان الحقيقة لا تنضاف الا بمد الوجود لكن لا نساعد على ان الوجود بمد الشخص بل الشخص بمد الوجود فان الشخص نمت ووصف لذلك الشيء ووجود الوصف متأخر عن وجود الموصوف •

(وللسائل ان يمد) فيقول ان الشيء انما يكون موجودا اذا كان متميزا عن غيره منفردا بذاته ويكون بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة عقلية او حسية وما لم يكن كذلك لم يكن موجودا فاذا الشخص متقدم على الوجود •

(واما قولكم) بان الشخص وصف فوجوده متأخر عن وجود الموصوف (فقول) هذا باطل بالوجود فانه وصف ثبوتى وهو زائد على الماهية فان كان ثبوته متأخرا عن ثبوت الموصوف فالماهية موجودة قبل وجودها ثم الكلام فى ذلك الوجود كالكلام فى الاول وذلك بوجوب التسلسل وان كان عروضا غير مشروط بثبوت الماهية فقد بطل قولكم بان ثبوت الموصوف متقدم على ثبوت الصفة •

(فقول فى حله) الشيء يجب ان يكون متميزا عن غيره حتى يكون موجودا لكن لا على انه يصير متميزا ثم يصير موجودا لان التميز لا يكون الا بعد الوجود والا فيكون قبل الوجود تميز فتكون الاشياء المددومة بعضها متميزا عن البعض فيكون المدوم موجودا هذا خلف ولكن على ان

يصير موجودا أولا اولية بالذات لا بالزمان ثم يصير متميزا •

( اقول ) بان الوجود والتميز ليس لا حدهما على الآخر مزية في التقدم الذاتي والسبق الطبيعي ( وعلى هذه المساعدة يتم الكلام المذكور ) لانه وان كان الشخص مقارنا للوجود لكن تعرض للحقيقة الموجودة اضافة الى ذلك الشخص فلا يكون للشخصية تقدم واعتبار في صحة انصاف الحقيقة للوجود الى ذلك الشخص فلا يلزم عروض الاضافة باعتبار واحد لذات واحدة •

( واما الشك الثاني ) فقد حللناه في اول الكتاب وهران مالا يوجد لا يوجد له غيره ( فهدا ما نقوله ) في هذا الباب •

#### الفصل الرابع عشري اقسام التصديقات

( حكم الذهن ) بشئ على شئ اما ان يكون جازما او لا يكون فان كان جازما فاما ان يكون مطابقا للمعكوم عليه ولا يكون فان كان مطابقا فاما ان يكون لموجب او لا يكون فان كان لموجب فاما ان يكون للموجب حسيما او عقليا او امرامر كبا منهما فان كان حسيما فهو المعلوم الحاصلة بواسطة الحواس الخمس وان كان عقليا فاما ان يكون الموجب مجرد تصور طرفي المسئلة وهما الموضوع والمحمول او لا بد من شئ آخر ( والا ول ) هو الاوليات وهو كالمعلم بان الشئ الواحد لا يخلو عن النفي والاثبات فان مجرد تصور مفردات هذه القضية يقتضي ذلك الحكم ( والثاني ) هو النظريات كالمعلم بان العالم محدث والا له قديم فان مجرد تصور العالم والمحدث لا يقتضي ذلك الحكم بل لا بد من امور اخر ( واما ان كان ) الموجب سر كبا من الحس والمقل ( فاما ان يكون ) من السمع والمقل وهو العلم الحاصل بمجرد الاخبار

المتواترة (واما ان يكون) من البصر والعقل وهو الهجرات والحدسيات (هذا كله) اذا كان الحكم الجازم المطابق لموجب (واما الذي) لا يكون لموجب فهو اعتقاد المقلد وقد يسمى ظنا (واما الذي) يكون جازما ولا يكون مطابقا فهو الجدل المركب والذي لا يكون جازما فالتردد فيه اما على السواء او لا على السواء فالذي على السواء فهو الشك والذي لا على السواء فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوم (ونعم القول) في اقسام الظن سيأتي في فصل آخر •

(الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله تحصل العلوم الأولية) (اعلم) ان النفس لاشك في كونها مستعدة للاتقاش بصور الموجودات لكن الاستعداد اللازم لوجودها الحاصل لها في اول الامر غير كاف ولا تام فان ذلك الاستعداد لو كان تاما وقد ثبت ان القياض لتلك التعملات والعلوم عام القياض لا تنخصص افاضته بوقت دون وقت لامر عائد اليه بل لما يعود الى القوابل والمستعدات وجب ان تكون تلك التعملات والمعارف حاصلة لها في اول الامر وان لا توجد النفس خالية عن شيء منها واذ ليس الامر على هذا الوجه علمنا ان الاستعداد المصاحب لها في اول القطرة غير كاف في فيضان تلك التعملات عليها من مبادئها فاذا آلا بد من زيادة استعداد لها حتى تحدث لها تلك الصور وتلك الزيادة امر حادث فلا بد له من سبب حادث لما عرفت ان كل حادث فلحادث آخر قبله وليس ذلك الا الاحساس بالجزئيات فان الاحساس بها سبب لتنبه النفس لمشاركات تلك الامور المحسوسة ومبايناتها وذلك سبب لا تنقش النفس بالتصورات الكلية الهجدة عن العوارض المسادية ولو احقها والشعور بما لها من الذاتيات والعرضيات

(الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله تحصل العلوم الأولية)

لازمة كانت او مفارقة بطيئة الزوال كانت او سريعة الزوال فالنفس تتنعم  
بالحس في اكتسابها للتصورات من هذا الوجه (ثم اذا حصلت) التصورات  
الثابتة في النفس فلا بد وان تقع للبعض الى البعض نسبة بالمحمولية والموضوعية  
فما كان من المحمولات محمولا على موضوع معين لذاته وعينه لا بتوسط امر  
ثالث فلا بد وان يكون حكم العقل بثبوته له غير موقوف على شعوره بتوسط  
اذلوك كان حكم العقل بذلك التوسط لشيء ثالث مع انه في نفسه ليس لتوسط  
شيء ثالث كان حكم العقل غير مطابق لما عليه الشيء في نفسه فلا يكون حكم  
العقل في ذلك صادقا فاذا لا بد وان يكون حكم العقل بذلك لا بتوسط شيء  
ثالث فيكون ثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع ثبوتا اوليا فان كل  
ما يثبت له لا جل متوسط لم يكن حكم العقل بذلك الثبوت اوليا بل ثانيا وثالثا  
لحكمه بثبوت ذلك المتوسط لذلك الموضوع فاما ان يكون ثبوته لموضوعه  
في الوجودين اعني الخارج والذهن لا المتوسط كان ثبوته له اوليا فلا جرم  
تسمى امثال هذه قضايا اولية (فهذا هو) تحقيق القول في العلوم الاولى

(واما الذي) يقال بعد ذلك من ان الاول ما يستحيل وقوع المنازعة فيه  
وان الانسان يجب ان يفرض نفسه خالية من جميع العادات والذاتيات ثم  
يمرض على نفسه تلك القضية فان وجدها مبادرة ومسارة الى التصديق بها  
فهي القضية الاولى والا فلا فكل ذلك يجري مجرى تعريف الاول  
بالرسوم فامتريفة بالحد الحقيقي الكاشف عن ماهيته فاذا ذكرناه واما اذا  
لم تقع بين تلك الصورة العقلية هذه المناسبة بان يحمل البعض على البعض  
حملا اوليا فحينئذ تتنعم بالحواس في اكتساب التصديقات من وجوه ثلاثة  
فانها تارة تتنعم بحس البصر مثل جز منا بوجود الالوان وتارة تتنعم

بممس اللمس مثل جز من بحرارة النار وتارة تنفع بممس الذوق والشم (وعلى الجملة) تنفع بالحواس بأدراك محسوساتها وتارة تستعين بها مع شركة من القياس وذلك في المجرىات وتارة تنفع بالسمع مثل الجزم الحاصل بموجب الاخبار المتواترة فهذه هي الجهات التي تنفع النفس منها بالحس (ثم بعد) حصول هذه التصورات والتصديقات المكتسبة بمسوسة الحس تقتل بذاتها وتنفرد بنفسها وتقوى على مزج بعضها ببعض واستيلاء النتائج منها الى غير النهاية ولا تكون بحاجة الى معاودة الحس بل ربما صارت الحواس صادة لها عن احكامها وقضاياها فان حكم العقل فيما ليس بمحسوس يكون مع منازعة من الوهم والخيال.

في الفصل السادس عشر في ان القوة العاقلة كيف تقوى على توحيد الكبير وتكثير الواحد

(اما قوتها) على توحيد الكثير فمن وجهين (الاول) بالتحليل لانها اذا حذفت عن الاشخاص الداخلة تحت النوع مشخصاتها وسائر الموارض اللاحقة بها بقيت الحقيقة النوعية ماهية متحدة وحقيقة واحدة (والثاني) بالتركيب لانها اذا اعتبرت المنى الجنسي والفصل امكنها ان يقرن الفصل بالجنس بحيث تحصل منهما حقيقة متحدة اتحاداً طبيعياً لا صنعياً.

(واما قوتها) على تكثير الواحد فهي ان تميز ذاتها عن عرضها وجنسها عن فصلها وجنس جنسها عن جنسها بالثمة ما بلغت وفصل فصلها وفصل جنسها عن فصلها بالثمة ما بلغت وتميز لازمها عن مفارقها وقريبها عن بعيدها والقريب منها عن الملام فيكون الشخص الواحد في الحس واحداً لكنه في العقل امور كثيرة ولذلك يكون ادراك العقل اتم الادراكات بل كان العقل يتظنل في

الحواس

(الفصل السادس عشر في ان القوة العاقلة كيف تقوى على توحيد الكبير الخ)



ماهية الشيء وحقيقته ويستتبع منها نتيجة مطابقة لها من كل الوجوه •  
 ( واما الادراكات الحسية ) فانها مشوبة بالجهل فان الحس لا يدرك الا  
 ظاهر الشيء واما باطنه وماهيته فذلك مما لا يحيط الحس به •

❦ الفصل السابع عشر في حصر الاوليات وتبيين اول الاوائل والذب عنه ❦  
 ( اول الاوائل ) في التصديقات هو العلم بان الشيء لا يخلو عن النقي والاثبات  
 ولا يتصف بهما وهذه القضية لا يمكن اقامة البرهان عليها لان الذي يحمل  
 دليلا على شيء آخر فهو الذي يستدل بثبوته او انتفائه على ثبوت شيء آخر  
 او انتفائه فلو جوزنا الخلوع الثبوت والانتفاء لم نأمن في ذلك الدليل  
 خلوه عن الثبوت والانتفاء وتقدير خلوه عنهما لا تنقي له دلالة على ذلك  
 المدلول فاذا آما دل على ثبوت هذه القضية لا يدل عليها الا بعد ثبوت هذه  
 القضية وما كان كذلك لا يمكن اثباته الا بالطريق الدوري وهو باطل  
 ( وايضا ) فالدليل الذي يدل على انها لا يجتمعان فيه لا بد وان نعرف منه اولا  
 انه لا يجتمع فيه كونه دليلا على ذلك المطلوب وكونه لا دليلا عليه اذ لو جاز  
 ذلك واحتمل لم تكن اقامة الدلالة على استعالة الاجتماع مائة من الاستعالة  
 الاجتماع لاحتمال ان يكون الدليل دالا على استعالة اجتماعها ولا استعالة  
 اجتماعها ومع هذا الاحتمال لا يحصل المقصود وان كانت دلالة الدليل على  
 اثبات هذه القضية موقوفة على ثبوتها فلو بينا ثبوتها بهذه القضية لزم الدور  
 ( ثبت ) ان هذه القضية لا يمكن اقامة البرهان عليها ( واما سائر ) التصديقات  
 البدئية فيشبه ان يكون فرعا على هذه القضية فان العلم بان الوجود لا يخلو  
 من الوجوب والامكان علم بان الوجود لا يخلو عن ثبوت الوجوب ولا ثبوته  
 له او عن ثبوت الامكان ولا ثبوته له وهذا هو العلم الاولي لكنه مقيد بقيد

( الفصل السابع عشر في حصر الاوليات وتبيين اول الاوائل والذب عنه )

خاص وكذلك العلم بأن الشكل اعظم من الجزء متفرع على العلم بأن زيادة  
 الشكل على الجزء اذا لم تكن ممدومة فهي موجودة لامتناع ارتفاع الطرفين  
 واذهي موجودة مع المزيد عليه فجموعها اعظم اذ لا يفهم من الا اعظم الا  
 ذلك (وكذلك قولنا) الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية مبنية على تلك  
 القضية لان الاشياء المساوية لشيء واحد طبيعة كلها تلك الطبيعة و اذا  
 كانت طبيعتها واحدة استحال ان تكون طبائعا مختلفة لامتناع اجتماع  
 التقيضين (وكذلك قولنا) الشيء الواحد لا يكون في مكانين فان الشيء الواحد  
 لو حصل في مكانين لما تميز حاله عن حال الشئين الحاصلين في مكانين و اذا لم يتميز  
 الواحد عن الاثنين كان وجود الثاني كعدمه فيكون ذلك الثاني قد اجتمع  
 فيه الوجود والعدم ثبت ان القضيتين الاولين انما كانتا ظاهرتي الحقيقة  
 لكونهما في قوة قولنا النفي والاثبات لا يرتعان والقضيتان الاخرتان  
 انما كانتا ظاهرتين لكونهما في قوة قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان فظهر ان  
 هذه القضية اول الاوائل في التصديقات (ولذلك) اتفق اهل التحقيق على ان  
 المنازع لها لا يستحق المكاملة والمناظرة اذ لا يمكن اقامة البرهان على حقيقة  
 هذه القضية والذي ينزع فيها اما ان ينازع لانه لم يحصل له تصور اجزاء هذه  
 القضية واما لكونه معاندا واما لاجل انه تعادلات عنده الاقيسة المنتجة للتأنيج  
 المتناقضة المتقابلة ولم يقد ر على ترجيح بعضها على البعض (فان كان المنازع)  
 من القسم الاول فملاجه تقييم ما هيئات اجزاء تلك القضية (وان كان  
 من القسم الثاني) فملاجه الضرب والحرق وان يقال له الضرب  
 واللاضرب والحرق واللا حرق واحد (وان كان من القسم الثالث)  
 فملاجه حل شكوكه •

• له طبيعة فلكها تلك الطبيعة

(ومع ذلك) قلند كرشية اصحاب هذه المقالة فان لم ان يقولوا اننا لا نجزم  
بنفي الحقائق بل نشك فيها لانا انما نجزم بنبوت هذه الحقائق لما نجد في اتساعنا  
التألم بالمؤلمات والتلذذ بالمذات والا حساس بالمبصرات والمسموعات  
ثم انا قد نجد من اتساعنا الجزم بائمال هذه الاشياء مع انا في وقت آخر نعلم ان  
كل ذلك الجزم كان باطلا فلا جرم ارفع امانتاعن شهادة الحس والبداهة •  
(ويان ذلك) ان الطريق الى معرفة وجود الاشياء اما التخيل واما الحس  
واما العقل ولا وثوق على شهادة واحد من هذه الثلاثة اصلا فاذا لا طريق  
الى معرفة الاشياء •

(اما التخيل) فلان النائم يرى في النوم اشياء يحزم بها ولا يرتاب في كونها  
كذلك ثم بعد الاتباه يتيقن ان كل تلك الاعتقادات كانت غلونا باطلة  
وتخيلات فاسدة واذا كان كذلك فمن المحتمل ان تكون ههنا حالة نسبتها الى  
حالة اليقظة كنسبة حالة اليقظة الى حال المنام حتى انا في تلك الحالة نعرف ان كل  
متخيلناه واحسننا به في هذا الوقت كان باطلا •

(ولما الحس) فلان الحس يرى المتحرك ساكنات مثل الظل والساكن متحركا  
كالذي يرى لمن في السفينة في تخيله حركة الساحل ويرى الصغير كبيرا  
اذا حالت بين الرائي والمرئي بخارات وطبقة والكبير صغيرا اذا كان بعيدا  
وابضا كما لم يرهم والمجنون وغيرهما يتخيلون صوراً لا يرتابون في ثبوتها واصحاب  
النفوس القوية الزكية يتخيلون اصواتا طيبة وصورا حسنة ويستلذون بها  
على ما شهدت التجربة والقياس بذلك وكذلك يرى القطرة النازلة خطأ  
مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة دائرة واذا جاز ذلك فمن الجائز ان لا يكون  
لشي مما احسننا به وجود خارجي بل يكون هناك تخيلات ذهنية  
وظنون

وظنوت فكرية •

(واما العقل) فلان تعديقه بالا وراما ان يكون بدسيا او كسبيا اما البديهيات فلا تمويل عليها لان حكم الذهن بالقضا يالتي تسمى عقلية تحكمه بالقضايا التي تسمى وهمية ثم ان عرف كذبه في الوهيات فزال الامان عن حكمه في العقليات (وتقرير ذلك) قد مضى واذا ارتفع الامان من البديهيات فمن النظريات اولى •

(فان قلتم) هذا كله اعتراف بان هاهنا حسا ونحيا ونوما ومقتلة وخطاه وصوابا وكل ذلك اعتراف بثبوت هذه الاشياء (فنعول) في الجواب لاشك ان ذلك يوجب الاعتراف بالثبوت لكن الذي اوردها اولاً يوجب الشك في الثبوت فلذلك نوقفنا ولم نحكم بالثبوت ولا بالانقضاء وجرى ذلك مجرى من قام عنده دليلان على طرفي النقيض وعجز عن الترجيع فانه لا بد له من التوقف فان حاول محاول استخراج الاجوبة عن هذه الاسئلة كان اما غالطا واما مغلطا لان تلك الاجوبة لاشك انها علوم كسبية مبنية على العلوم الاولى فلم يكن تصحيح هذه العلوم الاولى الا بتلك العلوم المكتسبة التي لا يمكن اثباتها الا بتلك الاوليات كان البيان دوريا وهو باطل (هذا ما يمكن) ان يحتاج به اصحاب المعرفة •

(والطريق الى حله) ان نقول اما الجزم الحاصل بثبوت هذه الاشياء فقد ساعدتم عليه لكنكم تقولون وجدناها هاهنا مباحث ذلك الجزم وبغض وجهه فيشذو نشتغل بنحل ذلك المارضى (وقولكم) يكون هذا تصحيحا للاولي بالمكتسب (فنعول) انه ليس الامر كذلك فاننا نحاول حجة على اثبات هذه الاوليات بل الجزم بذلك حاصل لذاته وانما نحاول بالنظر حل

الشكوك الدافئة لذلك الجزم فلا يلزمنا اثبات الاولي بالنظرى حتى يقع اليان الدورى •

❦ الفصل الثامن عشر في ان النفس مع بساطتها كيف تقوى على هذه التعلقات الكثيرة ❦

(الفصل الثامن عشر في ان النفس مع بساطتها كيف تقوى على هذه التعلقات الكثيرة)

(الذين) يجوزون صدور الافعال الكثيرة عن العلة الوحيدة الذات لا يتوجه عليهم الاشكال في هذا الموضع (واما الذين) يمنون ذلك فيجب عليهم حل هذا الاشكال فان المعلوم انما يتكرر اما لكثرة في ذات العلة واما لاختلاف القوابل واما لاختلاف الآلات واما لترتب المعلومات والنفس الناطقة جوهر بسيط ولو كان مركبا من مقومات فلا تبلغ كثرتها الى ان تساوى كثرة افعالها الغير المنتهية ولا يمكن ان يكون ذلك التكرر بسبب كثرة القابل فان القابل لتلك التعلقات هو ذات النفس وجوهرها ولا يمكن ان يكون ذلك لترتب الافاعيل فان تصور السواد ليس بواسطة تصور البياض وبالعكس (وكذلك القول) في كل التصورات وفي كثير من التصديقات فيبقى ان يكون ذلك بسبب اختلاف الآلات فان الحواس المختلفة آلات تد النفس للاتعاش تلك الصور السكلية المجردة والاحساسات الجزئية تتكرر بسبب اختلاف حركات البدن على ما ينشأ من القول في كيفية اتصاف النفس بالحواس ثم بعد حصول تلك التصورات الاولية والتصديقات الاولية يترج بعضها ببعض وتولد من هنالك تصورات وتصديقات كسبية لانهاية لها •

(فالحاصل) ان حصول التصورات والتصديقات الاولية الكثيرة بحسب اختلاف الآلات وحصول التصورات والتصديقات المكتسبة بحسب

امتزاج تلك الاوليات بعضها بالبعض ولا محالة انها تكون مرتبة ترتيباً طيباً يكون كل متقدم منها سبباً للآخر.

﴿ الفصل التاسع عشر في اثبات القوة القدسية ﴾

﴿ اعلم ﴾ ان الانتقال من الاوليات الى النظريات اما ان يكون بتعليم معلم او لا يكون فان كان بتعليم معلم فلا بد وان ينتهي بالآخرة الى ما يكون ذلك من تلقاء نفسه والا لتسلسل الى غير النهاية ولان كل من مارس علماً من العلوم وخاض فيه ودأوم على مزاولته فانه لا بد وان يستخرج بفكر نفسه ما لم يسبقه اليه المتقدمون قل ذلك او اكثر.

﴿ وكيف لا نقول ذلك ﴾ وقد بينا ان الاحساس بالجزئيات سبب لاستعداد النفس لقبول تصورات كلية وستعرف ان حصول التصورات المتناسبة سبب لحكم الذهن بثبوت احدهما للآخر فلا تكبر لو وقع للذهن الثبات الى تصور محمول بسبب الاحساس بجزئياته عند استحضار تصور موضوعه وعند ذلك يترتب عليه لا محالة الجزم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع من غير ان استفاد ذلك من معلم او سمع عن مرشد وقائل ( فظهر ) ان الانسان يمكنه ان يتعلم من نفسه وكل ما كان كذلك فانه يسمى حديساً وهذا الاستعداد يتفاوت في الناس قرب انسان لواكب طول عمره على نظم مسألة تذرع عليه ذلك وانصرف عنه بدون مطلوبه ورب انسان يكون بالكس حتى انه لو انتفت ذهنه عليه ادنى لقطة حصل له ذلك ولما رأينا ان الدرجات فيه متفاوتة والمراتب مختلفة بالقوة والضعف والاقل والاكثر فلا يبعد وجود نفس بالغة الى الدرجة القصوى في القوة وسرعة الاستعداد لادراك الحقائق حتى كان ذلك الانسان يحيط علماً بمحتلّي الاشياء من غير طلب منه وذلك الانسان عالماً

وشوق بل ذهنه يساق الى النتائج من غير مراعاة له منه لذلك ثم من تلك النتائج الى غيرها حتى يحيط بنهايات المطالب الانسانية ونهايات الدرجات البشرية وتلك القوة تسمى قدسية وتخلقها سائر النفوس بالسك والكيف اما السك فلانها اكثر استحضارا للحدود الوسطى واما السكيف فلانها اسرع انتقالا من المبادئ الى الشوائب ومن المقدمات الى النتائج ويخلف سائر النفوس من جهة اخرى وهي ان سائر النفوس تعين المطالب ثم تطلب الحدود الوسطى المنتجة لها واما النفوس القدسية فيقع الحد الاوسط في ذهنها ويتأدى الذهن منه الى النتيجة المطلوبة فيكون الشعور بالحد الاوسط مقدما على الشعور بالمطلوب •

• الفصل الشرور في ان قبول النفس للصور العقلية لا يتوقف على الفكر (لقائل ان يقول) ان النفس الناطقة اذا فارقت البدن وفست آلة الفكر فانها لا تبقى مالمه بنى لان الادراكات العقلية مشروطة بالفكر • (والذى نقول) في حل هذه الشبهة ان الادراكات لو كانت متعلقة باستعمال القوة المفكرة لتعلق السبب بسببه او المشروط بشرطه لكأن الادراكات مقارنة للافكار لكن التالى باطل فالمقدم مثله (اما بيان بطلان التالى) فان الانسان حال ما يكون متفكرا كان طالبا والطالب لا بد وان يكون فاقدا للمطلوب (واما بيان الشرطية) فلان المحتاج الى الشئ اما ان يكون محتاجا الى وجوده او عدمه فان كان الى وجوده وجب حصول وجوده عنده وان كان الى عدمه لم يكن عدمه منافيا لوجوده لان الشرط لا ينافي المشروط •

(وبرهان آخر) وهو ان النفس الناطقة هي المحل للتعقلات والادراكات

الكلية والسبب القياض لتلك الادراكات جوهر مفارق مجرد عن المادة ولو احتملها فاذا كانت النفس القابلة بدمالوت باقية والجوهر القياض لتلك الصور باق وجب حصول تلك الصور لان الفاعل اذا وجد مع القابل وجب حصول ذلك الاثر ( اللهم الا ان يقال ) بان الاستعداد الثام لا يحصل في النفس الا عند استعمال الفكر وهو ايضا باطل لا نانا اذا تفكرنا في شيء وادركناه امكننا استدامة ذلك الادراك بدمدة مديدة فرفنا ان استعداد النفس لقبول تلك الصور من مبادئها لا يتوقف على استعمال الفكر .

( فان قيل ) للقوة الفكرية والخيالية متماثلتان في الخيال اذا انصب الى التخيل وتمطلت القوة الفكرية تمطلت القوة العقلية ولذلك تبطل القوة العقلية في النوم لبطلان القوة المفكرة ( وكل ذلك ) دلائل غريبة على ان العقل لا بدله في التوصل الى تحصيل النسبة ينهوين العقل الفعال من القوة المفكرة .

( والجواب ) ان قوله العقل تبطل في حال النوم قدير مسلم بل كثير اما يستبطل العقل في النوم مالم يستبطل في اليقظة ولكن الاغلب ان التخيل يستولى على النفس فتفعل النفس عن غير التفكير ولذلك يحتاج اكثر الاحلام الى التمييز .

الفصل الحادي والعشرون في امكان اجتماع التقلات الكثيرة في النفس دفعة واحدة

( ربما ظن ) بعض الناقصين الناظرين في ظواهر المكنونات ان النفس لا تقوى على استحضار ادراكين وعلمين ( وليس الامر كما ظنوا ) بوجوه ثلاثة .

( الاول ) انا اذا حكنا بثبوت شيء فنصور الموضوع ونصور المحمول لا بد من حصولهما دفعة لان القاضى على الشئيين لا بد وان يحضره المقضى

الفصل الحادي والعشرون في امكان اجتماع التقلات الكثيرة في النفس دفعة واحدة



عليه ائفى وقت ذلك الحكم لا بد من حضور الطرفين والا لكان الحاضر ابدًا  
تصورًا واحدًا والتصور الواحد يتنافى الحكم والتصديق فكان يجب ان  
يتمذر الحكم ابدًا •

( الثانى ) اذا عرفنا الشئ بمجده لا يكون العلم باحد اجزائه مثل الجنس وحده  
او الفصل وحده مفيدًا للعلم بتمام حقيقته فلو استحال حصول العلم بكل اجزائه  
دفة واحدة لا - استحال حصول العلم فى وقت من الاوقات بحقيقته ( فهذا بيان )  
امكان حصول التصورات الكثيرة واما انه يمكن حصول التصديقات  
الكثيرة فلان المقدمة الواحدة لا تتج فلو استحال حصول العلم بالمقدمتين  
مما لا استحال حصول العلم بالنتيجة •

( الثالث ) العلم بوجود المضافين حاصل مما وكذلك العلم بوجود اللازم  
ووجود الملزوم وهو يدل على ما قلناه ( ومما يحقق ذلك ) فى التصورات  
والتصديقات ان الله تعالى والقول المفارقة لا يمكن ان يكون شئ من  
تمقلاتها موجودا بالقوة بل لا بد من حضورها وحصولها باسرها بالقل  
وكذلك النفوس الناطقة بعد مفارقة الابد ان لا بد وان تصير ملو ماها  
باسرها حاضرة بالقل •

( فان قيل ) فمن نجد من اقصنا اذا اقبلنا باذنانا على ادراك شئ تمذر فى تلك  
الحالة الاقبال على ادراك شئ آخر ( فنقول ) حله مبني على مقدمة وهى ان  
الادراك العقلى مغائر للادراك الخيالى فانا اذا قلنا الانسان ناطق احاط عقلا  
بمفهوم هذه الالفاظ فظهر فى خيالاته مطابق فى الترتيب لهذه الالفاظ فاذا  
قلنا وقلنا الناطق انسان فالمنى المفهوم عند العقل لا ينقلب لكن العور  
الخيالية تنقلب وتنمكس •

( فاذا عرفت ذلك فنقول ) ربما نساعد على ان القوة الخيالية لا تقوى على استحضار امور كثيرة وتخييلات مختلفة دفعة واحدة لانها كيف كانت لا تتم الا بآلة جسيمة واما القوة العقلية فانها تقوى على ذلك والذي نجد من انفسنا كلتمنذر مائت الى القوة الخيالية لا الى القوة العقلية .

﴿ الفصل الثاني والمشرون في ان العلم بالعلة يوجب العلم بالملول وان العلم بالملول لا يوجب العلم بالعلة ﴾

( قيل ) ان العلة اما ان تكون لذاتها مؤثرة في الملول او لا تكون لذاتها مؤثرة في الملول فان لم يكن تأثيرها في الملول لذاتها بل لا بد من اعتبار قيد آخر لم تكن هي العلة بل العلة هي ذلك المجموع ثم الكلام في ذلك المجموع كالسكلام في الاول الى ان ينتهي الى شيء يكون هو لذاته موجب لذلك الملول فن عرف ذلك الشيء لا بدوايت يعرف منه انه لذاته علة لذلك الملول فان ذاته اذا كانت لذاتها لاغيره علة لذلك الملول فحق علمت وجب ان تعلم على هذا الوجه ومتى علم منها انها علة لذلك الملول وجب ان يحصل العلم بذلك الملول لان العلم باضافة شيء الى شيء يتضمن العلم بكلا المضافين فاذا يجب ان يحصل من العلم بالعلة العلم بالملول .

( اقول ) ان هذا يدل على اعتراف القول بحصول علمين دفعة واحدة فان عند التصديق بوجود العلة يجب التصديق بوجود الملول .

( ولترجع الى عرضنا ) فان قيل يلزم على هذا الامر ان اذا عرفنا حقيقة شيء نعرف لازمه القريب ومن لازمه القريب لازمه الثاني ومن الثاني الثالث حتى نعرف جميع اللوازم دفعة واحدة ولو كان الامر كذلك لما في علينا شيء اصلاحه .

( الفصل الثاني والمشرون في ان العلم بالعلة يوجب العلم بالملول الخ )

(وحله) من وجبين (الاول) التزام ذلك وهو انما هي عرفنا ماهية شيء وحقيقته فلا بد وان نعرف جميع لوازمه لكننا لانعرف حقيقة شيء من الاشياء وانما فإيتا ان نعرف لوازمها وصفاتها (١) •

(فان قالوا) هذا ماطل من وجبين (الاول) ان تلك الصفات كما هي لازمة لتلك الماهيات فتلك الماهية ايضا لازمة لتلك الصفات فاذا ساعدتم على معرفة الصفات لم يمكن ان يكون العلم بها علة للعلم بتلك الماهيات ثم يكون العلم بتلك الماهيات علة للعلم بسائر الصفات (الثاني) وهو انكم اقيتم ان علمنا بنقطة ما هو خمس نفسا فاذا علمنا بحقيقة نفسنا حاضرا بدا فيجب ان نعرف جميع صفات نفسنا ولوازمها ومن جملة لوازمها استغناءها عن البدن وامتناع قد ما وفسادها فيجب ان يكون العلم بهذه الاحوال حاصل من غير كسب (والجواب) عن الاول انه من الجائز ان تكون الصفات لازمة للموصوفات لكن الموصوفات لا تكون لازمة للصفات فان الروايات الثلاث من المثلث يلزمها ان تكون مساوية لقائمتين وتساوي القائمتين لا يلزمها الروايات الثلاث من المثلث اذ ليس كل ما يساوي القائمتين فهو الروايات الثلاث من المثلث بل الخط القائم على خط آخر قايما غير متساوي الميل تحدث عنه زاوية ان متساوية بان القائمتين فطلد عوام •

(فان فرضوا الكلام) في لازم مساو فمقد ذلك نتجيب بجواب شامل وهو ان اللوازم مدلولات الماهية وستعرف ان العلم بالمدلول لا يوجب العلم بالماهية فتبين الفرق بين الموضمين •

(واما الثاني) فيمكن الجواب عنه على طريقين (الاول) ان نقول المعلوم بالبداهة لاننا انفسنا وجودها واما حقيقتها فهي غير معلومة لنا بالبداهة بل بنوع من

النظر والفكر وهذا الجواب غير مرضي على ما ستعرف •

( الطريق الثاني ) ان نقول اللوازم على قسمين لوازم اعتبارية ولوازم غير اعتبارية ونعني بالاعتبارية ما لا يكون لها ثبوت الا عند اعتبار العقل اياها وهذا مثل كون النفس قائمة بذاتها غنية عن الموضوع وكونها حادثة وباقية فان الفنى عن الموضوع قيد سلبي ولو كان ذلك وصفاً ثبوئياً لسكانت للشيء الواحد صفات غير متناهية لاجل سلب امور غير متناهية عنه لاصرة واحدة بل مراراً غير متناهية •

( وايضاً ) فالحدوث والبقاء لو كانا وصفين ذويين لزم التسلسل على ما عرفت فلمننا ان امثال هذه الصفات بما لا وجود لها في الخارج فانما تلك الماهية لا تكون علة لتحقق هذه الصفات مطلقاً حتى يكون العلم بها علة لالتم بهذه الصفات مطلقاً بل انما تكون علة لتحقق هذه الصفات عند اعتبار العقل بها لا مطلقاً ايضاً بل عند اعتبار جملة من الوسطيات ولا شك ان العلم بماهية النفس وبذلك الوسطيات المتبرة والملتفت اليها علة للعلم بوجود امثال هذه اللوازم فاما اللوازم النيرة الاعتبارية فهي للنفس مثل قدرتها على الادراك والتحريك فان القدرة صفة حاصلة للنفس لا يتوقف على القرض والاعتبار فلا يجزم من عرف ذاته قد عرف هذه الصفة •

( فان قيل ) ذات العلة مغايرة لماهية العلة فان علية العلة مقولة بالقياس الى معلولية المعلوم وذات العلة غير مقولة بالقياس الى شيء والاسكانات ذات العلة من باب المضاف فلا تكون قائمة بنفسها لكن المبدء الاول القائم بذاته علة هذا خلف ( وايضاً ) فيلزم ان يكون ذات العلة مع المعلوم مع انها متقدمة عليه هذا خلف واذا ثبتت المغايرة بينهما وثبتت ذات العلة غير مقولة

بالقياس الى المملول لم يجب من العلم بحقيقة الذات التي عرضت عليه للمال علم بذات المملول •

( فنقول ) عليه الملة لا يمكن ان تكون وصفاً ذاتياً زائداً على ذات الملة والامكانات عليه الملة لتلك الملة زائدة على ذات الملة وذلك يوجب التسلسل فاذاً عليه الملة نفس ذاتها المخصوصة فيلزم من العلم بها العلم بالمملول •  
( فان عادوا ) وقالوا الاشك ان لذات الملة حقيقة مخصوصة متبصرة عن ذات المملول وليس احدهما داخلاً في الآخر واذاً يتأينا ظم لا يجوز حصول العلم باحدهما مع الجهل بالآخر •

( فنقول ) انهما وان كانا متباينين في الحقيقة الا ان المملول لما كان لازماً للملة وجب ان يكون العلم بالمملول لازماً للعلم بالملة لان الثقل التام ان يكون مطابقاً للوجود الخارجي فاذا لم تكن <sup>هذه</sup> الملة والمملول واسطة وجب ان لا تكون بين العلم بهما واسطة هذا ما يمكن ان افعله في تقرير هذا الدليل ( ومما يدل ) على ذلك انا ابدأ نستدل بالاسباب على مسبباتها فاذا رأينا ملاقة النار مع القطن تيقنا بالاحراق واذا رأينا الثقل مع عدم المانع تيقنا بالهوى وليس ذلك الا لاجل ان العلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب ( ولقائل ان يقول ) انما عرف ذلك بالحس لا من العلم بما هي الملة •

( واما يان ) ان العلم بالمملول لا يوجب العلم بالملة فلما نقول ومن الله التوفيق ان استناد المملول الى علته لاجل انه في ذاته غير مستقل بالوجود والعدم اذ لو كان له في ذاته استقلال اما بالوجود او بالعدم لاستعال استناده الى الملة ثم ان عدم الاستقلال في الوجود او العدم هو الامكان فاذاً حاجة المملول الى الملة واستناده اليه لاجل الامكان والامكان لا يجوز الى تلك الملة من حيث

هي هي والا لكان كل ممكن مستندا اليها لكون الا مكان امرا واحدا بل الامكان بموجب الى علة مطلقة فلا جرم لا يكون العلم بالمعلول موجبا للعلم بحقيقة العلة المخصوصة ولما كان الامكان علة للحاجة الى العلة المطلقة لا جرم كان العلم بالامكان سببا للعلم بالحاجة الى علة ما •

( واما العلة ) فان اقتضاءها للمعلول لذاتها وحقيقتها المخصوصة فاذا أعطيت لا بد وان تكون من لوازمها ثم ان العلة المينة لا تقتضي معلولا مطلقا ولا لكان لا تخصص الا بقيد آخر فلا يكون المفروض علة هذا خلف فاذا العلة بحقيقتها المخصوصة تقتضي ذلك المعلول المين فلا جرم كان العلم بحقيقة العلة علة للعلم بالمعلول المين واما المعلول فلا يقتضي العلة المينة من حيث هي هي فلا جرم لا يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة المينة اصلا •

( فان قيل ) فاذا كان المعلول المين لا يقتضي العلة المينة فلماذا استند اليها دون غيرها ( فنقول ) المعلول المين يقتضي علة مطلقة لكن العلة المينة تقتضي معلولا معيناً فمين تلك العلة لذلك المعلول ليس لاجل اقتضاء المعلول لها بل لاجل اقتضاءها لذلك المعلول ولما كانت تلك العلة لذاتها مؤثرة في ذلك المعلول استحال ان تؤثر فيه علة اخرى لا تمنع ان تؤثر فيها وقع بطلان علة اخرى ( وهذا غاية التحقيق ) في هذا المقام مع اني ما رأيت احدا قبل ذكر قليلا من مسائل هذا الباب فضلا عن الخوض في مثل هذه الدقائق •

( وقد ذكرت ) في بعض كتب ان العلم بالعلة لا يوجب العلم بالمعلول مطلقا كيف كان بل العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول بشرط تصور ما هي العلة المعلول واستدلت على ذلك بان العلة وصف اضافي والامور الاضافية لا تستقل باقتضاءها احد المضافين والا لو وجدت تلك الاضافة لذلك الشيء وحده

هـ عند عدم غيره وذلك محال فإذا لا يلزم من العلم بأحد المضافين العلم بتلك  
 الاضافة فلا يلزم من العلم بذات العلة العلم بالعلية بل العلم بذات العلة علة للعلم  
 بالمعلول بشرط حصول تصور المعلول لان الوصف الاضافي اذا كان معلولا  
 لمجموع المضافين لا جرم كان العلم بهما معا علة للعلم بالوصف الاضافي واما الآن  
 فلما ثبت ان العلية لا يمكن ان تكون وصفاً بموتيا بل ليس هاهنا الا ذات  
 العلة وذات المعلول ولا شك ان ذات العلة من حيث كونها تلك الذات  
 المنفصلة علة لذلك المعلول لا جرم لزم من العلم بالعلة العلم بالمعلول مطلقاً

﴿ الفصل الثالث والمشرون في ان العلم بذوات الاسباب إنما يحصل من العلم باسبابها ﴾

( لا يخفى عليك ) ان اليقين التام إنما يحصل اذا كانت الصورة الذهنية مطابقة  
 للامر الخارجي فالذي له سبب لا بد وان يكون لذاته ممكناً والا لا يمنع  
 استناده الى السبب والممكن لذاته لا يقتضي الوجود لذاته لان الممكن  
 من حيث هو ممكن ليس له الا تساوى الوجود والعدم والشيء من حيث  
 ان وجوده ليس ارجح من عدمه بمنع ان يكون وجوده ارجح من عدمه  
 فاذا النظر اليه من حيث هو لا يقتضي العلم بوجوده والنظر الى مالا يكون  
 سبباً لا يقتضي ذلك ايضاً بل الشيء كما انه انما يوجد بسببه فكذلك العلم  
 الحاصل بوجوده لا يحصل الا من العلم بسببه وكما انه بالنظر الى سببه يصير  
 واجب الوجود ممتنع التنير فكذلك العلم به بالنظر الى العلم بسببه يصير  
 واجب الوجود ممتنع التنير وذلك هو اليقين التام فثبت ان العلم بوجود ذوات  
 المبادئ لا يحصل الا من مبادئها

( فان قيل ) انا اذا علمنا وجود البناء علمنا ان له بائناً ان البناء لا يكون

( الفصل الثالث والمشرون في ان العلم بذوات الاسباب إنما يحصل من العلم باسبابها )

علة للباني بل الامر بالنكس ( فنقول ) العلم بالبناء لا يوجب العلم بالتيقيد بل  
يوجب العلم باحتياج البناء الى الباني واحتياج البناء الى الباني حكم لاحق  
لذات البناء لازم له معلول لماهيته فيكون ذلك استدلالا بالاطلة على الممول  
ثم ان العلم بحاجة امر الى امر لما كان مشروطا بالعلم بكل واحد من الامرين  
لاجرم صار الباني معلوما بالضرورة عند حصول العلم بالاضافة اليه •

( واما الاعتقاد الحاصل ) لامن جهة السبب ولو كان في غاية الوكادة (١)  
ونهاية القوة الا انه ليس بمنتهى التثيير بل هو في معرض التغير والزوال لانه  
ليس ملتفتا اليه من جهة سببه فيكون ممكن التغير •

( واما الشيء الذي ) يكون غنيا عن السبب والمؤثر فاما ان يكون العلم به  
اوليا بديها واما ان يكون ما يؤسا عن معرفته واما ان لا يكون اليه طريق  
الا بالاستدلال عليه بآثاره ولو ازمه وحيشد لا تعرف ماهيته وحقيقته ولذلك  
فان واجب الوجود هو البرهان على السكل وليس شيء غيره يكون برهانا  
عليه على ما اورد في القرآن (شهد الله انه لا اله الا هو) وقال ايضا (قل اي شيء  
أكبر شهادة قل الله) هذا ما قيل في هذا الفصل وان كان فيه بحث كثير •

( الفصل الرابع والمشرون في ان الشيء اذا علم بسببه لا يعلم الا كليا )  
( برهانه ) انا اذا علمنا ان الالف مثلا موجب للباء فالباء من حيث انه باء  
لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشراكة فيه وكونه معلولا للالف لا ينافي  
ذلك فاذا آلباء الذي هو معلول الالف لا يمنع نفس تصوره من ان يقع  
الشراكة فيه فاذا آ الشيء اذا علم بسببه لا بد وان يعلم كليا •

( ولعائل ان يقول ) السواد مثلا اذا تشخص وتميز فلا بد وان يكون  
تشخصه لسبب فاذا عرف سبب تشخصه فلا بد وان يعرف ذلك الشخص

( الفصل الرابع والمشرون في ان الشيء اذا علم بسببه لا يعلم الا كليا )



لما ثبت ان العلم بالعلة للعلم بالمعلول في هذه الصورة قد علم الشيء بسببه لا على الوجه الكلي بل على الوجه الجزئي •

(واما بيان انه) كيف يمكن ان تعلم الجزئيات على الوجه الكلي فانك اذا علمت الحركات السماوية كلها فلا بد وان تعلم كل كسوف وكل اتصال واتصال جزئي يكون تمينه ولكن على نحو كلي لانك تقول في كسوف معين انه كسوف يكون بمذمان حركة تكون لكذا من كذا بشرط كذا وتعرف انه يكون بينه وبين كسوف سابق عليه او متأخر عنه مدة كذا حتى لا يبقى عارض من عوارض ذلك الكسوف الا وقد علمته لكذلك طمته كليا فانك علمت ان الكلي وان اعترف به الف شرط فانه لا يخرج عن معنى الكلية فان المفهوم من ذلك الذي تقيد به بالف قيد لا يمنع نفس تصويره من ان يحمل على كثيرين الا اذا عرفت بحجة خارجية انه لا يكون ذلك الا واحدا •

هو الفصل الخامس والعشرون في ان العلم بالخصائص يجب تنغيره بتغيرها •

(اذا علمنا) من زيدانه في الدار عند كونه فيها فاذا خرج زيد من الدار فاما ان يبقى العلم الاول ولا يبقى فان بقي لم يكن علما بل كان جهلا فذلك الاعتقاد قد تنغير في كونه علما واما ان لم يبقى فالتغير هاهنا اظهر (وقال بعضهم) العلم بان الشيء سيوجد هو نفس العلم بوجوده اذا وجد ذلك الشيء (وهذا باطل) لو جبرين •

(الاول) انه لو كان كذلك لوجب اذا علمنا في وقتنا هذا ان زمانا من الازمنة سيوجد نحو ان نعلم ان الليل سيوجد ثم وجد الليل ونحن في مكان لا نغير فيه بين الليل والنهار ان نكون عالمين بوجود الليل اذ فينا علم بذلك وكذلك لو علمنا في وقتنا هذا ان الشمس سيكون لها طلوع بعد وقتنا هذا

ثم طلعت ان تكون فالين طلوعها وان لم نشاهدها ولا اخبرنا بها ولا عرفنا  
ضياء هالذ فينا علم بذلك ولو جب اذا علمنا في وقتنا هذا ان زيدا سيدخل  
الدار عند اول ما تطلع الشمس وطلعت الشمس ودخل زيدان فلم كلا الامرين  
وان لم نشاهد طلوع الشمس ولا اخبرنا بذلك ولا بدخول زيدان الذي  
فيها هو علم بذلك ولما بطلت هذه التوالى ضرورة كان المقدم باطلا.

(الثاني) ان العلم يستدعي صورة مطابقة للمعلوم فكما ان كون الشيء  
سيوجد مغاير لكونه موجوداً بل مناف له من حيث ان المعنى بقولنا ان الشيء  
سيوجد ان الذي هو معدوم في الحال يتحقق له وجود في الزمان المستقبل  
واذا كان المعلومان في تسبهما متغايرين ومتنافيين وجب ان تكون الصورة  
الحاصلة منهما في الذهن متغايرة ومتنافية •

❦ الفصل السادس والمشرون في ان العلم قد يكون فطرياً وقد يكون اعتقالياً  
(التأمل) لا يخلوا ما ان يكون مبدءاً لوجود الصورة المقولة في الخارج  
اولاً يكون والاولى يسمى فطرياً والثاني اعتقالياً (اما الاول) فذلك مثل المهندس  
اذا ارسم في خياله شكل معين بهيئة معينة فان ذلك التصور يصير مبدءاً  
لحصول ذلك في الخارج بل جميع الافعال الحيوانية والانسانية لا وجود لها  
في الخارج الا بسبب العلم بما فيها من المنافع او الظن او الاعتقاد بكونها كذلك  
فالمصائم في الصيف الصائف اذا علم انه لا تبعة عليه في شرب الماء البارد لاني  
الحال ولا في الماء ل لا بدوان يصدر عنه ذلك القمل والعالم بما في دخول النار  
من المضار لا بدوان يصير مضطراً الى الامتناع منه فهذه الادراكات الكلية  
قارة والجزئية اخرى علة لحصول هذه الافعال في الخارج الان تصورات  
النفس الانسانية لا تنور في وجود تلك التصورات الا بواسطة الآلات

(الفصل السادس والمشرون في ان العلم قد يكون فطرياً وقد يكون اعتقالياً)

والادوات واما اذا كان الفاعل غنيا عن الآلات والادوات كان مجرد  
تصوره سببا لحصول ذلك المتصور في الخارج فهذا هو العلم العقلي (واما العلم  
الافعالى) فهو الذى يكون وجود المعلوم متقدما على وجود العلم مثل من  
نظر الى البناء وتصور منه صورة فذلك التصور هو العلم الافعالى (ويجب  
ان يعلم) ان العلم العقلي افضل من العلم الافعالى كيف لا ونحن نعلم ان علم  
امرى القيس بقصيدته اشرف واكمل من علم من تعلمها منه •

### ﴿ الفصل السابع والعشرون فى تفسير العقل ﴾

( يجب ان يعلم ) ان الانسان له قوتان عاملة و فاعلة ( فاما العاملة ) فلا شك ان  
الافعال الانسانية قد تكون حسنة وقد تكون قبيحة وذلك الحسن والتج  
قد يكون العلم به حاصل من غير كسب وقد يحتاج فيه الى كسب فالكسب  
انما يكون بمقدامات ثلاثهما فاذا تحقق هاهنا ثلاثة امور ( احدها )  
القوة التى يكون بها يعزى بين الامور الحسنة وبين الامور القبيحة ( وثانيها )  
المقدّمات التى منها تستنبط الامور الحسنة والقبيحة ( وثالثها ) نفس الافعال  
التي توصف بانها حسنة او قبيحة واسم العقل واقع على هذه المعاني الثلاثة  
بإشتراك الاسم •

( واما القوة الفاعلة ) فاعلم ان الحكماء تارة يطلقون اسم العقل على ادراكات  
هذه القوة وتارة على نفس هذه القوة •

( اما الاول ) فهو ان العقل هو التصورات والتصدقات الحاصلة للنفس  
بالقطرة وفي هذا الموضع يخصون اسم العقل بما يحصل بالكسب ( واما الثانى )  
فيقولون لا شك ان النفس الانسانية قابلة لا دراك حقائق الاشياء فلا يخلو  
اما ان تكون خالية عن كل الادراكات او لا تكون خالية فان كانت خالية مع

انها تكون قابلة لتلك الادراكات فهي كالمحيو الى التي ليس لها الا طبيعة الاستعداد فتسمى في تلك الحالة عقلا هيولانيا (وان لم تكن خالية) فلا يتخلو اما ان يكون الحاصل فيها من العلوم الاوليات فقط او يكون قد حصلت النظريات مع ذلك فان لم تحصل فيها الا الاوليات التي هي الآلة في اكتساب النظريات فتسمى في تلك الحالة عقلا بالملكة اي لها قدرة الاكتساب وملكة الاستنتاج ثم ان النفس في هذه المرتبة ان تميزت عن سائر النفوس بكثرة الاوليات وسرعة الانتقال منها الى النتائج سميت قوة قدسية والا فلا (واما ان كان) قد حصل لها مع تلك الاوليات تلك النظريات ايضا فلا يتخلو اما ان تكون تلك النظريات غير حاصلة بالفعل ولكنها بحال متى شاء صاحبها استحضرها بمجرد التذكر وتوجه الذهن اليها وتكون تلك النظريات حاضرة بالفعل حاصلة بالحقيقة حتى كان صاحبها ينظر اليها فالنفس في الحالة الاولى تسمى عقلا بالفعل وفي الحالة الثانية تسمى عقلا مستفادا فاذا احوال مراتب النفس الانسانية اربع لا مزيد عليها حالة الخلو المحض وحالة حصول الاوليات فقط وحالة حصول النظريات عند مالا تكون حاصلة وحالة حضور تلك النظريات فاسم العقل واقع على هذه المراتب الاربع باشتراك الاسم (وقد يقال) العقل لكل جوهر مجرد عن المادة ولو احققها اصلا (والكلام) في اثباتهم في شرح احواله سيأتي في الفن الخامس من احكام الجواهر انشاء الله تعالى \*

الفصل الثامن والمشررون في شرح الفاظ مستعملة في هذا الباب

مقارنة المفهوم

(الفصل الثامن والمشررون في شرح الفاظ مستعملة في هذا الباب)

(وهي) الشمور والادراك والقيم والمعرفة والا حاطة والفكر والذكر (اعلم) ان الادراك هو اللقاء والوصول في اللغة وهو مطابق للمعنى

المقصود منه في الحكمة لان المدرك يصل الى ماهية المدرك لاجل انطباع صورته فيه (واما الشعور) فهو ادراك بنوع استبابت ولا تصور تلم وهو اول مراتب وصول المعنى الى النفس فاذا حصل وعرف النفس على تمام ذلك المعنى يقال لذلك تصور فلذا بقي بحيث انه لو اراد استرجاعه بعد ذهابه امكنه يقال له حفظ ولذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان ذكر (والمرقة) قد جعلها الشيخ عبارة عن ادراك الجزئيات (والعلم) عبارة عن ادراك الكليات (وقيل) المدرك اذا ادرك شيئا حفظ اثره في نفسه ثم ان ادراكه ثانيا وادراك مع ادراكه له انه هو ذلك المدرك الاول قيل للادراك الثاني بهذا الشرط معرفة (فيقال) عرفت هذا الرجل وهو فلان الذي رأيت في وقت كذا فالمعرفة تكرر التصور والتصور استقرار الادراك والادراك اللقاء والوصول (واقسم) تصور المعنى من لفظ الخطاب (والافهام) هو اتصال المعنى باللفظ الى فهم السامع (واما العلم) فانه تصور يكون معه تصديق وهو اثبات معنى لمعنى او فيه منه (وبالجملة) فانا نقول كل ادراك فلا يخلو اما ان يكون المدرك للمدرك حاصل بحيث لا يكون منسوباً الى شيء آخر بانه هو وليس هو او بانه ذوه هو وليس ذوه هو. واما ان تحقق فيه هذه النسبة فالاول هو التصور والثاني هو التصديق •

(و اخطأ من قال) الادراك اما تصور واما تصديق فان صيغة اما للعناد وليس بين التصور والتصديق عناء فان التصور شرط للتصديق فاني يمانده (بل الصحيح ان يقال) التصور اما ان لا يكون معه تصديق واما ان يكون معه ذلك واذا عرفت ذلك فالصدق هو ان يكون حكمك بتلك

النسبة مطابقا لما في الوجود والتصديق هو الموافقة على هذه المطابقة وهو قبول ذهن السامع لذلك والكذب مخالفة الحكم للوجود والتكذيب هو الموافقة على تلك المخالفة فظاهر منه ان كل تصديق فلا بد فيه من التصور ولا ينمكس واما سائر الالفاظ مثل الحدس والذكاء والقطنة فسيأتي تفسيرها في علم النفس .

﴿ الطرف الثاني الكلام في الماقل وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في ان الماقل يجب ان يكون مجردا عن المادة والبرهان عليه مذكور في كتاب النفس ﴾

﴿ الفصل الثاني في ان كل مجرد فانه يجب ان يكون مائلا لذاته ﴾

( حاصل ما رأيناه ) ووجدناه بعد التفتيش التام والتصريح لكلام القدماء والمحدثين من المحققين طرق ثلاثة ( الاول ) ما اورده الشيخ في كتاب المبدء والمعاد وهو انه اقام الدلائل اولا على ان الصورة المجردة اذا اتحدت بالجواهر المجردة صيرته عقلا بالفعل على ما حكيناه في الفصل الخامس من هذا الباب ثم قال بعد ذلك الصورة المجردة لما اتحدت بشيء مما صيرته عقلا بالفعل فاذا كانت الصورة المجردة قائمة بذاتها كانت اولى بالعقلية فان الحرارة اذا صيرت الجسم الذي هي فيه مسخنا فلوانها كانت قائمة بذاتها مستقلة بنفسها كانت اولى بالثبوت وكذلك الجسم اذا صار قابضا للبصر بسبب حصول السواد فيه فلو كان السواد قائما بذاته كان اولى بان يكون قابضا للبصر ( وهذه الطريقة مبنية ) على القول بالانحداد وهو باطل .

( الطريق الثاني ) انهم قالوا كل ما كان مجردا عن المادة ولو احققنا فذاته المجردة حاضرة لذاتها المجردة وكل مجرد يحضر عنده مجرد فهو مستقل ذلك المجرد

( محقق ) في كلامنا ان الماقل يجب ان يكون مجردا عن المادة ( الفصل الاول في ان الماقل يجب ان يكون مجردا عن المادة )

فاذاً كل مجرد فانه يمثل ذاته •

( اما بيان ) ان كل مجرد فان ذاته حاضرة عند ذاته فلا تـ الشيء اما ان يكون قائماً بذاته وموجود الذاته واما ان يكون موجوداً لغيره ونقول من يقول (ربما يكون الشيء موجوداً ولا يصدق عليه انه لذاته اوليـه ) كلام باطل وليس له حاصل فان هذا الخيال انما جاء من تورم ان حضور الشيء عند الشيء اسـراضاً في فلا يمثل ثبوته الا عند التناظر ونحن قد بينا كيفية الحل فيه فيما مضى وذكرنا ان الـضافة يمكن في تحققها تمدد الاعتبارين • و ايضاً فلاننا نمثل ذواتنا وانما نكون عاقلين لذواتنا اذا كان العاقل •نا هو الممثل وذلك يدفع القول بالحاجة الى التناظر • وايضاً فلاننا نحول ذاتي وذاتك فطمنا ان هذه الـضافات غير مستدعية للتناظر •

( واما بيان ) ان الشيء المجرد اذا حضر عنده مجرد فهو يمثل ذلك المجرد لما على قول من يقول ان هذا التمثل هو هذا القدر فالكلام ظاهر واما على قول من يقول التمثل حالة اضافية مشروطة بالحصول فالكلام ايضاً ظاهر لان حصول تلك الحالة الـضافة غير متوقف الا على حصول هذا الشرط فحتى حصل الشرط نلتزم للاسـتماد التام وجب حصول الشروط •

( يبقى فيه اشكال واحد ) وهوان حصول الشرط انما يمكن في حصول الشروط لو كان المقتضى حاصلًا قـل ببعض المجردات حقاقها مقتضية لتلك الـضافة فلا جرم نحصل تلك الـضافة عند حصول الشرط وبعضها لا يقتضى تلك الـضافة فلا جرم لا يجب فيها افاضة تلك الـضافة • وان حصلت الشرائط بأسرها ( والجواب ) ان المقتضى لحصول هذه الـضافة ولا يجب فيها اضافة تلك الصورة •

هو حضور الصورة بشرط صكون الصورة مجردة وكون الوصف بها مجردا واذا حصل المتعنى مترونا بشرطه وجب ترتيب الاثر عليه وهذا الوضع يستدعي مزيد تقرير ولعل اقله تعالى يكشف عن حقيقة الحق فيه •  
 (الطريق الثالث) قالوا كل ذات مجردة فانها يصح ان تكون مقولة وكل ذات مجردة يصح ان تكون مقولة فانها يصح ان تكون عاقلة فكل ذات مجردة فانها يصح ان تكون عاقلة (امايان) ان كل ذات مجردة فانها يصح ان تكون مقولة فالامر فيه ظاهر •

(فان قيل) ان ماهية الباري سبحانه وحقيقته لا يصح ان تكون مقولة للبشر بالا حاق (فنقول) من زعم ان ماهية الباري قس منه وامكنه ان يبين ذلك بان يقول حقيقة الوجود متصورة وحقيقة الباري هي الوجود المجرد من سائر القيود واذا كان الوجود متصورا وتلك القيود السلية مقولة وجب ان تكون حقيقة الباري مقولة بنهاها (واما على مذهبنا) فلا يمكننا ان نقول ذلك واذا ثبت ان كل ذات مجردة فانها يصح ان تكون مقولة وجب عليها صحة كونها عاقلة لانا اذا عقلنا ذلك المجرد امكننا ان ننقل معه شيئا آخر وقد عرفت ان نقل الشيء لاجل حصول صورة مساوية لذلك المقول في العاقل فاذا عقلنا ذاتا مجردة وعقلنا معها شيئا آخر فقد تقارنت صورتا هما فصحة تلك المقارنة اما ان تتوقف على حصولها في العقل ولا تتوقف والقسم الاول باطل فانه لو توقفت صحة مقارنتها على حصولها في الجوهر العاقل وحصولها في الجوهر العاقل عبارة عن مقارنتها لزم ان تكون صحة مقارنتها موقوفة على مقارنتها فيكون وقوع الشيء سابقا على صحة وقوعه وذلك محال فاذا آصحة مقارنة الصورتين لا تتوقف على



حصولهما في الجوهر العاقل فإذا صححت تلك المقارنة من لوازم ماهيتها فإذا قدرنا أن الماهية المقولة تكون موجودة في الاعيان قائمة بذاتها فيجب أن يصح عليها مقارنة سائر الماهيات وذلك إنما يكون بانطباع صورها فيها ثبتت أن كل ذات مجردة يصح أن تكون مقولة فإنها يصح أن تكون عاقلة وستمرف أن واجب الوجود كل ما يصح عليه فإنه يجب أن يكون حاصل له لأن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته فإذا واجب الوجود يعقل غيره وكل ما يعقل غيره فإنه يمكنه أن يعقل أنه يعقل وفي ذلك امكان عقله لذاته فإذا واجب الوجود يمكنه أن يعقل ذاته كما ينالنا فإذا واجب الوجود يعقل غيره ونفسه •

(واعلم) أن الحكماء بالطريقة الثانية يشئون كون الباري عاقلا لذاته ثم يقولون أن ذاته علة لغيره واللم بالعلة علة للعلم بالمولود فيجب أن يكون عاقلا لغيره وبالطريقة الثالثة يشئون كونه عاقلا لغيره ثم يقولون والعاقل لغيره يكون عاقلا لذاته فهاتان الطريقتان متما كستان (هذا غاية ما حصلناه) في هذا الباب من كلام المتقدمين والمتأخرين •

❦ الفصل الثالث في أن كل ما كان مجردا عن المادة وعلاقتها يجب أن يكون عقلا بالفصل ❦

(أما أن كل مجرد) من المادة فإنه يكون مدركا لذاته فالوجه فيه ما ذكرنا (وأما بيان) أنه يصح أن يدرك غيره فبالطريقة الثالثة ومتى صح كونه مدركا لغيره وجب أن يكون مدركا لغيره لأنه إذا كان مجردا عن المادة وعلاقتها لم يكن موردا للتغيرات وإذا لم يكن مورد التغيرات فكيف ما أمكن له وجب أن يكون حاصل له إذ لو لم يكن حاصل لا يستحال أن يصير حاصل لا عند تغير

❦ الفصل الثالث في أن كل ما كان مجردا عن المادة وعلاقتها يجب أن يكون عقلا بالفصل ❦

بمرض له فيكون ذاته متغيرا وتقدر صفاته ليس كذلك هذا اخطأ ثبت انه  
يجب ان يكون عقلا باطلا لكل ما يصح منه ادراكه (فهذا ما يمكن) ان تكلف  
في تصحيح هذا المشهوره

(ثم ان بعضهم) كتب الى الشيخ فيه اشككا لا فقال الذي يدرك منا  
المفكرات قد بان انه مجرد فان كان كل مجرد عقلا وجب ان يكون النفس  
الناطقة عقلا بالفعل وليس كذلك (وان قلتم) انه بسبب اشتغاله بالبدن معوق  
عن افعاله (قلنا) لو كان كذلك لما كان يتنعم بالبدن في التحققات وليس الامر  
كذلك (فاجاب الشيخ) بان قال ليس كل مجرد عن المادة كيف كان عقلا بالفعل  
بل كل مجرد عن المادة تجريده تاما حتى لا تكون المادة - بياقومه ولا بوجهها  
سببا لحدوثه ولا سببا لهيئته يتشخص بها ويتبها لا جلها للخروج الى الفعل  
(والبرهان الذي) يقوم على ان كل مجرد عن المادة عقل بالفعل انما يقوم  
على المجرد بالتجريد التام (ثم ليس من المعجب المستنكر) ان يكون الشيء الذي  
يمنع من شيء يمكن من شيء والذي يشغل عن شيء يشغل بشيء \*

الفصل الرابع في ان عقل ذاته وان ذلك حاضر ابداه

(الفصل الرابع في ان عقل الشيء لذاته هو نفس ذاته وان ذلك حاضر ابداه)  
(قيل) لما ثبت ان عقل الشيء لا اجل حضور صورة المذوق عند العاقل فتعقل  
الشيء لذاته لا اجل حضور ذاته عند ذاته فلا يخلو اما ان يكون لا اجل حضور  
نفس ذاته عند ذاته او لا اجل حضور صورة اخرى عند ذاته (وهذا الثاني)  
باطل لان تلك الصورة اما ان تكون مساوية لذاته في النوعية والحقيقة  
او مخالفة لها والاول باطل لان تلك الصورة المطابقة لذاته في النوعية اذا  
حلت في ذاته لم يثبت لا تميز احدهما عن الاخرى لا بالماهية ولا بلوازمها  
ولا بشيء من العوارض فلا يكون التميز حاصلًا فلا تكون الاتينية حاصله

وقد فرض حصولها هذا خلف (وان كانت) الصورة مخالفة لم يكن حصولها  
موجبا لتمثل تلك الذات بل لتمثل ما تلك الصورة مأخوذة عنه وظاهر ان  
تمثل الشيء لذاته ليس الا لحضور ذاته عند ذاته ثم لاشك ان ذلك الحضور  
دائم فذلك التمثل يجب ان يكون دائما (ومما يدل على دوام هذا التمثل)  
ان الانسان اذا تتبع احواله وجد من نفسه ان اذا راكه لنفسه دائم ابدا  
فان التأم اذا هرب من البرد لم يكن هربه من البرد المطلق بل من برد اصابه  
ووصل الى ذاته والعلم بوصول البرد اليه يتضمن العلم به وكذلك القاصد  
الى فعل من الافعال لم يكن قصده الى حصول ذلك الفعل مطلقا بل  
الى حصول ذلك من جهة وذلك يتضمن العلم بذاته (وبالجملة) فتي كان  
الانسان يحاول فلا ادراكيا او نحو بكيان لم يكن قصده الى الادراك  
المطلق والى التحريك المطلق بل الى ادراك بصد رمنه وبمحصل له وكذلك  
القول في التحريك وكل ذلك متفرع على علمه بذاته فظاهر بين ان علم  
الانسان بنفسه وذاته دائم حاضر ابدا (ويجب ان يعلم ايضا) انه لا يجوز  
ان يكون علمي بنفسه لاجل الاستدلال بفعل على قسي لانه لا يتخلو اما ان  
استدل بالفعل المطلق او استدل بفعل صمغى فان استدللت بالفعل المطلق  
والفعل المطلق يحتاج الى فاعل مطلق لا فاعل هو انا و ان استدللت بفعل  
فلا يمكنني ان اعلم بفعل الابدان اعلم قسي فلو لم اعلم قسي الابدان اعلم  
فعل لزم الدور وهو باطل فدل ذلك على ان علمي بنفسه ليس بوسط ففعل  
هو الفصل الخامس في ان تمثل النفس الناطقة لتغيرها ليس امرا ذاتيا لها  
ولا لازما

(الفصل الخامس في ان تمثل النفس الناطقة لتغيرها ليس امرا ذاتيا لها ولا لازما)

(انه قد وقع) لبعض القائلين بقدم النفوس البشرية انها تمثل المقولات  
لذواتها

لذواتها (واحتجوا عليه) بأن قالوا لو كانت النفوس خالية من هذه الثقلات لكان ذلك الخلو اما ان يكون ذاتيا لها او يكون عرضيا فان كان ذاتيا وجب ان لا يصير عاقلة اصلا لان الصفة الذاتية او اللازمة متممة الر وال وان كان عرضيا مضافا قالا عراض المفارقة انما سطرأ على الامور الذاتية فلو لان كونها عاقلة بالاشياء امر ذاتي ولم يكن خلوها عن العلم اسرا عرضيا لها \*

(ثم قالوا) انها وان كانت عاقلة للمقولات عاقلة بها الا ان اشتغالها بالبدن والتمتراف في تدبيره يمتصها عن الانبعاث الى ما لها في خاص ذاتها \*

(ونحن نقول) ان هذا باطل لان الصورة العقلية اما ان تكون حاضرة في النفس موجودة فيها بالقول او لا تكون فان كانت حاضرة بالقول وجب ان يكون لها شعور بذلك الحضور اذ لا معنى للشعور الا بذلك الحضور وان لم تكن حاضرة بالقول لم يكن ذلك ذاتيا لان الامور الذاتية لا تكون مفارقة زائلة \*

(واما قولهم) خلوها عن العلوم امر ذاتي او عرضي (فنقول) لسانا نقول ان النفوس تقتضي لا وجود العلم بل نقول انها لا تقتضي وجود العلم بل العلم لها ممكن الحصول فاذا لم يوجد الحبيب لم يكن حاصلا ولكن ليس كل ما كان معدوما كان واجب العدم والا لكان كل ممكن معدوم واجب العدم او كل ممكن موجودا \*

﴿ الفصل السادس في ان العلم ليس بتذكر ﴾

(المحققون) من القائلين بقدوم النفوس لها عرفوا بطلان قول من يقول علم النفس بالمعلومات امر ذاتي لها تركوا ذلك وزعموا انها كانت قبل التعلق بالابدان عاقلة بالمعلومات وتلك العلوم غير ذاتية لها فلا جرم زالت

(الفصل السادس في ان العلم ليس بتذكر)

بسبب استغراقنا في تدبير البدن ثم ان الافكار كالتذكرات لتلك المعلوم الزائلة ( وعند ذلك ) قالوا التعلّم تذكره واحتجوا عليه بانست قالوا التفكير طلب فالطالب لا يخلو اما ان يكون طالباً لما يعلمه او لما لا يعلمه وطلب المعلوم محال وطلب ما لا يعلم ايضاً محال لانه اذا وجد كيف يعرف انه هو الذي كان مطلوبه فان الذي لا يعرف العبد الاّ بقي فاذا وجد كيف يعرف انه هو ذلك العبد فاما اذا قلنا بان هذه المعلوم كانت حاصلة بالعقل والتفكير تذكر لها فلا جرم اذا وجدها لا بد وان يعرفها ( والجواب ) ان البرهان على حدوث النفس شيئاً في ( وحل هذه الشبهة ) ان كل قضية فهي مركبة من موضوع ومحمول ويجب ان يكون الموضوع والمحمول متصورين وان لا يكون تصورهما مطلوباً بل يكون المطلوب هو اتفاق النسبة بينهما بالثبوت او اللابثوث فاذا اوقعت الفكرة تلك النسبة عرفنا ان المطلوب قد حصل ( وبالجمله ) فالطالب وان كان مجهولاً من وجه الا انه معلوم من وجه آخر هو كون اجزائه متصورة معلومة والمطلوب المجهول اذا كانت له علامة معلومة فاذا وجد الطالب وعرف تلك العلامة فلا بد وان يعرف انه هو الذي كان مطلوبه كما ان العبد الاّ بقي اذا كانت له علامة لا يشاركه فيها غيره فالعالم بتلك العلامة اذا وجد لا بد وان يعرفه فكذلك له هنا

( الطرف الثالث الكلام في المقول وفيه ثلاثة فصول )

( الفصل الاول في ان عقائق الاشياء يمكن ان تكون معلومة للبشر )

( راجع الى ) في الكتب ان العقائق المركبة هي التي يمكن معرفتها لاجل امكان تعريفها باجزائها اقوية لها فاما البسائط فانها لا تدل حقائقها بل الغاية القصوى منها تعريفها بجزائها ( مثل ان يقال ) النفس هي محرك لاجل المعلوم

منه

( ٢٧ )

المعلم تذكر

( الفصل الاول في ان عقائق الاشياء يمكن ان تكون معلومة للبشر )

منه هو كونه محر كاً للبدن واما حقيقة النفس وماهيتها فهي غير معلومة •

(ويعتجون على ذلك) بان الاختلاف في ماهيات الاشياء انما وقع لان كل واحد ادرك لازماً غير ما ادركه الآخر فحكم بمقتضى ذلك اللازم انا لو عرفنا حقائق الاشياء لعرفنا لوازمها القريبة والبعيدة لما ثبت ان العلم بالعلة علة للعلم بالمعلول ولو كان الامر كذلك لما كان شيء من صفات الحقائق مطلوباً بالبرهان (فانا نقول) ان الحقائق البسيطة يمكن ان تكون مقولة (وبرهانه) ان المركبات لا بد وان يكون تركيبها من البسائط لان كل كثره فالواحد فيها موجود وتلك البسائط اذ هي غير مقولة كانت المركبات ايضا غير مقولة بالحد ولا يمكن ايضا ان تكون مقولة بالرسم لان الرسم عبارة عن تعريف الشيء باللوازم وتلك اللوازم ان كانت بسيطة فهي غير مقولة وان كانت مركبة فبسائطها غير مقولة فهي ايضا غير مقولة (وبالجملة) فالكلام فيها كالكلام في الملزومات فاذا آ القول بان البسائط لا يصح تعيها يجب ان لا يقل الانسان شيئا اصلا بالحد ولا بالرسم لكن التالى ظاهر البطلان فالقدم مثله •

(واما قوله) انا لو عرفنا ماهية الشيء لعرفنا جميع لوازمها (فتقول) هب انا لانعرف حقيقة شيء من الملزومات لكن الكلام في ان البساطة هل تكون مانعة من المقولية فقلنا لانعرف حقيقة الملزومات لكننا نعرف لوازمها البسيطة وقد بينا ان العلم بالمعلول لا يرجب العلم بالعلة •

(الفصل الثانى فى ان المدوم كيف يعلم)

(كل ما كان معلوماً) فلا بد وان يكون متميزاً عن غيره وكل ما كان متميزاً عن غيره فهو موجود فاذاً كل معلوم فهو موجود وينمكس انعكاس النقيض

(الفصل الثانى فى ان المدوم كيف يعلم)

ان ما لا يكون موجودا لا يكون مملو ما لكنا قد نعرف امورا كثيرة هي  
مدومة مثل انا نعلم عدم شريك الله وعدم اجتماع الضدين فكيف يمكن الجمع  
بين هذين الاشكالين (فتقول) الممدوم لا يخلو ما ان يكون بسيطا واما  
ان يكون مركبا فان كان بسيطا مثل عدم صداقة فذلك انما يعقل لاجل  
تشبيهه بامر موجود مثل ان يقال ليس لله تعالى شيء تكون نسبتة اليه كنسبة  
السواد الى البياض فلو لا معرفة المضادة الحاصلة بين امور وجودية  
لاستحال ان يعرف عدم صداقة تعالى وان كان مركبا مثل العلم بعدم اجتماع  
السواد والبياض فالعلم به انما يتم بسبب العلم باجزائه الوجودية مثل ان يعقل  
السواد والبياض والاجتماع حيث يمثل ثم يقال ان الاجتماع الذي هو امر  
وجودي مقول غير حاصل من السواد والبياض فالعلم ان عدم البسائط  
انما يعرف بالمقايسة الى الامور الوجودية وعدم المركبات انما يعرف بمعرفة  
بساطتها \*

(الفصل الثالث في درجات الملو مات)

### ﴿ الفصل الثالث في درجات الملو مات ﴾

(من الملو مات) ما يكون وجودها في غاية القوة مثل واجب الوجود  
ويتلوه المقول المتعارفة والجواهر الروحانية ومنها ما يكون وجودها في  
غاية الضعف حتى تكون كأنها مخالطة للعدم مثل الحيولى والزمان والحركة  
ومنها ما تكون متوسطة بين الامرين وذلك مثل الاجسام والالوان  
وسائر الكيفيات والكميات فالمقولات البشرية تعجز عن ادراك القسم  
الاول لغاية قوتها كما يدهر نور الشمس ابصار الخفافيش وتعجز عن ادراك  
القسم الثانى لضعفها ونقصانها كما يعجز البصر عن ادراك المذركات الضعيفة واما  
القسم الثالث فهو الذي تقوى القوة البشرية على ادراكه والاحاطة به ولذلك

فان معرفة الاجرام والابعاد اسهل من معرفة سائر الاشياء وباقه التوفيق  
فهذا ما اردنا ذكره هاهنا من احكام المعلوم وقد بقي منها امور سندكرها في علم  
النفس متوكلا على الله وتوفيقه •

### ﴿ الباب الثاني في القوى والاختلاق • وفيه خمسة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول في تلخيص مفومات القوة ﴾

( ان لفظ ) القوة يقال باشتراك الاسم على امور كثيرة ولكنها موضوعة  
اولا للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه ان يكون مصدر الافعال شائعة  
من باب الحركات ليست باكثرية الوجود عن الناس ويسمى ضده الضعف  
وكأنها زيادة وشدة في المعنى الذي هو القوة ثم ان للقوة بهذا المعنى مبدأ  
ولازما اما المبدء فهو القدرة وهو كون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل اذا  
شاء ولا يصدر عنه الفعل اذا لم يشأ وضد ذلك هو العجز واما اللازم فهو ان  
لا يفعل الشيء بسهولة وذلك لان الذي يزاول التحريكات الشائعة ربما يفضل  
عنها وذلك الاتعمال يصده عن تمام فعله فلا جرم صار الاتعمال دليلا  
على الشدة •

( واذا ثبت ذلك فنقول ) انهم نقلوا اسم القوة الى ذلك المبدء وهو القدرة  
والى ذلك اللازم وهو الاتعمال ثم ان القدرة لها وصف كالجنس لها ولها  
لازم اما الذي كالجنس فكونها صفة مؤثرة في الغير واما اللازم فهو  
الامكان لان القادر لما صبح منه ان يفعل وصح منه ان لا يفعل كان صدور  
الفعل منه في محل الامكان فكان الامكان لازما له •

( واذا ثبت ذلك فنقول ) انهم نقلوا اسم القوة الى ذلك الجنس وهو كل صفة  
مؤثرة في الغير والى ذلك اللازم وهو الامكان ( فيقولون ) للتوب الايض



انه اسود بالقوة اى يمكن ان يصير اسود ثم انهم سموا الحصول والوجود  
فلا وان لم يكن فى الحقيقة فلا بل افعالاً فانه لما كان المعنى الذى وضع اسم  
القوة له اولاً كان متعلقاً بالفعل فها هنا لما سموا الامكان بالقوة سموا الامر  
الذى يتعلق به الامكان وهو الحصول والوجود بالفعل •

(ثم ان المهندسين) لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه ان يكون ضلعاً للمربع واحد  
وبعضها ليس بممكن له ذلك جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه  
اسر ممكن فيه وخصوصاً لما اعتقد بعضهم ان حدوث المربع هو بحركة ذلك  
الضلع على مثل نفسه •

(واذا عرفت القوة) عرفت القوي وعرفت ان غير القوي اما الضيف  
واما العاجز واما سهل الافعال واما الضرورى واما غير المؤثر واما ان  
لا يكون المقدار الخطي ضلعاً لمقدار سطحى مفروضاً (واما القوة بمعنى  
الامكان) قد سلف ذكر احكامها فيما مضى (واما القوة بمعنى غير الافعال)  
فهو النوع الثالث من الكيفية فبأى تفصيل القول فيه (واما القوة بمعنى  
الشدة وبمعنى القدرة) فكأنها انواع القوة بمعنى الصفة المؤثرة فلتكلم  
فيها ثم في اتسامها •

(الفصل الثانى في تحديد القوة بهذا المعنى)

﴿ الفصل الثانى في تحديد القوة بهذا المعنى ﴾

(القوة مبدء التغير) من آخر فى آخر من حيث انه آخر وانما وجب ان  
يكون من آخر لان الشئ الواحد لو فعل في نفسه صفة لكان ذلك الواحد  
قابلاً وفاعلاً وذلك ممتنع في المشهور ويتقدير ان لا يمتنع ذلك لكنه لا شبهة  
في ان الشئ يمتنع ان يكون مبدءاً لتغير نفسه لانه لو كان مبدءاً لثبوت صفة  
لنفسه لدامت تلك الصفة له مادام هذا موجود او متي كان كذلك لم يكن

متغيراً

مختيرا في تلك الصفة فلذلك ان مبدئه تغيره لا بد وان يكون غيره •

( واما تقسيم القوة ) فهو ان نقول القوة اما ان تصدر عنها فعل واحد او افعال مختلفة وكلا القسمين يقمان على قسمين آخرين فلا يتخلوا اما ان يكون لها بذلك الفعل شعورا ولا يكون فحصل من هذا التقسيم اقسام اربعة •

( القسم الاول ) القوة التي تصدر عنها فعل واحد من غير ان يكون لها به شعور وذلك على قسمين فانها اما ان تكون صورة مقومة واما ان لا تكون بل تكون عرضا فان كانت صورة مقومة فانما ان تكون في الاجسام البسيطة تسمى طبيعة مثل النارية والمائية واما ان تكون في الاجسام المركبة تسمى صورة نوعية لذلك المركب مثل الطبيعة المبردة التي للافيون والمسخنة التي في الافريون واما ان كانت عرضا فذلك مثل الحرارة والبرودة •

( القسم الثاني ) القوة التي تصدر عنها افعال مختلفة من غير ان يكون لها بها شعور فذلك هي القوة النباتية •

( القسم الثالث ) القوة التي تصدر عنها فعل واحد على سنة واحدة مع الشعور بذلك الفعل وذلك هو النفس القلبية •

( القسم الرابع ) القوة التي تصدر عنها افعال مختلفة مع الشعور بتلك الافعال فذلك هي القوة الموجودة في الحيوانات فهذه اقسام القوة •

( ويظهر مما قلنا ) ان القوة لا يمكن ان تكون مقولة على هذه الاقسام الاربعة قول الجنس لان بعض اقسامها صورة جوهرية وبعض اقسامها اعراض ولا يمكن ان تكون الجواهر والاعراض مشتركة في وصف جنسي واما القسم الاول فانما نتكلم فيه في باب المادة والصورة واما القسم الثاني والثالث فانما نتكلم فيهما في علم النفس واما القسم الرابع فنتكلم فيه ههنا لانه احد انواع

## الحال والملوك

الفصل الثالث في أحكام القدرة

## الفصل الثالث في أحكام القدرة وفيه ثلاثة مباحث

(البحث الاول) في انها ليست نفس المزاوج والدليل عليه ان المزاوج عبارة عن كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهو بالحقيقة من جنس هذه الكيفيات الاربع الا انه يكون منكسرا وضعيفا بالنسبة اليها واذا كان كذلك وجب ان يكون حكم المزاوج من جنس احكام هذه الكيفيات الا انه يكون اضعف من احكامها لذا كانت صفة قوة ولما لم يكن تأثير القدرة من جنس تأثير هذه الكيفيات عرفنا انها ليست هي نفس المزاوج بل هي كيفية تابعة للمزاوج

(البحث الثاني) زعم قوم ان القدرة مقارنة للفعل واستبعد الشيخ ذلك (قال) القائل بهذا القول كأنه يقول ان القادر على القيام ليس بقوى على القيام اي لا يمكن في جبلته ان يقوم ما لم يتم فكيف يقوم (وهذا القائل) لا محالة غير قري على ان يرى وعلى ان يصر في اليوم الواحد مرارا فيكون بالحقيقة اعنى وليس عندي هذا الاستبعاد في موضعه لا نأفسر بالقوة بكونها مبدأ للتغير فبعدم التغير اما ان يكون قد تكملت جهات مبدئيه او لم تكمل ولم يخرج بالكلية الى الفعل فان تكملت جهات مبدئيه ومؤثرته وجب ان يوجد معه الاثر واستحال تقسمه على الاثر وحينئذ يصح قولنا ان القوة مقارنة للفعل وان لم يوجد احد من الامور المتغيرة في مؤثرته لم يكن ذلك الذي وجد تمام المؤثر بل بعضه فلم يكن الوجود هو القوة على الفعل بل بعض القوة نعم لا شك ان الكيفية المسماة بالقدرة حاصلة قبل الفعل وبعده ولكنها بالحقيقة ليست هي تمام القوة على الفعل بل هي احد اجزاء القوة واذا امكن تأويل

ان القاعد لا يقوى على القيام

كلام

كلام القوم على الوجه الذي فصلناه فاي حاجة بنا الى التشنيع عليهم وتقصيع صورته كلامهم •

(البحث الثالث) زعم قوم ان القدوة ليست على الضدين فان عنوانه ان هذه القوة ليست قوة عامة على الشيء وضده فقد صدقوا لان هذه القوة متى كانت مترددة فيما بين الضدين استحال ان يصدر عنها احدهما لانه ليس احداً الجائزين اولى من الآخر متى خرجت عن حد التردد لم تكن قوة على الضدين (وان ارادوا به) ان القوة التي انضم اليها مرجع آخر حتى صارت مؤثرة في احداً الضدين لا يمكن ان ينضم اليها مرجع آخر حتى تصير مؤثرة في الضد الآخر فذلك باطل •

﴿ الفصل الرابع في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقصر ولا بالمرض فذلك بقوة موجودة فيه ﴾

(والدليل عليه) هو ان الاجسام بعد اشتراكها في الجسمية متفاوتة في الاحياز والآثار فاختصاصها بتلك الآثار لا يمكن ان يكون للجسمية العامة المشتركة فاذاً ذلك الامر زائد على ذات ذلك الجسم وذلك الزائد اما ان يكون جسماً او لا يكون (والاول باطل) فان اختصاص ذلك الجسم بتلك المؤثرة دون جسم آخر لا بد وان لا يكون لنفس جسديه العامة فاذاً ذلك المؤثر ليس بجسم فذلك المؤثر اما ان يكون حالاً في ذلك الجسم او لا يكون حالاً فيه فان لم يكن حالاً فيه كانت نسبته الى ذلك الجسم كنسبته الى سائر الاجسام فينشذ لم يكن اختصاص ذلك الجسم لقبول ذلك الاثر عن ذلك المقارق اولى من سائر الاجسام فثبت ان ذلك الاثر انما يختص به ذلك الجسم للحلول قوة موجودة فيه دون سائر الاجسام فاذاً كل اثر يصدر عن جسم فان ذلك

(الفصل الرابع في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقصر ولا بالمرض فذلك بقوة موجودة فيه)

الاثرا إذا لم يكن بالمرض ولا بالقسر فلا بد وان يكون لقوة موجودة فيه •  
 ( فان قيل ) كما ان الاجسام مختلفة في الامراض فهي ايضا مختلفة في هذ •  
 الصور التي هي مبادئ تلك الامراض فاختصاصها بتلك الصورة لو كان لاجل  
 صورة اخرى فاما ان يجب مساواة تلك الصور او يجوز مساواة بعضها ببعض  
 ( والاول ) يوجب استناد كل صورة حاصلة في الحال الى صورة اخرى لالى  
 نهاية واذلك باطل ( والثاني ) يدفع اصل الحجة التي ذكرتموها اذ لو جاز  
 استناد صورة حاصلة في الحال الى صورة سابقة عليها جاز استناد المرض  
 الحاصل في الحال الى عرض سابق عليه فيستند كل عرض الى عرض سابق  
 عليه وحينئذ لا يحتاج الى اثبات الصورة •

( والجواب ) ان السبب في اختصاص المادة بصورة معينة هو الصورة  
 السابقة ولا يمكن ان يكون السبب لوجود المرض الحاصل هو المرض  
 المتقدم لو جاز •

( الاول ) وهوان الماء اذ ان التمه البرودة بملافة النار في زال المسخن  
 مادت البرودة اليه فقلنا ان في جسم الماء شيئا يحفظ الذات عند حصول  
 المسخن القسري وهو الذي اعاد البرودة الى الماء عند زوالها بالقسر فقلنا  
 ان استناد هذه الآثار الى مبادئ موجودة في الاجسام واما الصورة فانها  
 اذ زالت لانود عند زوال الزيل فان الماء اذا عرض له عرض صير •  
 هواء فنزل ذلك القاسر لا يعود بطبيعته ماء فقلنا ان الامر اضمتسبة  
 الى الصور والصور لا يجب انسابها الى صورة اخرى •

( الثاني ) وهوان الماء اذا امتزجت انكسرت كيفياتها وقد ثبت ان طلة  
 السكر موجودة عند حصول السكر فلا يخلو اما ان يكون انكسار

كيفية كل واحد منها بكيفية الآخر وليس تلك الكيفية بل بمبدئها والاول باطل لانه لو كان انكسار كيفية كل واحد منها بسورة كيفية الآخر فاما ان يتقدم انكسار احدهما بالآخر على انكسار الآخره اويكون انكسار كل واحد منها بالآخر مقارنا لانكسار الآخره والاول محال والا لزم ان لا ينكسر الكاسر بما انكسره لان المطلوب بعد صيرورته مغلوبا لا يمكن ان يصير قابلا مع انه ما قوى على الغلبة عند كونه غير مغلوب والثاني ايضا محال لان الانكسارين لو وجدا معا وهما معلولا الكاسرين فوجب ان يوجد الكاسر ان معا فمقد حصول الانكسارين المغلوبين بسورتي الكيفيتين لزم وجوب حصول سورتي الكيفيتين فتكون الكيفيتان منكسرتين غير منكسرتين وهذا محال ثبت ان انكسار كيفية كل واحد من المنصرين ليس بكيفية المنصر الآخر بل بالسورة الموجودة في المنصر الذي هو مبدا تلك الكيفية ثبت بهذا وجود هذه القوة •

### ❦ الفصل الخامس في الخلق ❦

( الفصل الخامس في الخلق )

( حده انه ) ملكة تصدر بها عن النفس افعال بالسهولة من غير تقدم روية وليس الخلق عبارة عن القدرة على الافعال لان القدرة نسبتها الى الضدين واحدة على الوجه الذي عرفت وليس ايضا عبارة عن نفس الفعل بل الخلق عبارة عن كونه محال تصد رعه الصناعة من غير روية كمن يكتب شيئا من غير ان يتروى في حرف او يضرب بالطنبور من غير ان يتروى في نقرة نقرة وكذلك ملكة العلم ليس ان تحضر المعلومات بل ان يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية •

( واعلم ) ان الفضائل الخلقية ثلاث الشجاعة والهمة والحكمة ومجموعها

العدالة ولكل واحدة من تلك الثلاث طرفان وهما رذيلان •

( اما الشجاعة ) فهي الخلق الذي تصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال  
النهور والجبن وهذان الطرفان رذيلان •

( واما العفة ) فهي الخلق الذي تصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال التبعثر  
والخمود وهذان الطرفان رذيلان •

( واما الحكمة ) فهي الخلق الذي تصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال  
الجريرة ( ١ ) والنباوة وهذان الطرفان رذيلان •

( وظن بضمه ) ان الحكمة العملية هاهنا هي التي تجمل قسيمة للحكمة  
النظرية حيث يقال الحكمة اما نظرية واما عملية (وذلك باطل) لان المراد  
بالحكمة العملية هاهنا ملكة تصدر عنها الافعال المتوسطة بين افعال الجريرة  
والنباوة واما اذا قلنا ان من الحكمة ما هو نظري ومنه ما هو عملي لم يرد به  
الخلق فان ذلك ليس جزءاً من الفلسفة بل يريد معرفة الانسان بالملكات  
الخلقية بطريق القياس انها كم هي وما هي وما القاضل منها وما الردي وانها  
كيف تحدث من غير قصد اكتساب وانها كيف تكتسب بقصد وايضاً  
معرفة السياسات المنزلية والمدنية (وبالجملة) المعرفة بالامور التي انا ان قتلها  
وهذه المعرفة ليست غريزية بل متى حصلناها كانت حاصلة لنا من حيث هي  
معرفة وان لم تعلم فلما لم نخلق خلقاً فلا تكون افعال الحكمة العملية الاخرى  
موجودة ولا ايضاً الخلق وتكون عندنا لا عمالة معرفة مكتسبة يقينية •

( فالحاصل ) ان الحكمة العملية تقدير ادبها بالعلم بالخلق وقد يراد بها نفس الخلق  
وقد يراد بها الافعال الصادرة عن الخلق فالحكمة العملية التي جعلت قسيمة

(١) الجربز الخداع الخبيث مررب كرزب بالفارسية ١٢

للحكمة

الحكمة النظرية هي العلم بالخلق والحكمة العملية التي جمات إحدى الفضائل الخلقية الثلاث فهي نفس الخلق وإيضاً للحكمة العملية بالمنى الأول لا تشارك الحكمة العملية بالمنى الثاني لأن الحكمة العملية بالمنى الأول ليس عليها هذا الخلق فقط بل وبسائر الأخلاق من الشجاعة والمنة والسياسات أيضاً فظهر الفرق بين البابين •

( وإذا عرف ذلك ) فنقول أنهم سموا بمجموع الأخلاق الثلاثة عدالة والمقابل للعدالة شيء واحد وهو الجور ( فهذا ) ما يطبق بهذا الموضع من شرح الأخلاق والباقي مذكور في كتب الأخلاق •

( الباب الثالث في الالم واللذة وفيه خمسة فصول )

( الفصل الأول في حقيقة اللذة والالم )

( زعم محمد بن زكريا ) أن اللذة عبارة عن الخروج من الحالة الغير الطبيعية والالم عبارة عن الخروج عن الحالة الطبيعية وسبب هذا الظن أخذ ما بالمرض مكان ما بالذات لأن اللذة لا تتم إلا بالأدراك والادراك الحسي وخصوصاً اللمسي إنما يحصل بالاتصال عن الضد فإن استقرت الكيفية لم يحصل الاتصال فلم يحصل الشعور فلا تحصل اللذة فلما لم تحصل اللذة اللمسية إلا عند تبدل الحال الغير الطبيعي ظن أن اللذة نفسها هي ذلك الاتصال وهذا باطل لأن الإنسان قد يستلذ بالنظر إلى الصورة الحسنة التي مارآها وما كان عالماً بوجودها حتى لا يقال بآث النظر يدفع ضرر الشتاء ( وكذلك ) ربما يدرك مسألة طيبة من غير طلب منه لها ولا شوق إلى تحصيلها أو يفتق له مال عظيم أو منصب جليل مع أنه لم يكن مترقياً لها ولا طالباً لحصولها حتى لا يقال بأن حصول هذه الأمور يزيل الالم الطلب والتشوق مع أن كل هذه

• في كتاب الأخلاق •



الامور لذينة فطل هذا المذهب •

( واذابت ذلك فنقول ) الغالب على كلام الشيخ ان اللذة ادراك الملائم والملائم هو الكمال الخاص بالشيء وان الالم هو الادراك المتنافي فانه ذكر في القانون ان الوجد هو الاحساس بالمتنافي وذكر في الفصل الاخير من المقالة الثامنة من الهيات الشفاء ان اللذة ليست الا ادراك الملائم من حيث هو ملائم • وذكر ايضا في فصل المعاد من المقالة التاسعة ان القوى تشترك في ان شعورها بما اققها وملائمها هو الخير واللذة الخاصة •

( وذكر ايضا ) في الادوية القلبية ان اللذة هي ادراك لحصول الكمال الخاص بالقوة المدركة الا انه ذكر في هذا الفصل من هذا الكتاب ما هذه عبارته ( فقال ) سبب اللذة عند ابتداء الخروج الى الحالة الطبيعية هو حصول الادراك ولما عرض ان كان حصول الادراك مع الخروج عن الحالة الغير الطبيعية عرض ان كانت اللذة مع الخروج عنها ( فظن ) ان ذلك سببها وليس كذلك بل السبب هو ادراك حصول الكمال لا غير فهذا هو سبب اللذة • ( اقول ) لما جعل الادراك سببا للذة وجب ان يكون مغايرًا للذة لان الشيء لا يكون سببا لنفسه ( و اقول ) انك قد عرفت ان التصديقات المكتسبة كما يجب انتهؤها الى التصديقات الفنية عن البرهان فكذلك التصورات المكتسبة يجب انتهؤها الى التصورات الفنية عن التعريف وكما ان القضايا الحسية لا تحتاج صحتها الى البرهان مثل علم الانسان باله ولذته فتصور هذه الامور المتقدمة على التصديق بها اولى ان يكون غنيا عن التعريف فاذا الالم واللذة حقيقتان غنيتان عن التعريف •

( نم هاهنا ) بحث لا بد منه وهو ان نعرف ان الحالة التي نجهدها من النفس

التي

الثانية

التي سميناها باللذة هي نفس ادراك الملائم او امر مقارن لذلك الادراك  
وبتقدير كونها مقارنة لذلك الادراك هي معلول ذلك الادراك او معلول  
شيء آخر وان كانت لا توجد الامع ذلك الادراك .

(فهذه امور) لا بد من البحث عنها والى الآن لم يصح عندي شيء من هذه  
الافهام بالبرهان ولكن الاقرب الى الظن ان الالم ليس هو نفس ادراك  
للمنافى لان التجارب الطبية شهدت بان سوء المزاج الرطب غير موافق مع انه  
محسوس فلو كان ادراك الامر الغير الطيب هو نفس الالم لاستحال ان يوجد  
ادراك سوء المزاج الرطب مع عدم الالم (وبه يثبت ايضا) ان ادراك المنافي  
وحده لا يكفي في اقتضاء الالم (واما الذي يقال) بعد ذلك من ان المريض  
قد يبتذل بالحلاوة مع انها لا تلائم بل تعرضه وينفر من الادوية وهي تلائم وتنفعه  
فدل على ان اللذة ليست عبارة عن ادراك الملائم ولا الالم عبارة عن ادراك  
المنافي (فهو ضيف) لان المريض انما يستلذ بما يضره لان من حيث انه ادراك  
ما لا يلائمه بل اما لان في بدنه اخلاطا ردية يستحيل ما ينال وله اليها فيستضر  
بكون ذلك في بدنه لانه لو حصل زيادة هذا الخلط في بدنه من غير ان ادرك  
ما استلذه لاستضر به واما لان اعضاء المضم تضاف من هضم ما يتناوله  
فيستحيل الى خلط ردي حتى لو حصل ذلك من دون ان ادرك ما يشتهي  
استضر به (وايضاً) لو ادرك المريض ما ينفر طبعه عنه من الادوية ولم يمرض  
امر آخر لم ينتفع والامور المعارضة هي انما ان يخرج الدواء خلطاً موزياً  
او يحمله الى خلط جيد فينذوه او يقوى بعض الاعضاء فلهذه الامور يحل  
الانتفاع لا لانه ادرك ما ينفر عنه فثبت ان ما قالوه غير لازم .

• انما يستضر بما يستلذه •

في الفصل الثاني في ان تفرق الاتصال مؤلماً

( زعم ) جالينوس ان السبب الذاتي للوجع هو تفرق الاتصال فان الحار انما يوجع لانه يفرق الاتصال وان البارد انما يوجع ايضاً لانه يلزمه تفرق الاتصال لانه لشدة تكثيفه وجهه يلزمه لاحتالة الى ان يجذب الاجزاء اليه حيث يتكاثف عنده فيتفرق من جانب ما يجذب عنه الاسود في المبصرات يولم لشدة جمه والايض لشدة تفرقه والمر والحامض في المذوقات يولم لمرط تفرقه والمنص لمرط تقيضه فيتبسه التفرق لا محالة وكذلك في الشم وكذلك في الاصوات القوية فتولم بالتفرق بنفس من الحركة الهوائية عند ملاقات الصماخ •

( وبالجمله ) فالاطباء اتفقوا على ان تفرق الاتصال سبب ذاتي للوجع ولى فيه شكوك •

( الاول ) ان التفرق والاتصال لفظان مترادفان وقد اتفقوا على ان الاتصال امر عديم وهو عدم الاتصال عما من شأنه ان يكون متصلاً والوجع والالم لاشك انهما امران وجوديان والامر العدمي لا يجوز ان يكون علة للامر الوجودي فتفرق الاتصال لا يجوز ان يكون علة للالم •

( الثاني ) ان الآلة اذا كانت في غاية الحدة فاذا قطعت العضو سريره افر بما لا يحس بذلك القطع في لول الامر بل انما يظهر الالم بعد ذلك بلحظة ولو كان تفرق الاتصال لذاته مؤلماً لاستحال تخلف الالم عنه فلما تخلف عنه علم ان ذلك التخلف انما كان لان في اول القطع لم يحصل سوء المزاج فلا جرم لم يحصل الالم ثم لما حصل سوء المزاج بعد ذلك لاجرم حصل الالم •

( الثالث ) وهوان التئذي والنمو انما يحصلان بان يتفرق اتصال العضو

وتنفذ

وتنفذ في التفرج المستعدثة الاجزاء الغذائية مع انه ليس هناك الم ومعلوم انه انما لم يزل لان ذلك التفرق امر طبيعي ولم يحدث منه سوء مزاج وذلك يدل على ان التفرق ليس سبب اللام لانه تفرق بل لما يكون معه من سوء المزاج (فحتاج) هاهنا الى بيان ان اتصال الضرب ينفق عند التمدد وعند المنعوق ذلك بالنقل اولاً ثم بالبرهان ثانياً •

( اما النقل ) فقد صرح الشيخ بذلك في مواضع كثيرة من كتاب الشفاء (فها) انه حكى في الفصل السادس من المقالة الثانية من الفن الاول من الطبيعيات عن اصحاب اخلاء انهم احتجوا على وجود اخلاء بان قالوا انما انما ينمو لنفوذ شيء فيه ولا شك ان ذلك الشيء ينغذ لافي الملاء بل في اخلاء (تم انه اجاب) عن ذلك في الفصل التاسع (فقال) اما حديث الذي قال ان الغذاء ينغذ بين التماسين من اجزاء الاعضاء بحركتها بالتعبير بقوله فيسكن بينهما ويتنفخ الحجم (هذا لفظ الشيخ) وهو صريح فيما قلناه •

( ومنها ) انه قال في الفصل الثامن من الفن الثالث من الطبيعيات في بيان كيفية النمو يجب ان يكون ذلك الازدياد مستمرا على تناسب يؤدي الى كمال النشوء ويكون الوارد قد فسد واستحال الى، شاكلة المورد عليه والمورد عليه قد نمت في الاقطار متوجها الى كمال النشوء فيجب ان يكون هذا الوارد يدخل المورد عليه نافذا في خلل محدثه في جسمه يتدفع له المورد عليه الى اقطاره على نسبة واحدة في نوعه •

( ومنها ) انه قال في الفصل الاول من المقالة الثانية من علم النفس واما امرية فانها تزيد في الطول اكثر مما تزيد في العرض والزيادة في الطول اصعب من الزيادة في العرض وذلك لان الزيادة في الطول يحتاج فيها الى تنفيذ الغذاء في

الأعضاء الصلبة من العظام والمصعب تنفيذاً في أجزائها طولاً ليتسموا وينفذ بين أطرافها (واعلم) أن كلامه في هذه المواضع الثلاثة صريح في أن التماسك لا يحصل إلا عند تفرق الاتصال •

(وأما البرهان) فلا شك أن الأعضاء في التحلل ولا معنى للتحلل إلا أن يفصل عن العضو جزء كان متصلاً به والحاجة إلى الغذاء لالصاق مثل ذلك الجزء بالعضو فإذا تفرق الاتصال شيء لا تخلو الأعضاء عنه في أكثر الأوقات ثم إن هذا التفرق ليس شيئاً يختص به ظاهر العضو دون باطنه لأن المحال هو الحرارة وهي - يارة في ظاهر العضو وباطنه فوجب أن تتحلل الأجزاء من باطن العضو كما تتحلل من ظاهره والتحلل لا يتم إلا بتفرق الاتصال • (فإن قيل) التغذية والنمو وإن كانا لا يثبتان إلا بتفرق اتصال العضو لسكن ذلك التفرق في أجزاء صغيرة جداً فاصغر ذلك التفرق لا يصلح إلا (فنعول) أن كل واحد من تلك التفرقات وإن كان صغيراً جداً ولكن تلك التفرقات كثيرة جداً لأن التغذية والنمو شيء غير مختص بجزء من البدن دون جزء بل هما حاصلان في جملة الأجزاء وهما لا يثبتان إلا بهذا النوع من التفرق فإذا آخذنا النوع من التفرق أمر حاصل في جملة الأعضاء وإذا كان كذلك فلو كان تفرق اتصال الأعضاء من حيث أنه تفرق موملاً لكائنات الآلام حاصلة في جملة البدن ولما لم يكن كذلك علمنا أن التفرق لذاته غير مومل بل إنما يولم إذا حصل منه سوء مزاج •

(فإن قيل) هذه التفرقات مؤلمة إلا أن تلك الآلام لما دامت بطل الشعور بها (فنعول) أننا لا نمنى بالآلام إلا الممنى المخصوص الذي يجدد الحي من نفسه ولا شك أنه غير حاصل بسبب التغذية والنمو وليس كلامنا إلا في ذلك

فان ثبت امر آخر كان وقوع اسم الالم عليه وعلى مانحن فيه باثرا كالا-م •  
( فان قيل ) المحس شاهد بان تفرق الاتصال مولم فما عذركم عنه ( قلنا ) عذرنا عنه  
واضح وهو ان تفرق الاتصال يستعقب سوء المزاج وذلك مولم •

( فان قيل ) قد جعلتم تفرق الاتصال علة لسوء المزاج مع ان التفرق امر  
هديم وسوء المزاج امر وجودي ( فنقول ) بدن الانسان مركب من  
الناصر التي تقتضى طبيعة كل واحد منها الخروج عن الاعتدال ثم انما ادامت  
متصلة انكسر البعض بالبعض وحصل الاعتدال فاذا تفرقت بقيت طبيعة  
كل واحد منها خالية عما سبقها من افاضة الكيفية الخارجة عن الاعتدال فيشذ  
تقيض عنها تلك الكيفيات •

( فالحاصل ) ان السبب القاعلي لسوء المزاج هو طبيعة كل واحد من البسائط  
الا ان اختلا طهارا ما نضمن ذلك قلما تفرق الاتصال فقد عدم المنافع فيشذ  
نمود الطبيعة مقتضية لعلها •

### ﴿ الفصل الثالث في تحقيق سبب الالم ﴾

( مذهب جالينوس ) ان السبب القريب للالم هو تفرق الاتصال واما سوء  
المزاج فهو انما يكون مولما لكونه مستعقبا لتفرق الاتصال •

( ومذهب الشيخ ) ان السبب الذاتي للالم اما التفرق واما سوء المزاج  
المختلف اما بالذات فهو الحار والبارد واما بالعرض فهو اليابس لانه لشدة  
تقيضه ربما كانت سببا لتفرق الاتصال واما لارطب فانه لا يولم اصلا  
( واما نحن ) فنظن ان السبب الذاتي هو سوء المزاج فقط •

( واعلم ) ان كل ما دل على ان التفرق ليس سببا ذاتيا للالم فهو قيد الظن بان  
سوء المزاج المختلف سبب ذاتي لذلك لانا لا نعلم سببا ثالثا •

(ثم ان الشيخ احتج) على ان سوء المزاج المختلف مو لم بالذات بامور ثلاثة  
 (الاول) ان الوجد قد يكون متشابه الاجزاء في الموضع الوجد و تفرق  
 الاتصال لا يمكن ان يكون متشابه الاجزاء لانه لا بد من انتهاء القسمة الى  
 آحاد لا يكون في شيء منها تفرق فاذا وجود الوجد في الاجزاء الخالية عن  
 تفرق الاتصال لا يكون عن تفرق الاتصال (ولقائل ان يقول) اننا لنسلم  
 كون الوجد متشابه الاجزاء في الحقيقة نعم قد يكون متشابه الاجزاء في  
 الحس ولا يلزم من ذلك ان يكون متشابه الاجزاء في الحقيقة لان التفرقات  
 متى كثرت في السطح كان البعض قريبا من البعض وصارت السطوح صغيرة  
 جدا فاذا حصلت الآلام في مواضع التفرقات فلكثرة تلك المواضع وقرب  
 بعضها من البعض وصغر ما بينها من السطوح يشبه على الحس فيظن كونه  
 للوجد متشابه وان لم يكن في نفس الامر كذلك (وهذا) كما اذا دققنا  
 المدد والاسفيداج والزرنيخ (١) والزرنيخ دقا ناعما وخطنا البعض ببعض  
 يابسا فانه يظهر في الحس للمجموع لون منفرد على حدة وان لم يكن في نفس  
 الامر كذلك فاذا كان هذا الاحتمال قائما لم يكن القياس برهانيا \*

(الثاني) قال البرد موجد حيث يقبض ويجمع وحيث يبرد وتفرق الاتصال  
 عن البرد لا يكون حيث يرد بل في اطراف الموضع المتبردة (ولقائل ان  
 يقول) الموضع اذا تبرد فانه ينقبض ويمرض عن ذلك الانقباض ان تعدد  
 اطرافه عن اطراف الموضع الحار وان تضغط اجزاؤه المتبردة بعضها في بعض  
 وكلا الامرين سبب لتفرق الاتصال (اما الاول) فلانه اذا تمدد طرفه  
 عن طرف الموضع الحار انفصل عنه فحصل التفرق (واما الثاني) فلان

(١) هو معدن متفتت بهاض يعمل منه الحبر الاحمر ١٢ محيط

الضبط سبب لتفرق الاتصال ولذلك جعلتم الالم الضابط قسما من اقسام الالم وايضا فلان الموضع المتبرد يمكن ان يكون بمضه ابرد من البمض وحينئذ يتفصل الابرء عن البارد واذا كانت هذه الاحتمالات قائمة لم يكن القياس برها نيا \*

(الثالث) قال الوجب لاعماله احساس بؤثر مناف بنته من حيث هو مناف والحد يتمكس فكل محسوس مناف من حيث هو مناف موجد \*

(ولقائل ان يقول) ان كنت تجعل اسم الوجع اسما لادراك المناف فذلك مما لا منازعة فيه ولكننا بينا ان المعنى الخصوص الذي نجده من اتساع ونسبه بالالم لم يثبت بالبرهان انه نفس ادراك المناف او امر آخر مقارن له ومتى كان كذلك لم تكن في هذا الكلام فائدة (وايضا) فهو متقوض بسوء المزاج الرطب فانه مدرك فها هنا حصل ادراك المناف مع انه لم يوجد الالم (ويمكن) ان يتمسك في اثبات المطلوب بان لسعة المقرب اشد ايلاما من الجراحة العظيمة ولو كان المولم هو تفرق الاتصال فقط لكانت الجراحة العظيمة اقوى في الايلام منها والمالم يكن كذلك علمنا ان زيادة الالم من لسعة المقرب انما حصل من سوء المزاج لا من تفرق الاتصال (ويمكن) ان يعترض على ذلك بيمض ما ذكرناه \*

(الفصل الرابع في ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق)

﴿ الفصل الرابع في ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق ﴾

(سوء المزاج) ان استقر في المعضو وابطل الطيعة الخاصة بالمعضو فذلك يسمى سوء المزاج المتفق وان لم يكن كذلك يسمى سوء المزاج المختلف ثم ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق (والشيخ) بين ذلك بحجة ومثالين (اما الحجة) فهي ان سوء المزاج المتفق لا يحس لان الحاس يجب



ان ينقل عن المحسوس والشئ لا ينقل عن الحالة المتسكنة التي لا تغيره بل عن  
الضد الوارد المتغير اليه الى غير ما هو عليه •

( واما المثالان فاحدهما ) ان حرارة صاحب اللدق اشد كثيرا من حرارة  
صاحب القلب مع ان صاحب اللدق لا يبرد من الالتهاب ما يحس به صاحب  
القلب او صاحب حمى اليوم لان حرارة اللدق مستقرة في جوهر الاعضاء  
الاصلية وحرارة القلب واردة من مجاورة خلط على اعضاء محفوظ فيها  
مزاجها الطبيعي بحيث اذا نحتى عنها الخلط بقي المضمونها على مزاجه •

( المثال الثاني ) ان ذا النافض بالاستحمام شتاء اذا استحم بالماء الحار بل  
بالتأخر عرض له منه تاذ لان كيفية بدنه بعيدة عنه مضادة اياه ثم يافته فيستلذه  
كما يتدرج الى الاستعالة عن حال البرد الما جل ثم اذا قد ساعة في الحمام  
الداخل فربما يتفق ان يصير بدنه اسخن من ذلك الماء فاذا فرفص يصب الماء  
الاول يسته عليه اقشعر منه على انه يشترده •

( ويمكن ان يقال ) ان المنافاة صفة لا تنحقق الا عند ثبوت شيئين ليكون  
احدهما منافيا للآخر فاذا كان المضمو كيفية فورد عليه ما يضافد كيفيته فلا يخلو  
اما ان يكون الوارد عليه قد ابطال كيفية ذلك المضمو او لم يطل كيفيته  
فان ابطال كيفية ذلك المضمو لم يكن هناك كيفيتان بل كيفية واحدة واذا لم  
يوجد هناك كيفيتان لم تكن المنافاة حاصلة لما عرفت واذا لم تكن المنافاة  
حاصلة لم يكن ادراك المنافاة في حصولها فلا يكون الا لم حاصلها واما اذا كان  
الوارد لا يقوى على ابطال كيفية المضمو فينشذ تكون المنافاة حاصلة بين كيفية  
المضمو وكيفية الوارد عليه واذا كانت المنافاة حاصلة فينشذ يحصل الشور  
بتلك المنافاة فلا جرم يتحقق الالم ( فهذا هو السبب ) في ان سوء المزاج

للتفق لا يؤلم وسوء المزاج المختلف يؤلم •

### ﴿ الفصل الخامس في تفصيل اللذات الحسية ﴾

( قال ) جالينوس اللذة والالم يحدثان في الحواس كلها وكلما كان الحس اكثف كانت مقاومته مع الوارد اكثر فكان الالم واللذة اقوى . والطف الحواس البصر لانه يتم بالنور الذي يشبه النار التي هي الطف للناسر فلا جرم لا تكون اللذة والاذى في البصر الا قليلا ( واما السمع ) فاعل لطافة من البصر لان آله الهواء المقروع فلا جرم صارت اللذة والاذى في هذه الحاسة اكثر منهما في البصر ( ثم الشم ) اقل لطافة من السمع لان محسوسه البخار وهو اقل من الهواء فلا جرم اللذة والاذى في الشم اكثر منهما في السمع ( والذوق ) اغلظ من الشم لان آله الرطوبة اللذبة وهي في درجة الماء فلا جرم اللذة والاذى في الذوق اكثر ( واللمس ) اغلظ من جميع الحواس لانه في قياس الارض فكانت مقاومته مع الوارد اقوى وابطأ فلا جرم صارت اللذة والاذى فيه اقوى ( وقال الشيخ ) في التفصيل الثالث من المقالة الثانية من علم النفس الحواس منها ما للذة لها في محسوساتها ولا الالم ومنها ما يبتذو يتألم بتوسط المحسوسات فاما التي لا للذة لها ولا الالم مثل البصر فانه لا يبتذ بالالوان ولا يتألم بل النفس تتألم بذلك وتأنذ من داخل وكذلك الحال في الاذن فان تألمت الاذن من صوت شديد والعين من لون مفرط كالضوء فليس تألم من حيث نسمع او تبصر بل من حيث تلمس لانه يحدث فيه الالم لمسي وكذلك يحدث فيه بزوال ذلك لذة لمسية واما الشم والذوق فيتألمان وابتذان اذا تكيفتا بكيفية منفرة او ملائمة واما اللمس فانه قد يتألم بالكيفية الملموسة وابتذ بها وقد يتألم وابتذ بغير توسط كيفية

من المحسوس الاول بل يتفرق الاتصال والتشامه (هذا ما قاله الشيخ) وهو الحق الصريح.

(فان قيل) لاشك ان الملائم للمعين هو الابصار فكيف زعم الشيخ ان المعين لا تمتد بذلك مع انه حد اللذة بانها ادراك الملائم (فقول) لما نحن فلانساعد على ان في المعين قوة مدركة بل البصر والسامع هو النفس وهذه الاعضاء آلات لها في هذه الادراكات فاندفع عنا هذا الاشكال.

(واما على مذهب الشيخ) فالمذوران الالوان ليست ملائمة للقوة الباصرة فانه يستحيل اتصاف القوة الباصرة بالالوان ثم ادراك الالوان امر ملائم للقوة الباصرة والشيخ لم يحفل بحصول الملائم لذة بل جعل ادراك الملائم لذة فالقوة الباصرة اذا ابصرت فقد حصل لها الملائم الذي هو ادراك الالوان ولم يحصل لها ادراك هذا الملائم فان القوة الباصرة ما دركت كونها مدركة للالوان بل النفس تدرك الاشياء وتدرك انها ادركت تلك الاشياء فلا جرم تحصل لها اللذة.

(ولفائل ان يقول) القوة الالامسة يتمتع اتصافها بالكيفيات الملموسة فانها لا تكون تلك الكيفيات ملائمة لها لان الملائم هو الذي يكون كمالا للشيء واول درجات الكمال امكان حصوله للشيء بل الملائم للقوة الالامسة ادراك الملموسات ثم ليس لها ان تدرك انها ادركت الملموسات فهي اذا ما دركت الملائم فيلزم ان لا تكون لها اللذة مع ان الشيخ اعترف بحصول اللذة لهذه الحاسة (والحاصل) ان هذه المحسوسات اما ان يسلم كونها ملائمة لهذه الحواس او يقال الملائم للحواس هو الاحساس لا المحسوس فان سلم كون المحسوسات ملائمة للحواس كان ادراكها ادراكا للملائم فيكون ادراك

ادراك البصر للالوان ادراكا للملائم فتقوله بعد ذلك ان للبصر لا يتبد  
بالالوان يناقض قوله اللذة هي ادراك الملائم (واما ان منع ذلك) وزعم ان  
الملائم لهذه الحواس هو الا حاس لا المحسوس فلا يخلوا ما ان يقول بان  
حصول الملائم هو اللذة ليقول ادراك الملائم الذي يحصل هو اللذة (فان  
قال بالاول) فقد لزمه تسليم القول باللذة للبصر (وان قال بالثاني) لزمه  
ان لا يثبت اللذة في حاسة اللمس لانه ليس الملائم لها للموسات بل الاحساس  
بها تم ليس لها ادراك لذلك الاحساس فليس لها ادراك الملائم فوجب ان  
لا تكون لها لذة فهذا هو وجه الاشكال •

﴿ الباب الرابع في قبة الكيفيات النفسانية • وفيه سبعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في الصحة والمرض • وفيه ستة مباحث ﴾

﴿ البحث الاول ﴾ في حدهما حد الشيخ للصحة في الفصل الاول من القانون  
بانها ملكة او حالة تصدر عنها الافعال من الموضوع لماسلية (وحدهما)  
في الفصل الثاني من التنظيم الاول من الفن الثاني من هذا الكتاب بانها هيئة بها  
يكون بدن الانسان في مزاجه وتركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها صحيحة  
وسليمة ( وحد المرض ) بانه هيئة في بدن الانسان مضادة لهذه ( وحدهما )  
في الفصل الثاني من سابعة قاطيغورياس منطق الشفاء بانها ملكة في الجسم  
الحيو اني تصدر عنها لاجلها الافعال الطيبة وغيرها على المجرى الطبيعي غير  
ماؤفة والمرض حالة او ملكة مقابلة لتلك فلا تكون افعاله من كل الوجوه  
كذلك بل تكون هناك آفة في الفعل •

﴿ فنقول ﴾ الامور التي وضعتها الشيخ في هذه الحدود موضع الجنس مختلفة  
باسموم والمخصوص فاعلم الهيئة لان الشيخ لما ذكرها في رسم الكيفية ذكر

﴿ في سبعة مباحث ﴾ ( الفصل الاول في الصحة والمرض )

بمد هاما يميز السكيفية عن - اثر اجناس الاعراض ولولا ان الهيئة مقولة على  
جلة اجناس الاعراض لما احتاج الى ما يميز السكيفية عن غير هابند ذكر  
كونها هيئة ثم بمد ذلك الذي جعل فيه الحال والملكة مكان الجنس اخص  
من الاول ثم بمد ذلك الذي جعل الملكة فيه على التمييز في مكان الجنس  
اخص من الثاني فهذا تلخيص ما وضع في هذه الرسوم موضع الجنس فلنلخص  
ما وضع فيها مكان الفصل •

( فنقول ) قوله في الحد الاول تصدر عنها الافعال من الموضوع لها - لينة  
لم يتبر فيه الا ان يكون الفعل الصادر عن موضوعه - لجا فالنبات اذا كانت  
افعاله من الجذب والمهضم - لينة وجب ان تكون صحيحة فهذا الرسم يدرج  
فيه صحة النبات والحيوان اجمع ( واما الرسم المذكور ) في الشفاء وهو انه  
ملكة في الجسم الحيواني تصدر عنه لاجلها افعاله الطيبة فهذا اخص من الاول  
لانه لا يدخل فيه صحة النبات ولكن يدخل فيه صحة سائر الحيوانات ( واما  
الرسم المذكور ) في الموضوع الآخر من القانون وهو انه هيئة بها يكون  
بدن الانسان بحيث يصدر عنه كذا فهو اخص من الكل لانه لا يدخل  
فيه الا صحة الانسان ( فهذا هو القول ) في تلخيص مفهومات هذه الرسوم  
وتلخيص اختلافها في العموم والخصوص •

( البحث الثاني ) في ان الصحة هل هي مندرجة تحت الحال والملكة  
ام لا قلنا بل ان يمنع ذلك من وجهين ( الاول ) ان الصحة والمرض  
متضادان فوجب دخولهما تحت جنس واحد فان كانت الصحة داخلة تحت  
الحال والملكة وجب ان يكون المرض داخلا تحتها والافلا •

( ثم ان الاطباء ) اتفقوا على ان اجناس الامراض المفردة ثلاثة - سوء المزاج

المفرد وسوء التركيب و تفرق الاتصال (فاما سوء المزاج) فهو غير داخل تحت الحال والملكة لان سوء المزاج الم انما يحصل عند صيرورة هذه الكميات الاربع ازيد او اقص مما ينبغي بحيث لا تبقى الافعال مع تلك الزيادة او النقصان سليمة وهناك امران (احدهما) الكيفية الثرية (والثاني) صيرورة البدن موصوفاً (فان جعل المرض) نفس الكيفية الثرية مثل ان يحمل الحسى نفس الحرارة الثرية على ما نص عليه الشيخ لم يكن المرض المزاجي داخل تحت الحال والملكة لان المرض هو الحرارة المخصوصة والحرارة من النوع المسمى بالا تعاليات والاقمالات لا من النوع المسمى بالحال والملكة (واما ان جعل المرض) لا نفس تلك الكيفية بل موصوفة البدن بها فهذا هو مقولة ان ينفلو وليس هو من الحال والملكة ثبت ان المرض المزاجي ليس داخل تحت الحال والملكة .

(واما المرض التركيبي) فهو عبارة عن مقدار او عدد او وضع او شكل او انسداد مجرى يخل بالافعال وليس شئ منها داخل تحت الحال والملكة اما المقدار والعدد فلا نهما داخلان تحت الكم لان تحت الكيف واما الوضع فلا نه مقولة مستقلة بنفسها واما الشكل فلا نه وان كان تحت الكيف لكنه غير داخل تحت الحال والملكة بل تحت الكميات المختصة بالكميات (واما ان قيل) المرض هو موصوفة البدن بهذه الامور كانت ذلك مقولة ان ينفلو على ما ينهاه

(واما تفرق الاتصال) فهو عبارة عن عدم الاتصال مما من شأنه ان يكون متصلا والامور العدمية لا تكون مندرجة تحت مقولة اصلا فضلا عن ان تكون داخل تحت الحال والملكة ثبت انه ليس ولا واحد من اجناس

الامراض مندوجات تحت الحال والملكة فلا تكون الصحة مندرجة تحتها •  
 (الثاني) ان العناصر اذا امتزجت انكسرت سورات كيميائيا وحيث  
 تستمد لامرين (احدهما) كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة  
 واليبوسة فتكون مثلا حرارة منكسرة او برودة منكسرة او رطوبة منكسرة  
 او يوبوسة منكسرة (وثانيهما) قوى وكيفيات اخرى مثل طيعة  
 النفس اولون او طم •

(واذا ثبت ذلك فنقول) المسمى بالصحة اما ان يكون اجتماع تلك الاجزاء  
 او الكيفيات المنكسرة الحاصلة للمجموع او القوى وسائر الكيفيات التي  
 تتبع ذلك (فاما اجتماع تلك الاجزاء) او تأثير بعضها في البعض وتأثير بعضها عن  
 البعض فكل ذلك من المقولات النسبية فلا تكون تحت الحال والملكة (واما  
 تلك الكيفيات المنكسرة) فهي داخلة تحت النوع المسمى بالا تعاليات  
 والاتصالات فلم تبق هاهنا الا القوى فان كان المراد بالصحة هذه القوى كان  
 ادخال الصحة تحت الحال والملكة مستقيما ولكن يلزم منه ان لا يكون المرض  
 مقابلا للصحة فثبت ان ادخال الصحة تحت الحال والملكة مشكل •

(البحث الثالث)

(البحث الثالث) عن الشكوك المذكورة على الحد المذكور للصحة في اول  
 القانون وهي اربعة (الاول) كلمة اول الترديد والفرض من التحديد الاثبات  
 وبينهما تباين (الثاني) قوله تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة هو  
 كلام غير منتظم فان قوله تصدر عنها الافعال مشربان المبدأ هو تلك الحال  
 والملكة ثم قوله من الموضوع لها مشربان مبدأ الافعال هو الموضوع وبينهما  
 تباين (الثالث) لماذا قدم الملكة على الحال مع ان الوصف يكون حالا  
 اولاً ثم يصير ملكة (الرابع) السليم هو الصحيح فيكون نحدد الصحة به

نحدد

تحدد بالشئ بنفسه •

( فنقول ) اما الحال فقد عرفت ان مخالفته للملكة ليست في امر ذاتي بل في امر عرضي زائل وهور سوخ الكيفية وعدم رسوخها على هذا لا يلزم من الشك في اندراج الصحة تحت الحال او الملكة شك في شئ من مقومات الصحة بل في بعض عوارضها وبصير تقدير الكلام كأنه قال (الصحة كيفية تصانية سواء كانت راسخة او زائلة يكون موضوعها كذا) ثبت ان هذا التردد يغير محضر (واما الثاني) فله ان الفاعل للافعال ليس هو الصحة بل الصحيح ولكن الصحيح انما يمكنه فعل تلك الافعال لقيام الصحة به فالصحة هي الوصف الذي لاجله تصدر الافعال عن موضوعها سليمة وهذه الدقيقة اعتبرها الشيخ في الحدود الثلاثة التي ذكرها للصحة (واما الثالث) فالسبب في تقديم الملكة على الحال في اللفظ اما لان الملكة غاية الحال والغاية متقدمة في البلية واما لان الملكة اتفقوا على كونها صحة والحال اختلفوا في كونها صحة فوجب تقديم اتفقوا على التخصف (واما الرابع) فالصحة في الافعال امر محسوس وفي البدن غير محسوس وتعريف غير المحسوس بالمحسوس جائز •

(الباب الرابع)

( البحث الرابع ) عن الرسم الثاني وهو قوله هيئة بهايكون بدن الانسان في مزاجه وتركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها صحيحة سليمة وعليه شكوك ثلاثة •

( الاول ) انه جعل الصحة علة لتكون البدن بحيث تصدر عنه الافعال وهذا انما يتناول القوى لا الصحة بمعنى الاعتدال التي يقابلها المرض وهذا متوجه ايضا على الرسم الاول (الثاني) انه قيده بالبدن الانساني وهو غير صواب لان الصحة توجد في سائر الحيوانات بل في النبات ايضا (الثالث) ذكر فيه



المزاج والتركيب ولم يذكر فيه الاتصال (ظان قائل) لما ذكرت التركيب والاتصال مندرج تحت التركيب فلم تكن بحاجة الى ذكر الاتصال (فتقول) الامزاج ايضاً مندرج تحت التركيب نعم الفرق ان اجزاء العناصر حصل فيها التركيب مع الاستعالة حتى تكونت عنها الاعضاء البسيطة والاعضاء البسيطة حصل فيها التركيب ولم تحصل فيها الاستعالة واذا كان الامزاج قسمين اقسام التركيب بجملة قسمها له يكون خطأ •

(فالخلاصة) انه اما ان يكون ذكر المزاج زائداً او يكون حذف الاتصال ناقصاً (وعند هذه المباحث) يظهر ان الاولى ان نحدد الصحة بمقالة القدماء وهو انه الذي منه يكون البدن الحيواني في تركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها سليمة وانما قلنا منه ولم نقل به حتى يتناول الصحة بمعنى الاعتدال واما المزاج والاتصال فهما داخلان في التركيب •

(البحث الخامس في تقابل الصحة والمرض) ذكر في القانون ان المرض هيئة مضادة للصحة وذكر ذلك ايضاً في الفصل الثاني من سابعة قاطيغورياس منطق الشفاء وذكر في آخر الفصل الثالث من هذه المقالة من الشفاء ان المرض ايضاً من حيث هو مرض بالحقيقة هو عديم ولاست اعنى من حيث هو مزاج او االم (وهذا مشعر) بانه جعل ذلك التقابل تقابل العدم والملكية (فاقول) ليست بين الكلأين مناقضة لان الصحة عند الشيخ عبارة عن الامر الذي لا جله يصدر الفعل السليم عن موضوعه فذلك الامر يكون لاعمالة وجوديا (واما في وقت المرض) فهناك امران (احدهما) عدم ذلك الامر الذي كان مبدءاً لافعال السليمة (والثاني) حصول المبدء للافعال الغير الملائمة فان جعل الاول مرضاً كان التقابل بينه وبين الصحة

تقابل الدم والملكة وان جعل الثاني مرضا كان التقابل بينهما وبين الصحة تقابل التضاد

(البحث السادس في انه لا واسطة بين الصحة والمرض)

طعن ان بين الصحة والمرض وسطا وهو حال لا صلبة ولا مرصبة (فأما قال) ذلك لانه نسي الشرائط التي ينبغي ان تراعى في حال ماله وسط وما ليس له وسط وتلك الشرائط ان يفرض الموضوع واحدا بينه في زمان واحد بينه وان يكون الخبز واحدا بينه والخبز والا اعتبار واحدة بينهما فاذا فرض كذلك وجاز ان يتخلل الموضوع من الامرين كان هناك واسطة فان فرض انسان واحدا اعتبر منه عضوا واحدا او اعضاء معينة في زمان واحد جاز ان يكون معتدل المزاج سوى التركيب بحيث تصدر عنه جميع الافعال التي تتم بذلك المعضو او الاعضاء سليمة وان لا تكون كذلك فيها هنا واسطة وان كان لا بد من ان يكون معتدل المزاج سوى التركيب اولا لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب اما لان احدهما دون الآخر اولا لانه ليس ولا واحد منهما فليس بينهما واسطة هذا ما قالوه

(وانا اقول) يشبه ان يكون النزاع في ذلك لفظيا لان من زعم انه ليس بين الصحة والمرض واسطة عني بالصحة كون المعضو الواحد او الاعضاء الكثيرة في الوقت الواحد وفي الاوقات الكثيرة بحيث تصدر عنها الافعال سليمة وهي بالمرض ان لا يكون كذلك واذا عطينا بالصحة والمرض ذلك فلا شك في انه لا واسطة بينهما

(واما من اثبت) الحالة المتوسطة عني بالصحة كون كل الاعضاء بحيث تصدر عنها الافعال سليمة وعني بالمرض كون كل الاعضاء بحيث تكون

افعالها ماثوثة واذا عني بالصفة والمرضى ذلك فلا حاله هناك حالة متوسطة وهي ان يكون بعض الاعضاء بحيث تصدر عنها افعالها سليمة وبعضها بحيث تصدر عنها افعالها ماثوثة فثبت ان هذا الخلاف لفظي.

### الفصل الثاني في اسباب الفرح

(الفصل الثاني في اسباب الفرح)

( انك ستعرف ) بمدى ذلك ان لوجود الامور التي تحدث في عالمنا من اذ ابدأ عام القيص وان فيضه انما يتخصص بسبب تخصيص قبول المورد فلا جرم يجب علينا ان نذكر الاسباب المدة لوجود هذه الكيفيات النفسانية ( فنقول ) اتفق الحكماء والاطباء على ان الفرح والتم والخوف والغضب كيفيات تابعة للاتعالات الخاصة بالروح الذي في القلب ثم ان كل افعال يشتد ويضعف لا بسبب الفاعل فاعما يتبع في اشتداد وضعفه اشتداد استعداد الجوهر المنفعل وضعفه والفرق بين القوة والاستعداد ان القوة تكون على الضدين سواء والاستعداد لا يكون على الضدين سواء فان كل انسان يقوى على ان يفرح ويحزن الا ان منهم من هو مستعد للفرح فقط ومنهم من هو مستعد للغم فقط فالاستعداد استكمال القوة بالقياس الى احد المتقابلين فلنذكر السبب لحصول الاستعداد للفرح ( فنقول ) الذي بعد النفس للفرح امور ثلاثة

( الاول ) كون الروح على افضل احواله في الحكم والكيف ( اما في الكم ) فهو ان تكون الروح كثيرة للقدرة فكثرة المقدار معتبرة لامرين ( احدهما ) لاجل ان زيادة الجوهر في الحكم توجب زيادة القوة في الشدة على ماسياتي ( والثاني ) لانه اذا كان كثيرا فيبقى قسط واف منه في المبدء ويبقى قسط واف منه للانبساط الذي يكون عند الفرح لان القليل ينحل به

الطبيعة

المواد

الطبيعة وتضيق عند المبدء ولا يمكنه من الانبساط (واما في الكيف) فان يكون ممتد لافي اللطافة والغلظ وان يكون شديد النورية (واذا عرفت ذلك) ظهرت المدللن اما قلة الروح كما للناتحين والمنهوكين والمشائخ بالا مراض واما غلظها كما للسودا وبين المشائخ فلا تنبسط لكشافها واما رقتها كالنساء والمنهوكين فلا تنق بالانبساط واما ظلمتها كما للسودا وبين.

(الثاني) امور خارجية وهي كثيرة (قال الشيخ) فنها قوية ومنها ضعيفة ومنها مرفوعة ومنها غير مرفوعة ومنها لم يرف ما قد اعتيد كثير افسقط الشعور به ولا حاجة بنا الى تدبير ما كان من اسبابها قويا وظاهرا (واما الاخرى) فنزل تصرف الحس في العالم والدليل على الالتذاذ به الايحاش بضده وهو الالقامة في الظلمة ومثل شاهدة الشكل والدليل على تفرجه غم الوحدة (واقائل ان يقول) ليس يلزم من كون الشيء على صفة ان يكون لصدده ضد تلك الصفة فان الشيخ نفسه قد بين في كتاب الجدل ان هذه القضية مشهورة وهي باطلنة في نفسها فلي هذا لا يلزم من كون الظلمة موحشة ان يكون تصرف الحس في العالم لذيدا (قال) ومثل التمكن من المراد في الوقت والاستمرار على مقتضى القصد من غير شاغل وكذلك العزائم والآمال وذكر ماسلف ورجاء ما يستقبل وتحدث النفس بالاماني والمحادثة والاستغراب والاعراب والتعجب والاعجاب ومصادفة حسن الاصقاء من المجاور والمساعدة والخديعة والتليس والظبة في ادنى شيء.

(واما اسباب الغم) فاما قبل هذه الامور التي ذكرناها وهي تذكر الاخطار التي عرضت والآلام التي قوسيت والاحقاد وما غاظ من الماملات والمعاشرات ومثل توم المخاوف في المستقبل وخصوصا الواجب من مفارقة

هذه الدار والقصور عن المراد •

(الثالث) ان تكرر القرح بعد النفس للفرح وتكرر النغم بعد النفس للنغم لان كل صفة ذات ضد اذا حدثت فان القوة على تلك الصفة تشته خصم استمدادا وبيانه من وجوه ثلاثة •

(الاول) الاستقراء فان الجسم اذا تسخن حرارته متوالية استعد بسرعة السخن وكذلك اذا تبرد وكذلك اذا تخلص وكذلك اذا تكاثف والقوى الباطنة تصير لها عند تكرير افما لها واتصلا لا تها ملكة قوية والاخلاق بمنى هذا تكتسب •

(الثاني) ان كل افعال مؤدا الى فعل فهو مناسب له والمناسب للشيء معاند لصدده والمعاند للصد اذا تمكن حرارته يقهر من استعداد المقابل له فزاد في استعداد الضد الذي هو مناسب له •

(الثالث) وهو ان القرح يلزمه امران (احدهما) تقوى القوة الطبيعية (والثاني) تخلخل الروح لما يكلفها القرح من الانبساط وتبع تقوى القوة الطبيعية امور ثلاثة (احدها) اعتدال مزاج الروح (وثانيها) كثرة تولد بدل ما يخل منه (وثالثها) حفظه من استيلاء التحلل عليه (واما تخلخل الروح) فيتبعه امران (احدهما) الاستعداد للحركة والانبساط للطف القوام (وثانيها) انجذاب المادة الغازية اليه بحركته بالانبساط الى غير جهة حركة الغذاء اذ من شأن كل حركة بهذه الصفة ان تستشيع ما وراءها بالانكسار صفة شامخ الاجسام وامتتاع الخلاء فتكرر القرح بهذا المعنى بعد القرح (واما النغم) فلانه يشبه وصفه ان مقابلان للوصفين الثابتين للفرح (احدهما) ضعف القوة الطبيعية (والآخر) تكاثف الروح للبرد الحادث عند انقضاء الحرارة الفريزية

لشدة الانقباض والاحتقان من الروح وتنبع ذلك اضداد ما ذكرناه ثبت  
ان تواتر القرح يدل للقرح وتواتر النغم يدل للنغم فهذا جملة اسباب القرح •

(الفصل الثالث في سبب شدة فرح شارب الخمر وشدة غم السوداءى)  
(اما فرح شارب الخمر) فلان الخمر اذا شربت باعتدال ولدت روحا كثيرة  
ممتدة في الرقة والغلظة شديدة النورانية وذلك هو السبب الاول ثم ان تلك  
الارواح الدماغية تكون في ذلك الوقت شديدة الترطب وشديدة التمزج  
لما يتصمد اليها من البخارات الرطبة المضطربة فلرطوبتها لا بد من تحريك  
اللطيف الروحاني ولاضطرابها لا بد من التشكيل الروحاني وحيث  
يصعب على العقل ان يستعملها في الحركات الفكرية فترض القوة العقلية عنه  
امراضا بقدر ما يتبدل مزاجها (١) ويسكن عوجها واذا قل استتمل العقل  
لتلك الارواح صارت تلك الارواح مشغولة بما يرد عليها من الحواس  
الخارجية لاسيما والحواس الظاهرة اقدر على تحريك الروح الباطني من العقل  
على تحريكه ولذلك فان العقل اذا استمعى عليه شيء استعان بالحواس فيتمكن  
منه كما في العلوم الهندسية (فاذا اجتمع لشارب الخمر امور ثلاثة) احدها  
استكمال جوهر روحه في السكم والكيف (وثانيها) اندفاع الافكار  
العقلية عنه التي ربما كانت اسبابا للنغم (وثالثها) اشتغال تخيله وتفكيره  
بالحسوسات الخارجية التي هي اسباب اللذة فلا جرم يكمل فرحه ويقوى  
نشاطه •

(واما غم السوداءى) فالامر في حقه بالضد مما ذكرناه وايضا فهو يكون  
قوى التخيل لان الروح الذي في البطن الاوسط من الدماغ تخف حركته  
لجفافه ولما تفيد السوداء من اليبس ثم انه لقوة تخيله ينفذ تخيله في فكرة

(١) في نسخة بقدر مقتضى حالها وما يتبدل مزاجها ٢٢

(الفصل الثالث في سبب شدة فرح شارب الخمر وشدة غم السوداءى)

موحشة بإبراده الاشباح والمحاكيات للسبب العام الموحش فتكون كأنها واقعة فيه فلا يزال في خوف وغم.

(الفصل الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط)

(وذلك من وجوه خمسة) (الاول) انه ليس كل ضعيف القلب محزنا وبالعكس و ايضا ليس كل قوي القلب مفراحا وبالعكس لان الحدود متخالفة فان ضعف القلب حالة بالقياس الى الامر المخوف من جهة قلة احتماله وضيق الصدر حالة بالقياس الى الامر الموحش من جهة قلة احتماله والمخوف هو المؤذي البدني والموحش هو المؤذي النفساني.

(الثاني) ان اللوازم مختلفة فضعف القلب يحركه الى الهرب والتوحش وضيق الصدر الى الدفع والمقاومة ولذلك فان القوة كثيرا ما تغيب عند ضعف القلب مع انها كثيرا ما تنهض عند التوحش.

(الثالث) ان في ضعف القلب اتعاليين اتعالم بالتأذى واتعالم بالتشوق الى حركة المباحة وفي ضيق الصدر اتعالم واحد وهو بالتأذى فقط وليس يلزم من ذلك التشوق الى الهرب بل ربما اختار مقتضاه لفرض آخر فيكون ذلك شوقا اختيار بالاشوقا حيوانيا وربما اختار المقاومة للبطش.

(الرابع) ان اللوازم البدنية متخالفة لان ضعف القلب يلزمه عند حصول المؤذي الذي يخصه نخود من الحرارة الغريزية واعتيلا من البرودة وضيق الصدر يلزمه كثيرا عند حصول المؤذي الذي يخصه اشتعال من الحرارة الغريزية.

(الخامس) ان الاسباب الاستعدادية متخالفة فان ضعف القلب قد يتبع لاجل

(الفصل الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط)





الحركة الى الخارج لبرودته ورطوبته قليل الاشتغال فيقل الاستعداد فيه للفرح والغضب ويكون لرقته سهل التحلل ولبرودته قليل التولد والدم الكدر الغليظ الزائد في الحرارة يعد للغم والغضب الثابت الذي لا ينحل اما لغم فلما يتولد فيه من الروح الكدر ولما للغضب فسرعة اشتغاله بحرارته واما اثبات الغضب فلانه كثيف والكثيف اذا سخن لم يبرد بسرعة واما غضب الدم الصنراوى الرقيق فيكون اسرع هيجانا واسرع انحلالا لان الروح المتولدة من ذلك الدم اشد حرارة وهو مع ذلك غير كثيف واذا كان دمه صافيا مشرقا كان مع ذلك مفراحا (والدم الغليظ) النير الكدر اذا كان زائدا في الحرارة وهو في النواذر يكون صاحبه غير محزان ويكون شجاعا قوي القلب ويكون غضبه اقل لان المفراحة تكسر من الغضب والمحزنة تعد للغضب لان الغضب حركة الى الدفع والمفراحة مناسبة للذة واللذة تكون الحركة فيها نحو الجذب فهذا الا انسان يكون غضبه في الامور عظيما شديدا لتسخن روحه وكذلك بعينه يكون قليل الخوف (والدم الغليظ) النير الكدر الزائد في البرودة يكون صاحبه لا محزانا ولا مفراحا ولا يشتد غضبه ويكون جنبه الى حد يكون يلبد في كل امر سا لئلا يزداد روحه يكون شبيه دمه (والدم الغليظ) الكدر الزائد في البرودة يكون صاحبه متوحشا محزانا ساكن الغضب الا في امر عظيم وجبت غضبه دون ثبات حار المزاج الذي يشاكله في سائر الاوصاف وفوق ثبات رقيق القوام ويكون حقودا •

الفصل السابع في الحقد

### ﴿ الفصل السابع في الحقد ﴾

( اعلم ان الحقد ) لا يوجد الا عند غضب ثابت وان يكون الانتقام لافي غاية السهولة ولا في غاية العسر ( اما ان الغضب ) يجب ان يكون ثابتا فلانه لو كانت

سريع الزوال لم تقرر صورة المؤذى في الخيال ولم تنجذب النفس الى طاب  
الاتقام •

( واما انه ) يجب ان لا يكون الاتقام في غاية السهولة فلو جوين ( احدهما )  
ان الاتقام اذا كان سهلا اشتتت النفس بحركة الاتقام واشتغال النفس  
بالقوة المحركة عنهما من الاشتغال باستعفاظ صورة المؤذى في الخيال والذكر  
لان اشتغال النفس بحجة عنهما من الاشتغال بحجة اخرى •

( وثانيهما ) ان الشوق الى الاتقام اذا اشتد ولم يكسر منه خوف بلغ من  
ناكده وسهولة حصوله الى ان صار عند الخيال كالحاصل والحاصل لا يطلب  
حصوله فلا جرم لا يبق الشوق الى تحصيله ولذلك فان الاتقام من الضغنه  
لما كان سهلا سقط الشوق اليه •

( والدليل ) على ان حالة الخيال في الرغبة والرهبه مبنية على المحاكيات لاعلى  
الحقائق تنفر النفس عن العسل اذا شبه بمره مقيته وعن سائر المطام والمشارب  
اذا كانت صورها شبيهة بصور الاجسام المستفردة فكذلك الشيء الذي  
يسهل حصوله ينزل عند الخيال منزلة الحاصل فلا يبق الشوق الى تحصيله •

( واما انه ) يجب ان لا يكون الاتقام في غاية السهول بل يكون في محل  
الطمع فلان المؤذى اذا كان عظيما مثل الملوك فان البأس من الاتقام منه  
والخوف يمنع ثبات صورة الشوق الى الاتقام في النفس •

( ثبت بهذا ) ان المقدار يوجد عند وجود غضب ثابت متوسط بين  
الشدة والفتور ومعلوم ان ثبات الغضب انما يكون اذا كان الدم غليظا  
كدرا او ان توسط الغضب بين الشدة والفتور انما يكون اذا كان الدم باردا  
( ثبت ) ان الدم الغليظ الكدر المائل الى البرودة هو المستند للعقد ( واكثر )

هذه الفصول) إنما قلناه من الرسالة التي جمعها الشيخ في الأدوية القليلة (وهذا آخر الكلام) في الكيفيات النفسانية والذي بقي منها اذكره في علم النفس انشاء الله تعالى شأنه •

﴿ القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكليات • وفيه مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

( لما المقدمة ) تهيأ بحثنا ( البحث الاول ) في بيان حقيقة هذا النوع ( اعلم ) ان هذا النوع هو الكيفية التي تمرض اولاً للكيفية وبواسطة الجسم فان الشكل يمرض اولاً للمقدار وكذلك للانحناء والاستقامة •

( واقتل ان يقول ) الخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وهي تمرض اولاً للجسم الطبيعي فانه ما لم يكن جسم طبيعي لم تكن هناك خلقة ( فنقول ) الامور العارضة للكيفية منها ما هي عارضة لها بسبب انها كيتو منها ما يمرض بسبب انها كية شيء مخصوص وفي كلا القسمين العارض عارض للكيفية ثم ان اللون حامله الاول هو السطح كما عرفت والجسم بنفسه غير ملون بل معنى كونه ملوفاً ان يكون سطحه ملوفاً وليست القوة واللازمة حاملها المعنى بتوسط الجسم بل يحملها الجسم بمادته وصورته فالخلقة ملتزمة من امرين ( احدهما ) الشكل وحامله السطح بذاته ( وثانيهما ) اللون وحامله السطح ايضاً لكونه نهاية للجسم الطبيعي فاذا الحامل الاول للخلقة هو السطح ولكن توجهه على هذا ان يكون اللون والضوء داخلين في هذا النوع لان حاملها الاول هو السطح مع انها داخلان تحت النوع الذي يسمى بالافعال والتفاعلات فتكون الحقيقة الواحدة داخلة في مقولتين وذلك محال •

( البحث الثاني ) في اقسامه وهي اربعة ( الاول ) الشكل ( والثاني ) ما ليس

بشكل

( القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكليات )

مركز تجميعات كاتيبوري علوم اسلامي

جمع اري اعوال

بشكل مثل الاستقامة والانحناء للخط والتسطيح والتعديب (١) والتعديب  
للسطح (و الثالث) ما يحصل من اجتماع اللون والشكل وهو المسمى بالخلقة  
والهيئة (وال رابع) الكيفيات المارضة للمعد مثل الفردية والزوجية  
والتطيت والتربيع •

(ونتحقق القول) في تمييز هذه الاقسام بعضها من بعض ان قول الكيفية  
الخاصة بالسكنية اما ان تكون مختصة بالمتفصل وهو مثل الزوجية والفردية  
او بالمتصل واقسامه اربعة الزمان والجسم والخط (اما الزمان  
والجسم) فلم يدل الدليل على اختصاصها بكيفية لا توجد في الجسم الطبيعي  
الا بواسطها (بقي السطح والخط) فالعارض للخط هو الاستدارة  
والاستقامة والعارض للسطح فاما ان يكون لاجل كونه محيطا بالخط او ليس  
لاجل ذلك فالاول هو الشكل والثاني هو اللون ثم ان مجموع الشكل واللون  
هو المسمى بالخلقة (ونحن نكمل) في اقسام كل واحد من هذه الاقسام  
في ثلاثة ابواب •

﴿ الباب الاول في الاستقامة والاستدارة • وفيه سبعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في حقيقة الاستقامة والاستدارة •

(الخط المستقيم) له رسوم اربعة (الاول) ما ذكره اقليدس انه الموضوع  
على مقابلة اي نقط كانت عليه بعضها لبعض وذلك لان الخط المستقيم  
اذا فرضت عليه نقط باي مقدار كانت فانها تكون بالكلية على سمت واحد  
اي لا يكون بعضها مرئيا وبعضها مخفيا بل تكون وضع جميعها بالاضافة  
الى التخييل وضما واحدا •

(الثاني) ما ذكره ارشميدس انه اقصر خط يصل بين نقطتين لان كل نقطتين

فقد يمكن ان تصل بينهما خطوط كثيرة مقوسة وخط واحد مستقيم وهو اقصرها مسافة (وفيه اشكال) من حيث ان المستدير يتمتع ان يصير مستقيما واذا امتنع ذلك امتنع ان ينطبق على المستقيم واذا امتنع انطباقه عليه امتنع ان يوصف بأنه ازيد من المستقيم او اقصر منه (ونعم قريره) في باب تطابق المراكز •

(الثالث) انه الذي يطابق اجزاؤه بعضها بمضاع على جميع الاوضاع لان المستقيم اذا فصل منه جزء انطبق ذلك الجزء على بقية الخط على جميع الاوضاع والمقوس اذا فصل منه جزء ثم انطبق ذلك الجزء على بقية الخط المقوس فربما انطبق عليه ولكن بوضع واحد وهو ان يجمل محدب احدهما في مقعر الآخر فاما ان جعل مقعره على مقعره امتنع ان يتطابقا •

(الرابع) انه الذي اذا اثبت نهاياته وادير لم يتغير عن وضعه يعني اذا قبل وادبر كما يدار المحور لا يتغير وضعه (واما المقوس) فانه عند القلب يتغير الجهة المحدبة الى غير وضعها (واما السطح المستوي) فالحدود الثلاثة الاولى جارية فيه وهو انه الذي اذا خط فيه خطوط كثيرة لم يكن بعضها ارفع وبعضها اخفض او الذي هو اضعف السطوح التي نهايتها واحدة والذي تطابق اجزاؤه بعضها بمضاع على كل الاوضاع (واما الدائرة) فهي سطح مستوي محيط به خط واحد في داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية (واعلم) انه لا شك في وجود الخط المستقيم واما الدائرة فقد انكرها اكثر مشي الجزء الذي لا تجزى فيجب علينا ان نقيم الحجة على اثباتها •

﴿ الفصل الثاني في اثبات الدائرة وهو ثلاث جميع ﴾

(الاولى) انا اذا تخيلنا بسيطا معنويا او تخيلنا خطا مستقيما مرسوما في ذلك

(الفصل الثاني في اثبات الدائرة)

البيسط ونحينا احدى نهايتى ذلك الخط ثابتة ثم نحينا حركة ذلك الخط في ذلك البسيط حول تلك النهاية الثابتة الى ان يعود الى الموضع الذى بدأ منه بالحركة فانه نحدث من هذه الحركة دائرة لان النهاية المتحركة من الخط المتحرك قد تحركت على مسافة والنقطة لامسافة لها فالمسافة التى تحركت عليها النقطة ليس لها عرض فى اذ آ خط مستدير محيط بسطح والنهاية الثابتة من الخط المستقيم هي في وسط هذا السطح المستدير وكل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية لان كل ما اول للخط المتحرك والخطوط المساوية للخط الواحد متساوية ثبت القول بالدائرة •

( الحجة الثانية ) انك ستعرف ان الاشكال الطيية الاجسام الطيية هي الكرة وترسم من قطعها التام على الاستقامة لاحالة دائرة •

( الحجة الثالثة ) انا اذا فرضنا جسما قائما على سطح قريما مشدلا فلا شك ان الطرف المماس للسطح تلاقى بنقطة منه نقطة من السطح فاذا اميل ذلك الجسم حتى يقطع فلا يخلو اما ان تثبت تلك النقطة في موضعها او لا تثبت فان تثبت في موضعها فقد قبل كل واحدة من النقط المفروضة في رأس المتحرك ربع دائرة وان لم تثبت فلا يخلو اما ان يكون عند انحدار احد الرأسين الى السفلي يصعد الرأس الآخر الى العلوي يقال له انه لا يصعد بل يتحرك على السطح فالاول يلزم منه ان يكون شكل واحد من الطرفين قد قبل نصف دائرة ومركزها النقطة المنحدرة بين الصاعد والهابط والثاني محال لان ذلك الانحدار ليس طيعيا ولا قسريا لان القاسرها هنا ليس الا ان الطرف المالى لما نزل وتمذر انطاف تلك الخشبة ليس بها واتصالها اضطر المالى الى تحريك السافل لكن هذه الضرورة مما تدفع باثالة السافل ويحث

تكون الخشبة منقسمة الى قسمين احدهما ما ثل الى القوق بالقسر والاخر الى السفلى بالطبع وبينهما مركز هو حد الحركتين فظاهر انه لزم من انحدار الطرف القوقاني الى السفلى حركة الطرف الاسفل الى القوق فذلك يوجب الدائرة وان لم يوجب حركة وجود الدائرة اصح •

❦ الفصل الثالث في اثبات القائلين بالجزء الذي يتجزى يلزمهم الاعتراف بوجود الدائرة ❦

(انهم يقولون) ان هذه الدائرة المحسوسة ليست دائرة حقيقية بل في بسطها تقريس وليس لها مركز حقيقي بل بحسب الحس (فقول) اذا وضنا طرف خط مركب من اجزاء لا يتجزى على مذهبهم على الجزء الذي هو المركزي الحس ووضنا الطرف الآخر من ذلك الخط على جزء من المحيط ثم اذا ازلناه عنه ووضناه على الجزء الذي يلي الجزء الاول من المحيط فان لم ينطبق عليه فذلك يكون اما بزيادة او نقصان فان كانت الزيادة والنقصان بمقدار جزء امكن الحاقه به او حذفه عنه حتى تتم الدائرة وان كان اقل من جزء فقد انقسم الجزء الذي لا يتجزى وان انطبق عليه (فقول) لا يخلو اما ان تكون بين هذا الجزء وبين الجزء الاول فرجة او لا تكون فان كانت هناك فرجة فذلك الفرجة اما ان تسع لتنام جزء او لا تسع فان لم تسع فقد وجد ما هو اصغر من الجزء وذلك بوجب التجزئة وان اتسعت لتنام جزء امكن ماؤها به وان لم تكن بينهما فرجة فحينئذ قد وجدنا في المحيط جزئين ليس بينهما اتراج ويكون الخط الخارج من الجزء المركزي ممكنا الا نطبق عليهما واذا جاز ذلك في جزئين جاز في ثالث ورابع حتى تتم الدائرة واذا ثبتت الدائرة بطل الجزء الذي لا يتجزى على ما سياتي في موضعه •

(الفصل الثالث في ان القائلين بالجزء الذي يتجزى يلزمهم الاعتراف بوجود الدائرة)

(الفصل الرابع في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع) (وحيثما جفت حجة في ان المستقيم لا يتغير حاله في ان المستدير بالنوع) (المتن الثاني)

﴿ الفصل الرابع في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع ﴾

( لا شك ) في ان بينهما لغة ولا شك ايضاً في ان المتصف عند التحقيق بالامتقاة والامتقاة هو الخط ( فنقول ) الخط الموصوف بالامتقاة لا يتغير حاله ان يجور بقاؤه عند زوال وصف الامتقاة عنه اولا يجوز ولا جائز ان يبقى لان الخط عارض للسطح العارض للجسم فاما تغير حال الجسم استعمال ان يتغير حال الخط ومتى تغير حال الجسم في امتداده فقد عدم الزائل وحدث الطاري فاذا استحيل ان يبقى الخط المستقيم بينه عند زوال وصف الامتقاة فاذا الامتقاة امان تكون هي الفصل اولاً لزمه له وكيف ما كانت وجب ان تكون مخالفة للمستدير بالنوع ( وايضاً فقد عرفت ) انه مالم يمرض للجسم تغير لم يتغير حال الخط ثم ان الجسم اذا انحى بعدما لم يكن كذلك فذلك امالانه تفرق اتصال حديه ولو كان كذلك لكان ذلك الخط قد انقسم الى خطوط وكل واحد منها مستقيم واما ان يكون لان ذلك الخط بينه عرض له امتداد وذلك باطل لان الخط الواحد بينه لا يكون موضوعاً لتوارد الطول والقصر عليه لان الخط بينه هو نفس الطول فكيف يكون مورداً للطول واذا استعمال ذلك امتنع انتقال احدهما الى الآخر .

﴿ الفصل الخامس في ان الدوائر المختلفة بالمعظم والصغر مختلفة بالنوع ﴾

( برهان ) انه لما استعمال انتقال الخط الواحد من انطاف مخصوص الى انطاف دائرة اخرى مع بقائه في الحالتين كان ذلك الانطاف مخصوص اما فصلاً اولاً لزمانه واما على كلاً فقد يرين ان يكون الامر كما ذكرناه .

﴿ الفصل السادس في ان المستقيم لا يضاد المستدير ﴾

( برهانه ) ان الموضوع القريب للمتضادين يجب ان يكون واحداً



والاستقامة والاستدارة ليس موضوعهما القريب واحدا (وايضاً)  
فلو كان مطلق الاستقامة مضاداً لمطلق الاستدارة كان المستقيم الشخصي  
بضاده مستدير شخصي فان ضد الواحد بالشخص واحد بالشخص كما ان  
ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم وليس الامر كذلك لان كل خط  
مستقيم مشار إليه امكن ان يكون وزراً لقي في مرتسابة لانه لا نهاية له وذلك  
محال لمقيل ان ضد الواحد واحد وهو الذي يكون في غاية البعد وان  
لم يوجد شيء في غاية البعد فليس هناك شيء بضاد المستقيم •

والفصل السابع في ان المستقيم كما لا يناسب المستدير بالمساواة فلا يناسبه  
بالزيادة والنقصان •

(لان المستدير) لما امتنع ان يصير مستقيماً امتنع ان يطابقه عليه فيمتنع ان  
يوصف بأنه مساو له او ازيد او اقل •

(فان قيل) انا نعلم يقيناً ان القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر منه (فتقول)  
ان بعضهم سلم ان المستدير يمكن ان يوصف بأنه ازيد من المستقيم او اقل منه وان  
استحال وصفه بكونه مساوياً له وزعم انه قد تكون بين الشينين مناسبة بالزيادة  
والنقصان مع استحالة وقوع المناسبة بينهما بالمساواة فاننا نعلم يقيناً ان زاوية  
مستقيمة الخططين حادة هي اعظم من زاوية حادة من قوس ومستقيم واصغر  
من اخرى مع انه يمتنع ان تكون من قبيل مستقيمة الخططين زاوية مساوية لزاوية  
من قبيل الاخرى •

(وانما قلنا) ان الحادة المستقيمة الخططين اعظم من الزاوية الحادة من  
القوس والمستقيم لان القوسية توجد بالفعل في تلك وزيادة وانما كانت  
الاخرى اصغر من القوسية لان المستقيمة الخططين لا توجد في تلك وزيادة

فهذا جوابه (والاولى) ان يمنع كون القوس اعظم من الوتر كيف والاعظم ما يوجد فيه مثل الاصفر وزيادة وليس يمكن ان يوجد في القوس مثل الوتر  
ثم ذلك ممكن بحسب التوهم وهو ان المستدير لو امكن صيوره مستقيما  
لكان حينئذ توجد فيه مثله وزيادة فيكون اعتبار ذلك التفاوت بحسب  
التوهم غير ممكن الوجود •

﴿ الباب الثاني في الشكل والزاوية وغيره ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في حقيقة الشكل ﴾

(الشهور) انه الذي يحيط به حد او حدود اما الحد فكما للدائرة والكرة  
واما الحد ود فكما للمربع والمكعب ( فنقول ) المربع له مثلاً حقيقة ملشمة  
من سطح وحدود اربعة وهيئة مخصوصة وهي مفارقة لذلك السطح  
والحدود فان ذلك التريبع منائر للسطح الخصوص والاضلاع الاربعة  
وبذلك لا يجوز ان يقال التريبع ما يحيط به الحدود الاربعة بل هو هيئة  
احاطة الحدود الاربعة بذلك السطح فظهر ان المربع عبارة عن سطح  
احاطت به حدود اربعة ولا شك ان السطح وان اخذ مع الف وصف فانه  
لا يخرج عن كونه سطحاً فاذا آلا شك في ان الشكل بالمدنى المذكور ليس  
من الكيف فاذا الذى يمكن جعله من الكيف هو هيئة احاطة الحدود بذلك  
السطح فتكلم في تحقيق ذلك وباقة التوفيق.

﴿ الفصل الثاني في بيان ان الشكل بالذنى المذكور من الكيف او من الوضع ﴾  
(المشهور انه) من الكيف (وعن ثابت بن قرة) انه من الوضع لان حقيقة  
الوضع التى هى احدى المقولات هى هيئة حاصلة للشيء بسبب ادب اجزائه  
بعضها الى بعض ولا شك ان اتريع والتثليث هيئة حاصلة للمثلث والربيع

(الباب الثاني في النكاح والمهر)

( الفصل الأول في حقيقة الشك )

( الفصل الثاني في بيان من الشكل المثلث )

بسبب نسب اطرافها وحدودها فهي من الوضع •

(ونحن نقول) الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسب اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسب اجزائه الى امور خارجة عنه والا شكل ليست كذلك لوجهين (اما اولاً) فلانها هيئة تحصل بسبب نسب الاطراف والحدود واطراف الشيء ليست اجزاء للشيء (واما ثانياً) فلان الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسب اجزاء الشيء الى الامور الخارجة عنه فان الجالس اذا قارب عند ما لا يتغير شيء من النسب التي بين اجزائه فانه يتغير وضعه لتغير نسب اجزائه الى الامور الخارجة عنه •

(واما الاشكال) فانها هيئة تحصل بسبب النسب التي بين الاجزاء فقط لا بسبب النسب التي بين الاجزاء وبين الامور الخارجة ولذلك فان المربع لا يختلف مربعيته عند اختلاف نسبة حدوده الى الامور الخارجة عنه فالحاصل ان الوضع يتوقف تحققه على وقوع النسبة بين اجزاء حاصلة وبين امور خارجة عنه ولما الشكل فلا يتوقف تحققه على ذلك فالشكل ليس من الوضع فهذا غاية ما يمكن ان يقال في بيان انه ليس من الوضع •

(ولقائل ان يقول) أليس جعطنم الكيف مالا يوجب تصويره تصور غيره وهيئة الترتيب يوجب تصويرها تصوير غيرها فان تلك الهيئة لا يمكن تصويرها لا عند تصور النسب التي بين اطراف المربع التي لا تعقل الا بعد تعقل اطراف السطح التي لا تعقل الا بعد تعقل السطح فاذا تعقل هيئة الترتيب يتوقف على تعقل هيئة هذه الامور فكيف يكون داخلاً في الكيف (واما قولكم) الوضع ما يحصل بسبب نسبة الاجزاء والشكل انما يحصل بسبب نسبة الاطراف والاطراف ليست باجزاء (فنقول) اذا قلنا الوضع

هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة الامور المتباعدة الجبهة التي هي فيه دخل فيه الشكل لان الامور المتباعدة الجبهة التي في الجسم قد تكون اجزاء الجسم وقد تكون اطرافه فلي هذا الهيئة الحاصلة بسبب نسب الحدود داخله في الوضع •

(وقراكم) الوضع هو الذي يتوقف على حصول النسب التي بين اجزاء الشيء وبين امور خارجة عنه (فنعول) كل ما يتوقف تحققه على حصول نسب بين اجزاء الشيء وبين اطرافه فذلك من الوضع • ثم هو على قسمين (فنه) ما يكفي في تحققه النسب التي بين اجزائه وذلك مثل الترييع والتثليث (ومنه) ما لا بد مع ذلك من اعتبار النسب التي بين تلك الاجزاء والامور الخارجة عنها وذلك مثل الجلوس والاضطجاع فظهر ان الاقرب ان يكون الشكل من مقولة الوضع •

### الفصل الثالث في تمديد المذاهب في الزاوية ﴿

(منهم من قال) انها من الكم لقبولها المساواة واللامساواة والتعجيزي (واحتج ابن الهيثم) على ابطال ذلك بان قال كل زاوية فان حقيقتها تبطل بالتضيق مرة او مرات ولا شيء من المقدار تبطل حقيقته بالتضيق مرة او مرات فلا شيء من الزاوية بمقدار (ويبان ان الزاوية) تبطل بالتضيق ان القائمة اذا ضوعفت مرة واحدة ارتفعت حقيقة الزاوية والحادة اذا ضوعفت مرات لا تبقى حقيقتها ثبت ان الزاوية تبطل بالتضيق •

(ومنهم من قال) انها من السكيف لقبولها المشابهة واللامشابهة وليس ذلك بسبب موضوعها الذي هو الكم فاذا ذلك لذاتها فهي كيف واما قبولها للمساواة فبسبب موضوعها الذي هو الكم كما ان الاشكال تقبل ذلك بسبب

موضوعاتها التي هي السكم فاذا آذلك لذاتها هي كيف ( ولتأث ان يقول )  
لم لا يجوز ان يكون المشابهة مقولة عليها ولكن لا بالذات ولا بسبب محالها كما  
اظهاره بل بسبب كيفية حالة فيها فان الشيء كما يوصف بالمرض بوصف  
محله فقد يوصف بالمرض ايضا بوصف صفته وهم ما اظهروا ذلك •

( ومنهم من قال ) هي من الاضافة لان اقليدس حد ها بانها تماس خطين  
( واعلم ) ان هذا الحد باطل لان كل زاوية يقال لها كبرى وصغرى ولا شيء  
من التماس (١) كذلك ولان التماس محمول بالشركة على الخطين والزوايا  
ليست كذلك •

( ومنهم من قال ) الزاوية المسطحة مقدار متوسط بين الخط والسطح  
لان السطح هو ان يحدث بحركة الخط الى جهة امتداده بد آخر وانما يكون  
كذلك اذا تحرك الخط بكليته فاننا اذا فرضنا احدى نقطتيه ساكنة والاخرى  
متحركة لم يكن السطح تاما والزوايا المبهمة ( متدار متوسط بين السطح  
والجسم لان الجسم انما يحدث بحركة السطح لافي جهة امتداده فاذا فرض  
احد طرفيه ساكنة لم يكن الحاد جسماء تاما •

( واعلم ) ان هذا الانسان قد جهل ماهية السطح والجسم فقط ان السطح  
لا يكون ذا عرض الا اذا كان محاطا بمحدود اربعة والجسم لا يكون ذا عمق  
الا اذا كان محاطا بمحدود ستة ( ولم يعرف ) معنى قوله الاوائل السطح ذو طول  
وعرض والجسم ذو طول وعرض وعمق ( وقد عرفت ) معنى ذلك في باب  
السكم ( واما الجاعلون لها من السكم ) فتارة يرسمونها بانها سطح او جسم ينتهي  
الى نقطة ( وهذا فيه نظر ) لان السطح لا ينتهي بالذات الى النقطة فان  
نهايته هي الخط وان اراد به انه ينتهي الى الخط المنتهي الى النقطة فلا بد

فيه من اضمار هذه الزيادة (وصرح بمضمونها) فقال انها سطح يحيط به خطان بالفعل ينتهيان الى نهاية واحدة (وربما قيل) سطح يحيط به نهايتان تمامان وربما قيل سطح يحيط به نهايتان تنتهيان الى النهاية •

(ثم قيل) ان هذه الرسوم لا تميز الزاوية عن الشكل فان الشكل يتغير في زواياه الى النقطة وليس لاحد ان يقول انتهائه الشكل الى النقطة بسبب زواياه وذلك للشكل بالعرض وللزاوية بالذات (لانا نقول) لاشك ان الشكل موصوف في ذاته وحقيقته بهذه الخاصية فبأن ذلك بسبب الزاوية حتى تكون هذه الخاصية محمولة على الزاوية اولا وعلى الشكل ثانياً ولكن الزاوية والشكل لما كانا مشتركين فيها لابد من فصل عيّن احدهما عن الآخر على ان الحق انه ليس انتهائه انثلث الى النقطة بسبب كونه ذا زاوية بل كونه ذا زاوية بسبب انتهائه الى النقطة فالاولا هو منتهى الى النقطة ثم هو ذو زاوية وايضاً فلان هذا الحد لا يتناول الزاوية المجسمة لانها لا تنتهي الى نقطة بل الى خط •

(وقال بمضمونها) الزاوية سطح يحدّه خط واحد ينمط على نقطة واحدة والفرق بين هذا وبين ما ذكرناه اولا من انها السطح الذي يحيط به خطان يحدان على نقطة واحدة هو ان الاول مشربان قائله اعتمدان الخطين المحيطين بالزاوية خط واحد وذلك باطل لان كونه منعطفاً على نقطة لا يتحقق الا اذا كانت النقطة موجودة بالفعل واذا كانت النقطة حاصلة بالفعل وحصل واحد من قسمي الخط متميز في ذاته عن الآخر فبما لم يحال لولم يفرض اتصالهما او تماها على تلك النقطة ولم يكن لاحدهما بالآخر تعلق كان الخطان اثنين بالفعل لكن قد عرض لهما عارض فباعتباره حصل بينهما اتحاد وذلك العارض

هو تلك النقطة المشتركة فاذا الزاوية متقوسة بالخطين من حيث لها اتحاد  
ويتان ذلك الاتحاد امر عرضي ومعلوم ان الامر الذاتي هو المقدم لان  
الما رضى عارض لما هو الذاتي فاذا آليس الواجب ان يوضع اولا في الخط  
خط واحد ثم يجعل له اثنيته بالانطاف ولكن الاولى ان يوضع خطان  
ثم يجعل لهما وحدة الاتحاد (فظاهر) ان قول من قال لزاوية المسطحة هي  
السطح الذي يحيط به خطان يجدان على نقطة اولى من قول من قال هي السطح  
الذي يحيط به خط واحد منطف على نقطة

### ﴿ الفصل الرابع في القول المحقق في الزاوية ﴾

(من الظاهر) انه لا يمكن تصور الزاوية الا اذا اعتبر المقدار متحدا بين  
حدين ملتقين بمحد (اما المسطحة) فهي السطح المتحد بخطين ملتقين بنقطة  
(واما الجسمة) فهي الجسم المتحد بسطحين ملتقين بخطه

(فلتكم الآن في المسطحة) فنقول الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان  
في المسطحات اما ان يكون قد يحيط بهما حد غيرهما اولا يحيط فان لم يحيط  
بهما ثالث فلا يخلو اما ان يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك لهما بجزء اولا  
يلتقيان والاذان لا يلتقيان اما ان يكونا بحيث اذا مدا يلتقيان اولا يلتقيان  
بل يذهبان الى غير النهاية فان التقيا فيكون كحل الخطين المحيطين بقطة دائرة  
او شكل هلالى او شكل يضى ثم ان هذا القسم سواء لم يوجد الحد الثالث  
او ان وجد ولكن لم يلتفت اليه بل اعتبر تحده بمحد فقط فاعتباره من حيث  
هو كذلك هو اعتبار الزاوية واما المتحد بمحد ثالث فاعتباره من حيث هو  
كذلك هو اعتبار الشكل

(وبالجملة) اعتبار تحدد السطح بمحدين فقط هو الزاوية واعتبار تحده  
متعددا بين حدين يلتقيان

بأكثر

(الفصل الرابع في القول المحقق في الزاوية)

بأكثر من حدين فهو الشكل وكما ان الشكل حقيقته متشعبة من السطح والحدود  
وهي احاطة الحدود فكذلك الزاوية المسطحة حقيقتها متشعبة من السطح  
والخطين المتلاقيين على حد واحد وهيئة احاطة الخطين بذلك السطح وكما  
ان المقدار المشكل كمية فكذلك السطح المحاط بخطين متلاقيين بمقدار واحد كمية  
وكما ان المهندس بنى بالشكل المشكل فكذلك يبنى بالزاوية المقدار بالزاوية  
وكذلك يحملون الزاوية منصفة ومساوية وعظيمة وصغيرة وكما ان هيئة احاطة  
الحدود بالسطح هناك هي السكيف او الوضع فكذلك هيئة احاطة الخطين  
بالسطح كيف او وضع (وتحقيق الحق) من هذين كما ذكرناه في الشكل  
فلا معنى للتطوير.

الفصل الخامس في اثبات الكرة والاسطوانة والمنحروط

(انا قد اثبتنا) الكرة وبنينا عليها اثبات الدائرة واما الآن فنثبت الدائرة  
ابتداء بالطرق المذكورة ثم نبني عليها اثبات للكرة لانا اذا اخذنا نصف  
دائرة ثم تخيلنا محورها ثابتا وتخيّلنا حركة القوس حول ذلك المحور الى ان  
يعود الى الموضع الذي بدأ منه فانه يحدث من تلك الحركة كرة وان تخيلنا  
حركة الاعظم من النصف على محور ثابت الى ان يعود الى موضعه الاول  
فيفعل السطح وان تخيلنا حركة الاصغر من النصف على محوره فيعمل البيض  
(واما الاسطوانة) فبان تحرك الدائرة حركة يلزم فيها مركزها خطا مستقيما  
طرفه مركز تلك الدائرة لزوما على الاستقامة (والمنحروط) فبان ثبت  
المثلث القائم الزاوية ثم يحرك على احد ضلعي القائمة حركة تحفظ بعطف  
ذلك الضلع مركز الدائرة ودائرا بالضلع الثاني على محيط الدائرة واما  
الحكام في اثبات - اثبات الاشكال فذكر في الهندسة.

(الفصل الخامس في اثبات الكرة والاسطوانة والمنحروط)



## ﴿ الفصل السادس في ان الاشكال لامضافة فيها ﴾

( قد عرفت ) ان السطح المذهب يستحيل ان يصير مستويا والمستوى يستحيل ان يصير مقببا او محدبا وقد عرفت ان محل هذه الاعراض هو هذه السطوح فاذا الموصوف باحدهما يتمتع اتصافه بالآخر فليس لهما محل مشترك فلاتضاد بينهما اصلا واما انهما لا تقبل الاشتداد والضعف فالامر فيه ظاهر ويقطع بهذا ظن من اعتقد ان في الامور السماوية تضادا لاجل ما فيها من التقبب والتعمر لان موضوعها سطوحا متناهية ان يتمتع اتصاف احدهما بما اتصف به الآخر فلا يكون هناك تضاد اصلا .

## ﴿ الباب الثالث في الخلقة وخواص الاعداده وفيه فصلان ﴾

## ﴿ الفصل الاول في الخلقة ﴾

( نقائل ان يقول ) الخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وكل واحد منهما داخل تحت جنس آخر فلو جعلتم لكل شيئين مجتمعان نوعية على حدة بلغت الانواع الى حد لانهاية لها لامرأة واحدة بل مرارا غير متناهية .

( فنقول ) ان الشكل اذا قارن اللون حصلت كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشيء انه حسن الصورة او قبيح الصورة والحسن والقبح الحاصلان للشكل وحده او اللون وحده غير الحسن والقبح الاولين فلما حصل للمجتمع من اللون والشكل خاصة ولم يحصل للواحد منهما عرفنا حصول هيئة مخصوصة عند اجتماعهما فلا جرم جعلنا الخلقة كيفية مفردة .

## ﴿ الفصل الثاني في خواص الاعداد ﴾

( الكلام في رسومها ) البق بالاضعائج الجزئية مثل الارتماطيقى والذي



أ- هل من تخيل بسائطها وتميز بمضاهن البعض لا جرم ان الحكماء يتكلمون في هذا الباب اولاً في المضافات وثانياً في نفس الاضافات •

( فنقول ) المضاف هو الذي تكون ماهيته مقولة بالقياس الى غيره وهذا الرسم تندرج فيه الاضافات والمضافات مما والمضى يكون للماهية مقولة بالقياس الى غير ما هو ان تكون الماهية بموجب تسقطها الى تسقط شيء خارج عنها لا كيفما كان فان الملزومات اذا تصورت تصور مبالوازمها لمع ان ماهيات الملزومات غير مقولة بالقياس الى ماهيات اللوازم لوجوب كون الماهية التي هي اول الموضوعات والملزومات مستقلة بنفسها ومتقدمة بذاتها على اللازم وامتناع كون المضافين كذلك بل يكون للمقول المضاف المحتاج الى تسقط غيره لا يتقرر في الذهن وفي الخارج الا لاجل وجود ذلك الغير بلزانه مثل الاخ فان ثبوت الاخوة لا حد الاغوين لا يتقرر في الوجود والذهن الا لكون الاخوة الآخر كذلك فان الاخوة هي اعتبار الشخص من حيث له اخ آخر بهذه الصفة واما الفرق بين الاضافة والنسبة فقد ذكرناه عند الكلام في عدد المقولات •

( واذ قد ذكرنا ) رسم المضاف فلنذكر اقسامه ( فنقول ) ان المضافين اما ان يكون اسم كل واحد منهما اداً بالتضمن على ماله من الاضافة واما ان يكون احد المضافين اسم يدل بالتضمن على ماله من الاضافة ولما الثاني فلا يكون كذلك فاما ما يكون اسم كل واحد من المضافين غير دال على ماله من الاضافة فهو خارج عن هذا الباب لان كل واحد من الاسمين يكون غير دال على الاضافة ولا على ذي الاضافة والتقسيم الاول مثل انطلق الاب والابن فان لفظة الاب دالة على شيء ماله الابوة فتكون دلالتها على الابوة بالتضمن وكذلك

لقطة الابن •

( واما القسم الثاني ) فهو على تسمين لان الدال بالتضمن على ماله من الاضافة  
 اما ان يكون هو اسم المضاف او اسم المضاف اليه ( مثل الاول ) الجناح فانه  
 مضاف الى ذى الجناح ولفظ الجناح دال بالتضمن على الاضافة الى ذى  
 الجناح واما ذى الجناح فانما يدل على ماله من الاضافة بلقطة ذو ( ومثال  
 الثاني ) المالم فانه هو المضاف اليه الملم ولفظ المالم دال بالتضمن على ذلك  
 واما الملم وهو المضاف فانما يدل على ماله من الاضافة بحرف يقترب به وهو  
 اللام في قولك الملم علم للمالم •

( الفصل الثاني في خواص المضافين )

( الفصل الثاني في خواص المضافين )

( وهى اثنتان ) ( فالاولى ) التكافؤ في لزوم الوجود بالقوة او بالفعل في  
 الذهن او في الخارج وفي المدم ايضا فان الابوة ملازمة للبنوة وكذلك الاخوة  
 للاخوة واذا عدم احدهما عدم الآخر •

( فان قيل ) المقدم بالزمان مقول بالقياس الى المتأخر فلا بد وان تكون بينهما  
 اضافة بالفعل مع انهما لا يوجدان معا وايضا قلنا قلنا ان القيامة ستكون فيهما  
 اضافة بالفعل مع ان القيامة معدومة والملم هما موجود •

( واجاب الشيخ ) من الاول فقال اما التقدم والتأخر فهما يعتبران من وجهين  
 ( الاول ) بحسب الذهن مطلقا وهو بان يحضر الذهن زمانين معا فيجدا احدهما  
 متقدما والآخر متأخرا ويكونان قد حصل جميعا في الذهن ( والثاني ) بحسب  
 الوجود مستندا الى الذهن وهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا فوجود  
 من الزمان الآخر انه ليس هو بوجود ويمكن ان يوجد امكانا يؤدى  
 الى وجوب كونه متأخرا وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن

هند وجود الزمان المتقدم فاذا وجد المتأخر فانه موجود في الذهن حينئذ  
وان الزمان الاول ليس موجودا ونسبته الى الذهن نسبة شيء كان موجودا  
فقد وهذا ايضا امره وجود مع الزمان المتأخر قاما نسبة المتأخر الى المتقدم  
على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الا. ولكن في الذهن •

(واظم) ان الاعتبار الاول هو الصحيح وهو تصريح بان اضافة التقدم  
والتأخر مما لا وجود لها الى الذهن واما الاعتبار الثاني فقوله: الزمان المتقدم  
اذا كان موجودا فوجوده من الآخر انه ليس هو بموجود ويمكن ان يوجد  
(فيه نظر) لانه يوم انه اذا لم يكن موجودا فلا وجوده وجود ذلك ظاهر  
الاستعالة فان اللاوجود لو كان وجود الكائن الشيء نفس نقيضه وذلك  
مما لا يلزمه العقل فاذا كان جزء من اجزاء الزمان موجودا ولم يكن الجزء  
الآخر موجودا فاللاوجود للجزء الآخر ليس امرا وجوديا حتى تقع بينه  
وبين الجزء الحاضر اضافة وجودية •

(وايضاً) فبتقدير ان يكون لا وجود للجزء المستقبل امرا وجوديا لكن  
الجزء الحاضر ليس متقدما على لا وجود المستقبل بل على وجود المستقبل  
ووجود المستقبل غير حاضر والالم يكن مستقبلا فسلنا ان هذه الاضافة مما لا  
وجود لها في الاعيان اصلا بل في الاذهان على الوجه الذي قرر •  
في الجواب الاول •

(واما السلم المتعلق) بان القيامة ستكون فهو علم بحكم من احكام القيامة  
وهو صفة انها ستكون فهذه الصفة حاضرة في الذهن وحضورها في الذهن  
لا يكون الاحال كونها معدومة في الاعيان فاذا المعلوم حاضر مع العلم  
فهذا هو الكلام في ان تلازم الاضافتين واما مروضنا الاضافتين فلي ثلاثة

اضرب ( الف ) قد يكونان بحيث يصح وجود كل واحد منهما مع عدم الآخر كالمالك والملوك فإنه يصح وجود ذات المالك مع عدم الملوك ووجود ذات الملوك مع عدم المالك ( ب ) ومنه ما يصح وجود احدهما دون الآخر ولا يصح وجود الآخر دونه كالمعلوم والمحسوس فإنه يصح وجود ذات كل واحد منهما مع عدم العلم والحس ولا يصح وجود ذات العلم والحس مع عدم ذات المعلوم والمحسوس ( ج ) ومنه ما يتمتع وجود ذات احدهما عند عدم ذات الآخر كالمعلوم الذي لا يكون اعم من علته •

( الثانية ) وجوب انعكاس كل واحد من المضافين على الآخر ومعنى الانعكاس ان يحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب اب الابن فيقال الابن ابن الاب والبد عبد المولى والمولى مولى السيد اما اذا اضيف اليه لا من حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب الى الابن لا من حيث هو ابن بل من حيث هو انسان فقول الاب اب الانسان لم تنعكس الاضافة ولم يصير الانسان مضافا الى الاب فلا يقال الانسان انسان الاب •

( وقد يصعب ) رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف اذا لم يحصل منه مجرد الاضافة والطريق فيه ان تجمع اوصاف الشيء فاي تلك الاوصاف اذا وضمت ورفعت غيره بقيت الاضافة او رفعت ووضمت غيره ارتفعت الاضافة فهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن انه حيوان وانسان او ناطق او ماشئت من الاوصاف واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه

الاولى صاف كلها لم تبق الاضافة فطلعت بهذا ان التقابل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينكس احدهما على الآخر.

(ثم اعلم) ان هذا الانكس منه ما لا يحتاج الى حرف النسبة وذلك اذا كان للمضاف بما هو مضاف لفظ موضوع كالظيم والصغير (ومنه) ما يحتاج الى ذلك فاما ان تساوى حرف النسبة من الجانبين وهو كقولنا البديع للمولى والمولى مولى للمبدوا ما ان لا يتساوى وهو كقولنا العالم عالم بالعلم والعلم علم للعالم وذلك كالأب فانه وان كان مقولا بالقياس الى الابن الا ان له في نفسه ماهية غير مقولة بالقياس الى الابن.

﴿ الفصل الثالث في تحقيق الكلام في الاضافة التي هي المقولة ﴾

(ورسمها) انها التي لا ملهية لها سوى كونها مضافة وبيان ذلك انا رسمنا المضاف به الذي تكون ماهيته مقولة بالقياس الى غيره.

(ثم ان ذلك) على قسمين (احدهما) ان تكون له ماهية وراء هذه المقولة وذلك كالأب فانه وان كان مقولا بالقياس الى الابن الا ان له في نفسه ماهية غير (١) مقولة بالقياس الى لان وهي كونه انسانا او شيئا آخر (والآخر) ان لا تكون له ماهية وراء هذه المقولة وذلك كالابوة فانه ليس له ماهية الا هذه المقولة (واذا عرفت ذلك) ثبت ان الرسم الذي ذكرناه هو تعريف المضاف الحقيقي بالمضاف الذي يدخل فيه الحقيقي وغير الحقيقي فلا يكون ذلك تعريفاً للشيء بنفسه.

(واذا عرفت ذلك) فنقول اننا لم نجعل المقولة هي المضاف العام لان مفهومه انه شيء ماذو اضافة كما ان الابيض شيء ماله يابض ولو جعلنا المشتق اسمة

(١) وفي نسخة الا ان له وراء ذلك ماهية اخرى ١٢

(الفصل الثالث في تحقيق الكلام في الاضافة التي هي المقولة)

من الاعراض مقولة لصارت المقولات غير متناهية فلماذا لم نجعل المضاف المطلق مقولة وجعلنا المضاف الذي لاماهية له سوى كونه مضافا مقولة .  
 ( فان قيل ) الاضافة ايضا شيء مقول ماهية بالقياس الى الغير فيجب ايضا ان لا تجملوها . مقولة ( فتقول ) الفرق بينهما ان الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي ليس لها تخصص الا بكونه مضافا واما الشيئية المحمولة على المعنى الآخر فانه ليس تخصصها بكونه مضافا بل بامر آخر وهو كونه جوهر او كما لو غير ذلك ثم يلحقه بمذلك التخصص بالاضافة واذ قد ذكرنا حقيقة الاضافة التي هي المقولة فتكلم في وجودها اولاً ثم في احكامها ثانياً

﴿ الفصل الرابع في ان الاضافة هل لها وجود في الاعميان لا ﴾

( من الناس من زعم ) انها غير موجودة في الاعميان بل هي من الاعتبارات الذهنية كالكلية والجزئية ( واحتج عليه ) بامور خمسة .  
 ( الاول ) ان الاضافة لو كانت موجودة في الاعميان لزم التسلسل لان تلك الاضافات تكون موجودة في محل فكونها في المحل غير مفهوم كونها اضافة لان الابوة مثلا اذا كانت موجودة في الاعميان كانت في محل ومفهوم كونها في محل غير المفهوم من الابوة فتكون تلك الاضافة عارضة للابوة والكلام فيه كالسكلام في الاول ويلزم منه التسلسل .

( اجاب الشيخ ) عنه بان قال يجب ان نرجع في حل هذه الشبهة الى الحد المضاف المطلق ( فتقول ) المضاف هو الذي ماهية مقولة بالقياس الى غيره وكل شيء في الاعميان يكون بحسب ماهية انما يقال بالقياس الى غيره فكذلك الشيء من المضاف لكن في الاعميان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعميان موجود ثم ان كان في المضاف ماهية اخرى فينبغي ان يجرده ماله

( الفصل الرابع في ان الاضافة هل لها وجود في الاعميان لا )



من المعنى المقول بالقياس الى غيره فذلك المعنى بالحقيقة هو المعنى المقول بالقياس الى غيره وغيره انما هو مقول بالقياس الى غيره بسبب هذا المعنى وهذا المعنى ليس مقولا بالقياس الى غيره بسبب شئ غير نفسه بل هو مضاف لذاته فليس هناك ذات وشئ هو الاضافة بل هناك مضاف بذاته لا باضافة اخرى فتنتهي من هذا الطريق الاضافات واما كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع فله وجود آخر مثلا وجود الابوة في الاب امر زائد على ذات الاب وذلك الوجود ايضا مضاف فليكن هذا عارضا من المضاف ثم المضاف وكل واحد منهما مضاف لذاته الى ما هو مضاف اليه بلا اضافة اخرى فالكون محمولا مضاف لذاته والكون ابوة مضاف لذاته فهذا ما قاله الشيخ •

( واعترض بعضهم ) على هذا الجواب ( فقال ) كان هذا الكلام رد على من يقول المضاف الذي هو المقولة يكون مضافا باضافة اخرى والزام الشبهة ليس من هذا الوجه بل من وجه آخر وهو ان الابوة مثلا من حيث هي ابوة ماهية تمقل بالقياس الى الابن ثم انها عارضة لموضوع هو الاب فمروضها للاب ليس هو نفس كونها ابوة لان الابوة اضافة بالقياس الى البنوة وعروض الابوة لذات الاب اضافة بالقياس الى المحل الذي هو الاب فاذا عروض الابوة للاب حالة زائدة عليها عارضة للاب وهلم جرا الى ما لا نهاية له •

( وهذا الاعتراض غير متوجه ) لان غايته بيان ان الابوة موصوفة باضافة اخرى وهي العروض للموضوع ولكن لم قلتم ان العروض للموضوع لا بدله من اضافة اخرى وذلك لان الامر المقول بالقياس الى الغير ان كان

له مفهوم آخر وراء تلك المقولية فيثبت لزوم الحكم بالتغاير وان لم يكن له مفهوم وراء تلك المقولية امتنع الحكم بالتغاير فهناك لما رأينا الابوة عارضة لا موضوع وكانت مفهوم الابوة غير مفهوم المرض للموضوع لاجرم حكمنا بتغايرهما واعترفنا بان الابوة عرضت لما اضافة وهي كونها عارضة للموضوع واما المرض للموضوع فليس له مفهوم وراء ذلك فلا يلزم ان يكون للمرض للموضوع عرض آخر للموضوع حتى يلزم التسلسل بل يكون ذلك المرض للموضوع عارضا للموضوع لذاته وقسمه لانه غير قائم مع التسلسل •

( الثاني ) لو كانت الاضافة موجودة في الاعيان لكان تقدم الزمان المتقدم على الزمان الحاضر وصغائر ثبوتيا ولو كان ثابتا لكان الزمان المرصوف به ثابتا فكان الزمان المتقدم ثابتا مع الزمان الحاضر به والتالي محال فالمقدم مثله ( واجب عنه ) هب ان هذه الاضافات غير موجودة في الاعيان فلم يلزم ان لا يكون سائر ما موجودة •

( الثالث ) ان الاضافة لو كانت موجودة لكانت مشاركة لسائر الموجودات في الوجود وممازرة عنها بخصوصيتها ولا شك انه ما لم يتميد الوجود بتلك الخصوصية لم توجد الاضافة في الاعيان فيكون ذلك التقييد سابقا على وجود الاضافة . لكن ذلك التقييد هو نفس الاضافة فاذا لا توجد الاضافة الا اذا وجدت الاضافة قبلها فيكون حدوث الاضافة الواحدة مشروطا بالانهاية له من امثاله وذلك محال •

( الرابع ) ان الوجود من حيث انه وجود اما ان يكون مضافا ولا يكون مضافا فان كان مضافا فليس موجود مضاف هذا خلف وان لم يكن مضافا

فلاضافة لو كانت موجودة في الاعميان فهي لا تكون مضافة من حيث انها تكون موجودة فالمضاف من حيث انه مضاف غير موجود وهو المطلوب •  
 (الخامس) لو كانت الاضافة امر او جوديا زائد لم ان يكون الباري تعالى محلا للحوادث لان له مع كل حادث اضافة بانه موجود معه وتلك الاضافة ما كانت حاصلة قبل ذلك وزول بعد زوال ذلك الوقت فيجب ان يكون الباري تعالى محلا للحوادث وذلك شنيع •

(واما القائلون) بآيات الاضافة فاحتجوا عليه باننا نعلم ان السماء فوق الارض فهذه القوية اما ان تكون مجرد عمل العقل اولها في الخارج اعتبار (والاول باطل) لان كل ما لم يكن له في الخارج اعتبار لم يدخل فيه الصدق والكذب فان قالوا قال انا افرض الخمسة زوجا لم يجب تكذيبه لانه اخبر عن عمل عقله لا عن الشيء في نفسه فكذلك ما هنا كون السماء فوق الارض ان كان شيئا بحسب عمل العقل لم تكن هذه القضية واجبة للصدق ولا ضدها واجبة الكذب وبطلان التوالى يدل على ان كون السماء فوق الارض ليس مجرد عمل العقل بل له في الخارج ثبوت (وهكذا القول) في كون زيد ابا عمرو وابنه وكذلك - ائير الاضافات •

(فان قيل) ان ذلك يوجب ان يكون كون الامس متقدما على اليوم وصفا ثبوته في الخارج مع ان ذلك قد بطل بالدليل المذكور (فنقول) التقديم والتأخر متضائقان بين المقول المأخوذ من الموجود الحاضر والمقول الذي ليس مأخوذا من الموجود الحاضر واما قيل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدما فكيف يتقدم على لاشيء موجود فما كان من المضافات على هذا السبيل قلنا تضايغه في العقل وحده ولا يكون موجودا في الاعميان بخلاف كون

السما فوق الارض فان السماء والارض لما كانتا موجودتين كانت فوقية احدهما على الاخرى وصفا ثبويا يتوقف على اعتبار المتبر (واما دلالة النفاة) فليست في غاية القوة ولنا فيها نظره وبالله التوفيق .

### ﴿ الفصل الخامس في كيفية تحصيل الاضافة ﴾

( التحصيل الخامس في كيفية تحصيل الاضافة )

( ان الاضافة ) ليس لها وجود مفرد بل وجودها ان تكون امرا لاحقا للاشياء وتخصصها بتخصص هذا الحقوق ويقسم ذلك على وجهين ( احدهما ) ان يوجد الحقوق والاضافة معا ذلك ليس هو المقولة بل هو مركب ( وثانيهما ) ان توجد الاضافة مقر ونائبها النحوم من ذلك الحقوق الخاص المقتل ويوجدان جميعا كما مض واحد للحقوق وهذا هو تنويع الاضافة وتحصيلها فننظ المشابهة مثلا موافقة في الكيفية والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق فالكيف الموافق ليس هو اضافة بل شيء ذو اضافة واما الموافقة المنسوبة الى الكيفية فهي نوع من المضاف وكذلك القول في المساواة والمماثلة ( واعلم ) ان الاضافة اذا كانت في احد الطرفين عملة كانت في الطرف الآخر عملة وان كانت في احد الطرفين مطلقة كانت في الطرف الآخر مطلقة ( مثله ) انا اذا اخذنا اموالا ضمنا عدديا على الاطلاق فهو بازاء النصف الممدى على الاطلاق فاذا حصلنا العدد الذي هو الضعف حتى صارت الضمنية عملة صار الجانب الآخر وهو النصفية عملة لافانه اذا تحصل الشيء الذي هو الضعف تحصل الشيء الذي لا محالة هذا ضمه فظهر من هذا ان اي المضافين عرف بالتحصيل عرف الاخر به ولكن ذلك انما يكون اذا كان التحصيل تحصيل لا اضافة واما اذا كان تحصيل الموضع الاضافة لم يلزم ان يتحصل المضاف المتابل له ( مثاله ) اذا كانت الرأسية اضافة عارضة

لنضموا بالقياس الى ذى الرأس فاذا حصلنا ذلك المضمون حيث هو جوهر  
حتى صار هذا الرأس فهذا التحصيل انما دخل موضوع الاضافة لانه  
الاضافة فلا جرم لا يلزم من العلم بهذا الرأس العلم بالشخص المدين الذى هو  
ذو الرأس •

﴿ الفصل السادس في ان الاضافة كيف يكون تحصيلها النوعى وتحصيلها  
الصنفى وتحصيلها الشخصى ﴾

( اما التحصيل النوعى ) فهو مثل المساواة فانك لو توهمت فيها بدل الكمية  
كيفية لم تجد للمساواة وجودا •

( واما التحصيل الصنفى ) فهو ان تحصل الاضافة لموضوع ثم اقترن بذلك  
الموضوع عارضا غير يبالو لم يكن لم يبعد ان تبقى تلك الطبيعة من الاضافة  
فذلك لا ينوع الاضافة بل ربما يكون صنفها كابوة الرجل العادل وابوة  
الرجل الجائر فانهما يختلفان في احوال ولكن خارجة عن الماهية  
فان الرجل العادل لو توهمته غير عاد لم يزل بذلك المبنى الذى هو  
الابوة •

( واما التحصيل الشخصى ) فهو كابوة هذا وابوة ذاك بل كالجوار الذى  
لكل واحد من الجارين ( واما بيان ) ان كل واحد من المضافين يجب ان تقوم  
به اضافة غير التى قامت بالآخر فذلك مما صححهنا بالبرهان حيث بينا استعالة  
قيام العرض الواحد بالمطين •

﴿ الفصل السابع في تقسيم الاضافات ﴾

( وذلك ) من رجوه اربعة ( الاول ) ان منها ما هو مختلف في الطرفين  
ومنها ما هو متفق والمختلف كالضف والنصف والتفق مثل المساوى والمساوى

والماس والماس وغيرهما ان المختلف قد يكون اختلافه معدودا كالضمف والضف ومنه مالا يكون معدودا الا انه مبنى على محدود وكثير بالاضاف والكل والجزء ومنه ما ليس بمحدود ولا مبنى على المحدود مثل الزائد والنقص •

(والثاني) المضافان اما ان يكونا شيئين لا يحتاجان في عروض الاضافة لهما الى اتصافهما بصفة اخرى حقيقة لاجلها صار مضافا الى الآخر مثل المتباين والمتباين سر فانه ليس في المتباين صفة حقيقة صار لاجلها متباينا وكذلك المتباين واما ان يكون في كل واحد منهما صفة حقيقة صار لاجلها مضافا الى الآخر مثل الماشق والمشوق فان في الماشق هيئة ادراكية هي مبدء الاضافة وفي المشوق هيئة مدركة لاجلها صار مشوقا لماشقة واما ان تكون هذه الصفة موجودة في احد الجانبين دون الآخر مثل العالم والمعلوم فان العالم حصل في ذاته كيفية هي العلم صار لاجلها مضافا الى الآخر والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء آخر صار به مضافا •

(الثالث) قال الشيخ تكاد ان تكون المضافات منحصرة في اقسام المادلة والتي بالزيادة والتي بالفعل والاعمال ومصدرها من القوة والتي بالمحاكاة (فاما التي بالزيادة فاما من الكم فهو ظاهر واما من القوة فهو كالتألب والقاهر والممانع) واما التي بالفعل والاعمال فكالأب والابن والقاطع والمنقطع (والتي بالمحاكاة فكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان العلم يحاكي هيئة المعلوم والحس يحاكي هيئة المحسوس على ان ذلك لا يضبط تقديره •

(الرابع) الاضافة قد تعرض للمتولات كلها اما في الجوهر فكالأب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي المنفصل كالكثير والقليل وفي

الكيف كالأحر والابرء وفي المضاف كالأحمر والابعد وفي الين كالأعلى والأفل وفي متى كالأقدم والاحداث وفي الوضع كالاشد انتصابا وانحناء وفي الملك كالأكسى والاعزى وفي الفعل كالأقطع والاجرء وفي الاتفعال كالأشد تسخنا وتقطعا •

﴿ الفصل الثامن في ان الاضافة هل تقبل التضاد ام لا ﴾

( ذكر الشيخ ) في باب الكم عند اشتغاله ببيان ان العظيم لا يضاد الصغير ما يشعر بان التضاد لا يمرض للاضافات وبين ذلك من وجهين ( الاول ) ان تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضاف لانما نجد طبائع الاضداد لا تضاف ونجد في الاضافات ما لا يتضاد كالجوار والجار •

( ثم نعلم ) ان التضاد من حيث هو تضاد متضاي فوجب ان يكون في المتضادين شيء لا تضاف فيه فلما كان التضاد من حيث هو تضاد متضاد متضاد فبقي ان يكون الشيء الذي هو في المتضادين ليس بمتضاد وهو موضوعات التضاد ثبت ان المضادة لا توجد الا في موضوعات غير متضادة ( الثاني ) ان الاضافات طبائع غير مستقلة باقها فيمتنع ان يمرض لها التضاد لان اقل درجات الممرض ان يكون • مستقلا بتلك المروضة •

( ثم قال ) في باب الاضافة ان المضاف يمرض له ما يمرض لمقوله ولما كانت الضمنية تمرض للكم وكان لا مضادة للكم لم تمرض للضمنية مضادة ولما كانت الاضافة التفضيلية حارضة في الكيف وفي الكيف تضاد لا جرم جاز ان يمرض لهذه الاضافة تضاد وكذلك لما كان الحارضا للبارد كان الاحر ضدا للابرء •

( ثم ان بعض المتأخرين ) ظن ان بين هذين السكلامين تناقضا وليس الامر كذلك فان الاضافة لما كانت طيبة غير مستقلة بنفسها بل كانت تابعة

للمضاف

( الفصل الثامن في ان الاضافة هل تقبل التضاد ام لا )

للمضاف وجب ان تكون في هذا الحكم تابعة ايضاً فان كانت معروضاتها متضادة وجب ان تكون هي ايضاً متضادة اذ لو لم يلزم من تضاد معروضاتها تضادها كانت الاضافات مستقلة بانفسها وغير تابعة لمعروضاتها فلهذا احكنا بان الاخر يجب ان يكون ضد الاول واما اذا كانت معروضاتها غير متضادة امتنع عروض التضاد لما اذلو عرض التضاد لها دون معروضاتها كانت مستقلة بانفسها فلهذا احكنا بان العظيم لا يضاد الصغير فثبت ان الكلام انما يسلم عن التناقض اذ اقبل على هذا الوجه فكيف يظن بذلك كونه متناقضاً (نم الشيخ) اطلق القول في باب الحكم ان الاضافات لا تتضاد ومعنى بذلك انها لا تتضاد استقلالاً لا لانها لا تتضاد تبعاً.

### ﴿ الفصل التاسع في ان الاضافة قابلة للاشد والاضف ﴾

(الحكم في هذا الموضع) كالحكم في التضاد فان كانت معروضات الاضافة قابلة للاشد والاضف كانت الاضافة قابلة لذلك على سبيل التبعية والافلاحة (نم من الناس) من ظن ان الكمية لما كانت قابلة للاشد والاضف وللأقل الأكثر وجب ان يكون غير المساوي قابلاً للأقل والاكثر كما ان الكيفية لما كانت قابلة للاشد والاضف كانت المشابهة قابلة لذلك (فنقول) ان غير المساوي لا يكون اشد واضف ولكن قد يكون اقرب وابد فان الشرة ابد في المساواة للثلاثة من التسعة والسبب في الامر من ما عرفت من ان الحكم لا يكون قابلاً للاشد والاضف وان كان قابلاً للأقل والاكثر فلي هذا يكون غير مساو اقرب من غير مساو وآخر واما في كونه غير مساو فلا يقبل الزيادة والنقصان (واذ قد فرغنا) عن الامور الكلية للاضافة فلنذكر احكام اتسامها.



في الفصل العاشر في تفسير التالي والتماس والتشاق والتداخل والالتصاق  
والاتصال

( التتاليان هما اللذان ) ليس بين اولهما واثانيهما شيء من جنسهما وتلك الاشياء  
قد تكون متفقة النوع مثل بيت وبيت وقد تكون مختلفة النوع مثل صف  
من انسان و شجر و حجر فثبت لا تكون متتالية من حيث انها مختلفة  
بل من حيث انها مجتمعة امر عام ذاتي كالجمعية او عرضي كالقيام صفا  
او الشجر من جمعا •

( والتماسان ) هما اللذان طرفاهما معا في الوضع اى في الاشارة لافى المكان  
فان الاطراف لا تحصل في المكان ثم اذا تعدى لقاء كل واحد منهما طرف  
الآخر حتى يلقى ذاته بالامر لم تكن ذلك مماسة بل مداخلة اذ ليست  
المداخلة الا ان تلتقي كلية احد التماسين كلية الآخر حتى ان فضل احدهما لم يكن  
داخلا كله بل ماساويه منه فهذا هو حقيقة المتداخلين واما كونهما في مكان  
واحد فذلك لازم المداخلة لانهما هيتاه •

( واعلم ) ان في حقيقة التماس اشكالا وهو ان الجسمين اذا تماسا بسطحيهما  
فالسطحان لا يتخلوا اما ان يتلاقيا بالكلية او بالكلية فان كانت بالكلية  
فالسطحان كل واحد منهما يلاقى الآخر باحد طرفيه دون الطرف الآخر  
فيلزم ان ينقسم السطح في عمقه فيكون السطح جسما لا سطحاً هذا خلف ثم  
انه يحتاج الى سطح آخر ويلزم منه التسلسل •

( واما ان تلاقيا ) بالكلية فقد صار وضعهما واحدا فلا يتخلو اما ان يتميز احدهما  
عن الآخر اولا يتميز فان يتميز امتنع ان يكون ذلك التميز لما هيتاهما اول شيء  
من لوازم الماهية لتساويهما فيها لانحدادهما في النوع واما بالموارد فهو  
من غير جنسهما

محال أيضاً لأن ذلك إما المحل أو المكان أو الوقت أو الزمان وليس أحد السطحين محتصاً بشئ من ذلك دون صاحبه •

(وأيضاً) فالشيئان المتساويان في النوع المتعدان في الوضع لا يمكن أن يختص أحدهما بشئ من الموارض دون صاحبه إذ ليس ثبوته له أولى من ثبوته لصاحبه بعد تساويهما في القبول وجهات الاختصاص فإذا آيس بينهما اختصاص وامتياز أصلاً فلا يبطل الاثنية فإذا أصبح سطحان سطحاً واحداً مشتركا بين الجسمين فإذا التما - إن ليس لهما طرفان بل طرف واحد فإذا التما - إن غير متماسين بل متصلين هذا خلف وهذا الاشكال قائم بينه في تماس السطحين بالخطين وفي تماس الخطين بنقطتين •

(وحله) أن أحد الجانبين يلاقى الآخر بالكلية ويتميز أحدهما عن الآخر لا بالماهية ولوازمها بل بالموارض وهو كون أحد السطحين نهاية لأحد الجسمين دون الجسم الآخر وهذا الأمر قد كان حاصله قبل التماس فيبقى ذلك المارض عند التماس ويحصل به الامتياز •

(وأما التشافع) فهو حال تماس ثلثين حيث هو كذلك والظاهر أن مفهوم اللفظ لا يقتضى مشاركة الأمور المتشافعة في النوع •

(وأما لا لتصاق) فهو كون الشئ مماساً لغيره بحيث يتقبل بانتقاله وتلك اللازمة إما لا تطابق السطحين بحيث لا يكون أحد طرفي الجسم أولى بالافتتاح من الطرف الآخر فحينئذ لا يرتفع والالزام الخلاء أو يكون وانما يفتح بزوال صورة السطح من استوائه إما إلى تقييب أو تقيير والجسم لا يجيب إلى ذلك أولاً أفراد أجزاء من أحدهما في أجزاء من الآخر فقد يحصل الاتصاق بين الجسمين لتوسط شئ غريب من شأنه أن ينطبق جيداً

على كل واحد من السطحين لسيالته ثم من شأنه ان يجف ويصلب كالغراء  
 فيفرض لذلك التزام سطحي للجسمين بواسطة (واما الاتصال) فقد ذكرناه  
 في باب اليكم •

﴿ الفصل الحادي عشر في التقدم والمتأخر مما ﴾

(التقدم) يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم في الزمان فاما في الماضي فكلما  
 كان ابعد من الآن الحاضر فهو المتقدم واما في المستقبل فكلما هو اقرب الى  
 الآن الحاضر فهو المتقدم •

(الثاني) المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدئه معين ثم المراتب (منها  
 طيمية) كترتيب الانواع التي بعضها تحت بعض والاجناس التي بعضها فوق  
 بعض (ومنها وضعية) كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المهراب  
 او الى الباب وكذلك المتقدم في الرتبة قد يكون طبيعيا كتقدم الجسم على الحيوان  
 اذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان  
 وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من المهراب ان جعلت المهراب  
 هو المبدئه او تقدم القريب من الباب ان جعلت المبدئه هو الباب •

(الثالث) المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على (عمر رضي الله عنهما) •  
 (الرابع) المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو  
 موجود ويوجد هو وليس الاخر بموجود وذلك كتقدم الواحد  
 على الاثنين •

(الخامس) المتقدم بالطية وذلك كتقدم حركة اليد على حركة الخاتم فانهما  
 وان كانا معاني الزمان لكن العقل يقضي بان حركة الخاتم مترتبة على حركة  
 اليد ومستفادة منها واما حركة اليد فهي غير مترتبة على حركة الخاتم •

(واعلم)

(الفصل الحادي عشر في التقدم والتأخر مما)

(واعلم) انه لم توجد دلالة قاطعة على انحصار اقسام التقدم والتأخر في هذه الحجة بل البحث التام لم يصل الالى هذه الاقسام ثم ان هذه الاقسام بأسرها مشتركة في امر واحد وهو ان المتقدم هو الذى لا يوجد للتأخر المعنى المتبرفه التقدم والتأخر الا وقد وجد للمتقدم •

(فان قيل) تقدم الالة على الملول اما ان يكون لما هيتهما اولئفس الالة والملولة اولهبع الامرين اعنى الماهية مع اعتبار الالية والملولة (والاول باطل) لان حركة اليدا اذا اعتبرت من حيث انها حركة اليدا اعتبرت حركة الخاتم من حيث انها حركة الخاتم لم يكن بينهما تقدم او تأخر اومية لان كل ماهية اذا اعتبرت من حيث هى هى ففى لا متقدمة ولا متأخرة ولا مقارنة على ما عرفت في باب الماهية (والثانى ايضا باطل) لان الالية والملولة وصفان اضافيان فيكونان معا فى الوجود فيستحيل ان يكون لاحدهما تقدم على الآخر •

(وهكذا القول) فيما ذاجمل المتقدم باعتبار المؤثرة والمتأثرة لانهما وصفان اضافيان فيكونان معا واذا كانت الماهية من حيث هى هى غير متقدمة ولا من حيث انها علة متقدمة امتنع ان يكون للجموع تقدم •

(فقول) اننا لنرى بهذا التقدم والتأخر الا احتياج احدهما الى الآخر فى الوجود ووقفه عليه الا ان هذا كالتخالف للمشهور لانهم يملون هذا التقدم بهذه الحاجة فيقولون لما احتاجت حركة الخاتم الى حركة الاصبع وجب ان يكون لحركة الاصبع تقدم على حركة الخاتم وهذا مشعر بكون التقدم والتأخر معلولين للحاجة واما نحن فقد فسرنا التقدم والتأخر بنفس تلك الحاجة فهذا ما عدى فى هذا الموضع •

## ﴿ الفصل الثاني عشر في الكلّي والجزئي ﴾

﴿ الفصل الثاني عشر في الكلّي والجزئي ﴾

(الكلية) وصف اضافي عارض للماهيات فالكلّي قد يراد به مروض هذا الوصف وقد يراد به مجرد هذا الوصف وقد يراد به مجموع الاسرين ومرادنا هاهنا قسم هذا الوصف الاضافي وكذلك الجنسية وصف اضافي عارض لبعض هذه الماهيات فالجنس قد يراد به مروض هذا الوصف وهو الحيوان مثلاً او غيره وقد يراد به نفس هذا الوصف الاضافي وقد يراد به مجموع الاسرين فالاول يسمى الجنس الطبيعي والثاني يسمى الجنس المنطقي والثالث يسمى الجنس العقلي (وكذا القول) في النوع والفصل والخاصة والمرض العام •

(واذا عرفت) ذلك فنقول الكلّي الذي هو المعنى الاضافي جنس تحت خمسة انواع الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام ولست اعني بهذه الخمسة مروضات هذه الاوصاف الاضافية ولا المركب منها ومن مروضاتها بل نفس هذه الاوصاف الاضافية •

(ثم ان النوع) بهذا المعنى غير مندرج تحت الجنس بهذا المعنى بل هما متباينان تبان الخاصين تحت عام واحد فان مجرد وصف الجنسية لا يصدق على مجرد وصف النوعية واذا قيل النوع مندرج تحت الجنس لم يمين به ان النوعية تحت الجنسية بل ان مروض النوعية مندرج تحت مروض الجنسية واما مجرد معنى النوعية فليس قدما داخلا تحت مجرد معنى الجنسية بل هو قسم مبائن له مشارك به في جنس واحد وهو الكلية •

(ثم ان حمل الجنسية) على الكلية حمل عارض على مروض وحمل الكلية على الجنسية حمل متقوم على متقوم فهذه اعتبارات دقيقة لا بد من التنبه عليها

فان بسبب الجمل بها يقع خلط كثير.

(فان قيل) الكلّي من حيث هو كلّي هل له وجود في الايمان ام لا (فتقول)  
الكلّي قد يراد به نفس الطبيعة التي تمرض الكلية لها وقد يراد به كون الطبيعة  
معمّلة لان تغلّبها صورة مشتركة بين كثيرين وقد يراد به كون الطبيعة  
مشتركة بين كثيرين وقد يراد به كون الطبيعة بحيث يصدق عليها انها لو قارنت  
بينها هذه المادة والاعراض بل تلك المادة والاعراض لكأن ذلك  
التشخيص الآخر فالكلّي بالمعنى الاول والثاني والرابع موجود في الايمان  
واما بالمعنى الثالث فغير موجود لما ينافي باب الوحدة والكثرة من ابطال  
القول بالمثل.

﴿ الفصل الثالث عشر في التام والمكتفى والتامس وفوق التام ﴾

(التام هو الذي) يحصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصله وهو السكامل  
ايضاً ثم انه يقال على امور اربعة.

(الاول) يقال للمدّد انه تام اذا كان جميع ما ينبغي ان يكون حاصله للشيء  
من المدد قد حصل له (ثم ان الجمهور) لا يقولون للمدّد الذي هو اقل من  
الثلاثة انه تام فان الثلاثة انما صارت تامة لان لها مبدءاً ووسطاً ونهاية والسبب  
فيه انه لا شيء من الاعداد يمكن ان يكون تاماً في عدديته لان كل عدد فانه  
يوجد من وحدانياته ما ليس فيه بل انما يكون تاماً في المشرية والتسمية واما  
من حيث له مبدءاً ومنتهاً فانه يكون ناقصاً من حيث انه ليس بينهما ما من  
شأنه ان يكون بينهما وهو الواسطة وقس عليه سائر الاقسام وهي ان يوجد  
المبدء والواسطة ولا يوجد المنتهى او بالعكس ثم من الحال ان يكون مبدآن  
في الاعداد ليس احدهما واسطة بوجه الا المدينه وكذلك القول في  
الاعداد دين

(الفصل الثالث عشر في التام والمكتفى والتامس)

المتى واما الوسائط فقد يجوز ان تكثر الا انها تكون جلتها في انها واسطة  
كشيء واحد ثم لا يكون للتكثير حد توقف عليه فاذا حصول المبدئية  
والمنتائية والتوسط نهاية التمام واقل عدد يوجد فيه ذلك هو الثلاثة •

( الثاني ) المقادير يقال لها انها تامة كما يقال فلان تام القامة اذا كانت تلك ايضا  
ممدودة لان المقادير لا تعرف الا بالتقدير الذي يلزمه التمديد •

( الثالث ) الكيفيات والقوى فيقال لها تامة مثل ان يقال ان كذا تام القوة  
وتام الحسن وتام الخيره •

( الرابع ) الحكماء يريدون بالتمام هو ان يكون جميع كمالات الشيء حاصلة  
له بالفعل وربما يشترطون في ذلك ان يكون وجوده وكمالات وجوده له من  
نفسه لا من غيره فان كان الشيء كذلك ثم انه يكون مبدءا لكمالات غيره  
فهو التام الذي فوق التام لان منه الوجود الذي له وفضل عنه وجود غيره  
وليس في الوجود شيء كذلك الا واجب الوجود فاذا التام الذي هو فوق  
التمام واجب الوجود وحده ( واما المقول ) فهي تامة بالتفسير الاول وغير  
تامة بالتفسير الثاني فان الممكنات معدومة في حد ذاتها •

( واما الذي ) دون التام فهو قسمان ( احدهما ) المكتفى وهو الذي اعطى ما به  
يمكن من تحصيل كماله مثل النفس الناطقة التي للسموات فانها ابدى في اكتساب  
الكمالات ولا تغير كمالها بالكتابة حاضرة بالفعل كما ستعرف ذلك في موضعه  
( والاخر الناقص ) وهو الذي يحتاج الى آخر يفيد الكمال مثل الاشياء  
التي في الكون والفساد •

( الفصل الرابع عشر في السكل والجميع والفرق بينهما وبين التمام )  
( هذه الالفاظ ) الثلاث تكاد ان تكون متقاربة الدلالة لكن التمام ليس من

شرطه ان يحيط تكثره بالقوة او بالفصل مثل كون الباري تعالى تاماً واما التمام  
والشكل في المقدورات و الممدودات فهما متعديان في الموضوع والفرق انه  
بالقياس الى الكثرة والوحدة الموجودة المحصورة فيه كل و بالقياس الى  
ما لم يبق خارجاً عنه تام •

﴿ الفصل الخامس عشر في الفرق بين الشكل والكل ﴾

( وذلك ) من سبعة اوجه •

( الاول ) ان الشكل من حيث هو كل يكون • وجوداً في الخارج واما الكل  
فلا وجود له الا في الذهن •

( والثاني ) ان الشكل يعد اجزائه والكل لا يعد مجزئانه •

( الثالث ) الكل يكون مقوماً للمجزئ والكل يكون مقوماً بالجزء •

( الرابع ) ان طبيعة الكل لا تصير هي الجزء واما طبيعة الكل فاما تصير  
بينها جزئية مثل الانسان اذا صار هذا الانسان •

( الخامس ) ان الشكل لا يكون كلاً لكل جزء وحده والكل يكون كلياً  
لكل جزئ وحده لان الانسان محمول على الشخص الواحد •

( السادس ) ان الشكل اجزائه متناهية والكل جزئانه غير متناهية •

( السابع ) ان الشكل لا بد له من حضور اجزائه معا والكل لا يحتاج الى  
حضور جزئانه جميعاً •

﴿ الباب الثاني في بنية المقولات • وفيه خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في الان • وفيه ستة مباحث ﴾

( البحث الاول ) عن حقيقة وهو عبارة عن حصول الشيء في مكانه وزعم  
بعضهم انه ليس عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه بل عن امر اوهية تتم بالنسبة

( الفصل الخامس عشر في الفرق بين الشكل والكل ) ( جمع مجزئاً بمجزئاً ) ( الفصل الاول في الان )



الى المكان وهذا ضئيف (اما اولاً) فلان ذلك الامر والهيئة اما ان تكون  
امر انسيا واما ان لا تكون فان لم تكن امر انسيا فديننا في حصر عدد  
المقولات ان الا عراض التي لا تكون نسبة في اما كيفيات واما كميات  
فيلزم ان يكون الاين اما كما واما كيفا وهو باطل واما ان كانت امر انسيا  
فتلك النسبة ليست الى شيء آخر بل هي النسبة الى المكان بالحصول فيه  
وذلك هو المطلوب ( واما ثانياً ) فلان النسبة الى المكان بالحصول فيه امر  
معلوم فمن ادعي امراً آخر فلا بد وان يفيد تصويره ثم يقيم المجبة على ثبوته •  
( البحث الثاني ) في بيان ان الكون في المكان ليس هو الكون في الا عيان  
الذي هو الوجود وذلك من وجهين ( الاول ) ان الوجود وصف مشترك  
في الموجودات كلها كما بينا فلو كانت حقيقة الوجود هو الكون في المكان  
لكانت الموجودات كلها كائنة في المكان ولما لم يكن كذلك علمنا ان مفهوم  
الوجود متأثر لمفهوم الكون في المكان ( الثاني ) قالوا لو كان الكون في المكان  
هو الوجود لكان الكون في الزمان ايضاً كذلك فاما ان يكونا شيئاً واحداً  
اي وجوداً واحداً منسوباً تارة الى الزمان وتارة الى المكان او وجودين  
منسوبين اليهما ولا يميز ان يكونا وجوداً واحداً لان كل واحد منهما مقولة  
فلو جملناهما وجوداً واحداً لكانا مقولة واحدة لا مقولتين ( اللهم ) الا  
ان يحمل الوجود دخلاً في مفهومهما ويكون لكل واحد منهما اسماً زائداً  
على نفس الوجود وهو المعنى النسبي فيكون الوجود جنساً لهما فيكون  
هو المقولة دونهما وقد اطلنا ذلك وان كانا وجودين فيلزم ان تكون للشيء  
الواحد وجودات كثيرة ( ثم اعترضوا ) على هذا فقالوا هذا بناء على ان كل  
واحد من الكونين اعني في المكان وفي الزمان معني جنسي فلو كان الوجود

داخلا في حقيقتها لزم كون الوجود جنسا وهذا غير مسلم فلهما ليسا بجنسين بل كل واحد منهما نفس الوجود عارضه الاضافة الى ما يضاف اليه فيكون وجود واحد بعبته ينسب نارة الى المسكان ونارة الى الزمان وهذه النسبة لا تقترب به اقتران الفصول المقومة بطوائف الاجناس بل اقتران العوارض فاذا الوجود الذي مرضت له النسبة الى المسكان هو الذي مرضت له النسبة الى الزمان فلا يلزم ان تكون للشيء الواحد وجودات كثيرة ( وليس تسجيني ) امثال هذه المباحث فان للممكن في ذاته وجودا وله نسبة الى المكان والمفهوم من وجوده غير المفهوم من كونه في المكان ومن كونه في الزمان ( واما هذا الذي اختلفوا ) فيه انه هل هو نفس الوجود في الاعيان ام لا فان جوابه تلك النسبة فقد بينا المناقشة وان جوابه امرا آخر فنحن حتم ان يفيدوا بالقول الشارح حقيقته ثم يثبتوا انه زائد على الذات ام لا واما قبل ذلك فهو مخط لا يليق باهل العلم الخوض فيه .

( البحث الثالث ) في تقسيم الالين وذلك على وجهين ( الاول ) ان الالين منه ما هو اول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع منه فيه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم ان جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يعاس ظاهره جميع الجوانب وابدمنه الدار بل البدل الاقليم بل المصورة من الارض بل العالم ( الثاني ) ان الالين منه جنسي وهو الكون في المسكان ومنه نوعي كالكون في الهواء لو الماء او فوق او تحت ومنه شخصي ككون هذا الشخص في هذا الوقت في مكانه الحقيقي .

( البحث الرابع ) في ابطال قول من قال ان لكل ابن شخصي في مكان حقيقي

( البحث الثالث ) في تقسيم الالين

( البحث الرابع ) في ابطال قول من قال ان لكل ابن شخصي في مكان حقيقي

علة هي صفة قائمة بالتمسك وذلك باطل لان تلك الصفة امان يمكن حصولها في التمسك عند ما لا يكون التمسك في المكان الحقيقي المين ولا يمكن فان امكن لم تكن تلك الصفة علة لذلك الحصول الشخصي في ذلك المكان المين الحقيقي لما ستعرف ان العلة لا تنفك عن معلولها وان لم يمكن فيشذبتوقف حصول تلك الصفة في ذلك التمسك على حصوله في ذلك المكان المين فلو توقف حصوله في ذلك المكان المين على حصول تلك الصفة فيه لم الدور وهو محال • (البحث الخامس) في ان الابن يمرض له التضاده لاشك ان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لانها امران وجريان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد بينهما غاية الخلاف •

﴿ البحث السادس في كيفية قبوله الاشد والا نقص ﴾

(اعلم) ان الابن لا يقبل الا اشد والا نقص في جنسيته لانه يستحيل ان يكون حصول الجسم في مكانه اشد من حصول جسم آخر فيه لان مفهوم الحصول في المكان لا يقبل التفاوت بل انه يقبل الاشد في طيبة نوعيته لان الاثنين الذين كلاهما فوقان واحدهما اقرب الى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو اشد فوقية من الآخر وعند هذا يظهر ان الاشد والا نقص لم يتطرقا الى نفس الابن اصلا بل الى اضافة عارضة له وهو كونه فوقا او سفلا •

### ﴿ للفصل الثاني في المنى ﴾

(انه عبارة) عن كون الشيء في الزمان او في طرفه فان كثير امن الاشياء يقع في اطراف الازمنة ولا يقع في الازمنة مع انه يشل عنها بمقنم ان منه زمانا حقيقيا وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه ومنه ماهوز مان غير حقيقى وهو مثل ما ذكرناه في الابن والفرق بين الامرين ان الزمان الحقيقي

الواحد يشترك فيه كثيرون واما المكلف الحقيقي الواحد فلا يشترك فيه كثيرون بل كما ان لكل متمكن اينا يخصه فكذلك لكل حادث متى يخصه ولا يكون مشترك بينه وبين غيره •

### ﴿ الفصل الثالث في الوضع ﴾

(الفصل الثالث في الوضع)

(هويته) تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض نسبة تخالف الاجزاء لاجلها بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح وقد تكلمنا في تحقيق ذلك في باب الشكل عالا حجة الى اعادته •

(واعلم) ان لفظ الوضع يقال على سنان آخر (احدها) كون الشيء مشارا اليه والنقطة بهذا المعنى ذات وضع والوحدة لا تكون ذات وضع (وثانيها) كون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه انه ان هو مما يتصل به اتصالا ثانيا وهو الذي ذكرناه في الكم وقد بينا ان الوضع المختص بالكميات منقول من الوضع المختص بالمقولة •

(واعلم) ان الوضع مما يقع فيه التضاد لان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه في الهواء مضاد لوضعه اذا كان بالمكس من ذلك ثم انهما مضيان وجوديان متقابلان على موضوع واحد ولا يجتمعان فيه و بينهما غاية الخلاف وهو ايضا قابل للاشد والاضعف لان الشيء قد يكون انكس من غيره (واما الكلام في نحو وجوده) فلما قل ان يقول انه لو كان امرا وجوديا مع انه قائم بجملة الاعضاء لم قيام المرض الواحد بالامور الكثيرة (وجوابه) ان لجموع الاعضاء وحدة باعتبارها قبل هذا المرض والبحث فيه مثل ما ذكرناه في عرضية المدد بينه •

## ﴿ الفصل الرابع في الملك ﴾

( وهو عبارة ) عن نسبة الجسم الى حاصره اولبعضه منتقلا بتقاله كالتسلع والتقص والتتل والتختم فنه جزئي كهذا التسلع ومنه كلي كالتسلع ومنه ذاتي كحال المرأة عند اهابها ومنه عرضي كحال الانسان عند قيضه .

## ﴿ الفصل الخامس في ان يفعل وان يفعل ﴾

( اما ان يفعل ) فهو تأثير الشيء في غيره اثر غير قار الذات فله مادام يؤثر هو ان يفعل وذلك مثل التسخين مادام يسخن والتقطيع مادام يقطع ( واما ان يفعل ) فهو اثر الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخين والتبريد والتقطع ( وانما اختير لهما ) ان يفعل وان يفعل دون الفعل والاتصال لان الفعل والاتصال قديقا لان للحاصل المستكمل الذي انقطعت الحركة عنه كما اذا قطعت شئ وانقطعت حركته فيقال هذا انقطع عنه وكذا لك يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقديقا لان عند ما يقطع ذلك ويحترق هذا ( وقد يمرض ) في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التسود كما ان البياض ضد السواد ويمرض فيهما الاشتداد والتقص فان من الاسوداد الذي هو السلوك ما هو اقرب الى الاسوداد الذي هو غاية السلوك من اسوداد آخر ولذلك قد يكون بعضه اسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتقص ليس بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو عبارة عن الحركة الى السواد ولا شك ان السلوك الى السواد غير السواد فهذا خلاصة ما قالوه في هاتين المقولتين .

( وعندى ) ان تأثير الشيء في الشيء يستحيل ان يكون وصفاً بوتيأزاد اعلى ذات المؤثر وذات الاثر وكذلك تأثير الشيء عن الشيء وهو قابلية الشيء للشيء .

يستحيل

( ٥٧ )

بالنسبة الى قيضه

( الفصل الرابع في الملك ) ( الفصل الخامس في ان يفعل وان يفعل )

يستحيل ان يكون وصف تأثيرا زائدا على ذات القابل وذات المقبول فحين ذلك  
اولا في التأثير (فمقول) ان تأثير الشيء في الشيء لو كان امرا بئوتيا لكان من جملة  
الامور التي لا تكون مستقلة بانفسها بل لابد من مؤثر آخر لوجودها فيكون  
تأثير ذلك المؤثر في ذلك التأثير زائدا عليه ويفضي الى التسلسل وهو محال وبمقتدير  
ان لا يكون محالا فالمقصود من البرهان حاصل وذلك لا نقول اذا كان  
بين كل مؤثر واثر واسطة هي التأثير حتى لو افترضت هناك امور غير متناهية  
يكون كل سابق منها علة للتالي فلا يخلو اما ان تكون تلك الامور متلاية  
اولا يكون شيء منها متلاقيا ونعني بالتلاقى ان تعرض مؤثرا واثره لا يتخللها  
ثالث فان كانت متلاية مثلا يوجد امران لا يتوسطهما شيء مع انه يكون  
احدهما مؤثرا والآخر اثرا فينشذ لا يكون تأثير ذلك المؤثر في ذلك الاثر  
زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر فينشذ لا يكون تأثير الاول في الثاني زائدا  
عليهما ولا تأثير الثاني في الثالث ولا تأثير الثالث في الرابع فلا يكون شيء  
من تأثيرات المؤثرات زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر (واما ان قيل) بانه  
لا يوجد هناك امران لا يتخللها ثالث فالمنع بهذا انه لا يوجد هناك ما يكون  
ذاته مؤثرة في ذات شيء فيكون هذا قويا للمؤثرة فظهر مما قلنا ان  
المؤثرة لا يجوز ان تكون صفات بئوتيا واما القابلية فلو كانت صفات بئوتيا  
لكانت اما جوهرها واما عرضها فان كانت جوهرها كانت نسبة المثل الى  
الحال شيئا متباينا عن المتسبين وان كانت عرضا كانت الذات قابلة لتلك  
القابلية فتكون قابليتها لتلك عرضا آخر ويلزم منه التسلسل ويعود الكلام  
المذكور ولان قابلية الشيء للشيء نسبة للقابل الى المقبول وانتساب الشيء الى  
الشيء متأخر عن كل واحد من المتسبين فلو كانت القابلية جزءا مقوماً لشيء

و ذات كل شيء متأخر من مقوماته لزم تأخرها عن نفسها وذلك محال (فهذا برهان قاطع) على ان المؤثرية والتأثرية لا يجوز ان تكونا صفتين ثبوتيتين و ستعرف في فن الطل والمعلولات انالو جعلنا المؤثرية وصفا ثبويا يلزم منه نقي واجب الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (فهذا آخر الكلام في المقولات) ثم ان الكلام في الطل والمعلولات مناسب لمقولة ان يفعل والكلام في الحركة مناسب لمقولة ان يفعل فلا جرم ان ارد فان نذكر عقيب الكلام في هذه المقولات هذين الفنين •

### هو الفن الرابع في الطل والمعلولات

(وفيه مقدمة) واربعة اقسام وخاتمة (اما المقدمة) ففي بيان حقيقة الملة وذكر اقسامها •

(قد سمت) ان هاهنا (علة صورية) وهي جزء الشيء الذي يجب عند حصوله الشيء (وعلة مادية) وهي الجزء الذي لا يجب عند حصوله الشيء بل امكان حصوله (وعلة فاعلية) وهي التي تكون سببا لحصول شيء آخر (وعلة فاعلية) وهي التي لا جعلها الشيء واذا اردنا ان نحدد الملة بحيث يشترك فيه هذه الاربعة قلنا الملة ما يحتاج اليه الشيء في حقيقته او وجوده اما الشرائط فهي بالحقيقة اجزاء الطل المادية لان القابل انما يكون قابلا للفعل معها واما الآلات والادوات فهي بالحقيقة اجزاء للملة الفاعلية اذا كانت فاعليتها لا تتم الا معها فان تمت دونها امتنع توسطها (والذي ذكره الشيخ) في الحدود ان الملة هي كل ذات يستلزم منه ان يكون وجود ذات اخرى انما هو بالفعل من وجود هذا بالفعل ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل فهو بالحقيقة لا يتناول الا الملة الفاعلية فان تكلفنا حتى ادخلنا فيه الملة الدائية والصورية فاعلة

المادة على كل حال خارجة عنه •

(واما بيان المحصر) فنقول ما يحتاج اليه الشيء اما ان يكون جزءا داخل فيه لولا يكون فان كان فاما ان يجب عند حصوله حصول الشيء واما ان لا يجب فالاول هو الصورة لان صورة الشيء اذا وجدت امتنع مع ذلك عدد ٤٠ والثاني هو المادة لان جزء الشيء اذا وجد عند عدم الشيء فهو لا محالة قابل لتحقيق تلك الماهية اما وحده او مع غيره •

(فان قيل) هب ان الصورة المختصة بمادة معينة مثل الانسانية والقرسية متى حصلت بالقمل حصل ما هي صورة له لكن للصورة التي لا تختص بمادة معينة مثل الاستدارة والانحناء متى وجدت لا يجب بالقمل حصول شيء مما هي صورة له مثل صورة السيف فانها ان وجدت في الحجر لم يكن السيف حاصلا لاجل حصول تلك الصورة باشتراك الاسم (فنقول) هب ان حصول نوع ذلك الشكل لا يوجب حصول نوع السيف لكن حصول تلك الصورة للشخصية الموجودة في السيف يوجب حصول ذلك السيف وحصول تلك الحادثة الحاملة لتلك الصورة لا يوجب حصول ذلك السيف فاستقام من هذا الوجه قولنا ان الصورة هي الجزء الذي يكون وجوده سببا لوجود الشيء (ويجب ان يعلم) ان الصورة ههنا اهم من الصورة الجوهرية بل تناول تلك والاعراض اذا جلت اجزاء الحقيقة مثل البياض للابيض •

(واما ما لا يكون) جزأ من الشيء فاما ان يكون عليه من حيث وجوده في الذهن او لا يكون من هذا الاختيار فالاول هو الملة الثابتة والثاني هو الملة الفاعلية ثم ان الملة الفاعلية اما ان يكون فعلها حالا فيها او لا يكون فالاول مثل الماهيات بالنسبة الى لوازمها والثاني مثل البارئ تعالى لئلا لم •



( فان قيل ) قد اخلتكم بالجنس والفصل مع انها جزءا قوام الماهيات المركبة ( فنقول ) لافرق بينهما وبين المادة والصورة الا في الاعتبار لاننا لو اخذنا كل واحد منهما مجردا عن الآخر كانا مادة وصورة وان اخذنا هما لا بشرط شيء كانا جنسا وفصلا •

( القسم الاول في الملة القا عليه وفيه ثمانية عشر فصلا )

﴿ الفصل الاول في ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ﴾

( الادلة المذكورة ) في اثبات هذا المطلوب اربعة ( اولها ) ان مفهوم ان كذا صدر عنه ( ا ) غير مفهوم ان كذا صدر عنه ( ب ) فانه هو ما ان المقتضيان اما ان يكونا مقومين لتلك الملة واما ان يكونا لازمين لها واما ان يكون احدهما مقومين مقومالهما والآخر لازمالهما فان كانا مقومين لتلك الملة كانت مركبة فلا تكون الملة واحدة من كل وجه وان كانا لازمين واللازم ملول فيعود التقسيم من الرأس في ان مفهوم انه صدر عنه احد اللازمين مختار لمفهوم انه صدر عنه اللازم الثاني فان كان لا يتم الى كثرة في المفهوم لزم ان يكون كل لازم بواسطة لازم آخر وهذا الكلام مع انه يلزم عنه اثبات لوازم مترتبة غير متناهية فيه قول باثبات علل وملولات غير متناهية ويلزم عنه نفي اللوازم اصلا لان تلك الماهية اما ان تقتضي لما هي ان يكون لها لازم اول لا يقتضي فان اقتضت كان ذلك اللازم لازمالها لما هي فيكون غير وسط وقد فرض كلها بوسط هذا خلف وان كانت الماهية لا تقتضي شيئا من اللوازم اصلا فهذا اعتراف بانها ليس لها شيء من اللوازم فقد ظهر ان القول باثبات اللوازم الغير المتناهية يوجب فساد القول بها ( واما ان جمل ) احد المقومين مقوم الملة والآخر لازمالها فيشذ لا يكون المقومان معا

( القسم الاول في ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد )

في درجة واحدة لأن المقوم متقدم واللازم ليس بمقدم والمتقدم ليس باليس بمقدم ويرجع حاصل ذلك الى ان ذلك اللازم هو الملول فقط فيكون الملول واحدا (فظهر من هذا) ان الملة الواحدة لا يصدر عنها اكثر من ملول واحد (وثانيها) ان كذا اذا صدر عنه (ا) و (ب) و (١) ليس (ب) فقد صدر من كذا من الجهة الواحدة (ا) وما ليس (ا) وذلك تناقض.

(وثالثها) ان الملة لا بد وان تكوّن ملائمة للملول فاننا نقول بين النار والاحراق ضرباً من الملائمة لا توجد تلك الملائمة بين الماء والاحراق (واذا ثبت ذلك فنقول) لو قدرنا ملة لها ملولان فلا بد وان تكون بينهما وبينها ملائمة فلا يخلو اما ان تلائمها بجهة واحدة او بجهتين ومحال ان تلائمها بجهة واحدة لان الملائمة هي المشابهة والشيء الواحد لو شابه شيئين مختلفين اكان ذلك الشيء مساوياً الحقيقة لحقيقتين مختلفتين والمساوي للمختلفين مختلف فتكون الملة الاحدية الذات مخالفة انفسها او تكون مركبة وكلاهما خف وان كانت الملة تلائم الملولين بجهتين كانت الملة مركبة في الماهية.

(ورابعها) انا اذا عرضنا النار على جسم فسخته ثم اذا عرضنا الماء عليه فبرده فحينئذ يحصل اليقين بان النار مخالفة الماهية للماء فاذا كان اختلاف الآثاريين العلم الاولي باختلاف المؤثرات في ماهياتها فكيف لا يقتضي العلم بتعددتها لان البيرية ادنى درجات الاختلاف. هذه جملة الادلة المذكورة.

(ونحن) نقول اما الاعتراض على الحجة الاولى (فنقول) انه قلنا ان كذا مؤثر في (١) كان هذا العلم علماً بنسبة المؤثر الى الازر والظاهر ان العلم بنسبة امر الى امر يتضمن العلم بكل واحد من المضامين فاذا هذا العلم يتعلق بامور ثلاثة المؤثر والامر ونسبة احدهما الى الآخر (وعلى الجملة) فاذا علمنا ان كذا

مؤثر في (أ) كان المعلوم مجموع تلك العلة مأخوذة مع (أ) وإذا علمنا ان تلك العلة آتت في (ب) كان المعلوم مجموع تلك العلة مأخوذة مع (ب) ومعلوم ان المجموع من كذا و (أ) منائر للمجموع من كذا و (ب) معاً فلم قلنا انه اذا كان احد المجموعين منائراً للمجموع الثاني كان كل ما يؤخذ في احد المجموعين منائر السكل ما يؤخذ في المجموع الثاني ولا بد من البرهان على ذلك فان ما قالوه يوجب ان يكون للمأخوذة في احد المفهومين الذي هو احد المجموعين منائراً للمفهوم الثاني الذي هو المجموع الثاني ولكن لا يوجب ان يكون المأخوذة في احد المجموعين منائراً للمأخوذة في المجموع الثاني \*

(ومما بين ذلك) ستة امور (الاول) ان المركز نقطة واحدة وهي نهاية جميع الخطوط الخارجة عنها الى المحيط ولم يلزم من تعابر مفهوم كون تلك النقطة نهاية لتلك الخطوط الكثيرة ان تكون النقطة مركبة من امور غير متناهية فانها لو كانت كذلك كانت تلك الاجزاء اما ان تكون متشابهة الطوائع اولا تكون فان كانت لم يكن امتياز بعضها من البعض بالذاتيات لواللوازم بل بالموارض وعارضه هو كون كل واحد منها نهاية لخط معين واذا كان الخط بالقوة كان كون النقطة نهاية له ايضا بالقوة فينشذ لا يحصل الامتياز بينها فهي واحدة بالعدد و ايضا فلانها اذا كانت متساوية في المساهية ولا اختلاف بينها في الوضع فاي عارض لحق اي جزء منها فقد لحق الآخر لتساويها في القبول فلا يكون هناك تمايز اصلا (وان كانت) مختلفة الطوائع وكل واحد منها مبدءاً خط معين فنهايات الخطوط حاصلة متميزة بالقمل فهي ايضا حاصلة بالقمل فيكون في ذلك السطح خطوط غير متناهية بالقمل هذا خلف (فان قال) النقطة شيء وهي لا وجود لها في الخارج (فقول) اليس

إذا تقاطع الخطان كان تقاطعها لا محالة على نقطة حاصلة بأقل و على أنه لا تفاوت بين كونها موهومة وبين كونها موجودة في الخارج فيما يرجع الى غرضنا لان مفهوم احدهما في الوجود منتهى لخط منتهى لنهاية الخط الآخر وبهذا يتسق البرهان.

( الثاني ) ان الوحدة المينة اذا اخذت مع وحدة اخرى وجب حصول صورة الاثوة لتلك الجملة ثم اذا اخذت الاولى مع وحدة اخرى وجب حصول الاثوة للجملة الاخرى ولا يلزم من تناقض المجهولين ان تصير الوحدة الماخوذة فيهما جميعا اثنين .

( الثالث ) ان مفهوم ان كذا سلب عنه الجبرمة اثر لمفهوم ان كذا سلب عنه الشجر و كذلك القول في جميع السلوب الغير المتناهية فاختلف تلك المفومات اما ان يكون عاماً الى المسلوب عنه او الى السلب فالاول يجب ان لا يسلب عن الشيء البسيط الا امر واحد وان يكون تكثر السلوب موجبا لوقوع التكثر في السلوب عنه ثم ان البسيط اذا كان لا يسلب عنه الا امر واحد كان ماعدا ذلك الامر حاصل له فيكون البسيط ليس له حقيقة واحدة بل كل الحقائق سوى تلك الحقيقة المسلوبة عنه فلا يكون البسيط بسيطاً بل مركباً اكثر من كل تركيب بل كل ما كان الشيء اكثر بساطة كان اكثر تركيباً هذا خلف .

( فان قيل ) بان اختلاف المفهوم غير عام الى المسلوب عنه بل اما الى السلب او الى المسلوب فلم لا يجوز ان يقال اختلاف المفهومين عند تأثيره في شيئين غير عام الى ذات المؤثر بل الى اضافته الى الاثرين او الى نفس الاثرين ( انهم ) الا ان يقولوا ان الشيء الواحد لا يسلب عنه بالذات الاثر واحد بل

اللوب مترتب بعضها بواسطة البعض ( فقول ) فساد ذلك مما يبرر  
 ضرورة العقل فإنه ليس سلب الحجر عن المثلث بواسطة سلب الشجر ولا  
 بالعكس وكذلك القول في سائر الالوب وايضا فاللوب ان كان بعضها  
 بواسطة البعض لزمه تطل وسعولات غير متناهية لامرّة واحدة بل مرارا  
 غير متناهية لكون اللوب كذلك ( وايضا فحاصل ذلك ) يرجع الى ان  
 المتعنى للذات بالذات سلب واحد فيكون ما عداه حاصلا له بالذات  
 وبسوء ما قلناه ان الشئ كلما كان ايسر كان اكثر تركيبا

( الرابع ) ان المفهوم من كون واجب الوجود مقولا غير المفهوم من كونه  
 حافلا مع ان العالمية والملمومية وصفان اضافيان والاول صاف الاضافية تبوتية  
 والمضافان يوجدان معا ولا تقدم لاحدهما على الآخر اصلا وذلك مما لا نزاع  
 للشيخ فيه ( ثم انهم اتفقوا ) على ان ذلك لا يوجب الكثرة فكذلك ما هنا

( الخامس ) كما ان مفهوم ان كذا قبل ( ا ) متأخر لمفهوم انه قبل ( ب )  
 فكذلك مفهوم ان كذا قبل ( ا ) متأخر لمفهوم انه قبل ( ب ) فيلزم ان يكون  
 القابل الواحد لا يقبل اكثر من مقبول واحد لكن المادة الاولى قابلة لصور  
 غير متناهية واعراض غير متناهية فيلزم تركيبها من مقومات غير متناهية واذا  
 لم يلزم هذا لم يلزم ما قالوه •

( السادس ) ان المؤثرية من باب الاضافة ومع قد اجمعوا على ان تكثر  
 الاضافات لا يوجب تكثر الذات فكيف جعلوا اختلاف هاتين الاضافتين  
 موجبا لوقوع التكثر في الذات •

( فان قالوا ) اختلاف الاضافات انما لا يوجب تكثر الذات اذا كانت مرتبة  
 اعنى ان يكون بعضها بواسطة البعض واما اذا لم تكن على الترتيب السبي

والشيء في وجوب وقوع التكرر ( فنقول ) الصفات النيرة الإضافية ان كان بعضها بواسطة البعض لا تكون موجبة لوقوع التكرر في الذات فكان من حكم ان لا تفرقوا بين الإضافات وسائر الصفات في هذا الباب ولما فرقتهم بين البابين علمنا ان ذلك الفرق ليس الا في ان كثرة الإضافات كيف كانت لا توجب كثرة الذات فظاهر بين من هذا الوجوه انه لا يلزم من تباين المفهومين على ما ذكره وقوع الكثرة في العلة الماخوذة في ذنبك المجموعين •

( واما الحجة الثانية ) فهي - خيفة جدا لانا اذا قلنا ان كذا صدر عنه (١) فنتقيضه انه لم يصدر عنه (١) لانه صدر عنه ما ليس (١) فان تقيض قولنا واجب ان يكون ليس انه واجب ان لا يكون كيف وهما قد يكذبان بل نقيضه انه ليس بواجب ان يكون وكذلك ممكن ان يكون ليس نقيضه انه ممكن ان لا يكون فانهما يصدقان معاً بل انه ليس بممكن ان يكون فكذلك هاهنا تقيض انه صدر عنه (١) ليس هو انه صدر عنه ما ليس (١) بل انه لم يصدر عنه (١) وبما قرر ذلك هو ان الجسم اذا قبل الحركة وقبل السواد والسواد ليس بحركة فيكون الجسم قد قبل الحركة وما ليس بحركة ولا يلزم التناقض من ذلك فكذلك فيما قالوه •

(والشيخ قد نص ) على هذا في الفصل الاول من سابعة فاطينور ياس الشفاء وهو الفصل الذي يذكر فيه اقسام المتقابلات ( فقال ) وليس قولنا ان في الجرد راحة وليس فيه راحة هو قولنا فيه راحة وفيه ما ليس براحة فان في الاول القولين لا يجتمعان وفي الثاني يجتمعان وايضاً لان النفس اذا ادركت وتحركت والحركة غير الادراك فقد فعلت الادراك وما ليس بادراك ولا يلزم التناقض ( ومثل هذا الكلام ) في السقوط اظهر من ان يخفى على ضملاء العقول

فلا يرى كيف اشتبه على الذين يدعون الكياسة والعجب ممن يقضى عمره في  
تعليم المنطق وتعلمه ليكون له آلة ماصة لذمته عن التلطم ثم اذا جاء الى المطلوب  
الاشرف اعرض عن استمالة تلك الآلة حتى وقع في الغلط الذي يضحك  
منه الصبيان •

(واما السبعة الثالثة) فهي ضعيفة جدا لان الملازمة هي الماتلة فلما اعتبرنا الماتلة  
في العلة فلا يخلوا ما ان تعتبر الماتلة بينهما من كل الوجوه او من بعض الوجوه  
(والاول) باطل لانه لا يكون حيثئذ احدهما بالمية اولى من الآخر ولان  
ذلك يبطل الاتينية (والثاني) ايضا باطل لان واجب الوجود اذا كان  
مشابها للملولة من وجه دون وجه لزم وقوع الكثرة في ذاته •

(فان قيل) انما تلزم الكثرة اذا كانت اختلافها بمعنى ثبوتى وليس كذلك  
بل انما يختلفان بامرسلبي وهوان يكون للمملول وصف ليس للعة ذلك  
الوصف (فنقول) ذلك الوصف الزائد ان كان مملول تلك العلة فقد صدر عنه  
ما يلائمه وايضا اذا كان هو صادرا عن العلة وصدر عنها ما يلائمها فقد صدر عن  
العة الواحدة مملولان وان لم يكن ذلك صادرا عنها كانت العلة مماثلة للمملول  
• علة او قد ابطنا •

(وايضاً فنفرض) ان واجب الوجود مشابه للملولة من وجه دون وجه  
(فنقول) الوجه الذي لا يشابه المملول هل له مدخل في العلية ام لا فان كان  
فقد صدر عن الشيء ما يلائمه وان لم يكن فلة المملول هي الوجه الذي يشابهه  
مطلقا وقد ابطنا •

(وايضاً) هوان سلمنا انه لا بد من الملازمة اسكنا اذا جوزنا للعة مملولين مختلفين  
فلان المملولين مع اختلافهما قد تداويا من بعض الوجوه وتلك العلة تلائمهما

من ذلك الوجه وعلى هذا التقدير لا يمتنع ان يكون الشيء الواحد ملائماً  
لشيئين مختلفين من وجه واحد •

( واما الحجة الرابعة ) فهي ركيكة جداً فانا اذا عرضنا النار على جسم فسخته  
ثم عرضنا الماء عليه فبرده فانا نحكم باختلاف الماء والنار في طبيعتها لا  
لاختلاف الآثار بل لتخلف الآثار فانا لما رأينا ان الماء لم يسخن ولم يقارنه  
التسخن فعلمنا ان طبيعته مخافة لطبيعة النار اذ لو كانت مساوية لما لا متنع  
تخلف الاثر عنها حتى اننا لو رأينا شيئاً واحداً ووجدناه مقارناً لافعال كثيرة  
ووجدناها غير متخلفة عنه فحيث لا يمكننا ان نستدل باختلاف الآثار على  
اختلاف المؤثرات بل هو بينه على النزاع فظهر ضعف هذه الأدلة •

( واذ نكلنا عليها ) فليصرح بالحق الذي يجب ان لا نستحي منه ( وهو انه )  
لا مانع من ان تكون للشيء البسيطة الواحدة معلومات كثيرة لما ذكرنا من  
كون النقطة الاحدية ذات نهاية للخطوط العكسية والوحدة المينة  
مبدأً للاتنوعات الكثيرة وكون الباري تعالى مبدأً للما قبله والمقولة مما  
وايضاً فانواع العدد وانواع الالوان غير متناهية وواجب الوجود بمقل كلها  
فاما ان يستلها مترتبة وذلك باطل لوجوه ثلاثة •

( اما اولاً فانه ) يلزم منه حصول علل ومعلومات غير متناهية •

( واما ثانياً ) فلاننا لم بالضرورة ان العلم بلون معين لا يكون علّة للعلم بلون آخر  
وكذلك العلم بالاشياء لا يوجب العلم بالثلاثة فاذا تلك الصور العقلية غير مترتبة  
وهي من لوازم ذات واجب الوجود والمقول المقارنة فيكون للشيء الواحد  
لوازم كثيرة غير مترتبة •

( واما ثالثاً ) فلان العلم المتعلق بالاضافة لا بد وان يكون متماثاً بشكل المضافين



ثم ليس تعلقه بأحد المضامين سبباً لتعلقه بالمضاف الآخر فاذا أياً يكون تعلق العلم بها دفعة واحدة من غير ترتيب (ولو تأملت) أصول الحكمة وجدت كثيراً من هذه الأمثلة ومع ذلك فالاعتماد على ما سياتي من أنه لا يمكن استناد الممكنات إلى الله تعالى إلا بعد الاعتراف بصحة انتساب الأشياء الكثيرة إلى الشيء الواحد فهذا ما عدى في هذا الباب •

(الفصل الثاني في أن المعلوم الواحد هل يستند إلى علل كثيرة أم لا) (فقول) أما المعلوم الواحد الشخصي فمن المستحيل استناده إلى علل كثيرة لأن كل واحدة منها إن كانت مستقلة بالتأثير كان المعلوم معها واجب الوجود والواجب يستحيل تعلقه بالغير فهو مع كل واحدة منها متمتع بالحاجة إلى الأخرى فهو إذاً متمتع بالحاجة إليها وواجب الحاجة إليها هذا خلف وإن لم يكن للواحدة منها استقلال كان المؤثر هو المجموع فتكون العلة واحدة والكثرة واقعة في أجزاء العلة لا في العلة • •

(وأما الواحد النوعي) فالصحيح جواز استناده إلى علل كثيرة وكيف لا أقول كذلك وطبائع الأجناس لوازم خارجية للفصول وهي معلولاتها فإن الجنس أنما يقوم في الوجود بسبب اقتران الفصل به وإيضاً فإن المختلفات قد تشارك في لازم واحد وكيف لا والاختلاف حكم مشترك بين المختلفات فهو لازم لها وللوازم معلولات •

(وأما ما يقال) من أن العلة المختلفة لا بد من اشتراكها في وصف عام يكون ذلك جهة استناد ذلك المعلوم إليها مثل أن الأجسام المتحركة طبعا إلى الأسفل وإن اختلفت في طبائنها ولكنها تشارك في القتل الذي هو جهة استناد ذلك المهورى إليها فهو كلام باطل (ومما يوضحه) أن تلك الجملة المشتركة لازمة

لتلك الماهيات المختلفة لالاجل اشتراكها في وصف آخر والالزم التسلسل  
وذلك هو غير المطلوب •

(فان قيل) الملول اما ان يحتاج الى الملة المينة لماهيته لولا يحتاج فان لم يحتاج  
كان غيباءها لذاته وللغني في ذاته غني عن الغير فاستحال ان يعرض له  
ما يحوجه الى ذلك الغير فاذا ذلك الملول غني مطلقا عن تلك الملة هذا خلف  
وان كان محتاجا الى تلك الملة لذاته استحال استاده الى غيرها •

(فنقول) الملول يحتاج الى ملة مائة ان استاده الى تلك الملة بينهما ليس  
لاسر عائد الى الملول بل لان ذات تلك الملة لماهي هي متضمنة لذلك  
الملول فالحاجة المطلقة من جانب الملول وتعين الملة من جانبها  
فزال الشك •

### ﴿ الفصل الثالث في ابطال الدور في الظل ﴾

(الدور) هو ان يحتاج الاول الى الثاني والثاني الى الاول اما بواسطة  
اوبغير واسطة وهو باطل لانه لا يخلو اما ان تكون علة وجود كل واحد منهما  
هي وجود الاخرى او علة وجود الاولى هي وجود الثانية وعلة وجود  
الثانية ليس هي وجود الاولى بل جهة اخرى بينهما (والاول باطل) لانه يلزم  
ان يكون وجود كل واحدة منهما متقدما على وجود صاحبتها ثم اذا كانت  
الاولى متأخرة عن الثانية والثانية متأخرة عن الاولى اما بواسطة اوبغير  
واسطة كانت الاولى متأخرة عن التأخر عن نفسها والتأخر عن التأخر متأخر  
فاذا الاولى متأخرة عن نفسه الى محتاجة الى نفسها لكن التأخر والحاجة امران  
اضايفان انما يمثل تحققهما بين امرين فاما الامر الواحد بالاعتبار الواحد  
فيستحيل ان يكون متأخرا عن نفسه واما ان كان وجود احدهما متوقفا على

(الفصل الثالث في ابطال الدور في الظل)

وجود الآخر ووجود الآخر غير متوقف على وجود الاول فذلك الآخر يكون موجودا سواء وجد ذلك الاول او لم يوجد فيكون في وجوده غنيا عنه فلا تكون اليها حاجة في وجوده اصلا فبطل الدور على كل حال •

﴿ التفصيل الرابع في ابطال التسلسل في الملل • وعليه ثلاثة براهين ﴾

( الاول ) اما ستين بمد ذلك ان العلة المؤثرة في وجود الشيء لا بد وان تكون موجودة حال وجود الشيء فلو امتدت الاسباب والمسببات الى غير النهاية كانت باسرها حاصلة دفعة واحدة وموجودة مما فكل تلك الممكنات ومجموعها اما ان يكون ممكنا او واجبا ومحال ان يكون واجبا لان حصول ذلك المجموع متوقف على حصول الاجزاء التي كل واحد منها ممكن والحاجة الى الممكن والمتوقف عليه اولى بالامكان فاذا ذلك المجموع ممكن لامن حيث ان حكم الجملة حكم الاحاد بل من حيث ان الجملة متوقفة على تلك الاحاد الممكنة وانتوقف على الممكن ممكن واذا كانت الجملة ممكنة فلها سبب وذلك للسبب اما ان يكون نفس ذلك المجموع اوشيا داخلا فيه لوشيا خارجا عنه (والاول باطل ) لان الشيء لا يكون علة لنفسه باعتبار واحد واما ان كان داخلا فيه فلا يخلو ما ان يكون واحد لمينا او غير معين ومحال ان لا يكون مينا فان الواحد من الاحاد الجملة لا يمكن في حصول الجملة ولما الواحد المين فهو ايضا باطل لان علة الجملة لا بد وان تكون علة لاحاد الجملة والامكن ان نحصل الجملة عند حصول عليها مع عدم حصول احادها وذلك محال واذا كانت علة الجملة علة لاحادها فلو كانت علة الجملة واحدة من احادها لزم المحال من ثلاثة اوجه •

( اما لا فلا ) يكون ذلك الواحد علة لنفسه وهو محال •

( اما )

( التفصيل الرابع في ابطال التسلسل في الملل )

( واما ثانياً ) فلا ن ذلك الواحد ا ما ان تكون له علة ولا تكون له علة فان لم تكن له علة فقد انقطعت الحاجة عنده فهو واجب لذاته و ان كانت له علة فاما ان يكون هو علة لغيره وهو الدور او لا يكون فلا يكون علة للجملة لما ثبت ان علة الجملة علة لا حاد الجملة •

( واما ثالثاً ) فلا نه لا واحد من الجملة التبر المتناهية الا وعلة اقدم منه فاذا لا واحد في الجملة التبر المتناهية هو العلة المطلقة لتلك الجملة فظهر ان علة الجملة يجب ان تكون خارجة عنها •

( فنقول ) تلك العلة الخارجية اما ان تكون ممكنة ولا تكون والاول باطل لان ما كان من قبيل الممكنات فقد صار مندرجاً تحت تلك الجملة فلو كانت المقتضى للجملة ممكنة كانت الجملة معلولة بشئ من احادها وذلك محال فاذا علة الممكنات يجب ان تكون خارجة عن كل الممكنات فهي اذاً واجبة لذاتها ولان كل ما يمتد الى طرف يتقطع عنده فهو متناه فاذا الاسباب والمسببات متناهية والكل متناهى الى واجب الوجود •

( وحاصل الشكوك المذكورة ) على هذا البرهان ما نقوله وذلك اربعة •  
( الاول ) انكم قلتم لو تسلسلت الملل كانت تلك الجملة ممكنة الوجود فقلتم لها كلاً وجملة وبمجموع ذلك كله من صفات انتهائى فان ما لا نهائى له لا يكون له كل وبمجموع فكأنكم صادرتم على المطلوب الاول •

( الثانى ) اذا جوزتم حركات غير متناهية فلم لا تجوزون علا غير متناهية •  
( الثالث ) اذا جوزتم ان يكون لكل واحد من النفوس البشرية اول ولا يكون له مجموعها اول فلم لا تجوزون ان تكون كل واحدة من الملل مستندة الى الغير فلا يكون للجملة استناد الى الغير •

• فهو واجب الوجود

(الرابع) ان الحوادث المحصورة اما ان تستدعي اسبابا اوليا تستدعي فان لم تستدع اسبابا فالممكن فغني عن السبب واذا استدعت فسيبها اما ان يكون قدما او حادثا فان كان حادثا فاما ان يكون مقارنا لتلك الحوادث او سابقا عليها فان كان مقارنا لها فالكلام فيها كالكلام في الاول فيفنى الى التسلسل وهو بطل مقصودكم وان كان سابقا عليها لم ان تكون اللة سابقة على الملول في الزمان وذلك محال وعلى انه لو جاز ذلك فليستد كل ممكن الى ممكن آخر سابق عليه حتى يتسلسل والتسلسل على هذا الوجه جائز فانه لا استحالة في ان يكون قبل كل حادث حادث لا الى نهاية وذلك يبطل القول باحتياج الممكنات الى سبب واجب الوجود (فلئن زعم) بعض اصحاب المذاهب ان هذا الكلام انما يتوجه على من جوز حدوث حوادث لا اول لها وانما لا يجوز ذلك بل انكره (قيل له) امكان حدوث الحوادث في هذا اليوم مسبوق بالامكان في الالمس ولا يحتاج الفرض هاهنا بين ان يكون الامكان امر او وجوديا او عديما (فتقول) لا يخلو اما ان يكون هذا الامكان ممتدا الى بداية او الى بداية فان كان لا الى بداية فقد جاز حدوث حوادث لا اول لها فيبطل امتناعه من ذلك الوجه وان كان لها بداية فاذا قبل تلك البداية كان الامتناع الذاتي حاصلا ثم انقلب الى الامكان فذلك الامكان المتجدد ان لم يستدع سببا فالمتجدد غني عن السبب فبطل مقصودكم وان كان له سبب وكل ماله سبب فهو في ذاته ممكن وامكانه سابق على تأثير المؤثر فيه وتثير المؤثر في اعطائه الامكان مسبوق بالامكان فقبل اول وقت الامكان امكان فلا يكون للامكان بداية وقد فرض كذلك هذا خلف فثبت انه لا يمكن الامتناع من اثبات امور لا بداية لها

( واما ان قيل ) بان اسباب هذه الحوادث شىء قديم فذلك القديم لا يخلو اما ان يتوقف فيضان هذه الحوادث عنه على شرط او لا يتوقف فان لم يتوقف لزم من قدمه ودوامه دوام هذه الحوادث والا فتدور على الممكن المتجدد لاما من سبب هذا خلف فاذا يلزم ان لا يكون الحادث حادثا هذا خلف واما ان يتوقف على شرط فذلك الشرط لا يخلو اما ان يكون قديما او لا يكون فان كان قديما لزم من قدم الشرط وقدم الملة قدم الملول فيعود الحال المذكور وان كان حادثا فلا يخلو اما ان يكون موجود امع وجود الملول الحادث او يكون سابقا عليه فان كان مقارنا لحدوث الملول كان الكلام في حدوثه كالكلام في الاول فيفضى الى احتياج كل حادث الى حادث آخر مقارن له ويلزم منه علل ومطلوبات لا نهاية لها فان كانت تلك الشرائط سابقة على الشروط فאלمة المؤثرة ما كانت مؤثرة في تلك الشروط وطات عند وجود تلك الشرائط ثم صارت مؤثرة فيها عند عدم تلك الشرائط فذلك المؤثرة حكم متجدد فاما ان يكون لها سبب او لا يكون فان لم يكن لها سبب كان الممكن المتجدد غنيا عن السبب وهو يطل المقصود وان كان لها سبب فاما ان يكون هو ذاته او غيره والاول يوجب دوام ثبوت تلك المؤثرة لدوام الذات ويلزم من دوام تلك المؤثرة دوام الاثر فيكون الحادث قد يما هذا خلف وان كان زائدا على ذاته فاما ان يكون مقارنا لتجدد تلك المؤثرة او سابقا عليها فان كان مقارنا فاما ان يكون وجوديا او عديما فان كان وجوديا فاما ان يكون هو ذلك الاثر الحاصل عنه او من غيره والاول باطل لاستعالة الدور والثاني ايضا باطل لان الكلام في حدوث ذلك الحادث كالكلام في الاول وذلك يوجب عللا ومطلوبات لا نهاية لها وان كان عديما فقد استند

الممكن الوجودى الى امر عدى واذا جاز ذلك فليجز ايضا فى كل الممكنات ويلزم منه نقي حاجتها الى الواجب واما ان كان السبب فى حصول تلك المؤثرة امر اسبقا عليها فاذا جاز استناد الامر المتجدد الى السبب السابق جاز ذلك فى كل الممكنات ويلزم منه تجويز استناد كل حادث الى آخر سابق عليه ويلزم منه نقي حاجتها الى الواجب •

( فالجواب ) عن الاول ان نقول ان مدار هذا البرهان على ان الالة المؤثرة يجب مقارنتها للمعلول فلو تناسلتا لطل كانت حاصلة باسرها دفعة واحدة ونحن نسمى ذلك الحاصل باسرها كلا ومجموعا وجملة ولا شك انه يمكن الحكم عليه بالامكان والا احتياج الى السبب فبعد ذلك النزاع فى اطلاق لفظ الكل والمجموع والجملة عليه نزاع فى مجرد عبارة لا تمنع من المقصود وكيف لا نقول ذلك ونحن اذا قلنا انها غير متناهية فالحكموم عليه بالانتهائية ليس هو آحاد تلك الجملة فان كل واحد منها شئ واحد لا اشياء غير متناهية بل الحكموم عليه بالانتهائية هو الكل من حيث انه كل فلو لا ان الكلية هاهنا معقولة متصورة لاستحال ان يقل حمل الانتهائية عليها •

( وعلى ) هذا التحقيق يخرج الجواب عن الشك الثانى فان الموجود من الحوادث الماضية ابدى شئ واحد لا غير واذا لم يكن لمجموعها وجود استحال الحكم عليه بانه كل وجملة لما ثبت من ان ما لا يكون ثابتا استحال حل المحمولات الثبوتية عليه ( ونعمام تقرير ذلك ) قد مضى فى باب الانتهائية وايضا فلانا برهنا على ان كل جملة كل واحد منها ممكن فهي ايضا ممكنة فليهم ان يشتبوا ايضا ان كل جملة اذا كان اكل واحد منها بداية كان للجملة ايضا بداية ولا يمكنهم ذلك كيف والامكان الثابت فى كل يوم

له بداية وليس لكل الامكانات بداية •

( واما الشك الثالث ) فقله انا ما ادعينا ان حكم الجلة مسا لحكم الآحاد في كل المواضع بل قد يكون وقد لا يكون والامر فيه موقوف على الدليل كيف وكل واحد من الجلة ليس هو الجلة والجلة موصوفة بأنها جلة وكل واحد من العشرة ليس بعشرة والكل عشرة الى غير ذلك من الصور التي يكثر تمدادها ( واما نحن ) فقد اقنا البرهان على ان الجلة متى كان كل واحد من احادها ممكناً كانت هي ايضاً ممكنة لاجل ان الجلة يتبع حصولها الا عند حصول تلك الآحاد والا لكائنات الجلة غنية عن الآحاد فيشذ امكن حصولها عند عدم تلك الاحاد فلا تكون الجلة جملة لتلك الآحاد فلا تكون الجلة جملة هذا خلف ( واذا كانت ) الجلة متوقفة على الآحاد فهي ممكنة اذ لا معنى للممكن الا ما لا يحصل ثبوته ولا لا ثبوته الا عند اعتبار حال الغير ففرقنا بهذه الطريقة ان تلك الجلة تكون ممكنة فان اتم قد رنم على ان قيموا برهاننا على ان كل ما كان واحد منه له اول يجب ان يكون لكاه اول فيشذ تصح المعارضة وكنتم قد قفتم ما يبطل اصل كلامنا واما قبل ان تفعلوا ذلك وهيئات لم يكن قضمكم بتوجه ولا اعراضكم بقبول •

( واما الشك الرابع ) وهو اصعب الشكوك فالجواب عنه ان نقول هذه الحوادث مستندة عند الحكماء الى علة قديمة ويتوقف فيضانها عن تلك العلة القديمة على حدوث امور يكون كل متقدم منها مقرباً لتلك العلة المؤثرة الى التأخر وذلك يتظم بالحركة السرمدية كما سيأتى في باب الحركة • واما قولكم حدوث علة تلك العلة القديمة يستدعي سبباً حاداً ( فنقول ) قد بينا فيما مضى ان المؤثرية ليست من الامور الوجودية في الاعيان فلا تستدعي علة



وجوديه وقد ذكرنا في فصل مقولة ان يفعل ولن يفعل انه يلزم من القول  
بكونهما وصفين وجوديين في واجب الوجود وذلك قد ظهر في هذا  
الموضع لانه ليس لهذا الشك مدفع الا القول بان المؤثرية ليست وصفا  
ثبوتيا فلو لم يقل بذلك لم تقدر على حل الشك ويلزم منه الباطل المذكور.

( ولذا ثبت ذلك فنقول ) العلة عند حصول الحادث المتقدم اما كانت  
لا يفيض عنها الحادث التأخر لان الحادث المتقدم كان مانعا من فيضان  
الحادث التأخر فلما زال الحادث المتقدم فاض عن العلة وجود الحادث التأخر  
من غير ان يمرض في ذات العلة تغير حال اصلا فهذا ما نقوله في هذا الموضع  
وبدئنا ذلك بمباحث عميقة نسأل الله تعالى التوفيق لبلوغ الناية فيها .

( البرهان الثاني على ابطال التسلسل ) انا اذا فرضنا شيئا له علة وعلته له علة اخرى  
فقد حصل لنا ثلاثة اشياء الاول المعلول الآخر وخاصيته انه معلول وليس  
بمعلول الثاني الوسيط وخاصيته انه علة لما تحته معلول لما فوقه والثالث الطرف  
الاخير وخاصيته انه علة لما تحته وليس معلول لشيء آخر فلو قدرنا ذهاب  
العلل والمطلوبات الى غير النهاية كان كلها في حكم المرتبة الثانية وهو خاصية  
الوسط المحمول اعني ان يكون علة لما تحته معلولا لما فوقه فاما ان يستند السلك  
الى شيء ليس له حكم الوسط فذلك الشيء علة للسلك وليس معلول لغيره وهو  
المطلوب وان لم تكن كذلك لم تكن المرتبة الثانية التي هي الواسطة محتاجة الى المرتبة  
الثالثة التي هي الطرف وعلى هذا لا يجب استناد الثاني الى شيء ثالث ويكون  
الثاني غنيا بذاته عن غيره فيكون الثاني واجب الوجود فظهر انه لا بد من  
اثبات واجب الوجود على كل حال .

( البرهان الثالث ) ان علل العلة المباشرة للشيء اقل من علل ذلك الشيء بتلك  
المباشرة

المباشرة فاذا اخذنا الشيء مع طله الغير المتناهية جملة واخذنا العلة المباشرة من طله مع طله اجملة اخرى على حدة وطبقنا بين النهايتين فلا يخلو امان بوجود الجملة الناقصة من الاحاد مثل ما في الجملة الزائدة بمثل تلك النسبة واما ان لا يوجد (والاول) باطل لانه يوجب ان تكون الجملة الماخوذة مع غيرها كهي لامع غيرها وذلك هال (والثاني) يوجب تنامي اعدادها وهو المطلوب (واما الفرق) بين ذلك وبين الحركات الفلكية والنفوس المفارقة فقد عرفت في باب تنامي الاجسام .

﴿ الفصل الخامس في وجوب حصول العلة عند حصول الملول ﴾

(الملول) لما كان في ذاته ممكن الوجود والعلم فلما ترجع احد طرفيه على الآخر احتاج الى المرجع ولا بد وان يكون ذلك المرجع حاصل حال حصول ذلك الترجيع والا لكان الترجيع غيابه ثم المرجع لما امتنع ان يكون عديمًا وجب ان يكون ثبوتيا فاذا لا بد من حصول المرجع حال حصول الترجيع وذلك هو المطلوب .

﴿ الفصل السادس في وجوب حصول الملول عند حصول العلة ﴾

(قيل) كون الباري تعالى مؤثرا في وجود غيره امان ان يكون اذاته المخصوصة اولامر لازم لها لولا امر غير لازم لها فان كان كونه مؤثرا لاذاته المخصوصة لولوازمها وجب ان يكون دائما مؤثرا لان ما به يكون المؤثر مؤثرا متى تحقق فصدور الاثر عنه امان ان يكون ممكنا او واجبا فان كان ممكنا استدعى سببا لان الممكن لا يترجع احد طرفيه على الآخر الا لمرجع فحينئذ لا يصير المؤثر مؤثرا الا مع ذلك المرجع وقد فرضنا ان مؤثرته غير متوقفة على شيء آخر هذا خلف ثم ان الكلام في صدور الاثر عن المؤثر بعد انضمام ذلك

(الفصل الخامس في وجوب حصول الملول)

(الفصل السادس في وجوب حصول الملول)

المرجع اليه باق فان كان ايضاً بالامكان لزم اختقاره الى مرجع آخر ويتسلسل  
فثبت انه متى وجد المؤثر مستجعماً لجميع الامور التي باعتبارها كان مؤثراً  
ويجب دولم تلك الآتارعه بدوامه واما ان كانت فاعليه لالذاته المخصوصة  
ولاشي من لوازم ذاته كانت لامر منفصل وذلك الامر المنفصل ان كان حادثاً  
فالكلام فيه كالكلام في الاول ولا يتسلسل بل لا بد وان يتبى الى واجب  
الوجود فيمود الكلالم الى انه يلزم لدوامه دوام العلة وذلك لا يختلف بان تسمى  
ذلك الحادث وقتاً او مصلحة او داعياً او ارادة او اي شيء تريد •

(فان قيل) الباري تعالى فاعل مختار ويجوز ان يكون مختاراً باختيار قديم  
لاحداث شيء معين في وقت معين دون سائر الاوقات (فنقول لهم) وهل  
كان يمكنه ان يختار العالم في غير ذلك الوقت او ما كان يمكنه فان لم يمكنه ذلك  
فهو موجب لا مختار وايضاً فلان اختيار ايقاع ذلك الفعل يبطل عند وقوعه  
فذلك الاختيار لا يكون واجبا لذاته ولا يكون ايضاً من لوازم ذاته فلا بد  
وان يكون وجوبه لعلة اخرى غير ذاته وذلك محال لان ما عدا ذاته يستند الى  
اختياره فلا يجوز ان يكون اختياره مستندا الى ما عدا ذاته وان كان يمكنه  
ان يختار ايقاع العالم في غير الوقت الذي اختار ايقاعه فيه لم يرجع احد  
الاختيارين على الآخر الامر بجمع وذلك المرجع ان كانت اختياراً آخر  
تسلسل الاختيارات او تنهى الى ذاته وذلك عود الى ما قلناه وعند ذلك  
تحزب الناس فرقا وذكرنا من الاجوبة طرقاً •

(فمنهم من قال) يجوز ان يختار المختار احداً الامرين دون الثاني لالامر مرجع  
كما ان الحارب من السبع اذا عن له طريقان متساويان من جميع الوجوه فانه  
يسلك احدهما دون الآخر لا مرجع •

(ومنه من قال) كون الارادة صفة مرجعة صفة نفسية لها والصفة النفسية لا تطل كما لا يطل كون العلم علما والقدرة قدرة.

(ومنه من قال) ان الله تعالى عالم بجميع المعلومات فيعلم اي المعلومات ستقع وايها لا تقع وما علم منه انه سيقع يكون واجب الوقوع لانه لو لم يقع لا نقاب علمه جهلا واذا كان هو متنبيا للوقوع وغيره ممتنع الوقوع لا جرم يريد ما يعلم انه يقع ولا يريد غيره لان ارادة المحال محال.

(ومنه من قال) ان افعال الله تعالى غير خالية عن المصالح وان كمالا نفلم تلك المصالح فتخصص الباري تعالى ايجاد العالم بوقت معين لاجل انه تعالى عالم بان حصول العالم في ذلك الوقت يتضمن مصالحة ولو وقع العالم في غير ذلك الوقت لما حصلت تلك المصلحة.

(ومنه من قال) عدم صدور الفعل عنه في الازل «ليس لاسر يرجع الى الفعل بل لاسر يرجع الى الفعل من حيث ان الفعل ماله اول والازل مالا اول له والجمع بين الاولية وعدم الاولية متناقض فلهذا المعنى لم يوجد.

(ثم انهم عارضوا) هذا الكلام من خمسة اوجه (الاول) ان الفلك جسم متشابه الاجزاء ثم تبين فيه نقطتان للعلوية مع انه كان جائزا في العقل ان يكون القطبان غير هما وكذلك تبين فيه دائرة لان تكون منطقة دون سائر الدوائر وتبين خط لان يكون محورا دون سائر الخطوط.

(الثاني) ان لكل فلك حركة مخصوصة الى جهة معينة ويجوز في العقل وقوع فلك الحركة في غير تلك الجهة وكذلك لكل حركة حد معين من السرعة والبطء مع انه كان يجوز في العقل ان يكون اسرع منها او ابطا لالطة.

(الثالث) ان اختصاص العالم بمقدار معين دون ما هو اعظم منه او اصغر من

» في الاول

ان حكم العقل بالبدهة على كلها بالجواز ببعض تلك الجهة •

(الرابع) جرم الفلك متشابه الاجزاء وكل كوكب اختص بموضع معين من الفلك فالعقل يجوز حصوله في مكان الكوكب الآخر فان مكان الكوكب الآخر مساو له والالكان الفلك غير متشابه الاجزاء فاختصاصه بذلك الموضع من الجازات ولا علة له •

(الخامس) هب ان العالم قديم الذات لانه ليس قديم الصفات فان التبدلات والتغيرات ظاهرة وذلك لاجل حدوث صفات وزوال صفات اخرى فبأي طريق اسندتم هذه الحوادث الى الباري فنحن نسند اصل العالم الى الله تعالى مع انه يكون محدثا فلم يبق قديما وهذا خلاف القروض هذا بمجموع ما حصلناه مما يمكن ان يذكر من جانب المعترضين •

(و اجابت الفلاسفة) فقالوا اما قوله لم لا يجوز ترجيح احد الاختيارين على الآخر الامر جرح (الجوابه من وجهين) الاول ان الطريق الى اثبات واجب الوجود هو ان الجائز لا يستغنى عن المؤثر فلو ابطنا هذه القاعدة لم يمكننا اثبات الصانع (الثاني) ما سبق من بيان احتياج الممكن الى السبب مع انه معلوم بالبدهة ومن انكره فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويمود اليه ضميرا او اماما او رده من الصور فالم بوجودهم مرجح امتنع حصول الترجيح وذلك مما يجده العاقل من نفسه فانه عند تساوي الجهات يقف في موضعه ولا يتحرك فالم يظهر مرجح • (واما قوله) ثانيا كون الارادة مرجحة صفة نفسية فنقول كون الارادة مقتضية للترجيح هب انه اسرفاني واما هذا الترجيح فلا (فان قالوا) لو كانت المرجعية المينة مقتضية لئلا امكن مطلق المرجعية مقتضيا لئلا (فنقول) لالان المرجعية المعللة لا توجد وانما الموجود مرجعية خاصة وهي واقعة على

على نيت الجواز فاستند على سبيل كما ان المكثات دائماً مستندة مؤثراً  
لا من حيث أنها ممكنة بل من حيث أنها لا تخلو عن أحد طرفي الوجود والعدم  
اللاذين هما مطلقا الامكانه

( واما قوله ثالثاً ) انه تعالى يريد ما يعلم انه سيقع ( فنقول ) علمه تعالى بوقوعه في  
وقت كذا يتبع لكون ذلك الشيء متعين الوقوع في ذلك الوقت المين  
وتعين وقوعه في ذلك الوقت يتبع بقصده الى ابتاعه في ذلك الوقت فلو كان  
قصده الى ابتاعه في ذلك الوقت بجماله بمحصوله في ذلك الوقت لزم الدووه  
( واما قوله رابعاً ) انما خصه بذلك الوقت رعاية لمصالح المباد ( فنقول )  
المصلحة المترتبة على حصوله في ذلك الوقت اما ان تكون من لوازم ذلك  
الفعل فيشذ يترتب عليه متى وجد وما يكون كذلك لا يكون مرجعاً بوقت  
دون وقت واما ان لا تكون من لوازم وجود ذلك الفعل فيشذ يترتب تلك  
المصلحة على حصوله في ذلك الوقت دون سائر الاوقات من قيل المجازات  
فتنقل الكلام الى انه لماذا ترتب حصول المصلحة في ذلك الوقت ولم يترتب  
في وقت آخر ( اللهم ) الا ان يكون ذلك المؤثر في ذلك الوقت امراً وجودياً  
والاوقات المترتبة لا بداية لها وهي ممكنة الوجود ومصادرة عن الباري تعالى  
فثورية الباري تعالى تكون دائمة وهو المطلوب ( وايضاً ) فكيف يقع العقل  
بان تقول الفاعل لو زاد في مقدار هذا العالم ذرة لا يحس باضافتها  
لبطلت مصالح المباد ولو قدم خلقه على الوقت المين زماناً لا يحس باضافته  
لبطلت مصالح المكثين ( وايضاً ) فان افعال الله تعالى لو كانت متروكة على رعاية  
المصالح لا يستحال ان يكلف من علم منه انه سيكفر لان الايمان منه محال لان  
وقوعه يؤدي الى المحال وهو انقلاب علمه جهلاً فذلك التكليف لا يفيد

الاستحقاق العقوبة وذلك ينافي رعاية المصالح (وايضاً) فستعرف انه يتمتع ان تكون فاعلية واجب الوجود تعالى لئلا يرض •

(واما قوله خامساً) انما لم يحصل لامتناع وجود الفعل (جوابه من وجهين) الاول اناسنيين ان الفعل لا يستدعي سبق عدم بالزمان (والثاني) ان كون العالم ممكن الحدوث ليس له ابتداء اذ لا وقت يفرض لان يكون مبدء •  
الامكان الا وهو ممكن الحدوث قبله فانه لا يصير ازلياً بان يوجد قبله بلحظة واحدة واذا امتنع ان يكون لا سكانه مبدء ثبت انه دائماً ممكن الحصول •

(واما قوله سادساً) لم تعين النقطة الميمنة للقطعية دون سائر النقاط (جوابه) ان تلك النقطة انما تمجد بالفعل بواسطة الحركة فانه لولا الحركة لما كانت هناك نقطة املا والحركة الميمنة سبب لتعين تلك النقطة للقطعية فانه يتمتع وقوم الحركة المخصوصة على الوجه المخصوص الا ويكون للقطب تلك النقطة واذا تعين القطبان لزم من تعيينهما تعين المحور واما تعين المنطقة فهو تابع للحركة ايضاً فانه لولا الحركة لم تعين دائرة لان تكون منطقة •

(واما قوله سابياً) لما اذا حصلت الحركة في جهة دون جهة (جوابه) ان لهم في ذلك مذهبين (الاول) ان اختيار الجهة الميمنة واختيار السرعة والبطء للصيانة بالسافات (الثاني) ان اختلاف هذه الاشياء لاختلاف مبادئ الحركات وهي العقول •

(واما قوله ثامناً) لما اذا اختص الكوكب المين بذلك الموضع دون غيره (فنقول) لو كان موضع الكوكب في التلك متيناً قبل حصول الكوكب فيه كان هذا السؤال لازماً اما اذا كان تعين تلك الاحياز والمواضع بسبب اختصاصها

اختصاصها بها فان ذلك الحيز ما صار ذلك الحيز الا بمحصل ذلك الكوكب فيه  
والا لكان ممصتا من مثير تلك الحفرة و النفرة ثم ان الكوكب بمداختصاصه  
بذلك الموضع لستم عليه التبدل والا تنقال لا متنازع الخرق على الفلك .

( واما قوله فاسما ) بان هذه الحوادث كيف نستدالي العلة القديمة ( فنقول )  
العلة قد تكون ممتدة وقد تكون مؤثرة اما الممتدة بخز قد مدها على الماهول اذهي  
غير مؤثرة في الوجود بل هي تقرب العلة الى المملول و اما المؤثرة فانها يجب ان  
تكون مقارنة للأثر موجودة معه ( ومثاله ) من الافعال الطبيعية هو ان الثقل  
علة للهوى ثم ان الثقل لا يتسنى بحركته الى حد من حدود المسافة الا وبصير  
ذلك الا تنها سببلا استمداده لان يترك منه الى الحد الذي يليه فالحركة  
السابقة علة لحصول الاستمداد والمؤثر في وجود الحركة هو الثقل وهو موجود  
مع الأثر ( ومثاله من الافعال الارادية ) ان من اراد الحج فان تلك الارادة  
الكلمية تكون سببا لحدوث ارادات جزئية مترتبة تكون كل واحدة منها علة  
بالمرض للآخرى فانها لا تسنى بالحركة الى حد من حدود المسافة الا ويكون  
انتهائه الى ذلك الحد سببا لان يحدث له قصد آخر جزئي الى ان يترك منه  
الى الحد الذي يليه والمؤثر في وجود تلك الحركة هو القصد الكلي وهو مقارن  
لجميع اجزاء الحركة وموجود معها .

( واذا عرفت ذلك فنقول ) ان لهذه الحوادث سببا قديما ازل الوجود  
وهو الواهب للصور و القبيض للوجود ولكن فيضانها عنه موقوف  
على صيرورة المادة مستعدة لقبول ذلك القبيض وصيرورة المادة مستعدة  
بمدان لم تكن انما تكون بواسطة الحركات والتغيرات حتى تكون كل - ابق  
علة لاستمداد المادة لقبول اللاحق فاذا لا يمكن ان يحدث شئ من الاشياء



الابواب حركته تقرب العلة الى المعلول وتجعل المادة مستعدة لقبول ذلك التأثير و اي شيء يفرض لان يكون اولاً للحوادث فلا بد وان يكون قبله حركته وتغير ليكون سبباً لحدوث ذلك الاستعداد في ذلك الوقت فلي هذا السبيل يمكن حدوث هذه الحوادث •

( فان قيل ) نجد مؤثرية المؤثر يستدعي علة ( اجبتا عنه ) بان المؤثرية حكم اضافي لا وجود لها في الخارج فلا تستدعي علة •

( ولنجعل هذا الوضع ) مبدأ لبرهان آخر على دوام الفاعلية ( فنقول ) هذه الحوادث لا بد لها من اسباب ولا بد ان تكون اسبابها حادثة او عشا ركة امور حادثة فاما ان يكون حدوثها حدوثاً دفعة واحدة او لحدوث قرب عليها منها والقسم الاول يوجب وجود ظل ومطلوبات غير متناهية مساو هو محال فاذاً حدوثها لاجل قرب عليها عنها وذلك القرب لاجل ان السابق علة لصيرورة ذلك الحادث مستعد لقبول القيص عن واهب الصور فذلك الاور المتعاقبة اما ان تكون آنية او زمانية فان كانت آنية لم تنال الآتات وقد بطل ذلك •

( وايضاً ) فلا يكون بينها اتصال بل هي متفاصلة فلا يكون وجود شيء منها متطابقاً بوجود الآخر فلا يكون السابق منها واجب الانتهاء الى اللاحق فلا تكون علة ممددة له وقد فرض كذلك هذا خلف فاذاً بين تلك الحوادث اتصال فاذاً الآتات غير موجودة بالفعل بل يمكن فرضها في ذلك الشيء فرضاً بحيث متى فرض فيه آن كان مشتركاً بين جزئين فيكون نهاية للماضي و بداية للمستقبل والذي هذا حاله هو الزمان والزمان متعلق الوجود بالحركة فثبت ان السبب القريب لحدوث الحوادث امر متعاض متصل غير مركب

من امور غير قابلة للقسمه وذلك ايضا مبداً من مبادئ نفي الجزء الذي لا يتجزى فظهر منه انه يتتبع حدوث حادث الا قبله حادث آخر لا الى نهاية ( واما ادلة المثبتين ) لفاعلية الباري تعالى بدلتهم زمانية فن وجبين ( الاول ) ان الفعل ماله اول والازل مالا اول له والجمع بينهما متناقض ( والاني ) ان الحركة التي لا بد اية لها محال من وجوه منعكم في باب الزمان ونجيب عنها ( فانشتغل الآن ) بحل الشبهة المطلقة بالمأخذ الاول •

( الفصل السابع في انه لا يشترط في الفعل تقدم الدم عليه ، وفيه عشرة ابراهيم ) ( الاول ) ان المحتاج الى الدم السابق لما ان يكون هو وجود الفعل واما ان يكون هو تأثير الفاعل فيه وعمل ان يكون المختصر الى الدم السابق هو وجود الفعل لان الفعل لو اختصر في وجوده الى الدم لكان ذلك الدم مقارناً له والدم المقارن متاف لذلك الوجود وعمل ان يكون المختصر اليه هو تأثير الفاعل لان تأثير الفاعل يجب ان يكون مقارناً لا لآخر ووجود الاثر يتأني عدمه والمتأني لما يجب ان يكون مقارناً يجب ان يكون متافياً وللتأني لا يكون شرطاً فاذ لا الفعل في كونه موجوداً حاصل ولا الفاعل في كونه مؤثراً مقتضياً الى الدم السابق •

( فان قيل ) هب ان الفعل لا يقتصر الى الدم من حيث انه ممكن الحصول ولكن لم لا يجوز ان يكون اختصاره اليه من حيث انه فعل فان الفعل هو الذي سبقه دم ومن حيث هو كذلك لا يكون الامع تقدم الدم •

( فنقول ) لاشك ان ممكن الوجود اذا نظر اليه من حيث هو مسبوق بالدم فانه لا يفضل الا كذلك ولكن اذا نظر اليه من حيث انه مستند في وجوده وتحققه الى المؤثر فهو من هذا الوجه غني عن الدم اذا اعتبر الدم

( الفصل السابع في انه لا يشترط في الفعل تقدم الدم عليه )

لكان مقارناو الدم المقارن ينفيه •

( الثاني ) لن العالم امان ان يكون ممكن الوجود دائما ولا يكون والثاني باطل  
لثلاثة اوجه ( اما اولها ) فلانه لو لم يكن امكانه بآثارا دائما هو ايضا غير واجب  
الوجود لزم ان يكون قد كان ممتعا لما هو هو ولممتع لما هو هو لا يتقلب  
ممكناو الا لا رافع الامان عن القضايا العقلية ( واما ثانيا ) فلان صيرورته ممكن  
الوجود امان ان يكون لما هو هو فيلزم ان يكون كذلك ابدا او لا امر من خارج  
وذلك الامر الخارج امان ان يكون دائم الهوية فيكون الامكان دائما او غير  
دائم والكلام فيه كالسكلام في الاول ( واما ثالثا ) فلان الامتناع الازل ان كان  
لما هو هو امتنع ارتفاعه لان ما ثبت لماهية الشيء فالماهية تأتي عن ارتفاعه وان  
كان ذلك الامتناع لانفس الماهية فهو لا امر منفصل وذلك المنفصل ان  
كان ازليا فاما ان يكون واجب الثبوت فيلزم امتناع ارتفاعه وان لم يكن  
واجب الثبوت فالسكلام فيه كالسكلام في الاول حتى يتهى بالآخرة الى  
واجب لذاته فيلزم امتناع ارتفاعه •

( فان قيل ) ذلك الامتناع بالآخرة يستند الى ما هو واجب الوجود لذاته  
لكن تأثيره في ذلك الامتناع يتوقف على شرط فاذا زال ذلك الشرط زال  
ذلك التأثير •

( فتقول ) ذلك الشرط ان كان واجبا لذاته امتنع ارتفاعه فامتنع ارتفاع  
الامتناع وان لم يكن واجبا لذاته فالسكلام فيه كالسكلام في الاول ولا يتسلسل  
بل يتهى الى موجود واجب الوجود لذاته ثبت انه لا يمكن دعوى امتناع  
محصول الممكنات في الازل ولا يمكن ان يقال بان التأثير ما كان يمكن ان  
يؤثر فيه لان امتناع هذه التأثيرية امان ان يكون لان الجهة التي باعتبارها صحيح

التأثير متمم الحصول اولآنه وجدمانع اما الاول فلا يخلو ما ان يكون امتناع حصوله لما هو هو فيجب امتناعه مطلقا اولآ من خارج وذلك الخارج ان كان واجب الوجود لذاته فاما ان يتوقف تأثيره على شرط اولآ يتوقف فان توقف فذلك الشرط ان كان واجبا لزم دوام ذلك الامتناع وان لم يكن واجبا فالكلام فيه باق الى ان ينقطع الاستاد الى واجب الوجود وان لم يتوقف على شرط لزم دوام الامتناع (واما الثاني) وهو المانع فلا يخلو اما ان يكون واجبا فيلزم تصدُر ارتفاعه او ممكنا فالكلام فيه ما تقدم فثبت ان استناد الممكنات الى المؤثر لا يقتضى تقدم المدم عليها •

(وعلى هذه الطريقة اشكال ) لانا نقول الحادث اذا اعتبرناه من حيث كونه مسبوقا بالدم فهو مع هذا الشرط لا يمكن ان يقال بان امكانه مخصص بوقت دون وقت لما ذكرتموه من الادلة فاذا آمكنه ثابت دائما ثم لا يلزم من دوام امكانه خروجه عن الحدوث لانما اخذناه من حيث كونه مسبوقا بالدم كانت مسبوقته بالدم جزأ ذاتيآه والجزء الذي لا يرتفع واذا لم يلزم من دوام امكان حدوث الحادث من حيث انه حادث خروجه عن كونه حادثا فقد بطلت هذه الحجة (فهذا شك) لابد وان يشكر في حله •

(الثالث ) ان الحوادث اذ اوجدت واستمرت فهي في حالة استمرارها وبهاثا اما ان تكون محتاجة الى المؤثر ولا تكون فان لم تكن محتاجة الى المؤثر فاما ان تكون لاجل انها خرجت من الامكان او تكون مع انها بقيت على الامكان استغنت عن المؤثر و محال ان يقال انها خرجت عن الامكان ثلاثة اوجه •

( اما أولا ) فلان الممكن لذاته لا يتقلب واجبالذاته والقضية اولية •

( واما ثانيا ) فلان امكان الممكنات اما ان يكون لذواتها او لا يكون فان كان امكانها لذواتها ولوازم ذواتها فهي دائما ممكنة الوجود وان كان امكانها لاسر منفصل فيكون ثبوت الامكان لها ممكنا فيكون لامكانها امكان منفصل ولا يمكن امكانها امكان ثالث وذلك يفضى الى مالا نهاية له •

( واما ثالثا ) فلانها ان لم تكن ممكنة في وقت فاذا اصارت ممكنة فلا بد لامكانها من علة وكل ما كان علة فهو لذاته ممكن فالممكن ممكن لذاته ولا لذاته هذا خلف فثبت انها حال بقائها ممكنة فهي حال بقائها محتاجة الى المؤثر لان جهة الحاجة انما هي الامكان فلا يجوز ان لا يجوز لانه انما يجوز لما هو هو فان لم يجوز لم يكن احواجه الى السبب لذاته وقد فرض كذلك هذا خلف • ( فان قيل ) لم لا يجوز ان يكون احواجه باعتبار قيد زائد ( فنقول ) لان ذلك القيد انما اذا ما ان يكون اعتبار التحقق فيه الوجوب او الا متناع او لا الوجوب ولا الا متناع فان تحقق فيه الوجوب او الا متناع لزم ان تكون جهة الحاجة هي الوجوب او الا متناع هذا خلف وان لم يتحقق ذلك فيه كانت جهة الحاجة هي الامكان فاذا انحرج هو الامكان لا اسر زائد عليه وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا خلف •

( فان قيل ) الشيء اذا دخل في الوجود فقد صار اولي الوجود ( فنقول ) تلك الاولوية اما ان تكون من لوازم الوجود او لا تكون من لوازمه والاول يوجب المحال لانه اذا تحقق الوجود تحققت الاولوية واذا تحققت الاولوية اغتنت عن المؤثر واذا لم يوجد المؤثر لم يتحقق الوجود فاذا وجوده يؤدي الى عدمه وذلك محال واما ان لم يكن من اللوازم بل من العوارض المتجددة

(التجدة كان ذلك محالاً ثلاثة اوجه •

( اما اولاً ) وهو اننا اذا اسندنا الذات حال بقائها الى سبب فيمكن

للبقى سبب وهو المطلوب •

( و اما ثانياً ) فلان تلك الاولوية محتاجة الى وجود الشيء فيستحيل ان

يكون وجود الشيء ملا بها •

( و اما ثالثاً ) فان تلك الاولوية محتاجة الى السبب والذات محتاجة الى

الاولوية فالذات محتاجة الى سبب الاولوية بواسطة الاولوية فلا تكون

الذات غنية عن السبب وهو المطلوب •

( الرابع ) ان افتقار الاثر الى المؤثر اما ان يكون لانه موجود في الحال

اولا لانه كان معدوما اولاً لانه سبقه عدم ومحال ان يكون الدم السابق هو

المتنضي فاقب الدم نقي محض فلا حاجة له الى المؤثر اصلاً ومحال ان

يكون هو كونه مسبوقاً بالدم لان كون الوجود مسبوقاً بالدم كيفية

نرض للموجود بمد حصوله على طريق الوجوب فان حصول الوجود وان

كان على طريق الجواز الا ان وقوعه على نمت المسبوقية بالدم كيفية لازمة

بمد وقوعه فانه يستحيل ان يقع الا كذلك ومن المقول ان يكون الشيء

جائز الوقوع ثم انه بمد الوقوع يلزمه امر ما فالت اربعة مثلاً ممكنة

الوجود الا انها متى وجدت لزمتها الزوجية على طريق الوجوب فكذلك

وجود الحادث ممكن لكنه بمد وقوعه يكون واجبا ان يكون مسبوقاً

بالدم والواجب غنى عن المؤثر فاذا المتفكر هو الوجود المبرد او الوجود

طارضاً للماهية والاول باطل لان الوجود يشترط ان لا يكون مع ماهية غير

واجب ولهذا اذا اخذنا الممكنات بشرط الوجود صارت واجبة فانا

نقول الكتابة ممكنة للانسان ثم نقول الكتابة واجبة للانسان مادام كاتباً فانه حال كونه كاتباً ممتنع ان لا يكون كاتباً فلمنا ان المنقصر الى المؤثر هو الوجود من حيث انه عارض لماهية لا تكون تلك الماهية مقتضية له فاذا لا يتبر في الافتقار لعدم •

(الخامس) اما ان نتوقف جهة افتقار الممكنات الى المؤثر اوجبة صحة تأثير المؤثرات فيها على الحدوث اولا نتوقف والا ول قد ابطالناه في باب القدم والحدوث فثبت ان الحدوث غير معتبر في جهة الافتقار •

(السادس) الممكن اذا لم يوجد فعدمه اما ان يكون لامر اولا لامر وعمل ان يكون لا لامر فانه حيث لا يكون ممدوما هو وكل ماهوته كافية في عدمه فهو ممتنع الوجود فاذا الممكن • ممتنع الوجود هذا خلف فبقي ان يكون لامر ثم ذلك المؤثر لا يخلو اما ان يشترط في تأثيره فيه تجرده اولا يشترط وعمل ان يشترط ذلك فان الكلام مفروض في عدم السابق على وجوده وعدم التجدد هو عدم الوجود فاذا لا يشترط في استناد عدم الممكنات الى ما يقتضي عدمها تجدد ها واذا كان عدم الممكن مستندا الى مؤثر من غير شرط التجدد علمنا ان الحاجة والافتقار لا يتوقف على التجدد هو المطلوب •

(السابع) واجب الوجود لذاته يتنع ان يكون اكثر من واحد فاذا صفات واجب الوجود وهي تلك الامور الاضافة والسلبية على آراء الحكماء والصفات والاحوال والاحكام على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك ليس شيء منها واجب الثبوت لاهيائها بل هي لما هي هي ممكنة الثبوت في انفسها واجبة الثبوت نظرا الى ذات واجب الوجود فثبت ان الناقص لا يتوقف على سبق عدمه وتقدمه •

(فلن)

• الممكن لعدم

(فلئن قالوا) ان تلك الصفات والاحكام ليست من قبيل الافعال ونحن نقول بوجود سبق المسم في الافعال (فتقول) ان مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن التويل فيها على مجرد الالفاظ فهب انمالا يتقدمه المسم لا يسمى فعلا لكنه ثبت ان ماهو ممكن الثبوت لما هو هو يجوز استاده الى مؤثر يكون دائم الثبوت مع الاثر واذ كان ذلك ممقولا لم يمكن دعوى الامتناع فيه في بعض المواضع (اللهم) الا ان يمنع صاحبه عن اطلاق لفظ الفعل وذلك مما لا يعود الى فائدة عظيمة \*

(الثامن) لوازم الماهية ملولة لها وهي غير متأخرة عنها زمانيا ان كون المثلث مساوي الزوايا لثنتين ليس الالانه مثلث فانه لو كان لاسم منفصل لصح ان يوجد المثلث لا على هذه الصفة ثم ان اقتضاء الماهيات لهذه اللوازم ليس بد تقدم زمان وجدت فيه عارية عن هذا الاقتضاء فاننا لا نقرض زمانا اصلا والاوانثلث يقتضى هذا الاقتضاء (بل زيد ونقول) ان الاسباب مقارنة لحسيات تامل الاحراق يكون مقارنا للاحتراق والالم عقيب سوه المازاج او تفرق الاتصال (بل نذكر شيئا) مما لا بنا زحون فيه ليكون اقرب الى النرض وهو كون العلم علة للمالية والقدرة للقادرية عند من يقول به فكل ذلك توجد مقارنة لا تارها غير متقدمة عليها فلما ان مقارنة الاثر والمؤثر في الزمان لا تبطل جهة الاستناد والحلجة

(التاسع) وهو ان الشيء حال اعتبار وجوده من حيث هو موجود واجب الوجود فان الشيء حال وجوده لا يمكن ان لا يكون موجودا وكذلك حال عدمه من حيث انه معدوم يكون واجب المدم لانه حال المدم لا يمكن الان يكون معدوم لواحد واث عبارة عن ترتيب هاتين الحالين لو نظرنا اليهما



واخذنا الماهية من حيث انها في حالة كذلك وفي حالة اخرى كذلك كانت الماهية في كلتي الحالتين على كلتي الصفتين واجبة والماهية من حيث هي واجبة غير مفقورة الى مؤثر فان الشيء من حيث هو واجب يتمتع استناده الى المؤثر فاذا الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة فاذا ما لم تستبر الماهية من حيث هي هي لم يرتفع الوجوب اعني وجوب الوجود في زمان الوجود ووجوب العدم في زمان العدم وهو بهذا الاعتبار لا يحتاج الى المؤثر فلعنا ان الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الاحتياج وانما المحوج هو الامكان •

(العاشر) جهة الاحتياج لا بد وان تبقى مع المؤثر كما كانت لا مع المؤثر والابقيت الحاجة مع المؤثر الى مؤثر آخر فلو جطنا الحدوث جهة الاحتياج الى المؤثر والحدوث مع المؤثر كهو لا مع المؤثر اي ان الحدوث هو الوجود بعد العدم وسواء كان ذلك الوجود بالفاعل او لا بالفاعل فهو وجود بعد العدم وسواء اخذ حال الحدوث او حال البقاء فهو في كليهما وجود بعد العدم فاذا آهو مع المؤثر كهو لا مع المؤثر فيلزم الحال المذكور اما اذا جطنا الامكان جهة الاحتياج فهو عند المؤثر لا يبقى كما كان عند عدم المؤثر فان الماهية مع المؤثر لا تبقى ممكنة البتة فلم ان الحدوث لا يصلح جهة للاحتياج • (واما المخالفون) فقد احتجوا بوجوه اربعة (الاول) ان إيجاد الموجود محال فلا بد وان يكون القمل حال العدم حتى يتحقق الاحتياج •

(الثاني) او قدرونا موجودين قديمين لم يكن احتياج احدهما الى الثاني باولي من المكس لانه لازمة لاحدهما على الآخر •

(الثالث) قد ثبت ان موجود العالم فاعل مختار والقصد والدا على لا يكون

ولا يتعلق بالاحداث لانها لا تجد من اتمساحة القصد الى تكوين الكائن •

(الرابع) البناء اذا وجد استغنى عن الباني فكذلك جميع الافعال •

(والجواب عنها اما الاول فنقول) فلو لم ايجاد الموجود محال ان عنوانه ان اعطاء الوجود للموجود مرة اخرى محال فهو حق لا تراعى فيه وان عنوانه ان الوجود الواحد لا يمكن ان يبقى هو بينه متعلقا بالمتوزر فهو مصادرة على المطلوب الاول (وزيده وضوحا) احتياج القدرة الى القدرة والمالية الى العلم وكذلك الحياة •

(واما الثاني فنقول) ان كون الشيء علة ليس لانه قديم حتى يلزم ما ذكرته وكما انه ليس كون الشيء علة لاجل كونه حادثا حتى يقال انه ليس احدا للحادثين بالطية اولى من الآخر بل كون العلة علة لخصوصية ذاته وحقيقته وماهية وهو الامر هو يقتضى التقدم بالماية والذات •

(فان قيل) فاذا كانا متلازمين يستحيل انفكاك احدهما عن الآخر فيلزم من ارتفاع كل واحد منهما ارتفاع الثاني فاذا لزم من ارتفاع الملول ارتفاع العلة كان وجود العلة عتقا جاليا وجود الملول فلم تكن العلة علة •

(فنقول) ارتفاع الملول لا يوجب ارتفاع العلة بل يعرف ارتفاع العلة كما ان وجوده لا يوجب وجود العلة وانما يعرف وجودها على معنى انه لولا وجودها او عدمها اولا لما كان للملول وجود او عدم ثانيا (واما الثالث) وهو ان القصد لا يتعلق بالاحداث والايجاد الاحال المدم (فقول) هذا خطأ لان ابتداء القصد والداعي انما هو الى ابتداء التكوين اما لو استمر القصد والداعي واستمر ثباتهما فذلك ممكن وان ادعيتم امتناعه فذلك هو المصادرة على المطلوب (واما الرابع) فنقول البناء ليس علة لحفظ الشكل

بل هو علة لا تنقل الاجزاء الى ذلك الموضع وذلك الانتقال بطل عند ابطال تعلق الفاعل به واما بقاؤه على تلك الاوضاع فلا في من الثقل ما يقتضى الميل الى السفلى وما فيه من اليوسة حافظ لتلك الاشكال •

### ﴿ الفصل الثامن في العبارة ﴾

(الفصل الثامن)

(اعلم) انه ليس لما منع ان يمنع من اطلاق لفظ الفعل على ما لم يتقدمه عدم لا نأقول انه فعل ووجد وصنع بعد ان لم يكن الفعل حاصلًا وموجودا او فعل بالآلة وباختيار وبطبيعة ولنا مناقضين في هذا الكلام ولا منكرين فنلنا ان الفعل اهم من الفعل المسبوق بالعدم وقدينا ان عدم التقدم على هذا التفسير لا يمنع من الحلبة فاذا اطلاق لفظ الفعل على ما وجوده محتاج الى التغير يكون جائزا •

### ﴿ الفصل التاسع في ان الوجود وحده لا يصلح للمملوئية ﴾

(قد ذكرنا) شيئا مما يتعلق بذلك في باب الماهية فلتكلم هاهنا فيه من طريق آخر (فنعول) ظن قوم ان وجود الاشياء هو المملول فقط وسبب هذا الظن ما قرح سمهم من كلام الافاضل الاقدمين ان الماهيات غير مملولة (وهذا باطل) من وجوه ثلاثة (الاول) ما بينا ان الوجود غير مستقل بان يوصف بالزوال والطريان بل الماهية هي الموصوفة بذلك فكيف يمكن ان يحمل الوجود وحده هو المملول (الثاني) لو كان تأثير الملل في الوجود وحده و الوجود وحده قضية واحدة لكانت كل علة صالحة اسكل مملول (بيان) ان الماء اذا سخن بعد ان لم يكن مسخنا فذلك السخونة ماهية من الماهيات قيصان الوجود عليها من المبادئ المفارقة لقياسه لما ان يتوقف على شرط او لا يتوقف فان لم يتوقف لزم د ولم

الفصل التاسع  
بما هو متعلق  
لا

الفصل التاسع في ان الوجود وحده لا يصلح للمملوئية

وجودها لان الماهية اذا كانت قابلة ابدا والفاعل فياض ابدا وجب دوام  
 الفيض واما ان يتوقف على شرط من الشرائط فالتوقف على ذلك الشرط  
 وجود السخونة او ماهيتها فان كان التوقف هو وجود السخونة فهو باطل لان  
 ملاقات الماء شرط لوجود البرودة ووجود البرودة مساو لوجود السخونة  
 فتكن ملاقات الماء شرطاً لوجود السخونة لان ما كان شرطاً للشيء كان  
 شرطاً لامثاله ولو كان كذلك لوجب حصول السخونة عند ملاقات الماء لان  
 الماهية قابلة والتفاعل فياض وما هو الشرط قد حصل فيجب حصول المعلوم  
 ويلزم من هذا حصول كل شيء عند حصول كل شيء حتى لا يختص شيء من  
 الحوادث بشرط ولا بلة وكل ذلك باطل يدفعه الحس (وان كان التوقف) على  
 ذلك الشرط هو ماهية السخونة كانت تلك الماهية متوقفة على النير وكل ما  
 يتوقف على الغير يستدعي سبباً ولا محالة يتصل الى واجب الوجود فظهر ان علة  
 الممكنات ليست ملّة لوجودها فقط بل ولماهيتها ايضاً (الثالث) اننا بينا فيما مضى  
 انه فرق بين اعتبار وجود الاحتراق من حيث هو ذلك الوجود وبين اعتبار  
 موصوفية ماهية الاحتراق بالوجود وبين ان الوجود يمنع ان يمرض له الامكان  
 من حيث هو وجود فامتنع ان يمرض له الحاجة من تلك الجهة بل اذا نسبنا ماهية  
 الشيء الى وجوده فحينئذ يمرض له الامكان وبسببه تمرض الحاجة فلا جرم  
 المحتاج هو الماهية في وجودها لان المحتاج هو نفس الوجود فقط (واما ما قيل)  
 من ان الماهيات غير مملولة فقد ذكرنا فيما مضى تأويله

﴿ الفصل الماشر في ان الوجود وحده لا يصلح للعلية وكذلك الامكان  
 وحده غير صالح للعلية ﴾

(قديين ذلك) اولاً في الامكان فنقول هنا اربعة براهين (البرهان الاول)

الامكان امر عدى والامور المدمية غير صالحة للمؤثرية فالامكان غير صالح للمؤثرية اما الصغرى فقد مضى بيانها واما الكبرى وهي ان الامور المدمية لا تصلح ان تكون سببا ولا جزأ من السبب فلان سبب الشيء ما يغدث بوث الشيء فالغيد للثبوت لا بد وان يكون له تعيين وخصوصية باعتبارها يتميز بها ليس بسبب والا فلا يكون كونه سببا اول من جعل غيره سببا وكل ماله في ذاته خصوصية وتعين فهو ثابت فاذا كل سبب فهو ثابت وينمكس انعكاس النقيض بان مالمس ثابت فانه لا يكون سببا وهذا الكلام يتبين انه لا يمكن ان يكون جزء سبب لان جزء السبب سبب لسببية السبب ويمود الكلام الذي قد مناه فاذا لا مكان ليس بسبب ولا جزء من السبب فهو اجنبى عن سببية السبب فلا يكون له اعتبار فيما يرجع الى كونه المؤثر وورا فيكون اعتباره كاعتبار سائر السلوب الغير المتناهية الحاصلة له فان المؤثر يلزمه سبب كل ما عداه مثلا يلزمه انه ليس بقاء ولا سماء ولا حجر ولا شجر ولا جميع الامور الغير المتناهية وهي وان كانت لازمة اذات المؤثر فيما يرجع الى كونه المؤثر مؤثر افهى عديمة الارتفاع كذلك الا مكانه

( البرهان الثانى ) ان الا مكانات في الممكنات اما ان يكون تباني في العدد فقط او هي متباعدة في الماهية فان كان التباين في العدد فقط استحال ان يكون امكان شيء علة لوجود شيء لثلاثة اوجه ( اما ولا ) فلاله لا يكون استناده الى بعض الاسكانات اولى من استناده الى الآخر ( واما تانيا ) فلاله يجب ان يكون مملولا لا مكان نفسه لان امكانات المملول مساو لا مكان غيره فاذا صلح امكان غيره لان يكون علة فامكانه اولى بان يكون سببا لما فيه من مزيد الاختصاص فيثبت ان يكون المملول غنيا عما عداه فيكون واجبا لانه

لامعنى للواجب الا ذلك فيكون الممكن لذاته واجبا لذاته هذا خاف  
 (واما ثانيا) فلانه يلزم ان يصدر من كل واحد من امكانات الممكنات  
 مثل ذلك المعلوم فاذا اجعلنا امكان وجود العقل فلو جود الملك وجب  
 ان يصدر من امكان كل واحد من الموجودات الحسية فلك وان لا تهى  
 الا فلك بل يصدر من كل فلك فلك الى غير النهاية (واما ان كانت)  
 الامكانات مختلفة فهو باطل من وجوه اربعة (اما اولها) فلان مقابل الامكان  
 لا امكان فوجب ان يكون مفهوم الا امكان واحد الوجوب ان يكون  
 تقيض الواحد واحد (واما ثانيا) فلان الا امكان يصح تقسيمه الى امكان  
 الجوهر والى امكانات العرض ثم امكان الجوهر يصح تقسيمه الى  
 امكان الجسم وامكان غير الجسم وقد عرفت ان مورد التقسيم لا بد وان  
 يكون مشتركا فاذا الامكان امر مشترك (واما ثلثا) فلان المعلوم من  
 الامكانات هو استواء طرفي الوجود والعدم وهذا القدر مشترك بين  
 الامكانات والاختلاف ان وقع فاما يقع في امور خارجة عن هذا المفهوم  
 وكل ما مفهومه وراء هذا المفهوم فهو غير داخل في الامكان بل خارج عنه  
 اما مقارن واما مفارق فظهر ان الامكانات غير مختلفة بالماهيات (واما رابعا)  
 فلان الامكانات ان كانت مختلفة بالماهيات كانت مركبة من جنس وفصل  
 وعلّة ثبوت ذلك الامكان - واه كانت هي ماهية العقل الاول او ذات  
 واجب الوجود يلزم ان يصدر عن العلة الواحدة اكثر من معلول  
 واحد وهو عند باطل (وهذا البرهان يظهر) ان مجرد وجود الشيء  
 لا يصلح ان يكون علة لشيء آخر فظهر من هذا ان الذي يقال من ان  
 امكان العلة - بل الاول علة لوجود الفلك الاقصى وان وجوده علة لامتلاك

الثاني فهو هذان لا يليق بالموافق لفضلا عن يدعى التحقيق (فان قيل) هذا الذي ذكرتموه انما يلزم اذا قلنا الامكان هو السبب وحده لوجود تلك واستنا نقول كذلك بل ماهية العقل الاول مع امكانه سبب لجرم تلك وهو ايضا مع الوجود سبب لوجود شيء آخر والا مكانات وان كانت متساوية لكن المجموع الحاصل من ماهية العقل والا مكان لا يساوي المجموع الحاصل من ماهية اخرى مع ما لها من الامكان (فنقول) الشيء من حيث هو ممكن لا يجب ان يكون موجودا او من حيث هو مؤثر في الغير يجب ان يكون. وجودا فاذا الشيء من حيث هو ممكن يتمتع ان يكون مؤثرا فيمتنع ان يكون للامكان مدخل في العلية وهذا قاطع.

(البرهان الثالث) على فساد ان يكون المؤثر هو الامكان لو كان الامكان مؤثرا في بعده لكان لا يخلو اما ان يكون مؤثرا بمشاركة من ذات العقل الاول ووجوده اولا بمشاركة منهما فان لم يكن بمشاركة منهما فذلك باطل لان البرهان قام وهم ايضا اتفقوا على ان ما كان غنيا في فعله عن الغير كان غنيا في ذاته عن الغير فلو كان امكان العقل الاول غنيا في مؤثرته عن ذات العقل الاول وعن وجوده لزم ان يكون في ذاته غنيا عنه فيكون الامكان جوهرًا مفارقا قائما بذاته هذا خلف (وايضا) فلانه ان لم يستبرق مؤثرته ووجوده كان المعلوم موجودا سواء حصل الوجود لتلك العلة او لم يحصل وكل ما كان كذلك كان مستغنيا في وجوده عن ذلك الغير فالمعلوم يكون مستغنيا في وجوده عن العلة هذا خلف وان كانت مؤثرا في الامكان بمشاركته من الذات والوجود فلا يخلو مؤثرا في الوجود اما ان تكون بمشاركة من الذات والامكان اولا تكون فان كان غنيا عنهما في المؤثره كان غنيا عنهما في الثبوت فيكون

وجود العقل الاول غني عن ماهيته وعن امكانه فيكون وجوده وجودا واجبا بذاته هذا خلف فظهر ان مؤثرية الامكان في شيء انما تكون بمشاركة من الآخرين فاذا في الحاليين المؤثر هو المجموع اعني ذات العقل مع امكانه وجوده وقد صدر عنه العقل الثاني والتلك الاول فقد صدر عن الواحد اكثر من الواحد فبطل اصل مقالهم •

( البرهان الرابع ) وهو الذي انقول انكم جعلتم القوة الجسمية غير مؤثرة في وجود شيء لاجل حلولها في الجسم الذي هو مركب من المادة والصورة والمادة محل للامكان فبسبب ان القوة الجسمية بينها وبين الامكان هذه المناسبة البعيدة اخرجتموها عن المؤثرية فكيف جعلتم الا ان نفس الامكان مؤثرا في وجود الاجسام العقلية وصورها ونفوسها وموادها ( وسياق ) مزيد الكلام في ابطال مذهبهم في هذا الباب في الالهيات •

والفصل الحادي عشر في ان القوة لا تكون علة مؤثرة في وجود الاشياء بل علة معدة •

( وبرهانه ) انه ان كانت مؤثرة فاما ان يكون تأثيرها بمشاركة المادة اولا بمشاركة المادة والقسمان باطلان فبطل القول بكونها مؤثرة ( اما انه يتمتع ) ان تكون بمشاركة المادة فلان المادة وجودها قابل والقابل من حيث هو هو بالنسبة الى المقبول بالامكان والعلة بالنسبة الى المعلول بالوجوب والشيء الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد لا يكون بالوجوب والامكان ( واما انه يتمتع ) ان يكون فعلها لا بمشاركة المادة فلانها لو كانت غنية في فاعليتها عن المادة كانت غنية في ذاتها عن المادة لان الموجودية جزء من الموجودية لان مصدر حصول

(الفصل الحادي عشر في ان القوة لا تكون علة مؤثرة)



الفعل وجود التفاعل فإذا كان وجود التفاعل متعلقا بالمادة كان مصدرا وجود الفعل من حيث هو مصدرا لذلك الفعل متعلقا بالمادة ثبت ان ما كان غنيا في فعله عن المادة كان غنيا في ذاته عن المادة فلو كانت الصورة الجسمانية تفعل لا بمشاركة المادة لزم ان تكون غنية في ذاتها عن المادة فلا تكون الصورة الجسمانية صورة جسمانية هذا خلف (واعلم) انه وان ثبت ان الثني في فعله عن المادة يجب ان يكون غنيا في ذاته عن المادة ولكن ليس كل ما كان غنيا في ذاته عن المادة كان غنيا في فعله عن المادة كالنفس الناطقة •

• الفصل الثاني عشر في ان القوة الجسمانية لا تفعل الا بمشاركة الوضع (اعلم) ان هذا كلام مبهم فلا بد من تحقيقه (فنقول) كل قوة تقتضي ازاو فلا تخلو اما ان يكون تأثيرها مختصا بعمل معين حتى يكون تأثيرها في غير ذلك المحل مترتبا على تأثيرها في ذلك المحل وحتى يكون كلما كان اقرب الى ذلك المحل كان اولى بقبول ذلك الاثر واما ان لا يكون كذلك فلا يكون تأثيرها في جسم مترتبا على تأثيرها في جسم آخر (مثال الاول) القوة النارية فانها لما كانت حالة في الجسم المعين كان حصول السخونة من تلك القوة اولا في ذلك المحل وبواسطته في سائر المحال ويكون كلما كان قربه الى ذلك المحل اكثر كان وصول السخونة اليه اقدم فالقوة متى كانت كذلك عرفنا انها تطلقا بذلك الجسم المعين اما لا احتياجا في ذاتها الى ذلك الجسم مثل القوة النارية واما لا احتياجا في فاعليتها الى ذلك الجسم مثل النفوس (وعند ذلك نقول) لتلك القوة انها تفعل بمشاركة المادة وبمشاركة الوضع ونعني بذلك ان الجسم مالم يكن له قرب من محله استحال ان يقبل الاثر منه واما القوة التي لا يتوقف تأثيرها في فعلها الا على كون ذلك الفعل محكنا الحوادث في ذاته ويكون فاعلها

(الفصل الثاني عشر في ان القوة الجسمانية لا تفعل الا بمشاركة الوضع)

غير مختصة بشئ من الاجسام فيجب ان لا يكون لتلك القوة تعلق بشئ من الاجسام لو في ذاتها ولا في فاعليتها بل كانت غنية عن الاجسام من كل الوجوه فلا تكون قوة جسمانية بل مجردة مفارقة (وعند هذا التحقيق) يظهر ان القوى الجسمانية يمتنع ان يكون لها تأثير في وجود المجرديات لان القرب والبدمع مالا حيزله ولا مكان محال واذا ثبت ذلك ثبت ان القوة الجسمانية لا تأثير لها في وجود المبول والصورة المقومة فلا يكون لها تأثير في وجود شئ من الاجسام (وعند هذا يبطل) شك من يقول كما ان الجسماني لانسبة له الى المجرّد بالقرب والبدمع فكذلك المجرّد لانسبة له الى الجسماني بالقرب والبدمع فوجب ان لا ينسبوا الاجسام في وجودها الى شئ من المجرديات (فانا نقول) ان مؤثرية المجرّد يكفي في تحققها كون الاثر في ذاته ممكنا فتم تحقق ذلك الا يمكن فاض الاثر عنه واما مؤثرية القوى الجسمانية فلا يكفي فيها كون الاثر ممكنا فقط بل وان يكون محل الاثر له قرب من محل القوة الجسمانية وذلك على المجرّد محال (فان قيل) اليس ان حدوث البدنة لحدوث النفس وهي من المجرديات (فنقول) انك ستعرف ان علة حدوث النفس لا يمكن ان تكون الاجوهر امفارقا واما البدن فهو شرط لفيضان المملول عن علته (وفي هذا الجواب نظر).

### الفصل الثالث عشر في تنامي القوة الجسمانية في التأثير

(قد عرفت) في باب الحكم ان النهاية والالتهية انما يلحقان بالذات لاكم ولا شئ من القوى بكم بالذات فاذا آتت النهاية والالتهية لا تلحقان لذاتها بل اما بسبب ما هي فيه او بسبب ما هي عليه اما الاول فمكة لو كانت الاجسام غير متناهية كانت القوى ايضا بسبب ذلك غير متناهية على النقيض

(فان قيل) ان القوة الجسمانية لا تأثير لها في وجود المجرّدات لانها لا تكون الا في اجسام

الذي به يكون جميع الاعراض القائمة بها غير متناهية (واما الثاني) فهو ان تكون القوى علة له غير متناهية وقد عرفت هناك ان ذلك انما يمتنع في احد امور ثلاثة (الشدة) و (العدة) و (المدة) وقد عرفت الفرق بين هذه الامور الثلاثة (فتقول) انه يمتنع وجود قوة غير متناهية بحسب الشدة لان تلك الحركة اما ان تكون واقعة في زمان او لا في زمان فان كان الاول امكنا ان يوجد في زمان اقل منه لان كل زمان منقسم فلا تكون تلك الحركة غير متناهية في الشدة (وان كانت واقعة) لا في زمان لم تكن حركة لان الحركة عبارة عن قطع المسافة وكل مسافة منقسمة ولا شك في ان قطع نصفها قبل قطع كلها وايضا فان كانت تلك الحركة نهاية في الشدة فهي متناهية الشدة وان لم تكن نهاية في الشدة كانت وراء هاشدة اخرى فلا تكون غير متناهية الشدة (واما انه يمتنع) وجود قوة غير متناهية بحسب العدة والمدة فلاها اما ان تكون طبيعية او قسرية فان كانت طبيعية وجب ان يكون قبول الجسم الاعظم للتحريك عنها مثل قبول الاصغر اذ لو اختلفا في ذلك لكان المانع اما الجسمية وذلك ظاهر البطلان واما امر وراء الجسمية وذلك الامر اما ان يكون طبيعيا واذ كان المانع عن الحركة طبيعيا لم تكن الحركة طبيعية وقد فرضناها طبيعية هذا خلف او قسرية وقد فرضنا عدم ذلك فظاهر ان الجسم العظيم والصغير لا يمكن ان يختلفا في قبول الحركة من القوة الطبيعية فاذا آ الجسمان لو اختلفا في قبول الحركة لم يكن ذلك الاختلاف بسبب التحريك بل بسبب اختلاف حال القوة المحركة فان القوة في الجسم الاكبر اكثر مما في الاصغر الذي هو جزؤه لان ما في الاصغر فهو في الاكبر موجود مع زيادة واما القوة القسرية فانها يختلف تحريكها للجسم العظيم والصغير

والصغير لا لا اختلاف المحرك بل لا اختلاف حال التحرك فإن الماوق في الكبير أكثر منه في الصغير (ولما حصلنا هذه القاعدة فنقول) أنه يستحيل وجود قوة جسمانية طليعية تحرك جسمها ثم يكافئها متناه لأن كل قوة جسمانية فإنها تنقسم بانقسام عملها فتقوى السكل أقوى من قوة البمض لو انفرد فإذا قدرنا قوتين حركتا جسميهما من مبدئ مفروض حركات بغير نهاية لزم أن يكون فعل الجزء مساو بالفعل السكل وهو محال وإن حرك الأصغر حركات غير متناهية كانت الزيادة على نسبة متناهية فإن نسبة بعض القوة إلى كلها نسبة متناهية فتكون كل القوى متناهية وهو المطلوب (وأما القوة القسرية) فيستحيل أن يكون فعلها غير متناه لأن تحريكها لكل الجسم من مبدئ معين أقل من تحريكها جزء ذلك الجسم من ذلك المبدئ فتمت زيادة حركة الجزء على حركة السكل من الجانب الذي فرض هو غير متناه فيه فيكون غير المتناهي متناهيا وذلك محال (والاعتراض عليه) من وجوه سبعة.

(الاول) أنه هذا بناء على أن كل ما كان حالا في الجسم فإنه ينقسم بانقسامه وذلك منقوض بالوحدة والنقطة والاضافة.

(الثاني) - لسنا ذلك ولكن لم نعلم أن جزء القوة لا بد وأن يكون قويا على الفعل فإن عشرة من المحركين إذا حركوا جسما ونقلوه مسافة ما في زمان ما فإنه لا يلزم أن يكون الواحد منهم يقدر على نقله عشر تلك المسافة في ذلك الزمان أو تلك المسافة في عشرة أضعاف الزمان بل قد لا يحركه أصلا إذ لا تكون لقوته نسبة إلى تأثيره في نقله وإن كانت هناك نسبة إلى وجوده بجزء النار الصغير لا يحرق وجزء الحجر الكبير لا يحرك.

(الثالث) أن الحكماء اتفقوا على أن الوجود له استحالة الحكم عليه

بالزيادة والنقصان وعلى هذا عولوا في حل شبهة من أثبت للزمان اولاً زمانياً  
وما هنا الامور التي تقوى عليها تلك القوى غير موجودة حتى يحكم عليها  
بالزيادة والنقصان بل سبيلها سبيل الاعداد التي لم توجد فذاك هذه الحجة  
منافاة •

(الرابع) ان الارض لو بقيت دائماً في حيزها ولم يمرض لها عارض لكان  
يوجد عن قوتها سكون دائم (والشيخ اجاب عنه) في المباحثات بان قال  
السكون غم وليس فملا وليس مما يتقسم الا بالزمان وذلك الزمان قد وجد  
عن قوة اخرى هي دفعة الحركة فليس يصدر عن قوة الارض بالسكون فعل  
والا لو صدر فعل كان كونه غير متناه عن تلك القوة بل بسبب قوة اخرى  
يفعل للزمان الغير المتناهي الذي به يكون السكون غير متناه بذاته (ولمترض ان  
يعترض فيقول هب ان السكون عدى لكن حصوله في حيز من مقولة الاين  
وهو عراض من الاعراض • وجود ذلك مستفاد من قوة الطبيعة •

(الخامس) المعارضة بدورات تلك فانها مختلفة بالزيادة والنقصان فالقوة  
الحركة لكرة القمر قوية على دورات اكثر مما تقوى عليه القوة الحركية لكرة  
• زحل فيجب من ذلك تناهي القوتين الحركيتين وتناهي الحركتين وان كان  
لا يلزم من ذلك تناهي تلك الحركات فكذلك لا يلزم من اختلاف فعل كل  
القوة وجزئها تناهيها •

(السادس) المعارضة بالنفوس الفلكية فانها قوى جسمانية وهي تفعل افلا  
غير متناهية (وقول من يدفع) هذا الكلام بان محرك افلك قوة عقلية  
ضعيف لان القوة العقلية اذا حركت فلما ان اتفد الحركة فقط او قوة بها  
الحركة فان افادت القوة الحركية وهي جسمانية فالقوة العقلية للافعال الغير  
المتناهية (٦٣)

المتناهية جسمانية وان كانت القوة العقلية مفيدة للحركة لم تكن القوة الجسمانية مبدأ لتلك الحركة فلا تكون القوة مومة (وايضا) فلانه يلزم ان يكون الجسم قابلا لتاثير العقل المتفارق من غير ان يكون فيه قوة جسمانية وذلك باطل •

(السابع) وهو ان القوة امان تهى الى زمان يصير اندامها فيه واجبا لذاته اولا تكون كذلك والاول بوجوب انتقال الماهية من الامكان الى الامتاع وهو محال واما ان كانت القوة ابداممكنة الوجود والقابل ايضا ابداممكن التاثير لزم ان تكون القوة ممكنة والالزم الانتقال من الامكان الى الامتاع وهو محال واذا كان الفاعل والقابل ابداممكنى التاثير والتاثر والشرائط ايضا ممكنة البقاء ابداممكن ان يقال ان القوة ممتدة البقاء ابداممكن ممكنة البقاء ابداممكنى كانت باقية كانت مؤثرة فاذا القوة التى تفعل افما لاغير متناهية فى المدة غير ممتدة الوجود •

(والجواب) اما بيان ان الحال فى المنقسم منقسم وحل الشكوك فيه فقد مضى بياها واما ان جزء القوة يجب ان يكون قويا على الفعل فلا بد كل واحد من تلك الاجزاء ان لم تكن له قوة على الفعل فى عند الاجتماع اما ان يتغير حالها عما كانت عليه او تبقى على ما كانت عليه وقت الانفراود هذا الثانى بوجوب ان لا يكون لذلك المجموع قوة على الفعل واما الاول فهو يقتضى ان تكون القوة هى الامر الحاصل عند اجتماع تلك الامور فلا تكون تلك الامور ماهية القوة بل تكون مادة للقوة والقوة هى الهيئة الحاصلة للمجموع وكلاهما فى اجزاء القوة لا فى اجزاء مادتها واما الشرط المستقلون بحمل ثقل فلا بد وان يكون لكل واحد منهم قوة على تحريك شئ من الثقل نعم

ربما لا تكون النسبة واجبة الا اعتبارا وذلك مما لا يضرنا (واما النار القليلة) فانما لا تحرق لاستيلاء الضد عليها ولولا ذلك لكانت مؤثرة •

(واما الثالث) بجوابه انه ليس ببناء الكلام على وجود الا مورد التي تقوى كل القوة عليها بل على ان جزء القوة يستحق من ذاته ان تكون له قوة على امر وكل القوة ايضا كذلك والذي يستحقه الجزء انقص من الذي يستحقه الكل وهب ان مستحق الكل والجزء غير حاصلين ولكن استحقاق كل واحد منهما حاصل في الحال فان كون القوة قوة على الفعل امر حاصل بالتأمل سواء وجد المقوى عليه او لم يوجد ونحن انما فرضنا القوة غير متناهية حال الاستحقاق لاحال حصول المستحق واذا كان الاستحقاق الحاصل للجزء جزء الاستحقاق الحاصل للكل وجب ان يكون استحقاق الكل متناهيًا •

(واما الرابع) فالذي يمكن ان يقال فيه ان يمنع صحة بقاء جسم واحد بالمدد في حيز ابدا •

(واما الخامس) بجوابه ما بينا من ان جزء القوة استحقاقه يجب ان يكون جزء استحقاق كل القوة فلا بد من تنامي استحقاقيهما •

(واما المقارقات الحركة للأفلاك) فانها مختلفة بمجواهرها فلا يجب ان يكون فعل بعضها انقص من فعل الآخر نقصانا ينقطع الناقص عنده بل هي لاختلاف مجواهرها مبادئ لحركات مختلفة في الشدة والضعف (وعلى الجملة) فقد ذكرنا انه ليس ببناء الكلام على تفاوت مستحق الكل والجزء بل على تفاوت استحقاقيهما وامافي الدورات فلا يمكن ان يقال دورات القمر اكثر من دورات زحل لما بينا ان المدوم لا يمكن الحكم عليه بالزيادة والنقصان (ولا يمكن ان يقال) قوة بعضها على الفعل يجب ان يكون اكثر من قوة الآخر

اذ ليس

اذ ليس مناشئ، جزء التبرحق يلزم ذلك فظهر الفرق •

( و اما المارضة ) بالنفوس الفلكية فالجواب ان المؤثر في وجود تلك الحركات انما هو الجوهر الفارق لكن بواسطة تلك النفوس والبرهان انما قام على المؤثر لا على الواسطة •

( ولقاتل ان يقول ) اذا جوزتم بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة في صدور افعال غير متناهية عن العقل الفارق فقد جوزتم كون القوة الجسمانية مبدأ لافعال غير متناهية •

( وقولكم ) بان القوة الجسمانية غير مؤثرة بل هي مدة فنقول ان كنتم تمنون بقولكم القوة الجسمانية لا تفعل افلا لا غير متناهية انما لا تكون مؤثرة في افعال غير متناهية فهذا ليس بجيد لانكم لما يتم في فصل آخر ان القوة الجسمانية يستحيل ان تكون مؤثرة في الابداء فبمعد ذلك لانتم اجوزون الى بيان انما لا تؤثر في افعال غير متناهية لان هذا قد دخل في الاول ( وايضاً ) فلان هذا يوم انكم تجوزون كونها مؤثرة في افعال غير متناهية مع انكم لا تقولون بذلك •

( ونهيتهم بقولكم ) ان القوة الجسمانية لا تفعل افلا لا غير متناهية ان فاعليتها بمعنى توسطها بين العقل الفارق وبين الآثار لا تستمر مدة غير متناهية فذلك قد يطل بالنفس فانكم سلمتم كونها متوسطة في مدة غير متناهية • ( واما الشك السابع ) فجوابه ان القوة الجسمانية انما يجب عدمها لالذاتها بل لما يوجد من القوا سر الزمجة لتلك القوة الباطنة لها فم ان القوة وان كانت من حيث هي غير واجبة لزوال لكن الاسباب الكلية ومصارمات مسبباتها الجزئية قد تنادى الى حيث يصير الممكن واجبا فكذلك هاهنا



هذا ما حضرني في حل هذه الشكوك في الحال •

( الفصل الرابع عشر في ان التصورات قد تكون مبادئ لحدوث الحوادث )  
( ان من شان النفس ان تحدث من تصوراتها القوية الجازمة امور في  
البدن من غير فعل وانفعال جسماني فتحدث حرارة لاعن حار وبرودة  
لاعن بارد ( والذي ) يدل عليه ثلاثة امور •

( الاول ) هو ان القوة الحركة التي في الانسان سالحة للضدين فيستحيل ان  
يصدر عنها احد الضدين المرجح وذلك المرجح ليس الا تصوره . لكن  
ذلك الفصل بافعاله فالمؤثر في ذلك الترجيح هو ذلك التصور فاقضاء ذلك  
التصور لذلك الترجيح ان توقف على آلة جسمانية توقف تأثير ذلك التصور  
في تلك الآلة الجسمانية على آلة اخرى جسمانية ولزم التسلسل وذلك محال فاذا  
تأثير تصورات النفوس في الاجسام لا يتوقف على توسط آلات جسمانية  
واذا ثبت جواز ذلك ثبت ما قلناه •

( الثاني ) ما نأمله من كون الانسان متمكنا من الله : وعلى جذع ملقى على قارعة  
الطريق ثم ان كان موضوعا في الجسر ونحته هاوية لم يجسر ان يمشى عليه دبا  
الا بالهوينا لانه يتخيل في نفسه صورة السقوط تخيلا قويا جدا فتعجب قوته  
الحركة الى ذلك ولا ينجيب الى ضده من الثبات والاستمرار •

( الثالث ) ان الانسان المريض اذا استحكم توهمه للصحة فانه ربما يصح  
والصحيح اذا استحكم توهمه للمرض فانه ربما يمرض ونفس صاحب العين المائنة  
ايضا تؤثر من غير آلة جسمانية •

( وبمكي ) ان بعض الملوك اصابه فالج وعلم الطبيب ان الملاج الجسماني  
لا ينفع فيه فترصد للخلوة حتى وجدها ثم انه اقبل على ذلك الملك باليتيم  
والفحص .

( الفصل الرابع عشر في ان التصورات قد تكون مبادئ لحدوث الحوادث )

والفحش والكلمات الموحشة حتى اضطرب الملك بسبب ذلك اضطراباً شديداً وحاول القيام والذهاب اليه ليضربه فذارت الحرارة التبريزية فيه واشتعلت ونحويت على دفع المادة وتلك الحرارة ما كان لها سبب سوى التصورات النفسانية •

(واذا ثبت هذا الأصل فقول) يجب ان لا يستبعد ان يتألف النفس في الشرف والقوة الى حيث تبرى المرضى ونمريض الامحاء وتقلب عناصرها الى عنصر آخر حتى تجمل غير النار ان تتمدث بارادتها نارة امطار او غصبا ونارة خسة او جدبا وذلك لانك ستعرف ان مادة العناصر الاربعة مشتركة فهي قابلة لجميع صورها ولما شاهدنا ان النفس قد تصير صوراتها مبادي بالحدوث والحوادث من غير آلة جسمانية جاز ان تكون تصوراتها مبادي بالامور العظيمة وان كان ذلك نادرا وغير باجدا •

(ونعم ما قال الشيخ) ان لا تقوى العالية الفعالة ولا تقوى الساقطة المنفصلة اجتماعات على غرائب وليس الخدق في التكذيب بما لم يقرر بالبرهان امتناعه العقل من الخدق في التصديق بما لم يقرر بالبرهان جوازه بل يجب في امثال هذه المواضع التمسك بمجمل التوقف •

(والفصل الخامس عشر في ان الرأي الكلي لا يكون علة لحصول افعال جزئية) (برهانه) ان الكلي مشترك بين جزئياته والمشارك نسبة الى كل واحد من جزئياته المندرجة فيه نسبة واحدة فلو كان الرأي الكلي سببا لوقوع جزئي معين مع ان نسبته اليه كنسبته الى غيره لزم منه وقوع الممكن لاعن سبب وهو محال •

(قانون قيل) كل ما يدخل في الوجود فهو جزئي وكل جزئي فسيه ارادة

(التفصيل الخامس عشر في ان الرأي الكلي لا يكون علة لحصول افعال جزئية)

جزئية فاذا ارادة الكلية يستحيل ان تكون مؤثرة في شيء اصلا لكن ارادة الباري و علمه كليان مع اتفاق الحكماء على انها المبدء ان لوجود الممكنات ( و عبر بعضهم ) عن هذا الشك بسارة اخرى ( فقال ) الحكماء جملوا تصورات المبادئ المفارقة اسبابا لتكوين الاجسام والاعراض في عالمي الابداع والكون والفساد وتلك التصورات كلية وهذه الاشياء جزئية فاهو التصور عند المبادئ ممتنع الحصول وما هو حاصلها هنا غير متصور عندهم فبطل قولهم التصورات اسباب لوجود الممكنات •

( وحله ) ان القبيض العام قد يتخصص بسبب تخصص القوابل كما ان ارادة الذهاب الى الحج سبب للخطوة المينة ولكن بشرط ان تكون الخطوة السابقة اوصلت الى ذلك الحد •

( وبالجمله ) فقد عرفت ان الملل المؤثرة انما تخصص تأثيراتها بسبب علل معدة مقربة للملل المؤثرة الى ملولها بعد ما لم تكن قريبة واذ ذلك بسبب ان قبل كل حادث حادث هذا اذا امكن ان توجد الماهية في اشخاص كثيرة واما اذا لم يكن كذلك كانت الماهية لم هي هي مقتضية للشخص فنصير الارادة الكلية سببا لحدوث الشخص الجزئي بسبب ذلك •

( الفصل السادس عشر في ان ملع الملة هل يكون متقدما على الملول لم لا ) ( ذكر الشيخ ) في النمط السادس من الاشارات ان ملع الملة المتقدمة على الملول لا يجب تقدمه على الملول لان تقدم الملة على الملول ليس بالزمان حتى يجب ان يكون مامها متقدما عليه ايضا بالزمان بل ذلك التقدم لاجل الية والذي مع الملة اذا لم يكن علة لم يكن له تقدم بالية واذ لم يكن هناك تقدم بالزمان ولا بالية فليس هناك تقدم اصلا •

( القيد السادس عشر في ان ملع الملة هل يكون متقدما على الملول ام لا )

( وفيه بحث ) وهو انه ليس كل تقدم اما بالمية واما بالزمان حتى يلزم من عدمهما عدم التقدم اصلا بل من اتسام التقدم التقدم بالطبع وذلك مثل تقدم الواحد على الاثنين فلم لا يجوز ان يكون تقدم مائع على الشيء على الشيء بالطبع وان لم يكن بالمية والزمان •

( فتقول في حله ) ان الفلك الحاوى مع علة الفلك المحوى صدر عن علة واحدة على مذهب الحكماء فهما اذا آما في الوجود ثم ان علة المحوى متقدمة عليه ولا يمكن ان يكون للعاوى تقدم عليه لان وجود المحوى وعدم الخلا في الحاوى مافلا محتاج وجود المحوى الى الحاوى لا محتاج عدم الخلا له فيكون عدم الخلا محتاجا الى النير وما يحتاج الى النير فهو ممكن لذاته فعدم الخلا ممكن لذاته هذا خلف فاذا وجود المحوى غير محتاج الى وجود الحاوى لا محتاج الشروط الى الشرط ولا محتاج المملول الى الملة فظهر ان مائع العلة المتقدمة لا يجب ان يكون له تقدم اصلا •

( ثم ذكر الشيخ ) في السماء والعالم من الشفاء في بيان تأخر الاجرام المنصرية من الابد اعمايت بالمرئية ( فقال ) قد ثبت ان الابد اعمايت على لتجده احياء العناصر و احياءها معها بالذات والرتبة و المتقدم على المتقدم فلما كانت الابد اعمايت متقدمة على احياء المنصريات وجب تقدمها على المنصريات • ( اقول ) هذا الكلام تصريح بان المتقدم على المتقدم والكلام الاول تصريح بان مائع المتقدم ليس بمتقدم وليس بين الكلامين مناقضة ولكن لا بد من فرق بين البابين وهو مشكل جدا •

الفصل السابع عشر في ان الملة هل يجب ان تكون اقوى من المملول • ( فتقول ) المملول اما ان يحتاج الى الملة لذاته وماهية اولا محتاج فالاول

( الفصل السابع عشر في ان تكون اقوى من المملول )

يقتضى ان تكون العلة مخالفة للمعلول في الماهية لان المعلول لو احتاج لماهية الى فرد من افراد نوعه لزم احتياج ذلك الفرد الى نفسه لكونه من ذلك النوع وذلك محال .

( واما المعلول الذي لا يحتاج لماهية الى العلة المعينة بل لشخصيته فهو مثل كون هذه النار حلة لتلك النار فان هذه النار ليست علة نوعية لتلك النار بل علة ذلك الشخصية وكذلك الاب علة لابن لا من جهة الانسانية بل من جهة انه ذلك الانسان .

( فلتكلم في هذا القسم فنقول ) المعلول لا يجوز ان يكون اقوى من العلة في تلك الطبيعة لان تلك الزيادة ممكنة فلا بد لها من سبب وليست تلك الزيادة حاصلة للفاعل حتى تكون سببا للزيادة في المنفصل ولا يمكن ان تكون زيادة استعداد تلك المادة سببا لتلك الزيادة لان استعداد المادة ليس سببا لوجودها ( اللهم ) الا ان يقال بان المعلول ينضم الى العلة ثم يصير ذلك المجموع مؤثرا في تلك الزيادة فعند ذلك تكون علة الزيادة ذلك المجموع لا ما فرض علة لكن ذلك المجموع ليس اضعف من تلك الزيادة . واما انها هل تكون مساوية للمعلول فنقول اما ان يعتبر ذلك التساوي في حقيقتيهما او في وجودهما والقسم الاول مثل ان تصير نار علة لنار فنقول العلة والمعلول ان كانا من نوع واحد فلا بد وان يكونا ماديين لما عرفت ان كل ما لا يكون نوعه في شخص واحد فهو مادي واذا كانا ماديين فلا يخلوا ما ان تساوى مادتهما او لا تساوى فان لم تساوا فاما ان تكون المادتان المختلفتان متساويتين في قبول ذلك الاثر واما ان لا تساويا في ذلك فالاول مثل انباع سطح النار لسطح فلك القمر في مطلق الحركة واما الثاني فتساو الضوء الحاصل من الشمس

( ٦٤ )

في القمر فان الضوئين مختلفان بالقوة والضعف فن جعل هذا القمر من  
الاختلاف، وثرنا في اختلاف الماهية جعل الضوئين نوعين ومن جعل ذلك  
في اختلاف المواضع جعلهما من نوع واحد واما اذا كانت المادتان متساويتين  
فلا يخلو اما ان تكون مادة المنفصل خالية عما يماوق ذلك الاثر او يكون فيها  
ما يماوقه والاول هو الاستعداد التام وهو على ثلاثة اقسام فانه اما ان يكون  
في المادة ما يبين على ذلك الاثر ويبقى معه مثل تبريد الماء فان فيه حمرة تبين على  
هذا الاثر واما ان يكون فيها ما يماوق الاثر لكنه يزول عند حدوث ذلك  
الاثر كالشمع اذا شاب عن سواد واما ان لا يكون فيها لامعاون ولا مماوق  
مثل حال التفت في قبول العلم ففي هذه الاقسام الثلاثة يجوز ان يشبه المنفصل  
بالفاعل تشبها تاما مثل النار التي تحيل الماء نار او الملح الذي يحيل السيل ملحا كيف  
لا نقول ذلك والصور الجوهرية لا تقبل الاشد والاضف فاذا حصلت كانت  
حاصلة بكاملها والمادة قابلة لا نار تلك الصورة لكونها مماثلة لمادة الفاعل  
وليس فيها مماوق ولا مانع فيجب حصول تلك النار بتمامها واما اذا كان  
في المادة ما يماوق الاثر وهو الاستعداد الناقص وهو مثل الماء في قبوله  
التسخن لان طبيعة الماء وصورته مانعة عن هذا الاثر فهنا المنفصل اضعف  
من الفاعل على كل حال لان في مادة المنفصل مماوق عن ذلك الاثر ولا مماوق  
في مادة الفاعل والشيء الذي يكون مع المماوق اضعف من الذي ليس مع  
المماوق فغير النار اذا تسخن عن النار لا تكون سخونة مثل سخونة النار •  
(فان قيل) النار تذيب الفلزات وتكون سخونتها اقوى من سخونة النار  
لانا ندخل ايدينا في النار ونحرقها فيها بسجلة فلا تحرق مثل ما تحرق المسبوكات  
مع ان المسبوكات انما تسخن عن النار •

(جوابه) ان المسبوك جرم لوج غليظ لم يحاط له جرم غريب قلزوجته يبقى اتصاله باليد زمانا طويلا ولناظره تكون حركة اليد فيه ابطا ولانه لم يحاط له جرم غريب فيكون تأثير سطحه الملاقى سطح اليد تأثيرا واحدا واما النار فلا يملكها ليس بها تكون سرية الانفصال وللطاقة تحرك اليد فيها السريع ما يكون ولا جل ما يحاط لها من اجزاء الهواء والغبار لا يكون سطحها سطحها متصلا بل سطوحا صغارا مختلطة باجزاء هوائية وارضية وهي كاسرة من صرافة حر النار فلا جل ذلك كانت السخونة المحسوسة من ملاسة الجوهر الذائبة اخرى بما يحس من النار هذا كله اذا نظرنا الى حقيقتي العلة والمملول اللتين هما مشتركان في الماهية واما اذا نظرنا الى وجوديهما فيستحيل تساويهما فيه من جهة التقديم والتأخر لان العلة مفيدة للوجود والمملول مستفيد والمفيد لا يساوي المستفيد هذا اذا كانت العلة والمملول ماديين \*

(اما اذا كانت العلة غير مشاركة للمملول في الماهية ولا في المادة وانا اشاركه في الوجود فقد ذكر الشيخ ان التفاوت بين الوجودين لا يكون بالاشد والاضعف ولا بالاهل والاقص فان الوجود من حيث هو وجود لا يقبل ذلك بل الاختلاف بين العلة والمملول انما يكون في امور ثلاثة التقديم والتأخر والاستثناء والحاجة والوجوب والامكان \*

(اقول) لا بد من تحقيق الفرق بين هذه الامور حتى يمكن بيان الاختلاف باعتبار ما بين وجود العلة ووجود المملول وقد ذكرنا في باب الوجوب والامكان ان الوجوب عبارة عن كون الماهية مقتضية لوجود نفسها وهذا المعنى هو العلة في عدم توقفه وتعلقه بالغير وذلك هو الاستثناء وكذلك الامكان عبارة عن كونه في ذاته غير مستحق للوجود ولالعدم وذلك

هو الالة في توقفه على الخير وهو المنى بالحاجة فقد ظهر الفرق بين الوجوب والاستثناء وبين الامكان والحاجة واما الفرق بينهما وبين التقسم والتأخر فالذى يمكن ان يقال فيه اننا ان الملول لا يعرف معرفة يقينية الامن جهة العلم بملته فشمور الذهن بوجود الالة سابق على شعوره بوجود الملول وهذا السبق منائر للوجوب والامكان والاستثناء والحاجة فظهر الفرق بين هذه المفهومات •

( واذا عرفت ذلك ) فنقول اما تقدم الالة على الملول واستغنوا عنها فاسر ظاهرا واما وجوبها فلان الالة اذا كانت واجبة لذاتها فقد حصل المقصود وان كانت واجبة لغيرها فهي لذاتها ممكنة ولكن مصدر الملول هو وجود الالة لا امكانه ووجوده على ما عرفت في باب الوجود والامكان مسبوق بوجوده لان الممكن ما لم يجب لم يوجد فاذا وجود الملول متأخر عن وجوب الالة بثلاث مراتب فثبت بهذا ان الالة سابقة بالوجوب على الملول مطلقا •

( الفصل الثامن عشر في ان البسيط هل يمكن ان يكون فاعلا وقابلا معا )  
( المشهور امتناع ذلك ) والحجة في ذلك امران ( الاول ) القبول والفعل اثنان والبسيط لا يصدر عنه الا اثن واحد ( وجوابه ) اننا ان المؤثرية والتأثرية ليستا وصفين وجوديين حتى تغتفرا الى علة وان سلمنا ذلك فقد بينا انه لا احتحالة في صدور اكثر من الملول الواحد عن الالة الواحدة •

( الثاني ) ان نسبة القابل الى القبول بالامكان ونسبة الفاعل الى الفعل بالوجوب فلو كان شيء واحد قابلا وفاعلا لكانت نسبة ذلك الشيء الى ذلك القبول المقبول بالامكان والوجوب مما و ذلك محال ( وجوابه ) انه يجوز ان يكون الفاعل واحدا والقابل واحدا ولكن تكون نسبة القبول غير نسبة التأثير وكيف

( الفصل الثامن عشر في ان البسيط هل يمكن ان يكون فاعلا وقابلا معا )



لا حول ذلك وبصح ان نقل احدى النسبتين عند الجهل بالاخرى واذا كان كذلك كانت احدى النسبتين بالامكان والاخرى بالرجوب.

(والذي يدل) على جواز ان يكون الشيء الاحدى الذات قابلا وفاعلا ان الماهيات علل للوازمها متصفة بها فالفاعل والقابل واحدا ما انها علل لتلك اللوازم فلان ذلك الملزوم لو لم يكن اقتضاؤه لذلك اللازم لنفسه وماهيته لصح ثبوت ذلك الملزوم عاريا عن تلك اللوازم عند فرض زوال عللها فلا تكون اللوازم لوازم هذا خلف واما انها متصفة بها فلان تلك اللوازم حاصلة فيها لا عبرة فالامكان حاصل من ماهيات الممكنات فيها والزوجة حاصلة من ماهية الاربة فيها وتساوى الزوايا من المثلث حاصل من الماهيات فيها.

(فان قيل) هذه الماهيات مركبة فان امكن ان تكون فاعليتها باعتبار بعض اجزائها وقابليتها باعتبار جزء آخر فلا يلزم ما ذكرتموه.

(فنقول) اما اولاً فلان في كل مركب بسيط ولسكل واحد من تلك البسائط شيئا من اللوازم منها وحده وهو ذاته (واما ثانياً) فلان الحقيقة المركبة لها وحدة مخصوصة واللازم الذي يلزمه عند ذلك الاجتماع ليس له لزومه احد اجزائه ذلك المجتمع واللاكان حاصلات قبل ذلك الاجتماع وليس للقابل له ايضا احد اجزائه فان السطح وحده لا يمكن ان يكون موصوفا بتساوي الزوايا لثلاثتين ولا الاطلس الثلاث بل القابل هو المجموع من حيث هو وكذلك واذا كان المؤثر هو المجموع من حيث هو ذلك المجموع والقابل ايضا هو ذلك المجموع فكان الشيء الواحد باعتبار واحد قابلا وفاعلا وهو المطلوب.

(وبدل عليه) ما بينا من ان المفهوم من واجب الوجود لا يمنع الشراكة والمفهوم من هذا الواجب يمنع فتمين هذا الواجب زائد على كونه واجبا

وثبت ان ذلك امر ثبوتى وثبت انه من لوازم ماهيته واللوازم كائنة ما كانت  
مطلوبات فاذا فاعل ذلك التبين وقابله هو حقيقة البارى تعالى وهى بسيطة  
وايضا فطسه تعالى بالاشياء صور مطابقة للاشياء والصور المطابقة للاشياء  
مخالفة لذاته وهى من لوازم ذاته ومن مطلوبات ذاته وهى ايضا فى ذاته  
فالقابل والقابل واحد وذلك هو المطلوب.

﴿ القسم الثانى فى الملة المادية ﴾ وفيه ستة فصول

( الفصل الاول فى اقسام المادة )

( المادة ) عبارة عن الشئ الذى يحصل فيه امكان وجود الشئ مثل الخشب  
للسريرو الحديد للسيف لا كما تصوف للسريرو والسيف فانه لا يمكن  
انحاضهما منه .

( ثم انه ) يمكن تقسيم المادة على وجهين ( الاول ) ان نقول الحامل اذا حدثت  
فيه صفة فحدثت تلك الصفة فيه اما ان يكون موجبا لزال شئ كان قابلا  
حدوثها واما ان لا يكون كذلك فان لم يوجب زوال شئ لم يكن هذا الحادث  
صورة مقومة لها لانها لو كانت صورة مقومة لكان الحامل قبل حدوثها  
محتاجا الى صورة اخرى تقومه ثم تلك الصورة اما ان تبقى مع هذه الصورة  
الحادثة اولاتبقى فان بقيت فالحامل متقوم بتلك الصورة فلا يكون له حاجة  
الى هذه التى حدثت فتكون هذه التى حدثت عرضا لا صورة واما ان كان  
حدوث هذه الصفة الحادثة موجبا لزال الصورة التى كانت متقومة قبل ذلك  
كان حدوث هذا الحادث موجبا لزال شئ وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا  
خلف ثبت ان كل صفة تحدث فى محل ولا تكون موجبة لزال وصف من  
ذلك المحل فلك الصفة تكون من باب الاعراض لا من باب الصور وقد

عرفت ان كل عرض يحدث في المحل لا على سبيل القسرو لا على سبيل المرض  
 فذلك لاجل ان تلك الصورة المقومة لذلك المحل مقتضية لذلك المرض  
 فتكون تلك الصورة كمالا او لا ويكون في ذلك المرض كمالا نايبا وصور  
 بطباعها متوجهة الى تحصيل كمالها من الاعراض ( اللهم ) الاعند وجه دمانع  
 او عند عدم شرط اما الاول فكما عند الامراض المذبلة واما الثاني فكعدم نشوء  
 البذور عند فقدان ضوء الشمس ثم اذا حصلت تلك الكمالات فن المستحيل  
 ان يتقلب الامر حتى يتوجه من تلك الكمالات مرة اخرى الى النقصان  
 لان الطبيعة الواحدة لا تقتضى توجهها الى شيء وصرفا عنه فثبت بالبرهان ان  
 كل صفة تحدث في المحل من غير ان يكون حدوث تلك الصفة من بلا شيء عن  
 ذلك الحامل فان ذلك الحامل بطبعه قد كان متحركا اليه وانه يستحيل بعد  
 وصوله اليه ان يتحرك عنه ( مثال ذلك ) ان الصبي يتحرك الى الرجولية و بعد  
 صيرورته رجلا يستحيل ان يتقل الى الصبي . هذا حاصل ما قيل في هذا الموضع  
 ( وفيه اشكال ) فان النفس الخالية عن جميع الاعتقادات في مسألة من المسائل  
 قد تمتد فيها اعتقادا خطأ ولا يكون ذلك الاعتقاد استكمالاً للنفس  
 فقد رأينا حصول صفة في محل بحيث لا يكون ذلك الحصول سبباً في  
 شيء آخر ومع ذلك لا يكون استكمالاً وصرح عنه الرجوع ايضا .  
 ( واما القسم الآخر ) وهو ان يكون حدوث الصفة في المحل موجبا لزال  
 شيء منه فقد يكون موجبا لزال الصورة المقومة لما ان حدوث المواقفة في  
 المحل موجب لزال الماتية عنه وقد يكون موجبا لزال الكيفية كما ان حدوث  
 السواد يوجب ذوال البياض وقد يكون موجبا لزال الكمية او الشكل وكل  
 ذلك ظاهر .

جمع داري اموال  
 مركز تطبيقات كاسيت تري علوم اسلامي

( وبالمجمل ) فن حكم هذا القسم صحة الانكاس لان المادة اذا انقلبت من المادية الى الحيوانية صبح انقلابا من الحيوانية الى المادية مرة اخرى لان ماهية الشيء لا تنقلب ولا تبدل فخرج مما قلنا ان كل ما كان من القسم الاول فان الانقلاب فيه محال وكلما كان من القسم الثاني فان الانقلاب فيه واجب •

( فان قيل ) هذا المحصر باطل فان تكون الكائنات من العناصر ليس من القسم الاول فان ذلك القسم يتمتع انكاسه وهاهنا يجوز الانكاس لان العناصر كما انها تصير حيوانا فانها حيوان والنبات ايضا تصير عناصر وليس ايضا من القسم الثاني فان من شأن هذا القسم ان يكون الوصف الظرفي سببا لثبوت الوصف كمن موجود آ وهذا ليس كذلك لانه ليس حد وثبوت الصور النباتية والحيوانية سيال والوصف يضادها فبطل هذا المحصر •

( فتقول ) العنصر المنفرد غير مستند لقبول للصور الحيوانية بل لا يحصل ذلك الاستعداد الا عند حصول الكيفية المزاجية والكيفية المزاجية منزيلة للكيفيات الصرفة القوية فتكون نسبة الكيفية المزاجية الى الكيفية الصرفة من القسم الذي يكون بالاستعالة فلا جرم يصح فيه الانكاس واذا حصل المزاج كان قبول الصورة الحيوانية استكمال لذلك المزاج وهو مثل الصبي والرجل فلا جرم يتحرك اليه بالطبع ولا يتحرك عنه فان الحيوان لا يتحرك قط حتى يصير مجرد مزاج فاذا حصل في تكون الحيوان بمجموع القسمين المذكورين فلا يكون خارجا عنهما •

( القسم الثاني ) ان الحمل للصورة اما ان يكون حاملا لها وحدها انبيا او بمشاركته غيرها فالذي لا يكون بمشاركته الغير فهو مثل الحيوان الحاملة

للصورة الجسمية والذي يكون بمشاركته شيء آخر فيكون لاعالة لذلك  
 الاشياء اجتماع وتركيب فاما ان يكون ذلك التركيب مع الاستعالة  
 اولاً مع الاستعالة والذي لا بد فيه من الاستعالة فقد انتهى الى الغاية  
 بالاستعالة واحدة وقد انتهى الى الغاية بالاستعالات كثيرة واما الذي لا تعتبر  
 الاستعالة فيه فهو كحصول هيئة القياس من اجتماع المقدمات وحصول  
 الهيئة المدنية من اجتماع الوحدات وحصول بدن الانسان من اجتماع  
 الاعضاء ثم قد تكون تلك الآحاد محصورة كهذه الامثلة وقد لا تكون  
 محصورة كالمسكر والجمع .

﴿ الفصل الثاني فيما يقال له ان الشيء كان منه ﴾

( اعلم ) ان الشيء لو حصل بكمليته في شيء آخر لا يقال لذلك الآخر انه كان  
 من الاول مثل الانسان فانه بتمامه موجود في الكتاب فلا جرم لا يقال انه كان  
 من الانسان كاتب فاذا آمق كان الشيء متقوماً بشيء آخر من جميع الوجوه فانه  
 لا يقال للمتقوم انه كان من ذلك المقوم وايضاً لو لم يحصل شيء منه في شيء آخر  
 فانه لا يقال لذلك الآخر انه كان من الاول فلا يقال انه كان من السواد بياض  
 لانه ليس شيء من السواد موجود في البياض فاذا آمق كان حصول الشيء  
 بعد حصول شيء آخر من جميع الوجوه فانه لا يقال للمتأخر انه كان من  
 المتقدم واما اذا حصل بعض اجزاء الشيء في شيء آخر ولم يحصل كل اجزائه  
 في ذلك الشيء فهذا يقال لذلك الآخر انه كان من الاول مثل ما يقال من انه  
 كان عن الماء الهواء وذلك لان الشيء الذي هو الماء لم يوجد بكمليته  
 في الهواء بل وجد في الهواء الشيء الذي كان جزءاً من الماء وكذلك يقال  
 كان من الاود ابيض وكان من الخشب السرير لاجل ان الخشب لا يصير

( الفصل الثاني فيما يقال له ان الشيء كان منه )

مربرا الانذا وقع فيه تغير ما ويظهر من هذا ان الشيء انما يقال له انه كان من شيء آخر اذا كان متقدما به من اجزائه ومتأخرا عن بعض اجزائه •  
 ( فالخلاص ) ان الشيء انما يقال له كان من شيء آخر اذا اجتمع الامر ان احدهما البدية من جهة والآخر التقدم من جهة اخرى فهذا تلخيص القول في هذا الاصطلاح •

### ﴿ الفصل الثالث في بيان تنامي الطل المادية ﴾

( قد عرفت ) ان مادة الشيء قد يراد به الجزء القابل للصورة كالانسان للرجل وقد يراد به الشيء الذي يصير جزؤه القابل جزءا قابلا لشيء آخر كالماء اذا صار هواء فان الجزء القابل للصورة المائية صار قابلا للصورة الهوائية •

( فتقول ) اما بيان تنامي المواد بالمعنى الاول فلانه لو كان لكل قابل قابل آخر لالى نهاية لكانت اجزاء الماهية الواحدة غير متناهية وذلك محال •

( واما بيان ) تنامي المواد بالمعنى الثاني فلان مادة الهواء اذا امكن ان تقبل الصورة المائية فمادة الماء ايضا يصح ان تقبل الصورة الهوائية فاذا أصبح انقلاب كل واحد منهما الى الآخر واذا كان كذلك فليس احد النوعين بان تكون مادة للآخر باولى من الآخر بان تكون مادة للاول بل ليس ولا لواحد منهما تقدم على الآخر في النوعية نعم يجوز ان يكون شخص من الماء له تقدم شخصيته على شخص آخر من الهواء ونحن لانعم من ان يكون لكل مادة مادة اخرى الى غير النهاية بهذا المعنى اى يكون كل شخص فهو انما يتولد عن شخص آخر قبله فهذا هو القول في تنامي الطل المادية •

### ﴿ الفصل الرابع في اسامى المادة ﴾

( القابل ) من جهة انه بالذات قابل يسمى هوى ومن جهة انه بالعلل حامل

( الفصل الثالث في بيان تنامي الطل المادية )

( في اسامى المادة )

يسمى موضوعاً بالاشتراك اللغوي بينه وبين الذى هو جزء من رسم الجوهر وبين الذى هو فى مقابلة المحول ومن حيث كونه مشتركاً بين العوارى يسمى مادة وطنية ومن حيث انه آخر ما يتهدى اليه التحليل يسمى اسطقساً فان معنى هذه اللفظة أبسط من اجزاء المركب ومن جهة انه اول ما يتهدى منه التركيب يسمى ضميراً ومن حيث انه احد المبادئ الداخلة فى الجسم يسمى ركناء (وقد يتركز) هذه الاصطلاحات فى بعض الاوقات فأنهم يطلقون لفظ الحيولى على ما للفتك من الجزء القابل وان كان ذلك القابل ابداً يكون قابلاً بالقل وكذلك يسمى مادة مع ان مادة كل واحد من الافلاك مخصوصة به وحده •

### ❦ الفصل الخامس فى حال شوق الحيولى الى الصورة ❦

(ان القد ماء) كانوا يشبهون الحيولى بالانثى والصورة بالذكر ويشتركون للحيولى شوقاً الى الصورة وهذا الشوق الذى اثبتوه لما ان يكون نفسانياً او طبيعياً والاول ظاهر البطلان والثانى ايضا باطل لان الشوق لا يختلوا ما ان يكون الى صورة معينة او الى مطلق الصورة والاول باطل والا لكانت المادة متحركة بطباعها الى تلك الصورة وكانت ما عداها حاصلاً بالقر هذا خلف والثانى ايضا باطل لان المادة لا تختلوعن الصورة على ما سياتى والشوق انما يكون الى غير الحاصل فثبت ان هذا الكلام بعيد عن التحصيل •

### ❦ الفصل السادس فى ان مادة العناصر مشتركة ❦

(برهانه) ان هذه العناصر يتقلب بعضها الى البعض وما كان كذلك فله مادة مشتركة اما الصغرى فسيأتى تقريرها فى باب الحركة واما الكبرى فهي ظاهرة اذ لولا اشتراك المادة بينها لامتنع انقلاب بعضها الى البعض ❦ القسم

﴿ القسم الثالث في الطة الصورية • وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في بيان طية الصورة ﴾

( يجب ) ان يعلم ان الحقيقة اذا كانت مركبة من المادة والصورة فلكل واحد من الجزئين نسبة الى الآخر ونسبة الى ذلك المجموع فالصورة ليست طية صورية للمادة لانها ليست جزءاً من المادة بل هي طية فاعلية للمادة اوجزه طية فاعلية لمقابل الصورة طية صورية بالنسبة الى المركب وكذلك المادة ينس كونها مادة للصورة ككونها مادة للمركب لان كونها مادة للمركب تعتبر فيه الجزئية واما كونها مادة للصورة فلا تعتبر فيه الجزئية •

( واما بيان نهای الصورة ) فلو جبین ( اما اولاً ) فلان الصورة الاخيرة تكون طية للصورة السابقة فلم تكن للصورة نهاية لم تكن للطل نهاية ( واما ثانياً ) فلان الصور اجزاء الماهية وبتبع ان تكون للماهية الواحدة اجزاء غير متناهية •

﴿ الفصل الثاني في الفرق بين الطيبة والصورة ﴾

( الفرق بينهما ) ان اسم الطيبة واقع بالاشتراك على معان ثلاثة مرتبة بالعموم والخصوص والاختصاص فالعام ذات الشيء والخاص مقوم الذات والاختصاص المقوم الذي هو مبدأ التحريك والتسكين فاسم الطيبة متناول للثالث من الجهات الثلاث باشتراك الاسم وللثاني من الجهتين كلفظ الامكان واما الصورة فهي الجزء الذي به يكون الشيء بالفعل •

( ثم ان الصورة ) في البسائط هي نفس الطيبة كالماء مثلاً فان صورته المقومة ليست الانفس طيبته ومع ذلك فلا اعتبار مختلف لانها بالقياس الى تقويم النرج صورة وبالقياس الى كونه مبدأً للآثار الملائمة للماء مثل البرودة والرطوبة طيبة •

﴿ القسم الثالث في الطة الصورية ﴾ الفصل الاول في بيان الصورة

﴿ الفصل الثاني في الفرق بين الطيبة والصورة ﴾



(واما المركبات) فانها لا توجد بالفعل بسبب الطيعة بالمضى اذ ان كانت بل لا تصير بالفعل الا بسبب صورة اخرى تزيد منها فلا جرم كانت صورها مغايرة لطباشها •

(ولقائل ان يقول) اذا كان لابد من صور اخرى فالمقوم اما ان يكون هو المجموع او الواحد منه او كل واحد (فقول) ظاهر كلام الشيخ مشر بالاول فانه قال الا اجسام المركبة لا تحصل هوياتها بالقوة المحركة لها بالذات الامن جهة واحدة وان كل لابد لها في ان تكون هي ما هي من تلك القوى فان كانت تلك القوة جزءا من صورتها فكانت صورتها تجتمع من عدة معان فتعد كالانسانية فانها تتضمن القوى الطيعة والنفسانية وبشبه ان لا يكون المراد بهذا الكلام ما يشعر به ظاهره لانسانيين انه لا يجوز ان يكون لمجموع امور غير مقومة تأثير في التقويم •

(واما القسم الثاني) وهو ان يكون المقوم واحدا من هذه الامور فهو ايضا باطل من وجهين (اما اولا) فلان النفس الناطقة من المقومات فلو لم يكن للقوة الطيعة حظ في التقويم لكلمات مرضا فيه وهي جوهر في البسائط قائل ما يلزم منه ان يكون الواحد بالنعوج جوهر او مرضا (واما ثانيا) فان البسائط مقومة للناصر التي هي مواد بدن الانسان فهي مقومة لمقوم بدن الانسان فتكون مقومة للبدن مع انها مرض في هذا الخلف فاذا آتينا القسم الثالث وهو ان يكون للطبيعة وسائر الصور حظ في تقويم المركبات لكن على التقديم والتأخير كما سنحققه والظاهر انه هو المراد من كلام الشيخ •

(الفصل الثالث في امتناع تقويم المادة بصورتين)

(برهانه) ان الموردين اما ان تكون كل واحدة منهما مستقلة بالتقويم فيجب

أن يستثنى الشيء بكل واحدة منهما عن كل واحدة منهما فيكون محتاجا للشيء  
ومستغنيا عنهما هذا خلف واما أن تكون المستقلة احدهما دون الثانية فلا تكون  
تلك الثانية صورة ولما ان لا تستقل الواحدة منهما بالتقويم بل المجموع هو المقوم  
والمجموع شيء واحد فالصورة المقومة شيء واحد على أن ذلك يستحيل  
ايضا لان كل واحد من الاجزاء سابق على المجموع وكل واحد منها وحده  
عارض للمادة غير مقوم لها فتكون المادة مقومة بما قلناه السابقة على كل حال  
من تلك الاجزله التي هي سابقة على المجموع تكون سابقة على المجموع فلو  
تقومت المادة بذلك المجموع لزم تقويم كل واحد منها بالآخر وذلك محال •  
(فان قيل) لكل جسم بسيط اعراض كثيرة نخضعه لان لها بنا معينا وشكلا  
معينا ومقدارا معينا وكيفية معينة من الكيفيات الملموسة فلو كانت الصورة  
المقومة واحدة لزم صدور أكثر من الواحد عن الصورة الواحد ولان الشيخ  
ذكر في اول طبيعيات التجليات في مادة الجسم الطبيعي صورة تناسبها  
وصورة تناسب كيفه وذلك يناقض ما قلناه •

(فقول) انه اجاب في الشفاء عن الاول فقال ان الجسم البسيط يصدر عنه  
من جهة صورته قوة فعلية ومن جهة مادته امر انفعالي كالماء فانه يصدر عنه من  
جهة مادته قبول للتشكل ومن جهة صورته للبرد المحسوس وبواسطة البرودة  
قوة مميلة فان الثقل الذي هو الميل الى الوسط تابع للبرودة وانخفاة التي هي الميل  
الى فوق تابعة للحرارة وكذلك الانسلاخ فانه يمرض له بسبب الصورة مثل  
الضحك والبكاء والتجمل والذكاوي يمرض له بسبب المادة مثل سواها التي هي  
الذلول والزاج الحاصل بسبب انفعال اجزائه بعضها عن بعض لم يحصل للكون  
المعين وكذلك ابدان القروح والشامات ومن الصفات ما يمرض له بسبب

الامرين مثل النوم واليقظة فانه لولا ضعف تطرق المادة وكونها ذات قوة مدركة لما كانت المادة قابلة لها ومع ذلك فالنوم اولى بان يكون بسبب المادة واليقظة بسبب الصورة •

( ولقائل ان يقول ) انكم بستم في الفصول الماضية ان للمادة يستحيل ان يكون لها ارسلا فان ماهيتها انما هي قابل والقابل من حيث انه قابل لا يكون فاعلا فكيف تقولون الآن ان الجسم البسيط الذي تصدر من جهة صورته قوة فعلية ومن جهة مادته امر انفعالي وهو قبول الشكل فهذا ما نذكره في هذا الموضع من احكام المادة والصورة واما سائر المباحث التي بقيت فنذكرها في اثبات المدة للجسم •

في القسم الرابع في الدلة الثمانية • وفيه اثنا عشر فصلا •

( الفصل الاول في تقسيم النهايات الذاتية والنهايات الاتفاقية )

( اعلم ) ان كل مسبب فله سبب فاما ان يكون حصول ذلك المسبب عن ذلك السبب دائما او اكثر ثريا او على سبيل التسلوى او اقليا فان كان دائما او اكثر ثريا فلا يقال لذلك انه بالاتفاق اما في الدائم فهو ظاهر واما في الاكثرى فهو السبب الذي يتوقف استكمال سببته على حضور قيد فمنه يتخلف ذلك القيد يتخلف حضور الملول وعند حضوره يحصل الملول فانه ان لم يتوقف سببته على حضور قيد كانت العلة الكلمة في عليتها حاصلة مع عدم الملول وذلك قد ابطالناه فاذا الفرق بين الدائم والاكثرى ان الدائم لا يتخلف عنه قيد من القيود المعتبرة في عليته والاكثرى قد يتخلف عنه ذلك ويكون الاكثرى مع حضور تلك القيود دائما ايضا وهذا الحكم لا يتخلف بالطل الطبيعية والارادية فان الارادة ما لم تجزم استحالة استغلاها بالتأثيرية واذا صارت جازمة امتنع تخلف الفعل

عنها

( في اثبات المدة للجسم ) ( الفصل الاول في تقسيم النهايات الذاتية والنهايات الاتفاقية )

عنها اذا كان الاكثرى من جنس الدائم والدائم لا يقال له انه بالاتفاق فلا كثرى  
ايضاً كذلك •

( فان قيل ) اذ اطلقنا قصدت فلانا الحاجة كذا فان اتفق ان وجدته في البيت  
لم يمننا من هذا القول كون زيد في اكثر الاسرف في البيت ( فنقول ) نحن انقول  
ذلك لا بحسب الاسرف في نفسه بل بحسب اعتقادنا فيه فانه اذا غلب على ظننا  
كونه في البيت فلا نقول انه اتفق ذلك بل ان لم نجد نقول اتفق ذلك واما  
اذا تساوى الكون والاكون في ظننا فنحن ذلك نقول اتفق انه كان في البيت  
واما التساوى فقد منع بعضهم من اطلاق لفظ الاتفاق عليه محتجبان الاكل  
وزركه و المتى وزركه من الامور المتساوية الصدور عن مبادئها والاصدور  
تم اذا مشى حاش او اكل آكل لا نقول ان ذلك بالاتفاق ( فنقول ) انه قد ثبت  
ان الشيء الاقل اذا شرط فيه الامور التي باعتبارها صار موجودا فانه يكون  
واجبا مثل ان يشترط ان المادة في تكون كف الجنين فصلت عن المصروف  
فيها الى الاصابع الخمس والقوة الفاضلة صادفت استعدادا تاما ملو القاعل  
اذا صادف المادة لم يطلها فنحن هذه الشرط يجب ان تكون الاصبع  
الرائدة ويكون ذلك من باب الدائم وان كان ذلك بالنسبة الى الطبيعة  
الكلية نادرا اقلوا اذا جاز ان يصير الاقل واجبا باعتبار مع غلبة تباعد هما فلو  
جوز صيرورة المساوى اكثر يا كان اولي ( وعلى هذا نقول ) الاكل والاشي  
اذا قيسا الى الارادة الجازمة خرجا من حد الامكان المتساوى الى الاكثرية  
فلا جرم لم يصح بهذا الاعتبار انهما اتفقا واما اذا لم يضافا الى الارادة الجازمة  
بل الى وقت يتساوى فيه وجودهما واعدتهما فصحيح ان يقال دخلت عليه  
فاتفق ان كان يأكل وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الارادة •

(واذا عرفت) ذلك فاعلم ان السبب الذي من شأنه ان يتأدى الى المذهب  
لاداعا ولا اكثر يا هو السبب الاتفاق لخروج العارف بمحصل التبريم  
في جهة مخبره يؤدي في اكثر الامور الى مصادفته اياه واما خروج غير العارف  
فربما يؤدي ودرعالم يؤدي فهو بالقياس الى العارف غير اتفاق وبالقياس الى غير  
العارف اتفاق واما الشيء الذي ليس من شأنه ان يتأدى الى شيء آخر البتة فانه  
لا يسمى سببا اتفاقا لذلك الشيء مثل كسوف الشمس عند قعود فلان فان قعوده  
غير متأد الى ذلك الكسوف فلا جرم لا يقال اتفاق ان صار قعوده علة الكسوف  
فلم لما كان قعوده قد يكون سببا للكون مع الكسوف لا جرم صبح ان يقال  
قدمت فانفق ان كان قعودي مع الكسوف (ونقول ايضا) السبب الاتفاق  
يجوز ان يتأدى الى علته الذاتية ويجوز ان لا يتأدى مثل ان الرجل اذا خرج  
متوجها الى متجره فلقى ضربه فربما انقطع بذلك عن الغاية الذاتية ووربما لم ينقطع  
بل توجه نحو ما خرج من الدار الى ان وصل اليه والحجر الهابط اذا خرج رأسا  
فربما وقف وربما هبط الى مهبطه فان وصل الى غايته الطبيعية فيكون بالقياس  
اليه سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية المرضية سببا اتفاقا واما اذا لم يصل اليه كان  
بالقياس الى الغاية المرضية سببا اتفاقا وبالقياس الى الغاية الذاتية اصلا •

### الفصل الثاني في اثبات الاسباب الاتفاقية

(قد عرفت) ان السبب الاتفاقية ما تكون تأديته الى المذهب لاداعا ولا في  
الاكثر (وقد وقع) بين الافقدين خلاف عظيم في وجود الاتفاق وعدمه  
وظاهر ان ذلك الاختلاف ليس في اطلاق لفظ الاتفاق فان الاختلاف  
في الاسامي غير لائق بالمباحث المحكمية بل الاختلاف انما وقع في ان السبب  
هل يجوز ان يكون تأديته الى المذهب مساويا او اقليا ام لا فبعضهم منعه وبعضهم

(في بيان سبب الاتفاقية)

جوزوه ولن منع ان يتسك بما نقوله وهو ان السبب اما ان يكون من شأنه ان يتأدى الى مسببه او لا يكون فان كان وجب ان يكون مستقلا بالتأثير فيكون حصول الملول منه دائما لما بينا ان الملول يمتنع تخلفه عن العلة التامة في الية وان لم يكن مستقلا بالتأثير فلا بد منه من امر آخر فيكون المؤثر في ذلك الفعل ذلك المجموع فهو وحده يستحيل ان يتأدى اليه فهو وحده لا يكون سببا اتفاقيا لان من شأن الاتفاق ان يكون ممكنا التأدى اليه والحاصل انه ان كان مستقلا كان واجب التأدى اليه فلا يكون ذلك التأدى اتفاقيا وان لم يكن مستقلا فهو ممتنع التأدى اليه فلا يكون ذلك التأدى اتفاقيا (والحجة المحكية عنهم) في الشفاء هذه (اذا وجدنا) للحوادث اسبابا معلومة امتنع ان تتركها فطلب لها عللا مجهولة من البخت والاتفاق فان الحافر يرا اذا عثر على كنز جزم اهل النباوة بان البخت السعيد لحقه وان انزلت رجليه حتى انكسرت جزموا القول بان البخت الشقي لحقه وليس الامر كذلك بل كل من يحفر الى الدفين فانه يجده ويقولون ان فلانا لما خرج الى السوق ليقمد في دكانه رأى غريماله فظفر بحقه وليس الامر كذلك بل كل من توجه الى مكان فيه غريمه وله حس بصر فانه يراه •

(وليس لقائل ان يقول) لما كانت الغاية في خروجه غير هذه الغاية وجب ان لا يكون الخروج الى السوق سياحة قيا للظفر بالغريم (لانا نقول) يجوز ان يكون لعل واحد غايات شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يمرض ان يجمل المستعمل اذ لم يفعل احدى تلك الغايات غاية فتستعمل الاخرى بوضعه لا في نفس الامر لانها صالحة لان تجمل غاية ايسر لو كان هذا الانسان شاعرا بمقام الغريم هناك كان وصوله اليه غاية له •

(واقول) لكنتي الاتحاق ان يجيبوا عن الاول فيقولوا الاسباب منها بسيطة ومنها مركبة فالبسيطة معلولاتها معها دائماً والالكان لا بد منها من قيد زائد فتكون العلة ذلك المجموع فتكون العلة مركبة لا بسيطة واما المركبة فان كان اجتماع اجزائها دائماً كان حصول المملول دائماً وان كان اكثرها كان حصول المملول ايضاً اكثرها وكذلك القول في المتساوي والاغلي فاختلف احوال المملولات في الدوام والاكثرية والتساوي والاقلية لاختلف احوال اجتماع اجزاء العلة في ذلك •

(واذا عرفت ذلك فنقول) انه وان كان كل ما لا بد منه في تحقق العلية فهو جزء من العلة في الظاهر ولكن ربما كان الجزء المحصل الوجودي شيئاً واحداً وحيث يضاف الاثر اليه واما سائر الامور الممتدة فهي عائدة الى زوال المانع وتحقق الشرط وحضور القابل ثم اذا كان حضور سائر القيود مع حصول تلك الذات دائماً قيل ان صدور المملول عن العلة دائماً وان كان ذلك الانضمام اكثرها جمل ذلك الصدور اكثرها وكذلك القول في المتساوي والاغلي •

(فان قيل) ذلك الاجتماع ان كان واجباً كن المملول دائماً الوجود وان كان ممكناً فلا بد من استناده الى الواجب فيدوم لدوام الواجب فيدوم المملول لدوامه (فنقول) ان مصادمات الاسباب متعلقة بالحركة الدورية واتصالات الكواكب فيجوز ان يختلف حال الاجتماع والافتراق بسبب اختلافها كما في سائر الحوادث •

(واما الحجة التي ذكروها) بجوابها ان الغاية قدبر ادبها ما ينتهي اليه الشيء كيف كان وقدبر ادبها ما يكون مقصوداً فالاسباب الاتفاقية غايات بالمعنى الاول وليست غايات بالمعنى الثاني (وقوله) الغاية لا تصير غاية بالوضع فهو

غيره - لم لا ترى ان الوضع والجمال يجعل بعضها اكثر ياومعها اقلها فان الشاعر بمقام الغريم الخارج اليه بمجده في الاكثر وغير الشاعر به لا يظفر به في الاكثر فاذا كان لجمال المختلف يختلف به حكم الاكثرية والاقلية فكذلك يجوز ان يختلف به مبدأ الحكم في كونه اتفاقيا وغير اتفاق.

### الفصل الثالث في الفرق بين البخت والاتفاق

(قد نقرر) الا اصطلاح على تخصيص اسم البخت بالسبب الاتفاقي الذي مبدؤه ارادة طبيعية فان كان السبب طبيعيا كالمواد الذي يشق فيجعل نصفه في السجد ونصفه في الكنيف فذلك لا يسمى بختابل كائنا من لقاء نفسه واما ان كان حدوته من مصادمات اسباب طبيعية وارا دية فيشتد بسبب بختابل قياس الى السبب الارادى واما بالنسبة الى السبب الطبيعي فلا (والفرق) بين رداة البخت ورداة التدبير ان رداة البخت هو ان يكون السبب في اكثر الا مرغير مؤد الى غاية مذمومة ولكن في حق صاحبه يؤدي الى ذلك واما رداة التدبير فهو ان يكون السبب في اكثر الا مريرؤدى الى ذلك والميمون هو الذي تكرر حصول الخير بالاتفاق عند تكرره والمشوم بالمعكس منه.

### الفصل الرابع في اثبات العلة الغائية للحركات الطبيعية

(زعم اناذلس) ان تكون الاجرام الاسطوقسية بالاتفاق فاتفق ان كان هيته اجتماعية على وجه يصلح للبقاء والنسل بقى وما نفع ان لم يكن كذلك لم يبق وله في ذلك اربع جميع (اولها) ان الطبيعة كيف تفعل لاجل غرض مع انها ليست لها روية (وثانيها) توافقنا على ان التشويهاات والار وايد والموت ليست مقصودة للطبيعة مع ما فيها من النظام الذي لا يتغير فان نظام الذبول ليس اقل

وابن قلس

(الفصل الثالث في الفرق بين البخت والاتفاق)

(الفصل الرابع في اثبات العلة الغائية)



من نظام النشؤ والنمو بل هما وان كانا متماكين فلهما نظام لا يتغير ولا يهيج لا يتبدل ولكن لما كان نظام النشوء بسبب ضرورة المادة فلا جرم حكمتاها غير مقصودة للطبيعة فكذلك نظام النشؤ والنمو بسبب ضرورة المادة فوجب ان لا تكون مقصودة للطبيعة وهذا كالمطر الذي نلم يقينانه كائن لضرورة المادة فان الشمس اذا انحدرت تخلص البخار الى الجو البارد فلها برد صار ثقبلا فزل ضرورة فافق ان يقع في مصالح فظن ان الا مطار مقصودة لتلك المصالح وليس كذلك بل هو لضرورة المادة (وثالثها) ان كانت الطبيعة تفعل لفرض فذلك الفرض ان كان لفرض آخر لزم التسلسل وان كان لا لفرض آخر فقد فلت شيئا لا لفرض آخر فيجو ذلك في كل الافعال (ورابعها) ان الطبيعة الواحدة تفعل افعالا مختلفة مثل الحرارة فانها تحلل الشمع وتمعد الملح وتسود وجه القصار وتبيض وجه الثوب فهذه ادلة منكرو الفانيات \*

(والخامس) اننا نشكر ان يكون للاتفاق مدخل في تكون الامور الطبيعية بالقياس الى افرادها فانه ليس حصول هذه المدة عند هذا الجزء من الارض ولا حصول هذه الحبة من البر في هذه البقعة من الارض ولا حصول هذه النطفة في هذا الرحم اسرا دائما ولا اكثريا بل نسامح في انها وما يجري مجراها اتفاقيات ولكننا ندعي ان للتوى الصالة الطبيعية غايات معينة والمراد بالغايات على ما ذكرنا العلولات التي يكون تادى القوى اليها دائما او اكثريا \*

(والبرهان عليه) ان لفرض الكلام في تكون السنبلة عن البرة باستمداد المادة عن الارض ونقول البقعة الواحدة اذا سقط فيها حبة برانبت سنبلة براو حبة شعير انبتت سنبلة شعير ولا بد من نفوذ اجزاء الارض والماء في تلك الحبة لتصير غذاء لها فتكون منها السنبلة وظاهر ان ذلك النفوذ دائما يكون

بحركة الارض والماء من مواضع الطبيعة فلا تكون تلك الحركة منها فاذا  
حركها لاجل قوى مستكنة في الجبال ثم لا يمتلأما ان تكون في تلك البقعة  
اجزاء تصلح لتكون البرة واخرى تصلح لتكون الشعير وبكون الصالح لهما  
من نوع واحد فان كان الصالح لهما نوعا واحدا لم يكن صيرورة ذلك بالجزء  
والآخر شعيرا لضرورة المادة بل لاجل ان القوة الفاعلة تحركها الى تلك  
الصورة دائما لوفى الاكثر وهذا هو سر ادخال النارية وان كانت الاجزاء  
مختلفة في النارية فذلك الاختلاف ليس لماهية الاجزاء الارضية بل لان  
القوة الموجودة في البر افادت ذلك الجزء من الارض تلك الخاصية فان  
كانت افادة تلك الخاصية لاجل خاصية اخرى سابقة عليها لم يتم التسلسل وان  
كانت لخاصية اخرى كانت القوة المستكنة في البر اداتها متوجهة الى ذلك  
القمل ويكون صدور ذلك الفعل عنها دائما او اكثر (وبالجواب) فاذا لم تكن  
القوة الطبيعية متوجهة نحو غايات معينة فلم لا يثبت الزيتون براو البر بطيخا  
(ثم اذا ثبت ان للافعال الطبيعية غايات فنقول) انما لما لم تكن ممنوعة بموانع  
ومعارضات فهي خيرات وعليه دليلان •

(الاول) انها اذا تادت الى ضلالت ضارة كان ذلك لادائما ولا انكر يابل  
النفس تطالب لها سببا طارضا فيقال ما ذا اصاب هذا الحيوان حتى مرض  
وذبل وما ذا اصاب هذه المرأة حتى اسقطت و اذا كان كذلك فالطبيعة  
متوجهة الى الخيرية

(الثاني) انا اذا احسنا بامراض او عصور من الطبيعة عاونتنا الطبيعة بالصناعة  
كما يفعله الطيب متقدما انه اذا زال المعارض المعارض واشتدت القوة توجهت  
الطبيعة الى الصحة والخير وهذا يدل على المقتصد •

(والجواب عما تمسكوا به (أولاً) أنه ليس إذا عدمت الطبيعة الروية وجب أن تحكم عليها بأن الفعل الصادر عنها غير متوجه إلى غاية فإن الروية لا تنجم الفعل ذاتية بل تميز فملاعن فعل وأمينه للوقوع ثم تكون لكل واحد من تلك الأفعال غاية مخصوصة ويكون تأدي ذلك الفعل إليها ذاتة لا لسبب آخر حق لو قدرنا عدم اختلاف البواعث والدواعي لكن يصدر من النفس فعل واحد من غير روية \*

(ومما يقرر ذلك أنه) لا شك في أن الصناعات لذاتيات ثم أنها إذا صارت مائة لم يحتاج في استعمالها إلى الروية بل الروية تصير مائة من ذلك مثل أن الكاتب الماهر إذا فكر في حرف تباد في صناعته وكذلك حال اعتصام الزنقة رجله بما يصعبه ومبادرة اليد إلى العضو المستحك من غير فكرة ولا روية \*

(ووضح منه) أن القوة النفسانية إذا حركت عضواً ظاهراً فأنما تحركه بواسطة فحريك الوتر والنفس لا شعورها بذلك \*

(والجواب عما تمسكوا به ثانياً) أن الفساد في هذه الكائنات تارة لمدم كما أنها تارة لحصول زيادات خارجة عن المجرى الطبيعي وأما الإعدام فليس من شرط كون الطبيعة متوجهة إلى غاية أن تكون واصله إليها والموت والذبول كل ذلك لقصور الطبيعة عن البلوغ إلى الغاية المقصودة وأما نظام الذبول فله سببان أحدهما بالذات وهو الحرارة والآخر بالمرض وهو الطبيعة ولكل واحد منهما فلية فالحرارة فائتها تحلل الرطوبة فسوق المادة يد على الظالم والطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن ما أمكن بامداد بعدد سبله ولكن كل مدد نان فإنه يقع أقل من المدد الأول لما استعرف في علم النفس

النفس فيكون ذلك الامداد سبباً بالمرض لنظام الذبول فهو اذاً من حيث هو ذو نظام فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن ونحن لم نقل ان كل حال للصورة الطبيعة يجب ان يكون غاية الطبيعة التي فيها بل قلنا ان كل طبيعة فانها تفعل فعلها لغاية لها واما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها وايضاً فالموت وان لم يكن غاية نافعة بالقياس الى بدن زيد فهو غاية بالقياس الى نظام الكل واجب على ما شرف في علم النفس واما الزيادات فهي كائنة لغاية ما فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلتها الى الصورة التي تستحقها بالاستعداد الذي فيها ولا تطلها فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية وما قيل في المطرف ممنوع بل السبب فيه قرب الشمس وبمدها وهو سبب الهي ذو نظام له غايات اكثرية في الطبيعة على ما عرفت.

( والجواب عما تمسكوا به ثالثاً ) انه لا يلزم ان تكون اسكل غاية لغاية بل الغاية الحقيقية تكون مقصودة لذاتها وسائر الاشياء تقصد لها وما يقصد لذاته فانه لا يليق به ان يقال لم قصد ولهذا لا يقال لم طلبت الخير والصحة ولم هربت من الالم .

( والجواب عما تمسكوا به رابعاً ) ان القوة المحركة لها غاية واحدة وهي اعادة المحترق الى مشاكلة جوهرها واما المقدتارة والحل اخرى فذلك لان الوصول الى تلك الغاية في بعض الجواهر بواسطة الحل وفي الآخر بواسطة المقدتارة من اللوازم الخارجية واما الغاية الذاتية فهي واحدة . واذا قد تكلمنا في غايات الافعال الطبيعية فلتكلم في غايات الافعال الاختيارية .

﴿ الفصل الخامس في بيان ان للعبث والجزاف غاية ﴾

( يجب ) ان تعلم ان للحركات الاختيارية مباد بعضها ضرورية باجانبها

وبعضها غير ضرورية باعتمادها فالتى تكون ضرورية باعتمادها مقربة ومنها بعيدة فالقريبة هى القوة المحركة التى فى عضلة المضرب والبعيدة هى القوة الشوقية فهذان المبدءان لابد من حصولهما •

(ثم ان) غاية القوة المحركة هى التى انتهت الحركة اليها وليس لها غاية غير ذلك واما القوة الشوقية فقد تكون غايتها غاية القوة المحركة مثل ما اذا اضجر الانسان عن القيام فى موضع فتذكره وضعا آخر واشتاق الى القيام فيه فتحرك اليه فكان غايته نفس غاية القوة المحركة وقد تكون غايتها ماثرة لغاية القوة المحركة كما اذا تخيل الانسان صورة لقاء صديق له فيشتاق ويحرك الى ذلك المكان الذى يقد ر مصافقته فيه فتأية القوة المحركة الوصول الى ذلك المكان وغاية القوة الشوقية مصادفة ذلك الصديق واما المبدأ الذى لا يجب حصوله بعينه للحركات الاختيارية فهو الفكر والتخيل فانه وان كان لابد من احدهما الا انه ليس ولا واحد منهما واجب الحصول بعينه • (واذا عرفت) ذلك فقول اما القوة المحركة فان غايتها لا محالة موجودة لان تلك الحركة نهاية ثم ان لم توجد معه غاية القوة الشوقية - سعى ذلك الفعل باطلا بالقياس الى القوة الشوقية لا بالقياس الى القوة المحركة - مثل من وصل الى المكان الذى قدر فيه مصادفة الصديق ولم يصادفه واما اذا حصل الفاتان ولكن يكون المبدأ البعيد هو التخيل لا الفكر فلا يخلو اما ان يكون المبدأ هو التخيل وحده او مع طبيعة مثل النفس او مع مزاج محرك المربض او مع خلق وما كنهه نفسانية داعية الى ذلك فان كان المبدأ هو التخيل وحده يسمى ذلك الفعل جزافا ولم يسم عثاوا ان كان المبدأ هو التخيل مع طبيعة مثل النفس سعى ذلك تصدا ضروريا او طبيعيا وان كان المبدء هو التخيل

مع ملكة وخلق - هي ذلك الفعل عادة •

( وإذا عرفت ذلك ) ظهر ان البت فعل له غاية وهي خير حقيق او مظهر  
اما ان له غاية فلان اللعب باللعبة مبدء حركته القريبة هو القوة التي في المصلحة  
والذي قبله شوق تخيل بلا فكر وليس مبدء فكر وقد حصلت الغاية التي  
للقوة المحركة وللقوة الشوقية ولم تحصل لغاية التي للقوة الفكرية لانها غير  
موجودة فتبين ان المبادي الموجودة غاياتها حاصلة ومالم يحصل من الغايات  
فانالم يحصل لان القوى التي تلك الغايات لها غير موجودة •

( واما بيان ) ان تلك الغاية خير حقيق او مظهر فلان كل فعل انساني فاشوق  
مع تخيل لكن ربما لا يكون ذلك التخييل ثابتا بل يكون مريع البعالات  
والزوال فلا يحصل الشعور به فان التخييل غير الشعور به ولو كان كل تخيل يلزمه  
شعوره لذهب الاسر فيه الى غير النهاية ثم ذلك الشوق التخييل له علة لا محالة  
اما علة واما ملال عن هيئة واما حرص على احداث الفعل وكل ذلك لذية  
بحسب القوة المتخيلة والذية لشيء غير بالقياس الى ذلك الشيء وان لم يكن  
خيرا حقيقيا بالقياس الى العقل الانساني فهذه الاشياء غير خالية عن خيرات  
مظنونة ثم وراء هذه علل تخصيص الحركات الخيرية بحيث لا تضبط •

﴿ الفصل السادس من في ان لوجود العالم غاية حقيقية ﴾

( زعم ديمقراطيس ) ان العالم انما تكون بالاتفاق وذلك لان مبادى العالم  
اجرام صغار لا تجزى بصلايتها ولدمها الخلاء وهي غير متناهية وهي مبثوثة  
في خلاه غير متناه وهي متشكلة الطبائع مختلفة الاشكال وهي دائمة الحركة  
فاتفق ان تصادمت منها جملة واجتمعت على هيئة مخصوصة فتكون هذا العالم  
ولكنه زعم ان تكون الحيوان والنبات ليس بالاتفاق •

• ديمقراطيس

( الفصل السادس في ان لوجود العالم غاية حقيقية )

(والذى يدل على فساد قوله) امور ثلاثة (الاول) انه قد ظهر ان الاتفاق غاية عرضية لا مرطبيعى او ارادى او قسرى ولا يستند القصر الى قصر آخر الى غير النهاية كما ثبت بل لا بد وان ينتهى الى الارادة او الطبيعة فاذا ارادة الطبيعة اقدم من الاتفاق فاذا السبب الاول للعالم ارادة او طبيعة •

(الثانى) ان تلك الاجزاء ان كانت متشكلة الطبائع كانت حركاتها الى جهة واحدة فلا تقع بينها صراحة وممانعة فى الحركة وان وقع بينها تصادم لم يكن الوقوف الحاصل بسبب ذلك باقيا على الاكثر لكن الارصاد دالة على بقاء الاجرام السماوية بحالها وان كانت مختلفة الطبائع والقوى كان التملك مرکبا لا بسيطا وذلك باطل •

(الثالث) انه جعل الامر الدائم الذى لا يتغير فيه خروج عن النظام الواحد اتفاقا وجعل الامور المتغيرة عن مناهجها وطرائقها مثل احوال النبات والحيوانات لغايات معينة وذلك بالمكس اول •

(الفصل السابع فى الغايات الضرورية العرضية)

(قد عرفت) ان الغايات اما اتفاقية واما ضرورية فاعلم الآن ان الغايات الضرورية اما ذاتية واما عرضية فالغاية الذاتية هي التى تطلب لذاتها واتى لتتكون ذاتية احد امور ثلاثة •

(الاول) الامر الذى يكون وجوده متقدما على وجود الغاية مثل صلاحية الحديد ليقم القطع به وهذا يسمى نافعا اما فى الحقيقة او بحسب الظن •

(الثانى) الذى يكون لازما للزوم الغاية فيكون في الوجود مع الغاية مثل انه لا بد من جسم اذكر حتى يتم القطع به وانما لم يكن منه بد لذكرته بل لانه كان لازما للحديد •

(الثالث)

(الفصل السابع فى الغايات الضرورية العرضية)

( الثالث ) الذى يكون حصوله مترتبا على حصول الغاية انما على طريق اللزوم وذلك مثل الاكل الذى فاقته التخطى واما على طريق اللزوم مثل الجلال للرياضة فان الصحيح قد يحصل له الجلال مع ان الجلال ليس هو المقصود بالرياضة وكذلك فى امر الزويج والتوليد وذلك يتبعه حب الولد.

### ﴿ الفصل الثامن فى تنهى الملل الذاتية ﴾

( برهانه ) ان الملل الذاتية هى التى تكون مطلوبة لذاتها فلو قدرنا عللا غائية لانهاية لها فاما ان يكون فيها شئ مطلوب لذاته واما ان لا يكون كذلك فان كان فيها ما يكون مطلوبا لذاته فقد انقطع التسلسل وان لم يكن فيها شئ مطلوب لذاته فليست هناك عللة غائية فثبت انه يلزم من تجويز التسلسل فى الملل الذاتية رفع الملل الذاتية واجلها.

( فان قيل ) الحركة الفلكية غير متناهية فاما ان يقال انه لا غاية لها او يقال ان غاياتها غير متناهية وكلا الوجهين على تقيض ما قلتموه وكذلك القول فى الحوادث الكائنة الفاسدة وكذلك القول فى نتائج ترادف عن القياسات ولا تنهى.

( فنقول ) ليست الغاية الذاتية للطبيعة المدبرة للعالم الماهيات الجنسية مثل ان يوجد جسم او حيوان ولا ان يوجد شخص معين من النوع بل الغاية الذاتية ان توجد الماهيات النوعية وجودا دائما فان امكن ان يبقى الشخص الواحد منها فحينئذ لا يحتاج الى الاشخاص فلا جرم لا توجد منها اشخاص وذلك كما فى الشمس والقمر واما ان لم يمكن بقاء الشخص الواحد كما فى الكائنات والفاسدات فحينئذ يحتاج الى الاشخاص المتعاقبة لامن حيث ان تلك الكثرة مطلوبة بالذات بل من حيث ان المطلوب بالذات لا يمكن حصوله الا مع ذلك



فتكون انلا نهاية في الاشخاص غاية عرضية لا ذاتية ونحن انما اوجبت التناهي في الغايات الذاتية فهذا بيان غاية الطبيعة المدبرة للعالم •

( واما غاية الطبيعة ) المختصة بالشخص المميز فهي بقاء ذلك الشخص وليس لها غاية سوى ذلك واما الحركة الفلكية الابدية فالمتصودة منها كما ستعرف خروج الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل وذلك لما لم يكن الا بتتابع الاوضاع الجزئية لاجرم صارت الاوضاع المتعاقبة غايات عرضية •

( واما المقدمات والنتائج ) فيجب ان يعلم ان المراد بقولنا العلة الغائية تنهاى انه لا يجوز ان يروم الفاعل الواحد بالفعل الواحد غاية بعد غاية الى غير النهاية فاما ان يكون للافعال الكثيرة غايات كثيرة فذلك جائز وهما هنا لكل قياس غاية مميّنة وليس للنفس في ذلك القياس غاية سوى تلك الغاية وهذا لا يناقض ما ذكرناه •

### ﴿ الفصل التاسع في بيان علية العلة الغائية ﴾

( العلة الغائية ) لها ماهية ولها وجود فهي بما هيها تكون علة لتكون سائر المثل علة بالفعل ولكن لا مطلقا فان تلك الماهية لا تكون علة ما لم تحصل متصورة في النفس هكذا قاله الشيخ ( وهذا يقتضي ) ان لا تكون للافعال الطبيعية غايات لانه ليس لها تصور ولا ادراك وذلك يناقض مذهبه في اثبات الغايات للافعال الطبيعية واما وجود الغايات فالغايات اما ان تكون امورا حادثة تنهى بها الحركات واما ان لا تكون كذلك فان كانت امورا حادثة فهي في وجودها مملولة لجميع المثل فيشذ تكون ماهيتها علة لعل وجودها ويكون وجودها مملولا لمعلول ماهيتها واما اذا لم تكن الذاتية امورا حادثة لم تكن سائر المثل عللا لوجودها فاذا العلة الغائية دائما علة بما هيها ملية سائر المثل واما كونها مملولة

( الفصل التاسع في بيان علية العلة الغائية )

مما لو لم يوجد هافذلك ليس بواجب بل ان كانت الغاية مادة كانت مساوية في وجودها لسائر الملل والا فلا فاذا آعليها لسائر الملل لذاتها وامامعلو ليها لسائر الملل فليست لذاتها بل لمعدونها هذا ما قيل \*

### ﴿ الفصل العاشر في الفرق بين الغاية والخير ﴾

( اعلم ) ان الفاعل اذا حصل في مادة صورة فاما ان يكون مقصوده الاصل هو تحصيل تلك الصورة في تلك المادة او مقصوده حصول صفته في نفسه بواسطة ذلك التحصيل ( مثال الاول ) ان القوة الصورة للانسان غايةا تحصيل تلك الصورة في تلك المادة ( ومثال الثاني ) البناء لاجل الاستكثان فانه ليست غايته الذاتية تحصيل صورة البيت في مادته بل الاستكثان وهو صفة تحصل للباني اما القسم الاول فتلك الصورة الحاصلة له انسية الى امور اربعة \*

( احدها ) نسبتها الى الفاعل من حيث ان تصورهما صار محركا للفاعل وعلة لان صارت فاعليتها حاصلة بالتمل فتلك الصورة من هذا الاعتبار تكون غاية \*

( وثانيها ) نسبتها الى حركة المادة الى قبولها وهي بهذا الاعتبار تسمى نهاية و الفرق بين النهاية والنهاية لان الشيء لا يبطل عند وجود غايته ويبطل عند وجود نهايته \*

( وثالثها ) نسبتها الى المادة حين كانت موصوفة بها بالقوة وهي بهذا الاعتبار تكون خيرا لان الشر هو عدم كل الشيء والخير هو حصوله \*

( ورابعها ) نسبتها الى المادة عند كونها موصوفة بها بالتمل وهي بهذا الاعتبار تكون صورة \*

( واما القسم الثاني ) وهو مثل الاستكذان فهذا ليس له حصول الا في نفس الفاعل فله اعتبار ان ( احدهما ) ان تصويره صارطة لكون الفاعل فاعلا بالفاعل وهو بهذا الاعتبار غاية ( وتأتيها ) ان الشيء صار موصوفاً بالفاعل بعد ان كان موصوفاً بالقوة وهو بهذا الاعتبار خير - سواء كان خيراً حقيقياً او خيراً مظهرياً .

( ويجب ان يعلم ) ان غاية الفاعل القريب لتحصيل الصورة في المادة هي نفس تلك الصورة واما الذي لا يكون غايته صورة في المادة فانه لا يكون فاعلاً قريباً فان عرض ان يكون الذي غايته صورة في المادة والذي يكون غايته صورة لاني المادة شيئاً واحداً فذلك الواحد وحدته بالموضوع مثل ان يبني الانسان بيتاً يستكن فيه فنكونه مستكناً له لكونه تابعاً له ما فاعله مستكنة له بعيدة فلا جرم غايته ليست صورة في مادة والبنائية علة قريبة لحصول صورة البناء في مادة فلا جرم غايته هي تلك الصورة المادية .

### ﴿ الفصل الحادى عشر في الجود ﴾

( والفرق ) بينه وبين الخير ان الجود هو افادة ما ينبغي لالموض فن يجب السكين لمن يقتل به . ظلو ما لا يكون جواداً والذي اعطى ليستفيض لا يكون جواداً ايضاً ولا يجب ان يكون الموض كله جنساً مخصوصاً بل النساء والمدح واستحقاق الجزاء واكتساب الكمال كل ذلك امراض فالجود هو افادة الخير بشرط عدم الموض وعند ذلك ظهر الفرق بين الجود والخير .

### ﴿ الفصل الثانى عشر في ان كل من فعل فملا لمرض فهو نافع ﴾

( برهانه ) ان الذى يفعل فملا لمرض فلا يخلوا ما ان يكون وجود ذلك

وعده به بالنسبة اليه - سواء واما ان لا يكون الامر كذلك فان كان الامر  
ان عنده سواء استحال ان يصير احدهما حاملا له على فعل احدهما الجائين  
فحينئذ لا يكون احدهما الجائين غرضاً للفاعل واما ان كان احدهما الجائين ارجح  
عند الفاعل من الثاني فلا بد وان يكون ذلك ارجح اولى لذلك الفاعل  
فالفاعل اذا لم يفعل ذلك الفعل لم تحصل له تلك الاولوية ولا شك ان حال  
الفاعل عند عدم تلك الاولوية انقص من حاله عند حصول تلك الاولوية  
فتبت ان كل فاعل يفعل لمرض فانه يكون ناقصا في نفسه ويكون ذلك الفعل  
سببا اكماله •

( فان قيل ) انه يفعل لا لا يستكمل به بل لا يستكمل غيره به ومن شأن الجواد  
ان يفعل ذلك ( فنقول ) - استكمال غيره بذلك الفعل اما ان يكون بالنسبة اليه اولى  
من عدم استكمال الغير بذلك الفعل واما ان لا يكون كذلك فان كان الاول  
لزم ان يكون - استكمال الغير بذلك الفعل - سببا لا يستكمل به ويسود المحال وان  
كان - استكمال الغير بذلك الشيء - وعدم استكمال الغير به بالنسبة اليه - سواء  
استحال ان يصير استكمال الغير مقصودا له ومرجعا لداعيه وباقه التوفيق •  
( خاتمة لهذا الفن ) فيما بقي من مباحث هذا الباب • وفيها فصلان •

### ﴿ الفصل الاول في امور مشتركة بين الملل ﴾

( اعلم ) ان الملل الاربع مشتركة في ستة امور ( الاول ) الذي يكون بالذات  
والذي يكون بالمرض فالفاعل بالذات هو ان يكون لذاته مبدءا لذلك الفعل  
والفاعل بالمرض هو ان لا يكون كذلك وهو على اقسام خمسة •

( ا ) ان يفعل الفاعل فعلا يزيل ضد شيء فيقوى ذلك الشيء بسببه مثل السقمونيا  
فانه متى ازال الصفراء حصلت اثير ودة ونضاف تلك الابر ودة الى

﴿ الفصل الاول في امور مشتركة بين الملل ﴾

## السقمونيا •

( ب ) ان يكون القاعل منزىلا للمانع وان لم يقد مع المنع ضد امثل منزىل الدعامة فانه يقال له هادم السقف •

( ج ) ان تكون للشيء صفات كثيرة وهو باعتبار بعضها يكون مبدءا بالذات لعل فاذا اخذ مع سائر الاعتبارات كان فاعلا بالمرض مثل ما يقال للطبيب بناء على الشخص الموصوف بالطبيعية موصوف بالبنائية •

( د ) الغايات الاتفاقية مثل الحجر يشج وانا عرض له ذلك لانه بذاته بسيط فاتفق ان وقع المصطفى بمسافته فتأثر به •

( هـ ) ان يكون المقارن للفاعل لا على سبيل الوجوب بجملة فاعلا بالمرض واما المادة بالذات فهي التي تكونت بخصوصية ذاتها قابلة للصورة المعينة مثل الشمع للشكل والتي بالمرض فاصران ( احمد هما ) ان يوخذ القابل مع ضد المقبول فيجعل مادة للمقبول مثل ان يحمل الماء مثلا مادة الهواء ( ثانياها ) ان يوخذ القابل مع وصف لا تتوقف القابلية عليه فيجعل مع ذلك الشيء قابلا مثل قولنا العلييب يشالج فانه انما يشالج لا من حيث هو طيب بل من حيث هو عليل واما الصورة بالذات فهي مثل الشكل للكرسى والتي بالمرض فكالمسواه واليباض له واما الغاية الذاتية ولرضية فقد عرفت •

( الثاني ) لقرب والبعد فانه اعل القريب هو الذى لا واسطة بينه وبين المألول مثل الوتر لتحريك الاعضاء والبعد هو الذى بينه وبين المألول واسطة مثل النفس لتحريك الاعضاء والمادة القريبة هي التي لا يتوقف قبولها للصورة على انضمام شيء آخر اليه او حدوث حالة اخرى فيه مثل الاعضاء للبدن والماداة البعيدة ما لا تكون كذلك اما لانها وحدها ليست بمقابلة بل هي جزء القابل

واما

( ٦٨ )

واما لانها ان كانت قابلة فلا بد من حدوث احوال فيها تستمع بسببها لقبول تلك الصورة فالاول مثل الخلط الواحد لصورة العضو والثاني مثل الاركان المختلطة لصورة الخلط فان ذلك لا يتم الا بعد اطوار كثيرة من النفاذية والكيلوسية والصورة القرية كالترسيم للمربع والبيدة كذى الزاوية للمربع والنفاية القرية كالصحة للدواء والبيدة كالسعادة للدواء •

( الثالث ) الخصوص و الموم فالفاعل الخاص مايفعل عنه شيء واحد كالنار المحرقة لو احدثوالمام مايفعل عنه كثيرون كالنار المحرقة للكثيرين وان كان بلا واسطة والمادة الخاصة مالا يمكن ان يحلها الا تلك الصورة مثل جسم الانسان امورته والمادة العامة مثل الخشب لصورة السرير والكرسى وفرق بين القريب والخاص فقد يكون قريبا وعاما مثل الخشب للسرير والصورة الخاصة فهي جزء الشيء اوفصله اوخاصته والعامة فكاجناس تلك والنفاية الخاصة فهي التي لا تحصل الا من طريق واحد والعامة فهي التي تحصل من طرق عديدة •

( الرابع ) الكلى والجزئى فالفاعل الجزئى هو العلة الشخصية او النوعية او الجنسية لمملول شخصي او نوعي او جنسي وكل واحد منهم في مقابل نظيره والكلى هو ان لا يوازي الشيء بمثله مثل الطبيب بهذا العلاج او الصانع للعلاج وفي المادة كذلك وفي الصورة فلا فرق بين الكلية والجزئية وبين الخصوص والموم وفي النفاية فالجزئى كقبض زيد على فلان الفريم في حركة الخصوصية والكلى فكالاتصاف من الظالم •

( الخامس ) البسيط والمركب فالفاعل البسيط هو الشيء الاحدى الذات وحق الملل بذلك هو المبدء الاول والمركب منه ما تكون مؤثرته لا اجتماع

عدة امور اما متفقة النوع كمدة يحركون السفينة او مختلفة النوع كالجروح  
الكائن من القوة الجاذبة والحساسة والمادة البسيطة كالمحول للجسمية والخشب  
في الحس للخشبيات والمركبة مثل المقاقير للترياق والصورة البسيطة كصورة  
الماء والنار والمركبة مثل صورة الانسان التي هي عبارة عن المجموع الحاصل  
من عدة امور والغاية البسيطة مثل الشيع الاكل والمركبة المطلوب المركب  
من امور كل واحد منها غير مستقل بالمطلوبة •

( السادس ) القوة والفعل فالفاعل بالقوة مثل النار بالقياس الى ما لم يشتغل  
فيه ويصح اشتغالها لخاصية القوة قد تكون قريبة كقوة المعلم على الكتابة  
وقد تكون بعيدة كقوة الصبي عليها والموضوع قد يكون بالقوة مثل النطفة  
لصورة بدن الانسان وقد يكون بالفعل كبدن الانسان واما الصورة فقد تكون  
بالفعل وذلك ظاهري وقد تكون بالقوة وهي الامكان المقارن لدم الصورة  
في الموضوع المعين واما كون الغاية بالقوة او بالفعل فهو ككون الصورة  
بالقوة او بالفعل •

( الفصل الثاني في معنى كون الدم مبدءاً )

في الفصل الثاني في معنى كون الدم مبدءاً •

( اناسبرهن ) على ان الجسم من حيث هو جسم مركب من المحيولي والصورة  
فالجسم من حيث هو جسم من المبادئ المفارقة مبدء ان احدهما المحيولي والآخر  
الصورة واما اذا اخذ من حيث انه حادث او متغير او مستكمل فله مبدء  
ثالث وهو الدم فبين مفهومات هذه الالفاظ الثلاثة ثم بين مبدء  
الدم بالنسبة اليها فالمتغير هو الذي كان موصوفاً بصفة فبطلت عنه تلك الصفة  
وحدثت فيه صفة اخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير بصفة وحالة  
كانت موجودة فقدمت وحالة كانت معدومة فوجدت فبين من ذلك انه

لا بد للمتغير من عدم (واما المستكمل) فهو الذي كان خاليا عن صفة ثم حصلت تلك الصفة فيه من غير زوال شيء عنه فتبين انه لا بد للمستكمل من حيث هو مستكمل من العدم فانه لو لم يكن هناك عدم لكان الكمال حاصل دائما فلم يكن هناك تغير ولا استكمال فاذا التغير والمستكمل محتاجان في كونهما متغيرين ومستكملين الى العدم والعدم غير محتاج في كونه عدما الى تحقق التغير والمستكمل فالعدم مبدء لهما لا نالنا لنفي بالمبدء هاهنا الا كل ما يحتاج اليه (فهذا ما تبين) في بيان مبدئية العدم وليكن هذا آخر كلامنا في العلة والمعلول .

( الفن الخامس في الحركة والزمان وفيه اثنا عشر سبوعا فصلا )

### ﴿ الفصل الاول في رسم الحركة ﴾

( اطلع ) ان الوجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان في وجوده ايضا بالقوة ولكان في كونه بالقوة ايضا بالقوة فتكون القوة حاصلة وغير حاصلة وذلك محال واذا كانت القوة حاصلة بالفعل فهي لا محالة لذى قوة فاذا الشيء اما ان يكون بالفعل من كل الوجوه او يكون بالفعل من بعض الوجوه ومن بعضها بالقوة فكل ما بالقوة فاما ان يكون خروجه الى الفعل دفعة وهو المسمى بالكون ولا يكون دفعة وهو المسمى بالحركة حقيقة الحركة هي الحدوث او الحصول او الخروج من القوة الى الفعل يسيرا يسيرا او بالتدريج اول دفعة وكل هذه العبارات صالحة لافادة هذا الفرض ( لكن التقدمين ) استردوا هذا التعريف لان الدفعة عبارة عن الحصول في الآن والآن عبارة عن طرف الزمان والزمان عبارة عن مقدار الحركة فاذا انتهى تحليل تعريف الدفعة الى الحركة فلو اخذناها في حد الحركة لزم الدور وكذلك اذا قلنا انها الخروج من القوة الى الفعل يسيرا يسيرا او على التدريج فاتب كل ذلك لا يعرف



الابزمان الذي لا يعرف الا بالحركة ويلزم منه الدور ( واجاب بمضى الفضلاء )  
 عن ذلك فقال تصور حقيقة الدفعة والاندفاع والتدريج كل ذلك تصورات  
 اولية لا عاة الحس عليها فاننا نعلم ان هذه الامور انما تعرف بسبب الآن والزمان  
 فذلك هو المحتاج الى البرهان ومن الجائز ان نعرف حقيقة الحركة بهذه  
 الامور ثم نحمل الحركة معرفة للزمان والآن اللذين هما سببا هذه الامور  
 الاولية التصور وحيث لا يلزم الدور وهذا جواب حسن •

( ثم ان المتقدمين ) لما استتبعوا هذا النوع من التعريف سلكوا في تعريف  
 الحركة نهجا آخر ( فقالوا ) الحركة امر ممكن الحصول للشيء وكل ما يمكن  
 حصوله للشيء فان حصوله كمال لذلك الشيء فالحركة اذا كمال لما يمكن ان يتحرك  
 ولكنها تافق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التاثير الذي  
 والسلوك اليه وما كان كذلك فلا محالة له خاصية ان ( احدهما ) انه لا بد هناك  
 من مطلوب ممكن الحصول ليكون التوجه توجه اليه ( واخرهما ) ان ذلك  
 التوجه مادام موجودا فقد بقي منه شيء بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا  
 بالفعل اذا لم يصل الى المقصود ومادام كذلك فقد بقي منه شيء بالقوة فاذا ذهب  
 الحركة متعلقة بان يبقى شيء منها بالقوة وبان لا يكون الذي هو المقصود من  
 الحركة حاصل بالفعل واما سائر الكمالات فلا توجد فيها واحدة من هاتين  
 الخاصيتين فان الشيء اذا كان مردها بالقوة ثم صار مردها بالفعل فحصول المرادة  
 من حيث هي لا يوجب ان يتقضى ويستعقب شيئا غيره وايضا فمقد حصره  
 لا يبقى منه شيء بالقوة •

( واذا عرفت ذلك فنقول ) الجسم اذا كان في مكان وهو ممكن الحصول  
 في مكان آخر فله امكانان ( احدهما ) امكان الحصول في ذلك المكان ( وانيهما )

امكان التوجه اليه (وقد عرفت) ان كل ما يكون ممكن الحصول فان حصوله يكون كماله فاذا توجه الى ذلك المطلوب كمال لكن توجه الى المطلوب متقدم لا محالة على حصول المطلوب والالم يكن الوصول اليه على التدرج وكلامنا فيه فاذا توجه كمال اول للشيء الذي بالقوة لكن لامن كل وجه فان الحركة لا تكون كمالا للجسم في جسميته وانما هي كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة فاذا الحركة كمال اول لها بالقوة من جهة ما هو بالقوة وهذا الرسم لارسطو طاطليس (واما افلاطون) فانه رسمها بانها خروج عن المساواة اى كون الشيء بحيث لا يكون حاله في آن مساويا لحاله قبل ذلك الآن وبعبارة اخرى فيثاغورس فانه رسمها بالتغيرية واعطاها اشارة الى ان حالها في صفة من الصفات يكون في كل آن متاخرًا لحالها قبل ذلك الآن وبعبارة اخرى

(واعلم) ان البحث المهم في هذا الموضع بيان انه هل يتل ان يكون للشيء الواحد خروج من القوة الى الفعل على التدرج فان هذا متفق عليه بين الحكماء ول فيه شك \*

(فلما نزل ان يقول) الشيء اذا تغير فذلك التغير اما ان يكون لحال شيء فيه اول والشيء عنه فانه ان لم يحدث فيه شيء مما كان معد وما لم يزل عنه شيء مما كان موجودا وجب ان يكون حاله في ذلك الآن كماله قبل ذلك فلا يكون فيه تغير وقد فرض ذلك هذا خلف فاذا الشيء اذا تغير فلا بد اما من حدث شيء فيه او زوال شيء عنه فلنفرض انه حدث فيه شيء فذلك الذي حدث قد كان معدوما ثم صار موجودا وكل ما كان كذلك فلوجوده ابتداء وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان احد جزئيه هو الابتداء لا هو الابتداء فذلك الذي حدث اما ان يكون في ابتداء وجوده موجودا

اولا يكون فان لم يكن فهو يمد في عدمه لاني ابتداء وجوده وان حصل له وجود فلا يخلو اما ان يكون قد بقي منه شيء في القوة او لم يبق فان لم يبق فالشيء قد حصل بتمامه في اول حدوثه فهو حاصل دفعة لا يسير ايسير او ان بقي منه شيء بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون عين الذي وجد وهو محال لاستحالة ان يكون الشيء الواحد موجودا وممدوما دفعة واحدة واما ان يكون غيره فينبذ الذي حصل اولاً فقد حصل بتمامه والذي لم يحصل فهو بتمامه ممدوم فليس هناك شيء واخذله حصول على التدرج بل هناك امور متتالية.

(فالحاصل) ان الشيء الاحدى الذات يتمتع ان يكون له حصول الادفة نعم الشيء الذي له اجزاء كثيرة ممكن ان يقال ان حصوله على التدرج على معنى ان كل واحد من تلك الافراد الحقيقية انما يحصل في حين بمد حين حصول الآخر واما على التحقيق فشكل ما حدث فقد حدث بتمامه دفعة وكما لم يحدث فهو بتمامه ممدوم وهذا ما عندي في هذا الموضع.

### الفصل الثاني في تحقيق القول في الحركة

(قال الشيخ) الحركة اسم لمئين (الاول) الامر المتصل المقول للتحرك من المبدء الى المنتهى وذلك مما لا حصول له في الالفاظ لان التحرك مادام لم يصل الى المنتهى فالحركة لم توجد بتمامها واذا وصل فقد انقطع وبطل فاذا لا وجود له في الالفاظ اصلا بل في ذهن وذلك لان للتحرك نسبة الى المسكن الذي تركه والى المسكن الذي ادركه فاذا ارسمت صورة كونه في المسكن الاول في الخيال ثم قبل زوالها عن الخيال ارسمت صورة كونه في المكان الثاني وقد اجتمعت الصورتان في الخيال فينبذ يشمر ذهن بالصورتين معا على انهما شيء واحد واما في الخارج فلا وجود له (الثاني)

(العمل الثاني في تحقيق القول في الحركة)

وهو الامر الوجودي في الخارج وهو كون الجسم متوسطا بين المبدء والمتهى بحيث لا يكون قبله ولا بعده . فيه وهو حالة موجودة مستمرة مادام الشئ يكون متحركا وليس في هذه الحالة تغير اصلا نعم قد تغير حدود المسافة بالمرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط والالم يكن متحركا عند خروجه منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط وهذه الصفة توجد في المتحرك وهو في آن لانه يصح ان يقال له في كل آن يفرض انه في حد متوسط لا يكون قبله ولا بعده فيه .

( والذي يقال : من ان كل حركة في زمان فاما ان معنى بالحركة الامر المتصل فهي في الزمان ووجودها فيه على سبيل وجود الامور في الماضي لكن يانها بوجه آخر فان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي كانت حاضرة فيه وهذا ليس كذلك واما ان معنى به المعنى الثاني فكونه في الزمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة الزمان بل على معنى انه لا يتخلو من حصول قطع وذلك القطع مطابق للزمان فلا بد من حدوث زمان ولانه ثابت في كل آن من ذلك الزمان فيكون ثابتا في هذا الزمان بواسطة .

( هذا ما قاله الشيخ ) وفي هذا الكلام اشكال من حيث ان مالا وجود له في الخارج كيف يتقدر بالزمان الموجود في الاعيان بل الحركة عند الشيخ محل الزمان وعلة له فالمعوم كيف يكون محلا للموجود وعلة له ( اللهم الا ان يقال ) الزمان لا وجود له في الخارج بل في الذهن والشيخ ليس من القائلين بهذا المذهب وايضا فكيف يكون وجود الحركة بالمعنى الاول في الزمان على سبيل الوجود في الماضي مع الاعتراف بان حصول الشئ في الماضي

هو ان يكون قد كان له حصول في آن من الآتات الماضية مع انه ليس لهذه الحركة وجود اصلا. ثم لترك ذلك وانتكلم فيما هو اهم \*

( فان لقائل ان يقول ) الحركة اما ان تكون مركبة من امور كل واحد منها غير قابل للقسمه واما ان لا تكون كذلك ( والاول باطل ) والا لكان الجسم كذلك لان الجسم لو كان متقسما لكان الواقع في احد جزئيه غير الواقع في الجزء الثاني واما ان كانت قابله للقسمه ابدا فلا جزاء المقترضة فيها الا توجد بأسرها دفعة لانها منقضية سيالة ولا محالة يوجد منها شئ \* بدشئ \* فالشئ \* الوجود ان لم يكن متقسما فكذلك الذي يحصل مقارنا لا نقصائه ايضا شئ \* غير منقسم فالحركة مركبة من امور غير منقسمة هذا خلف وان كان متقسما كان بعضه قبل وبعضه بعد فلا يكون كله حاصلًا فلا يكون الحاصل حاصلًا هذا خلف ( وبهذا يبطل ) ما ظنه بعض المتأخرين من ان الحركة عبارة عن حصولات متمايزة في حدود من المسافات متتالية لان كل واحد من تلك الحصولات ان وجد في اكثر من آن واحد فشكل واحد منها حصولات مستمرة فلا يكون شئ منها حركة وان لم يوجد الواحد منها في اكثر من آن واحد فهناك امور آتية متتالية فيلزم تنال الآتات وهو باطل وايضا فلان كل واحد من تلك الحصولات ليس كاملا اولابلا هو الكمال الثاني لان الحركة هي السلوك الى الحصول في حيز معين لانه نفس ذلك الحصول \*

( الاشكال الثاني ) على اصل الكلام ان الحركة لا يمكن ان تكون عبارة عن التوسط المطلق لانه امر كلي والكليات لا وجود لها في الايمان فاذا الحركة المنعينة هي الحصول في حيز معين \* وذلك امر آت \* غير منقسم والذي يليه يكون مغايرًا له فالحركة مركبة من امور آتية الوجود متتالية

(والجواب) ان الحركة عبارة عن التوسط المذكور وهو امر موجود في الآن ومستمر باستمرار الزمان كما ان الياض الواحد اذا وجد فله وجود في الآن وله استمرار في الزمان المستمر (وتحقيق القول فيه) ان ماهية الحركة هي التوسط بين المبدء والمنتهى وذلك انما يحصل اذا لم يكن للجسم حصول في حد واحد اكثر من آن واحد اذ لو استقر في حد واحد لسكان ذلك الحد منتهى حركته فكانت حاصلها في المنتهى لا في الوسط بين المبدء والمنتهى •

(ثم قد عرفت) ان الماهية انما تشخص بامور خارجة وتلك الامور ههنا وحدة الموضوع والزمان وما فيه فاتحاد هذه الثلاثة هو علة لتشخص تلك الماهية وصيرورها واحدة بالعدد فتكون الحركة الواحدة بالعدد هي التوسط بين المبدء والمنتهى لموضوع واحد في شئ واحد في زمان واحد وهذا امر موجود في الآن ومستمر باستمرار الزمان كسائر الاعراض ثم اذا افترضت للمسافة حد ود معينة فمند وصول المتحرك اليها يمرض لذلك الحصول في الوسط ان صار حصولا في ذلك الوسط فمسيره حصولا في ذلك الوسط امر زائد على ذاته الشخصية فاذا خرج الجسم عن ذلك الحد فقد زال كونه حاصلًا في ذلك الوسط وما زال كونه حاصلًا في الوسط فلا جرم تلك الحركة باقية بذاتها وزال عارض من عوارضها ثم لا يمكن تماقب ههنا العارض لان تماقبها انما يكون بتالي النقط في المسافة واذا امتنع ذلك امتنع تتالي هذه العوارض في الحركة فظهر بهذا ان الحركة كسائر الاعراض في ان لها وجودا في الآن وجودا في الزمان بالوجه الذي ذكرناه •

(بقي هاهنا) قوله الحصول في الوسط اسركلي وذلك لا يوجد في الاحيان  
 (فتقول) ذلك التوسط انما يكون فيه كثرة عديدة اذ كانت في المسافة  
 كثرة عديدة حتى يقال الذي وجد في هذا الحد من المسافة غير الذي وجد  
 في الحد الآخر لكن المسافة متصل واحد فلا تكون القطوع والحدود فيه  
 واجبة الحصول فاذا لم تحصل لم يكن هناك الا مسافة واحدة فلا يكون  
 ذلك التوسط بين ذلك المبدء وذلك المنتهى لذلك المتحرك في ذلك  
 الزمان في النوع الواحد الامرا واحدا بالعدد لان الجزئي مانفس مفهومه  
 يمنع من وقوع الحركة فيه ونفس مفهوم التوسط المذكور مع وحدة  
 الموضوع والزمان وما فيه وما اليه بالعدد يمنع من وقوع الحركة فيه فهو اذا  
 امر جزئي وامكان فرض الاجزاء فيه لا يجمله كليا فان امكان فرض  
 الاجزاء في الشيء لا يجمله كليا فان الخط الواحد الجزئي يمكنك ان تفرض  
 فيه اجزاء كثيرة مع انه جزئي بل المعتبر في كون الشيء كليا امكان فرض  
 الجزئيات وقد عرفت الفرق بينهما وعرفت ان ذلك غير ممكن هاهنا (فهذا  
 ما عتدي) في هذا الموضع المشكل المسير (واذا عرفت) حقيقة الحركة  
 فاعلم ان امثلة بامور ستة المتحرك والمتحرك وما فيه وما منه وما اليه والزمان  
 فلننقد في احكام هذه الامور فصولا \*

(الفصل الثالث في ان لكل متحرك محركا غيرا)

﴿ الفصل الثالث في ان لكل متحرك محركا غيرا ﴾

(والذي) يمكن ان يحتج به سبعة امور (الاول) لو كان الجسم متحركا لذاته امتنع  
 سكونه لان ما بالذات يبقى بقاء الذات وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم \*  
 (الثاني) لو تحرك لذاته لكان كل جزء من الاجزاء المفترضة في الحركة  
 باقيا لان معلول الثابت ثابت ولو كان ثابتا لم تكن حركة فلو كانت متحركة  
 لذاته

لذاته لم يكن متحركاً •

( الثالث ) لو كان متحركاً لذاته لكان اما ان يكون له مكان يلائمه اولا يكون فان لم يكن لم يكن طالبا لشيء من الامكنة ولا يتوجه نحو شيء منها فلا يكون متحركاً وايضاً لم تكن حركته الى جانب اولى من حركته الى جانب آخر فاما ان يتحرك الى كل الجوانب وهو محال اولا يتحرك اصلاً فلا يكون متحركاً لذاته وهو المطلوب وان كان له مكان يلائمه فاذا وصل اليه سكن فلا يكون متحركاً لذاته •

( الرابع ) لو تحرك الجسم لانه جسم لكان كل جسم كذلك لا اشتراك الكل في الجسمية وهو كذب اولاً لانه جسم ما فالحرك هو تلك الخصوصية •

( الخامس ) الجسم من حيث هو متحرك قابل للحركة ونسبته اليها بالامكان ومن حيث هو محرك فاعل ونسبته الى الحركة بالوجوب والوجوب والامكان متنافيان فيمتنع ان يكون القابل هو الفاعل فالحرك غير المتحرك •

( السادس ) المحرك اذا حرك لم يخل اما ان يحرك لا بان يتحرك او بان يتحرك فان حرك لا بان يتحرك فالحرك هو غير المتحرك وان حرك بان يتحرك فمفني انه تحرك انه وجدت الحركة التي هي بالقوة فتكون الحركة بالقوة والفعل هذا خلف •

( السابع ) حركة الجسم توقف على حركة جزئه وجزؤه غيره فحركة الجسم توقف على حركة غيره والتوقف على الغير ليس بالذات فحركة الجسم ليست بالذات •

( ولقائل ان يعترض ) على الادلة الثلاثة فيقول ليس ان الطبيعة متحركة لذاتها مع انها لا تتحرك ابد اولاً تبقى الاجزاء المقروضة في الحركة وهي طالبة لمكان



مبين فلم لا يجوز أن يكون الجسم متحركاً، أنه فإذا لم يلزم شيء مما قلتموه •

( فنحن ) قلتم الطبيعة أنها تقتضى الحركة بشرط زوال حالة ملائمة فتجدد لجزء الحركة لاجل تجديد القرب والبعد من تلك الحالة الملائمة والسكون أنها يحصل عند الوصول إلى الملائمة والعلة إذا كانت في إيجابها مملوفا متوقفة على شرط لم يستمر ذلك الإيجاب عند فوات ذلك الشرط •

( فنقول ) إذا جوزتم ذلك فلم لا تجوزون أن يكون اقتضاء الجسم للحركة بشرط حصول حالة منافرة حتى تجد أجزاء الحركة بسبب القرب والبعد من تلك الحالة المنافرة وتقطع الحركة عند زوالها وحيث لا يمكن أن يدفع ذلك ( إلا بان يقال ) لو كانت الجسمية ذاتها تطلب حالة مخصوصة كان كل جسم كذلك وهذا هو الحجة الرابعة فإذا احتجنا في تقرير تلك الطرق إلى الاستعانة بالطريقة الرابعة وهي لو صحت لكانت مستقلة بآثار المطلوب فتصير الطرق الثلاث ضائعة وإيضاً فالطريقة الأولى وهي قولهم لو كان الجسم متحركاً لذاته لكان متحركاً دائماً إنما يتمشى في الأجسام التي رأينا سكونها طبعاً وما التي لم نشاهدها فلما تكون متحركة دائماً وعلى هذا لا يظهر بطلان التالي في كل المواضع ( اللهم إلا أن يقال ) لما سكن بعض الأجسام علمنا أن الحركة ليس هو نفس الجسمية واللازم من اشتراكها في الجسمية اشتراكها في الحركة فحيث يكون هذا عوداً إلى الطريقة الرابعة فلتكلم عليها •

( فنقول ) أن كل جسم فله مقدار وله صورة وله هيولى فكون الجسم طويلاً عرضياً عميقاً إشارة إلى مقداره وكونه قابلاً لهذه الأبعاد الثلاثة هو الصورة الجسمية ثم دل الدليل على أن هذه الصورة موجودة في مادة •

( فنقول ) أما الأبعاد الثلاثة فلا شك أنها أصلية مشتركة بين الأجسام كلها

واما الصورة الجسمية فلا بد من اقامة البرهان على انها امر واحد في الاجسام كلها وذلك لان الصورة الجسمية لا يمكن ان تكون عبارة عن نفس القابلة لهذه الابعاد الثلاثة لان نفس القابلة امراضا في نسبي والصورة الجسمية من مقولة الجوهر فكيف يمكن ان تكون عبارة عن نفس هذه القابلة بل تلك الصورة عبارة عن ماهية جوهرية تلزمها هذه القابلة وتلك الماهية غير محسوسة ولا متصورة تصورا اوليا حتى يعرف انها في جميع الاجسام بتفهوم واحد ام لا بل المحسوس والمتصور هو هذه الابعاد الثلاثة وليست هي نفس الصورة الجسمية بل امراض ومقادير لاحقة لها واثابت ان الجسمية عبارة عن امر يلزمه قابلية هذه الابعاد فمن الجائز ان يكون ذلك الامر مختلفا في الاجسام وان كان مشترك في هذا الحكم وهو قابليته لهذه الابعاد. عرفت ان الامور المختلفة يجوز ان يلزمها لازم واحد واذا احتمل ذلك بطل دعوى وجوب اشتراك الاجسام في الجسمية بالبدية بل لا بد من الحجة ومما قاموا بالحجة على ذلك :

( وبالجمللة فالجمهور لما لم يطلعوا من الجسم الا هذه المقادير وهذه الابعاد وهذه المقادير طبيعة مشتركة بين الاجسام لاجرم حكموا ان الجسمية بينها واحدة في الاجسام واما الفلاسفة فلما زعموا ان هذه المقادير ليست هي نفس الجسمية بل هذه المقادير امراض واما الجسمية فهي الماهية التي تلزمها قابلية هذه الاعراض لم تكن تلك الماهية محسوسة ولا متصورة بالبدية بل لا بد من تصحيح البرهان عندهم فكيف يمكن ان يدعى ان كونها مشتركة بين الاجسام امر بديهي ثم ان سلمنا ان الاجسام مشتركة في الصورة الجسمية ولكن ما غير مشتركة في مادة الجسم فهذه الطريقة هي انها تدل على ان الصورة الجسمية ليست علة للحركة فلم لا يجوز ان تكون علة حركتها هي مادتها المخصوصة •

( ولنحقق هذا الكلام ) زيادة تحقيق ( فنقول ) الظك غير قابل للكون والفساد فيكون ماله من الشكل والوضع والمقدار واجب الحصول ممتنع الزوال فذلك الوجوب ان جاء من نفس الجسمية مع انه لم يلزم ان يكون كل جسم كذلك فلم لا يجوز ان يتحرك بعض الاجسام لجسميتها وان لم يكن كل جسم كذلك وان كان لا مر موجود في الجسميتها فذلك الامر ان لم يكن ملازما لها لم يكن اللازم بسببه ملازما للجسمية وان كان ملازما ماد التقسيم الاول ولا ينقطع الا باحد امرين اما ان يقال تلك الاشكال والصور والاعراض غير لازمة لتلك الجسمية فيكون هذا تجوز للخرق والالتزام والكون والفساد على الظك او يقال انها لازمة للجسمية اما بنير واسطة او بواسطة ما يلزمها لا بواسطة مع ان تلك الامور غير مشتركة فيها فكذلك المحركة يجوز ان تكون كذلك \*

( واما ان قيل ) تلك الملازمة ليست للجسمية ولا لما يلزم الجسمية بل لما نحل الجسمية فيه وهو تلك المادة فان تلك المادة لما كانت مخالفة لسائر المواد وكانت مقتضية للجسمية ولتلك الاشكال والاضاع لزم من ذلك حصول الملازمة بين تلك الجسمية وبين تلك الامور \*

( وعلى هذا نقول ) فلم لا يجوز ان تكون لبعض الاجسام مادة مخصوصة مخالفة لسائر المواد وهي لذاتها تقتضي حركة مخصوصة ولا يلزم من ذلك اشتراك الاجسام كلها في ذلك ( والانصاف ) انه لا يتم الاستدلال الاباطال هذا القسم واما في مادة العناصر فالامر سهل لانه قد ثبت ان لها مادة مشتركة مع ان حركاتها الطبيعية مختلفة فتلك الحركات ليست عن موادها ولا من جسيميتها فهي اذا قوة زائدة واما في الافلاك فالامر فيه مشكل لان مادة

كل ذلك مخالفة لماهية المادة تلك الأخرى لمادة العناصر ولولا ذلك لصح  
الكون والفساد والخرق والالتام عليها قلل مبادئ حركاتها المخصوصة هي  
موادها المخصوصة •

(وزيادة التحقيق فيه) هو ان الحكماء اتفقوا على ان القوى المادية غير مؤثرة  
بل هي ممدات فان الجسم لما كان باصل جسميته قابلا للاضداد كلها فلو لا قوة  
مخصوصة توجد فيه وتجهله اولى ببعض الاضداد لم يمكن قبوله لبعض  
اولى من قبوله لباقي واذا تخصص الاستعداد لاجل تلك القوى فاض  
المستعمله عن واهب الصور فاذا اتينا محتاج الى القوى الجسمانية التي هي مبادئ  
الحركات حيث تكون المادة قابلة للتضادات حينئذ محتاج الى قوة ليرجع  
بها قبول ضد على قبول ضد آخر واما اذا لم تكن المادة كذلك بل كانت  
متخصصة القبول بذاتها نحو شيء معين لم تكن هناك حاجة الى القوة الجسمانية  
اصلا لان تلك القوة ليست موجودة للحركة بل الموجود لها هو المقارن  
ولا تخصص للمادة لان المادة لذاتها متخصصة الاستعداد فلا يكون لتلك  
القوة اعتبار اصلا فلا تكون موجودة لانه لا تطل في الطبيعة (فالحاصل) ان  
الحجة المذكورة لا تبدل على اثبات القوى الا اذا بينا كون المادة مشتركة ومتى  
تذكر ذلك لم تكن الحجة منتجة •

(فان قيل) للمادة لا تصلح ان تكون مبدأ للحركة لان المادة من حيث هي هي  
قابلة والشيء الواحد لا يكون قابلا وفاعلا (قلنا) قد سبق في باب العلة الفاعلية  
فساد هذا القول ثم يتقدم صحة يكون كافي في اثبات المطلوب وهو الطريقة  
الخامسة ولكن فيه كلام واغوى ما توجه عليه ان الماهيات فاعلة للواز منها  
القرينة وقابلة لها وذلك يبطل ما قالوه •

( اما الحجة السادسة ) فهي ضمنية لان احد لا يقول ان الذات تحرك نفسها بواسطة الحركة التي توجد ههنا هذا بوجوب تقدم الشيء على نفسه بل التراجع في ان الذات باعتبار حقيقتها وما هيها هل تكون علة لحركتها وليس اذا بطل قولنا الذات توجب حركة نفسها بواسطة حركة نفسها لزم ان يبطل قولنا الذات لا توجب الحركة لنفسها كما انه لا يلزم من بطلان القول بان الاربعة توجبها علة لوجبها فساد القول بان الاربعة لذاتها علة لوجبها •

( و اما الحجة السابعة ) فهي ضمنية من وجهين ( الاول ) قوله حركة الجسم تتوقف على حركة جزئه باطل لان الجسم ان كان متصلا فليس فيه جزء والجزء الذي لا يكون موجودا اى بالفعل بل فيه بالقوة لانه قابل للانفصال فيمد الانفصال يتحقق الجزء واما قبل الانفصال فلا وجود له ومالا وجود له كيف يوصف بالحركة والسكون ولانه لو جاز ان يقال ان حركة الجسم متوقفة على حركة الجزء الذي يمكن فرضه له ولذلك الجزء جزء آخر لزم توقف حركة كل جسم على حركة جزئه المقروض ولما كان لكل جزء جزء آخر الى غير النهاية لزم وجود علل ومعلولات غير متناهية وذلك محال وان لم يكن متصلا بل كان مجموعا حاصل من اجزاء متلازمة لم يكن ذلك في الحقيقة جسما واحدا بل اجساما كثيرة كل واحد منها متحرك لذاته •

( فالخاصل ) انه ان لم يوجد الانفصال لم يوجد الجزء فلم يمكن وصفه بالحركة والسكون وان وجد لم توجد الجزئية والسكلية ومن ههنا يبرهن ان الجزئية والسكلية في المتصلات امر مجازي وايضا فلان حركة السكل لا تتوقف على حركة الاجزاء بل الاجزاء يجب ان تكون ساكنة بالذات وحركتها ليست الا بالعرض ولئن سلمنا ذلك وساعدنا على ما قاله من ان حركة السكل

تتوقف على حركة الجزء لكن لم لا تكفى في حركة السكل حركة الاجزاء  
فان عند الخضم حركة الاجزاء واجبة لذاتها وهي كافية في حركة السكل  
وعند هذا يحتاج المستدل الى بيان ان حركة الاجزاء غير واجبة لذاتها لكن  
الطريق الذي تبين به ذلك امكنه استماله في نفس المطلوب ان قدم عليه فيصير  
التعرض للسكل والجزء ضائعا فهذا ما في هذه الادلة من الابحاث •

### ﴿ الفصل الرابع في مامنه الحركة وما اليه ﴾

( الذي منه ) الحركة و الذي اليه قد يتضاد انت في الحركة في السكم  
وفي السكيف وقد لا يتضادان اما التضاد في الكيف فمثل ان السواد والياض  
متضادان واحد هما مبدء الحركة التي فيها بينهما والآخر منها هو اما في السكم  
فمثل اكبر حجم في طبيعة الشيء واصغر حجم في طبيعته واما اذا لم يكونا متضادين  
فلا بد وان يكونا بين الضدين ولكن يجب ان يكون احدهما اقرب الى احد  
الضدين والآخر الى الضد الآخر مثل الحركة من الصفرة الى النيلة في الكيف  
ومن الذبول الذي ليس في الغاية الى النمو الذي ليس في الغاية في السكم واما في  
الان فامنه الحركة وما اليه غير متضادين في ذاتيهما لانهما اما نقطتان واما خطان  
وبالجملة طرفان ليس بين ما هيتما مضادة بل عرض لهما عارضان متضادان  
وبسبب تضادهما صارا متضادين وذلك لان كونهما طرفين للحركة اما ان  
يكون بالطبع او بالوضع فان كان بالطبع فذلك بان يكون احدهما غاية القرب  
من الفلك والآخر غاية البعد عنه فلزم ان يكون احدهما علوا والآخر سفلا  
وبسبب ذلك يتضادان اذ ليست في الجهات جهة طبيعية الا هاتين واما الذي  
لا يكون بالطبع فهو ان يكون مبدئية المبدء ومنتهاية المنتهى بسبب الحركة  
لان الحركة لما ابتدأت من احد الطرفين وانتهت عند الآخر عرض للاول

( الفصل الرابع في مامنه الحركة وما اليه )

المبدئية ولا آخر المنتهية وهذان الوصفان متضادان كما استعرف في شذويع  
الطرفان متضادين بسبب تضاد المارضين واما الحركات المستديرة فلنفرد  
فصلا في نهاياتها ومبادئها •

( الفصل الخامس في مبادئ الحركات المستديرة ونهاياتها )

( كل نقطة ) تفرض في الجرم المستدير فالحركة منها هي بينا حركة اليها وهذه  
المبدئية والمنتهاية وان كانتا عارضتين للنقطة الواحدة لكن لا في آن واحد  
فان النقطة الواحدة في الآن الواحد لا تكون مبدأ لحركة معينة ومنتهاى لها  
فلتلك النقطة وان كانت واحدة بالذات لكنها اثنتان بالاعتبار وذلك يكفي في  
كونها بداية للحركة ونهاية لها •

( اعلم ) انه ليس من شرط وجود الحركة المستديرة ان تكون هناك نقطة  
موجودة بالفعل لتكون مبدأ من وجه ومنتهاى من وجه فان الفلك جرم  
بسيط فلا توجد فيه نقطة بالفعل الاسبب قطع وهو محال او بسبب موازاة  
او عماسة او فرض فارض وكل ذلك غير واجب فلو توقفت الحركة على وجود  
تلك النقطة بالفعل لم يكن لذلك متحركا عند عدم تلك الامور وذلك محال  
بل يكفي في تحقق الحركة المستديرة كون تلك النقطة بالقوة القرية من الفعل  
على الوجه المذكور •

( الفصل السادس في التقابل بين المبدئية والمنتهاية )

( الشيء ) الذى يكون مبدأ للحركة له حقيقة وماهية ثم عرض له ان صار  
مبدأ مثالا للجسم اذا تحرك من السواد الى الياض فللسواد باهية في نفسها  
ثم عرض له ان صار مبدأ لتلك الحركة وقد عرفت ان الذى يعرض  
له المبدئية والمنتهاية قد يكون متضادا وقد لا يكون وقد يكون موجودا

بالفعل

( الفصل الخامس في مبادئ الحركات ) ( يتناول في هذا الفصل مبادئ الحركات المستديرة ونهاياتها )

بالفعل وقد يكون بالقوة •

( فنقول ) لا شك ان مبدأ الحركة ومنتهاها من حيث هو مبده ومنتهى قياس الى الحركة واكمل واحد منهما ايضا قياس الى الآخر فقياس كل واحد منهما الى الحركة قياس التضايغ لان المبدء مبده لذى المبدء والمنتهى منتهى لذى المنتهى واما قياس كل واحد منهما الى الآخر فليس قياس التضايغ لانه ليس من عقل مبدأ عقل منتهى اذ من الجائز ان تفرض حركة ذات بداية ولا نهاية لها كما يتخيل من حر كات اهل الجنة والتضايغان مما لا يوجد انت الاصعافى الوجودين فاذا آليس التقابل بينهما تقابل التضايغ ولا شك انهما امران وجوديان فاذا آليس ذلك التقابل تقابل السلب والايجاب ولا تقابل المدم والمملكة فلم يبق الا ان يكون ذلك تقابل التضاد فالمبدئية والنتهائية ضدان لاجل انهما مبده حركة ومنتهى حركة بصفة لا يكون مبدها هو بينه منتهاها وذلك انما يكون حيث يكونان بحركة مستقيمة •

( فان قيل ) كيف يكون المبدء ضدًا للمنتهى وهما يجتمعان في جسم واحد والاضداد لا تجتمع في الجسم الواحد ( فنقول ) الاضداد قد تجتمع في الجسم الواحد اذا لم يكن الجسم موضوعا قريبا لها او موضوعا المبدئية والنتهائية ليس هو الجسم بل الطرف ولا يجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدأ ومنتهى لحركة مستقيمة واحدة وهذا يؤكده ما ذكرناه من ان الاضافة قد تعرض لها التضاد •

﴿ الفصل السابع في نسبة الحركة الى المقولات ﴾

( انا اذا قلنا ) في مقولة كذا حركة احتمل وجوها اربعة ( الاول ) ان المقولة موضوع حقيقي لها •

( الفصل السابع في نسبة الحركة الى المقولات )



( الثاني ) ان الموضوع لها وان كان هو الجوهر ولكن بتوسط تلك المقولة •

( الثالث ) ان المقولة جنس لها وهي نوع •

( الرابع ) ان الجوهر يتغير من صنف من تلك المقولة الى صنف آخر تغييرا على سبيل التدرج والحق هو هذا القسم الاخير وما عداه باطل •

( اما الاول ) فنقول التمسود ليس هو ان ذات السواد تشتد فان ذلك السواد اما ان يكون موجودا عند ذلك الاشتداد او لا يكون فان لم يكن موجودا فهو لم يشتد بل عدم وان كان موجودا فاما ان يكون قد حدث فيه شيء او لم يحدث فان لم يحدث فلم يشتد بل هو كما كان وان حدث فذات السواد باقية كما كانت وحدثت فيها صفة زائدة فلا يكون في ذات السواد تبدل بل في صفاتها لكن لانني بالسواد الالهية المحسوسة فان وقع التبدل فيها فذات السواد غير باقية وان لم يقع التبدل فيها فالتبدل ان كان فهو في شيء آخر لا يسمى سوادا الا باشتراك الاسم •

( وبخرج من هذه القاعدة ) ان اشتداد السواد يخرج به عن نوعه وتكون للموضوع في كل آن كيفية بسيطة واحدة لكن الناس يسمون جميع الحدود المقارنة للسواد « سوادا » وجميع الحدود المقارنة للبياض « بيضا » فالسواد المطلق في الحقيقة واحد وهو طرف خفي والبياض كذلك والمتوسط كالمترج لكن يمرض لما يقرب من احد الطرفين ان ينسب اليه والحق لا يميز فيظن انهما نوع واحد •

( اقول ) هذا كله حق وحوادث لكن يجب طرد القول فيه في الحركة المقاربة فان الشيء اذا ترايد مقداره فاما ان يكون هنالك مقدار واحد باق في جميع زمان حركة التخلخل او لا يكون فان كان فالزيادة اما ان تدخله

أو ننضم إليه من الخارج إما الأول فباطل لأن فيه قولاً بالتداخل ويتعذر جوازه لا يزيد المقدار وكلامه فيه وإن انضمت إليه من الخارج كان ذلك كاتصال خط بخط ولم يكن ذلك من باب التخلخل •

( وإن كان ) المقدار الأول لا يبقى عند الزيادة فهناك مقادير متتالية على الجسم ويجب أن لا يبقى الواحد منها ما نأو الأقسام كما عند حركته التخليلية وكلامه فيه عند الاستمرار فهناك مقادير متتالية آتية الوجود بلاحقة ( وأما أنها ) هل هي متخالفة بالنوع كما أن الكيفيات المتتالية كانت متخالفة بالنوع فالأشبه أن تكون كذلك وإن كان البحث فيه محالاً •

( وأيضاً ) بالقوة المحركة قسراً التي يقولون أنها تنصف بمصادمات الهواء المخروق حالها كذلك فإنه لا يمكن أن يكون هناك شيء واحد متناقض بل الحاصل هناك أنواع من القوى آتية الوجوده متتالية فليكن هذا الأصل محفوظاً فإنا سنحتاج إليه عن قريب •

( وأقول أيضاً ) إذا لم يوجد شيء من هذه الأمور المتتالية في أكثر من آن واحد وهي متعاقبة لا يتخللها زمان لزم تآلي الآتات •

( والذي جاء في التطبيقات ) جوباً عن ذلك من أن تلك الأنواع وجودها بالقوة فيه نظر لأن تلك الأنواع أن لم يكن لها وجود في الخارج لم يكن لحركة الجسم في كفيته وجود في الخارج فالجسم لا يكون متحركاً بل يكون ممكناً أن يتحرك وإن كانت هذه الأنواع موجودة بالفعل وتحدد الدليل على تخالفها بالنوع والماهية وإن كان كل واحد منها لا يوجد أكثر من آن واحد وهي متتالية لا يتخللها زمان فالأمور التي هذا شأنها كيف يقال أن وجودها القوة بل هذا الشك يستدعي خلاصتي وإشفي من هذا الكلام وسيكون

لنا اليه عود عن قريب فثبت بالبرهان الذي ذكرنا ان الكيفية لا يجوز ان تكون موضوعا للحركة. وبهذا تبين انه لا يجوز ان تكون واسطة بينها وبين الموضوع •

(واما الاحتمال الثالث) وهو ان تكون المقولة جنسا لها فقد ذهب اليه بعضهم وزعم ان الاين منه قارومنه سيال وهو الحركة المكانيه والكيف منه قارومنه سيال وهو الاستحالة والكم منه قارومنه سيال وهو النمو والذبول • (وبالجملة) فالسيال من كل جنس هو الحركة ثم هؤلاء اختلفوا (فهم) من جعل المخالفة بالسيالان والثبات مخالفة نوعية لان السيالية داخله في ماهية السيال فيكون في ماهيته مخالفا لما ليس بسيال ومنهم من جعلها مخالفة بالمعارض لانه كزيادة خط على خط • والجبان باطلتان (اما الاولى) فاليابض داخل في حقيقة الابيض مع ان امتيازه عن الاسود قد لا يكون بالقصل النوع فظهر انه ليس كل زيادة متميزة فهي متنوعة (والثانية باطلة) فان كل واحدة من مراتب الاعداد مخالفة بالنوع للمرتبة الاخرى مع ان ذلك ليس بالزيادة الآحاد او نقصانها فكذلك هاهنا لا يلزم من انضمام حقيقة السيالان الى طبيعة الكيف ان لا يكون السيال مخالفا لغير السيال •

(وعلى الجملة) فحجة القرعة الاولى منقوضة بالفصول وحجة القرعة الثانية منقوضة بالخواص (فهذا شرح مذهبهم) وهو في الاصل باطل لانا لانني بالحركة الاتغير الموضوع في صفاته تغيرا على التدرج يسيرا يسيرا ومن المعلوم ان هذا التبدل ليس من جنس ما وقع فيه التبدل لان التبدل حالة نسبية والتبدل ليس كذلك ولان التبدل لو كان من جنس التبدل وهو لا يحصل الا عند التبدل فما ان كانا مثلين لزم اجتماع المثلين وان كانا مختلفين كانا

متضادين مع إلهما مجتمعان فيكون الضدان مجتمعين هذا خلف (ولما بطلت الاحتمالات الثلاثة) ثبت ان المعنى بوقوع الحركة في المقولة تغير الموضوع فيها وانتقاله من نوع منها الى نوع آخر •

❦ الفصل الثامن في ان الحركة مقولة على مانحتها بالاشتراك او بالتواطؤ ❦  
(من الناس) من زعم انها مقولة على مانحتها بالاشتراك وهو باطل لان الادلة المذكورة على ان مفهوم الوجود مشترك بين اقسامه فهي بيننا دالة على ان مفهوم التغير مشترك بين اقسامه ومنهم من قال انها بالتشكيك نعم من هؤلاء من زعم ان الحركة الواقعة في مقولة نوع من تلك المقولة وقد عرفت بطلان مذهبهم •

(ومنهم من) لا يقول بذلك وهم على اختلاف اصنافهم استدلوا على القول بالتشكيك بان قالوا الحركة كمال اول لما بالقوة والكمال عبارة عن وجود شيء شيء من شأنه ان يكون له ذلك الشيء ولما كان الوجود مقولا على مانحته بالتشكيك كان الكمال ايضا كذلك فكانت الحركة ايضا كذلك •

(والجواب) ان الشيء انما يكون مقولا على اقسامه بالتشكيك اذا كان نبوته لاحدهما قبل نبوته للآخر وهما هنا ليس كذلك فانه ليس كون النقلة كالا بسبب كون الاستعالة كالا ولا بالعكس بل يجوز ان يكون وجود النقلة مسببا لوجود الاستعالة وحينئذ يكون التقدم والتأخر ثابتين الى الوجود وهذا كما ان انواع العدد لما لم يكن شيء منها علة لكون الآخر عددا بل لكونه موجودا لا جرم كان العدد مقولا عليها بالتواطؤ والتشكيك كان ثابتا الى الوجود فكذلك هاهنا •

وبالعكس

(الفصل الثامن في ان الحركة مقولة على مانحتها بالاشتراك او بالتواطؤ)

﴿ الفصل التاسع في ان الحركة هل هي نفس مقولة ان يفعل ﴾

(الذين) يعمون عن ذلك انما يعمون لاعتقادهم ان الحركة مقولة على مانحها بالتشكيك ولا شيء من المقولات بمقولة على مانحها بالتشكيك فالحركة غير مقولة ولكنها بينا ان الحركة ليست بمقولة على مانحها بالتشكيك وايضا فلو كان وقوعها على مانحها بالتشكيك لم يكن ذلك مانعا من كونها مقولة فان مقولة الجدة وهي كون الشيء مخاطبا يتقل بانتقاله مقولة على مانحها بالتشكيك فان جلد الحيوان اولى بذلك من قيصه فكذلك هاهنا ولاصحاب هذا المذهب ان يتحركوا بما هو اقوى من ذلك وهو ان يستدلوا على ان مقولة ان يفعل لا يمكن ان يكون امرا وجوديا بما ذكرناه ولا شك في كون الحركة امرا وجوديا فاذا آتيس الحركة هي نفس مقولة ان يفعل •

(واما من زعم) ان الحركة نفس مقولة ان يفعل فقد احتج بامرين (الاول) ما بينا ان الحركة عبارة عن التغير المتدرج والتغير عبارة عن اتصاف الشيء بصفة بعد زوال صفة اخرى وذلك الاتصاف هو نفس الانفعال لا غير فاذا الحركة نفس مقولة ان يفعل (ولقائل ان يقول) ليست الحركة نفس هذا الاتصاف بل طيبة تلزمه •

(الثاني) ان يفعل اما ان يكون نفس الحركة كوعبارة عن نسبة الحركة الى المحل فان كان نفس الحركة فما ان يكون نفس الحركة المطلقة او نفس حركة مخصوصة والاول يوجب ان تكون الحركة مقولة لاجل كون ان يفعل مقولة والثاني يوجب ان تزيد المقولات على الشر لانه ليس ببعض اقسام الحركة بان يحمل مقولة اولى من بعض واما ان كان ان يفعل عبارة عن نسبة الحركة الى المحل فلا يلزم اما ان يكون عبارة عن نسبة الحركة المطلقة الى المحل

او عن نسبة حركة خاصة الى المحل والاول واجب ان تكون الحركة جنسا لان نسبة الشيء الى المحل لما كان جنسا فان يكن نفس ذلك الشيء في نفسه جنسا كان اولي وحيث تزد القولات على المشر وان كان ان يعمل عبارة عن نسبة حركة خاصة الى المحل فليس نسبة بعض الحركات بان تكون مقولة اولي من البعض وايضا قد بينا ان ما يكون له نسبة الى المحل يكون مقولة فهو في ذاته يجب ان يكون مقولة ويلزم من الاصرين ان يزد عدد القولات وهو باطل فاذا الحق هو ان الحركة نفس مقولة ان يعمل وضف هذه الحجة لا يخفى •

(الفصل العاشر في القولات التي تنعم الحركة فيها)

(المشهور) وقوع الحركة في اربع من القولات الكم والكيف والابن والوضع • اما الكم فوقع الحركة فيه على وجهين (الاول) بالتخلخل والتكاثف (والثاني) بالنمو والذبول فتكلم في الاول فنقول ان الاجسام قابلة للتخلخل والتكاثف وهو ان يصير الجسم اصغر مما كان من غير فصل جزء منه او اكبر مما كان من غير وصل جزء به وبديل عليه اصران •

(الاول) ان القارورة تمس فتكب على الماء فيدخلها الماء فاما ان يكون قد وقع انقلاء وهو محال واما ان يكون الجسم الكائن فيها قد تخلخل بانقصر الحامل اياه على تخلية المسكان ثم كفه برد الماء او تكاثف بطبعه فرجع الى حجمه الطبيعي هتذوال السبب المخلخل اياه خارجا عن طبعه وذلك هو المطلوب •

(الثاني) وهو ان الاواني تصدع عند غليان ما فيها فلا يخلو اما ان يكون ذلك الانصداع بسبب حركة ما فيها او بسبب حركة ما هو خارج عنها والاول لا يخلو اما ان يكون بسبب حركة مكانية او مقدارية ومحال ان يكون بسبب حركة مكانية لان تلك الحركة اما ان تكون الى جهة واحدة او الى

(الفصل العاشر في القولات التي تنعم الحركة فيها)

الجهات كلها فان كانت الى جهة واحدة وجب ان يتقل الاناء لان قل الاناء  
 اهل من صدعه وان كانت الى جهات مختلفة فتلك الطبيعة المشابهة تعمل  
 حركات مختلفة بالطبع وذلك محال وان كانت الحركة لشيء من خارج مثل  
 ما يظن ان النار تداخل الماء الغلي فيصير اكبر حجما فيصدع الاناء فلا يخلو  
 اما ان يدخل ثقباً خالية او يحدث ثقباً ويدخلها والاول باطل لبطان الخلاء  
 وبمقدار صحته فاذا امتلأت الثقب الخالية لم يجب ان يزداد حجم الجسم كله بل  
 وجب ان يكون على ما هو عليه واما ان حدثت الثقب فلا يخلو اما ان يزيد  
 في الحجم قبل النفوذ في الثقب المستحدثة او بعده والاول باطل لان نفس  
 المماس لا توجد زيادة الحجم نعم ربما كان المماس يدفع ويضغط الى جهة واحدة  
 مخالفة لجهة حركته ويضطره اليها ولا يجب ان يصدع الاناء وايضاً فكثيراً  
 ما تحدث السخونة لا بسبب نار واصله من الخارج بل لان المحوري - من من  
 تلقاء نفسه ومحال ان يحصل الانصداع بعد النفوذ لانه لا يخلو اما ان لا تكون  
 الزيادة حاصلة قبل الانصداع او كانت حاصلة قبل الانصداع والاول باطل  
 لان النفوذ بالحركة وكل حركة منقسمة فلا يفرض ان في زمان النفوذ الا  
 وقد كانت الزيادة حاصلة قبل ذلك لكن حصول الزيادة قبل الانصداع محال  
 لوجهين \*

(الاول) ان الاناء اذا امتلأ بشيء لم يتسع لشيء آخر حتى يثقبه الى ان يشق  
 (والثاني) ان الانشقاق اذا كان للزيادة فان كانت الزيادة حاصلة قبل الانشقاق  
 فيجب حصول الانشقاق قبل حصول الانشقاق وذلك محال \*

(اللهم الا ان يقال) دخل شيء وخرج شيء مثله فيكون الحجم لم يزد دال وقت  
 الانشقاق لكن الاشكال يعود بينه في القدر الذي لما دخل لم يخرج مثله

ولما بطلت هذه الأقسام ثبت أن الانشقاق انما عرض لا نبساط الحجم الذي فيه وازدياده لا لمداخلة جسم آخر فيه وذلك هو المطلوب •

(وأما بيان) إمكانية إمكان ذلك فلا نه ثبت أن الجسم مركب من المادة والصورة وأن المادة ليس لها في ذاتها حجم ومقدار وما لا مقدار له في ذاته كانت نسبتة إلى جميع المقادير واحدة والا كان له في خاص ذاته مقدار معين حتى يكون قابلا لما يساويه وغير قابل لما يفضل عليه ولما لم تكن الهوى كذلك كانت قابلة لجميع المقادير •

(واقول أنه لا حاجة) في بيان هذا الإمكان إلى تركيب الجسم من الهوى والصورة لوجهين •

(أما لولا) فلا نه إذا ثبت أن مقدار الجسم زائد عليه كان الجسم في ذاته من حيث هو هو عديم للمقدار وكانت نسبتة إلى جميع المقادير واحدة سواء كان في ذاته مركبا من الهوى والصورة أو لم يكن كذلك •

(وأما ثانيا) فلانا نقول إذا ثبت أن الجسم متصل واحد ثبت أن المقدار زائد عليه ثم أن الجسم البسيط يكون كله مساويا لجزئه في الماهية والحقيقة والشئ إذا أمكن اتصافه بصفة أمكن أن يحصف مثله بمثلا فلما اتصف الكل بذلك المقدار فلو أنفر دجوزوه وجب أن يكون قابلا لذلك المقدار لوجوب اشتراك المتشاركين في الماهية في جميع الأمور الواجبة فاذا انتقل الجزء إلى مقدار الكل من غير انضمام شئ إليه أو الكل إلى مقدار الجزء من غير انتقاص شئ منه فهو التخلخل والتكاثف وهذا كلام قوي لولا ما يتوجه عليه من تجوز قبول قطرة من البحر مقدار كلية البحر وهذا يظهر الفرق بين العناصر والأفلاك لأن الجزء مادام مكون جزء الكل امتنع



قبوله لمقدار الكل فاما اذا انفصل امكن ان يتصف بذلك المقدار والفلك يستحيل عليه الانفصال واذا استحال ان يفصل جزؤه عنه امتنع ان يقبل جزؤه مقدار كله وليس جسم آخر غير الفلك تساوى طبيعته طبيعة الفلك حتى يقبل الصغير منه مقدار الفلك واما العناصر فيجوز عليها الانفصال ويوجد ايضاً جسم غيره على طبيعته فيصح فيه الكلام المذكور •

(واعلم) ان هذه المسئلة من تفاريع نفي الجزء الذي لا ينجزى لانه لو ثبت ذلك لاستحال ان يتقص مقدار كل واحد منها مما هو عليه او يزيد فكان التخلخل والتكاثف ممتما •

(واما الذي يقال) من ان ذلك لو كان ممكناً لكان ممكناً ان يستغل القطرة الى مقدار البحر والبر الى مقدار القطرة فهو غير لازم لان لكل جسم حداً معيناً من المقدار يكون طبيعته والزايد عليه او الناقص يكون قسراً ولذلك القسراً ايضاً محدود ولا يمكن التجاوز عنه وذلك كما في الكيفيات فانه فمع ما قالوه •

(وقد كان) ثابت بن قرة من المنكرين لذلك واحتج عليه (بان قال) لو قبلت المادة الواحدة اي مقدار كان لا يمكن ان يقبل عنصر مقدار ذراع من الماء مقدار خمسة اذرع عند انقلابه هواء وعنصر مقدار ذراعين من الماء مقدار ثلاثة اذرع حتى يكون عنصر المقدار الاعظم من الماء قد قبل من الهواء مقداراً اصغر وعنصر المقدار الاصغر من الماء قد قبل عند صيرورته هواء مقداراً اعظم والحس يشهد بخلافه فاننا لو اخذنا مقدارين متساويين من الماء فقلبناهما هواء استويا في المقدار ولو كانا مختلفين في المقدار كان الهواء ان ايضاً مختلفين •

( وجوابه ) ما ينافي لكل مادة مطلقاً من المقدار تستحقه بطبيعتها وحظاً آخر تستحقه عند وجود القاسر وان لكل واحد حدوداً معلومة لا يتعداها فاندفع الشك .

### ﴿ الفصل الحادي عشر في حركة النمو والذبول ﴾

( اذا ازداد ) الجسم بسبب اتصال جسم آخر به فاما ان تكون الزيادة مداخلة في اجزاء المزبد عليه او متشعبة بطبيعته واما ان لا تكون كذلك فالاول هو النمو وضده هو الذبول وربما يشبه ذلك بالسمن والمزال والفرق ان الواقف في النمو قد بسمن كما ان المزائد في النمو قد يهزل وتحقيقه ان الزيادة اذا حدثت المناخذ في الاصل ودخلت فيها ونشبت بطبيعة الاصل واندفعت اجزاء الاصل الى جميع الاقطار على نسبة واحدة في نوعه فذلك هو النمو واما الشيخ اذا صار سمينا فان اجزائه الاصلية قد جفت وصلبت فلا يتقوى الغذاء على تفريقها والنموذ فيها فالجرم لا تحرك اعضاؤه الاصلية الى الزيادة فلا يكون نامياً ثم لحمه قد يتحرك الى الزيادة فيكون ذلك نمواً فيه بالحقيقة لكن المخصوص باسم النمو حركة الاعضاء الاصلية الى الزيادة فهذا هو حقيقة النمو ثم ها هنا شكوك ثلاثة .

( الاول ) ان النامي لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت اولا يكون فان كان ثابتاً اما ان يكون هو الصورة فقط او المادة فقط او المجموع وعمال ان يكون هو الصورة لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة انتقال الصور وعمال ان تكون المادة باقية لانه لا يخلو اما ان يكون كل المادة باقية على حالة واحدة او الشيء الذي كان كالاصلي يبقى واما الزائد على ذلك فانه يكون في التبدل والاول باطل لانه دائماً متصل به شيء وينفصل بالتعال شيء

( الفصل الحادي عشر في حركة النمو والذبول )

آخر ولما الثاني وهو ان يكون الباقي هو الاصل فهو محال لان الغذاء اذا اتصل به ونشبه بطبيعته فان صار الكل متصلا واحدا طبيعة واحدة امتنع ان يكون بعض الاجزاء المقترضة فيه ممكن الزوال والبعض ممتنع الزوال مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم يتصل الغذاء بالاصل ولم يتحد به فالوارد ما صار غدا له وكلامنا فيه واما ان لم تكن المادة باقية ولا الصورة تكون باقية فينشذ لا يكون المجموع باقيا بل يكون بقاؤه بحسب الحسن ثم هذا ايضا محال لان زمان حركة النمو منقسم الى غير نهائية وهناك مراتب في الزيادة كل واحدة منها آتى الوجود لان المرتبة الواحدة منها لو ثبت اكثر من آن واحد توقفت الحركة وبطلت وثبت ان الشخص متبدل بحسب تلك الزيادة فاذ اُلزم ان تكون هناك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان محصور وذلك محال •

(الثاني) ان سلمنا ان في النامي شيئا محفوظ الذات غير متبدل لكن الحركة لا يذللها من متحرك باقى في كل زمان الحركة ولا بد من تغير حاله فالتحرك هاهنا اما ان يكون هو الاصل او الجملة فان كان هو الاصل فالاصل لم يتغير حاله لانه بعد النمو وقبل النمو على حالة واحدة وان كان هو الجملة والمجموع الحاصل فالجملة حصوها عند نهاية الحركة والمتحرك لا بد وان يكون موجودا من ابتدائه الحركة الى انتهائها •

(الثالث) ان سلمنا وجود شيء محفوظ الذات متبدل الصفة لكن ذلك التبدل ليس بحركة لان الحركات انما تكون بين المتضادين والصغير والكبير ليسا بمتضادين •

(والجواب) اما الاول فله ان النامي فيه اجزاء اصلية صلبة غير متبدلة وهي

الحفاظة للصورة النوعية المتشخصة واجزاء متبدلة وهي اسباب لظهور  
كمالات تلك الصورة •

( واحتج الشيخ ) على بقاء بعض الاجزاء بقاء بعض الشامات وانداب  
القروح وليس يعجني ذلك لاحتمال ان يكون الاجزاء الفعائية لما وصلت  
الى ذلك الموضع تشبهت به ( واما قول المشكك ) ان الزيادة لما اتصلت  
بالاصل وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض بالتخلل اولى من البعض •

( جوابه ) ان الزيادة ربما تميز عن الاصل في الاستحكام والقوة واجزاء  
الخلقة لما كان ورودها بتمام الخلقة كانت معرض الزوال ولم تكن مستحكمة  
الخلقة وبهذا يخل الشك الثاني لان الاجزاء الاصلية مافها من الصور النوعية  
مبدء لاستزادة تلك الزيادات وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات  
كالصفات المتساقبة على ذلك الاصل الباقي وهو الحركة •

( واما الشك الثالث ) جوابه ما بينا ان المبدء والمنتهى لا يجب ان يكونا  
متضادين بل يكفي في ذلك نوع من التقابل ثم ان سلمنا انه لا بد من التضاد  
الصغير والكبير الذي يتحرك بينهما النامي والذابل ليس الصغير والكبير  
الاضافيين بل الطبيعة جلست للانواع حدودا في الصغير وحدودا في الكبير  
لا تعدم اما وتتحرك فيما بينهما فيكون العظيم هناك عظيم في ذاته ولا يصير صغيرا  
بالقياس الى عظيم آخر في ذلك النوع وكذلك القول في الصغير واذا كان  
كذلك كانا متضادين • فهذا تمام القول في النور واما حقيقة التبدل فغير لائقة  
بهذا الموضع فلتؤخرها الى علم النفس •

( الفصل الثاني عشر في اثبات الحركة في السكيف وهي الاستعالة )  
( من الناس ) من ظن ان الاجسام لا يجوز ان تتغير كقياساتها المحسوسة فالخار

( الفصل الثاني عشر في اثبات الحركة في السكيف وهي الاستعالة )

لا يصير باردا والبارد لا يصير حارا في الحقيقة وهم المتكرون للاستعالة ثم لما شاهدوا صيرورة الحار باردا والبارد حارا تميزوا حزين ففهم من سلم الكون ومنع الاستعالة فزعم ان الماء اذا تسخن فلم يحصل في كله بعض السخونة بل في بعضه كل السخونة اى صار بعض اجزائه نارا واختلط بالاجزاء المائية فان كانت قليلة كانت السخونة قليلة وان كانت كثيرة كانت السخونة عظيمة •

(ومهم من اصر) على منع الاستعالة والكون وهم ايضا على قسمين (الاول) اصحاب الكون والظهور وزعموا ان الاجسام لا يوجد منها شيء بسيطا صرفا بل كل جسم فانه مختلط من كل الطبائع لكنه يسمى باسم الغالب عليه فاذا لقيه ما يكون الغالب عليه من جنس ما كان مغلوبا فيه فانه يبرز ذلك المغلوب من الكون ويحاول مقاومه ما كان غالبا ولا شك انها حال بروزها من الكون تختلط بالاجزاء التي كانت غالبية عليها فتعس بجملتها احساسا لا يمكن التمييز احادها فتتخلل الحس هناك امرايين الحار والبارد وهؤلاء هم اصحاب الخليط • (ثم منهم) من يقول الجسم مثلا فيه اجزاء حارة او باردة وليس واحد منها كاملا لكنه اذا صار باردا فارق الحار ظاهره وباطنه فبقى البارد وبالعكس •

(والفرقة الثانية) زعموا ان الجسم البارد اذا صار سخينا فذلك لانه تدخل فيه من الخارج اجزاء نارية فاذا اختلطت بالنار احس بشئ متوسط بين الحار والبارد (فقول) الدليل على وجود الاستعالة انما يرى الماء يصير حارا بعد ان لم يكن حراره اما ان تكون لمخالطة نارية واما ان لا تكون لمخالطة نارية فان لم تكن لمخالطة نارية فيصح قولنا واما ان كانت لمخالطة نارية فتلك النارية اما ان ترد عليه من الخارج اولا من الخارج فان لم تكن من الخارج فاما ان تكون

قد عده ثلث الآن او كانت موجودة فيه لكنها كانت كامنة (قنبداً) بإبطال  
السكرتون ونقول اما ان نحى بالسكرتون المداخلة اولاً فنحى به ذلك (والاول)  
باطل لما ثبت من استحالة تدخّل الجسيمين و أيضاً لو جوزنا ذلك  
فهاهنا اما ان يكون مع كل جزء من الماء جزء من النار مدخل فيه  
واما ان يكون البعض كذلك دون البعض والثاني لا يخلو اما ان  
تكون الاجزاء المتخالفة عن مداخل النار فيها قابلة للسخونة او غير قابلة  
لها والاول يقتضي وجود الاستحالة والثاني يقتضي ان نحى ببعض اجزاء  
الماء في غاية البرودة وبعضها في غاية السخونة وايضاً فليس البعض بذلك  
اولى من البعض مع اتحاد طبيعة الاجزاء واما ان وجد مع كل جزء من  
الماء جزء من النار فلا يخلو اما ان تنكسر صرافة كل واحد منها بصرافة  
الآخر اولا تنكسر فان انكسرت فقد جاءت الاستحالة وان لم تنكسر  
فلا يخلو اما ان يكون الملاقى لاحد الجزئين ملاقياً للآخر اولا يكون  
فان لم يكن لم يكن الجزء ان متداخلين وان كان فاذا لمس الماء بايدينا وجب  
ان نحس من سطح ذلك الجسم الملموس سخونة مثل سخونة النار سارية  
في كل ذلك السطح وبرودة مثل برودة الثلج سارية في كله لانه ليس في  
ذلك السطح موضع الا وقد حصلت فيه هاتان الكيفيتان ولما بطل ذلك  
بطل ما قالوه وايضاً فلان الحار لما كان كامناً بالمداخلة في النار وجب انه اذا  
تخلص البارد من الحار والحار من البارد ان ياخذ المجموع مكاناً اعظم وليس  
كذلك فان ظهور الحر قد يتبعه العظم واما عند غلبة البارد على الحار  
فذلك مما ينقص الحجم نقصاناً عسوساً (ولا يقال) ان ظهور البرد يوجب  
فرط مداخله والمداخلة توجب زيادة الخفاء ونقصان الجسم لان حكم كل

واحد من المتداخلين كحكم الآخر في المقدار.

( واما اذا فسروا الكون ) بالمحصار الاجزاء في باطن الجسم فيجب ان يكون باطن الماء البارد اسخن من الماء المتسخن لانه اذا تسخن فقه تفرقت النيران وكانت قبل ذلك مجتمعة فتكون سخونتها اقوى لكننا لانحس بالحرارة في باطن الجسم ولا في ظاهره بل ربما نجد باطنه ابرد من ظاهره الا اذا قيل النار الباطنة لا تحرق ولا تسخن واذا جاورتها النار الخارجية ابرزتها وجمعتها مسخنة وذلك اعتراف بالاستحالة.

( وبما يدل على بطلان الكون ) ان نقول ظهور الكامن اما ان يكون بسبب خارجي اولا بسبب خارجي فان لم يكن بسبب خارجي بل بطبيعته وذاته وجب ان يكون ظاهرا ابدا وان كان بسبب خارجي فذلك السبب اما ان يفيد تلك الاجزاء الكاسنة قوة بها يقوى على البروز اولى كذلك (والاول) قول بالاستحالة (والثاني) لا يتخلو اما ان يكون تحريك ذلك السبب له يتوقف على مماسته اولا يتوقف فان توقف وجب ان يكون كل مستحيل عندما يستحيل بمظم محجه لنفوذ الجاذب او الدافع فيه وان لم يتوقف على المماسه بل يكفي فيه مجاورة المشابه فكان يجب ان تحرك الاجزاء المتجانسة بعضها الى بعض بل هذا اولى لان انجذاب الجسم الى مجاوره الاقرب اولى من انجذابه الى مجاوره البعيد كان يلزم ان لا يكون انجذاب الكامن الى الظاهر اولى من العكس.

( ولا يقال ) الا فلب اجذب ( لانا نقول ) الذي يلي جسما من جهة واحدة هو ما يساويه من تلك الجهة فان فصل شيء فهو مبائن لذلك الا اذا قيل بأنه يشتد القوي عند ازدياد الجاذب وهو قول بالاستحالة وايضا فاذا قربنا شئ من جبل كبريت ونحيناها عنه بسجلة ظهرت نيران عظيمة وكانت على مذهبهم  
 ه ان يكون  
 كاملة

كامنة فيه فلو كان الاغلب يجذب لكن انجذاب الشعلة الى تلك النيران الكامنة  
اولى من العكس \*

( فان قيل ) نحن لا نقول بالكبر بل نقول ان الجسم كان مخلوطا بضده وانما  
استحال الى الحر لان البارد فارق ظاهره وباطنه ( فنقول ) اذا فارق البارد  
فاما ان يضاف اليه من الاجسام الحارة ما يسد مسده او لا يضاف فان لم يكن  
وجب ان يكون كل مستحيل ينقص حجمه لو يكون كل مستحيل يتخلل  
ويتنفش فان كان ضده يسد مسده على سبيل الورود من خارج فلم صار ما يبرد  
بعد الحرارة ينقص حجمه الا ان يقال الذي يبرد لا يرد عليه من الخارج شيء  
والذي يصير حارا يرد عليه من الخارج شيء وذلك تحكم وايضا فالحر اذا صار  
باردا وجب ان لا يصير حارا مرة اخرى لانه في اول الامر صار صرا فكيف  
يصير بعد صرافته صرا مرة اخرى ( ولينظر الآن ) القول بالورود وذلك  
من وجوبه اربعة \*

( الاول ) ان جبلا من كبريت تمسه نار صغيرة قدر شعلة مصباح ثم تبعد عنه  
ببجلة فيشتعل كله نارا فان كان ذلك بالورود عليه من خارج وجب ان لا يكون  
أكبر من تلك الشعلة \*

( ولا يقال ) ان النار القليلة المقدار كثيرة في القوة كما ان القليل من الزعفران  
يصبح ماء كثيرا ( لا نقول ) فحينئذ يكون عوده الى البرودة لاجل مفارقة  
تلك النارية القليلة فيجب ان لا يكون النقصان الحاصل عند البرد محسوسا الا  
ان يقال النارية لما انفصلت استصعبت شيئا كثيرا من الجسم لكننا نقول فما بالها  
اذا صارت صرفة ليس معها الرقيق عادت الى عظمتها الاول \*

( الثاني الجدم ) لذا وضع عليه شيء رده فان كان ذلك لتخلل اجزاء جديده



نافذة في ذلك الجسم فاما ان يطرد من اجزاء الجسم الاول شيئا اوليا بطرده فان لم يطرد وجب ان يزداد حجمه عند البرودة وان طرد فاما ان يطرد مثل نفسه فوجب ان لا ينقص الحجم مما كان لكن الشيء اذا برد ينقص حجمه عما كان او طرد اكثر من نفسه فينشذ لا يعود الى الحجم الاول الا بمخالطة حار اكثر من البارد النافذ حتى يعود الى الحجم الاول فيكون البارد اقوى في التأثير من الحار وهو باطل على مذهبهم •

(الثالث) ان الاجزاء النارية اذا نفذت في الماء فان كان لقوة طيمية وجب ان يكون ذلك في جهة واحدة وان كان لسبب خارجي فذلك الخارجي كيف يسلبها عن مجاورة مشاكلا لها ويخلطها بضدها •

(الرابع) ان الجسم قد يسخن بالحركة والخصخصة وينضب الانسان فتسخن بشرته من غير ورود نارية عليه (ومما يبدل) على بطلان الكون والنفوذ جميع ما يبدل على وجود الكون والقساد •

(والبطلان الآن) قول من يقول الماء اذا سخن فذلك لانه صار بموضع اجزائه نارا (فنقول) اجزاء الماء ان كانت متشابهة لم يتميز بعضها عن البعض في استحقاق قبول الا تزلزل ان القريب اولى بقبول الاثر من البعيد فكان يجب اذا ظهرت السخونة ان نحس فيما ظهرت فيه بكاملها وتامها مثل ما نحس بالنار وليس الامر كذلك بل ترى الحرارة تظهر في الشكل ضئيفة ثم تشتد •

(ولا يقال) ان ذلك لتخلل اجزاء عدة السخونة بين الاجزاء النارية وذلك لانه يلزم ان يقال الحرارة تعدت من الجزء الاول الى الثالث في الاسخاخ وتركبت الوسط وذلك محال مع فرض تساوي الاجزاء كلها واما ان

اختلفت الاجزاء فاختلافها ان يكون بحر وبرد او بكثافة واطافة والاول اما ان يكون الحار منها في غاية السخونة وحيث لا يتمتع ان تشتد السخونة مرة اخرى واما ان يكون ضعيف السخونة وتزايده سخونته لاجل المسخن فيشتد حصلت الشدة والضعف في الحرارة ولما ان كان اختلافها بالكثافة والاطافة فليس يبلغ الفرق بين اللطيف والكثيف من النوع الواحد مبلغ القرب والبعد فان كل واحد من اللطيف والكثيف يتبدى الحرارة والاحتراق فيما يقرب منه ثم فيما يبعد (واذا قد بطلت) هذه المذاهب الثلاثة ثبت وجود الحركة في الكيفيات المحسوسة \*

﴿ الفصل الثالث عشر في اثبات الحركة في سائر اقسام الكيف ﴾

﴿ انكر بعضهم ﴾ وجود الحركة في الحال والملكة لانها كيفيات نفسانية والحركة على النفس محال واما القوة واللاقوة فزعم انها ثابتان لا مزوجة خاصة ويمتنع ان يوجد احد هاتين المزاج الذي يوجد معه الآخر فاذا الموضوع غير مشترك بينهما فلا يكون بينهما تضاد فلا تكون لهما حركة لان الحركة اذا تكون من ضد الى ضد \*

﴿ ونحن نقول ﴾ اما الكيفيات النفسانية فاذا كان حدوثها على التدرج كانت ذلك حركة واما القوة واللاقوة فهما وان كانا ثابتين امرضين مختلفين لكنهما كيف كانا متماثلين على ذات الموضوع ويمتنع اجتماعهما فيه فينبغي تضادهم الكيفيات المختصة بالكيفيات لا تضاد فيها كما ينافي لاهركة \*

﴿ الفصل الرابع عشر في الحركة في الاين والوضع ﴾

﴿ اما الاين ﴾ فالحركة فيه ظاهرة واما الوضع فهو قابل للحركة لان الجسم الذي لا يمكن له كالتلك الاعظم او ما يكون له مكان لا يخرج عن مكانه كما سائر

هناك

(الفصل الثالث عشر في اثبات الحركة في سائر اقسام الكيف)

(الفصل الرابع عشر في الحركة في الاين والوضع)

الافلاك اذا تحرك لم تكن حركته مكانية بل انما تغير نسبة اجزائه الى امور خارجة عنه اما حاوية له او محيطة فيه وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها يكون بتغير الوضع •

(فان قيل) الفلك كل اجزائه متحرك في المكان وكل ما كانت اجزائه متحركة في المكان فهو ايضا متحرك في المكان فحركة الفلك مكانية •

(فقول) ان حقيقة السكل مغايرة لحقيقة كل جزء فلا يجب ان يكون الحسكم الثابت لسكل جزء ثابتا للسكل فان كل واحد من الاجزاء ليس بسكل مع ان السكل كل فبطل ما قالوه وليس من البعيد ان يكون الشيء ذا اجزاء كثيرة بالفعل كالرمل وغيره يتقل كل جزء منه الى مكان الاخر مع ان السكل لا يفارق مكانه وذلك ظاهر •

(وليس لقائل ان يقول) الوضع لا يقبل الاشتداد والتقص فلا يقبل الحركة (لانا نقول) يصح ان يقال للشيء انه اشتد انكاسا وانتصابا من الآخر وهذا يدل على انه قابل لهما •

(وليس لهم ان يقولوا) لا تضاد في الوضع فلا تكون فيه حركة (لانا بينا) انه لا يجب ان يكون ما منه الحركة وما اليه متضادين بل يكفي ان يكون بينهما ضرب من التقابل وان لم يكن ذلك بالتضاد •

(وكلام الشيخ) يوم ان حركة الوضع امر استخرجه الشيخ ولم يقف عليه المتقدمون مع اني رأيت في كلام الشيخ ابي نصر الفارابي تصريحه بذلك في كتاب مختصره يسمى (بمعون المسائل) فقال حركات الافلاك وضعية دورية •

الفصل الخامس عشر في ان الصور يمكن زوالها عن المادة وتبطلها بغيرها •

(الفصل الخامس عشر في ان الصور يمكن زوالها عن المادة وتبطلها بغيرها)

مما لا تقع الحركة فيها ولنبداً منها بالجواهر (فقول) اعلم اننا قد بينا ان الحدوث قد يكون دفعة وقد لا يكون دفعة ولا يمكن تبيان ان حدوث الصور الجوهرية انما يكون دفعة الا اذا بينا انه يصح تبديلها وتغيرها وتقل حدوثها فظنين ذلك اولاً والخلاف فيه يقع مع التكرين للسكون والفساد فكما ان بعضهم منع من الاستحالة وسلم الكون فبعضهم منع من الكون وسلم الاستحالة وهؤلاء هم الذين يحملون المنصر واحداً اما النار ويكونون عنها اسائر العناصر بزياد التكاثف او الارض ويكونون عنها البواق بزياد اللطافة او شيئاً متوسطاً ويكونون منه البعض بزياد اللطافة والبعض بزياد الكثافة ويزعمون ان ذلك المنصر مع اختلاف درجات التخلخل والتكاثف محفوظاً لطبيته \*

(والذي يدل) على فساد قولهم نومان الاول اذ له عقلية والثاني اعتبارات حية (اما الادلة العقلية) فقد ذكر الشيخ وجهين (الاول) اناسين ان كل ما يصح عليه الكون والفساد فانه تصح عليه الحركة المستقيمة وذلك ينمكس جزئياً بان بعض ما تصح عليه الحركة المستقيمة فانه يصح عليه الكون والفساد (الثاني) ان اختصاص الجزء المعين من عنصر بجزء معين من جيزه اما ان يكون لطبيته او لطبيعته والاول باطل لما نشاهد من حصول الاجزاء المتساوية في الطبيعة في اجزاء متباعدة وان لم يكن ذلك لطبيعته فاما ان يكون ذلك لاجل ناقل نقله الى ذلك الموضع وهو باطل لانت القسري بمد الطبيعي فلو قد راعى الناقل فلا بد من سبب لحصولها في الاجزاء فبقى ان العمددة وفيه ان الجزء المعين كان في ابتداء تكونه حاصل في جيز تخصص حدونه به عن الطل واستمر بعد ذلك وهذا انما يقتل اذا كانت صورها حادثة \*

(والذي اعول عليه) ان النار مثل الجسم ولا شك ان جسيمها من اثره لثارتها

فتشخص تلك النارية ليس ماهيتها ولوازم ماهيتها والاسكان وعما منحصر  
في شخص واحد وذلك محال فإذا ذلك التشخص بسبب المواضع وذلك  
لا محالة يكون بسبب المادة كما عرفت •

(فقول) ليس علة تشخص تلك النارية طبيعة ذلك المحل لان ذلك المحل كما  
يقبها يقبل مثلها ضرورة وجوب اشتراك المثلين في الصفات الواجبة فإذا  
العلة في تشخص تلك النارية اعراض مخصوصة موجودة في المادة ومعلوم  
ان الاعراض توابع الصور فالاعراض المشخصة لهذه النارية ان كانت  
مملولة لتلك الصورة لزم الدور وان كانت مملولة بصورة اخرى موجودة  
في تلك النارية فقد كانت قبل هذه الصورة صورة اخرى فهذا الصورة  
حادثة ثم الصورة السابقة ان كانت مساوية لهذه الصورة في النوع امتنع  
زوالها وحصول هذه لان الصورة انما تتجدد اذا قويت ملائمة المادة لها  
ولو كانت السابقة مماثلة للتجددة لكان ما يجمل المادة ملائمة للتجددة بمجملها  
لا ملاءمة ملائمة لتلك السابقة فلا يكون مبطلاً لها وحينئذ يمتنع تجديد الصورة  
التجددة هذا خاف واما اذا كانت السابقة مخالفة للتجددة كان ما يجمل المادة  
ملاءمة للتجددة بمجملها منافية للسابقة فلا جرم تنعدم تلك السابقة حتى توجد  
التجددة وظاهر ان كل صورة عنصرية لا ينحصر نوعها في شخصها فقد كانت  
مادتها موصوفة قبلها بصورة اخرى فخالها وذلك يدل على وجوب الكون  
والنساد (ومما يدل) على ذلك ان القوة الجسمانية لا تقوى على البقاء الغير  
المتساوي فتكون حادثة لا محالة •

(واما النوع الثاني) من الادلة (١) فاعلم ان العناصر كما ستعرف اربعة والذي يدل  
على انقلاب الماء ارضاً ان اهل الاكسبر يقدون المياه الجارية احجاراً صلبة  
(١) ان اعتبارات حسية ١٢ (٧٣) فان

فان قيل تلك المياه تخالطها اجزاء ارضية صغيرة جدا عند المقدحخل الاجزاء المائية بالتبخير وتبقى الباقية على مزاجها المستعكم بالارضية (فتقول) لو كان كذلك لكان في تلك المياه من الخثورة ما يثقل (١) - حقا هذا الحجر وتصولاته ومرضنا اياه بقدر من الماء المصعد المقطر المردد مرات قد اضعاف ذلك والم زفي ذلك الماء خثورة اصلها هذا السؤال (ويقرب من ذلك) اما اذا اخذنا ماء القلي المصفي غاية التصفية وخططنا به بالخل الذي طبع فيه المرتك وصفينا غاية التصفية ثم خططنا جميعا فانه يحصل منه شيء يسمنه لبن المذرا ثم ينقد في نفسه حجرا اجاسيا فذلك ماء انقلب ارض (واما انقلاب الارض ماء) فاهل الحيل يتخذون مياهها حادة ومخلون فيها اجساد اصلية «حجرية» (فان قيل) تلك الاحجار كانت فيها مياه كثيرة لكنها كانت شديدة الاختلاط بمغليها من الارضية فاذا درت بالمياه الحادة ضعف الامتزاج وتخلصت الاجزاء المائية عن الارضية واختلطت بتلك الاجزاء المائية من ذلك الماء الحاد قدر صالح ثم انه مع ذلك لا ينحل الا بالبرد الذي يقتضي يرد الاجزاء المتصرفة المتفرقة في الهواء وهي اذا بردت ثقلت فترت واتصلت عند النزول فيصل منها قدر صالح يترج المحلول الاول فيصير في العس كانه ماء جار •

(وبالجملة) فالمالح والنوشادر المحلولان كالمياه الجارية مع انا لانشك في وجود ارضية كثيرة هناك ولذلك بمقدار ادنى حرارة •

(فتقول) الاجزاء الرطبة ان كانت مطلوبة في المقدار فكيف صارت غالبية عند الانحلال وان كانت مساوية بمادلة لكنها كانت مطلوبة في الظاهر وجب ان تكون غالبية في الباطن وليس الامر كذلك ويقرب من غرضنا ان الاجسام تنعم في المالح فتصير ملحا ثم ان الملح ينحل بالرطوبة ويصير ماء زلالا •

(١) كذا في الاصول قد امله ١٢ • صلدة

(و اما انقلاب الهواء ماء ) فمن وجهين ( الاول ) ان القدح اذا وضع على الجمد بحيث يبقى طرفه خارجا عن الجمد ويشد رأسه فإنه يجتمع فيه ماء كثير ويجتمع ايضا فوق موضع مماس للجمد شيء كثير كقطر وليس ذلك للرشح اذا الرشح حيث يكون الاناء راسحا ولأنه بالماء الحار اولى ولأن ذلك الجمد ربما لم يخلل منه شيء بل كلما كان الجمد ابعد من التحلل كان هذا المعنى اكمل ولأن الماء لا يتصدف كيف اجتمعت القطرات على طرف الكوز مع ان الجمد اسفل منه فاذا ذلك لاجل ان الهواء استحال ماء .

( فاقول ) لو كان ذلك لاستعالة الهواء ماء وجب ان لا يزال يزداد حتى يمتلئ الكوز ولا راء كذلك بل يحصل قدر من الماء في زمان يسير ثم لا يزيد مثله في مثل ذلك الزمان بل السبب في ذلك ان الاجزاء المائية كانت متشرة في الهواء المحصور في الكوز فكلما بردت نزلت فالتصت وانصلت بشقلها عن الهواء الى قعر الكوز فلما استصفها البرد المصفي من الهواء بالا حذار لم يتصل مددها ولم يزد ما فيها ( فقول ) ذكر في الاشارات ان الاناء قد يبرد بالجمد فيركبه ندى من الهواء كما تعلقته مد الى اي حد شئت ولو كان السبب هو ما قاله المشكك لكننا اذا تخينا تلك القطرات وجب ان لا تمود مرة اخرى لان الاجزاء المائية كلها المنزلات في المرة الاولى بقي الهواء صرفا ( الا ان يقال ) انها وان نزلت فقد صمدت اجزاء اخرى مائية ولكن ذلك باطل اذ ليس هناك جزء مصد ( وقوله ) لو كان ذلك بسبب احالة الهواء وجب ان لا يزال يزداد حتى يمتلئ القدح ( بخلافه ) ان تبريد الجمد مطلوب بتسخين حرارة الماء فلا يمدى تبريد الجمد عن الهواء القريب منه جدا فاذا احاله ماء لم يكن لذلك الماء من البرد ما للجمد فيكون ضعيف البرد فلا يقوى على احالة هوا آخر ماء بل

يصير كاللحباب من وصول تأثير الجمد الى هواء آخر ثم اذا لقطت تلك القطرات فتدال المانم فلاجرم تعود تلك الا حالة و لذلك قال الشيخ كلما لقطته مدالى اي حدثت \*

(الثاني) انه قد شوهد الهواء الصافي اصق ما يكون ثم ينقذ دفعة من غير بخار يصعد اليه لوضباب ينساق اليه ثم انه يصير سحابا مثلجا ومقدار ذلك رمية في رمية ثم يعود الهواء صافيا ثم ينقذ مرة اخرى ويدوم ذلك الى ان يتضد من هذا الوجه على تلك البقعة تلج عظيم وليس ذلك الا هواء استعال ماء \*

(قال بعضهم) يحتمل ان يقال الاجزاء المتصرفة المتفرقة المتصعدة الى الجو البارد لما عرض لها برد هبطت من فضاء المحيط الى ضيق المركز فاجتمعت وصارت سحابا واذا قوى بردها امتدت الى جزء آخر فبردت واجتمعت فاتصلت سحابا مثلجا ولو كان ذلك لاستحالة الهواء لاتصل مدد الثلج لاتصال مدد البرد بالثلج الواقع على الارض فكان لا يصحى الجو الابحمر حادث وليس كذلك فان يوم الصحو عن المطر ابرد من يوم المطر ولان الهواء الملاصق للثلج النازل على الارض اولى بالبرودة من الذى في اعلى الجو فلم لا ينكف ويصير ماء او ثلجا كما تنكاف في الجو العالى والهواء الذى عندنا اكثف من هواء الجو واشد استمدادا للاستحالة (وهذا الذى ذكره) هذا المترض منه فلتترك ذلك الوجه \*

(واما انقلاب) الهواء نرا فذلك اذا اطح على الكبير بالنفخ والحق ومنه من الدخول والخروج فانه عن قريب يستحيل مافيه نارا وكذلك اذا قربنا شعلة من جبل كبرت ظهرت نيران عظيمة وليس ذلك الا لاقبال الهواء والارض نارا (واما انقلاب النار هواء) فهو التثاق عليه وذلك



عند انطفاء النار •

( و اما انقلاب الارض نارا ) فقد قالوا يدل عليه ان الحطب اذا كان رطبا كان عاميا على النار فاجتمع منه دخان كثير وذلك هو الاجزاء العاصية منه وان كان يابس لم يدخن او ان دخن دخن قليلا وليس يمكن ان يحول السبب فيه ان الارضية في الرطب اكثر والهوائية في اليابس اكثر فلا جرم الثقل الذي يصعده الحر من الرطب اكثر ( لانا نقول ) ربما كان اليابس أثقل فقلنا ان ذلك لاجل ان انقلاب الارض الى النار اسهل من انقلاب الماء اليه لان الماء في غاية البعد عن النار ( وقريب منه ايضا ) ان البلاس يستحيل دفعة واحدة نارا وليس ذلك الا لاستحالة كل ما فيه من العناصر •

( و اما انقلاب الماء نارا ) فقد قال الشيخ ما بينت قمعة صغيرة شددنا رأسها ووضعناها في آتون فلما لبثنا حتى انشعبت وخرج كل ما كان فيها نارا ومعلوم ان الماء الذي كان فيها لم يمازجه اجزاء نارية لا بان كانت كامنة فيها ولا بان نفذت ودخلت فيها لعدم المنفذ في القمعة فاذا الماء الذي كان فيها انقلب الى الهوائية والنارية ( هذا جملة ) ما ذكرنا من هذه الامارات في اثبات الـكون والفساد واما تفصيل مذهب القائلين بالاشكال فسيأتى في باب المزاج •

( الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حدودها بالحركة ) ( برهانه ) ان الطيعة الجوهرية غير قابلة للاشتداد وما يكون كذلك كان حدونه دفعة لا على التدريج بيان انها لا تقبل الاشتداد انها ان قبلته فاما ان يكون في وسط الاشتداد يبقى نوعا اوليا يبقى فان بقي فالتغير لم يكن

( الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حدودها بالحركة )

في الصورة بل في لوازمها وان لم يبق فذلك عدم الصورة لا اشتد ادعاء ثم لا بد وان تحصل عتيها صورة اخرى فذلك الصورة المتعاقبة اما ان يكون فيها ما وجد اكثر من واحد او لا يكون ذلك فان وجد ذلك فقد سكنت تلك الحركة وان لم يوجد فهناك صور متالفة آية الوجود •

(ثم في هذا المقام) يمكننا ان نتم الحاجة بطريقتين (الاول) يلزم منه تال الآفات وذلك محال وهو يتقضى بالحركة في الكيف (الثاني) ان يقول الحركة تستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا يصح عليها الحركة في الصورة وبه يظهر الفرق بين الحركة في الكيف والحركة في الصورة لان الموضوع غنى في وجوده عن الكيفية فيصح ان يتحرك في الكيف اما المادة فقير بوجوده بدون الصورة فلا يمكن ان تتحرك في الصورة (ولكننا اذا علمنا) الحاجة بهذا الطريق وقع الكلام الاول ضا ئما فان هذا القدر كاف في اثبات المطلوب فاذا آ الممدة في هذا الباب ذلك •

(وتحقيقه) ان الحركة في الصورة انما تكون بتعاقب صور لا توجد واحدة منها اكثر من آن وعدم الصورة المقومة بوجوب عدم الذات فاذا آ ليس يبق شيء من تلك الذوات زمانا وكل متحرك فانه باق في زمان الحركة فاذا آ ليس شيء من هذه الذوات يتحرك اصلا وهو بخلاف الكيف لان عدم الكيفية لا يوجب عدم الذات بل الذات تكون باقية في جميع زمان الحركة في الكيف •

(وها هنا موضع بحث) فان قوله عدم الصورة المقومة بوجوب عدم الذات ان معنى به ان عدم الصورة بوجوب عدم الجملة الحاصلة منها ومن محال فذلك حق ولكن الخضم لا يوجب التحرك تلك الجملة حتى يضره عدم الجملة كما انه لا يعمل

المتحرك في الكيف الجملة الخاطئة من الكيف والمحل حتى لا يلزمه المحال بل المتحرك محل تلك الصورة وحده كان المتحرك في الكيف هو محل الكيف وحده وان عني به ان عدم الصورة يوجب عدم المادة فالامر ليس كذلك والا كانت الملمعة حادثة وكل حادث فله مادة فلهامادة مادة الى غير النهاية وذلك محال ومع ذلك فان لم يكن هناك شيء واحد محفوظ الذات مع تلك المتعاقبات كان الحوادث غيبا عن الملمعة وهو باطل وان وجد فيها واحد محفوظ الذات لم يكن زوال الصورة عن ذلك الشيء موجبا لعدمه •

(والعجب) ان الشيخ اورد على نفسه سؤال في باب كيفية تعلق المجهول بالصورة وهو ان الصورة النوعية زائلة فيلزم من زوالها عدم المادة (ثم اجاب) انه بان الوحدة الشخصية للمادة متخلفة بالوحدة النوعية للصورة لا بالوحدة الشخصية واذا كان هذا قول الشيخ فتقدير ان تقع الحركة في الصورة فلا يلزم من تبدل تلك الصورة عدم المادة بل الحق ان المادة باقية بعد عدم الصورة واذا كان كذلك بطالت الحجة المذكورة ولما كانت الحجة الاولى لا تتم الا بهذه الحجة فهذا الشك يكون قادحا في الحجتين •

(ثم ان الشيخ) بعد الفراغ من هاتين الحجتين اورد حجة اخرى وبين ضعفها وهي ان الجوهر لا ضد له فلا يكون فيه حركة لان الحركة سلوك من ضد الى ضد ثم انه قد ح فيها باننا ان اعتبرنا في المتضادين تماقهما على الموضوع فالصورة لا ضد لها وان لم نعتبر ذلك بل يكفي تماقهما على المحل كان للصورة ضد لان المادية والتارية معيان وجوديان مشتركان في محل واحد وتماقبان عليه وبينهما غاوة للخلاف وايضا فقد بينا ان مامنه الحركة وما اليه لا يجب ان يكونا متضادين على كل حال •

(ثم انه) بمد الفراع من الاستدلال اورد شبهة من اثبت الحركة في الصورة وهي ان المني يتكون حيوانا يسيرا ويسيرا والبذر يتكون نباتا يسيرا يسيرا (واجاب عنه) ان المني الى ان يتكون تعرض له تكونات اخر تصل ما بينها امتحالات في الكيف والكم فيكون المني لا يزال يستعمل يسيرا يسيرا وهو بمد مني الى ان يبلغ حد انسلخ عنه الصورة المنوية ويصير طقة وكذلك ساله الى ان يصير مضغة وبعدة عظاما لكن ظاهر الحال يوم ان هذا سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة اخرى وليس كذلك بل هناك انتقالات دفعة في الصور تتنقلها حركات في الكيفية فهذا مجموع ما ذكره استدلالا واعتراضا •

(والذي) نول عليه في هذا الباب (الحجة الاولى) وهي ان المادة لو تحركت في صورتها الجوهرية لزم منه تنالي الآتات ولا شك ان هذه الحجة بعينها قائمة في الحركة في الكيف فالحق ان يقال ان كل واحدة من تلك الكيفيات المتعاقبة تبقى زمانا ويكون السلوك من البياض الى السواد وان كان في الحس سلوكا مستمرا الا ان في الحقيقة هناك توقفات وانتقالات فانه لم يتم برهان قاطع على ان ذلك السلوك مستمر في الحقيقة وانما الاعتماد فيه على الحس والسلوك المستمر حاصل لا يتبع من وجود توقفات في ازمة صغيرة جدا لاسيما والزمان قبل القسمة الى ما لانهاية له •

(ومما يؤيد ذلك) ان الشيخ حكى في ابطال الشاع حجة وهي انه ان كان يجب ان تكون نسبة زمان حركة الشاع الى شيء على بعد ذرا عين الى زمان حركته الى الكواكب الثابتة نسبة المسافتين فيجب ان يظهر بين الزمانين تفاوت محسوس فقال هذه الحجة فائدة لانه يمكن ان يفرض زمان غير محسوس

قصيرا ونحصل فيه الحركة التي للشماع الى الثوابت ثم يمكن ان ينقسم هذا الزمان الى غير النهاية فيمكن ان يوجد فيه جزء نسبتة اليه نسبة المسافة القصيرة الى المسافة البعيدة ومع ذلك يكون الزمان العظيم والصغير محسوبين قصرا ( فاقول ) لما كان الامر كذلك فكيف يدل السلوك المستمر حسا على ان ذلك السلوك مستمر في الحقيقة بل لو لم يلزم على الحركة في الكيف شيء من الحالات لكان من الواجب عليهم ان لا يجزئوا بوجودها مصولين في ذلك على الاستمرار الحسي بعد ان علموا ان الزمان الغير المحسوس يمكن انقسامه الى الحد الذي قالوه فانه لو حصل التوقف في جزء من الف الف جزء من ذلك الزمان الغير المحسوس لم يكن ذلك السلوك مستمرا في الحقيقة ولم يكن ذلك حركة ولما ثبت ان الحركة في الكيف لم تتم عليها حجة يستد بها بل يلزم من وجودها انه في الآتات لزوما لا مدفع له وجب القول بنفيها فقد عرفت ان العجة الدالة على نفي الحركة في الصورة الجوهرية دالة بعينها على نفي الحركة في الكيف وان الذي تمسك به مثبتوا الحركة في الصورة الجوهرية هو الذي تمسك به مثبتوا الحركة في الكيف وهو السلوك المستمر حسا .

( وان الجواب عنهما ) جواب واحد وهو ان المستمر في الحس يحتمل ان يكون غير مستمر في الحقيقة ( ولثبتي الحركة ) في الكيف ان يقولوا اذا حصل الوقوف في الحركة في الكيف فلا يخلو اما ان يكون الاستعداد في الحركة لا يتف واما ان يكون قد وقف ايضا فالاول فيه تسليم للتغير المتصل المستمر واما الثاني فيوجب ان تستمر تلك الكيفية وان لا يحدث بعد زمان كقيمة اخرى لان الاستعداد عند حدوث تلك الكيفية الثانية كهر

قبل حدوثها وإذا كان كذلك استحال حدوث تلك الكيفية الثانية فهذا  
ايضا كلام مختل و لنافيه نظر •

﴿ الفصل السابع عشر في تقي الحركة عن باقي المقولات ﴾

( اما المضاف ) فهو طيبة غير مستقلة بنفسها بل هي تابعة لغيرها فان كان  
متبوعها قابلا للاشعور الانقص كانت الاضافة ايضا كذلك فانها لو بقيت على  
حد واحد عند تغير متبوعها الى الاشتداد والتقص اشرد ذلك با-تقلالها  
بنفسها ( ومن هذا يعرف ) ان ما يقال من ان حال الانتقال في الاضافة يكون  
و فمة فيه نظر •

( وامامتي ) فقال في العبارة ان وجوده للجسم بوسط الحركة فكيف تكون  
الحركة فيه فان كل حركة كما- يظهر في متى فلو كانت فيه حركة لكان لمتى متى  
آخره مداخلت وقال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال فيه واتحادا فمة لان  
الا انتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ( اقول ) لا منافضة  
بين هذين القولين فان الانتقال دفعة غير والحركة غير •

( ثم قال ) ويشبه ان يكون حال متى كمال الاضافة في ان الانتقال لا يكون  
فيه بل يكون الانتقال الاول في كم او كيف ويكون الزمان لازما لذلك  
التغير فيعرض بسببه فيه التبدل •

( اقول ) هذا هو الرأي الحق لان متى نسبة الشيء الى زمانه والنسبة طيبة  
غير مستقلة هي تابعة لمروضاتها في التبدل والاستقرار ( وهكذا القول ) في  
الجدد لانها مقولة نسبية •

( واما مقولة ان يضل وان ينفصل ) فبعضهم اثبت الحركة فيهما والحق بطلانه  
لان الشيء اذا انتقل من التبرد الى التسخن فلا يحلوا اما ان يكون التبرد باقيا

اولا يكون ومحال ان يكون باتيا لان التبرد توجه الى البرد والتسخن توجه الى السخونة والشيء الواحد في الزمان الواحد لا يكون متوجها الى الضدين وان لم يبق التبرد فالتسخن انما وجد بمدوقوف التبرد وبنيهما زمان سكون فليس لامحالة هناك حركة من التبرد الى التسخن على الاستمرار.

( واما الذي يقال ) من ان الشيء قد يسلخ عن اتصافه بالفعل يسيرا يسيرا لا من جهة تنقص قبول الموضوع لتمام ذلك الفعل على هيئة واحدة بل من جهة هيئته فذلك اما لان القوة تجوز يسيرا يسيرا ان كان الفعل بالطبع واما لان الزيادة تنسخ يسيرا يسيرا ان كان ذلك الفعل بالارادة واما لان الآلة والاداة تاكل يسيرا يسيرا ان كان الفعل بهما وفي جميع ذلك تبدل الحال اولا في القوة او الزيادة او الآلة ثم تبطل في الفاعلية فيكون التبدل في الفاعلية بالبيعة وتحقيقه ما ذكرنا من ان الفعل والاقمال حالتان نصبتان تبعا ان مروضيهما في الثبات والتبدل واما على مذهبنا فهذا البحث ساقط.

### الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون

( اعلم ) ان الجسم اذا لم يكن متحركا في مكانه فهناك امران احدهما حصوله المستمر في ذلك المكان المميز والثاني عدم الحركة عنه مع ان من شأنه ان يتحرك وانما اعتبرنا هذا القيد حتى لا يلزمنا كون الاعراض والمقارقات ساكنة. ( واذا عرفت ذلك فقول ) ان الحكماء اتفقوا على تخصيص اسم السكون بالامر المسمى ولم في ذلك حجة ان.

( العجة الاولى ) ان الناس اتفقوا على ان المفهوم من لفظ السكون مقابل للمفهوم من لفظ الحركة وهذه المقابلة لا تتحقق الا اذا فهمنا من لفظ السكون الامر المسمى لا الوجودي وذلك لان المتقابلات يجب ان تكون حدودها

( الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون )

متقابلة تم لا يتخلو امان نحد الحركة اولاً ثم نطلب للسكون حد يتقابل فيها  
 او بالمعكس فلن كان بالوجه الاول فاما حدنا الحركة بانها كمال اولها بالقوة فها هنا  
 الفاظ ثلاثة الكمال والاول والقوة فلا بد وان ناخذ في حد السكون ما يتقابل شيئاً  
 منها واذا جعلنا السكون امراً ثبوتياً فلا بد من حفظ لفظ الكمال في حديثين  
 ما يتقابل احد اللفظين الآخرين لما هكذا (السكون كمال ثاب لم بالقوة)  
 او هكذا (السكون كمال اول لما بالثبات) والاول يقتضي ان تكون قبل كل  
 سكون حركة والا لم يكن السكون ثانياً والثاني يقتضي ان تكون بعد كل  
 سكون حركة والا لم يكن السكون اولاً ولما لم يقتض مفهوم السكون احد  
 الامرين بطل الحدان المذكوران وبقي ان يورد في رسم السكون مقابل  
 الكمال وهو الامر العدمي واما اذا رسمنا السكون اولاً وعيناه به الامر  
 الثبوتي وهو حصوله في الجيز فلا يمكننا ان نرسمه الا بما يشمر باستمرار  
 ذلك الحصول وذلك لا يمكن الا بذكر الزمان اولوا حقه بان نقول انه  
 الحصول في المكان الواحد زماناً او اكثر من آن او الحصول في المكان بحيث  
 يكون قبله وبعده فيه وكل ذلك مما لا يعرف الا بالزمان الذي لا يعرف  
 الا بالحركة التي وصفنا انه لا نعرف الا بعد معرفة السكون فيلزم الدور ولما  
 بطل ذلك تبين ان يجعل رسم الحركة اصلاً ويطلب منه رسم السكون بحيث  
 يكون مقابلاً له وذلك لا يتأتى الا اذا كان السكون امراً عديمياً.

(الحجة الثانية) ان في كل صنف من اصناف الحركة سكوناً يتقابلة فلنمو  
 سكون يتقابلة للاستعالة سكون يتقابلها وكان السكون المقابل للاستعالة ليس  
 هو وكيف المستمر بل عدم ذلك التغير فكذلك السكون المقابل للاتقال  
 ليس هو الاين المستمر بل عدم التغير في الاين وبالجملة فهذا بحث لفظي •



(الفصل التاسع عشر في ان المقابل للحركة اي سكون هو) (زعم) بعضهم ان المقابل للحركة هو السكون في مبدئه الحركة لاني نهايتها لوجوبين (احدهما) ان الحركة متأدية الى السكون في نهايتها والثى لا يتأدى الى مقابله (وثانيهما) ان السكون في النهاية كمال للحركة وكمال الشئ لا يكون مقابله \*

(واحتج الشيخ) على صحة هذا المذهب في النجاة بان السكون ليس عدم اية حركة انفتت والا لكان عدم الحركة يتوهم للجسم في مكان خارج سكونا حتى لو وجد الجسم متحركا لاني ذلك المسكان كان ساكنا وهذا باطل فان عدم المقابل هو السكون في المكان الذي تاتى فيه الحركة والحركة في المكان بعينه مفارقة للمكان بعينه وكل مفارقة للمكان بعينه فبالحركة عنه لا بالحركة اليه فاذا السكون المقابل انما يقابل الحركة عن المكان لا الحركة اليه ثم انه في الشفاء زيف الحجتين الاولين (فقال واما العجة الاولى) فهي باطلة لان الحركة الى المنتهى متأدية الى عدم تلك الحركة بالاتفاق فاذا جاز تأديها الى عدمها فاي مضرة في ان يكون ذلك عدم هو المقابل (واما الثانية) فجوابها ان السكون في المنتهى ليس كالا للحركة كيف ويمتنع تحققه مما يل هو كمال المتحرك \*

(واعلم) ان الحق هو ان السكون في المكان مقابل للحركة منه واليه فان السكون ليس عدم حركة خاصة والا كان المتحرك الى جهة ساكنا في غير تلك الجهة بل هو عدم كل حركة ممكنة له في ذلك العجز ثم ان جعل السكون المقابل هو الذي يطرء على الحركة كان ذلك هو السكون في النهاية وان جعل السكون المقابل هو الذي يطرء عليه الحركة كانت ذلك ظاهر السكون

في البداية ولن جعل السكون و المقابل هو الذي يمكن ان يطره على الحركة وان يطره عليه الحركة مما فذلك فير موجود اصلا لان السكون في البدء يمنع تأخره والسكون في المنتهى يمنع تقدمه وايضاً ظواهرنا ان يكون المقابل للحركة الطبيعية سكوناً طبيعياً كان المقابل للحركة الطبيعية الى فوق هو السكون الى فوق لان ذلك هو الطبيعي والمقابل للحركة الطبيعية الى السفلى هو السكون المقابل الى السفلى لان ذلك هو الطبيعي فحينئذ يكون السكون المقابل هو السكون في المنتهى.

### الفصل المشرون في ان الجسم كيف يتخلو من الحركة والسكون

(وذلك) عند امور ثلاثة (الاول) الجسم الذي يمنع خروجه عن حيزه مثل كليات الافلاك والمناصر في غير متحركة عن امكنها ولا ساكنة ايضاً لان السكون عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك فاذا لم يكن من شأنه الحركة لم تكن ساكنة بل هي ثابتة في احياءها لا ساكنة ولا متحركة.

(الثاني) الجسم اذا لم يماسه محيط واحد اكثر من آن واحد مثل الجسم الواقع في ماء سيال او هواء متحرك بحيث لا يحيط به سطح من الهواء والماء اكثر من آن واحد فذلك الجسم غير متحرك لعدم تبدل اوضاعه بالنسبة الى الامور الخارجة عنه ولا ساكن ايضاً لانه غير ثابت في مكان واحد زماناً والسكون لا يتمك عن ذلك.

(الثالث) ابتداء الحركة وانتهائها ليس الجسم فيه ساكناً ولا متحركاً لان الحركة منقسمة فيمتنع وقوعها في الآن فاذا استحال كون الجسم متحركاً في الآت لم يكن ساكناً لان السكون عدم الحركة.

(القول المشرون في ان الجسم كيف يتخلو من الحركة والسكون)

﴿ الفصل الحادى والعشرون في الوحدة الجديدة للحركة ﴾

( قد عرفت ) ان الحركة متعلقة بأمور ستة وهو وحدتها متعلقة بأحداث تلك الأمور لا محالة فيدعى ان وحدتها متعلقة بوحدة موضوعها وزمانها وماهى فيه اما وحدة الموضوع فامر لا بد منه في وحدة كل عرض فان الياض الوجود في احد الجسمين غير الموجود في الجسم الآخر ولا بد ايضا مع ذلك من وحدة الزمان فان الجسم اذا عاد بياضه بعد زواله لم يكن العائد هو الاول فاذا لا بد في وحدة كل عرض من وحدة الموضوع ووحدة الزمان فكذلك الحركة لا بد لها في وحدتها من وحدتها .

( واعلم ) ان وحدة ما فيه الحركة غير لازمة لوحدها لانه يمكن ان يكون متحرك يقطع مسافة ويستحيل مع ذلك وينبغي ان يكون الابتداء والانتهاى لنقلته واستحالته ونحوه واحدا فيكون هناك التحرك والزمان واحدا والحركة ليست واحدة فظاهرا ان وحدة ما فيه الحركة غير لازمة لوحدها فالحركة الواحدة هي التي موضوعها وزمانها ومسافتها واحدة فان لم توجد وحدة هذه الثلاثة لم تكن الحركة واحدة .

( واقول ) وحدة الحركة لا تنطق بوحدة المحرك ووحدة المبدء والنتهى لما للمحرك فلائلا قدرنا عركا وقبل انقطاع تحريكه او معه يوجد عرك آخر كما لو قدرنا مفناطيسا يجذب الحديد ثم فسدت طبيعته في آن وهناك مفناطيس آخر في ذلك الآن بحيث لا يكون بين تعطيل الاول وابتداء الثانى بالتأثير فافصلة كانت الحركة لا محالة واحدة وكذلك الماء المتسخ بنيران متلاحة فان ذلك التسخن يكون واحدا مستمرا ( اللهم الا ان يقال ) انه يحدث في تلك الحركة بسبب نسبتها الى المحركين كثرته وانقسامه ولكن مثل هذا

« ثلاثة { الحركات الاتقاه

الانقسام لا يبطل الوحدة الا تصالية للحركة كما ان الحركة التلقائية مع اتصافها  
تعرض لها انقسامات بحسب الشروق والغروب والمسافات واما وحدة  
المبدء فهي غير كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض احدهما الى السواد  
وثانيهما الى الاشفاف ووحدته المنتهى ايضا غير كافية لان الوصول اليه  
قد يكون دفعة من غير حركة وقد يكون على التدرج والتدريج يمكن وقوعه على  
نوعين من السلوك ووحدهما ما غير كافية لان السلوك من المبدء الى المنتهى  
يمكن ان يكون بطرق كثيرة اما في المسافات فقد يقصد من مبدء معين الى  
منتهى معين تارة بالاستقامة وتارة بالاستدارة واما في الكيف فلا يقال من  
البياض الى السواد قد يكون من الصغرة الى الحمرة ثم الى القسمة وقد يكون من  
القسمة الى الخضرة ثم الى النيلة وقد يكون من الغبرة الى السواد ففرقا ان  
اتحاد المبدء والمنتهى غير كاف واما اذا اعتبرنا وحدة الموضوع والزمان  
والمسافة وجب اتحاد المبدء والمنتهى فالعبرة في وحدة الحركة بهذه الثلاثة  
( واما الذي يتلاقى به ) منكر وواحدة الحركة من ان كل حركة فهي منقسمة  
الى الماضي والمستقبل والذي في الماضي غير الذي في المستقبل وهما ممدومان  
والآن الحاضر موجود فكيف يكون الممدوم متصلا بالموجود فهو مع انه  
مشكل جدا الا ان جوابه ما ذكرناه من ان الحركة بمعنى الكون في الوسط  
اصري موجود ويكون ابدا بين الماضي والمستقبل •

( واما الذي يقولون ) من ان الحركة غير بانية فهي ليست بواحدة (جوابه)  
ان الوحدة البانية اخص من الوحدة المطلقة ولا يلزم من نفي الخاص نفي  
العام وايضا فالحركة بمعنى الكون في الوسط غير منقسمة وهي محفوظة لذات  
لبنة الى ان يسكن الجسم واما الحركة بمعنى القطع فانها تم عند البلوغ الى آخر

المسافة لان للثام هو الذى ليس شئ منه خارجا عنه فاذا كان ليس شئ منه الا وقد حصل فهو تام الوجود •

﴿ الفصل الثانى والمشرون فى ان الحركة المستدبرة اولى بهذه الوحدة من تغيرها ﴾

( اولى الحركات ) بهذه الوحدة المستدبرة التى لا اختلاف فيها وتلك هى المستدبرة لوجهين ( الاول ) ان المسكانية ان كانت طبيعية فهي تشتد فى الاخير وان كانت قسرية فهي تشتد فى الوسط وتغنى فى الاخير ( والثانى ) ان الواحد يكون تاما والناقص هو بعض الواحد والاولى بالثام هو المستدبرة لان الزيادة عليها غير ممكنة لذاتها فان الدورة اذا تمت لا يمكن الزيادة عليها بل ربما تكرر ( واما المستقيمة ) فهي اذا تمت فليس تمامها لان الزيادة عليها غير معتولة بل لا تقطاع المسافة كقطر العالم ( فان قيل ) بل المستقيمة اولى بالثام لوجهين ( الاول ) ان المستقيمة لها ابتداء ووسط ونهاية وليست الدائرة كذلك ( الثانى ) ان المستقيمة تنهاى ونتم والمستدبرة لانتم ولا تنقطع عند حد ( فنقول ) فى حل الاول ان وحدة الواحد اتم من وحدة العدد مع انه ليس فيه ابتداء وطرف ونهاية فكذلك الدائرة لقوة وحدتها لا يوجد فيها ذلك ( وحل الثانى ) ما بينا ان المستقيمة تنقطع للاثام طبعها بل لا تقطاع مسافتها واما المستدبرة فكل دورة حصلت فقد تمت فى ذاتها وما يوجد بعدها تكون دورة اخرى فبطل ما ذكره •

﴿ الفصل الثالث والمشرون فى الوحدة النوعية والجنسية للحركة ﴾  
( بدعى ان الحركة ) انما تختلف نوعيتها باختلاف احد مورثاته اما المبدء او التتمى او الذى فيه الحركة واما الثلاثة الباقية فلا اثر لها فى ذلك اما المتحرك

( الفصل الثانى والمشرون )

( فى مجموعها )

فلان إضافة الحركة الى الموضوع امر خارج عن ماهيتها واختلاف الامور الخارجية لا يوجب اختلاف المروضات في الماهية كما ان الياض الذي في القطن و الذي في الثلج لم يختلفا بالنوع لاختلاف موضوعيهما بخلاف الكثرة الشخصية فاهم مطلقة بتكثر العوارض لا جرم كفي في تعدد الموضوع . ( و اما الازمنة ) فغير مختلفة بالماهية فلا يمكن ان تكون اسبابا لاختلاف الحركات في ماهياتها واختلاف الحرك غير مستبر ايضا لان الحرك الواحد يفعل حركات مختلفة الماهية فلم يبق لاختلاف الحركات بالماهية الا اختلاف المبادئ و النهايات و ما هي فيها فاذا اتحدت هذه الثلاثة كانت الحركة واحدة بالنوع و اذا لم يوجد واحد منها اختلفت الحركات في الماهية فاذا اتحد مامنه و ماليه و اختلف ما هي فيه اختلفت ماهية الحركة . ( اما في الكيف ) فمثل ان ياخذ الابيض من الصفرة الى الحمرة ثم الى السواد نارة و ان ياخذ منه الى القسقية ثم الى الخضرة ثم الى النيلية ثم الى السواد اخرى فان المبدء و المنتهى واحد و ما فيه الحركة مختلف . ( و اما في الابن ) فان تكون الحركة من مبدء الى متهى على الاستقامة و الاخرى منه اليه على الاستدارة و قد عرفت في باب الكيف ان المخالفة التي بين المستدير و المستقيم بالماهية لا بالعوارض فكذلك في الحركة عليها و اما ان اتحد ما فيه و اختلف ما منه و ما اليه اختلفت الحركة ايضا اما في الكيف فالانتقال من الياض الى السواد مخالف للانتقال من السواد الى الياض لاختلاف المبدء و المنتهى و ان كان الطريق كأنه واحد مسلوک في كل واحد بالعكس من صاحبه . و اما في الابن فمثل الصاعد و الهابط . ( فان قيل ) النزول حركة مستقيمة من مبدء الى متهى و يتم بذلك تحققة لكن

عرض لاحد المبدئين ان كان فوق ولاخر ان كان تحت. فمرض للحركة بسبب ذلك ان صارت نزولا وهذا لا يوجب اختلافا في الماهية.  
 ( فنقول ) بينا ان الطرفين وان لم يختلفا بالماهية لكنهما اختلفا بالمبدئية والمنتهاية وهما متقابلان تقابل التضاد وهذا القدر يكفي في وقوع الاختلاف بين الحركتين.

( ثم اعلم ) ان الحركات ان كانت كلها مكانية او في الكيفية او الكمية اتحدت في الجنس العالي واما ان اختلفت في الجنس الاسفل كالصاعد والهابط وكالاتقال من السواد الى البياض وبالعكس كانت متفقة في الجنس الاسفل.  
 ( الفصل الرابع والعشرون في ان الاختلاف بانطبع والقسر لا يوجب الاختلاف في الماهية )

( حركة الحجر ) الى فوق قسرا لا تخالف حركة النار اليه طبعيا فان الماهية الواحدة لا يتمتع تطيلها تارة بالشيء وتارة بما يخالفه فان الحركة الطبيعية والقسرية غير مختلفتين في الماهية وكذلك الالوان والاشكال الطبيعية والقسرية لا تختلف لاجل كونها طبيعية او قسرية فلم ان ذلك لا يوجب الاختلاف في الماهية.

( الفصل الخامس والعشرون في حقيقة البطوء والسرية وبيان ان البطوء ليس لتخلل السكنات )

( ان الحركة ) السريعة هي التي تقطع من المسافة ما هو اطول في الزمان المساوي او الذي يقطع المثل في الزمان الاقصر ( فنقول ) انه لا يجوز ان يكون بطوء الحركة البطيئة لاجل تخلل السكنات ويدل عليه اربعة امور.  
 ( الاول ) لو كانت البطوء في الحركات لتخلل السكنات لكنا اذا قدرنا

فوسايمد ومن اول اليوم الى منتصفه خمسين فرسخا فلاشك ان الشمس قد قطعت بحركتها اليومية ربع الفلك فلو كان التفاوت بين حركة القوس وحركة الشمس لتخلل السكناات كانت نسبة السكناات المتخللة بين حركات القوس الى حركته كنسبة زيادة حركة الشمس على حركة القوس في السرعة لكن حركة الشمس زائدة على حركات القوس في السرعة آلا فامولفة فسكناات القوس زائدة على حركته آلا فامولفة ولو كان كذلك لما ظهرت الحركات القليلة في تلك السكناات الكثيرة لكن الامر بالمعكس فان الانحصر في حركات ذلك القوس بشيء من السكناات فمرفنا ان التفاوت بين الحركة القوسية والحركة الشمسية اليومية ليس لتخلل السكناات وهو المطلوب.

( الثاني ) انا نشاهد ان الجسم كلما كان اقل كانت حركته الى السفلى اسرع فلو بلغ ثقله الى حد يتحرك حركات عديدة السكناات ثم ازداد ثقله فتكون حركته مع تلك الزيادة اسرع مما كان قبل الزيادة لكنها قبل الزيادة كانت خالصة غير مشوبة بالسكناات والتي بعد الزيادة اسرع منها فقد وجدنا تفاوتاً في البطوء والسرعة ليس لاجل تخلل السكناات وهذه حجة اقتناعية \*

( الثالث ) انا اذا غرنا خشبة في الارض فاذا كانت الشمس على اقصى الشرق وقع ظل الخشبة في الجانب الغربي ثم لا يزال يتناقص الظل الى ان تبلغ الشمس الى غاية الارتفاع فلا يخلو اما ان تكون حركة الظل في الانقاص مساوية لحركة الشمس في الارتفاع وذلك محال او يقال بان حركات الظل في الانقاص مشوبة بالسكناات وحركات الافلاك في الارتفاع خالصة وهذا ايضا محال اذ لو جاز ان ترتفع الشمس جزءا ولا ينتقص من الظل شيء جاز ذلك في الثاني والثالث حتى تبلغ الشمس الى غاية الارتفاع ولم ينتقص من الظل شيء وهو محال



فلم يبق الا ان يقال الظل دائماً متحرك الى الانقصاص والشمس دائماً الى الارتفاع  
 لكن حركة الشمس اسرع من حركة الظل فيكون ذلك تفاوتاً في البطوء  
 والسرعة لا لتخلل السكّنات وكذلك حال حركة الرجاو الفرجار (١) ذى  
 الشب الثلاث وحركة الدلو من اسفل البتر الى اعلاها حال حركة الكلاب  
 من منتصفه الى اعلاه على ماسياً تى بياها في الجزء الذى لا يتجزى كل ذلك  
 يدل على ان البطوء ليس لتخلل السكّنات \*

(الرابع) انا اذار مينا الحجر الى فوق فتلك الحركة عليها قوة حاصلة في المتحرك  
 من الحرك القاسر على ما ستعرف عن قريب فتلك القوة اذا كانت حركة  
 والهواء قابل للانخراق وجب ان تستمر تلك الحركة وان لا يمرض في شئ \*  
 من الاحياز توقف وسكون فان الاحياز متساوية وليس في بعضها ما يقتضى  
 التوقف والسكون فاذا تلك الحركة خالية عن مخالطة السكّنات لكنها ابطاً  
 من الحركة الفلكية فقد وجد التفاوت بين الحركة بالبطوء والسرعة لا لتخلل  
 السكّنات \*

الفصل السادس والمشرقون في ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يوجب  
 الاختلاف في الماهية \*

(وذلك) من وجهين (الاول) ان الجنس الواحد من الحركة مثل الحركة  
 المسكّانية المستقيمة تنقسم الى الصاعدة والمهابطة وتنقسم ايضاً الى السريعة  
 والبطيئة وهاتان القسمتان يستامرتين حتى يكون عرض احدهما لذلك  
 الجنس بواسطة الاخرى بل هما مترضات اولاً لذلك الجنس وقد عرفت  
 ان الجنس الواحد يستحيل ان يمرض له فصلان من غير ترتيب بل الفصل  
 احدهما فاذا كان الانقسام بالصعود والنزول انقساماً بالفصول كان الانقسام

(الفصل السادس والمشرقون في ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يوجب الاختلاف في الماهية)

بالسرعة والبطوء : انقساماً بغير الفصول •

(الثاني) ان السرعة والبطوء : قبلان الاشتداد والتقصص ولا شيء من الفصول  
يقبل ذلك فلا شيء من السرعة والبطوء • بفصل •  
﴿ الفصل السابع والعشرون في ان السرعة مقولة على المستديرة والمستقيمة  
بالاشتراك المنوي ﴾

(لان السريع) هو الذي يقطع الثل في زمان اقل او الذي يقطع الاكثر في زمان  
مساو وهذا القدر مشترك بين المستقيم والمستدير نعم لا يصح « ان يقايس بينهما  
حتى يقال احدهما اسرع من الآخر كما سنحققه فيما بعد ذلك •  
﴿ الفصل الثامن والعشرون في اسباب البطوء ﴾  
(اما) في الحركات الطبيعية فممانعة الهواء المخروق واما القرية فممانعة الطبيعة  
واما في الارادية فمماجيماً •

﴿ الفصل التاسع والعشرون في التقابل بين السرعة والبطوء ﴾  
(يشبه) ان يكون ذلك تقابل التضاد لان التضاضين متلازمان في الوجودين  
والسرعة والبطوء غير متلازمين في واحد من الوجودين وليس ايضاً تقابلهما  
بالثبوت والعدم لانهما ان تساويا في الزمان كانت السرعة قد قطعت من  
المسافة ما لم تقطعها البطيئة وان تساويا في المسافة كان زمان البطيئة اكثر  
فلا حدهما نقصان المسافة ولا آخر نقصان الزمان فليس جمل احدهما عدما  
اولى من جمل الآخر عدما فلم يبق الا ان يكون التقابل بينهما بالتضاد وهما  
من الكيفيات المحسوسة وهذا مما يبدل على ان الحركة ليست نفس الانفعال  
فان الانفعال امر نسبي والامور النسبية بعيدان تكون قابلة للكيفيات الحقيقية  
مع ان الحركة قابلة للسرعة والبطوء •

« بلى يصح »

( الفصل الثلاثون في ان لا شتداد السرعة والبطوء طرفين محصورين )

( الفصل الثلاثون في ان لا شتداد السرعة والبطوء طرفين محصورين )  
 ( انا اذا فرضنا ) مسافة معينة فيما بين مبدئ ومتى معينين فانه يمكن قطعها  
 بحر كلت مختلفه من السرعة والبطوء ( والذي اظن ) انه ينتهي بالسرعة الى  
 حد يستحيل قطع تلك المسافة باسرع منها وكذلك القول في جانب البطوء  
 لان السرعة والبطوء يقبلان الا شتداد والتقص وكل ما كان كذلك فنضد  
 الى ضدو الضدان بينهما غاية اختلاف فلم توجد حركة سريعة فيما بين المبدئ  
 والتمتئ المئين بحيث يمتنع ان يوجد بينهما ما هو اسرع منها وكذلك في جانب  
 البطوء لم تكن السرعة مضافة للبطوء ( وايضاً ) فلو كان كل سرعة امكن ان  
 يوجد ما هو اسرع منها وقد بينا ان تجدد مراتب السرعة والبطوء بحسب تجدد  
 مراتب المواقات الخارجية والداخلية كان كل زمان يحصل للحركة فانما  
 يحصل بسبب مقارنة امور غريبة وهي تلك المواقات الداخلية والخارجية  
 فلا تكون الحركة مستحقة في نفسها للزمان وذلك محال فاذن للسرعة والبطوء  
 في طرفي الاشتداد والتقص طرفان محدودان فهذه هو الاغلب على ظني  
 ولم اجد لهم نصافي ذلك وان كان اللاتق باصولهم غير ذلك •

( الفصل الحادي والثلاثون في تطابق الحركات )

( قد مر فت ) ان السريع هو الذي يقطع من المسافة ما هو اطول في الزمان  
 مثل لو المسافة المساوية في الزمان الاقل فاذا اردنا ان نقاس بين حركتين في  
 السرعة والبطوء فلا بد من اعتبار حال ما فيه الحركة فان امكن بين الشئين  
 الذين فيهما الحركة مقايسة بالزيادة والنقصان امكنت المقايسة بين الحركتين  
 في السرعة والبطوء والا فلا •

( واذا عرفت ذلك فنقول ) اما الحركة المسكوبة فان مسافتها قد تكون

مطابقة -

والمقارنات

مطابقة مثل خط بخط وارتفاع بارتفاع وقد تكون ممكنة التطابق مثل المثلث والمربع فلهما لا يتطابقان ولكن يمكن ذلك بان يقطع المثلث قطوعاً رداً الى نظام يكون منه المربع وقد لا تكون ممكنة التطابق مثل المستدبر والمستقيم فانك قد عرفت استحالة احدهما الى الآخر فيستحيل الانطباق ولكن القوس مع ذلك لو امكن استعالتها الى الاستقامة لكانت اعظم من الوتر فتكون هذه المقايسة وهمية واذا عرفت انواع مقائس المسافات عرفت انواع مقائس الحركة المكانية عليها \*

(واما الحركة في الكيف) فهذه المقايسة فيها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة اما القريبة فهي ان يشابه مبدؤهما ومنتاهما مثل ان ياخذ كل واحد منهما من السواد العاكس ويتوجه الى اليأس اليقق فان ابتداء وانتهاء في زمان واحد فلهما متشابهان في السرعة والا فاحدهما اسرع والآخر ابطء فان يكون الا اعتبار بالخذ مثل ان ياخذ الاول من السواد الى اليأس والآخر ياخذ من اليأس الى السواد فان اخذ احدهما من السواد بل من شيء قريب من السواد وجب ان يكون الاخر في جانب الآخر كذلك (وبالجملة) تكون نسبة المبدء والمنتهى في احدهما الى شبيهة بالجانب الآخر فان تساوى زماناها فقد تساوى في السرعة والا فاحدهما ابطأ \*

(واما الحركة في الكم) فقد عرفت ان لكل واحد من انواع التاميات حداً محدوداً بالطبع في الصغر والكبر لا يتمداها فإما له في التخلخل والتكاثف حدان لا يتمداها وللوهاء حدان آخران وحد كل واحد منهما في طرفي الزيادة والنقصان مخالف بالطبع لحد الآخر ولما لم يكن بين حدى احدهما وحدى الآخر مناسبة لم يكن بينهما مماثلة ومساواة فلا جرم لا يمكن

اعتبار الزيادة والنقصان فاما اذا اعتبرنا حال أحدهما من حيث مطلق الزيادة والنقصان وجدناهما مشتركين فاللهما زيادة ونقصانا وكذلك للهواء زيادة ونقصان والريادتان والنقصانان يشتركان في اصل مفهوم الزيادة والنقصان ولما تشابها من هذا الوجه صح اعتبار الزيادة والنقصان من هذا الوجه •

(وبالجملة) فالحر كات لا يقاس بعضها الى بعض الا عند اتحاد طبائهما واما من حيث انها تكون مختلفة فانه لا يصح تلك المقايسة فطيران المصفور لا يقاس بطيران النسر باعتبار خصوصية كل واحد منهما بل باعتبار اصل الطيران وهو الامر المشترك وكذلك صحة المين الرمدة لا تقاس بصحة العين المفلوجة باعتبار خصوصية كل واحدة منهما بل باعتبار اصل الصحة وتكون تلك مقايسة بين الحركتين بحسب الحس •

### ﴿ الفصل الثاني والثلاثون في تضاد الحركات ﴾

(اما المختلفة) من حيث الاجناس مثل الناقة والاستحالة والنمو فقد تجتمع معافان تماثلت في بعض الاوقات فليست لهما هياتها بل لاسباب خارجية واما الحركات الداخلة تحت جنس واحد مثل التوسع والتضييق فهما متضادان لان التوسع والتضييق متوافقان في الجنس ومتشاركان في الموضوع وهما متباينان وجوديان و يلزم بينهما من الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين التصغير وغيره فهو في غاية الخلاف ولا معنى للتضاد الا ذلك واما في النمو والذبول فلكل واحد منهما حد وفي الطبع يتوجهان اليه وبينهما غاية الخلاف فهما متضادان وكذلك الحال في التخلخل والتكاثف (واما الحركات الوضعية) فهي غير متضادة على ما سياتي (واما المكانية المستقيمة) فهي ايضا غير مضادة للمستديرة على ما سياتي •

(الفصل الثاني والثلاثون في تضاد الحركات)

## ﴿ الفصل الثالث والثلاثون في علة تضاد الحركات ﴾

( تضاد الحركات ) لا بد وان يكون متعلقاً باحد الا مور الستة التي تنطبق بها الحركة ( فنقول ) تضاد هاليس لتضاد المتحرك كانه قد يوجد تضاد المتحرك دون تضاد الحركة وقد يوجد تضاد الحركة دون تضاد المتحرك •

( اما الاول ) فلان العجر اذا تحرك بالقسر الى فوق كانت تلك الحركة غير مخالفة لحركة النار بالطبع وايضاً فلو كانت الاختلاف ليس الا بالطبع والقسر لما كانت حركتان قسريتان ولا طبيعيتان مختلفتين وحيث وجد فذلك الاختلاف علة اخرى •

( واما الثاني ) فلان حركة الجبر بالطبع الى اسفل وبالقسر الى فوق متضادتان مع ان المتحرك واحد وبمثل ذلك يعلم ان التضاد ليس بينهما لتضاد المتحرك كانه لا تضاد الزمان لانه لا تضاد في الازمنة وتقدير ذلك فهي عارضة للحركة وتضاد العوارض لا يوجب تضاد المروضات ولا ايضاً تضاد المسافة فان المسافة بين السواد والياض واحدة ثم الحركة من احدهما الى الآخر تضاد الحركة من الآخر اليه وكذلك المسافة بين الفوق والسفل واحدة ثم الانتقال من احدهما الى الآخر يضاد الانتقال من الآخر اليه فيبقى ان تكون علة تضاد الحركات تضاد ماعنه وماليه •

( فان قيل ) قد يستتم فيما مضى ان مبدء الحركة ومتنهاها تارة يتضادان لذاتهما وتارة لعوارض فبها انهما اذا تضاد الذاتيهما اوجبا تضاد الحركة واما اذا كان تضادهما لتضاد عوارضهما كما في مبدء الحركة المكائيه ومنهاها فكيف يكون ذلك موجبا لتضاد الحركات •

( فنقول ) الحركة غير مطلقة بما هي المبدء وما هي المنهى بل بمبدئية المبدء

ومنهاية المتنى فاذا التلقى الذاتى بين هذه الحركات وبين هذه الموارض المتضادة حاصل وبسبب التلقى بتلك الموارض حصل التلقى بالمروضات فانه لو لم يعرض لتلك الاطراف ان كانت مبادى غايات لتلك الحركة لم تعلق بها الحركة اصلا واذا كان التلقى الذاتى لتلك الحركة بتلك الموارض المتضادة لا جرم اوجب ذلك وقوع التضاد فى الحركات وهذا كما ان الجسم الحار والبارد يتضادان بمرضيهما لكن تلاقى الاسخنة والتبريد لما كانت اولا تلك الموارض المتضادة لا جرم حصلت المضادة فى تلك الافعال فكذلك هاهنا •

فالفصل الرابع والثلاثون فى ان الحركتين الطبيعيتين المختلفتين الماخذ هل تختلفان ام لا •

( قال ) الشيخ فى الفصل الثامن من السماء والعالم الماء افا حصل فى حيز النار والهواء يتحرك منهما الى الوسط ولا يباينه واذا حصل فى حيز الارض بالحقيقة وهو الوسط يتحرك عنه بالطبع ولا تكون تلك الحركتان متضادتين كما ظنه بعضهم لانهما نشيآن الى طرف واحد ونهاية واحدة •

( اقول ) اما اختلاف هاتين الحركتين بالنسبة فلا شك فيه ويجوز ان تصدر عن الطبيعة الواحدة امور مختلفة لاختلاف الشرائط كما انها تقتضى الانتقال عند كونها خارجة عن حيزها والاستقرار فيه عند حصولها فيه واما عدم تضادها فلان الضدين يجب ان يكون بينهما غاية التباعد وذلك غير موجود بين هاتين الحركتين لان البعدين حركة النار وحركة الارض اكثر من البعدين صمود الماء عن المركز وهبوطه عن المحيط وكيف لا نقول ذلك والمطلوب بالحركتين حالة واحدة وهو ان يكون فوق الارض وتحت

( الفصل الرابع والثلاثون فى ان الحركتين الطبيعيتين المختلفتين الماخذه هل تختلفان ام لا )

وتحت السماء فاستقام ما قاله الشيخ .

(الفصل الخامس والثلاثون)

﴿ الفصل الخامس والثلاثون في ان تضاد الحركات ليس للحصول في نفس الاطراف بل للتوجه اليها .

( لو كان ) تضاد الحركات متعلقا بنفس الطرفين لما حصل التضاد الا عند موافاة النقطة الغائية ولو كان كذلك لما كان التضاد الا عند انتهاء الحركات ولو كان كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضاد موجود ولكن بين الحركات الموجودة تضاد موجود فاذا ليس التضاد بينها للوصول الى الغايات المتضادة بل للتوجه اليها .

(الفصل السادس والثلاثون في ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة)

﴿ الفصل السادس والثلاثون في ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة ﴾  
( لانه لو كان ) بينهما تضاد لم يكن ذلك بسبب الاستدارة والاستقامة لما عرفت انه لا تضاد بينهما فكيف يوجبان التضاد لشيء آخر بل يكون ذلك بسبب تضاد اطراف المستقيمة والمستديرة وذلك باطل والالزام ان تكون الحركة الواحدة بالشخص تضادها حركات لانها لا نهاية لها لان الخط المستقيم المعين المشار اليه الذي عليه الحركة المستقيمة وترقسي غير متشابهة لانها لا نهاية لها بالقوة وعرفت ان تلك القسي مختلفة بالنوع فكون للواحد بالشخص اضداد غير متناهية متخالفة بالنوع وذلك باطل لما ثبت في باب الوحدة ان ضد الواحد واحد وايضاً فكل قوس يخرس ضداً لذلك الخط فذاك قوس آخر اعظم بعدما منه فيكون هو اولى بالضدية واذا ليس هناك شيء من تلك القسي الا وهناك ما يخالفه له ابد فليس واحد من تلك القسي ضد المستقيم فليس المستقيم معاداً لشيء منها .

( فان قيل ) المستديرات وان كثرت الا ان طيبة الاستدارة فما واحدة



وهي من هذه الجهة تخالف المستقيمة وتضادها ( فنقول ) هذا محال لان الاستدارة المجردة لا توجد في الخارج بل الوجود هناك مستدير معين وكل ما يوجد منها في الخارج فيوجد هناك ما هو اول بالمضادة لكونه ابد من الاول فاذا آلت شيء مما يوجد في الخارج بمضاد للمستقيم واما مجرد الاستدارة فلما امتنع حصولها في الخارج امتنع ان تكون ماقبة للمستقيم على الموضوع فاستحال ان تكون ضدا له .

( الفصل السابع والثلاثون )

( الفصل الثامن والثلاثون في تضاد السكنات )

﴿ الفصل السابع والثلاثون في ان الحركات المستديرة لا تضاد ﴾  
( لانه يجوز ) ان تقع في اطراف مشتركة قسي غير متناهية وايضا فالحركة من طرف قوس الى طرف آخر لا تضاد الباقى منه لان الدائرة لا يجب ان يكون فيها طرف بالفعل وان وجد كان بعينه مبدأ ومتهى وقد عرفت ان تضاد الحركات لتضاد مبادئها وغاياتها ( واما الذى يظن ) من ان الحركة مثلا على التوالي تضاد ما لا يكون على التوالي فهو باطل لان كل واحد منهما يفعل مثل فعل الآخر لكن في النصف الآخر من ذلك المدار مثلا المنحدر من السرطان الى الجدى الآخر على التوالي تكون مسافته الاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والمنحدر لا على التوالي تكون مسافته الجوزاء والثور والحمل والحوت والدلو والصعود بالمعكس فقد فعل كل واحد منهما ما فعله الآخر لكن في النصف الآخر ولما كان الفلك متشابه الاجزاء كان النصفان متساويين في الماهية والاطراف والنهايات ايضا متساوية في الماهية فلا يكون شيء منها مهيئا لتضاد الحركات فهي اذا غير متضادة .

﴿ الفصل الثامن والثلاثون في تضاد السكنات ﴾  
( من الظاهر ) انها لا تضاد لتضاد الساكن او المسكن او الزمان على قياس ما مضى وليس

وليس لها تعلق بجده، وتهي حتى يكون التضاد فيها بسبب تضادهما فنعين ان يكون ذلك بسبب تضاد ما فيه السكون وهو المكان او الحيز مثل ان يكون احدهما فوق والاخر اسفل حتى يكون السكون في المكان الا على ضدا للسكون في المكان الاسفل فانه ان كان ذلك بسبب العوارض مثل ان يكون احد المكانين حاراً والاخر بارداً لم يجب من ذلك تضاد السكون بل الجسم لو استقر في جسم آخر وتغير حال المستقر فيه من الحرارة الى البرودة ومن السواد الى البياض لم يتغير حال السكون •

(ولتأمل ان يقول) كيف وصفتم السكون بالضدية مع ان الضدية كيفية ثبوتية والسكون معنى عديم •

﴿ الفصل التاسع والثلاثون في انقسام الحركة دائماً ﴾

(هذا على وجهين) احدهما بما يطابق انقسام الزمان وذلك لان كل مسافة فهي منقسمة ويلزم من انقسامها انقسام الحركة لان الحركة الى نصفها اقل من الحركة الى متنها ويلزم من انقسام الحركة انقسام الزمان لان الزمان للذي يقع فيه نصف الحركة اقل من الزمان الذي يقع فيه كل الحركة •

(وايضاً) فقد ثبت ان البطيء ليس لتخلل السكناات فكل ما يقطعه السريع في زمان يقطع البطيء في مثل ذلك الزمان اقل فانقسمت المسافة ثم قطع السريع مثل مسافة البطيء في اقل من زمان البطيء فقد انقسم الزمان فانقسمت الثلاثة الزمان والحركة والمسافة (وبالجملة) فهي متطابقة فثبت انقسام واحد منها ثبت انقسام كلها •

﴿ الفصل الاربعون في انقسام الحركة لانقسام التحرك ﴾

(هذا هو الوجه الثاني) من انقسام الحركة فانه لما كان التحرك جسمياً انقسم

(الفصل التاسع والثلاثون في انقسام الحركة دائماً)  
(الفصل الاربعون في انقسام الحركة لانقسام التحرك)

والحال في المنقسم منقسما فالحركة منقسمة لكن يشبه ان لا تكون المكانية كذلك فان التحرك المكاني ان لم تكن اجزاؤه حاصلة بالفعل فهي غير متحركة وان كانت حاصلة بالفعل لم يكن كل واحد منها متحركا على الاستقلال بل هي لا محالة متصلة وامتلاء وكيف ما كانت فهي انما تفرق من مكانها اجزاء مكان الكل وقد عرفت ان اجزاء مكان الكل جزء مكان الجزء لا كل مكانه فهي اذا غير مفارقة امكنتها بالكلية فهي غير متحركة واما سائر التغيرات فهي منقسمة باقسام محالها لانه يصح ان يقال بعض التسود في بعض التسود سواء كانت الجهة حاصلة بالفعل او غير حاصلة •

❦ الفصل العاشر والاربعون في معنى كون الحركة اوليا

(الاولية للحركة) على وجوه ثلاثة (الاول) بمعنى الطرف وهو الذي يطابق طرف المسافة وطرف الزمان واول الحركة بهذا المعنى ليس بحركة لان كل حركة فهي على مسافة منقسمة في زمان منقسم فهي منقسمة فيستحيل حصولها في الآن بل الجسم فيه لا متحرك ولا ساكن كما بينا •

(الثاني) انه اذا عرضت قسمة للحركة بالفعل او بالفرض كان الجزء المنقسم اول اجزاء الحركة وهذه الاولية وضعية لاحقية •

(الثالث) ان ما اعتقده قوم من ان الاجسام لها حد في الصغر اذا انتهت اليه لا تقبل الانقسام مع بقاء طبائنها النوعية فالما له حد في الصغر لا يقبل القسمة بذلك وكذلك غيره فالحركة لها ايضا حد في الوجود بحيث يمتنع ان توجد حركة مفردة اصغر منها زمانا وان كان يجوز في النوع ما هو اصغر منها زمانا لانها محتملة للتجزئة الوهمية لكنها لا تخرج الى الفعل فاذا كل حركة فان الجزء الذي يساوي فيه الصغر الحركات على هذا التفسير هو اول تلك الحركة ولكن

هذا انما يكون اذا كانت هناك حركات غير متصلة متتالية ويكون مقدّمها على الصفة المذكورة واما اذا كانت متصلة واحدة فلا يوجد فيها جزء اول بهذه الصفة لانه لا توجد فيها حركة منفردة بنفسها على الوصف المذكور ولا ايضا هناك جزء بالقوة على الوجه المذكور لان كل حركة يفرض فهو ينقسم الى اجزاء ويكون السابق منها اولى بالاولية ولما كان كل ما جعلته اولاً فهناك ما هو اولى بالاولية فليس في الحركة المتصلة شئ \* اول اصلاً .

❧ الفصل الثاني والاربعون في ان ما لا يتجزى لا يصح عليه الحركة ❧

( قيل في بانه ) كل متحرك فانه يتحرك اولاً مثل نفسه وبعد ذلك مثله الى ان نفى المسافة فلو كان ما لا يتجزى يتحرك لتركبت المسافة من نقط متتالية وذلك محال .

( وي توجه عليه اشكال ) وهوان الخط القائم على خط اذا تحرك حتى بلغ الى آخره يلزم ان يقال انه قطع ذلك الخط بتلك النقطة ويلزم منه المحال المذكور .

( والمتدفيه ) ان ما لا يتجزى لا تكون له حدود واطراف فلا يكون جانب منه على المقصد وجانب آخر على المهرب واذا لم يقل له اختلاف الاوضاع لم يصح الحركة عليه .

❧ الفصل الثالث والاربعون في مناسبات بين المتحرك والزمان والمسافة ❧  
( نقول ) ان كان المتحرك واحداً فان تعددت المسافة تعدد الزمان لا متنازع حصول الجعم الواحد في مسافتين وان تعدد الزمان فان كانت الحركة في الاثنان لم يجب تعدد المسافة لان المتحرك الواحد قد يسلك مسافة واحدة في زمانين وان كانت في السكم والكيف وجب التمدد لان الكيفيات التي

( الفصل الثالث والاربعون في مناسبات بين المتحرك والزمان والمسافة )

وقع التبدل فيها في الزمان الاول غير باقية في الزمان الثاني حتى يقع التبدل في ايهاها واما ان تعدد التحرك فان كانت الحركة في الكم والكيف فالتحرك فيها لا عمالة متعددة لان الكيفية التي لاحدها غير التي للآخر وكذا لك المقدار وان كانت في الاين فان اتحدت المسافة تعدد الزمان وان اتحد الزمان تعددت المسافة والعملة فيها امتناع حصول جسمين في زمان واحد في مكان واحد •

﴿ الفصل الرابع والاربعون ﴾ في ان كل حركة مستقيمة فهي متجهة الى السكون •

( الحركة المستقيمة ) اذا وصلت الى مطلوبها فلما ان تسكن واما ان ترجع فان كانت ترجع فلا بد هناك من سكون يخلل بين الحركتين •

( والمتقدمون ) احتجوا على ذلك بامور اربعة ( الاول ) ان الشيء لا يصير مما لا الحد معين ومبانيه الا في آئين وبين كل آئين زمان لاستحالة التناهي وذلك الزمان لا حركة فيه فيه سكون • (الجواب ) ان المباني حركة والحركة لا توجد الا في الزمان نعم لزمان الحركة طرف وهو الآن والشيء فيه غير مبائن بل هو الآن آخر الماهية ولا يمنع ان يكون طرف زمان المبانيه يوجد فيه ما يخالف المبانيه وهي الماهية •

( الثاني ) لو جاز اتصال الصاعد بالمهابط لحدثت منهما حركة واحدة بالاتصال فتكون الحركتان المتضادتان واحدة •

( والجواب ) كما ان الخططين المحيطين بالزاوية لا يجب ان يكونا خطأ واحدا لاجل وجود الحد المشترك بينهما بالفعل بل الشرط في الوحدة ان لا يكون الحد المشترك باهـ بل بالقوة فكذلك في الحركتين لا يجب وحدتهما لوجود الحد

الحد المشترك بينهما بالفعل •

(الثالث) لو اتصلت الحركة كان لكأن غاية الصاعد العود الى ماغته صدد • فيكون المهر وب مقصودا من وجه واحد (والجواب) ان هذا انما يلزم لو وجب من اتصال الحركتين وحدثهما فلما اذالم يكن كذلك لم يلزم ماقلوه • (الرابع) لو اسكن ان يستمر التسود الى التبييض من غير ان يقع بينهما زمان كانت القوة على التسود بعينها قوة على التبييض فلا يبيض اذا اخذ في التسود كانت قوته على التسود قوة على التبييض فيلزم ان يكون الابيض فيه قوة على الابيض وذلك محال (والجواب) انه عند كونه ابيض لا يأخذ في التسود لان التسود آخذ من طبيعة السواد وذلك لا يوجد مع الابيض بل ذلك انما يوجد بعد الابيض فلا يلزم من قول من يقول القوة على التسود بعينها قوة على التبييض ان لا يكون في الابيض قوة على الابيض (ثم ان سلمنا) انه حال كونه ابيض يأخذ في التسود حتى يكون فيه قوة على الابيض لكن لا على الابيض الحاصل بل على باض آخر متظمر موجود بالقوة •

(واما الذي عول) عليه الشيخ الرئيس في اثبات ذلك فهو ان الميل هو العلة للقربة لتحرك الجسم من حد الى حد آخر من المسافة والشئ اذا كان محركا لجسم الى حد فلا بد وان يكون الموصل الى ذلك الحد هو ذلك الشئ والموصل يجب وجوده عند وجود الوصول فاذا الميل الذي يحرك الجسم الى حد من المسافة لا بد من وجوده عند وصول الجسم الى ذلك الحد ولا امتناع في ذلك لان الميل آتى الوجود لازمان ثم اذا رجع الجسم عن ذلك الحد فذلك الوجود ميل آخر هو علة لان الميل الواحد لا يكون علة للوصول الى حد معين والمفارقة عنه والميل حدونه في الآن وليس آن حدوث الميل الثاني

هو الآن الذى صار الميل الاول فيه موصلا بالفعل لامتناع ان يحصل في الجسم الواحد في الآن الواحد ميلان الى جهتين مختلفتين فاذا حدوث الميل الثانى في آن غير الآن الذى صار فيه الميل الاول موصلا بالفعل وبين كل آئين زمان فيكون الجسم فيه ساكنا وهو المطلوب (ومقد مات هذه الحجة) وهو اثبات الميل وكونه آنى الحصول وامتناع اجتماع الميلىن في آن واحد قد صححنا ما في باب الكيف فلا حاجة الى الاعداد (واما الذى) نقوله هاهنا ان هذه الحجة لا تنشى في الحركات في الكم والكيف فان تلك الحركات غنية عن الميل ومدار هذا البرهان على ذلك \*

(وشك آخر) وهو انه ليست الكرة المركبة على الدولاب الدائر اذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث يلغاها عند الصمود فانها تماس ذلك السطح بنقطة ولا توجد تلك المماس الا آنا ولا يحتاج الى آن آخر يقع فيه الالاماسة فكنا هاهنا \*

(وجوابه) ان الالاماسة حاصلة في كل الزمان الذى طرفه آن المماس اما الميل الثانى فان حدونه يكون في آن غير الآن الاول كما بيناه فلا بد هاهنا من اعتبار الآئين ولا محالة بينهما زمان ثم لو ثبت ان طرف زمان الالاماسة غير آن المماسه حكنا بوجوب توقف الدولاب عند تلك المماسه واي مانع يمنعنا من ذلك \*

(واما المنكرون) لهذا الكون فاقوى ما لهم ان الحجر لو وقف بين حركته الصاعدة والهابطة فلا شك ان عليته المستقلة باقية فذلك الطبيعة اما ان تكون بمنوة بالمواق اولا تكون فان كانت بمنوة بالمواق فلا يخلو اما ان يكون ذلك المواق محركا للجسم الى جهة اولا يكون فان كان فذلك الحجة

الجهة غير الجهة التي تحركها الطبيعة اليها والالتكان مماونا لا مفاوفا ثم ذلك المحرك ان كان اقوى من الطبيعة كانت الحركة القسرية حاصلة وان كان اضعف منها لكانت الحركة الطبيعية حاصلة وان تساويا اعني الطبيعة والقسرية حينئذ يجب السكون وهذا هو الذي جملة الشيخ علة لهذا السكون في احد جوابه ( فنقول ) ذلك القدر من القوة القريبة لا يجب ان ينعدم لذاته والا لا تمتنع حصوله بل لا بد لعدمه من سبب آخر والسبب المضعف للميل القريب هو مصادمة الهواء المخروق وذلك انما يكون في حال الحركة واما عند السكون فلا يكون هناك مصادمة فيجب ان لا ينعدم ذلك القدر من الميل القريب وان لم ينعدم بقي الحجز هناك ولا يمود الا اذا دفعه دافع من القوق والمالم يكن كذلك بطل هذا القسم واما ان كان المعوق للطبيعة اسرا لا يقتضي حركة ذلك الجسم فذلك لا يكون طليعا فان معوق الطبيعة عن الفعل الطبيعي لا يكون طليعا بل يكون اسرا قسريا وهو لا محالة يقتضي السكون في حين معين والالما عوقت الطبيعة عن فعلها

( ورجع حاصل ذلك ) الى ان القاسر اعطى الجسم قوة غريبة تسكنه في بعض الاحياز وهذا هو الذي جملة الشيخ سببا للسكون في جوابه الثاني •  
( فنقول ) هذا باطل لوجهين ( اما اولاً ) فلان القوة المخركة القريبة ان امكن للقاسر افادتها دون افادة هذه القوة المسكنة لم يجب ذلك السكون وان لم يكن فالضدان متلازمان هذا خلف •

( واما ثانياً ) فلان تلك القوة في اول ما افادها القاسر ما كانت مسكنة ثم صارت مسكنة فمدم كونها مسكنة لما ان يكون لوجود المانع اوله دم المقتضى والاول يقتضي انها لا تختلج عن ذلك المانع الا عند تكافؤ الطبيعة والميل القريب فان



اي واحد منهما غلب كان الموجود دافعه وكانت القوة المسكنة مغلوبة فبلى هذا تلك القوة لا تقتضى التسكين الا عند تكافؤهما لكن لو ثبت ذلك كان مستقلا بالتأثير فاي حاجة الى هذه القوة المسكنة وايضاً فلان الازام المذكور يسود بسببه في ان الميل الغريب اذا صار مساوياً للطبيعى وجب ان يبقى ذلك التساوى ولا يصير مغلوباً للثبوت ولا يرجع الحجر المرمى (فان قيل) عدم مسكنة تلك القوة لعدم مقتضى ثم انها لما وصلت الى ذلك الحيز صارت مقتضية عاود السؤل في سبب حدوث تلك العلة والافتضاء والعجب ان الشيخ ذكر في باب الخلاء انه لولا مصادمات الهواء المخروق للقوة القسرية لوصل الحجر المرمى الى سطح القللك وهامنا ذكر ان القاسري فيد قوة مسكنة له في بعض الاحياز والجمع بين هذين مشكل •

(والذى) يمكن ان يقال في الجواب ان هذا السكون واجب الحصول لان الجسم في آخر حركته لما امتنع اتصافه بالحركة كان ذلك السكون ضروري الحصول فلا يستدعى علة كما ان سائر اللوازم لا تستدعى علة وعلى هذا يلزم بقاء الحجر في الفوق لان القوة القسرية مادامت تقوى على التحريك كانت الحركة القسرية حاصلة فاذا لم تقوى على التحريك عدت وبقى الحجر هناك زماناً تفصل به احدى الحركتين عن الاخرى واذا زالت تلك الضرورة عادت الطبيعة بحركة •

(بقي هاهنا اشكال) واحد وهو ان كل سكون يتعمم بانقضاء زمانه وكل ما يفرض سكوناً فانه يكفى في الفصل بين الحركتين ما هو اقل منه فاذا لا سكون الا ويقتضى الاكتفاء بما هو اقل منه فيكون وقوع كنه غير ضروري فوقع ذلك السكون على ذلك المقدار يستدعى سبباً •

(والممكن) في جوابه ان ذلك المتحرك انما يتحرك لا محالة في جسم  
ويختلف حال ذلك الجسم بالطاقة والكثافة وغيرهما من الاسباب الخارجية  
وهي تكون اسبابا لمقادير السكنات وليس هذا الجواب بمرضى \*  
(و مما تمسك به نفاة السكون) ان حبر الرعى النازل اذا عارضته في  
مسلكه حصاة صغيرة حتى تماسه فان سكنت الحصاة فقد حبست الرعا  
و ذلك بعيد وان لم تسكن فقد اتصلت الحركات \*  
(والجواب) ان ذلك وان كان بعيدا لكنه ممكن سابق البرهان اليه  
فوجب التزامه كالأموال الحاصلة من ضرورة الخلاه (فهذا) كلام الفريقين  
وحجة نفاة السكون كأنها اقوى \*

### الفصل الخامس والاربعون في اقسام الحركة

(واذ قد تكلمنا) في الحركة واحوالها فلتكلم في انواعها (فتقول) الشيء  
لذا وصف بالحركة فاما ان تكون الحركة غير حاصلة فيه بالحقيقة اولا  
بل فيما تقارنه او تكون حاصلة فيه والاوّل يسمى حركة بالعرض وان  
كانت الحركة حاصلة فيه فاما ان يكون سبب شيئا موجودا في الجسم او يكون  
سبب تلك الحركة خارجا عن ذات المتحرك والقسم الاول هو الحركة الطبيعية  
والقسم الثاني هو الحركة القسرية واما القسم الاول وهو الذي يكون  
مبدا الحركة قوة موجودة في ذلك الجسم فقد عرفت في باب القوى ان  
كل فعل يظهر من الجسم لا بالعرض ولا بالقسر فلا بد ان يكون لقوة  
موجودة فيه \*

(فتقول) ذلك المبدء اما ان يكون له شعور فالحركة الصادرة عنه هي الحركة  
الارادية اولا يكون وتلك الحركة هي الطبيعية فاذا اقسام الحركة الطبيعية

(التعليل الخامس والاربعون في اقسام الحركة)

والارادية والقسرية والتي بالمرض (فلتكنم) في احكام هذه الاقسام •

(فاعلم) ان كثيرا من احكامها لا يتضح الا ببيان ان لكل جسم جزءا طبيعيا

فتسلم ذلك في هذا الموضوع الى ان نقيم البرهان عليه في باب الاجسام •

﴿ الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا تكون طبيعية على الاطلاق ﴾

(الطبيعة) امر ثابت الذات فلو كانت وحدها علة للحركة لكانت الحركة

ثابتة الذات فلا تكون الحركة حركة هذا خلف (وايضاً) انه يجب ان

لا يسكن الجسم في مكان اصلا وحيث لا يكون شيء من الامكنة طبيعيا

فلا يكون شيء من الامكنة مطلوباً له فلا يكون الجسم متوجها الى شيء من

الامكنة فلا يكون متحركا ولا ساكنا ايضا هذا خلف (بل الحق) ان

الطبيعة اذا توجب الحركة عند مقارنة حالة غير طبيعية اما في الاين فكالجبر

المرى الى فوق واما في الكيف فكالماء المسخن فسر او اما في الكم

فكالذابل ذبولا مرضيا فادامت الحالة المتفرة باقية كانت الطبيعة عمركه

لترده الى الحالة الملائمة وتختلف اجزاء الحركة بحسب اختلاف القرب

والبعد من تلك الحالة المطلوبة فاذا اوصلته اليها انقطع التحريك •

﴿ الفصل السابع والاربعون في ان المطلوب بالحركة الطبيعية ما ذا ﴾

(كل حالة) طبيعية فاما ان يمكن ازالتها بالقسر اولا يمكن فان لم يمكن

لم يمكن اليه حركة مثل مقادير الافلاك واولاها واحيازها واما ان امكن

فمقد زوال القاسر يعود الجسم بطبعه الى تلك الحالة لكن في الحركة الالائية

اشكال وهو ان المدرة اذا رميت الى فوق فاذا عادت الى الاسفل فهل هي

حالة نفس المركز او طالبة لمكان ما او طالبة لكلية الارض ولا يجوز ان

يكون مطلوبها نفس المركز لو جهين •

(الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا تكون طبيعية) (الفصل السابع والاربعون)

( اما اولاً ) فانه يلزم من ذلك ان يكون النار الصاعدة طالبة لسطح  
الفلك والارض الساقطة طالبة لنفس المركز الحقيقي وذلك حال امان في النار  
فلان الماس لسطح الفلك سطح واحد لطائفة من النار واما في الارض فهو  
اظهر استعالة لامتناع حصول الجسم في النقطة •

( واما ثانياً ) فلان الماء النازل لو طلب من المركز لما طفاً على الارض وكذلك  
الهواء لو كان طالبا لحيط الفلك لما تسفل بطبعه عن حيز النار •

( ولا يقال ) النار والهواء يطلبان جهة واحدة لكن النار اظرب واسبق لانه  
لو كان كذلك لكان اذا وضنا ايدينا على الهواء احسنا بان دفاعه الى فوق  
كما اذا احسنا في اناء تحت الماء وايضا لا يجوز ان يكون المطلوب هو المكان  
المطلق والاتوقف الماء في الهواء وتوقف الهواء تحت الماء وايضا لا يجوز  
ان يكون المطلوب القرب من السكية لوجبين •

( اما اولاً ) فلان الحجر المرسل من رأس البئر وجب ان يلتصق بشفيره  
ولا يذهب غورا فان الاتصال بالسكية حاصل هناك •

( واما ثانياً ) فالقول قد رنا صمود كلية الارض فاما ان يصمد ذلك الحجر  
اولا يصمد فان لم يصمد لم يكن مطلوبه القرب من السكية وان صمد فاما  
ان يكون لانه علم صمود كله فتبعه في الصمود وهذا حال اولان كله يجذب به  
الى نفسه وذلك ايضا باطل لان الشيء لا يفضل عما يشاركه في نوعه •

( و اعلم ) ان في هذين الوجبين كلاما طويلا نذكره في باب ان لكل جسم  
حيزا طبيعيا •

( فتقول ) لما بطلت هذه الاحتمالات الثلاثة فالحق ان يقال ان الحركة  
الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي وتهرب عن الحيز الغير الطبيعي لا مطلقا ولكن

مع ترتيب مخصوص من اجزاء الشكل وو ضع مخصوص من الجسم الفاعل  
للجرات فان الجهة عنها غير مقصودة الا للحصول هذا المعنى فيها فالطلب متوجه  
الى هذه الغاية واما الحرب فيصح من مقابلاتها ايها اتفق فانه اذا كان المكان  
غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المتشعب المحصور  
في آجرة مرفوعة في الهواء فان الآجرة تنشف الماء من اسفل لشدة هرب  
الهواء من محيط غريب واستعالة وقوع الخلاء وو جوب تلازم الصفائح  
فيخلق الماء في مسام الآجرة متصدا فيها لهرب الهواء عنها \*

(بمعنى ان الهواء لا يتحرك في الارض)

﴿ الفصل الثامن والاربعون في ان الحركة بسبب الحرب من غير الطبيعي  
او بسبب الطلب الطبيعي ﴾

(الحق) هو الثاني لانه لو لم تكن الحركة الا الحرب لم يكن بان يتحرك  
الى جانب اولى من ان يتحرك الى جانب آخر \*

﴿ الفصل التاسع والاربعون في ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعية بل  
تكون ارادية ﴾

(الفصل التاسع والاربعون في ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعية)

(قد عرفت) ان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة  
وكل ذلك لا يتأتى في المستديرة امانها لا يمكن ان تكون هربا فلان كل نقطة  
تتحرك عنها الجسم بحركة مستديرة فحركته عنها غير حركته اليها والمهرب  
لا يكون مقصودا فذلك الحركة ليست هربا بالطبع عن شيء اصلا \*

(فان قيل) اليس ان الجرم المستقيم الحركة يطلب بحركته نقطة وعند وصوله  
اليها يغير قها ويهرب عنها (فنقول) قد بينا ان الطبيعة وحدها ليست مبدءا للحركة  
بل ذلك بمشركة الا حوال الغير الطبيعية ولها درجات في القرب والبعد  
فالطبيعة عند تحركها الجسم الى نقطة معينة كانت مع حالة مخصوصة غير ملائمة

وعند وصول الجسم الى تلك النقطة لم يبق تلك الحالة بل حصلت حالة اخرى وهي الحصول في حد آخر ولما لم يبق احدا جزء تلك العلة لم يبق العلة فلا يلزم ان يكون الشيء الواحد مطلوباً ومهر وباشيء واحد دفعة واحدة واما انها لا يمكن ان تكون طالبة لحالة ملائمة فائنة فلان الطبيعة اذا اوصلت الجسم الى الحالة المطلوبة انقطع تحريكها فلو كانت المستديرة طبيعة كانت منقطعة والثاني باطل لما استعرف فالقدم مثله وايضاً فلان الطلب الطبيعي للكمال الفائت لا بد وان يكون على اقرب الطرق والالكات الطبيعة صادرة عن ذلك الكمال فتكون متوجهة الى شيء ومنصرف عنه وذلك محال واقرب الطرق هو المستقيم فاذاً كل حركة طبيعية فهي مستقيمة وبمكس انكاس التقيض ان كل ما لا يكون مستقيماً فهو غير طبيعي ثبت ان المستديرة غير طبيعية وهي غير قسرية ايضاً لوجوبين • ( امام ولا ) فلان كل قسرة على خلاف الطبيعة ولما امتنع كون تلك الحركات طبيعية امتنع ان يوجد ما يعاند الطبيعي فامتنع ان تكون قسرية • ( واما ثانياً ) فلان كل قسرة فلا بد وان يتهي الى طبيعة او ارادة ومستند الحركات كلها هو الحركة المستديرة على ما استعرف واذا ليست الحركة المستديرة طبيعية ولا قسرية فهي ارادية •

( وقد ورد ) في القرآن ما يدل على ان حركات الافلاك ارادية حيث قال الله تعالى ( وكل في فلك يسبحون ) والجمع بالواو والنون في لغة العرب للمقلاء وكذلك قوله تعالى ( والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ) •

( فان قيل ) لو كانت الحركة الفلكية اختيارية لاختلفت كالافعال الحيوانية ( فتقول ) الفعل الذي يفعله الحيوان بالداعية الواحدة المستمرة لا يكون مختلفاً بل يكون على طريقة مستمرة لا تتغير فانه ما لم تتغير داعية الحيوان

لا تتغير افعاله واختلاف الافعال لازم لاختلاف الاختيار لانه لازم نفس الاختيار اذ لو كانت الاختيار نفسه موجبا لتغير الافعال لاستحال استمرار الفعل الواحد ( اللهم الا ان يقال ) بان كل ذي داعية فانه يجب ان تتغير داعيته وذلك ايضا باطل لان الفعل لما استمر زمانا واستمراره لاستمرار الداعية علمنا ان الداعية ممكنة البقاء واذا كانت ممكنة البقاء فلتكن بممكنة البقاء ازلا وابدا لما ثبت ان الصفة لا تخصص بوقت معين واذا امكن استمرار الداعية الواحدة ازلا وابدا امكن استمرار الفعل الاختياري ازلا وابدا وعن هذا قال بطليموس ان المختار اذا طلب الفعل الافضل ولزمه لم يكن بينه وبين الطبيعي فرق •

❦ الفصل الخمسون في ان الحركات المستديرة باي تأويل يقال لها انها بالطبع وبالطبيعة ❦

( لما اشتهر ) عند الحكماء ان الفلك له طبيعة خامسة ثم قد تقرر بالبرهان في الطبيعة عنه فلا بد لذلك الاطلاق من تأويل وبان ذلك من وجهين •  
( الاول ) ان تلك الحركات ليست مخالفة لمقتضى طبيعة اخرى لتلك الاجسام فان مبدأ تلك الحركة وان لم يكن طبيعيا لكنه ليس شيئا غريبيا عن ذلك الجسم فكأنه طبيعيا •

( والثاني ) ان كل قوة هي انما تحرك بواسطة الميل على ما عرفت فحرك الحركة الاولى لا يزال يحدث في ذلك الجسم ميلا بميل وذلك الميل لا يتبع ان يسمى طبيعة لانه ليس تقسروا لارادة ولا اختيار ولا امر حصل من الخارج ولا يمكنه ان لا يحرك او يحرك الى غير تلك الجهة ولا هو ايضا مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم فان سميت هذا طبيعة كانت لك ان تقول ان الفلك لا يتحرك

لا يتحرك الا بالطبيعة •

(الفصل الحادي والخمسون) **في الفصل الحادي والخمسون**  
 في الفصل الحادي والخمسون في ان المستديرة اقدم الحركات بالطبع والشرف (لان الحركة) في الكم ان كانت بالتمو والذبول فلا تخلو عن حركة مكانية في الكم وايضاً فلا بد من ورود الغذاء عليه ونفوذ فيه وكل ذلك بالحركة المكانية وان كان بالتخلخل والتكاثف فذلك لا يخلو عن استحالة فهي لا توجد الا بعد حركة مكانية وستعرف ان حدوثها بالحركة المستديرة والحركات المستقيمة ايضاً كذلك لانها ذوات بداية ونهاية ولما كانت المستديرة علمها باسرها كانت اقدم الحركات بالطبع والشرف ايضاً لانها لا توجد الا بعد استكمال الجوهر جوهره بالفعل ولا تكون سيلا الى فساد الجوهر ولا تنزل عنه امر الله في ذاته بل الزائل هو النسبة الى الامور الخارجية وهي ايضاً ثابتة كما ينالها قبل الاشتداد والتقص كما ينال في الطبيعة من الاشتداد اجزاء والقسرية من التثور اجزاء •

(الفصل الثاني والستون) **في الفصل الثاني والستون**  
 في الفصل الثاني والستون في ان الحركة المستديرة هي العلة لحدوث الحوادث (الحوادث) لا بد وان تكون اسبابها القريبة حادثة اذ لو كانت قديمة لزم من قدم اسبابها قدم مآلات اسبابها لو وجدت مع عدمها كان وجود تلك الميقات عند وجود تلك الاسباب ممكنة فيكون وجودها حين ما يوجد يستدعي علة زائدة فلا تكون الاسباب اسباباً هذا خلف • وتتمام تقرير هذه النكتة قد عرفته في باب العلل فثبت ان العلة القريبة للحوادث تكون حادثة والكلام فيها كالكلام في الاولى ويلزم التسلسل وذلك التسلسل اما ان يكون دفعة واما ان يكون بحيث يتقدم البعض منها على البعض والاوّل



باطل كما عرفته في باب الملل فتمين الثاني •

( فنقول ) تلك الامور اما ان تكون حوادث متفصلة آنية الوجود او تكون زمانية الوجود والاول يلزم منه تآلي الآتات وهو محال وايضاً فبتقدير جو از تآلي الآتات كانت الآتات متفصلة فلا يكون السابق واجب الانتهاء الى اللاتى فلا تكون علة وقد فرض كذلك هذا خلف وان كانت زمانية سيالة فهي الحركة فثبت ان الحوادث لا تحدث الا بالحركة • ( ونحقيقه ) انه اذا حدث في جسم امر لم يكن فقد حصلت لعله ذلك الامر الى الجسم نسبة لم تكن فلا بد من حركة فوجب قربا بعد بعد وبعدا بعد قرب او موازاة او تماسا ويحفظ بذلك اتصال الحوادث •

( و زيادة التحقيق فيه ) ان العلة قد تكون معدة وقد تكون مؤثرة اما المعدة بخافز تعد مهاعلى المدلول اذ هي غير مؤثرة في المدلول بل تقرب المدلول الى حيث يمكن صدوره عن العلة واما المؤثرة فانه يجب مقارنتها للآثر ومثال ذلك من الحركات الطبيعية هو ان الثقل في هويته لا يتهى الى حد من حدود المسافة الا ويصير ذلك الانتهاء سببا لاستعداده لان يتحرك منه الى حد آخر والمؤثر في تلك الحركة بالحقيقة هو الثقل ولكن لولا انتهاء التحرك بالحركة السابقة الى ذلك الحد لاستحال وجود تلك الحركة لان قبل الانتهاء الى ذلك الحد استحال ان يوجب الثقل تحريكه من هناك ولما تحرك الى ذلك الحد صار الثقل بحيث يمكنه ان يحركه من ذلك الحد والحركة من ذلك الحد كانت متمتعة الصدور عن الثقل وكانت بعيدة عن العلة ثم لما صارت ممكنة الصدور صارت قريبة وهذا القرب بعد البعد انما حصل بسبب الحركة السابقة فهذا هو المعنى بقولنا الحركة تقرب الملل الى ملولاتها ومثاله من الحركات الارادية ان من

اراد المضي الى الحج فان تلك الارادة السكّلية تكون سببا لحدوث ارادات جزئية مترتبة تكون كل واحدة منها مقربة الى الاخرى فانه لا يتهي الى حد من حدود المسافة الا ويكون انتهاءه الى ذلك الحد سببا لان يحدث منه قصد آخر جزئي الى ان يتحرك من ذلك الحد الى الحد الذي يليه والمؤثر في وجود تلك المقاصد الجزئية المتتالية المؤثرة في الحركات الجزئية التتالية هو القصد السكّلي وهو مقارن لجميع تلك الحوادث •

(واذا عرفت ذلك فنقول) ان لهذه الحوادث سببا قديما ازليا هو الواهب للصور ولكن فيضه موقوف على صيرورة المادة مستعدة لقبول ذلك الفيض وذلك الاستعداد بعد ما لم يكن انما يكون بواسطة الحركات والتغيرات حتى يكون كل سابق علة لان تستمد المادة لقبول اللاحق فاذا لا يمكن ان يحدث شيء من الاشياء الا بواسطة حركة تقرب العلة الى المعلول وتلك الحركة ايضا حادثة فلا بد قبلها من حركة اخرى فاذا لا غنى عن وجود حركة لا بداية لها والحركات المستقيمة لها بداية فاذا لا بد من حركة مستديرة • وبما يدل على ذلك ما ستعرف بعد ذلك من ان الزمان ليس له بداية ونهاية وتعرف انه متعلق بالحركة (وقد عرفت) ان الحركات المستقيمة ذوات بداية ونهاية فالحركة التي لا تكون كذلك هي المستديرة - وسنجيب عن شبه المنكرين لذلك في باب الزمان •

﴿ الفصل الثالث والخمسون في الحركة التي من تلقاء المتحرك ﴾

(من الناس) من فسر بها بالحركة الصادرة عن مبدأ في جسم متحرك من شأنه ان يفعل امعا لا مختلفة فعلى هذا التفسير النبات متحرك من تلقاء نفسه والملك ليس كذلك فانه ليس من شأنه ان يفعل حركات في جهات مختلفة •

(الفصل الثالث والخمسون في الحركة التي من تلقاء المتحرك)

(ومنه) من اشترط فيه ان يكون له مع ذلك ان لا يتحرك فان اخذ هذا مطلقا لم يكن الفلك كذلك وان اعتبر انه ان شاء ان لا يتحرك لا يتحرك ولا يشترط من شأنه ان شاء ان لا يتحرك دخل فيه الفلك فان التلك وان استحال عليه ان لا يشاء الحركة لكن يصدق عليه انه لو لم يشأ الحركة لا توجد • (ومنه) من لم يشترط الاكون الحركة صادرة عن الارادة وعلى هذا التفسير النبات غير متحرك عن تلقاه نفسه (وبالجملة) هذا بحث لفظي ولكل واحد ان يبره بما شاء •

الفصل الرابع والخمسون في بيان ان كل جسم فلابد وان يكون فيه مبدأ حركة وضعية او مكانية •

(فقول) ان كل جسم لا يكون فيه مبدأ ميل فان حركته يجب ان تقع لافي زمان وبانه ان كل جسم ميله الى مكان اشد فتعريكة عن مكانه اصعب ضرورة ان الشيء لا يكون مع المائق كهولا مع المائق فلو قد رنا جسما لا يكون فيه ميل اصلا وحركة محرك فلك الحركة اما ان تقع في زمان اول في زمان وعال ان تقع في زمان لانا لو حررنا جسما آخر ذا ميل الى مكان كانت حركته تقع في زمان اطول من زمان عديم الميل بسبب ذلك الميل الذي هو عائق عن هذه الحركة ولتقدر ان زمانه عشرة امثال زمان عديم الميل لكن كلما كان الميل اضعف كانت الحركة القسرية اسرع فلو قد رنا جسما ليس فيه من الميل الا عشر الميل الاول وجب ان يكون زمان تلك الحركة عشر زمان الحركة الاولى لكن زمان حركة عديم الميل ايضا عشر زمان الحركة الاولى فيكون زمان عديم الميل وذى الميل واحدا ولو قد رنا ميلا يكون نصف عشر الميل الاول وجب ان تكون زمان حركته نصف عشر زمان حركة ذى الميل الاول فتكون الحركة

(الفصل الرابع والخمسون في بيان ان كل جسم فلابد وان يكون فيه مبدأ حركة وضعية او مكانية •)

مع العائق اسرع من الحركة لامتص العائق (وذلك حال) وانما يمكننا ان نقسم الزمان باي قسمة شئنا ونقاومه على اى مرتبة اردنا لما قد ثبت ان الزمان يقبل القسمة ابدوان المراتب الممكنة في الاعراض القابلة للزيادة والنقصان غير متناهية •

(ولما بطل) هذا القسم لزم ان يقال ان حركة عديم الميل تحصل لافي زمان وذلك ايضا حال فاذا ما لا يكون فيه ميل يتمتع ان يكون متحركا وفي هذه الحجة مباحث تشبه المباحث المذكورة على مثل هذه الحجة في باب انقلاء فلا نريد هاتيا •

(حجة ثالثة على ذلك) وهي انا سنقيم الحجة على ان كل جسم طبيعي فله حيز معين وان امتضاءه لذلك الحيز بقوة موجودة فيه زائدة على الجسمية فاذا خرج ذلك الجسم عن ذلك الحيز فتلك القوة لا بد وان تحاول اعادة الجسم الى ذلك الحيز فاذا آفى كل جسم مبدأ حركة •

(حجة ثالثة) وهي ان المقصور على الحركة المستقيمة والمستديرة يختلف عليه تأثير القوى والاضيف من حيث ان القوى مطاوع والاضيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى انه يطلب البقاء على حاله من المكان او الوضع فدل ذلك على ان كل جسم يقبل النقل القسري عن مكانه او عن موضعه فقيه مبدأ ميل •

(الفصل الخامس والخمسون في ان الجسم الواحد لا يجتمع فيه مبدأ ميل مستقيم ومستدير •)

(انه لا يجوز) ان يكون في الجسم الواحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة حتى انه عند كونه في حيزه الطبيعي يتحرك على الاستدارة وعند كونه

(الفصل الخامس والخمسون في ان الجسم الواحد لا يجتمع فيه مبدأ ميل مستقيم ومستدير)

خارجاً عنه يتحرك الى الاستقامة لانه عند حصول مبدأ الميل المستقيم اما ان يكون فيه مبدأ الميل المستدير اولا يكون فان لم يكن فتد حصوله في ذلك الحيز وجب ان لا يحصل ايضا (الله) الا اذا قيل انه يحدث فيه ذلك الميل لكنه حيث لا يكون غريباً له بل يكون تاباً بالحصوله في مكانه الطبيعي وذلك لا يوجب ميلاً من حالة الى حالة مثلاً ولا هر با عن شيء الى مثله \*

(ولا يمكن ان يقال) القوة النفسانية هناك تأخذ في التحريك على الاستدارة لانك خير بان التحريك الخارجى مما لا يقبله الجسم الاوله بحسب طبيعته مبدأ ميل لازم له \*

(فان قيل) اليس ان الطبيعة تقتضى الحركة اذا كان الجسم في غير الحيز الطبيعي والسكون اذا كان في حيزه الطبيعي فلم لا يجوز ان يقال الطبيعة تقتضى الميل المستقيم في مثل الاجسام اذا كان خارجاً عن حيزه الطبيعي والميل المستدير اذا كان في حيزه الطبيعي \*

(فقول) الطبيعة في اقتضاء السكون يجوز ان توقف على الحصول في حيزه الطبيعي وما في اقتضاء الميل المستدير فلا يجوز ان توقف عليه لان اجزاء المكانات متشابهة ومن المستع ان يكون الحصول في المكان مما يقتضى زوالاً عن حالة الى حالة تشابهها من كل الوجوه فظاهر ان الجسم الذي فيه مبدأ ميل مستدير لو كان فيه مبدأ ميل مستقيم لوجب ان يكون عند حركته المستقيمة متحركاً على الاستدارة لكن الاستقامة والاستدارة على ما عرفت لا تبدلان الزيادة ولا النقصان وما كان كذلك استحال ان يحصل من امتزاجها شيء متوسط بينهما فاذا يكون ذلك الجسم متوجهاً بحركته المستقيمة الى ذلك الحيز ومنصرفاً عنه بحركته المستديرة دفعة واحدة وذلك محال فثبت

ان كل ما كان فيه مبدء ميل مستقيم يستحيل ان يكون فيه مبدء ميل مستدير.

### ﴿ الفصل السادس والخمسون في الحركة القسرية ﴾

(وهي التي) -بها يكون خارجا عن المتحرك وذلك مثل المرمى والمدحرج (فتقول) الاقوال الممكنة فيه هي ان الهرك اما ان يكون موجودا في المتحرك المقسود او يكون خارجا عنه فان كان موجودا فيه فلما ان يكون باقيا الى آخر الحركة او لا يكون فان كان غير باق فهو الذي يقال ان كل حركة تولد حركة اخرى وان كان باقيا فهو الذي يقال ان القاسر افاد الجسم قوة بهرك بها واما ان لم يكن الهرك موجودا فيه فلا علة يكون جسمافا ان يكون على سبيل ان جسمافدا به يجذب به او على سبيل ان جسمافقه بدفعه فالماذهب الممكنة هذه الاربعة (الاول) قول من يقول الهواء المتقدم ينطف الى الخلف فيدفع المرمى بقوة (الثاني) قول من يقول القاسر يدفع الهواء المرمى جميعا لكن الهواء اللطيف فيندفع لاسرع فينجذب به الجسم الموضوع فيه (الثالث) قول من قال الهرك بفعل حركة وتلك الحركة تولد اخرى وهلم جرا (الرابع) قول من يقول الهرك فيدفع المتحرك قوة محركة الى جهة مخصوصة ثم ان تلك القوة لا تزال تضغط بمصادمات الهواء المخروق الى ان تعير مغلوقة للطبيعة فتستولي الطبيعة وتعيد الجسم الى حيزه الاصلي والحق هذا الاخير.

(ولمكريه) شكان (الاول) ان القوة المحركة الى فوق هي صورة النار فلو وجدت في العبر هذه القوة لكانت عرضا في العجروقة وكانت جوهراف في النار فان شئ الواحد يكون جوهراف وعرضا (الثاني) لو كان الهرك افادة قوة لكان كمال فاما في الابتداء لكان ليس كذلك لان الحركة القسرية

تشد في الوسط •

(ونقول) اما المذهبان الاولان وهما الدفع والجذب فباعلان لان الحركة الجاذبة والدافعة ان لم تبقا بعد مفارقة الهرك القاسر فلحركة القسرية علة غيرهما وان بقيتا فالكلام في احتياجهما الى العلة كالكلام في نفس الحركة القسرية (ثم نقول) ان قول من قال الهواء للطافته يندفع اسرع فينجذب الجسم الموضوع فيه باطل من وجهين (الاول) ان حركة الهواء لو كانت اسرع من حركة السهم لكان نفوذه في الحائط اشد من نفوذ السهم فيه وليس كذلك فان الهواء تدفقه الاجسام القائمة في وجهه واما السهم فقد ينفذ (فان قيل) السبب في ذلك النفوذ ان الذي يلي نصل السهم قد ضعف والذي يلي فوقه بمد على قوته (فنقول) يلزم ان يكون السهم اسبق من الهواء ولكن الهواء اسبق منه عندهم وايضا فلو كان السهم اسبق من الهواء لم يكن المنفذه في الحائط الهواء الذي قدمه وهم لا يقولون بان الهواء الذي خلقه يدفقه فلل سبب فيه ان السهم يجذب الهواء الذي خلقه ثم ذلك الهواء المنجذب يدفعه دفعا اقوى من ذلك الجذب وحيث يكون المجذوب اشد انجذابا من الجاذب الملازم له وهو محال (الثاني) الهواء انما يمانع الانتقال المحمولة عن الرسوب بحركة شديدة يصير بها مقاما لخرق النصل والرياح اذا هبت على الغصان الشجرة هشمها مع انها لا تحمل السهم لو وضع فيها فالهواء الذي ينقل الحجر الكبير اذا كان اجتيازه بقرب الاجسام الصغار وجب ان يكسرها وان لم يكن كذلك بطل ما قالوه (واما مذهب القائل بالتوليد) فباطل لانه يوجب كون الحركة الثانية مملولة الاولى عند عدم مفاقا فبطلت المذاهب الثلاثة بقي ان يكون الحق هو الرابع (واما الذي قالوه) من ان تلك القوة تكون جوهرًا وعرضًا

وعرضاً فالجواب عنه ان الصورة المقومة للنار هي مبدء الميل الصاعد واما مبدء الميل الصاعد في الحجر فيجوز ان يكون مخالفاً للصورة النارية لجواز ان يكون الواحد النوعي له علان مختلفتان واما ان الحركة القسرية تشتد في الوسط فقد ذكرنا على ذلك في باب الميل وبالله التوفيق •

### ﴿ الفصل السابع والخمسون في اقسام الحركة القسرية ﴾

( اما في الابنية ) فقد تكون خارجة عن الطبع فقط مثل جر الحجر على وجه الارض وقد تكون مع ذلك مضادة للذي بالطبع كتحريرك الحجر المرمى الى فوق وايضاً فقد تكون بالجذب وقد تكون بالدفع واما العمل فهو بالمرضية اشبه والتدوير القسري مركب من جذب ودفع وقد تكون بسبب تعارض الحركتين كما في السيكة المذابة فان الجزء المستقر منها يظله الحر فيصده بالاغلاق فاذا غلى حدث فيه ميل الى حيزه الطبيعي وانما يشتد عند مقارنة المستقر ولاجل اشتداد القوة عند المقارنة ما كان من الحجر النازل اصعب من اشالة المستقر واذا حدث هذا الميل قاوم مقتضى التسخين ومال الى اسفل ونحى مستقره وقد عرض له ان اسفل مثل ما عرض له من التصمد فحدثت حركة مستديرة تكون استدارتها الى المستقر بل فيما بين الملو والمستقر •

( واما الدحرجة ) فربما كانت عن سبيين خارجيين وربما كانت عن ميل طبيعي مع دفع او جذب كالكرة التي ترمى من الملو •

( واما في الكم ) فالزيادة مثل العظم الكائن بالا ورام والسمن المحتاب وفي التخلخل كانبساط هواء القارورة اذا مضت مصاصيداً والتقصان فكذلك البول الذي يكون بسبب الامراض واما الذي من الشيفوخة فانه بالقياس الى طبيعة العالم الطبيعي وبالقياس الى ذلك الشخص خارج عن الطبيعي •



(واما في الكيف) فالاستعالة الطبيعية في الحال و الملكة كانهضة الحاصلة بالبحرانات وفي المحسوسات مثل الماء الحار اذا استحال بطبيعته والقسرية فكما استعالة الماء الى الحروا اما الوضع القسري فهو كما ينبغي الخشب المستقيم بالقسرفانه اذا خلى سبيله من غير كسر او ررض رجع الى الوضع الاول واما الكون فقد يكون طبيعيا مثل تكون الجنين والنبات من المنى والبذور وقد يكون قسريا مثل احداث النار بالقدح و اما الفساد فقد يكون طبيعيا مثل الموت الهرمى وقد يكون قسريا كالموت بالقتل او السم •

### الفصل الثامن والخمسون في ماهية علة الحركة القسرية

(ظاهر كلام الشيخ) يدل على ان ذلك هو الميل فانه قال اصح المذاهب مذهب من يرى ان المتحرك يستفيد ميلا عن المحرك (اقول) ان معنى الميل نفس المدافعة فهي لا تكفي في الحركة القسرية لان المدافعة الحاصلة بالقاسر لا تبقى بعد مفارقتها وان عني به علة المدافعة فالامر كما قاله (وتحقيق القول) فيه اننا في الفصول السابقة ان الموجود الواحد يستحيل ان يشتد ويتنقص بل المشتد والمتنقص هو الموضوع في ذلك العرض وهما هنا الميل القريب اما ان يضمف بمصادمات الهواء المخروق ولا يضمف فان لم يضمف وجب تناؤه وان لم يعد المرمى الا بعد مصاكنه - سطح الفاك فان ضمف فلا يتخلو اما ان تكون ذاته باقية عند الضمف او لا تكون وحال ان تكون ذات هذه المدافعة تبقى مع الاتقص كما يعلم وان لم يبق فالميل الاول قد عدم وحدث ميل آخر •

(وعند ذلك نقول) لا بد وان تكون هناك ميول متوازية فان لم يكن اسكل واحد منها وجود الا في الآن لم تتالي الآتات فاذا لا بد وان يبقى كل واحد منها زمانا ثم يكون عدمه في الآن الذي يوجد فيه الميل المذهب له

ولاحاجة هاهنا الى فرض آئين لينعدم في احدهما الميل الاول وبوجود في الثاني  
الميل الثاني حتى يلزم سكون بينهما بل كما ان الصورة الكائنة تحدث في آن فساد  
الصورة الفاسدة فكذلك هاهنا (لكن يبقى) اشكال واحد وهو ان الميل الاول  
لما عدم فالسبب لحديث الميل الثاني فان كان هو الميل الاول يلزم ان يكون  
المدوم علة للموجود وهو بعينه مثل مذهب اصحاب التوابع فمنه هذا الاشكال  
يطلب على الظن ان الاشبه وجود قوة مخوفة الذات في جميع زمال الحركة  
من غير ان يقع فيها اشتداد وتقص وتكون الميول متبدلة وتكون القوة في اعطاء  
الميول القسرية كالطبيعة في اعطاء الميول الرضوية (بقي اشكال آخر) وهو  
ان تلك القوة اذا كان لا يضمنها ثواب مصادمات الهواء الخروقي ومصادماته  
بل هي باقية كما كانت في اول الامر فالذي يضمنها (فنقول) القوة انما تكون  
قوة اذا كان من شأنها التأثير فاذا بلغ الهواء عند الاندفاع الى القدم في التمدد  
والصلب الى حد لا تقبل تأثير تلك القوة انعدمت القوة فهذا ما عندي في هذا  
الباب \*

### الفصل التاسع والخمسون في الحركة التي بالمرض

(الشيء) اذا لم تبدل احواله بل تبدلت احوال ما يتحركه فاذا انصب  
مقارنه اليه كان ذلك حركة بالمرض فلتكلم اولاً في الحركة الرضوية الالينية  
والوضوية (فنقول) المتحرك بالمرض في الالين قد يكون بحال تصح عليه  
الحركة الالينية وقد لا يصح عليه ذلك اما الذي يصح عليه ذلك اما في الالين  
فكذلك فنقول في الصندوق وهو ساكن او القاعد في السفينة والصفينة تنقله واما  
في الوضع فكذلك الكرة التي تكون في جوف كرة اخرى وتكون ملتصقة بها  
بحيث يستمع تبدل النسبة التي بينهما فاذا تحرك المحيط ولم تبدل نسبة المحيط

الى المحيط لم يتبدل الوضع الذي لها بالقياس الى المحيط لاستمرار تلك النسب وبقائها ويتبدل الوضع الذي لها بالقياس الى غير تلك الكرة المحيطة لتبدل المحاذاة التي كانت لها الى تلك الاشياء (واما المتحرك بالعرض) الذي ليس من شأنه ان يتحرك فهو مثل الصور والاعراض الحادثة في الجسم فانها تكون مختصة بالاحياز تبعاً لاختصاص الجسم بها وتصح الاشارة اليها تبعاً للاشارة الى الجسم فاذا تحرك الجسم وتبدلت الجهة المصابة بالاشارة تبدلت الاشارة ايضا الى تلك الاعراض فيقال عند ذلك انها تحركت واما الشيء الذي لا يكون جسماً ولا حالاً في الجسم فيستحيل ان يقال انه متحرك بالعرض •

(واذا عرفت) ذلك في الحركات المكانية والوضعية فاعرفه في سائر الحركات فانه يقال للشيء انه اسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو بل جسم آخر يقارنه وان كان هو هو بالذات لكن بغيره بالاعتبار كقولنا البناء اسود فان السواد ليس موضوعه الجسم مع البنائية بل نفس الجوهر وقد يقال لموضوع الموضوع ايضا مثل ان الجسم موضوع للسطح والسطح للون فاتصاف الجسم بالسواد يكون بالعرض واما الحركة في السكون فلم يستبرأ فيها هذا الاعتبار •

(الفصل الستون في الفرق بين التحريك والتحريك)

### ﴿ الفصل الستون في الفرق بين الحركة والتحريك والتحريك ﴾

(ظن بعضهم) ان التحريك عبارة عن نسبة الحركة الى الفاعل والتحريك عبارة عن نسبتها الى المنفعل وهو باطل لان نسبتها الى الشيء وصف لها لا لغيرها والتحريك وصف الفاعل فاذا التحريك نسبة للفاعل الى الحركة والتحريك نسبة للمنفعل اليها وان كانت نسبتها اليها لا تنفك من نسبتها اليها •

(الفصل الحادى والستون في احوال الملل المحركة)

﴿ الفصل الحادى والستون في احوال الملل المحركة ﴾

(المحرك) كما علمت قد يكون بالطبيعة وقد يكون بالارادة وقد يكون بالقصر وقد يكون بالعرض وكل ذلك اما بالذات واما بالعرض واما قريبا واما بعيدا واما كليا واما جزئيا واما خاصا واما عاما واما بالقوة واما بالفعل واما بسيطاً واما مركباً والمحرك بالذات فلما ان يكون بواسطة اولاً بواسطة والواسطة لا يخلو اما ان تكون متحركة من تلقاء نفسها او لا تكون فان لم تكن فاما ان تكون متصلة بالمحرك كيد الانسان ونسج اداة واما ان لا تكون متصلة به ونسج آلة ووربما لم يتميز في الاستعمال بين مفهومى اللفظين وان كانت الواسطة متحركة من تلقاء نفسها ثم يكون لها محرك فالاولى ان يكون ذلك المحرك غايه لها مثل الهبوب او ضد الغايه مثل الخوف والهروب وايضا فالحركات اما ان لا تكون متحركة او تكون فان كانت متحركة فلا بد من الانتهاء الى ما لا يكون متحركا لاستحالة الدور والتسلسل والشئ الذى هو اول الحركات المتحركة يجب ان نتكلم فيه •

(فقول) ان كل متحرك فلا بد فيه من قوة تكون مبدأ قريبا لتلك الحركة فان سبب تلك الحركة الخاصة ليس هو الجسمية العامة ولا اصرا خارجا لان ذلك الخارج ان كان جسما كان لاول الحركات المتحركة جسم آخر يحركه فلا يكون هو الاول بل الذى يحركه وان كان ذلك المحرك الخارجى مجردا لم ينقص من هو بقبول تلك الحركة عن ذلك المجرد الا اذا تميز عن سائر الاجسام بخصوصية وتكون تلك الخصوصية هي المبدء القريب لتلك الحركة ويكون المفارق مبدأ بعيدا وذلك هو الحق فالحركة من هذا الوجه دلت على وجود المفارق •

« ولا اصرا خارج »

﴿ الفصل الثاني والستون في المناسبات بين التحركات والتحركات ﴾  
 ( قلنضع ) محر كاو متحر كاو مسافة وزمانا و لست نحن المحرك على انه مبده لمحركة  
 طبيعية وعلى انه مبده جذب وعلى انه مبده دفع وعلى انه حامل ولتأمل ما يلزم من  
 اصناف المناسبات ولنضع محر كاو محرك متحر كاو مسافة زمانا ولنظر هل نصف  
 المحرك يحرك المتحرك بينه في ذلك الزمان نصف تلك الحركة او اقل او اكثر  
 ( فنقول ) من الناس من زعم ان التنصيف يؤدى بالمحرك الى ان لا يحرك  
 وبالمحرك الى ان لا يحرك فحينئذ لا ننظر في هذه المناسبات وقد ابطالنا ذلك  
 فيما مضى ولو كان كذلك صح لنا وجوب النظر في هذه المناسبات ( امه او لا )  
 فن المحركات ما اذا نصف لم تبقى له قوة مثل الحيوان ( وامانا يا ) فلان ذلك  
 لو كان ممكنا فانه لا يجب ان لا يكون نصف المحرك قويا على شئ من التحريك  
 مثل السفينة التي تحركها مائة نفس في يوم واحد فربما لا يلزم ان يقدر  
 الخمسون على نقلها شيئا نعم يجب ان يكون لكل واحد من تلك الاجزاء اثر في  
 الاعداد مثل النقرة الحادثة في الصخرة عن مائة قطرة فانه لا يجب ان يكون  
 لكل واحد من تلك القطرات تأثير في التقرب لا بد من تأثير في الاعداد  
 وذلك بان تصير الصلابة آخذة في الضعف فاذا تكامل الضعف بسبب القطرات  
 فحينئذ تحصل النقرة من القطرة الواحدة التي تكون بمذالك فان فرضنا  
 التنصيف في المتحرك فالمشهور ان المحرك يحرك نصف المتحرك في ذلك  
 الزمان في نصف المسافة او يحرك في تلك المسافة في نصف ذلك زمان وهذا  
 ليس بنقيض وامافي المحرك الطبيعي فانه متى يتصفف المحرك لا بد وان يتصفف  
 القوة المحركة لان قوة نصف الجسم نصف قوة كل الجسم وامافي الحامل  
 فيجوز ان لا تبقى قوته بان تقطع نصف تلك المسافة عند كونه فارغا فضلا عما

إذا كان منه نصف المهيول (وإما الدافع) الزاوي فربما عرض له أن يفعل في الأقل أشد مما يفعل في الأقل فيفضل في النصف أشد مما يفعله في النصف فلا تبقى تلك النسبة على أن المرمي لا تشابه السرعة والبطء في حد وده بل المتأخر منه ابتداءً ويقال الوسط منه أقوى فلا تكون هذه النسبة محفوظة وكذلك الجاذب فإن الجاذب إما أن يجذب بأن يجذب الجذب وإما أن يجذب بقوة التي فيه ولتلك القوة حداليه ينتهي تأثيرها في المنجذب فما خرج من ذلك لا يلزم أن يؤثر فيه فلا يلزم أن يكون كلما جعلنا المتحرك أصغر أن يكون جذب به من المكان البعيد أسهل •

(وإن فرضنا) التنصيف في الزمان فالمشهور أن ذلك المحرك يحرك ذلك المتحرك في نصف ذلك الزمان في نصف تلك المسافة وهو غير واجب فإنه ليس يلزم أن يساوي المقطوع في نصف زمني المرمي لافي القسري ولا في الطبيعي علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطء • •

(وإما المحرك) في نصف المسافة فالمشهور والحق على قياس ما ذكرنا وإما اعتبار نصف المحرك مع نصف المتحرك فالمشهور حفظ النسبة ولكننا بينا أن المحرك يحتمل أن لا يكون قابلاً للتنصيف وبتهدير احتماله لذلك فيحتمل أن يكون تحريك النصف للنصف إبطاً من تحريك الكل للكل فأن تزيد القوة سبب من أسباب اشتدادها •

(وإما نصف المحرك) في نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة والحق فيه ما علمت وكذلك القول في نصف المحرك في نصف المسافة وإن لم تكن التنصيفات من التنصيفات وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك والمتحرك والحركة والمسافة والزمان من حيث هي متناهية وغير متناهية

فأي هذه إذا تنهى تنهى الآخر لأن هذه الخمسة متطابقة متعاقبة ولو كان واحد منها متناهياً والآخر غير متناه لما بقي التقابل فهذا آخر كلامنا في الحركة فلتتكم الآن في الزمان واحكامه •

### ﴿ الفصل الثالث والستون في وجود الزمان ﴾

(من الناس) من انكر ان يكون للزمان وجود في الخارج واحتج اذلك بامور خمسة •

(اولها) ان الزمان لو كان موجودا لكان اما ان يكون منقسما او غير منقسم فان لم يكن منقسما لم يكن متغنيا فيلزم ان يكون الحاصل في هذا اليوم حاصلا في زمان الطوفان بل يكون حاصلا حين كان معدوما فيلزم اجتماع النقيضين وارتفاع التقدم والتأخر بين الموجودات وذلك باطل بالبدية (وان كان منقسما) كان غير حاصل بجميع اجزائه والاعاد المحال بل هو منقض سيال فيكون منه ماض ومنه مستقبل وهما معدومان لا محالة واما الحاضر فهو ان كان منقسما وهو منقض كان بمضه ماضيا وبمضه مستقبلا فلا يكون الحاضر حاضرا هذا خلف وان لم يكن منقسما كان ذلك هو الآن وهو محال لثلاثة اوجه •

(اما اولا) فلان الآن طرف الزمان والشئ اذا لم يكن موجودا في نفسه امتنع ان يكون له طرف موجود •

(واما ثانيا) فلانه عند مثبته مشترك بين القات وبين ماضيه وجود فيكون الآن - ببال اتصال المدوم بالموجود هذا خلف •

(واما ثالثا) فلان ذلك الآن اما ان يبقى واما ان لا يبقى ومحال ان يبقى لانه لو بقي فان كان - سيالا كان منقسما فلا يكون الشئ الواحد باقيا وان لم يكن - سيالا كان

(الفصل الثالث والستون في وجود الزمان)

كان العاقل في آخره والعاقل في اوله حاصلا دفعة واحدة وهو محال واما ان انعدم فان كان عدمه متدرجا عاد الهال وان كان دفعة لم يكن عدمه مقارنا لوجوده بل كان في آن آخر فان كان بينهما زمان عاد الهال وان لم يكن بينهما زمان فقد ثبت تنالي الآتات ويلزم من تنالي الآتات وجود الجزء الذي لا يتجزى كما ثبت •

(ونائيا) لو كان الزمان موجودا نائبا لكان لاجل ان الحركة من حيث هي حركة محتاجة الى الزمان والحركة من حيث هي حركة غير محتاجة الى وجود حركة اخرى والازم التسلسل واذا كان كذلك فكل حركة فهي من حيث هي هي مستتمة زمانا كما ان كل حركة فهي من حيث هي هي مستتمة مكانا واذا وجدت الحركات مما كانت ازمتهامما معينة تمنع ان يتقلب (المع قبلا او بعدا) وتلك هي المية الزمانية فاذا آلت تلك الازمنة زمان يحيط بها وذلك المحيط ايضا يكون مع تلك الازمنة فيكون هناك زمان آخر يحيط بها والكلام فيها كالكلام في الاول فيلزم وجود ازمته يحيط بعضها بالبعض لا الى نهاية والازمنة نابعة للحركات فهناك حركات مختلفة يحيط بعضها بالبعض وهي لا الى نهاية فيلزم منع وجود اجسام بغير نهاية وذلك محال •

(ونائيا) لو كان لزمان موجودا لكان منقسما على ما ينقسم عليه لا على ما ينقسم عليه لا على ما ينقسم عليه (ونائيا) لو كان لزمان موجودا لكان منقسما على ما ينقسم عليه لا على ما ينقسم عليه لا على ما ينقسم عليه

بعض اجزائه قبل البعض وتلك القليلة ليست بالذات وبالنية لوجهين •  
(اما اولاً) فلان الملة واجبة الحصول مع الملول وها هنا الجزء القبل محتج الحصول مع الجزء البعد •

(وامانائيا) فلان الجزء الذي فرض علة اما ان يكون عليه لما هيته اوللوازم حاجته او اموار ما هيته والا ولان يوجب ان تكون الملة معلقة للملول

ان يشبث



والاكانت علة نفسها فاذا كل جزء يفرض في الزمان فهو مخلف في الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء التي يمكن فرضها فيه غير متناهية فذلك الاجزاء حاملة بالفعل لان امتياز الأمور المتخالفة بالماهية لا يتوقف على الفرض والا اعتبار وذلك محال لان كل واحد من تلك الاجزاء غير قابل للقسمة والا كانت الاجزاء الممكنة فيه متميزة بالفعل فلا يكون واحدا وقد فرض كذلك وحيث ينظم تركيب الزمان من الآتات المتتالية ويلزم منه تركيب الجسم من الاجزاء الغير المتجزية •

(واما ان كانت) علية الجزء المتقدم للجزء المتأخر من جملة الموارض المتعارفة فهو محال لوجهين •

(اما اولاً) فلان كل ما كان كذلك كان جائز الزوال فاذا يمكن ان يكون الامس قدما والقدامس وذلك محال •

(واما ثانياً) فلان الجزء المتقدم اذا كان ممكنا ان يكون هو بينه متأخرا كان حصول القبية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم وكذلك القول في الجزء المتأخر فيلزم ان يكون للزمان زمان هذا خلف (ثبت ان) تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ليس بالذات ولا بالطبع ولا بالشرف بعين ما ذكرناه ولا بالمكان لان الزمان ليس بمكاني فهو اذا بالزمان لان اصناف التقدم ليست الا هذه باتفاق الفلاسفة فاذا للزمان زمان والكلام فيه كالكلام في الاول فيكون اسكل زمان زمان لا الى نهاية •

(ورابعا) هو ان المعقول من الزمان الامر الذي يكون به تقدم الاشياء بعضها على البعض وتأخر الاشياء بعضها عن البعض التقدم والتأخر اللذين امتنع ان يوجد التقدم والتأخر معا فهذا المعنى لو ثبت لكان متطفا بالحركة بالادلة

بالادلة التي يذكرها اصحاب ارسطو لكن هذا المعنى قد يوجد في الموضع الذي يستعمل فيه وجود الحركة فان الباري تعالى لا شك انه موجود مع كل حادث يحدث ويكون قبلا لكل حادث من تلك الحوادث قبل حدوثها ومما وعند حدوثها فاذا قطعنا النظر عن سائر انواع التقدم اعني التقدم بالمعية وبالشراف وبالطبع وجردنا النظر الى انه سبحانه وتعالى كان موجودا مع عدم هذه الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها كانت قبلية لها نارة ومعية لها اخرى من هذا الاعتبار المخصوص كقبلية سائر الاشياء بعضها على بعض ومعيها فاذا كانت هذه القبيلة والمعية حاصلتين في حقه تعالى مع استحالة حصول الحركة وتخير علمنا ان حصول التقدم والتأخر من هذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة .

( ولا يندفع هذا الكلام ) بمقالة الشيخ وهو ان معية التخيير مع التخيير تكون بالزمان ومعية الثبات مع التخيير بالدهر فيكون الدهر محيطا بالزمان ومعية الثبات مع الثبات بالسرمد فيكون السرمد مبائنا للزمان واما الدهر فهو محيط بهما لان هذه هيولات خالية عن التحصيل والتحقيق لوجهين .

( اما ولا ) فلانا لما رأينا عندما وتأخرا ومعية لبعض الحوادث مع بعض ثم اختلفنا في ان هذه الموارض هل هي لاجل الزمان الذي هو مقدار الحركة ام لا فلما رأينا ثابته حيث لا تثبت فيه الحركة اصلا علمنا ان ثبوت هذه الامور غير متعلق بالزمان الذي هو مقدار الحركة .

( واما ثانيا ) فلان هذا الدهر الذي ثبتونه اما ان يكون امرا وجوديا في الخارج او لا يكون فان لم يكن له ثبوت في الخارج بطل القول بالزمان لانه لما جاز ان تكون المعية بين الثابت وبين ما ليس بثابت لاجل امر ليس بوجود

في الخارج جلازان تكون معية المتغير مع المتغير لاجل امر ليس بموجود في الخارج ( وان كان ) الدهر موجودا في الخارج فلما ان يكون ثابتا ويكون منقضيًا فان كان ثابتا استحال ان يخلق على الزمان المنقضى اذ لو جاز ان يتغير الزمان المنقضى بالدهر الثابت لجاز ان تتقدر الحركة بالدهر وحيث لا يحتاج الى الزمان وان كان منقضيًا استحال ان يطابقه على الثابت اذ لو جاز ان يتغير الثابت بالمتغير ويتحدد بالمتغير جاز ان تتحدد الامور الثابتة وتتقدر بالزمان وحيث لا يحتاج الى الدهر ثبت ان التقدم والتأخر والمية على الوجه المخصوص لا حاجة بها الى وجود مقدار الحركة فبطل القول بالزمان •

( وخامسها ) لو كان الزمان موجود الكاز مقدارا للحركة بالادلة التي ذكرها اوسطا ولكنه يستحيل ان يكون مقدار الحركة لان الحركة كما بينا لها مقيان • ( احدهما ) الكون في الوسط وهو حاصل في الآن ولا ينطبق له بالزمان لوجهين ( اما اولها ) فقد صرح الشيخ بذلك في باب الحركة ( واما ثانيا ) فلان كل آن يفرض فانه يوجد اجسم فيه عند كونه متحركا حاصل في الوسط •

( وثانيهما ) الحركة بمعنى قطع المسافة فهي مما لا وجود لها في الخارج على ما بينه الشيخ فاذا كان الزمان متاق الوجود به لوهي لا وجود لها في الخارج كانت الزمان متعلق الوجود بالوجود له في الخارج فلا يكون للزمان وجود في الخارج ولما ثبت ذلك ظهر ان الحق ان وجود الزمان كوجود الحركة بمعنى القطع وكما ان الذهن لما ارسمت فيه صورة المتحرك عند كونه في المكان الاول ثم قبل زوال تلك الصورة ارسمت صورته عند كونه في المكان الثاني فحيث يشعر الذهن بالصورتين معا على انها شئ واحد ممتد وان لم يكن لذلك وجود في الخارج فكذلك الزمان وجوده في الذهن فقط فالمتحرك قريبا من بداية

المسافة ونهايتها لكن القرين لا يوجدان دفعة في الخارج بل توجد في النفس صورتاهما مع صورة الواسطة فينشئ شمر الذهن بجميع تلك الامور على انها امر واحد لكن ليس لذلك وجود في الخارج كما ليس للحركة \*

( واما الامر ) الوجودي في الخارج فليس الاقرب متجدد متوهم بتجدد معلوم ازالة للا بهام كما يقال آتيك عند طلوع الشمس فان طلوع الشمس معلوم ومحيث وهو فاذ اقرب ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الابهام ولوان الوقت قرنه حادث آخر مثل قدوم زيد اصلحة ذلك صلوح طلوع الشمس لكن طلوع الشمس لما كان اهم واعرف واشهر كان بهذا التوقيت اولى فهذا ما يمكن ان بقوله نفاة الزمان وان كان اكثره غير مذكور في الكتب ( واعلم ) اني الى الآن اوصات الى حقيقة الحق في الزمان فليكن طمعك من هذا الكتاب استقصاء القول فيما يمكن ان يقال من كل جانب واما تكلف الاجوبة الضيفة تعصبا للقوم دون قوم ونذهب دون مذهب فذلك ممالا افضل في كثير من المواضع وخصوصا في هذه المسئلة \*

( و حاصل ما ذكره الشيخ ) في الجواب عن الشبهة الاولى ان قال - لعلنا ان الزمان ليس موجودا في الآن ولا في الماضي ولا في المستقبل ولكن لم قلتم انه لو كان موجودا لكان وجوده اما في الآن واما في الماضي واما في المستقبل لان الوجود المطلق اعم من الوجود في الآن او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ليس انه اذا قيل لو كان المكان موجودا لمكان وجوده اما في المكان واما في طرف منه كان هذا القول قولنا كاذبا فكذلك اذا قيل لو كان الزمان موجودا لمكان وجوده اما في الماضي واما في المستقبل واما في الآن الذي هو طرفه وجب ان يكون قولنا كاذبا بل الزمان

موجود مع انه ليس وجوده في الماضي ولا في المستقبل ولا في الآن لا نأ  
لا نفي بالزمان الا الامكان المقترض بين سببه المسافة ومنها الذي يمكن  
ان يقع فيه حركة مخصوصة على قدر مخصوص من السرعة فاذ لم يكن الزمان  
موجودا لم يكن هذا الامكان موجودا ولما هو ثابتا بالضرورة ان لهذا  
الامكان وجودا اعلمنا ان الزمان موجودا وان لم يكن وجوده حاصل في الماضي  
او المستقبل او الآن.

( هذا حاصل ما قاله الشيخ ) ولكنه مع ذلك مشكل فان اثبات الوجود  
لشيء مع انه لا يكون موجودا في الحال ولا انه كان موجودا في الماضي  
ولا انه سيصير موجودا في المستقبل متعذر أليس ان الشيخ نفسه لما بحث عن  
مفهوم قولنا الحركات الماضية غير متناهية فقال ان معنى ان الحركات الماضية  
امور موجودة موصوفة بوصف اللانهاية فذلك كاذب لانها لو كانت  
موجودة لكان وجودها اما في الماضي او في المستقبل او في الحال ولما لم يكن  
لذلك المجموع من حيث هو مجموع وجود في احد هذه الاوقات الثلاثة  
فهو غير موجود اصلا فاذا كان الشيخ يستنتج من نفي حصول الشيء في الماضي  
وفي المستقبل وفي الحال نفي حصوله مطلقا فكيف زعمنا ان الشيء قد يكون  
موجودا وان لم يكن له وجود في احد الاوقات الثلاثة .

( وبالجملة ) فشكل من رجع الى نفسه علم ان الشيء الذي لا يثبت له لافي الحال  
ولا في الماضي ولا في المستقبل ولا يمكن الاشارة اليه في وقت من الاوقات انه  
الآن قد حصل بالحكم بشيئته مع ذلك محال فانه لا معنى للمدم الا ذلك  
واما قوله ان الحصول في الماضي او الحال او المستقبل كل ذلك اخص من  
مطلق الحصول ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم فهو ضيف لان كل واحد

من هذه الأقسام وان كان اخص من مطلق الحصول الا ان العقل لما حصر مطلق الحصول في مجموع هذه الأقسام لزم من ارتفاعها بأسرها ارتفاع مطلق الحصول كما ان الواجب والممكن لما كان كل واحد منهما وان كان اخص من مطلق الوجود الا ان العقل لما حصر مطلق الوجود فيها لا جرم لزم من ارتفاعها بأسرها ارتفاع الوجود فكذلك هاهنا ( وبالجمله ) فتي حصر العقل طبيعة في مواضع مخصوصة فانه يلزم من ارتفاع تلك المواضع بأسرها ارتفاع تلك الطبيعة .

( والذي يمكن ) ان اتوله في دفع اصل الشبهة ان اعارضها بالحركة فان الحس دال على وجودها وشاهد بكونها موجودة في الاعيان مع ان التقسيم الذي ذكرناه قائم بينه في الحركة ولكننا قد بينا ان الحركة لفظه تطلق على منيين ( احدهما ) الحركة بمعنى القطع وقد بينا ان ذلك لا وجود له في الاعيان فالزم ان الذي هو الامر الممتد الذي يكون مطابقا للحركة بمعنى القطع يستحيل ان يكون له وجود في الاعيان ( وثانيهما ) الحركة بمعنى الكون في الوسط وهو من جملة الامور التي يمكن حصولها في الآن وهو امر واحد ثابت مستمر من اول المسافة الى آخرها والحركة بمعنى القطع امر وهمي اعني يحصل بسبب استمرار ذلك الممتد من اول المسافة الى الآخر ( فيجب ) ان يستقدي الزمان ايضا كذلك وهو ان يقال الامر الوجودي في الخارج امر غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى الكون في الوسط ثم كان الحركة بمعنى الكون في الوسط تفعل الحركة بمعنى القطع فكذلك ذلك الامر الغير المنقسم يفعل بسببانه الزمان وكما ان الحركة بمعنى القطع لا وجود لها في الاعيان فالزمان الذي هو امر ممتد منقسم لا وجود له في الاعيان ايضا ( وهذا الذي اثبتناه ) وجودا في الخارج من

الزمان هو الذي يسمى بالآن السبيل فهذه غاية ما يمكنني ان اتوكله في هذه الشبهة •  
 ( واما الشبهة الثانية ) فالجواب عنها ان الزمان مقدار لسكل حركة ولكن وجوده لا يتعلق بسكل حركة فان من الجائز ان يكون المقدار الواحد تنقسمه امور كثيرة بعضها بواسطة البعض و اذا كان ذلك جائزا والدليل الذي ذكرتموه يمنع من ان يكون لسكل حركة زمان على حدة وجب الجزم باستعالة ذلك القطع بان وجود الزمان متعلق بالحركة التي هي اقدم الحركات ثم ان سائر الحركات تنقسمه •

( فان قيل ) اذ قدرنا ان تلك الحركة لا توجد لم ان يبقى سائر الحركات خالية من الزمان حتى لا يكون جزء منها متقدما على الجزء الآخر فيشذ لا تكون الحركة حركة هذا خلف •

( فنقول ) الحركة الاولى لا تعدم الا وقد عدم الجسم الاول الذي هو الفاعل للجهات ومتى عدم ذلك الجسم استحال ان يكون للاجسام المستقيمة الحركة وجود واما ما ذكرتموه فبني على مقدمات ممتنعة فلا يلتفت اليها الا ان يشتد على مجرد التوهم الكاذب ولكن ذلك لا يوجب نتيجة صادقة ( واما الشبهة الثالثة ) التي نحن نركنها فسيأتي في خلال الكلام ما يمكن ان يقال على كل واحدة منها فلتبين الآن ابطال قول من جعل الزمان عبارة عن التوقيت •

( فنقول ) حاصل التوقيت راجع الى معينة بين حادثين وتلك المعية ليست هي نفس الزمان لثلاثة اوجه •

( اما الاول ) فلان الزمان الواحد توجد فيه مميزات كثيرة ولا توجد في الزمان ازمنة كثيرة •

( واما الثاني ) فلان المعية ليست نفس ماهيتي المعين ( اما الاول ) فلان المعية امر لا يتناوب

لا يختلف باختلاف المواضع وأما الأشياء التي تعرض لها المية فهي أمور مختلفة •  
 ( واما ثانيا ) فلان المية امراضا في لا تستقل بنفسها بل هي عارضة لغيرها  
 ومفروضها لا محالة غيرها ولا يجوز ان تكون المية لازمة للأمراض الذي  
 عرضت له المية لان الشيء الذي عرضت له المية يمكن ان تعرض له البدية  
 والقبيلة (١) لان الشيء الذي عرضت له المية لا يبقى مع البدية فاذن تلك المية غير  
 لازمة لما هيته الميعن فهي اذاً من المراض وذلك لاجل حصول الشين في زمان  
 واحد فاذا كانت تلك المية معلولة للزمان امتنع ان تكون هي نفس الزمان •  
 ( واما ثالثا ) فانه لو كان زمان حصول الشيء الحادث الذي يحدث معه  
 عبارة عن الوقت الذي يوقت فيمكن التذعارة عن شيء معين يحدث معه  
 حادث آخر فلو فرض حصول ذلك الشيء في اليوم لكان التذعارة في اليوم  
 فبطل قول من جعل التوقيت نفس الزمان •

#### ﴿ الفصل الرابع والستون في اختلاف ميثي الزمان في حقيقته ﴾

( المثبتون للزمان ) منهم من جعله جوهر او منهم من جعله عرضا اما الجاعلون  
 له جوهرافهم من جعله جوهراف مجردا ومنهم من جعله جسما واما الذين  
 يجعلونه عرضا فقد اتفقوا على انه عرض غير قابل عرض سيال وذلك اما  
 الحركة واما عرض آخر غير الحركة فهذا هو تفصيل المذاهب فنذكر الآن  
 حجة كل فريق •

( اما الذين ) يجعلونه جوهراف مجردافهم من زعم انه واجب الوجود لذاته  
 لان الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته لا لغيره محال وكل ما كان كذلك فهو  
 واجب الوجود ( بيان الصنرى ) انما لو فرضنا عدم الزمان كان عدمه لا محالة بعد  
 وجوده وتلك البدية ببدية زمانية فهو موجود عندما فرض معدوما فذاً

(١) في نسخة موضع هذه العبارة الطويلة ( والمية لا تبقى ) ١٢



فرض عدمه بوجوب لذاته وجوده (١) وذلك محال فقدلزم من فرض عدمه لذاته لا لغيره محال فهو واجب الوجود لذاته •

( بل نقول ) الوجود الذي يجب وجوده سوى الزمان اذا حاولنا بيان امتناع عدمه احتجنا فيه الى برهان منفصل فلما اذا حاولنا بيان امتناع العدم على الزمان كفاً في بيان امتناع ذلك مجرد تصور حقيقة الزمان وحقيقة العدم لان الزمان لا يقل عدمه الا اذا عقل حصول عدمه بدو وجوده وتلك البمعية لا تقرر الا بالزمان فاذا عدم الزمان لذاته بوجوب وجود الزمان لتتحقق بسببه بدمية العدم ثبت ان تجويز العدم على الزمان متناقض في نفسه ولما تجويز العدم على سائر الامور التي تعرض واجبة فانه وان كان محالاً الا انه غير متناقض فاذا كان الشيء الذي يلزم من فرض عدمه محال واجباً وان لم يلزم التناقض من فرض عدمه فالزمان الذي يلزم المحال من فرض عدمه ويلزم منه التناقض هو اولى بالوجوب واذا ثبت ان الزمان واجب الوجود لذاته ثبت انه جوهر قائم بنفسه تخلي عن الموضوع ثم الحركة ان حصلت فيه ووجدت لاجزائها اليه نسبة يسمى زماناً وان لم توجد الحركة فيه فهو الدهر •

( والجواب ) ان الزمان منقضٍ والا لكان الشيء الذي حدث الآن فهو قد حدث في زمان الطوفان وحينئذ لا يكون شيء من الاشياء قبل شيء وكل ذلك يدفعه العس واذا كان منقضياً استحال ان يكون واجب الوجود لذاته لان واجب الوجود لذاته يستحيل عليه العدم فضلاً عن ان يكون نقضه وسيلانه واجباً •

( واما الذين ) يحملون الزمان جسمافهم الذين زعموا ان الزمان هو الفلك

(١) قد وجدنا في نسخة هذا عبارة زائدة غير مستقيمة فلهاذا ركنها ١٢

لأن كل شيء في الزمان وكل شيء في المكان وهذا لا يقتضي أن يكون الزمان  
 ظاهراً يقتضي أن يكون بعض ما في الزمان موجوداً في المكان على أن الكبرى  
 كاذبة فإن التلك شيء وليس في التلك .

(وأما الذين) يحملون الزمان نفس الحركة فقد احتجوا بأمرين (أحدهما)  
 أن الزمان مشتمل على الماضي والمستقبل والحركة أيضاً كذلك .  
 (وجوابه) أن الموجبتين في الشكل الثاني لا تتجان أصعاً اثنتان المختلفتان  
 في بعض الأمور .

(وثانيهما) أن من لا يحس بالحركة لا يحس بالزمان كما في حق أصحاب الكهف  
 وكذلك المهادي في النظر يستقر الزمان لا محالة لانعدام الحركة عن ذهنه  
 وبالعكس المقسم يستطيل الزمان ببقاء أثر الحركة في ذهنه .

(وأعلم) أنه لا يلزم من ملازمة الزمان والحركة في بعض المواضع اتحادهما  
 بل يمكننا أن نفرق بينهما من وجوه أربعة .

(الأول) أنه قد تكون حركة أسرع من حركة وإبطاً منها ولا يكون  
 زمان أسرع من زمان ولا إبطاً بل أطول وأقصر .

(الثاني) أنه قد تكون حركتان معا ولا يكون زمانان معاً .

(الثالث) أن الحركتين المختلفتين قد تتحدان في الزمان ومابه الاختلاف  
 بحير مابه الاتحاد .

(الرابع) أن الزمان يصلح أن يوجد فيه جزء من أجزاء الحركة السريعة  
 والحركة لا تتناهج لذلك فإنه يقال السريع هو الذي يقطع المسافة في زمان  
 القصير ولا يصح أن يقال في حركة أقصر وحكم الحركة الفلكية هذه بينهما وإذا  
 قد اشترانا في المذهب به القامدة في الزمان فاشتغال فحقيق المذهب الحق فيه .

### ﴿ الفصل الخامس والستون في اثبات الزمان ﴾

( وفيه حجتان ) الاولى كل حركة تفرض في سافة على مقدار من السرعة  
 واخرى معها على مقدارها من السرعة وابتدئنا معاً فلهما نقطتان المسافة  
 معلوان ابتدئت احدهما ولم تبدد الاخرى ولكن تركنا معاً فاحدهما قطع  
 دون ما قطع الاولى وان ابتدء منها بطل في الاتفاق في الاخذ والترك وجد البطل  
 قد قطع اقل والسرير قد قطع اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ السرير  
 الاول وتركه امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها بطيء معين وبين  
 اخذ السرير الثاني وتركه امكان اقل من ذلك بترك السرعة معينة بحيث  
 يكون هذا الامكان جزءاً من الامكان الاول فاذا كان هذا الامكان قابلاً  
 للزيادة والتقصان وفيه شكوك ثلاثة •

( الاول ) انكم بنيت اثبات الزمان على صحة وجود حركتين بتدريان  
 مما وتصوران معا وهذه المعية لا يمكن تفسيرها الا بالمعية في الزمان فاذا لا يمكنكم  
 اثبات الزمان الا بهذه المعية ولا يمكنكم اثبات هذه المعية الا بعد اثبات الزمان  
 فيلزم الدور •

( الثاني ) انكم بنيت صحة دليلكم على صحة وجود حركتين احدهما لسرع  
 والاخرى ابطاً والسرعة والبطء لا يمكن اثباتهما ولا نطقها الا بعد اثبات  
 الزمان وتمتله فيلزم الدور ايضاً •

( والثالث ) انكم لمحاولتم الجواب عن قول من يقول الزمان الماضي قابل  
 للزيادة والتقصان له بداية فالزمن الماضي بداية فقلتم في الجواب عنه ان الزمان  
 الماضي غير موجود بمجموعه في وقت من الاوقات ومالا يكون موجودا  
 لا يصح عليه الحكم بالزيادة والتقصان فاذا كنتم تمنون من صحة الحكم  
 بالزيادة

بالزيادة والنقصان على هذا الامكان عند محاولة الخوصوم بيان تنافيه فكيف  
نحكمون عليه الآن بقبول الزيادة والنقصان عند محاولة اباته وهل  
هذا الاتناقض •

( والجواب ) من الاول والثاني لا يتم الا بات نقول ان العلم باصل وجود  
الزمان علم اولي بديهي والمطلوب بالبرهان ليس كونه موجودا بل المطلوب  
منه حقيقته المخصوصة وهي كونه مقدار الحركة ولذلك قال الشيخ في النجاة  
اذا كان يوجد في هذا الامكان زيادة ونقصان فوجب ان يكون هذا  
الامكان ذا مقدار يطابق الحركة فالشيخ ما انتج من قبول هذا الامكان  
للزيادة والنقصان كونه اسرا وجوديا بل انتج منه كونه مقدارا مطابقة للحركة  
فظهر انه ليس الترض من هذا البرهان ثبات اصل وجوده بل تحقيق ماهيته •  
( واذا عرفت ذلك فنقول ) العلم بابداء الحركة وانتهائها وكونها سرية  
وكونها بطيئة يكفي فيه العلم بوجود الزمان والعلم بوجود الزمان اولي بديهي  
والذي يتنى بحقيقته على هذه الامور هو تحقيق ماهية الزمان لا تحقيق وجوده •  
( واما الشك الثالث ) فنقول انه لا يلزم من ان يكون لمجموع اجزائه وجود  
ان لا يكون قابلا للزيادة والنقصان فان علم ان الحركة من اول المسافة الى آخرها  
اكثر منها الى نصف المسافة مع انه لا وجود لمجموع اجزاء الحركة فكذا  
ها هنا ( واكن يبقى على هذا ان يقال ) اذا كان الامر كذلك فليحكم بان صحة  
الحكم على الشيء بالزيادة والنقصان لا تتوقف على كونه موجودا وذلك  
مما يندح في الاصول الكثيرة فليتكرفه •

( ولترجع ) الى حيث ما فارقناه فنقول هذا الامكان منقسم وكل منقسم مقدار  
او ذو مقدار فهذا الامكان لا يمرى عن مقدار وليس هذا المقدار نفس

السرعة والبطء لان الحركة من اول المسافة الى آخرها مساوية لنصف تلك الحركة في السرعة والبطء ومختلفة لما في المقدار فاذا مقدار هذه الحركة زاد على سرعتها وبطئها (فقول) هذا المقدار ليس هو مقدار المسافة لان المتحركات قد تتحد في مقدار المسافة وتختلف في مقدار هذا الامكان فان الذي يقطعه السريع مثلاً في نصف ساعة يقطعه البطيء في ساعة وقد تعد المتحركات في هذا الامكان وتختلف في مقدار المسافة مثل ان الساعة الواحدة اذا قطع السريع فيها فرسخاً قطع البطيء فيها رمية وليس هو ايضاً مقدار التحرك قال الشيخ في النجاة هذا المقدار لو كان مقدار المادة لكانت بزايده زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع كان اكبر واعظم هكذا قاله (وفيه نظر) لان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم مما في الابطأ حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطأ لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة في زمان اقل (فاذا التصحيح ان يقال) لو كان هذا المقدار للمادة لوجب ان تزداد المادة بزايده فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا المقدار في الابطأ اكثر فثبت ان هذا المقدار متغير بمقدار المسافة ولعمدة التحرك وهذا المقدار ليس اسماً قائماً بنفسه لانه منقضى وكل منقضى فهو في موضوع كائنت فاذا هذا المقدار في الموضوع فلا يخلو اما ان يكون مقدار النفس الموضوع او لهيئة فيه والاول باطل والا لزيد الموضوع بزايده وانقص بانقصه فهو اذا مقدار لهيئة فيه فلا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة ولهيئة غير قارة والاول باطل فان مقدار الهيئة القارة لا بد وان يكون قار فهو اذا مقدار غير قار وهو الحركة وذلك هو المطلوب •

(الحجة الثانية) ان الشيء اذا كان له وجود مع عدم شيء آخر ثم صار ذلك

المعدم موجودا فإذا اعتبر الشيء الأول من حيث أنه كان مقارنا لدمه فهو بهذا الاعتبار يكون متقدما عليه وإذا اعتبر من حيث أن وجوده مقارن لوجوده فهو بهذا الاعتبار معه.

( فنقول ) نحن نقول بالضرورة أن الأب متقدم على الابن بهذا المعنى فتقدمه عليه إما أن يكون هو نفس ذاته وإما أن لا يكون والأول باطل لوجوبه. (أما أولا) فلأن تقدم الأب على الابن أمر إضافي وإما ذات الأب وجوهره فليس أمرا إضافيا.

(وأما ثانيا) فلأن جوهر الأب قد وجد مقارنا لجوهر الابن فيكون بهذا الاعتبار مع الابن لا قبله فإذا آجوه الأب قد يوجد مع مية الابن وإما قبله على الابن فلا توجد مع مية له فإذا آقبله الأب زائدة على ذاته ( فنقول ) هذه القبلة ليست من الاوصاف اللازمة لذاته لأنها قد بينا أن ذاته قد توجد عند زوال هذه القبلة عنه، وذلك عند كونه مقارنا لوجود الابن فإذا آكون قبلة الأب وصفها زائدة على ذات الأب غير لازم له ( فنقول ) هذا الوصف ليس هو عبارة عن مجرد اعتبار وجود الأب وعدم الابن لانا إذا اخذنا وجود الأب مع الدم الذي حصل للابن بعد وجوده فمأهنا قد اعتبرنا وجود الأب وعدم الابن وليس الأب بهذا الاعتبار متقدما على الابن بل هو متأخر عنه وبالجمل فاعتبار الوجود والعدم قد يكون موجبا للتقدم تارة وللتأخر أخرى فقلنا بهذا أن اعتبار كون الأب متقدما على الابن ليس هو اعتبار وجود الأب وعدم الابن كيف كان فإذا آهذه القبلة وصف زائدة على وجود الأب وعدم الابن وهو وصف إضافي يستدعي عللا وقد بينا أن عروض القبلة والبديهة للأب والابن ليس لثانيهما فإذا آذلك لغيرهما

فان كان عروض القلبية والبعدية للغير فذلك الغير ليس لذاته بل بسبب غيره  
فعل كل حال لا بد وان انتهى الى ما يكون عروض القلبية والبعدية له اذاته  
لاستعالة التسلسل ولا ننسى بالزمان الا الذي يكون جزء منه لذاته قبل جزء  
منه وجزء منه لذاته بعد جزء منه على معنى ان الشيء الذي يكون موصوفاً  
بالتمية يستحيل لما هو وان يهبط بعد الشيء الذي يكون موصوفاً بالبعدية  
يستحيل ان يكون قبل واما سائر الاشياء فكل ما كان منها مطابقاً للجزء  
القبل من الزمان كان قبل وما كان منها مطابقاً للجزء البعد من الزمان كان  
بعد. فالأب لما مطابق وجوده وجود الجزء المتقدم من الزمان كان متقدماً  
والابن لما مطابق وجوده وجود الجزء المتأخر من الزمان كان متأخراً حتى  
لو كان الحاصل في الجزء المتأخر من الزمان حاصل في الجزء المتقدم منه مثلاً  
الانسان الذي وجد في الزمان المتأخر كان وجد في الزمان المتقدم والانسان  
الذي وجد في الزمان المتقدم كان وجد في الزمان المتأخر كان الانسان  
المتقدم متأخراً او كان الانسان المتأخر متقدماً واما الزمان فانه يستحيل ان  
ينقلب الجزء المتقدم منه متأخراً والجزء المتأخر منه متقدماً واذ قد فرغنا  
من اثبات الزمان فلتكلم في احكامه •

(الفصل السادس والسبعون في ان الزمان يستحيل ان يكون له طرف بالفضل)

هو الفصل السادس والسبعون في ان الزمان يستحيل ان يكون له طرف بالفضل  
(وهو ا) ان الزمان لا يمكن ان يكون له بداية ونهاية لوجوه خمسة (الاول)  
ان كل ما كان محدثاً حدوثاً ما نياً فان وجوده بمقدمه وعدمه قبل وجوده  
وهذه القلبية ليست هي نفس العدم الذي حكم عليه بالقلبية فقط لان العدم  
قبل كالعدم بعد وليس القبل بعد وليست هي ايضاً نفس الوجود والعدم من  
غير اعتبار شيء آخر لان العدم قد يحصل لشيء بعد وجوده وليس ذلك العدم  
قبل

قبل فاذا اكون المدم قبل هو ان عدم الشيء مقترن بزمان ووقت ثم وجد ذلك الشيء عقيب تقضي ذلك الوقت فاذا آ قبل الزمان زمان باعتباره يكون المدم الذي فيه قبل الزمان فاذا آ الزمان ليست لكليته بداية وكذلك ايضا ليست لكليته نهاية والا لكان عدمه بعد وجوده وتلك البداية عبارة عن حصول عدمه في زمان متأخر عن زمان وجوده فبعد الزمان زمان فاذا آ ليست لمطلق الزمان نهاية ولم تأت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة يجب ان يكون كالقول في الزمان. (وعند هذا) قال الملم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر به.

(فان قيل) هذا تمسك بالاتفاظ والاصطلاحات ونحن بالحقيقة لا ننسى المدم السابق قبل بل القلية هناك مقدرة كما انتمون ان خارج العالم حين وحين وان كان ذلك بالحقيقة وهما كاذبا.

(فنقول) ان هذا تطيل للنفس بالاماني من العقل يدرك ببدايته ترتيبا بين المدم والوجود وليس ذلك الترتيب بالية لان المدم لا يكون علة للوجود ولان الالة والمعلول لا يستحيل تقاربهما دفعة والمدم والوجود يستحيل تقاربهما دفعة ولا بالطبع ايضا لهذا الكلام وظاهره انه ليس بالشرف والمساكن فتمين ان يكون بالزمان.

(وبالجملة) فنحن لانني بالزمان الا هذا النوع من الترتيب فان لم يحصل هذا الترتيب فقد سلمتم انه ليس وجود الزمان بمد عدمه وهو المطلوب وان حصل كان الترتيب الزماني حاصل (واما الفرق) بين ذلك وبين الاحياز المتوهم خارج العالم فظاهر لان الحين في كونه متناها لا يتوقف على حصول الجسم.



سخر خارج عنه واما في كونه محدثاً فيتوقف على مسبوقيته بالعدم •

(فان قيل) تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ليس بالاطية ولا بالطيم والالزم ان يكون الجزء المتقدم مخالفا للجزء المتأخر ويلزم منه المحالات المذكورة في الفصول السابقة • ولا ايضا بالشرف والمكان ولا ايضا بالزمان والا لزم التسلسل فهو اذا نوع آخر لا يقتضي الزمان فاذا عقل هذا النوع من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمنا آخر فليعقل ذلك ايضا في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا وسيا في حله في الوجه الثاني •

(الثاني) قالوا كل محدث فان وجوده سابق على عدمه فاما ان يكون معنى هذا السبق هو وجوده فقط فذلك باطل لانه موجود مع الخلق وكونه متقدما على الخلق لا يبقى عند كونه مع الخلق واما ان يكون معناه وجوده وعدم الحوادث فقط فذلك ايضا باطل لان الحوادث قد تكون معدومة بعد ولم يصح ان يقال بحسب هذا الاعتبار ان الخالق قبل الخلق فاذا المفهوم من هذا السبق شيء ثالث وهو انه كان موجودا مع زمان لم توجد فيه هذه الحوادث ثم وجدت هذه الحوادث بعد تنقضي ذلك الزمان وهذا التقدم ثابت لله تعالى من الازل الى الابد فهذا الزمان موجود من الازل الى الابد •

(فان قيل) هذا يوجب ان يكون الزمان زمانيا وان يكون الله تعالى زمانيا وكلاهما متع (بانه) ان الله تعالى كان من غير هذا اليوم ثم كان مع هذا اليوم وكل ذلك يوجب ان يكون كونه مع اليوم بسبب زمان فيكون للزمان زمان وللباري تعالى زمان وهو محال •

(وجوابه) ان تقدم الباري تعالى على الزمان المميز ذلك ايضا بسبب الزمان فان فاعل وجوده

لان

لان الزمان المعين للم يكن موجودا في الازمنة المنقضية مع الباري لا جرم انه كان الباري متقدما عليه واما التسلسل الباطل فغير لازم لان كل زمان متأخر فهو اما كان متأخرا لانه لم يوجد مع الباري في الزمان المتقدم وذلك واجب ان يكون الحكم على كل زمان متأخر بكونه متأخرا موقوفا على وجود زمان آخر قبله والتسلسل على هذا الوجه غير باطل بل هو نفس المذهب •

( فان قيل ) التسلسل لازم من وجه آخر وهو انه اذا كان تقدم الباري على الزمان المعين لاجل الزمان لزم ان يكون مبيته مع الزمان لاجل زمان آخر فليزم منه ازمة غير متناهية يحيط بعضها بالبعض دفعة وهو محال •

( فنقول ) كون الزمان مع الباري لو ثبت ثبت له لنفسه لا لامر منفصل ولهذا المضي لا يعقل الوقت المعين واقما الاعلى ذلك الوجه فان الساعة لا تصور الا الساعة ويستحيل وقوعها قبل هذه الساعة او بعدها فانها لو حدثت لاحين ما حدثت لم تكن هذه الساعة هذه الساعة بل غيرها فظهر ان وقوعها كما وقعت من الواجبات ووقوعها يقتضي المية مع الباري فاذا الوقت المعين المقارن لوجود الباري مقارن له لذاته لا لامر منفصل فاذا لا يلزم التسلسل في الازمنة واما سائر الحوادث التي يحكم عليها بالامية والتقدم والتأخر فليست مبيته ذاتها وعينها فان كل شيء سوى الزمان يفرض وقوعه مع الباري امكن ان يتصور ذلك الشيء بينه قبله او بعده فظهر ان كون الزمان مع الباري لا يقتضي زمانا آخر وان كون سائر الحوادث مع الباري يقتضي زمانا محيطا ( وهذا هو الجواب ) عن الاشكال على الوجه الاول وذلك لان كل جزء من الزمان يقال له انه تأخر عن جزء آخر فاما يقال له انه متأخر لانه لم يوجد مع الجزء السابق من الزمان فها هنا ايضا لم يظهر معنى التقدم والتأخر الا عند وجود الزمان •

(فان قيل) لزم ان يكون ذلك التقدم بسبب زمان آخر (جوابه) ما ذكرنا من انه متى كان التقدم والتأخر في الزمان من لوازم ماهيته لم يحتاج الى زمان آخر واما سائر الحوادث فلما لم تكن مسببا وتقدما وتأخرها لما هيها لزم ان يكون بسبب آخر متأثر لها •

(فان قيل) فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتأخرا وكل ما كان كذلك فهو من مقولة المضاف فالزمان مجرد اضافة (فقول) ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتأخر بل هو مقدار قابل للزيادة والنقصان يقتضي التقدم والتأخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم وهو مقدار متصل ولكنه لذاته يقتضي ان يكون ممرضا للتقدم والتأخر و الفرق بين مالا وجود له الا مجرد صكونه متقدما ومتأخرا وبين ماله وجود آخر متأثر لذلك لان ذلك الوجود لما هو هو يقتضي هذين الوصفين (وقوله) يلزم ان يكون الباري زمانيا فنقول لما بينا ان الزمان لذاته لا لغيره مع الباري لم تكن معية الباري مع الزمان محتاجة الى زمان آخر لان المعية انما تثبت من الجانبين فاذا استغنى احد الجانبين عن زمان آخر محيط به فكذلك الجانب الآخر يكون مستغنيا عنه فهذا يمكن ان يقال في هذه الشكوك (وحاصله) ان الزمان لذاته متقدم بعضه على البعض فحينئذ يسود ذلك الشك وهو ان اجزاءه لا بد وان تكون متخالفة بالماهية وتعود الجمالات التي ذكرناها قبل ذلك فليتكفر فيه •

(الا ث) ان المحدث هو الذي لم يكن ثم كان فقولنا لم يكن اما ان يكون اشارة الى عدمه بالقياس الى مدة منقضية واما ان يكون بالقياس الى مجرد العدم الصرف وهذا الثاني محال لانه لو كان العدم بالقياس الى العدم الصرف حدا وتا لكان الداعي تعالى حادنا لانه ممدوم في الممدوم فلمنعنا ان قولنا لم يكن

إشارة الى عدمه بالقياس الى مدة منتفية والممكنة ثابتة للمحدث من الازل  
فاللذة ثابتة من الازل.

(الرابع) لو كان الزمان محدثا لكان اما ان يتميز حين حدوته عما ليس هو حين  
حدوته واما ان لا يتميز ومحال ان لا يتميز لانه يلزم ان يكون حدوته مقارنا  
للاحدوث وهو محال وان كان متميزا فلا يخلو ذلك التميز اما ان يكون مترئبا على  
الحدوث وهو محال لان صحة حدوته مترتبة على امتياز حين حدوته عن حين  
لاحدوته فلا يجوز ان يكون امتياز احدا للحين عن الحين الآخر موقوفا على  
الحدوث والالزم الدور فاذا احيانا تميزان بانفسهما وما كان كذلك فهو امر  
موجود ولانه قابل للاقل والاكثر والاقص والازيد فهو كم متصل غير  
قار الذات فاذا الزمان غير محدث حدونا زمانيا.

(فان قيل) العالم اذا كان متاهيا كان له حيز ممين وليس تميز ذلك الحيز  
بسبب وجود العالم لان وجود العالم موقوف على تميز ذلك الحيز فاذا ذلك  
الميزم تماز في نفسه عن سائر الاحياز فاذا الاحياز القارعة امور وجودية  
متفردة متكمة فتكون جسما او جسمانيا فتكون الاجسام غير متناهية وحده  
في البرهان الخامس.

(الخامس) لو كان الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهى احدهما  
الى ابتداء العالم بشمر دورات والاخرى تنتهى بشمرين دورة اما ان يكون  
ممكنا او مجتمعا فان امتنع فذلك الامتناع ان كان عائدا الى المقدور ولزم  
انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان وان كان عائدا الى القادر لزم انتقاله  
من العجز الى القدرة وكلاهما ممتنع فاذا هذا الفرض ممكن فلا يخلو اما ان يمكن  
ان يتبدى الحركتان العظيم والصغرى وتنتهيان او لا يمكن وظاهر ان ذلك

غير ممكن والالما كانت احدهما اعظم من الاخرى وقد فرض كذلك فاذا  
قبل حدوث العالم امتداد لا يمكن ان يحصل فيه الا عشر دورات واشد اد  
آخر ازيد من الاول بحيث يمكن ان يحصل فيه عشرون دورة وذلك  
الامتداد لا محالة يكون امرا وجوديا قابلا للزيادة والنقصان فيكون كما  
وقد دللنا على ان مثل هذا الامر يجب ان يكون مقدار الحركة والحركة من  
حوارض الجسم فيلزم من قدم هذه الهيئة قدم الحركة والجسم .

( فان قيل ) ان تقدير حركتين وامكان وجودهما لا يقتضي ان الامكان وجود  
الزمان فكيف حكمتم بانه لا بد وان يكون الزمان موجودا ( فنقول ) الحركة  
وان كانت غير موجودة الا ان امكانها عمق وان امكانها على الوجه المفروض  
امكان قابل للتقدير فان الحركة العظيمة المفروضة يتم وقوعها في المدة التي  
شع فيها الحركة الصغيرة والتفاوت بين المديتين حاصل - واه وجدت  
الحركتان او لم توجد افمن نستدل بامكان وجود الحركتين على وجود  
المديتين ثم بعد ذلك نستدل بوجود المدة على وجود الحركة .

( فان قيل ) يمكننا ان تصور كوة محيطة بالعالم بحيث يكون بين سطحها  
الظاهر وسطحها الباطن المماس للسطح الذي هو الآن السطح الاعلى من العالم  
ذراع وبمكتنا ان تصور بحيث يكون بين سطحها باطنها وهذا المفروض  
ان كان متمم الزم انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان وانتقال المكان  
من العجز الى القدرة واذا كان ممكنا فلا يخلو اما ان يوجد الجسم العظيم في حين  
الجسم الصغير وهو محال لانه حينئذ لا يبقى التفاوت في المقدار وقد فرض  
كذلك او لا يمكن تحييد تحقق خارج العالم امتدادات قابلة للتقدير فيكون  
كما اذا لم يكن فيكون خارج العالم جسم فالاجسام غير متناهية وكل ما ذكرناه في دهم

هذا الكلام فنحن نذكره في دفع حجتكم •

( فنقول ) ان الكرتين المحيطتين بالعالم على الوجه المفروض محال فلا جرم انه ادى الى المحال ومولكم يلزم منه انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان فهو مفادلة لان جسما آخر اعظم من العالم لما كان ممتنا فممتنع ابدأ ( فان قيل ) تقدير وجود الحوادث قبل ان حدثت لولم يكن ممكنا وكان ممتنا للزم دوام امتناعها والا فقد انقلب الشيء الذي كان ممتنا الى الامكان وهو محال ( فهو بينه ) جواب عن الشك الثاني الوارد على الوجه الرابع •

( واحتج المثبتون للزمان ) اولاً زمانياً بامور سببية ( اولها ) ان الحوادث الماضية تنطرق اليها الزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله بداية فلا حوادث الماضية بداية ( بيان الصنرى ) من وجوه اربعة •

( اما اولاً ) فلان الحوادث الماضية التي الى زمان الطوفان اقل من الحوادث التي الى زماننا بمقدار ما بين الطوفان وزماننا •

( واما ثانياً ) فلان الدورات الماضية اما ان تكون وراً او شقفاً وكيف ما كان فهو ناقص عن المدد الذي فوقه •

( واما ثالثاً ) فلان عودات القمر { لاشك انها اكثر من عودات زحل والمشتري •

( واما رابعاً ) فلان الدورات الماضية لو كانت غير متناهية لكانت الابدان البشرية الماضية غير متناهية فكانت النفوس البشرية غير متناهية لاستحالة التناسخ فكانت النفوس البشرية الموجودة في زماننا غير متناهية لوجوب بقاء الانفس البشرية لكن عدد النفوس الموجودة في زماننا قابل للزيادة والنقصان فان النفوس التي كانت موجودة في زمان الطوفان لاشك انها اقل { دورات القمر

هددا من عدد النفوس التي وجدت في زماننا وكل عدد يقبل الزيادة والنقصان فهو متناه فالنفوس البشرية الموجودة متناهية •

( ثم يستدل ) بتناهيها على تناهي الابدان وتناهي الابدان على تناهي الحركات والحركات وتناهي كل العالم وإما يبان ان كل عدد يقبل الزيادة والنقصان فهو متناه فقد زعموا ان العلم بذلك اولي بدحي •

( وثانيها ) لو كانت الحوادث الماضية غير متناهية لثوقف حدوث الحوادث اليومي على انقضاء مالا نهاية له وما يتوقف على انقضاء مالا نهاية له احتمال وجوده فكان يلزم ان لا يوجد الحادث اليومي فلما وجد علمنا ان الحوادث الماضية متناهية •

( وثالثها ) ان كل واحد واحد من الحوادث اذا كان له اول وجب ان يكون للكل اول كما ان كل واحد واحد من الزوج لما كان اسود وجب ان يكون للكل سودا •

( ورابعها ) ان الحوادث الماضية قد انتهت اليها فلو كانت الحوادث الماضية بلا نهاية لكان مالا نهاية له متناهيًا وذلك محال •

( وخامسها ) ان الازل اما ان يكون قد وجد فيه حادث اول لم يوجد والاوّل محال لان ذلك الحادث يكون مسبوقا بالعدم والازل لا يكون مسبوقا بالعدم وان لم يوجد شيء من الحوادث في الازل فقد اشرنا الى حالة ما كان شيء من الحوادث هناك موجودا فاذاً كل الحوادث مسبوق بالعدم •

( وسادسها ) ان الامور الماضية قد دخلت في الوجود وما دخل في الوجود فقد حصره الوجود وما حصره الوجود كان متناهيًا فالحوادث الماضية يجب ان تكون متناهية •

(وسابها) ان كل واحد من الحوادث مسبق بعدم لا اول له فاذا فرضنا جسما قديما و فرضنا حوادث لا اول لها لزم ان لا يكون ذلك الجسم متقدما على وجود تلك الحوادث ولا على عدمها ومحال ان يكون الشيء لا يتقدم امورا ولا يتقدم ماهو سابق على كل واحد من تلك الامور لانه يصير حكم السابق والمسبوق في السابق والتقدم حكما واحدا •

(قالت الفلاسفة) الجواب مما ذكره اولاً من وجوه ثلاثة (الاول) ان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان اما كل الحوادث واما كل واحد واحد منها والاول محال لان الكل من حيث انه كل غير موجود لا في الخارج ولا في الذهن على ما بيناه في باب الانهائية وما لا يكون موجودا امتنع ان يكون موصوفاً بالاوصاف الثبوتية من الزيادة والنقصان وغيرها لما بينا في باب الوجود ان ما لا يكون ثابتاً في نفسه لا يمكن ان يكون موصوفاً بالاوصاف الثبوتية •

(الثاني) وهو انا بينا في باب تنامي الاجسام ان الشيء اذا كان متناهما من جانب وغير متناه من جانب آخر فاذا ضم الى الجانب المتناهي شيء حتى ازداد هذا الجانب فالزيادة انما حصلت في الجانب المتناهي لا في الجانب الآخر فلا يصير الجانب الآخر متناهماً (الا ان يقال) انا نفرض في الذهن انطباق الجانب المتناهي من الزائد على الجانب المتناهي من الناقص فلا بد وان يظهر التفاوت من الجانب الآخر ولكننا اذا سلمنا لهم صحة هذا التطبيق فانه لا يصح تطبيق طرف الزائد على طرف الناقص الا بوقوع فضلة عددية في الزائد ومع ذلك فمن المحتمل ان يمتد الزائد مع الناقص ابداً من غير ان ينقطع الناقص بن يقي ابداً مع الزائد لتلك الفضلة العددية



(ونعمام تقرير ذلك) قد مضى في باب تناهى الاجسام •

(الثالث) المعارضة بأربعة امور (اولها) ان صحة حدوث الحوادث من الازل الى الطوفان اقل من صحتها من الازل الى زماننا هذا، مع انه لا يلزم تناهى الصحة (وثانيها) ان صحة حدوث الحوادث من الطوفان الى الابد اكثر من صحة حدوثها من الآن الى الابد مع انه لا يلزم تناهى هذه الصحة في جانب الابد (وثالثها) ان تضعيف الالف مرات غير متناهية اقل من تضعيف الالفين مرات غير متناهية (ورابعها) ان معلومات الله تعالى اكثر من مقدورها، مع ان كل ذلك غير متناه •

(والجواب عما ذكره ثانيا) انه اما ان ينسب بالتوقف المذكور ان يكون امران معدومان في وقت وشرط وجود احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني قبله فان كان الامر على هذا فقد وجدنا امرا معدوما ومن شرط وجوده ان توجد امور بغير نهاية في تربيتها وكلها معدومة فيتبدى في الوجود من وقت ما اعتبر هذا الاشتراط فالذي يكون كذلك كان ممتنع الحدوث في الوجود (واما ان عني) بهذا التوقف انه لا يوجد هذا الحادث الا وقد وجد قبله مالا نهاية له ثم ادعى ان التوقف بهذا المعنى محال فهذا هو نفس المطلوب فان النزاع ما وقع الا فيه •

(والجواب عما ذكره ثالثا) انه لا يلزم من ثبوت الاول لكل واحد ثبوت الاول لكل واحد من الجائز ان يكون حكم الكل مخالفا لحكم الآحاد لان كل واحد من آحاد العشرة ليس بعشرة والكل عشرة فكل واحد من الاجزاء ليس بكل مع ان كلها كل وكل واحد من الحوادث اليومية غير مستغرق لكل اليوم مع ان مجموعها مستغرق لكل اليوم (بل نقول) كل من حيث

هو كل يستحيل ان يكون مساويا لجزئه من حيث هو جزء واللام يكن احدهما كلا ولا يخرج جزءا ولما المثال الواحد فلا يكفي لانه لا بد من ان حكم الجملة يجب ان يكون مساويا لحكم الآحاد حتى يضربا لمثل الواحد (١) بل نقول ذلك التساوي قد يكون وقد لا يكون واللام فيه موقوف على البرهانه

( والجواب عما ذكره رابعا ) ان انتهاء الحوادث البنا يقتضى ثبوت النهاية لها من الجانب الذى يلينا وثبوت النهاية من احدى الجانبين لا بنا فى الانهائية من الجانب الآخر والدليل عليه الصحة فانه لا بداية لها مع انها قد تساهت البنا وكذلك حركات اهل الجنة لانها لم تلصع انما فى جانب البداية لها نهاية

( والجواب عما ذكره خامسا ) وهو قولهم الازل هل وجد فيه حادث ام لا ( فنقول ) الازل ليس حالة معينة بل هى عبارة عن نفي الاولية فالحادث بالزمان الذى هو عبارة عن الشيء المسبوق بالعدم يتبع وقوعه فى الازل فاما قولهم لانهم يقع شيء من الحوادث فى الازل فقد اشرنا الى حاله لم يكن شيء من الحوادث هناك موجودا ( فنقول ) قد بينا ان الازل ليس وقتا مخصوصا حتى يقال بان ذلك الوقت قد خلا عن الحوادث بل الازل عبارة عن نفي الاولية فتوالت الازل لم يوجد فيه شيء من الحوادث منها ان نفي الاولية لم يوجد فيه شيء من الحوادث اى كل واحد من الحوادث مسبوق بالعدم فلم قلتم انه لما كان كل واحد منها مسبوقا بالعدم وجب ان يكون الشكل كذلك فان النزاع ما وقع الا فيه ( و الذى يحسم مادة هذا الوم ) ان نارضيه بالصحة فنقول صحة حدوث الحوادث هل كانت حاصلة فى الازل ام لا فان كانت حاصلة فى الازل لم يكن حدوث حادث ازلى وذلك محال وان لم تكن فلا صحة مبداء واول وهو محال ولما لم يكن هذا الكلام قادحا فى ان الصحة لا بداية لها

لم يكن قادحا في هذه المسئلة هاهنا •

( والجواب عما ذكره سادساً ) من ان ما دخل في الوجود فقد حصره الوجود فهو ان المراد بالحصر ان يكون للشيء طرف ونحن نعلم ان الحوادث محصورة من الجانب الذي يلينا امام قلم انه يلزم من ذلك ان يكون محصورا من الطرف الذي لا يلينا ثم نعارض ذلك بصحة حدوث الحوادث •

( والجواب عما ذكره سابعا ) من انه يلزم ان لا ينفك الجسم عن حدوث الحوادث وعدمها فنقول ان غيتم به ان يكون موصوفاً بوجود كل الحوادث ويكون موصوفاً بعدمها معاذلك باطل لان الحوادث ليس لسكيتها وجود حتى يكون الجسم موصوفاً وان غيتم به انه في كل واحد من الاوقات يكون موصوفاً بواحد من تلك الحوادث فهو في ذلك الوقت لا يكون موصوفاً بعدم ذلك الحادث حتى يلزم التناقض بل يكون موصوفاً بعدم سائر الحوادث وانتقاض انما يلزم اذا كان الشيء موصوفاً بالحادث المعين وبعدم ذلك الحادث معا واما ان كان في ذلك الوقت موصوفاً بوجوده وبعدم غيره فاي تناقض فيه فهذا جملة ما قيل في هذه المسئلة •

### ﴿ الفصل السابع والستون في حقيقة الآن ﴾

( اعلم ان الآن ) قد يفرض على وجهين ( احدهما ) ان يكون حصوله فرعاً على حصول الزمان ( وثانيهما ) ان يكون حصول الزمان فرعاً على حصوله اما الآن بالمعنى الاول فهو الذي اذا وجد الزمان ثم فرض فيه حد وفصل فانه يكون ذلك الحد طرفاً للزمان وهو الآن ثم النظر في كيفية وجود هذا الآن ثم في كيفية عدمه اما كيفية وجوده فقد عرفت ان الزمان مقدار متصل وكل مقدار متصل فانه يكون قابلاً للتقسيمات الغير النهائية على ما سترف

وتلك التقسيمات لا تكون موجودة بالفعل بل هي انما تحصل عند احاد اسباب ثلاثة الاول القطع والثاني اختلاف المرضين والثالث الوم ( فنقول ) انه يتبع حصول القطع في الزمان لما عرفت انه يستحيل ان يكون للزمان بدايته وهماية وانقطاع فاذا الآن يستحيل ان يكون له حصول بالفعل بل حصوله انما يمكن على احد الوجوهين الآخرين وذلك اما بوقافة الحركة حدا مشتركا غير منقسم كبدأ طلوع او غروب واما بحسب فرض القارض ثم ليس شيء من ذلك احداث فصل في ذات الزمان نفسه بل حصول الفصل في الزمان بسبب هذه الامور كحصول الانقسام في الجسم اما بسبب اختلاف الاعراض النسبية مثل اختلاف موازين او ماسين واما بسبب الفرض والتوم .

( واما كيفية عد مه ) فاعلم ان الكلام فيه مبني على مقدمة وهي ان الشيء اذا كان موصوفا بوصف في زمان ثم صار موصوفا بوصف آخر في زمان يتلو الزمان الاول فبل يكون في الآت الفاصل بين ذينك الزمانين موصوفا باحد ذينك الوصفين ام لا فان كان موصوفا باحد هما قبل هو موصوف بالتوصف الاول ام بالتوصف الثاني .

( فنقول ) الوارد لا يخلو اما ان يكون مما يمكن حصوله دفعة او لا يمكن فان امكن ذلك كان الشيء في الآن المشترك موصوفا به وذلك مثل التربع اذا ورد على شكل آخر فان الآن الفاصل بين الزمانين يكون الشيء فيه موصوفا بالتربع ومثل الصور المتعاقبة فان المادة في الآن الفاصل بين الزمانين تكون موصوفة بالصورة الواردة فان الصورة الاولى لو كانت باقية لكان الزمان زمان الصورة الاولى فلا يكون هناك زمانان يفصل بينهما آن واما ان عد مت تلك الصورة في ذلك الآن ولم توجد فيه الصورة الثانية فقد خلت

المادة عن الصورة وذلك محال خبت ان المادة في ذلك الآن تكون موصوفة بالصورة الواردة واما ان كان الوارد مما لا يمكن حصوله دفعة فذلك الآن الذي هو ابتداء حصوله يكون خالياً منه ويكون فيه نقیض الحالة الاولى مثل ان الشيء اذا كان مماساً فاذا انحرك كانت حركته معدومة لتلك الماسة فيین زمان الماسة و زمان الحركة أن يكون الجسم في ذلك الآن موصوفاً بنقيض الماسة وهو اللاماسة ولا يكون موصوفاً بالحركة ولا بالسكون لاستحالة حصولهما في الآن •

( واذا عرفت ) هذه المقدمة فلتكلم في كيفية عدم الآن فان لقائل ان يقول هذا الآن اذا وجد فعدمه لا يخلو اما ان يكون يسيراً واما ان يكون دفعة فان كان يسيراً كانت متقسماً فيكون زماناً لا آناً هذا خلف وان كان دفعة فاما ان يكون آن عدمه مقارناً لأن وجوده وهو ظاهر الاستحالة واما ان يكون مترخياً عنه وحيث لا يخلو اما ان يكون بين الآنين متوسط فحينئذ يكون الآن مستمراً في ذلك المتوسط وهو محال واما ان لا يكون بينهما متوسط فيلزم تنالي الآنين ثم السكلام في عدم الآن الثاني كالسكلام في عدم الآن الاول و يلزم منه تركيب الزمان من الآنات المتتالية •

( وجوابه ) ان الخلط في قولكم عدم الآن اما ان يكون يسيراً واما ان يكون دفعة فان هذين القسمين باطلان والحق ان عدمه في جميع الزمان الذي بعده وهذا قسم ثالث وهو الصحيح •

( فان قيل ) هب ان عدم الآن في جميع الزمان الذي بعده ولكن ليس كلاماً في مطلق عدمه بل في ابتداء عدمه ومن المعلوم انه ليس ابتداء عدمه في جميع الزمان الذي بعده فاذا ابتدأ عدمه اما ان يكون يسيراً

واما ان يكون دفعة ويورث الاشكال بعينه»

(جوابه) ان ابتداء عدم ذلك الآن هو نفس وجود ذلك الآن فلما ان يقال ان له ابتداء عدم يكون هو في ذلك الابتداء معدوما فذلك محال وقد عرفت انه لا يجب في كل شئ ان يكون له ابتداء يكون هو حاصل فيه فان الحركة ليس لها ابتداء تكون الحركة حاصلة فيه وكذلك السكون •

(فان قيل) هب ان ما يتقدر بالزمان لا يتحصل في الآن الذي هو اول ذلك الزمان لكن الوجود ليس مما لا يتقدر الا بالزمان فان بعض الاشياء قد ينعدم في الان بل الحق ان كل شئ فانه انما ينعدم في الآن على ما بيناه في اول هذا الباب فان تغير المستغرق في الزمان عبارة عن حدوث انواع متعاقبة مختلفة بالماهية ولا يوجد كل واحد منها الا آنا وأحد او ينعدم فيه واذا ثبت ذلك ظهر ان يكون للوجود اول يتحقق فيه كونه لا وجود فاذا آ يكون لعدم ذلك الآن بداية يتحقق فيم اعدامه •

(فقول) اننا لما منعنا من ان يكون لعدم الآن بداية يكون هو فيها معدوما فليس ممنا ذلك لاجل ان طبيعة المدم لا تتقرر في الآن بل كان الغرض منه بيان انه لا يجب في كل شئ ان يكون له بداية تكون ماهيته محصلة في تلك البداية ولما ثبت ان ذلك معقول في الجملة فها هنا لا يمكننا ان نجوز لعدم الآن بداية يكون هو فيها معدوما الا بعد تجويز تنالي الآتات وذلك هو المصادرة على المطلوب الاول فاندفع الاشكال • هذا غاية ما يمكن ان يقال في هذا الموضع •

(ثم انه وقع) في هذا الموضع من كلام الشيخ في الشفاء ما فيه بعض الشبهة فانه قال وابت ستعلم انه ليس للمتحرك والساكن والتكون والفساد اول

أن هو متحرك فيه اوسا كن او متكون او فاسد اذا الزمان ينقسم بالقوة الى غير النهاية هذه عبارة الشيخ .

(قاول) اما انه ليس المتحرك او العاكس اول أن يكون فيه متحركا اوسا كنا فهو حق واما انه ليس للمتكون او الفاسد اول أن يكون فيه فاسدا او متكونا فليس الامر كذلك فان الكون والفساد انما يكونان بحدوث الصور وعددها والشيخ معترف بان حدوث الصور وعددها انما يكون دفعة في الآن لا في الزمان واذا كان كذلك ثبت ان هذا الكلام ليس كما ينبغي (فهذا كله) نظر في الآن الذي يتفرع وجوده على وجود الزمان فان الزمان لما وجد فرض له حدود طرف فذلك الحدو الطرف هو هذا الآن الذي تكلفنا فيه .

(واما الآن الذي) يتفرع على حصوله حصول الزمان فهو ان المسافة والحركة والزمان امور متطابقة اما المسافة فانه يمكن اثبات تصور نقطة بفعل الخط بسيلانها وحركتها واما الحركة فقد عرفت ان الامر الوجودي منه في الخارج هو الكون في الوسط ثم ان هذه الحقيقة بفعل بسيلانها الحركة بمعنى القطع فاذا كان الامر في المسافة والحركة كذلك فحل في الزمان شي غير منقسم يكون ذلك الشي فاعلا للزمان بسيلانه ام لا فان كان الامر كذلك كان ذلك الشي من الزمان والكون في الوسط من الحركة والنقطة من المسافة امورا ثلاثة متطابقة فيكون ذلك الشي فاعلا للزمان بسيلانه ويكون الكون في الوسط فاعلا للحركة بمعنى القطع بسيلانه وتكون النقطة فاعلة للمسافة بسيلانها ثم كما ان النقطة الفاعلة للخط غير النقطة التي يتوهم حصولها فيه بعد حدوثه فكذلك الآن الفاعل للزمان غير الآن الذي يفرض فيه بعد حصوله والآن الفاعل للزمان بسيلانه ليس اعتبار ذاته هو اعتبار كونه آتافانه انما يكون

أما لاجل الزمان الذي حصل من حركته وصار متطداه •

﴿ الفصل الثامن والستون في ان الآن كيف يمد الزمان ﴾

﴿ قد عرفت ﴾ ان الزمان متصل واحداً المتصل الواحد لا يمكن تمديده الا بعد ان يتميز والتجزئة. انما تحصل باحداث فصول في ذلك المتصل فان لفصول اذا حدثت في المتصل صار المتصل منقسماً الى لقسام ويمكن تمديده بشيء من اجزائه فالخط الواحد اذا اريد تمديده فلا بد وان تفرض فيه نقط حتى يصير للخط بسبب ذلك منقسماً الى اجزاء فينتهز بعد كل ذلك الخط باحد تلك الاجزاء فالنقطة تكون عادة للخط لانه لولا حصول تلك النقطة لما حصل التمديد فذلك الاقسام عادة للخط •

﴿ واذا عرفت ﴾ ذلك في الخط فصور مثله في الزمان فان الزمان اذا فرض فيه انه ينقسم الى جزئين احدهما متقدم والآخر متأخر فتمديد الآن للزمان كتمديد النقط للخط وتمديد الجزء المتقدم او الجزء المتأخر للزمان كتمديد اجزاء الخط لذلك للخط •

﴿ واعلم ﴾ ان الآن فاصل للزمان باعتبار واصل له باعتبار آخر اما كونه فاصلاً فلانه يفصل الماضي عن المستقبل واما كونه واصلاً فلانه حد مشترك بين الماضي والمستقبل ولا جله يكون الماضي متصلاً بالمستقبل •

﴿ ويجب ﴾ ان يعلم انه من حيث انه فاصل يكون واحداً بالذات واثنين من حيث الاعتبار لانه اذا اخذ من حيث هو يقسم الزمان الى الماضي والمستقبل كان نهاية للماضي وبداية للمستقبل ومفهوم كونه نهاية مفاثر لمفهوم كونه بداية فقد حصلت الاثنينية في الاعتبار وان كان هو في ذاته واحداً واما ان اعتبر من حيث انه واصل فانه يكون واحداً بالذات وواحداً بالاعتبار

﴿ الفصل الثامن والستون في ان الآن كيف يمد الزمان ﴾



لانه باعتبار انه واحد يكون مشتركين الجزئين •

﴿ الفصل التاسع و الستون في كيفية تعلق الزمان بالحركة ﴾

( قد عرفت ) ان الحركة يجب ان تكون قابلة للتقسمة الى غير النهاية وعرفت ان تلك القسمة لا بد وان لا تكون موجودة بالفعل بل لا يمكن ان تكون الا بالقوة فاذا الحركة تكون متصلة ولكن كونها متصلة ليس وصفا ذاتيا لها لان نقل حركة غير متصلة مثلا اذا فرضنا وجود الجزء الذي لا تجزى ثم فرضنا وجود جزئين متلاصقين امكنا ان تصور الحركة من احد الجزئين الى الآخر فقد تصورنا الحركة هناك مع انها لا تكون متصلة لانها بحسب الفرض المذكور لا تكون قابلة للتقسمة ولما علمنا حركة غير متصلة علمنا ان الاتصال ليس وصفا ذاتيا ثابتا للحركة بل هو امر خارج عن ماهية الحركة •

( فنقول ) ان هذا الاتصال انما ثبت للحركة بواسطة اتصال المسافة فاتصال المسافة علة لكون الحركة متصلة ولا ننفي بذلك ان اتصال المسافة علة لحصول اتصال آخر للحركة بل اتصال الحركة هو نفس اتصال المسافة مضافا الى الحركة •

( فالخاصل ) ان الحركة اذا اخذت مع اتصال المسافة التي هي واقعة فيها كانت متصلة فالمسافة علة لا لوجود الحركة بل لكونها متصلة متى كانت موجودة واما كون الزمان متصلا فليس ذلك لعله لان ماهيته وذاته هو هذا الاتصال والماهيات لا تطل بل هو في وجوده يستدعي علة وليست علة هي اتصال المسافة فقط لان المسافة اذا تحرك التحرك فيها ووقف ثم ابتدأ من هناك بالحركة فهناك اتصال المسافة موجود ولا يكون اتصال الحركة موجودا بل

( الفصل الثالث والعشرون في كيفية تعلق الزمان بالحركة )

علة وجود الزمان هو اتصال المسافة بتوسط اتصال الحركة والمنى بذلك ان اتصال المسافة من للمسافة من حيث انها صارت علة لاتصال الحركة هو علة لوجود الزمان فهذا هو وجه تعلق الزمان بالحركة .

هو الفصل السبعون في كيفية تمدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان وكيفية تقدير كل واحد منهما بالآخر .

( لما تمدد ) كل واحد منهما بالآخر فقد عرفت ان اتصال المسافة من حيث هو للحركة هو علة لوجود الزمان فلا شك ان وجود الحركة في الجزء المتقدم من المسافة قد يكون علة لوجود الجزء المتقدم من الزمان ووقوع الحركة في الجزء التأخر من المسافة علة لوجود الجزء التأخر من الزمان فالحركة تعدد الزمان على معنى انها توجد اجزاء الزمان وهي المتقدم والمتأخر والزمان بعدد الحركة من حيث انه عدد الحركة .

( مثال ذلك ) ان ذوات الناس ووجوداتهم هي اسباب وجود عشرينهم واما وجود عشرينهم فليس سببا لوجود ذواتهم بل يصيرونها معدودين بهذا العدد .

( واما تقدير ) كل واحد منهما بالآخر فالزمان يقدر بالحركة على وجهين ( احدهما ) انه يحملها ذات قدر ( وثانيهما ) انه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان على معنى انها تدل على قدره بما يوجد فيه من التقدم والتأخر وبين الاسمين فرق واما الدلالة على القدر فتارة مثل ما يدل المكيل على الكيل وتارة مثل ما يدل المكيل على المكيل وتارة مثل ما يدل المسافة على قدر الحركة وتارة مثل ما يدل الحركة على قدر المسافة فيقال تارة مسيرة فرسخين وتارة مسافة رمية لكن الذي يعطى المقدار الاخير هو احد هما وهو الذي له لذاته قدر ولا ان الزمان متصل

( الفصل السبعون في كيفية تمدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان وكيفية تقدير كل واحد منهما بالآخر )

في جوهره يصلح له ان يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس الى المتقدم والمتأخر يصلح ان يقال له قليل وكثير .

﴿ الفصل العاوي والسبعون في كيفية عروض الانقسام واللا نهاية للزمان والحركة ﴾

( لما كان الزمان ) كما متصل ابذاته كان مستمدا ابذاته للقسمة الوهمية الى غير النهاية واما خروج ذلك الى الفعل فبسبب الحركة على ما بيناه فالحركة علة لوجود الزمان وليست علة لاستمداده لانقسامه بل ذلك من لوازم ذاته كما ان من اوجد المنة فهو لم يوجد كون المنة زوجا فان الزوجية لازمة للمنة لذاتها ثم وقوع الانقسام بالفعل على النحو المذكور فهو بسبب الحركة واما كون الحركة غير متناهية فقد عرفت ان الانهاية انما تعرض بالذات للمقدار فالحركة كونها غير متناهية بسبب مقدار وايس ذلك هو مقدار المسافة فان المسافة متناهية فاذا ا ذلك بسبب الزمان فالحركة علة لوجود الزمان والزمان ليس علة لوجود الحركة بل لكونها غير متناهية فيكون المعلول علة لان يمرض لمصلحة من المواضع والحركة علة لوجود الحركة فهو علة لولي لوجود الزمان

﴿ الفصل الثاني والسبعون في الامور التي توجد في الزمان ﴾

( قد عرفت ) ان الشيء انما يكون في الزمان اذا كان له متقدم ومتأخر وهما لا يوجدان الا للحركة اولا وبالذات ولذي الحركة ثانيا وبالعرض وايضا فقد يقال لا نواع الشيء واجزائه ونهاياته انما هي في الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتأخر كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام كالاثني والثلاثة في العدد والحركة في الزمان كالقولات المشري في المشري والمتحرك في الزمان كموضوع المقولات المشري في المشري واما السكون

( الفصل العاوي والسبعون في كيفية عروض الانقسام واللا نهاية للزمان والحركة )

( الفصل الثاني والسبعون )

فهو امر عديم لا يتغير بالزمان لانه ولكن لاجل ان الحركتين تكتفانه  
 فيحصل له ضرب من التقدم والتأخر فلا جرم يتوهم وقوعه في الزمان •  
 (وقد عرفت) ان الزمان متعلق في جوهره بالحركة المستديرة ويتقدم به سائر  
 الحركات الاينية والوضعية وبواسطتها تتقدم الحركات في الكيف والكم  
 لان فيها ايضا تقدم وتأخر او اما الوجود الذي لا يكون حركة ولا في الحركة  
 فهو لا يكون في الزمان بل ان اعتبرناه مع المتغيرات فتلك المية هي الدهر  
 وان اعتبرناه مع الامور الثابتة فتلك المية هي السرمد وقد عرفت ما في هذا  
 الوضع من الاشكال •

( وفيه شك آخر ) وهو انهم زعموا ان اقسام المية بحسب اقسام التقدم  
 والتأخر ثم زعموا ان اقسام التقدم والتأخر خمسة فيجب ان تكون اقسام المية  
 خمسة ثم انهم ابتوا هذين النوعين من المية اعنى المية بالدهر والمية  
 بالسرمد وذلك يناقض ما قيل •

( هذا آخر كلامنا ) المختصر في الحركة والزمان وبتامه تم الكلام في  
 الجملة الاولى التي هي في الاعراض ويتلوه الكلام في الجملة الثانية

في الجواهر و احكامها و الحمد لله هذا يتو الى مدده

و يتعالى عن الانقطاع ابداه وصلاته على رسوله

و على آله و عترته وسلم نسليما كثيرا

برحمتك يا ارحم الراحمين

و باقة التوفيق



قد طبع النصف الاول من هذا الكتاب المسمى (بالمباحث الشرقية)  
 في شهر ذى القعدة الحرام سنة ثلاثة واربعين وثلاث مائة  
 بحد الاف من الهجرة النبوية و يتلوه النصف  
 الآخر واوله الجملة الثانية في الجواهر  
 فالحمد لله القادر القيوم والصلوة  
 على النبي وآله واصحابه عدد  
 الذرات والنجوم •



( فهرس مضامين النصف الاول من كتاب المباحث الشرقية )

٢ - مضمون له

٢٠ ( خطبة الكتاب ) له

٦ - ( فهرست مضامين الكتاب ) له

١٠ ( الكتاب الاول في الامور العامة ) وفيه خمسة ابواب

ايضاً ( الباب الاول في الوجود ) وفيه عشرة فصول

ايضاً ( الفصل الاول في ان الوجود غنى عن التبريف )

١٨ ( الفصل الثاني في ان الوجود مشترك فيه )

٢٣ ( الفصل الثالث في ان الوجود زائد على ماهيات الممكنات )

٢٥ ( الفصل الرابع في ان الوجود خارج عن الماهية )

٣٠ ( الفصل الخامس في ان وجود واجب الوجود هل هو زائد عليه ام لا )

٤١ ( الفصل السادس في اثبات الوجود الذهني )

٤٣ ( الفصل السابع في ان الماهية لا تمرى عن الوجودين )

ايضاً ( الفصل الثامن في ان الوجود ليس ما يكون الشيء به اثباتاً )

٤٥ ( الفصل التاسع في ان المدوم ليس بثابت )

٤٧ ( الفصل العاشر في ان المدوم لا يباد )

٤٨ ( الباب الثاني في الماهية ) وفيه عشرون فصلاً

ايضاً ( الفصل الاول في تمييز الماهية عن لواحقها )

٥١ ( الفصل الثاني في تقسيم الماهيات )

## مضمون

٢٠٠

- ٥٢ (الفصل الثالث في ان البسائط هل تكون مجعولة ام لا )
- ٥٣ (الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزأ من الماهية المركبة وبين ما لا يكون كذلك )
- ٥٦ (الفصل الخامس في كيفية اجتماع بسائط الماهية المركبة )
- أيضاً (الفصل السادس في الفرق بين التركيب الذهني والخارجي )
- ٥٩ (الفصل السابع في اصناف المركبات )
- ٦١ (الفصل الثامن في بيان ما وجد من الاقسام المذكورة في الجواهر والاعراض )
- ٦٢ (الفصل التاسع في الفرق بين المادة والجنس والفصل والصورة )
- ٦٣ (الفصل العاشر في الطريق الى معرفة كون الماهية مركبة من الجنس والفصل )
- ٦٥ (الفصل الحادي عشر في ان الجنس غير داخل في حقيقة الفصل )
- ٦٧ (الفصل الثاني عشر في ان الفصل والجنس هل يتلازمان ام لا )
- ٦٨ (الفصل الثالث عشر في كيفية تقوم الجنس بالفصل )
- ٦٩ (الفصل الرابع عشر في احكام الفصل )
- ٧٢ (الفصل الخامس عشر في كيفية ترتيب الاجناس )
- ٧٣ (الفصل السادس عشر في العلامة التي يمكن تباينها ان تميز الطبيعة الجنسية عن الطبيعة النوعية )
- ٧٤ (الفصل السابع عشر في ان الشخص زائد على ماهية النوع وانه امر

مضمون

١٠٠

ثبوتي

- ٧٦ ( الفصل الثامن عشر في علة تشخيص الاشخاص )  
 ٧٨ ( الفصل التاسع عشر في مناسبة الحد للمحدود )  
 ٧٩ ( الفصل العشرون في اجزاء الماهية )  
 ٨٠ ( الباب الثالث في الوحدة والكمية ) وفيه عشرون فصلاً  
 ايضاً ( الفصل الاول في الفرق بين الوجود والوحدة )  
 ٨١ ( الفصل الثاني في الفرق بين الوحدة وبين التشخيص والتميز والماهية )  
 ٨٣ ( الفصل الثالث في ان الوحدة غنية عن التعريف )  
 ٨٤ ( الفصل الرابع في بيان ان الوحدة امر زائد على الذات )  
 ٨٦ ( الفصل الخامس في ان الوحدة ليست جوهر ابل هي عرض )  
 ٨٨ ( الفصل السادس في اقسام الواحد )  
 ٩٠ ( الفصل السابع في ان الواحد مقول على ما نمته بالتشكيك )  
 ايضاً ( الفصل الثامن في ان اتحاد الاثنين محال )  
 ٩١ ( الفصل التاسع في اثبات العدد )  
 ٩٢ ( الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد )  
 ٩٣ ( الفصل الحادي عشر في كيفية تحديد العدد )  
 ٩٤ ( الفصل الثاني عشر في بيان كون الاثنين عدداً )  
 ٩٦ ( الفصل الثالث عشر في تقابل الواحد والكثير )  
 ٩٨ ( الفصل الرابع عشر في الموهوم وما يقابله )



مضمون	ج.
( الفصل الخامس عشر في حقيقة المتقابلين واقسامها )	٩٩
( الفصل السادس عشر في ابحاث تنطق بالتقابل )	١٠١
( الفصل السابع عشر في احكام الازداد )	١٠٣
( الفصل الثامن عشر في ان المتقابل بالسلب والايجاب اقوى من المتقابل بالتضاد )	١٠٧
( الفصل التاسع عشر في حكاية ما قيل في جمل الوحدة والكثرة مبادئ الاشياء )	١٠٨
( الفصل العشرون في ابطال المثل )	١١٠
( الباب الرابع في الوجوب والامكان والاعتناع ) وفيه اثنا عشر فصلاً ايضاً ( الفصل الاول في تعريف الواجب والممكن والممتنع )	١١٣
( الفصل الثاني في تفصيل القول في الوجوب والامكان )	١١٤
( الفصل الثالث في ان الوجوب امر ثبوتي )	ايضاً
( الفصل الرابع في ان الامكان العام هل هو امر ثبوتي ام لا )	١١٨
( الفصل الخامس في ان الامكان الخاص هل هو امر ثبوتي ام لا )	ايضاً
( الفصل السادس في تقسيم الواجب )	١٢١
( الفصل السابع في كيفية عروض الامكان للماهيات )	١٢٣
( الفصل الثامن في اقسام الممكنات )	١٢٤
( الفصل التاسع في ان الامكان محوج الى السبب )	١٢٥
( الفصل العاشر في انه هل يعقل ان يكون شيء يصح عليه الوجود والعدم )	١٢٨

## مضمون

﴿

والمدم)

١٣١ ( الفصل الحادى عشر فى ان الممكن مالم يصرو اجبالم يوجد)

١٣٢ ( الفصل الثانى عشر فى ان الامكان وصف لازم للممكنات )

١٣٣ ( الباب الخامس فى القدم والحدوث ) وفيه خمسة فصول

ايضاً ( الفصل الاول فى بيان حقيقتها )

١٣٤ ( الفصل الثانى فى اثبات الحدوث الذاتى )

ايضاً ( الفصل الثالث فى ان الحدوث هل يمكن ان يكون سبباً للعاجلة

الى السبب )

١٣٥ ( الفصل الرابع فى ان الحدوث هل هو كىفية زائدة على وجود

المحدث ام لا )

ايضاً ( الفصل الخامس فى ان الحدوث الزمانى مشروط بتقدم المادة

والزمان عليه )

١٣٦ ( الكتاب الثانى فى احكام الجواهر والاعراض ) والكلام فيه مرآب

على مقدمة وثمانين

ايضاً ( المقدمة فى بيان حقيقة الجوهر والمرض ) وفيها خمسة عشر فصلاً

١٣٧ ( الفصل الاول فى تحقيق ماهية الجوهر والمرض )

١٣٨ ( الفصل الثانى فى تعريف المرض )

١٤١ ( الفصل الثالث فى رسم الجوهر )

١٤٢ ( الفصل الرابع فى ان الجوهر مقول على ما تحتته قول الجنس ام لا )

## مضمون

١٤٦

( الفصل الخامس في بيان ان كليات الجوهر جوهر )

( الفصل السادس في ان الجزئيات اولى بالجوهريّة من الكليات )

( الفصل السابع في ان الجوهر لا ضد له )

ايضاً ( الفصل الثامن في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة )

( الفصل التاسع في بيان ان الجوهر هو القابل للاضداد الغير الانعاقية )

ايضاً ( الفصل العاشر في ان المرض ليس بجنس )

( الفصل الحادي عشر في استحالة الاتقال على الاعراض )

( الفصل الثاني عشر في صحة قيام المرض بالمرض )

( الفصل الثالث عشر في امتناع قيام المرض الواحد بالحقين )

( الفصل الرابع عشر في ان الحال يجب ان ينقسم لانقسام المحل )

( الفصل الخامس عشر في ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون

جوهر او عرضاً )

( الملحة الاولى في احكام الاعراض ) وفيها مقدمة وفنون خمسة

ايضاً ( المقدمة في بيان عدد المقولات ) وفيها اربعة مباحث

ايضاً ( البحث الاول في كون كل واحدة من المقولات جنساً )

( البحث الثاني في ان هذه المشر اجناس عالية )

( البحث الثالث في انه لا متولة خارجة عن هذه العشر )

( البحث الرابع في كيفية انقسام هذه المقولات الى انواعها )

ايضاً ( الفن الاول في الكم ) وفيه اربعة وعشرون فصلاً

## مضمون

٤٠

- ١٧١ ( الفصل الاول في الفرق بين المقدار والجمية )
- ١٧٥ ( الفصل الثاني في تعديد الخواص التي منها يمكن الوقوف على حقيقة الكمية )
- ١٧٨ ( الفصل الثالث في تقسيم الكم الى المتصل والمنفصل )
- ١٨٣ ( الفصل الرابع في تقسيم الكم بذي الوضع وغير ذي الوضع )
- ١٨٤ ( الفصل الخامس في الطول والعرض والعمق )
- ١٨٦ ( الفصل السادس فيما ليس بكم بالذات بل بالعرض )
- ١٨٧ ( الفصل السابع في ان الخفة والثقيل غير داخلين بالذات في الكم )
- ١٨٨ ( الفصل الثامن في ان الكم لا ضد له )
- ١٩٠ ( الفصل التاسع في ان الكم لا يقبل الشدة والضعف )
- ١٩١ ( الفصل العاشر في الوجوه التي يقال لها التناهي واللاتناهي )
- ١٩٢ ( الفصل الحادي عشر في بيان تناهي الابداد )
- ٢٠٣ ( الفصل الثاني عشر في معنى الانهائية في الماضي والمستقبل )
- ٢٠٦ ( الفصل الثالث عشر في بقية ابحاث الانهائية )
- ٢٠٩ ( الفصل الرابع عشر في المباحث المشتركة بين الثلاثة )
- وهي اربعة
- ايضاً ( البحث الاول في ان المقدار لا يوجد في الخارج مفارقاً عن المادة )
- ٢١١ ( البحث الثاني في بيان المقادير التطيمية )
- ٢١٢ ( البحث الثالث في الفرق بين كون الجسم تطيماً وبين كونه الخط

## مضمون

٢٠٠

والسطح تليمين)

٢١٣ ( البحث الرابع في بيان عرضية هذه الامور )

٢١٤ ( الفصل الخامس عشر فيما يختص بكل واحد منها من المباحث )

وهي اربعة

ايضاً ( البحث الاول في ان الجسمية عن توابع المادة )

٢١٥ ( البحث الثاني في السطح )

ايضاً ( البحث الثالث في احكام النقطة )

٢١٦ ( البحث الرابع في رسم النقطة )

٢١٧ ( الفصل السادس عشر في اثبات المكان )

٢٢١ ( الفصل السابع عشر في ضبط المذاهب في ماهية المكان )

٢٢٢ ( الفصل الثامن عشر في الكلام على اصحاب البعد )

٢٢٨ ( الفصل التاسع عشر في الرد على القائمين بالخلاء )

٢٤٦ ( الفصل العشرون في ان الخلاء لو ثبت لم يكن فيه قوة جاذبة الاجسام

ولا قوة دافعة لها )

٢٤٩ ( الفصل الحادي والعشرون في تحقيق ماهية المكان )

٢٥٠ ( الفصل الثاني والعشرون في اقسام المكان )

٢٥١ ( الفصل الثالث والعشرون في تعقب ما يقال ان جهات الاجسام مت

٢٥٤ ( الفصل الرابع والعشرون في كيفية تحدد الجهات )

٢٥٧ ( الفن الثاني في الكيف ) وفيه مقدمة واربعة اقسام

( المقدمة )

( ٨٦ )

## مضمون

٤٠

- ٢٥٧ ( المقدمة وهي مشتملة على فصلين )  
 ايضاً ( الفصل الاول في رسم الكيف )  
 ٢٦٢ ( الفصل الثاني في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة )  
 ٢٦٤ ( القسم الاول في الكيفيات الممسوسة ) وفيه خمسة ابواب  
 ايضاً ( الباب الاول في امور كلية لهذا القسم ) وفيه اربعة فصول  
 ٢٦٥ ( الفصل الاول فيما سمي لاجله هذا النوع بالانفعاليات والانفعالات )  
 ٢٦٦ ( الفصل الثاني في خاصية هذا النوع )  
 ايضاً ( الفصل الثالث في الرد على من زعم ان كيفيات الاجسام نفس اشكالها )  
 ٢٦٨ ( الفصل الرابع في الرد على من قال ان الكيفيات نفس الامزجة )  
 ٢٦٩ ( الباب الثاني في الكيفيات الملموسة ) وفيه احد عشر فصلاً  
 ايضاً ( الفصل الاول في حد الحرارة والبرودة )  
 ٢٧٢ ( الفصل الثاني في اثبات الحرارة والبرودة )  
 ٢٧٣ ( الفصل الثالث في تقرير ما يقال له انه حار او بارد )  
 ٢٧٤ ( الفصل الرابع في ماهية الحرارة الغريزية )  
 ٢٧٥ ( الفصل الخامس في الرطوبة واليبوسة )  
 ٢٧٩ ( الفصل السادس في اثبات الرطوبة واليبوسة )  
 ٢٨٠ ( الفصل السابع فيما لاجله يقال للحرارة والبرودة انهما كيفيتان فاعلتان  
 وللرطوبة واليبوسة انهما كيفيتان منقطتان )  
 ٢٨٢ ( الفصل الثامن في اللطافة والكثافة )

## مضون

١٠

- ٢٨٤ ( الفصل التاسع في الزوجة والمهشاة والبلبة والجفاف )  
 ايضاً ( الفصل العاشر في الثقل والخفة واحكامها )  
 ٢٩٢ ( الفصل الحادى عشر فيما يظن انه من الكيفيات الملموسة وليس منها )  
 ٢٩٣ ( الباب الثالث في الكيفيات المبصرة ) وفيه تسعة فصول  
 ايضاً ( الفصل الاول في اثبات الالوان ) •  
 ٢٩٦ ( الفصل الثانى في ان النور ليس من الاجسام )  
 ٢٩٨ ( الفصل الثالث في حقيقة النور )  
 ٣٠١ ( الفصل الرابع في الفرق بين النور والضوء والشماع والبريق )  
 ايضاً ( الفصل الخامس في حد الضوء )  
 ٣٠٢ ( الفصل السادس في ان اللون انما يحدث بالقمل عند حصول الضوء )  
 ٣٠٣ ( الفصل السابع في تعدد الالوان المتوسطة )  
 ٣٠٤ ( الفصل الثامن في ان الظلمة امر عدى )  
 ايضاً ( الفصل التاسع في انه هل يتوقف ابصار بعض الاجسام على الظلمة ام لا )  
 ٣٠٥ ( الباب الرابع في الكيفيات المسبوقة ) وفيه ستة فصول  
 ايضاً ( الفصل الاول في سبب الصوت )  
 ٣٠٦ ( الفصل الثالث في اثبات الصوت في الخارج )  
 ٣٠٧ ( الفصل الرابع في حقيقة القرع )  
 ٣٠٨ ( الفصل الخامس في سبب نقل الصوت وحدته )  
 ايضاً ( الفصل السادس في الصدى )

(الباب)

مضمون

٤٠

٣٠٩ ( الباب الخامس في الكيفيات المذوقة والمشمومة وبيان مرضية هذه

الاجناس ) وفيه ثلاثة فصول

٣٠٩ ( الفصل الاول في الطوم )

٣١١ ( الفصل الثاني في الروائح )

٣١٢ ( الفصل الثالث في بيان ان هذه الكيفيات المحسوسة اعراض

لا جواهر )

٣١٥ ( القسم الثاني في القوة واللاقوة ) وفيه ثلاثة فصول

ايضاً ( الفصل الاول في انواعها )

٣١٦ ( الفصل الثاني في ان القوة على الفعل غير داخلية تحت هذا النوع )

٣١٨ ( الفصل الثالث في ان اللين والصلابة هل هما امران وجوديان ام لا )

٣١٩ ( القسم الثالث في الكيفية المختصة بذوات الانفس ) وفيه اربعة ابواب

ايضاً ( الباب الاول في العلم واحكامه ) والكلام فيه يتعلق بثلاثة اطراف العلم

والمالم والمعلوم

ايضاً ( الطرف الاول في العلم ) وفيه ثمانية وعشرون فصلاً

ايضاً ( الفصل الاول في ان العلم بالشئ لا يحصل الا بانطباع صورة المعلوم

في المالم

٣٢٣ ( الفصل الثاني في ابطال قول من قال العلم هو نفس انطباع ماهية المعلوم

في المالم )

٣٢٤ ( الفصل الثالث في الامور التي يمكن ان يفسر العلم بها وابطال



## مضنون

٣٣٠

(الباطل منها)

٣٣٢ ( الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس انما تمقل الشيء لاتحادها بالمقل القمال )

٣٣٨ الفصل الخامس في ابطال قوة من قال ان التمقل عبارة عن اتحاد المعقول بالماقل )

٣٣٩ ( الفصل السادس في تحقيق القول الحق في العلم )

ايضاً ( الفصل السابع في تحديد العلم )

٣٣٤ ( الفصل الثامن في الفرق بين حلول الصورة العقلية في النفس وبين حلول الصورة في المادة )

٣٣٣ ( الفصل التاسع في تحقيق كون الصورة العقلية كلية )

٣٣٥ ( الفصل العاشر في بيان انواع التعلقات )

٣٣٧ ( الفصل الحادي عشر في بيان ان العلم عرض )

٣٣٩ ( الفصل الثاني عشر في تحقيق كون انشي عقلا وعاقلا ومعقولا )

٣٤١ ( الفصل الثالث عشر في ان الشيء كيف يتمقل ذاته )

٣٤٤ ( الفصل الرابع عشر في اقسام التصديقات )

٣٤٥ ( الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله تحصل العلوم الاولية )

٣٤٧ ( الفصل السادس عشر في ان القوة العاقلة كيف تقوي على توحيد الكثير وتكثير الواحد )

٣٤٨ ( الفصل السابع عشر في حصر الالويات وتبيين اول الالوان )

## مضمون

١٠٠

(والذب عنه)

٣٥٢ (الفصل الثامن عشر في ان النفس مع بساطتها كيف تقوى على هذه الثقلات الكثيرة)

٣٥٣ (الفصل التاسع عشر في اثبات القوة القدسية)

٣٥٤ (الفصل العشرون في ان قبول النفس للصور العقلية لا يتوقف على العكس)

٣٥٥ (الفصل الحادي والعشرون في امكان اجتماع الثقلات الكثيرة في النفس دفعة واحدة)

٣٥٧ (الفصل الثاني والعشرون في ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول).

٣٦٢ (الفصل الثالث والعشرون في ان العلم بذوات الاسباب انما يحصل من العلم باسبابها)

٣٦٣ (الفصل الرابع والعشرون في ان الشيء اذا علم سببه لا يعلم الاكليا)

٣٦٤ (الفصل الخامس والعشرون في ان العلم بالشخصيات يجب تغيره بتغيرها)

٣٦٥ (الفصل السادس والعشرون في ان العلم قد يكون فليما وقد يكون انفعاليا)

٣٦٦ (الفصل السابع والعشرون في تفسير العقل)

٣٦٧ (الفصل الثامن والعشرون في شرح الفاظ مستعملة في هذا الباب)

٣٦٩ (الطرف الثاني الكلام في العاقل) وفيه ستة فصول

## مضمون

٤٠

- ٣٦٩ ( الفصل الاول في ان العاقل يجب ان يكون مجردا عن المادة )  
 ايضا ( الفصل الثاني في ان كل مجرد فانه يجب ان يكون عاقلا لذاته )  
 ٣٧٢ ( الفصل الثالث في ان كل ما كان مجردا عن المادة وعلاقها يجب ان يكون  
 عاقلا بالفعل )  
 ٣٧٣ ( الفصل الرابع في ان تعقل الشيء لذاته هو نفس ذاته )  
 ٣٧٤ ( الفصل الخامس في ان تعقل النفس الناطقة لغيرها ليس امرا ذاتيا لها  
 ولا لازما )  
 ٣٧٥ ( الفصل السادس في ان التعلل ليس بتذكر )  
 ٣٧٦ ( الطرف الثالث الكلام في المقول ) وفيه ثلاثة فصول  
 ايضا ( الفصل الاول في ان حقائق الاشياء يمكن ان تكون معلومة للبشر )  
 ٣٧٧ ( الفصل الثاني في ان المعلوم كيف يعلم )  
 ٣٧٨ ( الفصل الثالث في درجات المعلومات )  
 ٣٧٩ ( الباب الثاني في القوى والاخلاق ) وفيه خمسة فصول  
 ايضا ( الفصل الاول في تلخيص مفهومات القوة )  
 ٣٨٠ ( الفصل الثاني في تحديد القوة بهذا المعنى )  
 ٣٨٢ ( الفصل الثالث في احكام القدرة )  
 ٣٨٣ ( الفصل الرابع في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقصر ولا بالعرض  
 فذلك بقوة موجودة فيه )  
 ٣٨٥ ( الفصل الخامس في المخلوق )

## مضمون

٤٠٠

- ٣٨٧ (الباب الثالث في الالم والذنة) وفيه خمسة فصول  
 ايضاً (الفصل الاول في حقيقة الذنة والالم)  
 ٣٩٠ (الفصل الثاني في ان تفرق الاتصال مؤلم)  
 ٣٩٤ (الفصل الثالث في تحقيق سبب الالم)  
 ٣٩٥ (الفصل الرابع في ان المولم هو سوء المزاج المختلف المتفق)  
 ٣٩٧ (الفصل الخامس في تصيل الذات الحسية)  
 ٣٩٩ (الباب الرابع في بقية الكيفيات النفسانية) وفيه سبعة فصول •  
 ايضاً (الفصل الاول في الصحة والمرض) وفيه ستة مباحث •  
 ايضاً (البحث الاول في حدها)  
 ٤٠٠ (البحث الثاني في ان الصحة هل هي مندرجة تحت الحال والملكة ام لا)  
 ٤٠٢ (البحث الثالث عن الشكوك المذكورة على الحد)  
 ٤٠٣ (البحث الرابع عن الرسم الثاني)  
 ٤٠٤ (البحث الخامس في مقابل الصحة والمرض)  
 ٤٠٥ (البحث السادس في انه لا واسطة بين الصحة والمرض)  
 ٤٠٦ (الفصل الثاني في اسباب القرح)  
 ٤٠٩ (الفصل الثالث في سبب شدة فرح شارب الحمر وشدة غم السوداوى)  
 ٤١٠ (الفصل الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط)  
 ٤١١ (الفصل الخامس في اسباب سائر العوارض)

## مضمون

١٦

- ١١١ (الفصل السادس في كيفية الادواح الحاملة لهذه الكيفيات )  
 ١١٢ (الفصل السابع في الحقد)  
 ١١٤ (القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكميات ) وفيه مقدمة وثلاثة ابواب  
 ايضاً ( المقدمة في البحث عن بيان حقيقة هذا النوع واقسامه )  
 ١١٥ ( الباب الاول في الاستقامة والاستدارة ) وفيه سبعة فصول  
 ايضاً ( الفصل الاول في حقيقة الاستقامة والاستدارة )  
 ١١٦ ( الفصل الثاني في اثبات الدائرة )  
 ١١٨ ( الفصل الثالث في ان القائلين بالجزء الذي لا ينجزى يلزمهم الاعتراف بوجود الدائرة )  
 ١١٩ ( الفصل الرابع في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع )  
 ايضاً ( الفصل الخامس في ان الدوائر المختلفة بالمعظم والصغر مختلفة بالنوع )  
 ايضاً ( الفصل السادس في ان المستقيم لا يضاد المستدير )  
 ١٢٠ ( الفصل السابع في ان المستقيم كالاذا سب المستدير بالمساواة فلا يذاسبه بالزيادة والنقصان )  
 ١٢١ ( الباب الثاني في الشكل والزاوية ) وفيه ستة فصول  
 ايضاً ( الفصل الاول في حقيقة الشكل )  
 ايضاً ( الفصل الثاني في بيان ان الشكل بالمعنى المذكور من كيف او من الوضع )

## مضمون

٤٢٣

(الفصل الثالث في تعدد المذاهب في الرواية)

(الفصل الرابع في القول المحقق في الرواية)

(الفصل الخامس في اثبات الكرة والاسطوانة والمخروط)

(الفصل السادس في ان الاشكال لا مضادة فيها)

ايضاً (الباب الثالث في الخلقة وخواص الاعداد) وفيه فصلان

ايضاً (الفصل الاول في الخلقة)

ايضاً (الفصل الثاني في خواص الاعداد)

(الفصل الثالث في بقية المقولات) وفيه بابان

ايضاً (الباب الاول في المضاف) وفيه خمسة عشر فصلاً

ايضاً (الفصل الاول في ابتداء الكلام بالمضاف)

(الفصل الثاني في خواص المضافين)

(الفصل الثالث في تحقيق الكلام في الاضافة التي هي المقولة)

(الفصل الرابع في ان الاضافة هل لها وجود في الامكان لا)

(الفصل الخامس في كيفية تحصيل الابهانة)

(الفصل السادس في ان الاضافة كيف يكون تحصيلها النوعي وتحصيلها

المنفي وتحصيلها الشخصي)

ايضاً (الفصل السابع في تقسيم الاضافات)

(الفصل الثامن في ان الاضافة هل تقبل التضاد ام لا)

(الفصل التاسع في ان الاضافة قابلة للاشد والاضعف)

مضون

١.

٤٤٤ ( الفصل العاشر في تفسير التتالي والناس والتشافع والتد اخل والاتصاق والاتصال )

٤٤٦ ( الفصل الحادي عشر في المتقدم والمتأخر مما )

٤٤٨ ( الفصل الثاني عشر في السكلي والجزئي )

٤٤٩ ( الفصل الثالث عشر في التام والمكتفي والناقص وفوق التام )

٤٥٠ ( الفصل الرابع عشر في السكل والجميع والفرق بينهما وبين التام )

٤٥١ ( الفصل الخامس عشر في الفرق بين السكل والسكلي )

ايضاً ( الباب الثاني في بقية المقولات ) وفيه خمسة فصول

ايضاً ( الفصل الاول في الابن ) وفيه ستة مباحث

ايضاً ( البحث الاول عن حقيقته )

٤٥٢ ( البحث الثاني في بيان ان الكون في المكان ليس هو الكون في الاعيان )

٤٥٣ ( البحث الثالث في تقسيم الابن )

ايضاً ( البحث الرابع في قول من قال ان لكل ابن شخصي في مكان

حقيق علة )

٤٥٤ ( البحث الخامس في ان الابن يمرض له التضاد )

ايضاً ( البحث السادس في كيفية قبوله الاشد والانعص )

ايضاً ( الفصل الثاني في المنى )

٤٥٥ ( الفصل الثالث في الوضع )

٤٥٦ ( الفصل الرابع في الملك )

## مضمون

٤٥٦

( الفصل الخامس في ان يفعل وان يفعل )

٤٥٨ ( الفن الرابع في الملل والملولات ) وفيه مقدمة واربعة اقسام

ايضاً ( المقدمة في بيان حقيقة الملة وذكر اقسامها )

٤٦٠ ( القسم الاول في الملة الفاعلية ) وفيه ثمانية عشر فصلاً

ايضاً ( الفصل الاول في ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد )

٤٦٨ ( الفصل الثاني في ان الملل الواحد هل يستند الى علل كثيرة ام لا )

٤٦٩ ( الفصل الثالث في ابطال الدور في الملل )

٤٧٠ ( الفصل الرابع في ابطال التسلسل في الملل )

٤٧٧ ( الفصل الخامس في وجوب حصول الملة عند حصول الملل )

ايضاً ( الفصل السادس في وجوب حصول الملل عند حصول الملة )

٤٨٥ ( الفصل السابع في انه لا يشترط في الفعل تقدم المدم عليه )

٤٩٤ ( الفصل الثامن في العبارة )

ايضاً ( الفصل التاسع في ان الوجود وحده لا يصلح للمملوية )

٤٩٥ ( الفصل العاشر في ان الوجود وحده لا يصلح للملية )

٤٩٩ ( الفصل الحادى عشر في ان القوة لا تكون علة مؤثرة في وجود الاشياء )

٥٠٠ ( الفصل الثانى عشر في ان القوة الجسمانية لا تفعل الا بمشركة الوضع )

٥٠١ ( الفصل الثالث عشر في تنهى القوة الجسمانية في التأثير )

٥٠٨ ( الفصل الرابع عشر في ان التصورات قد تكون مبادئ لحدوث

( الحوادث )



## مضمون

٥٠٩

( الفصل الخامس عشر في ان الراى الكلى لا يكون علة لحصول  
افعال جزئية )

٥١٠ ( الفصل السادس عشر في ان مامع العلة هل يكون متقد ماعلى  
المعلول ام لا )

٥١١ ( الفصل السابع عشر في ان العلة هل يجب ان تكون اقوى من المعلول )

٥١٥ ( الفصل الثامن عشر في ان البسيط هل يمكن ان يكون فاعلا ولا بلامما )

٥١٧ ( القسم الثانى فى العلة المادية ) وفيه ستة فصول

ايضاً ( الفصل الاول فى اقسام المادة )

٥٢٠ ( الفصل الثانى فيما يقال له ان الشئ كان منه )

٥٢١ ( الفصل الثالث فى بيان تاهى المال المادية )

ايضاً ( الفصل الرابع فى اسامى المادة )

٥٢٢ ( الفصل الخامس فى حال شوق الميولى الى الصورة )

ايضاً ( الفصل السادس فى ان مادة الناصر مشتركة )

٥٢٣ ( القسم الثالث فى العلة الصورية ) وفيه ثلاثة فصول

ايضاً ( الفصل الاول فى بيان علية الصورة )

ايضاً ( الفصل الثانى فى الفرق بين الطبيعة والصورة )

٥٢٤ ( الفصل الثالث فى امتناع تقوم المادة بصورتين )

٥٢٦ ( القسم الرابع فى العلة الفائية ) وفيه اثنا عشر فصلاً

ايضاً ( الفصل الاول فى تقسيم النهايات الذاتية والنهايات الاتفاقية )

(الفصل)

## مضون

٢٠

- ٥٢٨ ( الفصل الثاني في اثبات الاسباب الاتفاقية )  
 ٥٣١ ( الفصل الثالث في الفرق بين البخت والاتفاق )  
 ايضاً ( الفصل الرابع في اثبات العلة الغائية للمحرركات الطبيعية )  
 ٥٣٥ ( الفصل الخامس في بيان ان للبحث والجزء غاية )  
 ٥٣٧ ( الفصل السادس في ان لوجود العالم غاية حقيقية )  
 ٥٣٨ ( الفصل السابع في الغايات الضرورية المرضية )  
 ٥٣٩ ( الفصل الثامن في تنامي اللطل الغائية )  
 ٥٤٠ ( الفصل التاسع في بيان علة العلة الغائية )  
 ٥٤١ ( الفصل العاشر في الفرق بين الغاية والخير )  
 ٥٤٢ ( الفصل الحادي عشر في الجود )  
 ايضاً ( الفصل الثاني عشر في ان كل من فعل فاعله فرض فهو فاعل )  
 ٥٤٣ خاتمة هذا الفن فيما بقي من مباحث هذا الباب وفيها فصلان  
 ايضاً ( الفصل الاول في امور مشتركة بين اللطل )  
 ٥٤٦ ( الفصل الثاني في معنى كون المدم مبدأ )  
 ٥٤٧ ( الفن الخامس في الحركة والزمان وفيه اثنا وسبعون فصلاً )  
 ايضاً ( الفصل الاول في رسم الحركة )  
 ٥٥٠ ( الفصل الثاني في تحقيق القول في الحركة )  
 ٥٥٤ ( الفصل الثالث في ان السكل متحرك محركا وغيره )  
 ٥٦١ ( الفصل الرابع في مامنه الحركة وما اليه )

## مضمون

ع

- ٥٦٢ (الفصل الخامس في مبادئ الحركات المستديرة ونهاياتها)  
 ايضاً (الفصل السادس في التقابل بين المبدئية والمنتهاية)  
 ٥٦٣ (الفصل السابع في نسبة الحركة الى المقولات)  
 ٥٦٧ (الفصل الثامن في ان الحركة مقولة على ما منحها بالاشتراك او بالتواطؤ)  
 ٥٦٨ (الفصل التاسع في ان الحركة هل هي نفس مقولة ان يفعل)  
 ٥٦٩ (الفصل العاشر في المقولات التي تقع الحركة فيها)  
 ٥٧٣ (الفصل الحادي عشر في حركة النمو والذبول)  
 ٥٧٥ (الفصل الثاني عشر في اثبات الحركة في الكيف)  
 ٥٨١ (الفصل الثالث عشر في اثبات الحركة في سائر اقسام الكيف)  
 ايضاً (الفصل الرابع عشر في الحركة في الازن والوضع)  
 ٥٨٢ (الفصل الخامس عشر في ان الصور يمكن زوالها عن المادة وتبدلها بغيرها)  
 ٥٨٨ (الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حدونها  
 الا بالحركة)  
 ٥٩٣ (الفصل السابع عشر في ان الحركة عن باقي المقولات)  
 ٥٩٤ (الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون)  
 ٥٩٦ (الفصل التاسع عشر في ان المقابل للحركة اي سكون هو)  
 ٥٩٧ (الفصل العشرون في ان الجسم كيف يخلو عن الحركة والسكون)  
 ٥٩٨ (الفصل الحادي والعشرون في الوحدة المددبة للحركة)  
 ٦٠٠ (الفصل الثاني والعشرون في ان الحركة المستديرة اولى بهذه الوحدة

## مضمون

٤٠

(من غيرها)

- ٦٠٠ (الفصل الثالث والمشرون في الوحدة النوعية والجنسية للحركة)
- ٦٠٢ (الفصل الرابع والمشرون في ان الاختلاف بالطبع والفسر لا يوجب الاختلاف في الماهية)
- ٦٠٣ (الفصل الخامس والمشرون في حقيقة البطوء والسرعة)
- ٦٠٤ (الفصل السادس والمشرون في ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يوجب الاختلاف في الماهية)
- ٦٠٥ (الفصل السابع والمشرون في ان السرعة مقولة على المستديرة والمستقيمة بالاشتراك المعنوي)
- ٦٠٦ (الفصل الثامن والمشرون في اسباب البطوء)
- ٦٠٧ (الفصل التاسع والمشرون في التقابل بين السرعة والبطوء)
- ٦٠٨ (الفصل العاشر والثلاثون في ان لاشتداد السرعة والبطوء طرفين محصورين)
- ٦٠٩ (الفصل الحادي والثلاثون في تطابق الحركات)
- ٦١٠ (الفصل الثاني والثلاثون في تضاد الحركات)
- ٦١١ (الفصل الثالث والثلاثون في علة تضاد الحركات)
- ٦١٢ (الفصل الرابع والثلاثون في ان الحركتين الطيبيتين المختلفتين لا اخذهن تحتقان ام لا)
- ٦١٣ (الفصل الخامس والثلاثون في ان تضاد الحركات ليس للحصول في نفس الاطراف بل لاتوجه اليها)

## مضمون

١٠٠

٦١١ ( الفصل السادس والثلاثون في ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة )

٦١٢ ( الفصل السابع والثلاثون في ان الحركات المستديرة لا تضاد )

ايضاً ( الفصل الثامن والثلاثون في تضاد السكيات )

٦١٣ ( الفصل التاسع والثلاثون في انقسام الحركة دائماً )

ايضاً ( الفصل الاربعون في انقسام الحركة لانقسام المتحرك )

٦١٤ ( الفصل الحادي والاربعون في معنى كون الحركة اولاً )

٦١٥ ( الفصل الثاني والاربعون في ان ما لا يتجزى لا يصبح عليه الحركة )

ايضاً ( الفصل الثالث والاربعون في مناجبات بين المتحرك والزمان والمسافة )

٦١٦ ( الفصل الرابع والاربعون في ان كل حركة مستقيمة فهي متجهة

الى المكون )

٦٢١ ( الفصل الخامس والاربعون في انقسام الحركة )

٦٢٢ ( الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا تكون طبيعة

على الاطلاق )

ايضاً ( الفصل السابع والاربعون في ان المطلوب بالحركة الطبيعية ماذا )

٦٢٤ ( الفصل الثامن والاربعون في ان الحركة بسبب الحرب من غير الطبيعي

او بسبب الطلب الطبيعي )

ايضاً ( الفصل التاسع والاربعون في ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعة

٦٢٦ ( الفصل الحادي والاربعون في ان الحركات المستديرة بايها وبيل يقال لها انها

بالطبع وبالطبيعة )

## مضمون

١٠٠

٦٢٧ ( الفصل الحادى والخمسون في ان المستديرة اقدم الحركات بالطبع والشرف )

ايضاً ( الفصل الثانى والخمسون في ان الحركة المستديرة هى العلة لحدوث الحوادث )

٦٢٨ ( الفصل الثالث والخمسون في الحركة التى من تلقاء التحرك )

٦٣٠ ( الفصل الرابع والخمسون في بيان ان كل جسم فلايد ان يكون فيه مبدء حركة وضعية او مكانية )

٦٣١ ( الفصل الخامس والخمسون في ان الجسم الواحد لا يجتمع فيه مبدء ميل مستقيم ومستدير )

٦٣٣ ( الفصل السادس والخمسون في الحركة القسرية )

٦٣٥ ( الفصل السابع والخمسون في اقسام الحركة القسرية )

٦٣٦ ( الفصل الثامن والخمسون في ماهية علة الحركة القسرية )

٦٣٧ ( الفصل التاسع والخمسون في الحركة التى بالمرض )

٦٣٨ ( الفصل الستون في الفرق بين الحركة والتحرك والتحريك )

٦٣٩ ( الفصل الحادى والستون في احوال الطل المحركة )

٦٤٠ ( الفصل الثانى والستون في المناسبات بين المتحركات والحركات )

٦٤٢ ( الفصل الثالث والستون في وجود الزمان )

٦٥١ ( الفصل الرابع والستون في اختلاف مثبتى الزمان في حقيقته )

٦٥٤ ( الفصل الخامس والستون في اثبات الزمان )

## مضمون

٢٦٠

٢٥٨ ( الفصل السادس والستون في ان الزمان يستحيل ان يكون له طرف بالفعل )

٢٦٠ ( الفصل السابع والستون في حقيقة الآن )

٢٦٥ ( الفصل الثامن والستون في ان الآن كيف يد الزمان )

٢٦٦ ( الفصل التاسع والستون في كيفية تعلق الزمان بالحركة )

٢٦٧ ( الفصل السبعون في كيفية تمدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان )

٢٦٨ ( الفصل الحادي والسبعون في كيفية عروض الانقسام واللا نهاية للزمان والحركة )

ايضاً ( الفصل الثاني والسبعون في الامور التي توجد في الزمان )

تم فهرس النصف الاول من المباحث المشرقية



جمعداري اموال

مركز تحقيقات كامبيوتري علوم اسلامي

سراالچندین :

خمیس لیره استرلین

— ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ —



